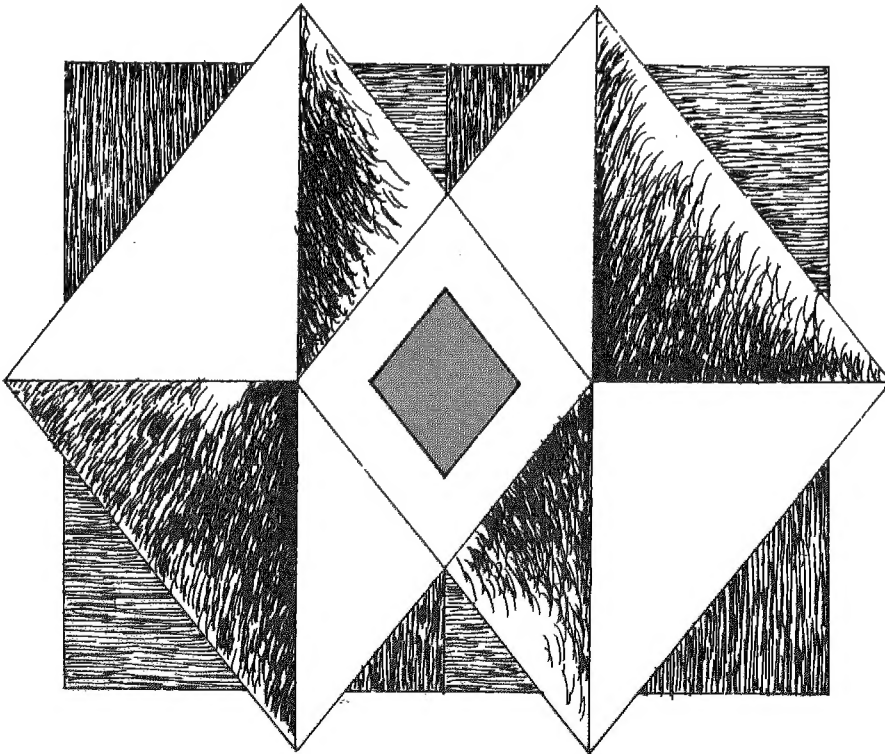


عمانوئيل كُنت

نقد العقل الهض

ترجمة موسى وهبة



مركز الاغناء القومي

نقد العقل الحضري

مشروع مطاع صفدي للينابيع - II

تأليف:

عمّالوئييل كنط

ترجمة وتقديم

موسى وهبة

Dr. d'Etat ès lettres

أستاذ الفلسفة الحديثة في الجامعة اللبنانية

مركز الاغناء القومي



جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لـ:
مركز الاقضاء القومي

لبنان - رأس بيروت - المنارة - بناية الفاخوري

ص ب 135048-135072

تلكس LIBSER 22756 LE

هاتف 802941 - 802993 - 802939

C.D.N. LOGORIENT

94, rue St-Lazare, 75009 Paris

Tél.: (1) 48 74 07 54

Télex: 281596 F

تقديم الترجمة العربية

I

قراءة النقد

لا يمكن اختصار الطريق إلى الحكمة. فلا حيلة لي، إذن، سوى اختصار الكلام، ونصّح القارئ بالصبر والتروي. ويصعب عليّ أن أعلم حيث يُخطئ التعليم المهدف. لأن الفلسفة لا تعلم. فإن حصل فتاريخياً، بمعنى: يقع التعليم أبداً في شيء آخر، لعله الإخبار والموعظة. ولذا ينصرف الهم إلى التمرّن.

فمن سعادة القائل أن يكون القول بادئاً وغنياً، لا توطئة لأغراض لاحقة، ولا استئنافاً لمقاصد أخرى. لكن، من الحكمة أن يقنع المرء برجاء السعادة، لا أن يطمع في حصولها، لأن الواقع الأميري تحكمه الأسباب والمسببات، كما يقول كنت. فمن أين للمرء أن يخرج من جلده، مثلاً، وكيف يبدأ قولاً في لغة أقدم منه؟ بل، كيف يكون بادئاً حين يكون مجرد ناقلٍ عليه أن يكون أميناً؟!

في هذا الحصار المضروب من الجهتين، لا يبقى لي، لا يبقى لأحد، سوى القراءة. وسأراني سعيداً، إذن، إن جاء نقليّ لنقد العقل المحض قراءة أخرى فيه، وتمرّناً، بالتالي، على القول الفلسفي بالعربية.

فالنقد لم يُقرأ، بعد، بالعربية، لأن الترجمة الوحيدة له لا تقرأ بكل بساطة*. وهو قُرئ

(*) لا أريد هنا أن أقلل من الجهد العظيم الذي بذله أحمد الشيباني، في ترجمته الموسومة: نقد العقل المجرد، =

بلغات كثيرة، إلا أنه قُرئ، غالباً، في «سياقه التاريخي». ولخصه التعليم إلى جملة من القضايا والمواقف الفلسفية. أو حسيبه التفلسف اللاحق مذهباً في الكون، بل في الانسان، أو نظرية في المعرفة وعلماً في العلم. وصار أساساً لأقوال أخرى ومذاهب شغلت التفكير المعاصر وما زالت.

وأريد أن أصرف النظر عن كل ذلك، لأرى إلى النقد في ذاته. في ما جعله ممكناً كقول فلسفي بامتياز، أعني كقول بادىء وغني بذاته. وأرى أن هذه البدئية قد صارت ممكنة مع:

افتتاح حقل جديد للقول، هو حقل شروط الامكان،
وتعيين موضوع جديد للبحث هو، لا «طبيعة الاشياء التي لا تستنفد»، بل، العقل من حيث القدرة على المعرفة القبلية وحسب.

واعتماد منهج خاص يقوم على فرض أن تكون موضوعات المعرفة هي التي تتنظم وفقاً لمعرفتنا، لا أن يكون العقل هو الذي ينتظم وفقاً للموضوع.

وقد اتاحت هذه «التدابير» سياقاً للقول مكّنه من ان يكتمل ويصير سستاماً:

فحدود العقل ترسمها المشكلة العامة: كيف يمكن للاحكام التأليفية القبلية أن تكون؟ بمعنى، كيف نفهم أن يكون بإمكاننا إصدار أحكام تقول عن الموضوع قولاً كلياً وضرورياً، وبالتالي غير مستمد من الموضوع؟ وما حدود ذلك القول وشروط صدقه؟

والسؤال قابل لأن يُطرح، بل يجب أن يطرح على جميع الأحكام التأليفية القبلية، أي تبعاً لكل أنواع الصلة القائمة، أو المفترضة، بين تصوّر الذهن للموضوع والموضوع نفسه. وقد ظنّ كنت في البداية أن ثمة نوعين فقط من الصلة: - الصلة بين التصور والموضوع لجهة المطابقة، وفيها يكون الذهن ملكة معرفية، ويسمى عقلاً نظرياً، ومجال القول فيه: نقد العقل المحض، - والصلة بين التصور كعلة والموضوع ك معلول، وفيها يكون الذهن ملكة رغبة ويسمى عقلاً عملياً، ومجال القول: نقد العقل العملي. لكن، سرعان ما تبين، أن، ثمة، نوعاً ثالثاً وأخيراً يتمم القسمة ويكتمل السستام، وهو الصلة بين التصور والذهن نفسه لجهة أنفعاليه بالتصور، فيكون الشعور باللذة والألم، ويفتح مجال القول في نقد الحاكمية.

لكن الكلام هنا مقصور على النوع الأول.

فالحكم النظري يقول ما هو الموضوع. والموضوع يُعطي بأنفعال الحساسية، ويفكر بتلقائية الفاهمة، وتُعقل معرفته بشمول العقل. ولذا يُفترض أن يدور الكلام على شروط إمكان الحكم التألفي القبلي بالنظر إلى هذه الفصول التي تفصلت، تبعاً للفرض المنهجي، وفقاً لقدرات

= الصادرة عن دار القطة العربية للتأليف والترجمة والنشر في بيروت، اهداءً إلى الأمير عبد الله بن عبد العزيز في 1 كانون الثاني 1965. لكنني لا أظنّ أن أحداً استطاع أن يقرأها، وإن جزئياً، بسبب من افتقاد المترجم إلى الصبر، يوم لم يكن لأحد أن يصبر على القراءة والتروّي. لكن، رغم ذلك، يبقى للشيباني فضل السبق والإقدام.

الذهن المعرفية. على الكلام أن يدور، إذن، على إمكان تلقي الموضوع ومعرفته وتَعَقُّل هذه المعرفة. وكل ذلك قَبْلًا (أي بحثاً في العقل نفسه لا في موضوعاته. إلا أنه لن يكون بحثاً في الشروط السيكلوجية، أو في عوائق المعرفة العلمية. ولا تأريخاً للمذاهب الفلسفية. ولا حتى إنشاءً لميتافيزيقا جديدة. بل، سيكون مجرد نقدٍ للملكة المعرفية، أي تعييناً لشروط إمكان المعرفة القبلية ومبادئ هذا الامكان ونطاقه).

وبيّن النقد:

أنَّ شروط إمكان تلقي الموضوع هي الشروط الذاتية لقوام الحساسية نفسها. فهي قدرة مُنْفَعِلَة وتفترض، بالتالي، ما تُنْفَعِل به، أي ما عنه تتلقَّى انطباعات حسية، وما يُفترض أن يكون الأشياء في ذاتها. إلا أنها تتلقَّى تلك الانطباعات وفقاً لصورتيّ حدسها المحض، المكان والزمان اللذين يعلان الحدس الأميري (= الإحساس) مُمكنًا.

وأنَّ شروط تفكير الموضوع هي الشروط الذاتية لقوام الفاهمة، من حيث هي قدرة تلقائية أي، قدرة على التفكير والإوتعاء العام، أعني، على توحيد ما يفكر في وحي ذاتي (= إوتعاء) لا يخضع للتغير والظرف؛ ومن حيث هي ملكة حكم (= حاكمة) أي، قدرة على تعيين المخيلة لإنتاج الشيم الترندالي في صورة الزمان، وتأليف المتنوع المعطى في أفاهيم حسية، وادراج هذه تحت الأفاهيم الفاهمية المحضة (= المقولات) بموجب مبادئ الفاهمة المحضة التي هي المبادئ القبلية لامكان التجربة.

وأنَّ شروط تعقل المعرفة أي، دفعها إلى أقصى شمول ممكن وأقصى توحيد ممكن، مع بقائها معرفة مطابقة، هي الاستعمال المشروع لأفكار العقل، أي، استعمالها استعمالاً تنظيمياً محايثاً. مما يعني أنَّ ثمة استعمالاً غير مشروع للعقل ناتج عن الإخلال بشروط إمكان المعرفة النظرية بمذ أفاهيم الفاهمة خارج حدود التجربة الممكنة واستعمال الأفكار استعمالاً ترسندالياً إنشائياً. وفيه، يشتطّ العقل ميتافيزيقاً ويتيه في الذيكالكتيك، أي في التراثي والغلط.

وتبين شروط الامكان وحدود الاستعمال المشروع، وهو كل النقد، لم يكن بهذه البساطة ولا بهذا الوضوح. وهو تطلّب، من كُنت، تغييراً كاملاً في طريقة التفكير استناداً إلى الفرض الجديد، ومتابعة متصلة لحل المشكلة العامة بطرائق مناسبة للفرض. وتطلّب، مني، تذليلاً لصعوبات العَرَض، واجتهاداً يعارض القراءات الشائعة في محاولة للقبض على النبض الذي يحرك النص.

وقد بدا لي، أن عمل كُنت «التأسيسي» يستلهم المنطق وليس الرياضة أو الطبيعيات اللذين ينشغل النص بهما في الظاهر. إلا أنه يسعى إلى «منطق» من نوع جديد يمتاز بهذا النعت الملازم لكل عناوين البحث وفصوله: الترسندالي.

وأنّه، من دون استيعاء هذا النعت الفريد، يغلط النص الكنتطي على الفهم، فيُعَامَل تاريخياً، أي تُسحب روحه، كما حصل ويحصل غالباً، بدليل أن هذا اللفظ لم يستعمل لاحقاً بالمعنى الكنتطي الدقيق، بل اختلط بمعنى مغاير للفظ القريب: ترانسندان (مفارق). وأكتفي

الآن بالقول: إنَّ الترندالي يشير إلى المعرفة من حيث صلتها القبلية بالموضوع. وهذا الفهم يضيء كل السياق:

فالبحث الذي يشبه المنطق من حيث اهتمامه بشروط المعرفة وقوانينها الصورية، يختلف عنه لجهة الاهتمام بمضمون المعرفة، إنما بمعزل عن هذا المضمون، أي قبلياً. والمنطق المدرسي ينقسم إلى منطق، ومنطق تطبيقي، أما النقد فلإلى تعليمين: للعناصر والمناهج. وينقسم التعليم الأول، من حيث صفته الترندالية، أي بالنظر إلى الصلة بالموضوع، إلى استطيعا (حساسية) ولوجيكا (منطق). وينقسم هذا بدوره إلى أنالوطيكا (منطق الحقيقة) وذيالكيكا (منطق الغلط).

وهذا التقسيم ليس مجرد احتذاء بالمثل، بل يريد لنفسه أن يكون ضرورياً، بمعنى إنَّ القول يسعى فيه بضرورة توسيع الفكرة (المعرفة الترندالية) وصولاً إلى تمامية الكل (الستام). أما نبضه الواحد فهو إمكان التاليف القبلي، الذي يُعرض في آئين متلازمين، آن الكشف (العرض) وآن التسويغ، وهذا ينقسم بدوره إلى آن شرح الضرورة، وآن فهم الكفاية. وكل ذلك قبلياً، أي بمعزل عن مادة المعرفة؛ ولذا يستقيم التدليل على الضرورة بالتمامية، وعلى الكفاية بتفنيذ المزاعم المناقضة، أي بقياس الخلف. وهذا النهج يظل واحداً في جميع الأقسام.

فالبحث في الاستطيعا يكشف أولاً عنصريها المحضين، الوحيددين، فيبين أن صلة المعرفة بموضوع المعرفة تتم عبر هذين الحدسين الذاتيين. ويسوّغ ثانياً بإظهار واقعيتهما الأميرية أي إمكان الصلة مع الموضوع المعطى ومثاليتهما الترندالية، أي كونها قادرين على تلقي المعطى وفقاً لقوامها الذاتي، أي مع أنها من اللا - كُون. ثم يُظهر أن أي فرض آخر لهما يعجز عن شرح إمكان المعرفة الموضوعية القائمة بفضلهما (مثال قضايا الرياضة المحضة).

والبحث في المنطق، وفي الأنالوطيكا بدءاً، عليه أن يُبين عناصر المعرفة الموضوعية ويسوّغها. وهذا التبين سيكون، بناء على الفرض المنهجي، تشريحاً وظيفياً للملكة المعرفة الموضوعية أي الفاهمة هنا، من حيث هي قدرة على التفكير والحكم. فتكتشف لوحة المقولات (الأفاهيم المحضة) ويدلّل على قبليتها وتمايمتها، وذلك بإحصاء جميع أوجه التفكير القبلي بموضوع معرفة، وإظهار أن كلاً من هذه المقولات يمثل وظيفة مستقلة، وأنها بمجموعها تمثل كل وظائف التفكير، وأنّ لوحتها من بُنْم لوحة كاملة ووحيدة. وتسوّغ هذه الأفاهيم المحضة بإظهار أنها أدوات الإوتعاء المحض الذي يضمن كلية المعرفة وضرورتها، وأنها من ثَمَّ الشروط القبلية لإمكان التجربة (أي الشروط الصورية لمعرفة الموضوع المعطى). ونكتشف لاحقاً لوحة المبادئ القبلية لادراج المعطى الأميري تحت الأفهوم المحض، بتوسط الشيم الترندالي. ويدلّل كذلك، وطويلاً، على كون هذه المبادئ، رغم قبليتها، مبادئ للمعرفة التجريبية.

وبكلمة، تبين الأنالوطيكا (التحليلات) أن الفاهمة، كملكة تفكير، تقوم بأفعال تلقائية تتوحد في الإوتعاء العام. ويقتصر دورها على توحيد تأليف المتنوع المعطى. وتقوم، كحاكمة، بادراج المتنوع المعطى تحت الأفاهيم المحضة بموجب مبادئ قبلية، ويتوسط المخيلة، فتجعل التجربة ممكنة. إنما تحصر إمكان المعرفة القبلية في حدود هذه التجربة.

وان ما يتبين هنا يتبين فرضاً، أي بوصفه جملة مزاعم ضرورية، إذا شئنا ان نسلّم بإمكان الاحكام التأليفية القبلية (أي بموضوعية علمي الرياضة والطبيعة)، وان نجعل هذا الامكان مفهوماً ومتعيناً.

أما في الديالكطيقا، فعلى البحث ان ينظر إلى العقل من حيث وظيفته المعرفية. أي من حيث هو قدرة على الاستدلال (التعقل)؛ فيبين ان موضوعه معرفة الفاهمة لا الموضوعات نفسها، ويتم بالتالي اكتشاف لوحة افكاره الكاملة، بناء على هذا المبدأ، وفي الوقت نفسه سبب الغلط والتراخي. ويستدعي ذلك بحثاً في العقل من حيث هو قدرة معرفية مزعومة بموضوع افكاره، قبل تسويغ هذه الافكار أي تبيان إمكان استعمالها المشروع في المعرفة النظرية.

وعليه يتوسّع البحث في الديالكتيك، لعرض وحلّ مغالطات العقل المحض ونقيضته وأمثله. وإذا ما بدا أن البحث هنا قد استقلّ عن المشكلة ليصير نقداً للميتافيزيقا الكلاسيكية، فإن القول ما زال، في الحقيقة، يحافظ على نبضه الأولي. وعرض أغاليط العقل، التي هي بالضرورة، اغاليط الميتافيزيقا، واغاليط كلّ المذاهب الفلسفية الممكنة بالتالي، يهدف إلى إظهار بطلان استعمال العقل استعمالاً ترسندالياً، أي بوصفه قدرة معرفية على صلة قبلية بالموضوعات. وحلّ هذه الاغاليط يهدف إلى إظهار حدود استعمال العقل استعمالاً مشروعاً، أي بوصفه قدرة معرفية على صلة قبلية بمعرفة الفاهمة وحسب. وأن هذا الاستعمال المشروع هو الاستعمال التنظيمي لأفكاره بصدد معرفة الفاهمة.

ويكشف البحث مبادئ هذا الاستعمال ويبين ان هذه المبادئ (في التجانس والتنوع والاتصال) هي ذات استعمال أميري محايث مهمته ان يعين كيف يجب أن نبحث عن طبيعة الموضوعات وترباطها في التجربة بعامة، لا كيف يتكون الموضوع ولا تماماً يتكون.

وتسوّغ موضوعية هذا الاستعمال بتوسط شبه الشيم الذي هو فلك الفكرة بما هي فكرة المبلغ الأقصى: أقصى قسمة ممكنة وأقصى ربط ممكن لمعرفة الفاهمة. فيكون شعار المعرفة بالعقل: كما لو أنّ، على عكس شعار الفاهمة: إنّ

ويختام القول في تعليم العناصر يبدو أن النقد قد أنجز مهمته بتعيين شروط الامكان وحدوده ومبادئه، لكن السستام نفسه لم يكتمل، فيستمر القول إذن في تعليم المناهج، واجداً محفّزه في التمامية وليس في مجرد التشبه بالمنطق المدرسي.

فالتعليم الترندالي للمناهج هو تعيين للشروط الصورية لسستام العقل المحض، وبالطبع من حيث صلته كقدرة معرفية موضوعية. لكن، لما تبين أن ليس للعقل صلة بموضوعات المعرفة بل ميل طبيعي نحو التوهّم الترندالي، فإنّ القول سيدور هنا على انضباط العقل المحض «وقانونه» ومعارياته وتاريخه.

ويعترف كنت، صراحة، بأن هذا العنوان الأخير لا محلّ له في سستام النقد وانه وضع فقط لسد ثغرة في السستام اللاحق (الفلسفة التي يشكل النقد تمهيداً لها)، ولذا ينهيه بسرعة، انما دائماً من وجهة النظر الترندالية،

أما القول في الإنضباط فيتولد من كون العقل كقدرة معرفية (نظرية) لا صلة له بموضوعات المعرفة مع ميله الطبيعي الى التوهّم الترسّدي، وهو الميل الذي زَيّن له استعماله الذّغمائي في تقليده للرياضة، أو شجّع، على العكس، استعماله الرّيبي وصولاً إلى الارتياح بكل معرفة كَلِيّة. ولذا يتوجّب ضبط العمل بالنقد بالنظر إلى فروضه وأدلّته.

أما القول في «القانون» فهو بالضبط لإظهار أن لا «قانون» للعقل في استعماله الاعتباري، بل إن له قانوناً في استعماله العملي وحسب، حيث سيكون على صلة أخرى بموضوع تصوره، هي صلة علة بمعلول.

أمّا القول في المعاريّات فيبدو الخاتمة الحقيقية لكامل البحث، ففيها يُبيّن أن العلم العقلي الجدير بهذا الاسم هو السستامي وحسب. وأن الفلسفة، بالتالي تتميز من سائر العلوم، ولا يمكن إطلاقها بصحيح المعنى إلا على النقد والميتافيزيقا بالمعنى الضيق للفظ. وأنها ممكنة قَبلياً لأنها ممكنة معمارياً بناءً على فكرتها، وليس تقنياً بالتجميع الأميري والغرضي.

وهكذا ينتهي القول في نقد العقل المحض، أي من حيث هو قدرة معرفية نظرية فاتحاً المجال لكثرة أخرى في استعماله العملي.

وهذا الذي قدّم نفسه كتمهيد لسستام مقبل، فحقّق المُعترض وأربك المكمل، لم يكن، حيث صار هو السستام، إلا تمهيداً لنفسه، لتجده واستثناؤه.

II

هذه الترجمة

وقد اعتمدتُ أساساً على النص الذي أخرجه أ. غورلاند وصدر في برلين عام 1923 عن دار كاسيرز بعنوان: Kritik der reinen Vernunft von Immanuel Kant، نقلاً عن الطبعة الثانية والكاملة للنقد، التي أصدرها كُنت عام 1787. وذلك بالمقارنة مع الطبعة الصادرة في لِيبنغ: K.R.V, Verlag Philipp reclam jun عام 1979، والمعتمدة على نص الطبعة الأولى (1781) مضافاً إليها تعديلات 1787 في عرض متوازٍ لها مع نص الطبعة الأولى. وبالمقارنة مع الترجمة الفرنسية الصادرة في باريس عام 1980 عن غالبار في: B.de la Pléade والتي تعتمد نص الطبعة الثانية، والترجمة الفرنسية الأخرى الصادرة عن P.U.F. في باريس عام 1967 والتي تعتمد نص الطبعة الأولى وبهامشها تعديلات الطبعة الثانية.

وقد عملت السيدة جيزيللا فالور حَجّار إلى جانبي على النص الألماني، وكانت خير معين لي في حلّ إشكالاته اللغوية. فعسى أن تجد في هذه الإشارة بعض التقدير لجهودها.

وقد حاولت أن أكون أميناً أمانة حُرْفية للنص الأصلي، بقدر ما يسمح السياق العربي، كي يستطيع القارئ الاطلاع على تعرّجات القول الكنتي نفسه، ولذا أشرتُ دائماً إلى الأصل الحرفي كلما اضطرّني السياق العربي إلى ذلك.

وقد اقتضت هذه الأمانة تعريباً لبعض المصطلحات الأساسية عندما لم أستطع العثور على مصطلح عربي عدلي. أو توليداً لبعضها الآخر عندما أمكنني ذلك، أو نقلاً لمصطلح عربي من معناه المعروف إلى معنى جديد، بل ذهبت أحياناً إلى حد التجزؤ اللغوي، مضطراً.

وفي حين لم أجد سوى لفظ عربي واحد لألفاظ ألمانية متنوعة، أدت لفظاً ألمانياً واحداً بلفظين عربيين يبينان فروق المعنى التي يوجبها السياق ولا يستطيعها اللفظ الألماني.

وهكذا، قلت:

الأميري في تعريب: das Empirische ولم أقل التجري، لأن الأميري أعم منه، فهو يشمل كل ما هو معطى عن طريق الحساسة، في حين أن التجري مقتصر على التجربة die Erfahrung أي على ما هو صادق موضوعياً.

وترسندالي كتعريب مخفف لـ transzendental، مستبعداً الترجمة الشائعة. بـ مُتعالِي، لأنها لا تعني شيئاً بالنسبة إلى المعنى المقصود ولا تقطع مع معنى المفارق، بإزاء transzendent. والنعت ترسندالي هو، كما قدمت، فائق الأهمية بالنسبة إلى مجمل النقد. وأعتقد أنني توصلت إلى توحيد معانيه المختلفة التي ذهب الدارسون إلى وصفها بالمتضاربة. فالترسندالي يعني «إمكان المعرفة أو استعمالها قليباً» ويتوحد معنياً بالإمكان والاستعمال القبلي في الصلة بين المعرفة والموضوع. فيقال مثلاً: التسويغ الترسندالي، بمعنى شرح ضرورة الصلة القبلية، التي للافاهيم مثلاً، بالموضوعات، ويقال، الاستعمال الترسندالي للعقل هو استعمال غير مشروع، بمعنى انه ليس من المشروع استعمال العقل كملكة معرفة نظرية على صلة قبلية بالموضوعات. ويقال الديالكتيك الترسندالي والتحليلات الترسندالية والأفكار الترسندالية، بوصفها عناوين في المنطق الترسندالي أي المهتم بالصلة مع الموضوع على عكس المنطق الصوري. ويقال الشيء الترسندالي - das transzendental Objekt، بالاستعارة، وبمعنى الشيء المفترض أنه مصدر مادة الانطباعات الحسية، أي ما هو على صلة مجهولة بالحساسة.

وعرّبت دُعْمائي dogmatisch بدل ترجمته بـ إيقاني أو وثوقي، كوصف لمنهج الاستدلال من الإمكان على الوجود.

وعرّبت سِستام der System للإشارة إلى الكل المتعضي تحت فكرة واحتفظت بالنسق die Order للترتيب الخطي. واشتقت منه.

واحتفظت بالتعريب الشائع فقلت أحياناً: أنالوطيقا (التحليلات) وديالكطيقا (الجدليات) جريباً على الاستعمال العربي القديم، وقلت دائماً: أنطولوجيا (علم الكون) ومنه أنطي (كَيْني)، وديالكتيك، وسِيكولوجيا (نفسانيات) وفِسيولوجيا (علم وظائف الأعضاء) وطوييقا (علم المواضيع)، وميتافيزيقا (ما بعد الطبيعة) . . . إلخ.

وكتبت «قانون» (مع المزدوجين) بازاء Kanon لتفريقه عن القانون ج. قوانين بازاء das Gesetz.

وولدت لفظ أفهوم (على وزن أفعول) بإزاء der Begriff، رافضاً ترجمة هذا المعنى بمفهوم، الذي أعدت إليه اعتباره السابق بإزاء der Inhalt المقابل للـ ما صدق بإزاء der Umfang.

ولفظ إوتعاء (على وزن إفعال) بمعنى: الوعي الذاتي، وبإزاء das Selbstbewusstsein. وقياساً على تحليلات ونفسانيات وإلهيات، قلت: معياريات بإزاء die Architektonik. ونقيضيات (من نقض) بإزاء die Antithetik وعكسها قياساً أقضييات (من قضي) بإزاء die Thetik.

ولقت الفاهمة (ملكة الفهم) بإزاء der Verstand والحاكمة (ملكة الحكم) بإزاء die Urteilskraft ومتفكرة بإزاء die Überlegung.

وأعطيت للإزكان (من أركن الشيء: ظن فيه ظناً فأصاب) معنى القبض والادراك المباشر بإزاء die Apprehension.

وخصّصت الإعتبار (من اعتبر: استدل على الشيء بالشيء أو حكم عليه بحكم نظيره) بمعرفة العقل النظرية لموضوع لا يقع في التجربة، بإزاء die Spekulation. وخصّصت الشيم (من، شام السحاب شيئاً: نظر إليه أين يقصد وأين يُمطر) بـ das shema وهو الصورة الحسية القبلية التي تجعلنا نتعرف إلى متنوع المعطى الحسي في شكل واحد رغم الاختلاف من حالة اميرية إلى حالة أخرى. وقلت، قياساً، شيامة بإزاء der Schematismus.

ولقت، خلافاً للأصول اللغوية، فكر الشيء (والشيء مفكر) وتفكره، فعديت مباشرة بدل التعدية بحرف الجرّ، بإزاء überlegen und denken. واستعملت تهوّة (على وزن تفعّل) من هويّة، ونسبت إليها فقلت هويّ م. هويّة. وقلت: الحامل بإزاء Subjekt، بدل المحمول عليه (الذي بمثابة المبتدأ في النحو). وقلت: علم بإزاء Wissen في مقابل الجهل، وبالتمييز من العلم والمعرفة، وكلّ بمعنى.

ووضعت، شيء أصلاً بإزاء die Sache, das Ding معاً. لكن أيضاً بإزاء Objekt مع إضافة مزدوجين أحياناً: «شيء». وشيء ما بإزاء das Etwas. واعتمدت على السياق لإظهار فروق المعنى، وعندما لم يتيسر ذلك، وضعت: موضوع بدل شيء بإزاء das Objekt وأمر، أو، ما بإزاء irgendetwas و etwas.

ووضعت: مبدأ بإزاء das Prinzip (وهو لاتيني الأصل) و der Grund (وله عدة معانٍ أخرى) و der Grundsatz.

وخصّصت الموضوع بـ der Gegenstand لكن، أحياناً بإزاء das Objekt. وبين مزدوجين: «موضوع» بإزاء das Thema (موضوع مسرحية أو رواية).

وحاولت الاستفادة من غى الفروق بين بعض المعاني في العربية، حيث تفتقر الألمانية إلى ألفاظ مؤدية فتستعين باللاتينية، فقلت مثلاً:

باطن، في وصف الحس الباطن: der innere Sinn وجوّاني، لدخيلة الاشياء في ذاتها: das Innere، وكذلك: الحس الخارجي der äussere ويراني: das Ausser وترائي، في الحكم، وظاهر، في الموضوع بإزاء der Schein، وتراءى، وبدا بإزاء Scheinen. واستفدتُ من الفرق بين السبب والعلة، في العربية، حيث يطلق السبب على ما تقدم المسبب بالضرورة، وتطلق العلة على ما تأخر عن المعلول، فوسعت هذا المعنى وأطلقت العلة على ما لا يقترن بزمان، فأمكن لي أن أقول: السبب (والسببية والمسبب) في العلاقة الزمنية، والعلة (والعلية والمعلول) في ما يخرج عن هذه العلاقة، وذلك بإزاء: die Ursache.

أما der Grund فأدّيته حسب السياق بسبب أو مبدأ أو أساس. أما das Wesen فأدّيته غالباً بماهية، في الكلام على ماهية الأشياء وماهية النفس، ويدكائن في الكلام على الكائن الأصلي das Urwesen والكائن الأسمى - das höchste، في حين، قلت: ماهويّ، وأحياناً قليلة، أساسي بإزاء wesentlich. واستفدتُ من الفرق الذي لحظه الغزالي بين التالي والتوالي.

هذا، بالإضافة إلى ما استفدته من جهود المعاصرين مثال: نَسَخَ (أ. إمام) وَهَوَّ، وَتَطَلَّفَ وَأُمَثَّلَ (ع. العلايلي)، وجهود القدماء مثال: نَحْكِمَة ومقالة (الشهرستاني) وتصديق، وإني ولبي (ابن سينا)، وأيس وليس (الكندي) مع تخصيص الأول بالأيس الفكري.

مع العلم أني خالفتُ معظم المعاصرين بتخصيص معنى التصوّر بالصورة الحاصلة في الذهن عن الموضوع، بإزاء die Vorstellung، وهو المعنى الذي أعتقد انه المقصود من قول ابن سينا: العلم تصوّر وتصديق، وذلك بخلاف ما ذهب إليه معاصرونا فقالوا: تمثّل.

وبقي أن أشير إلى أني لم أشأ أن أدقّق المصطلح الكنطي أكثر مما قام به كنط نفسه، وأنّي حافظت على التعابير اللاتينية في المتن كما أوردها هو، لاسباب شرحها في موضعه، وترجمت هذه التعابير في الهامش إلّا حين يكون التعبير اللاتيني مرادفاً لما سبقه.

ولم أضف إلى النص إلّا نادراً جداً بين معقوفين []، في حين وضعتُ بعض الالفاظ بين أهلة مزدوجة: (()) تسهيلاً للقراءة وإيضاحاً للمعنى، مثال: ((7)) و((كل)) و((أن)).

III

جدول بأهم المصطلحات

| | |
|------------------|----------|
| die Apperzeption | الإبصار |
| Problematisch | احتمالي |
| Subsumieren | أدرج تحت |
| die Apprehension | الإزكان |

| | |
|------------------------------------|--|
| das Substratum | أَسْ |
| Antizipationen der Wahrnehmung | استباقات الإدراك |
| die Spekulation | الاعتبار |
| der Begriff | الأفهوم |
| die Verknüpfung | الاقتران |
| die Thetik | أقضية |
| die Überredung und die Überzeugung | إقناع وإقتناع |
| hypostasieren | أَقْنَمَ (من أقنوم) |
| die Amphibolie | إلتباس |
| das Empirisch | الأميري |
| das Ideal der reinen Vernunft | أُمَثَلُ العقل المحض |
| die Disziplin der reinen Vernunft | إنضباط العقل المحض |
| das Selbstbewusstsein | الإِوتِعاء |
| das Gedankending (ens rationis) | أَيْسَ فكري |
| der innere Sinn | باطن، الحس الباطن |
| das Aussere | البراني |
| die Demonstration | البرهان |
| der Theist und der Deist | التألهي، والتألهي الطبيعي |
| die Synthesis | التأليف |
| die figürlich Synthesis | التأليف البياني |
| der Wechsel | التبدل والتبدل |
| die Succession | التتالي، أي مجرد التتابع |
| die Succession | التوالي، أي التتابع بموجب قاعدة |
| die Wirklichkeit (wirklich) | التحقق (والمحقق) |
| Beweis (der) | تدليل |
| die Zusammensetzung | التركيب |
| der Schein | التراخي (في الحكم) - [ر. الظاهر]. |
| der Zusammenhang | الترابط |
| Transzendental | تَرْسِنْدالي |
| die Deduktion | التسويغ |
| die Vortellung | التصوّر |
| die Subdivision | التفتيت (وهو من نوع القسمة في مقابل الفصل) |
| die Rezeptivitat | التلقي |

| | |
|---------------------------------------|----------------------------------|
| die Selbstätigkeit (die Spontanität) | التلقائية |
| Lehre (Doktrin) | تعليم |
| die Elementalehre | تعليم العناصر |
| die Methodenlehre | تعليم المناهج |
| die Bestimmung | تعيين (وتعيين) |
| die Veränderung | التغير |
| der Widerspruch | التناقض |
| die Ausführlichkeit | التوسيع (والتوسع والبسط) |
| das Innere | الجواني |
| das Subjekt | الحامل |
| der Beweisgrund (der Argument) | الحجة |
| die Anschauung | الحدس |
| die Zufälligkeit | الحدوث (العرضية) |
| die Sinnlichkeit | الحساسية |
| die Urteilskraft | الحكمة |
| der ausser Sinn | خارجي، الحس الخارجي |
| gereinigte | خالص |
| das Bild | خيل، ج أخيلة |
| der Beweis | دليل |
| der apagogisch Beweis | دليل إني |
| der ostensiv Beweis | دليل لي |
| das Subjekt, das Selbst | الذات |
| das Gemüt | الذهن |
| die Einsicht | رؤية، ج رؤى، ورثان |
| die Verbindung | الربط |
| der Geist | الروح |
| die Ursache, der Grund | السبب (متقدم زمانياً على المسبب) |
| die Kausalität | السببية |
| das System | النظام |
| diskursiv (die diskursive Erkenntnis) | سياقي (معرفة سياقية) |
| die Maxime | شعار، ج شعارات |
| das Ding, die Sache | الشيء |
| das Ding in sich | الشيء في ذاته |

| | |
|--------------------------------------|--|
| das Etwas, irgendetwas | شيء ما |
| das Schema und der Schematismus | شيم وشيامة |
| der Gesensatz | الضدّ |
| das Schein | الظاهر (في الموضوعات والأشياء) |
| die Ercheinung | الظاهرة |
| die Vernunft | العقل (العاقلة) |
| das Wissen | علم |
| die Wissenschaft | العلم، ج علوم |
| die Ursache | علّة (بصرف النظر عن العلاقة الزمنية) |
| die Kausalität | علّيّة (بصرف النظر عن العلاقة الزمنية) |
| der Zweck | الغاية |
| das Interesse der Vernunft | غرض العقل |
| der Verstand | الفاهمة |
| die Decomposition | الفصل (والتفكيك) |
| die Idee | الفكرة |
| die Sphäre der Idee | فلك الفكرة |
| das Gesetz | قانون، ج قوانين |
| der Kanon der Vernunft | «قانون» العقل |
| die Bestimmung | القيّصدة |
| das Wesen | كائن |
| das Ganze | الكلّ |
| die Grösse (die Quntität) | الكمية، ج كمّيات |
| die Grosse (das Quatum) | الكمّ، ج كموم |
| das Sein | الكون |
| das Nichtsein | اللا - كون |
| das Nichts | اللا - شيء |
| das Unding | الليس |
| der Umfang des Begriffs | ما صدّق الأفهوم |
| der Inhalt des Begriffs | مفهوم الأفهوم |
| der Grunsatz, der Grund, das Prinzip | المبدأ |
| der konstitutiv Grunsatz | المبدأ الإنشائي |
| der regulative Grunsatz | المبدأ التنظيمي |
| Rein | محض |

| | |
|--------------------------------|-----------|
| die Überlegung (die Reflexion) | المتفكّرة |
| die Bildungskraft | المخيّلة |
| ein Lehrsatz | مقالة |
| die Order | النسق |
| die Pflicht | الواجب |
| das Sollen | الوجوب |

IV

الأعلام

بالإضافة إلى أبيقور، أرسطو، أفلاطون، باركلي، ديمقريطس، طاليس، غاليليه، كوبرنيكوس، ليبنتس، نيوتن، هيوم، وهي أعلام أفترض أنها غنيّة عن التعريف لقارئ الفلسفة، ورد في النقد الأعلام التالية:

بارون تُسدليتس Karl Abraham, Freiherr von Zedlitz (1830-1752) كان وزيراً للعدل ثم للترية في ظل فريدريش الكبير، وحامياً لكنط.

بروكر J.J.Brucker (1770 - 1696)، مؤسس تاريخ الفلسفة في العصور الحديثة.

بريستلي J.Preistley (1804-1733) فيلسوف وكيميائي انكليزي، مع نظرية الفلوجستيك. يمتاز بمادّيته العلمية إلى جانب إيمانه الديني.

بومغارتن A.G.Baumgarten (1762-1714) من مدرسة لينتس - فولف، ومؤلف «الميتافيزيقا» الذي كان كنط يستعمله في دروسه. اشتهر بكتابه «الاستطيقا» (1750). وهو مطلق التسمية بمعناها الحديث.

بونيه Ch.Bonnet (1793-1720) عالم طبيعي وفيلسوف، اشتهر بدفاعه عن التشكل المسبق، تبعاً لنظرية لينتس.

فرنسيس بيكون Baco de Verulamio (1626-1561) فيلسوف أميري انكليزي، صاحب «الأورغانون الجديد».

توريتشلي Toricelli (1647-1608) فيزيائي ورياضي إيطالي.

الأب تراسون Terasson (1750-1670) صاحب «الفلسفة مطبقة على كل موضوعات الروح والعقل» المترجم إلى الألمانية عام 1762.

دوميران J.J.Dortus de Mairan (1771-1678) فلكي وهندسي وفيزيائي ، ظهرت أبحاثه عن القمر في عام 1747.

ديوجين اللايرسي Diogenes der Laertier (القرن الثالث ق.م.) مؤرخ للفلسفة وصاحب «حياة مشاهير الفلاسفة ومذاهبهم وأقوالهم»

زولتسر J.G.Sulzer (1779-1720) صاحب «نظرية عامة في الفنون الجميلة» وهو من الفلاسفة الشعبيين. يعتقد أن فشل الالهيات والنفسانيات عائد إلى ظروف عرضية أي إلى عدم كفاية الحجج المتداولة.

زيغنر J A.Segner (1777-1704) طبيب ورياضي. صاحب «مبادئ أولية في الرياضيات».

زينون الإيلي Der eleatische Zeno (القرن الخامس ق.م.) من اتباع برمنيدس المنافع عن الثبات والواحدة.

شتال G.E.Stahl (1734-1660) كيميائي ألماني، صاحب نظرية الفلوجيستيك.

فولف Christian Wolf (1754-1679) فيلسوف ألماني لخص عقلانية لينش في معادلات.

لامبير J.H.Lambert (1777-1728) رياضي، برهن في عام 1761 أنه يتمتع رسم خط مستقيم (بالفرجار) مساوٍ للدائرة، وأن نسبة الدائرة على القطر، أي π هي بالتالي عدد أصم.

لوك J Locke (1704-1631) فيلسوف انكليزي أميري، صاحب «محاولة في العقل البشري».

مندلسون M.Mendelssohn (1786-1729) عقلاني معتدل، صاحب «البداية في الميتافيزيقا».

هالر Haller (1777-1708) عالم فسيولوجي وطبيب، وشاعر أيضاً، له بخاصة «قصيدة غير تامة حول الابدية» (1734).

هوبس T.Hobbes (1679-1588) فيلسوف انكليزي، اشتهر بكتابه «الليفياثون» (أو التنين) حيث جاء: «الإنسان ذئب على الإنسان».

هيكوب Hecuba زوجة أفرام، فقدت زوجها وابناءها في حرب طروادة.

V

معالم في سيرة كنط

- 1724 - ولادة عمانوئيل كنط في 22 نيسان بمدينة كونيسبرغ عاصمة بروسيا.
- 1740 - دخل إلى جامعة كونيسبرغ.
- 1747 - 1755، معلم خاص لدى ثلاث عائلات في مدينته.
- 1755 - أطروحة دكتوراة: «في النار». وأطروحة ثانية: «المبادئ الأساسية للمعرفة الميتافيزيقية».
- 1756 - الأطروحة الثالثة: «في المونادولوجيا الفيزيائية».
- 1765 - عين أميناً مساعداً في مكتبة القصر الملكي.
- 1770 - عين استاذاً للمنطق والميتافيزيقا، ودافع عن أطروحته: «في صورة العالمين الحسي والمعقول ومبادئهما».
- 1775 - محاولة في «الأعراق البشرية المختلفة».
- 1781 - صدور «نقد العقل المحض».
- 1783 - صدور «مقدمة لكل ميتافيزيقا مقبلة».
- 1785 - تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق» كتمهيد لنقد العقل العملي.
- 1786 - «أولى المبادئ الميتافيزيقية لعلم الطبيعة».
- 1787 - الطبعة الثانية المعدلة لـ «نقد العقل المحض».
- 1788 - صدور «نقد العقل العملي».
- 1790 - صدور «نقد الحاكمة» وبه يكتمل سستام النقد.
- 1793 - صدور «الدين في حدود العقل وحده».
- 1795 - «مشروع السلام الدائم».
- 1797 - «ميتافيزيقا الاخلاق».
- 1798 - «الانثروبولوجيا من منظور براغماتي».
- 1800 - جمع تلميذه نخمن بعض محاضراته واصدرها بعنوان «المنطق».
- 1804 - توفي كنط في 12 شباط.

م. و.

بيروت في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1988

الماء

- (1) الهوامش المرقمة: 1، 2 هي لكنتط .
- (2) الهوامش المسجمة * من عمل المترجم .
- (3) يلاحظ القارئ ترتيباً مختلفاً للنص في الصفحات 227-243 ضمناً حيث وضع نصان الواحد لجهة اليمين والآخر لجهة اليسار. وهما نصان منفصلان ومتقابلان بناء على توصية المؤلف .
- (4) تسهيلاً لمتابعة مخطط الكتاب اعتمدنا أحجاماً مختلفة لعناوين الفصول والأبواب وبحيل القارئ على الفهرست المفصل لتكوين فكرة واضحة عن هذا المخطط .

K r i t i k
der
r e i n e n V e r n u n f t

von

Immanuel Kant,
Professor in Königsberg,
der Königl. Akademie der Wissenschaften in Berlin
Mitglied.

Zweite hin und wieder verbesserte Auflage.

R i g a,
bei Johann Friedrich Hartknoch
1787.

BACO DE VERULAMIO

INSTAVRATIO MAGNA - RPEFATIO

De nobis ipsis silemus: de re autem, quae agitur, petimus: ut homines eam non opinionem, sed opus esse cogitent; ac pro certo habeant, non sectae nos alicuius, aut placiti, sed utilitatis et amplitudinis humanae fundamenta moliri. Deinde ut suis commodis aequi-in commune cosulant - et ipsi in partem veniant. Praeterea ut bene sperent, neque instaurationem nostram ut quiddam infinitum et ultra mortale fingant, et animo concipiant; quum revera sit infiniti erroris et terminus legitimus.

الى فرنسيس بيكون

التجديد الكبير، على سبيل المقدمة

نلزم الصمت فيما يخصنا. أما فيما يخص ما نطرح، فنطلب من المرء أن يحسبه. لا رأياً من الآراء بل مؤلفاً، وأن يكون على ثقة من أننا نضع أسساً، لا ملّة من الملل أو هوى من الأهواء بل لفائدة البشرية وعظمتها. وأن يفكر من ثمّ بقسطاس بما ينفعه، وأن يهتم بالصالح العام ويسهم فيه بقسطه. وأيضاً، أن يأمل خيراً، وأن لا يحسب تجديدنا بمثابة شيء غير متناه يتخطى الانسان الهالك، وأن يعيه جيداً. لأنه في الحقيقة يضع نهاية مشروعة لخطأ لا متناه.

إلى معالي وزير الحولة الملكي

بارون تسداتنس

صاحب العطفوة

أن يُسهم المرء بقسطه في تنمية العلوم، معناه أن يعمل لمصلحة معاليكم، لأن هذين الأمرين وثيقا الصلة لا بالمقام البارز للراعي وحسب، بل بالأحرى بأنس الهاوي والعارف المستنير. ولذا أُلجأ إلى الوسيلة الوحيدة التي هي إلى حدٍّ ما في مقدوري، كي أعبر لمعاليكم عن امتناني للثقة العطفوة التي تشرفوني بها، بحسباني قادراً على الاسهام في مثل هذا المقصد.

وإلى الرعاية العطفوة نفسها التي شرفت معاليكم بها الطبعة الأولى من هذا المؤلف، أهدي الآن أيضاً هذه الطبعة الثانية وأعهد إليكم كذلك بسائر مصائري الأدبية، وأقدم أعمق احترامي.

لمعاليكم

خادمكم
الوضيع - المطيع
عمانوئيل كنط

كونيسبرغ في 23 نيسان
1787

تصدير

للعقل البشري، في نوع من معارفه، هذا القدر الخاص: أن يكون مرهقاً بأسئلة لا يمكنه ردها، لأنها مفروضة عليه بطبيعة العقل نفسه؛ ولا يمكنه أيضاً أن يجيب عنها، لأنها تتخطى كلياً قدرة العقل البشري.

وهو يقع في هذا المأزق من دون ذنب يقترفه. فهو ينطلق من مبادئ لا غنى عن استعمالها في مجرى التجربة، ولا شك في كفايتها فيها، ويحلّق استناداً إليها (وأيضاً بدافع من طبيعته)، أبدأ إلى أعلى نحو شروط أبعد. لكنه، إذ يتحقق أن عمله سيظل، على هذا النحو، أبداً غير ناجز لأن الأسئلة لا تتوقف البتة، يضطر إلى الاستعانة بمبادئ تتخطى كل استعمال تجريبي ممكن مع أنها تبدو خالصة من الشبهة إلى درجة أن العقل البشري العامي يجد نفسه متفقاً معها. وهكذا يقع في تعمية وتناقضات لا يمكنه كشفها، وإن كان يمكنه أن يستنتج منها أن الأمر يجب أن يعود إلى أخطاء مخفية في مكان ما. ذلك أن المبادئ التي يستخدمها لم تعد تعترف بأي محك للتجربة، بعد أن نخطت حدود كل تجربة. والحال إن حلبة هذه النزاعات التي لا تنتهي، تسمى الميتافيزيقا.

وقد كان زمن كانت تدعى فيه ملكة كل العلوم. ولو حسبنا القصد بمشابة فعل، لكانت تستحق فعلاً رتبة الشرف هذه بفضل الأهمية الفريدة التي لموضوعها. لكنّ موضوعة العصر الآن، تريد أن لا تظهر لها إلا الإزدراء. وها السيدة العظيمة، وقد أبعدت وأهملت، تتحب كما هيكون: - modo maxima rerum, tot generis nastiche potens-nunc trahor exul, inops
(*) Ovid. Metam.

(*) بالأمس كنتُ العظمى بين الجميع، يشدّ أوزري كثير من الأصهار والأبناء، وها أنا اليوم منفية وعارية - (أوفيد، تحويلات).

وقد كان سلطانها في البدء، في ظل حكم الدغمايين، استبدادياً. لكن تشريعها، إذ كان ما يزال يحمل أثر البربرية القديمة، أخذ ينحل تدريجياً، بفعل الحروب الداخلية، إلى فوضى تامة. وكان الرّيبون، وهم نوع بدو، يكرهون الحرث الدائم للأرض، ويكسرون من وقت إلى آخر، رابطة العمران. لكنّ، لأنهم كانوا قلة وحسب، لحسن الحظ، لم يتمكنوا من منع الآخرين من أن يحاولوا دائماً من جديد، إنما من دون أي خطة متفق عليها سلفاً، إعادة الحرث. وقد بدا حقاً في الأزمنة الحديثة أن الدراسة الوظيفية للفاهمة البشرية، (تلك التي قام بها لوك الشهير) قد وضعت حدّاً لتلك المشاحنات وأقرّت إقراراً تاماً بمشروعية تلك الدعاوى. لكنّ، على الرغم من أن ولادة هذه الملكة الدعية قد نسبت إلى رعاع التجربة العامة، وأنّ ما تدعيه كان من جراء ذلك مثيراً للشبهة بحق، فقد وجدت مع ذلك السبيل إلى التأكيد على تلك الدعاوى، لأن نسبها ذاك كان بالفعل مزوراً، فعاد كل شيء ليقع من جرّاء ذلك في الدغماية القديمة البالية، وفي الازدراء الذي تمّت محاولة إخراج العلم منه: والآن بعد أن جُربت كل الطرق عبثاً (كما يُظن) يسود السأم وتعمّ اللامبالاة المطلقة، وهي أصل كل خواء وتعمية في العلوم، لكنها، معاً، أصل يبشر على الأقل بقرب التحول، واشعاع في وقت جعلها حماساً في غير محله، غامضة ومبهمة وغير صالحة للاستعمال.

ذلك أنّه من العبث التظاهر باللامبالاة بالنسبة إلى مثل تلك الأبحاث التي لا يمكن أن يكون موضوعها لا مبالى به من قبل الطبيعية البشرية. وهكذا، فإنّ أدعاء اللامبالاة هؤلاء وأياً كانت الخطة التي اتخذوها وتستروا خلفها بتحويلهم لغة المدرسة إلى لهجة شعبية، يقعون ولا مفر، ما إن يفكروا، في مزاعم ميتافيزيقية، كانوا يتظاهرون بكثير من الازدراء لها. ومع ذلك، فإن هذه اللامبالاة، التي تبرز في خضمّ ازدهار جميع العلوم والتي تطل بالضغط ذلك العلم الذي قلما نتنازل عن معارفه لو كانت تُنال، هي ظاهرة تستحق الانتباه والتأمل. وهي ليست بالطبع أثاراً من آثار الخفة، بل أثر من آثار الحاكمة⁽¹⁾ الناضجة لعصر لم يعد يريد أن يتلّهي بعلم ظاهري؛ وهي النداء الموجه إلى العقل كي يعود فيقوم بأشقّ مهماته جميعاً، عنيت معرفة الذات، وينشئ عكمة تضمن له دعاويه المحققة، لكن تخلّصه في المقابل من كل الادعاءات غير المؤسّسة، لا بقرارات تعسفية بل بقوانين خالدة وثابتة؛ هذه المحكمة هي نقد العقل المحض نفسه.

إلّا أنّي أفهم بذلك نقداً، لا للكتب والسماتيم بل، لقدرة العقل بعامة بالنسبة إلى جميع

(1) نسمع من حين إلى آخر شكواى حول ضحالة غمط التفكير في عصرنا وانحطاط العلم المتعمّق. لكنني لا أرى أنّ تلك التي أساسها مدغم جيداً، كالرياضة والطبيعيات مثلاً، تستحق أدنى اهتمام بل إنها على العكس تدعم شهرتها القديمة في التعمّق بل وتتخطاها في الآونة الأخيرة. والحال إن الروح نفسه قد يبدو فعلاً في أنواع أخرى من المعارف لو كلّفنا نفسنا بدءاً عناء تصويب مادته. أما في غياب ذلك، فاللامبالاة والشك والنقد القاسي أخيراً، تشكّل بالأحرى أدلة على غمط التفكير المتعمّق. إن عصرنا هو، بخاصة، عصر النقد الذي يجب أن ينصّب كلّ شيء له ويردّ الدين، عبر قدسيته، والتشريع، عبر جلاله، أن يتملص منه عادة. لكنها بذلك يثيران صدهما ظنوناً محقّة، ولا يمكنها أن يطمحا إلى ذلك الاحترام الصادق الذي يوليه العقل من يعوز في امتحانه الحر العلني وحسب.

المعارف التي يمكن أن يتزع إليها بمعزل عن أي تجربة؛ وبالتالي، الفصل في مسألة إمكان أو لا إمكان الميتافيزيقا بعمامة، وتعيين مصادرها ونطاقها وحدودها؛ وكل ذلك بناء على مبادئ.

لقد سلكت إذن هذه الطريق الوحيدة الباقية، وأفخر بأني قد توصلت عبرها إلى إزاحة جميع الأخطاء التي كانت تقسم حتى الآن العقل على نفسه في استعماله المتحرر من التجربة. ولم أنح أسئلته متذرعاً بمعجز العقل البشري، بل على العكس لقد عيّنتها تعييناً تاماً وفقاً لمبادئ؛ وبعد أن اكتشفت نقطة سوء تفاهم العقل مع نفسه حللتها بما يرضيه تماماً. والحق، إن الإجابة عن تلك الأسئلة لم تكن تلك التي يمكن أن تتوقعها الرغبة الدغمائية الجاحشة في العلم، إذ لا يمكن إشباعها إلا بالشعوظات التي لا حيلة لي فيها. ولم يكن ذلك، على كل حال، قِصْدَةً عقلياً الطبيعية. وكان من واجب الفلسفة أن تقشع السراب الناجم عن سوء التفسير حتى لو أدى ذلك إلى إبطال خرافة ممجدة وحيمة. ولقد أوليت التفصيل كبير اهتمامي في هذا الشغل، واجروا على القول، إنه لم يبق سؤال ميتافيزيقي واحد لم يجد حلاً، أو على الأقل لم يقدم مفتاح حله هنا. وبالفعل، إن العقل المحض وحدة تامة إلى حد أنه لو كان المبدأ منه غير كافٍ لحل سؤال واحد من كل أسئلته المطروحة عليه بطبيعته الخاصة، لما أمكننا إلا رفضه لأنه سيكون عاجزاً عندها عن حل أي سؤال آخر بثقة تامة.

وأخالي أرى على وجه القارىء، وأنا أقول ذلك، سُخْطاً مزوجاً بالإحتقار إزاء دعاوى تبدو عظيمة التبجح وعديمة التواضع؛ وهي مع ذلك أكثر بما لا يقاس من دعاوى أي مؤلف لبرنامج من أكثر البرامج عادية، يدعي أنه يبرهن ببساطة طبيعة النفس أو ضرورة بداية أولى للعالم. ذلك أن هذا المؤلف يلتزم بتوسيع المعرفة خارج كل حدود التجربة الممكنة؛ واعترف بتواضع، أن هذا الأمر يتخطى تماماً كل قدرتي؛ وبدلاً عن ذلك، أهتم فقط بالعقل وبتفكيره المحض. ولكي أحصل عنه معرفة مفصلة يجب علي أن لا أبحث بعيداً عني لأني أجدها في، والمنطق العادي يُريني هنا بمشاله أنه يمكن أن نعدّد تعداداً تاماً ومستامياً كل أفعال العقل البسيطة؛ أما المسألة المطروحة هنا فهي: إلى أي حد يمكنني أن أمل الوصول بالعقل عندما أفترق إلى كل مادة وكل مساعدة من التجربة.

ولعل ذلك يكفي عن التمامية في بلوغ كل هدف، والتفصيل في بلوغ جميع الأهداف التي تضعها أمامنا، لا أي خطة تعسفية بل طبيعة المعرفة نفسها، كمادة لمبحثنا النقدي.

ويبقى أيضاً نقطتان، اليقين والوضوح، يتعلّقان بالشكل. ويجب عدّها بمثابة مطلبين جوهرين يحق لنا أن نفرضها على المؤلف الذي غامر في مشروع يمثل هذا الإزلاق.

وفيما يخص اليقين، فإن الحكم الذي ألزمت نفسي به هو: في مثل هذا النوع من التأمّلات لا يسمح للظن بأي شكل، وكل، مافيها، على سبيل الافتراض هو بضاعة محظورة يجب أن لا تباع حتى بأبخس الأثمان، بل يجب أن تصادر ما إن تُكتشف. لأن كل معرفة، عليها أن تثبت قبلياً، تعلن عن نفسها أنها تريد أن تُعدّد بمثابة معرفة ضرورية إطلاقاً، فكم بالحري تعيين جميع المعارف القبلية المحضة الذي يجب أن يكون وحدة مقياس وبالتالي، مثلاً لكل يقين (فلسفي) واجب. أما ما إذا كنت في هذه المسألة قد وفيت ما التزمت به، فأمر متروك كلياً لحكم القارىء. لأن على

المؤلف فقط أن يقدم أسبابه، لا أن يخمن أثرها على قضاياه. لكن يسمح له حقاً، كي لا يكون هناك أي سبب لإضعافها عن غير قصد، أن يشير هو بنفسه إلى النقاط التي قد تثير سوء الظن في حين أنها لا تتعلق إلا بغاية جانبية؛ وذلك كي يحتاط في الوقت المناسب للتأثير الذي يتركه أدنى تردد لدى القارئ، حول هذه النقطة، على حكمه المتعلق بالغاية الرئيسية.

ولا أعرف أبحاثاً من أجل الغوص إلى عمق الملكة التي نسميها الفاهمة، ومن أجل تعيين قواعد استعمالها وحدوده معاً، أكثر أهمية من تلك التي وضعتها في الباب الثاني من التحليلات الترندالية تحت عنوان: تسويق الأفاهيم الفاهمة المحضة، وهي أيضاً أكثر الأبحاث التي كلفتني جهداً أرجو أن لا يكون قد بذل سدى. لكن لهذا التأمل الذي يغوص إلى العمق، شقين: الأول على صلة بموضوعات الفاهمة المحضة ويجب أن يعرض المصادقية الموضوعية لأفاهيمه قليلاً ويجعلها مفهومة، فهو ماهوياً إذن من جملة أهدافي. أما الآخر فيقترح النظر إلى الفاهمة نفسها وإلى ملكات المعرفة التي يستند إليها من حيث إمكانها؛ فهو ينظر إليها إذن من وجهة ذاتية. وعلى الرغم من أن هذه المسألة هي على أهمية كبيرة بالنسبة إلى غاييتي الأساسية، فإنها لا تدخل فيها ماهوياً لأن السؤال الرئيسي يبقى دائماً: ماذا يمكن للفاهمة وللعقل أن يعرفا وإلى أي حدّ بمعزل عن كل تجربة، وليس: كيف تكون القدرة على التفكير نفسها ممكنة؟ وحيث إن هذا السؤال الأخير هو إلى حدّ ما، البحث عن سبب لمسبب معطى ويتضمن من هذه الناحية شيئاً شبيهاً بالفرض (مع أن الأمر ليس كذلك كما سأبين في مناسبة أخرى) فإنه يبدو أن هذا هو الموضع الذي أسمح لنفسي فيه بإبداء رأيي، والذي عليّ فيه بالتالي أن أترك للقارئ حرية اتخاذ رأي آخر. ولذا يجب عليّ أن أطلب إلى القارئ مسبقاً أن يتذكر، في حال لم يتحدث عنده تسويغي الذاتي كل الاقتناع الذي انتظره منه، أن التسويق الموضوعي الذي يهمني أمره هنا بخاصة، يحتفظ بكل قوته، ويكفي بصدده على كل حال ما جاء في الصفحات 92 إلى 93^(*).

وأخيراً، فيما يخص الوضوح، فإنّ للقارئ الحق في أن يطلب بدءاً الوضوح السياقي (المنطقي) بأفاهيم؛ لكن، يحق له أن يطلب أيضاً وضوحاً حدسياً (استطيقياً) بحدوس، أعني بأمثلة أو إيضاحات أخرى عياناً. وقد قمت بما عليّ بالنسبة للأولى. وكان ذلك جوهر مشروعني إلا أنه كان أيضاً السبب العرضي الذي منعي من أن ألبّي تلبيةً وافية المطلب الثاني المشروع إنما الأقل إلحاحاً. ولقد كنت بصورة دائمة تقريباً أثناء عملي متردداً حول ما يجب عليّ أن أفعل في هذا الخصوص، فالأمثلة والإيضاحات كانت تبدو لي ضرورية دائماً، وقد اندرجت من ثم حقاً في مواقعها المناسبة في المسودة الأولى. لكن، سرعان ما رأيت اتساع مهمتي وكثرة الموضوعات التي سترتب عليّ؛ وإذ تبين لي أنها لوحدتها، بعرض جاف ومحض مدرسي، كانت تعطي للكتاب حجماً وافياً، رأيت أنه من غير المستحب أن أضخمه بأمثلة وإيضاحات ليست ضرورية إلا من وجهة نظر شعبية خاصة، وأن هذا العمل لا يمكن أن يكون في متناول الاستعمال الشعبي، وأن الراسخين في العلم ليس بهم مثل تلك الحاجة إلى التسهيل؛ فقد يكون لهذا التسهيل، وإن كان

(*) يقابل ص 103-105 من هذه الطبعة.

مرغوباً فيه دوماً، نتائج مضادة للغاية المنشودة. يقول الأب تيراسون بحق: لو قسنا حجم الكتاب لا بعدد صفحاته بل بالوقت الذي نحتاجه لكي نفهمه، لأمكننا القول عن كثير من الكتب: كانت ستكون أقصر لو أنها لم تكن قصيرة إلى هذا الحد. لكن من جهة أخرى عندما نصبو إلى استيعاب مجموعة واسعة من المعرفة النظرية تتعلق مع ذلك بمبدأ واحد يمكن أن نقول أيضاً بحق: إن كثيراً من الكتب كانت ستكون أوضح لو لم توضّح إلى هذا الحد. لأنّ الإيضاحات تساعد في الأجزاء لكنها تشتت غالباً في المجموع، لأنها لا توصل القارئ بسرعة كافية إلى نظرة شاملة للمجموع، وتغطي وتموّه بكل ألوانها الزاهية، تمفّصل السستام أو إنبناءه الذي إنما يعمل عليه في الأكثر للحكم على وحدته وصلابته.

ويمكن للقارئ على ما أظن، أن يجد متعة لا تخلو من الجاذب في أن يضم جهده إلى جهد المؤلف عندما يضع أمامه هدف أن ينفذ تنفيذاً تاماً ونهائياً معاً، عملاً عظيماً ومهماً حسب المخطط الذي اقترح عليه. والحال إن الميتافيزيقا حسب ما نعطي عنها من أفاهيم هنا، هي العلم الذي من بين العلوم جميعاً، يمكنه أن يأمل، بقليل من الوقت وبقليل من الجهود وحسب، شرط أن توحد الجهود، بإنجاز كامل إلى درجة أن لا يبقى على الخلف إلا أن يتصرّف بالكلّ تعليمياً حسب مقاصده دون أن يتمكن من إضافة أي شيء إلى المضمون. لأن ليس ثمة سوى جدول، منسق سستامياً، بكل ممتلكاتنا عن طريق العقل المحض. فلا يمكن أن يفلت منّا شيء هنا لأن ما يستمدّه العقل من ذاته لا يمكن أن يخفى نفسه بل، على العكس يسلط العقل نفسه عليه الضوء ما إن يكشف مبداه المشترك. وإن كمال وحدة هذا النوع من المعارف التي هي عن مجرد أفاهيم محضة، ليس لأي شيء من التجربة، ولا حتى لأي حدس خاص قد يؤدي إلى تجربة معينة، أي تأثير عليها كي يوسعها أو يزيد عددها، هو كمال يجعل تلك التمامية اللا - مشروطة لا قابلة للتنفيذ وحسب بل أيضاً ضرورية: ^(*) tecum habita et noris quan sit tibi curta supellere. Persius.

وآمل أن أقدم، أنا، مثل سستام العقل (الاعتباري) المحض هذا تحت عنوان: ميتافيزيقا الطبيعة الذي سيكون له، مع أنه لن يصل إلى نصف اتّساع النقد، مضمون أغنى بما لا يقاس من مضمون هذا الأخير الذي كان عليه، بدءاً، أن يعرض مصادره وشروط إمكانه، وكان بحاجة إلى أن ينظف أرضاً باثرة كلياً ويمهّدها. وانتظر هنا من قارئ صبر القاضي وحياده، أما هناك فانتظر سماحة الشريك ومساعدته. إذ مهما بلغ عرض المبادئ، التي للسستام، من الكمال في كتاب النقد، فإنه مع ذلك يعود إلى توسيع السستام المفصّل أن لا يُنقص أيّاً من الأفاهيم المشتقة التي لا يمكن تعدادها قليلاً، بل التي يجب أن تُكتشف تدريجياً، وكذلك، بما أن تأليف الأفاهيم يكون قد أنجز هناك، فإن المطلوب هو أن يتم الأمر نفسه هنا بالنسبة إلى التحليل، وكل ذلك سهل وتبليّة أكثر مما هو عليه.

ولم يبق لديّ سوى بعض الأمور بالنسبة إلى الطباعة. فلأن بدايتها قد تأخرت بعض

(*) ابق في نفسك وسترى ما أبسط جدول المحتويات (بيرس).

الشيء، لم أستطع أن أتسلم سوى نصف المسودات التي وجدت فيها بعض الأخطاء المطبعية، إنما التي لا تحوّر المعنى، باستثناء تلك التي في الصفحة 379 السطر الرابع انطلاقاً من الأسفل حيث يجب أن يُقرأ spezifisch بدل skeptisch^(*). وقد عرضت نقيضة العقل المحض من الصفحة 425 إلى 461 على شكل لوحة بحيث أن كل ما ينتمي إلى القضية يتابع دائماً على صفحة اليسار، وما ينتمي إلى نقيضاها على صفحة اليمين، وهو ترتيب اعتمدته كي يمكن مقارنة القضية ونقيضاها بسهولة^(**).

(*) نُوحيّ بدل رَبيّي. (ص 243 من هذه الطبعة) (م. و).

(**) ص 231 من هذه الطبعة. في الخطّ العربي، يجب عكس الترتيب فتعرض القضية لجهة اليمين (م. و).

تصدير الطبعة الثانية

هل تسلك معالجة المعارف الخاصة بالأمور العقلية درب العلم الآمنة أم لا؟ يسهل الحكم على ذلك بناءً على النتيجة؛ فإذا ما تعرقلت المعالجة، عندما تدنو من الغاية، وبعد القيام بتحضيرات وإعدادات كثيرة، وإذا ما اضْطُرَّت إلى التقهقر مراراً، وإلى إنتهاج طرق أخرى في سبيل بلوغ هذه الغاية؛ وكذلك إذا استحال جعل مختلف العاملين فيها يتفقون على كيفية إتباع المقصد المشترك، فعندئذ يمكن الاقتناع بأن مثل هذه الدراسة لا تزال بعيدة كل البعد عن إنتهاج درب العلم الآمنة، بل بأنها مجرد تحبُّط عشوائي؛ لذا يمكن عدّ العثور المحتمل على هذه الدرب بمثابة إسداء خدمة للعقل، حتى لو اضطررنا إلى التخلي عمّا أصبح دون جدوى مما كانت تتضمنه الغاية التي سبق أن نُشِدت دون تروُّ.

ولقد سلك المنطق هذه الدرب الآمنة منذ قديم الزمان كما يظهر من أنه لم يكن عليه أن يتراجع أي خطوة منذ أرسطوطاليس. هذا إذا لم نشأ أن نعدّ بمثابة تحسين حذفه بعض الجزئيات النافلة، وتعينه لمضمونه تعييناً أوضح، الأمر الذي إنما يعود إلى التعميق أكثر مما يعود إلى وثوق العلم. وما تجدر ملاحظته أيضاً، هو أنه لم يستطع التقدم أي خطوة حتى الآن، ولذا يبدو لكل ناظر محكماً وكاملاً. إذ عندما ظن بعض المحدثين أنهم يوسعونه بإقحامهم فيه، تارة فصولاً سيكولوجية حول مختلف القوى المعرفية (كالخيلة والذكاء)، وطوراً فصولاً ميتافيزيقية حول أصل المعرفة أو ضروب اليقين المختلفة باختلاف الموضوعات (كالثنائية والريية الخ)، وتارة أخرى فصولاً انثروبولوجية حول التَحَكُّمات (وأسبابها والوسائل المضادة لها)، كان ذلك عائداً إلى جهلهم بطبيعة هذا العلم الخاصّة. إنّه ليس توسيعاً للعلوم بل تشويهاً لها أن تختلط حدود العلوم بعضها ببعض. وإن حدّ المنطق متعين بدقّة بالغة لأنّه علم يقتصر على العرض التفصيلي للقواعد الصورية للتفكير بعامة والتدليل عليها بقوة (سواء كان هذا التفكير قبلياً أم أمبيرياً، وأياً كان أصله أو موضوعه، وسواء اصطدم في ذهننا بعوائق عرضية أم طبيعية).

ولا يدين المنطق بالنجاح الذي أحرزه إلا إلى إقتصاره الذي يُؤهلّه، لا بل يجبره على التجرد من موضوعات المعرفة كلّها، ومن الفوارق فيما بينها، وفيه إذن لا عمل للفاهمة إلا مع ذاتها وصورتها. ومن الطبيعي أن يواجه العقل صعوبات أكبر بكثير في انتهاج درب العلم الآمنة عندما لا تنحصر المعالجة بذاته بل تتعداها إلى الموضوعات. وعليه يشكل المنطق، بوصفه تمهيداً، نوعاً من المدخل وحسب إلى العلوم، لكن، على الرغم من أننا نفترض المنطق عند الكلام على المعارف من أجل الحكم عليها، إلا أن البحث عن اكتسابها يجب أن يتم في ما يسمى، أصلاً وموضوعياً، بالعلوم.

ومن حيث ينبغي أن يكون في هذه العلوم عقل، يجب أن نعرف، قليلاً، شيئاً فيها. ويمكن لمعرفة العقل أن تكون على صلة بموضوعه بطريقتين، فإما أن تقتصر على تعيين الموضوع وأفهومه (الذي يجب أن يعطى بطريقة أخرى)، وإما أن نحققه فعلاً. فالأولى هي معرفة العقل النظرية والثانية هي معرفته العملية. والجزء المحض من المعرفتين، أعني ذلك الجزء الذي فيه يعين العقل موضوعه بصورة قبلية تماماً مهما كثرت مضامينه أو قلت، يجب أن يعرض مسبقاً على حدة، ويجب ألا يخلط بما هو من مصادر أخرى، إذ إنه سيكون من سوء التدبير أن يُصرف الدخّل اعتباراً فلا يعود بوسعنا، عندما يعسر الأمر فيها بعد، أن نُميّز بين ذلك الجزء من الدخّل الذي يمكن أن يتحمّل النفقات وذاك الذي يجب أن تخفّض فيه.

إن الرياضة والفيزياء معرفتا العقل النظريتان اللتان ينبغي أن يُعيّن موضوعاتهما قليلاً، بطريقة محضة كلياً في الأولى، وجزئياً على الأقل في الثانية، لكن عندئذ تؤخذ بالحسبان مصادر معرفية أخرى غير تلك التي بالعقل.

ولقد سلكت الرياضة درب العلم الآمنة، منذ عصور موزلة في القدم بقدر ما يمتد تاريخ العقل البشري، وذلك عند شعب اليونان الجدير بالإعجاب. لكن، علينا ألا ننظر أنه كان من السهل على الرياضة أن تعثر على تلك الدرب الملكية، أو أن تشقّها لنفسها، مثلاً سهّل الأمر على المنطق حيث لا عمل للعقل إلا مع ذاته، بل إنني أعتقد أنها ظلّت مدة طويلة في تحبّط عشوائي (وبخاصة عند المصريين)، وأن ذاك التحول قد أحدثته ثورة أنجزها رجل واحد، خطرت على باله فكرة موفّقة من خلال محاولة قام بها. ومنذ ذلك الحين أصبح السبيل الذي يجب أن يُتبع واضحاً ولم يعد يمكن أخطاؤه، وغدت درب العلم الآمنة مرسومة لكل العصور وإلى أبعاد لا متناهية. ولم تصل إلينا لا قصّة تلك الثورة في غمط التفكير ولا قصّة ذلك السعيد الذي أنجز تلك الثورة التي تفوق أهمية اكتشاف الطريق حول الرأس المشهور^(*). لكن الأسطورة التي نقلها إلينا ديوجينيس اللايريسي والتي يذكر فيها اسم المخترع المتوهم لأدق عناصر البراهين الهندسية والتي حسب الحكم العامي لا تحتاج حتى إلى برهان، تدلّ على أن ذكرى التغير الناتج عن اكتشاف الأثر الأول لهذه الطريق الجديدة، كان لها في نظر الرياضيين من عظم الأهمية ما جعلها ذكرى لا تنسى. فأول من برهن المثلث المتساوي الساقين (سواء كان يسمى طاليس أم أياً كان) قد لمعت في رأسه فكرة، إذ وجد أنه ينبغي عليه لا أن يقتفي أثر ما يلاحظه في شكل

(*) رأس الرجاء الصالح. (م.و.).

المثلث أو في مجرد أفهومه كما لو أن عليه أن يتعلّم، مما يلاحظه، خصائص الشكل، بل أن يولد هذه بواسطة ما يتصوره هو فيه قبلياً وفقاً لأفاهيم، وما يبرهنه (بواسطة البناء)؛ وأن عليه، إذا أراد التأكد من معرفة شيء قبلياً، ألا يضيف إلى الشيء سوى ما يترتب بالضرورة على ما وضعه هو في الشيء وفقاً لأفهومه.

أما علم الطبيعة، فقد أبطأ في عثوره على طريق جحافل العلم. إذ لم يمض بعد سوى قرن ونصف القرن على اقتراح فرنسيس بيكون الألمي الذي أطلق هذا الاكتشاف جزئياً، أو بالأحرى حفزه، حيث إنه كان قد عُثر على أثر هذا الاكتشاف الذي لا يمكن تفسيره، هو الآخر، إلا من خلال ثورة فجائية في طريقة التفكير. وأقصد هنا علم الطبيعة بما هو قائم على مبادئ أمبيرية وحسب.

فحين دُحرج غاليله كراته التي اختار وزنها بنفسه، على سطح مائل، أو حين حمل تورشلي الهواء ثقلاً كان قد حسبه مساوياً لوزن عمود مائي معروف لديه، أو حين حوّل شتال، في وقت لاحق، المعادن إلى كلس، نازعاً منها شيئاً ما، ثم عاد فحوّله إلى معدن معيداً إليه الشيء نفسه⁽¹⁾، حينئذٍ لمعت في رؤوس علماء الطبيعة بأسرهم فكرة؛ لقد فهموا أن العقل لا يرى إلا إلى ما يولده هو وفقاً لخطته، وأن على العقل أن يتقدم بمبادئ أحكامه وفقاً لقوانين ثابتة، ورغم الطبيعة على الإجابة عن أسئلته، ولا يدع نفسه ينقاد بحبال الطبيعة وحدها. إذ بدون ذلك لن تترابط المشاهدات، الحاصلة مصادفة دون خطة مسبقة، وفق أي قانون ضروري. وهو ما يبحث العقل عنه ويحتاج إليه. وأن على العقل، حاملاً بيد مبادئه التي بموجبها يمكن أن تعدّ الظواهر المتطابقة وحدها قوانين، ويبدى أخرى التجريب الذي صمّمه وفقاً لهذه المبادئ، أن يواجه الطبيعة لكي يتعلّم منها، إنما ليس بصفة تلميذ يتقبل كل ما يريده المعلم، بل بصفة قاضٍ مُنصّب بحث الشهود إلى الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها عليهم. وهكذا تدين الفيزياء بثورتها المُجدية لطريقة التفكير، فقط لتلك الفكرة القائلة، إن عليها لا أن تختلق، بل أن تبحث، وفقاً لما أودعه للعقل نفسه في الطبيعة، عمّا يجب أن تتعلّمه منها وعمّا لا تتعلّمه من تلقاء نفسها. بذلك وُجّه علم الطبيعة، بادئ الأمر، نحو درب العلم الآمنة، بعدما كان قد ظلّ عبر قرون طويلة مجرد مخبط عشوائي.

أما الميتافيزيقا، وهي المعرفة العقلية الاعتبارية المعزولة تماماً والمترفعة عن دروس التجارب استناداً إلى مجرد أفاهيم (لا إلى تطبيق الأفاهيم على الحدس كما في الرياضات) والمعرفة التي على العقل، من ثم، أن يكون فيها تلميذ نفسه، فلم يحالفها الحظ، حتى الآن، كي تتمكن من انتهاز درب العلم الآمنة، مع أنها أقدم من أي معرفة عقلية أخرى، ومن أنها ستبقى حتى لو فنيّت هذه بأسرها وابتلعتهما لجة بربرية ماحقة؛ ذلك أن العقل يتعثر في الميتافيزيقا باستمرار، وحتى عندما يريد أن يرى قبلياً (كما يدّعي) إلى تلك القوانين التي تُثبتها أكثر التجارب بساطة، وفيها يجب على المرء أن يرجع أدراجه مراراً وتكراراً لأنه يجد أن الطريق لم تؤدّ به إلى حيث أراد. أما اتفاق أنصارها على المزاعم فهو ما زال بعيد المنال. وهي قد غدت بمثابة حلبة مخصّصة أصلاً

(1) لا أتبع هنا، اتباعاً دقيقاً، مسار تاريخ المنهج التجريبي الذي لا تعرف بداياته الأولى معرفة جيدة.

لتدريب القوى في المصارعة، لم يستطع فيها أي من المتبارزين أن يفوز يوماً بأصغر موقع وأن يحافظ على ما فاز به محافظة دائمة. فما من شك إذن بأن سلوكها كان حتى الآن مجرد خبط عشوائي، والأدهى في الأمر أنه خبط بين مجرد أفاهيم.

فما هو السبب الذي منع هنا من إيجاد درب العلم الآمنة؛ أتكون من المستحيلات؟ ومن أين ابتلت الطبيعة عقلنا بالسعي الدؤوب إلى إقتفاء أثرها بحسبانها غرضاً من أهم أغراضه؟ وبعد، من أين لنا أن نولي عقلنا الثقة حين لا يتخلى عنا وحسب، في ناحية من أهم نواحي فضولنا المعرفي، بل أيضاً حين يجعلنا نتلهى بسراب ليخدلنا في النهاية؟ أم ترانا أخطأنا الدرب وحسب!، وما هو المؤشر الذي سيُعلمنا، عند إعادة البحث، بأننا سنكون أوفر حظاً ممن سبقنا؟

أعتقد أن مثال علمي الرياضة والطبيعة، اللذين صارا على ما هما عليه الآن من جراء ثورة فجائية، هو مثال جدير بالعناية بما يكفي لكي نتمعن في هويّة التحول في طريقة التفكير الذي كان مجدياً لها إلى ذلك الحد، فنحاول على الأقل تقليدهما في ذلك، ويقدر ما يسمح تمثيلها، كمعارف عقلية، بالميتافيزيقا. فلقد ساد، حتى الآن، الاعتقاد بأن معرفتنا كلها يجب أن تتنظم وفقاً للموضوعات. ولكن كل المحاولات الرامية إلى تفهم شيء عنها قبلياً بأفاهيم، مما قد يوسع معرفتنا، قد بادت بالفشل انطلاقاً من هذا الافتراض، فلنجرب إذن، مرة واحدة، ما إذا كنا نستطيع أن نحلّ مهام الميتافيزيقا بصورة أحسن، بأن نفترض أن على الموضوعات أن تتنظم هي وفقاً لمعرفتنا، وهو ما يتوافق بشكل أفضل مع ما ننشده من إمكان معرفة قبلية بهذه الموضوعات، معرفة ينبغي أن تعين شيئاً عن هذه الموضوعات قبل أن تُعطى لنا. والحق، إن شأن ذلك شأن الفكرة الأولى التي خطرت على بال كوبرنيكوس الذي لجأ، بعدما عجز عن تفسير حركات الكواكب في الفضاء بافتراض أن مجموعة الكواكب بأسرها تدور حول المشاهد، إلى التفكير ما إذا كان من الأنسب أن يجعل المشاهد يدور ليرك بالمقابل النجوم وشأنها. ويمكن في الميتافيزيقا، أن نحاول اتباع طريقة مشابهة فيما يخصّ حدس الموضوعات. فلإني لا أرى كيف يمكن أن نعرف قبلياً شيئاً، لو كان على الحدس أن يتنظم وفقاً لقوامها. أما إذا انتظم الموضوع (كموضوع للحواس) وفقاً لقوام قدرتنا الحسية، فلإني أستطيع أن أتصور هذا الإمكان جيداً. ولكن، بما أني لا أستطيع أن أتوقف عند هذه الحدوس، إذا ما أردت تحويلها إلى معارف، بل عليّ أن أنسبها، بما هي تصورات، إلى شيء ما بوصفه موضوعاً، وأعيته من خلالها، فلإني أستطيع أن أفترض: إما أن تتنظم الأفاهيم، التي من خلالها أتمكن من هذا التعيين، وفقاً للموضوع فأصل إلى الارتباك نفسه بصدد كيف يمكن أن أعرف قبلياً شيئاً ما عنه، وإما أن تتنظم الموضوعات أو ما يعادها، أي التجربة التي فيها وحدها ندركها (كموضوعات معطاة)، وفقاً لتلك الأفاهيم، وعندها أجد على الفور مخرجاً أسهل؛ لأن التجربة نفسها نمط معرفي يستلزم الفاهمة التي عليّ أن أفترض وجود قاعدتها في قبل أن تعطى لي الموضوعات، أي قبلياً. ويتم التعبير عن هذه المساعدة من خلال الأفاهيم القبلية التي يجب أن تتنظم وفقاً لها كل موضوعات التجربة وأن تتطابق معها بالضرورة. أما بالنسبة إلى الموضوعات من حيث يمكن أن العقل فقط، إنما من دون أن تكون معطاة البتة في التجربة (وعلى الأقل ليس مثلما يفكرها

العقل) فإن محاولات تفكيرها (إذ يجب أن يكون بالامكان تفكيرها) ستصلح لأن تكون بالتالي حكماً ممتازاً لما نَعُدّه تغييراً منهجياً في طريقة التفكير، أعني أن لا نعرف عن الأشياء قبلياً إلا ما نضعه نحن فيها⁽¹⁾.

إن هذه المحاولة تلبيّ أمنيّتنا في النجاح وتُعِدّ الميتافيزيقا بانتهاج درب العلم الأمانة في قسمها الأول، أعني حيث تهتمّ بالأفاهيم القبلية التي يمكن أن نوقف في إعطائها الموضوعات التي تتناسب معها في التجربة. إذ بواسطة تغيير طريقة التفكير هذه سنستطيع أن نشرح امكان المعرفة القبلية جيداً، وأكثر، أن نزود القوانين التي تشكل أساس الطبيعة قبلياً بوصفها جملة موضوعات التجربة بأدلتها الكافية. وهما أمران كانا ممتنعين حسب المنهج السابق. ولكن هذا التسويغ لقدرتنا على المعرفة القبلية في القسم الأول من الميتافيزيقا، تترتب عليه نتيجة غريبة، تبدو جدّ مضرةً بكامل غاية الميتافيزيقا التي تسعى إليها في القسم الثاني. وهي: إننا لن نستطيع أبداً أن نتخطى بها حد التجربة الممكنة، وهو تخطّ يشكّل أهم أغراض هذا العلم بالذات. لكن، بذلك، يشكّل التجريب محكاً عكسياً لصحة ما توصل إليه ذلك التقويم الأولي لمعرفتنا العقلية، وهو ألاّ تدور إلاّ على الظاهرات، في حين أنها إذا نظرت إلى الشيء في ذاته فستتركه جانباً كشيء تجهله رغم أنها تراه حقيقياً بحدّ ذاته. لأن ما يدفعنا بالضرورة إلى تخطي حدود التجربة وكل الظاهرات، هو اللامشروط الذي يطلبه العقل في الأشياء في ذاتها، بالضرورة وبحق، لكل ما هو مشروط، من أجل أن تكتمل سلسلة الشروط. ففي حال افترضنا أن معرفتنا التجريبية تتنظم وفقاً للموضوعات بوصفها أشياء في ذاتها، ونتج عن ذلك أننا لا نستطيع أن نفكر اللامشروط من دون تناقض، بينما زال هذا التناقض في حال افترضنا: أن تصوّرنا للأشياء، مثلما تعطى لنا، لا ينتظم وفقاً لها بوصفها أشياء في ذاتها، بل إن هذه الموضوعات، بوصفها ظاهرات، هي التي تنتظم وفقاً لطريقة تصوّرنا وأنه ينبغي، من ثمّ، أن نجد اللامشروط لا في الأشياء من حيث نعرفها (من حيث هي معطاة لنا)، بل في الأشياء من حيث لا نعرفها، أعني من حيث هي أشياء في ذاتها: فعندئذ يتبين أن ما افترضناه بادئ الأمر كمجرد محاولة هو ذو أساس⁽²⁾. ولم يبق أمامنا الآن، بعد أن أنكرنا على العقل الإعتباري كل تقدم في هذا الحقل فوق - الحسي، إلاّ أن نحاول

(1) إن هذا المنهج المستعار من علماء الطبيعة يقوم إذن على البحث عن عناصر العقل المحض في ما يمكن أن نشته أو نرفضه بواسطة التجريب. والحال أنه ليس ثمة من تجريب ممكن (كما في علم الطبيعة) يسمح بفحص قضايا العقل المحض بالنسبة إلى موضوعاتها، وبخاصة عندما تجازف هذه القضايا خارج حدود كل تجربة ممكنة. لا يمكن إذن إجراء هذا الفحص إلاّ على المفاهيم ومبادئ مسلم بها قبلياً ومنظور إليها من حيث يمكن لتلك الموضوعات عينا أن تُرى من جهتين مختلفتين: من جهة، بوصفها موضوعات للحواس وللغاية في التجربة، ومن جهة أخرى، بوصفها موضوعات لا نفعل سوى أن نفكرها، أي بوصفها، على أبعد تقدير موضوعات للعقل المنعزل والساهي إلى تجاوز حدود التجربة؛ أعني من وجهتي نظر مميّزتين. والحال إنه، إذا حدث أن حصل توافق مع مبدأ العقل المحض في حال نظرنا إلى الأشياء من وجهة النظر المزدوجة هذه، بينما حدث نزاع حتمي بين العقل وذاته في حال نظرنا إليها من وجهة نظر واحدة، فإن التجريب يحكم عندئذ لصالح صحة ذلك التمييز.

(2) تجريب العقل المحض هذا يشبه كثيراً تجريب الكيميائيين الذين يطلقون عليه أحياناً عملية الاختزال، إنما يسمونه عموماً الأسلوب التاليفي. فتحليل الميتافيزيقي يميّز في المعرفة القبلية المحضّة بين ضربين مختلفين =

أن نرى إن لم يكن ثمة، في مجال معرفتنا العلمية، معطيات لنعين أفهوم اللامشروط العقلي المفاوق، ونخطى، بهذه الطريقة ونزولاً عند رغبة الميتافيزيقا، حدود كل تجربة ممكنة بواسطة معرفتنا القبلية إنما الممكنة في المقصد العملي وحسب. وبأسلوب كهذا أوجد لنا العقل النظري على الأقل مجالاً لمثل هذا التوسع مع أنه اضطر إلى إبقائه فارغاً؛ يبقى لنا إذن أن نغلق بمعطيات عملية، لا بل إن العقل يحثنا إلى ملئه بها إن أمكن⁽¹⁾.

إن محاولة تغيير أسلوب الميتافيزيقا السابق بالقيام بثورة كاملة فيها اقتداءً بعلماء الهندسة والطبيعة، هي إذن شاغل نقد العقل النظري المحض هذا. إنه مبحث في المنهج وليس سستاماً للعلم نفسه، إلا أنه يبين مع ذلك معالنه بأكملها، سواء لجهة حدوده أم لجهة انبثائه الداخلي كله. ذلك أن العقل النظري المحض يمتاز بميزة فريدة، هي أنه يستطيع وينبغي عليه أن يقيس قدرته الخاصة، وذلك بمختلف الطرق المتبعة لانتقاء موضوعات التفكير، وأن يستعرض بشكل شامل مختلف طرق المشكلات على نفسه، فيرسم بذلك كامل خطته لستام الميتافيزيقا؛ لأننا، فيما يختص بالنقطة الأولى، لا نستطيع في المعرفة القبلية أن نضيف إلى الموضوعات إلا ما تستمده الذات المفكّرة من نفسها؛ ولأن العقل فيما يختص بالنقطة الثانية، يشكل بالنظر إلى مبادئ المعرفة وحدة قائمة بذاتها ومعزولة كلياً، كل عضو فيها موجود لأجل كل الأعضاء، وكل الأعضاء لأجل عضو واحد، كما هو الحال في الجسم المتعضي، وحدة لا يمكن فيها اتخاذ مبدأ في صلة واحدة بثقة، من دون البحث في صلته الشاملة باستعمال العقل المحض كله. ولكن من جهة أخرى، تنعم الميتافيزيقا بالخط النادر الذي لا يمكن أن يكون من نصيب أي علم عقلي آخر يتناول الموضوعات (إذ أن المنطق لا يهتم إلا بصورة التفكير عموماً)، وهو أنها إذا ما عثرت على درب العلم الآمنة بفضل هذا النقد، فستتمكن من أن تستملك حقل المعارف التابعة لها بأكملها، وأن تكمل إذن عملها وتضعه بين أيدي الأجيال الآتية كمادة رئيسية لا يمكن الإضافة إليها قط، لأنها لا يهتم إلا بالمبادئ وحدود استعمالها التي يعينها هذا النقد بنفسه. فالميتافيزيقا بوصفها علماً أساسياً ملزمة بهذا الكمال ويُفترض أن يُطبّق عليها القول⁽²⁾: «nil actum reputans, si quid supereset agendum».

= جداً، هما الأشياء كظواهر ثم الأشياء في ذاتها. أما الديالكتيك فيعيد جمعها كي يوافق فكرة اللامشروط العقلية الضرورية، ويرى أن هذه الموافقة لا تحصل إلا من خلال ذلك التمييز الذي هو، من ثم، تمييز صحيح.

(1) فقد أثبتت القوانين المركزية لحركات الأجرام السماوية بشكل يقيني ما كان التحده كوبرنيقوس كمجرد فرض في بادئ الأمر، كما برهنت في الوقت نفسه على القوة غير المرئية التي تربط ببناء الكون، والتي كانت ستبقى غير مكتشفة إلى الأبد لو لم يتجرأ، وبطريقة تناقض الحواس إنما حقيقية، على أن يرجع الحركات التي لاحظها، لا إلى موضوعات الفضاء، بل إلى المشاهد. وفي هذا التصدير، أطرّح تغيير طريقة التفكير الشبيه بذلك الفرض بوصفه مجرد فرض أيضاً، مع أنني أقيم البرهان عليه في الكتاب نفسه، لا بشكل احتمالي بل بشكل يقيني انطلاقاً من قوام تصوراتنا للمكان والزمان والأفاهيم الفاهمية الأولية - وذلك فقط كي ألفت الانتباه إلى المحاولات الأولى الرامية إلى تغيير كهذا، والتي تكون دائماً فرضية

(*)

ترى أنها لم تفعل شيئاً ما دام هناك شيء عليها أن تقوم به.

لكن، سيتساءل المرء، ما هو هذا الكنز الذي ننوي أن نتركه للأجيال القادمة من خلال هذه الميتافيزيقا التي طهرناها بالنقد، إنمّا جعلناها بذلك أيضاً، في حالة من الشبوت؟ وقد يغلب على الظن، إذا ألقينا نظرة عابرة على هذا العمل، أنّ فائدتها لن تكون إلا سلبية، أي أننا لن نجرؤ مرةً على تجاوز حدّ التجربة بالعقل الاعتباري، وهذه هي، في الواقع، فائدتها الأولى. وستتحول فوراً إلى فائدة إيجابية، إذا ما أدركنا أن المبادئ، التي من خلالها يتجرأ العقل الاعتباري على تجاوز حدها، لن تؤدي بالفعل إلى توسيع استعمالنا العقلي، بل - إذا ما أمعنا النظر فيها - إلى تضيقه الحتمي، وذلك من حيث تهدد حقاً بوضع كل شيء ضمن حدود الحساسية التي إليها تنتمي تلك المبادئ أصلاً، وتهدد بالتالي باستبعاد الاستعمال العقلي (العملي) المحض. وعليه فإن نقداً كهذا هو حقاً سلبي من حيث يضع حدوداً للعقل الاعتباري، لكنه في الواقع ذو فائدة إيجابية ومهم جداً من حيث يلغي، في الوقت نفسه، عائقاً يحد من استعماله العملي أو يهدد حتى بالقضاء عليه، فائدة ندركها، حالما نفتنح بأنه يوجد، بضرورة كلية، استعمال عملي للعقل المحض (هو الأخلاقي) فيه يتوسع هذا العقل حتماً متعدياً حدود الحساسية، توسعاً لا يحتاج من أجله إلى مساعدة العقل النظري، لكن يظل عليه مع ذلك أن يكون محصناً ضد معارضيه كي لا يقع في تناقض ذاتي. إن إنكار أن النقد بتأديته هذه الخدمة لنا هو ذو فائدة إيجابية يعني القول أنّ الشرطة ليست بذات فائدة إيجابية لأنّ شأنها الرئيسي إنمّا هو فقط اقفال الباب في وجه أعمال العنف التي يمارسها بعض المواطنين ضد غيرهم من أجل أن يتمكن الجميع من مزاوله أعمالهم في هدوء وأمان. فإنّ لا يكون المكان والزمان سوى صورتين للحدس الحسي، وبالتالي سوى شرطين من شروط وجود الأشياء بوصفها ظاهرات، ثمّ أنّ لا يكون لدينا من أفاهيم للفاهمة وبالتالي من عناصر لمعرفة الأشياء، إلّا من حيث يمكن إعطاء هذه الأفاهيم حدوداً متناسب معها، وبالتالي أنّ لا يمكن أنّ يكون لنا معرفة بأي موضوع كشيء في ذاته، بل من حيث هو موضوع للحدس الحسي وحسب، أي بوصفه ظاهرة، فهذا ما سندلّل عليه في القسم التحليلي من النقد. ويرتب على ذلك بالطبع أنّ كل معرفة نظرية ممكنة ستنتصر في مجرد موضوعات التجربة. إلّا أنّه يجب أنّ ننتبه جيداً إلى التحفظ التالي: إذا كان لا يمكننا أن نعرف هذه الموضوعات بوصفها أشياء في ذاتها، فينبغي أنّ يكون بإمكاننا على الأقل أن نفكرها بما هي كذلك⁽¹⁾، والا ترتب عن ذلك خُلف: أنّ يكون ثمة ظاهرة من دون أن يكون ثمة شيء ليظهر. والآن لنفترض أننا لم نقم على الإطلاق بالتمييز الذي أوجبه هذا النقد، بين الأشياء بوصفها موضوعات للتجربة وبين هذه الأشياء عينها بوصفها أشياء في ذاتها، فسيكون عندها مبدأ السببية، وبالتالي الآلية الطبيعية، لتعيين الأشياء ساري المفعول بلا ريب على كل الأشياء، بعامّة،

(1) إن معرفة الموضوع تتطلب منّي أنّ أستطيع إثبات امكانه (سواء بواسطة شهادة التجربة على تحقّقه أم قليلاً بواسطة العقل). غير أنني أستطيع أن أفكر ما أتساءل شرط ألاّ أناقض نفسي، أي شرط أنّ يكون أفهومي مجرد فكرة ممكنة، وإن لم يكن بإمكانني أن أضمن ما إذا كان يوجد أم لا يوجد ضمن جملة الامكانات كلها، موضوع متناسب معها. ولكن من أجل إضفاء مصداقية موضوعية (أي امكان واقعي، لأن الامكان الأول كان منطقياً وحسب) على أفهومي كهذا يلزمي شيء إضافي، إنمّا ليس من الضروري أن نبحث عن هذا الشيء الإضافي في مصادر معرفية نظرية، بل قد نقع عليه أيضاً في المصادر العملية.

بوصفها عللاً فاعلة. ولن يكون بإمكانني أن أقول عن الماهية الواحدة بعينها، وعلى سبيل المثال عن النفس البشرية، إنها ذات ارادة حرة، وإنها خاضعة في الوقت نفسه للضرورة الطبيعية، أي إنها ليست حرة، دون أن أقع في تناقض صارخ، وذلك لأنني تناولت النفس في كلتا القضيتين بالمعنى الواحد عينه، أي كشيء بعامة (شيء في ذاته) ولم يكن بإمكانني أن أتناولها بصورة أخرى دون نقد مسبق. أما إذا لم يكن النقد مخطئاً حين يعلمنا أن نتناول الموضوع بمعنيين مختلفين، أي كظاهرة وكشيء في ذاته، وإذا كان تسويغه للأفاهيم الفاهيمية صحيحاً وكان مبدأ السببية أيضاً لا ينطبق بالتالي إلا على الأشياء بالمعنى الأول، أي من حيث هي موضوعات للتجربة، وكانت الأشياء عينها لا تخضع لهذا المبدأ بالنظر إلى المعنى الثاني: فعندئذ نحسب الارادة الواحدة عينها في الظاهرة (في الأفعال المرئية) خاضعة بالضرورة لقانون الطبيعة ومن ثم غير حرة، إنما من جهة أخرى من حيث هي متعلقة بشيء في ذاته غير خاضعة له بالتالي ومن ثم حرة، دون أن ينتج عن ذلك تناقض. ومع أنني لا أستطيع إذن أن أعرف نفسي بواسطة العقل النظري (ولا حتى بواسطة المشاهدة الأميرية)، ولا أستطيع أن أعرف بالتالي الحرية كصفة لماهية أنسب إليها أفعالاً في العالم الحسي، - لأنه سيكون عليّ في هذه الحالة أن أعرف ماهية كهذه من حيث وجودها، لكن بوصفها غير متعينة في الزمان (وهذا ممنوع حيث لا أستطيع أن أسند أفهومي إلى أي حدس) -، فإنني أستطيع مع ذلك أن أفكر الحرية، بمعنى أن تصوري لها على الأقل لا يحتوي على تناقض إن جاز لنا التمييز النقدي بين نمطي التصور (الحسي والعقلي) مع ما يترتب على ذلك من حصر لأفاهيم الفاهيمية المحضة وبالتالي للمبادئ المستمدة منها أيضاً. لكن لو سلمنا: أن الأخلاق تفترض بالضرورة الحرية (بمعناها الأدق) كخاصية لإرادتنا، من حيث تطرح بمثابة معطيات قبلية لعقلنا، مبادئ عملية متأصلة فيه تبدو ممتنعة امتناعاً كلياً دون افتراض الحرية، فإذا دُلَّ العقل الاعتباري على أننا لا نستطيع أن نفكر الحرية البتة: فعندئذ يجب على ذلك الافتراض، أعني الأخلاقي، أن يُخلى بالضرورة المكان لافتراض يتضمن ضده تناقضاً صارخاً، ويجب من ثم على الحرية ومعها الخلقية (التي ضدها لا يتضمن أي تناقض عندما لا نفترض مسبقاً الحرية)، أن تخلينا المكان لصالح آلية الطبيعة. ولكن بما أنه ليس بي حاجة من أجل الأخلاق سوى إلى أن تكون الحرية لا متناقضة ذاتياً وإلى أن أستطيع أن أفكرها على الأقل دون أن يكون بي حاجة إلى أن أستزيد، وبما أنها بذلك لا تضع عائقاً في وجه الآلية الطبيعية للفعل الواحد عينه (بالنظر إليه من ناحية أخرى) فإن الأخلاقيات تحافظ على موقعها وكذلك الطبيعيات، الأمر الذي لم يكن ليحدث لو لم يعلمنا النقد مسبقاً بجهلنا الحتمي إزاء الأشياء في ذاتها ولو لم يمحصر كل ما يمكن أن نعرفه نظرياً في مجرد ظاهرات. ويمكننا أن نُبين بوضوح هذه الفائدة الإيجابية لمبادئ العقل المحض النقدية إذا ما نظرنا إلى أفهوم الله وبسيط طبيعة نفسنا، وهذا ما أتركه جانباً توتخياً للإيجاز. لا يسعني إذن أن أسلم بالله والحرية والخلود لصالح الاستعمال العملي الضروري لعقلي، إن لم أنكر، في الوقت نفسه، على العقل الاعتباري دعواه برؤى مفرطة، لأن عليه من أجل بلوغ هذه الرؤى أن يستعمل تلك المبادئ التي لا تطل بالفعل إلا موضوعات التجربة الممكنة فإذا طبقت مع ذلك على ما لا يمكن أن يكون موضوعاً للتجربة، فستحوّل حقاً وفي كل

الأحوال إلى ظاهرة، وتعلن إذن امتناع كل توسّع عملي للعقل المحض. لذا كان عليّ أن أنسخ القلم كي أفسح في المجال للإيمان. إنّ دغمائية الميتافيزيقا، أعني، إنّ التحكمة القائمة على إمكان إخراج تقدّم فيها دون نقد للعقل المحض، هي المصدر الحقيقي لكل جُحودٍ معارضٍ للأخلاق ومبالغ في الدغمائية دائماً. فإذا لم يكن من الصعب أن نورث الأجيال القادمة ميتافيزيقاً مُسْتَمَةً على ضوء نقد العقل المحض، فلن ذلك سيكون هديّة لا يستهان بها، سواءً نظرنا فقط إلى الثقيف الذي يمكن أن يحصله العقل سالكاً درب العلم الآمنة، بالمقارنة مع تحبّط العشوائي وتيهانه المتهور في غياب النقد؛ وسواءً نظرنا إلى تضييع الوقت الذي وفّرناه على الشبيبة التي تمتاز بالفضول المعرفي، والتي تشجعها الدغمائية العادية تشجيعاً بالغاً منذ الصغر على التفلسف المريح حول أشياء لا تفهمها، ولن يفهمها يوماً أي إنسان في العالم، أو على السعي وراء اختلاق أفكار وآراء جديدة فتهمّل اكتساب العلوم المتعمّقة؛ وبخاصة سواء أخذنا بالحسبان فائدتها التي لا تقدر بثمن، وهي أنها تضع حداً لكل الاعتراضات المضادة للخلقية وللدين، على الطريقة السقراطية، أي بأوضح الأدلة على جهل الخصوم، وذلك لكل العصور القادمة. لأنه كان يوجد في العالم دائماً ميتافيزيقاً ما، وستظل توجد بلا شك في المستقبل أيضاً، إنما سيصبحها كذلك دياكتيك للعقل المحض لأنه طبيعي فيه. ولذا فإنّ غرض الفلسفة الأول والأهم هو أن تخلّصه نهائياً من كل تأثير مؤذٍ بسدّ مصدر الأخطاء.

رغم هذا التغير المهم في حقل العلوم، والخسارة التي أصيب بها العقل النظري في ملكيته الخيالية حتى الآن، فإن كل ما يتعلق بالغرض العام للبشرية، وما استفاده العالم حتى الآن من تعاليم العقل المحض سيبقى مع ذلك على فائدته المعهودة. فالخسارة لن تصيب إلا احتكار المدارس، ولن تمسّ مصلحة البشر على الإطلاق. وإنّي أسأل أكثر الدغمائيين صلاحية عما إذا وصل الدليل على ديمومة النفس بعد الموت، المستمد من بساطة الجوهر، أو الدليل على حرية الإرادة في معارضة الآلية العامة من خلال التمييزات الدقيقة، إنما العاجزة، بين الضرورة العملية الذاتية والضرورة الموضوعية، أو الدليل على وجود الله من أفهوم الكائن الأكثر واقعية (من غرضيّة المتغير ووجوب المحرك الأول)، أسأله عما إذا كانت كل هذه الأدلة، بعد إنطلاقها من المدارس، قد وصلت يوماً إلى الجمهور وأثّرت في إقناعه أدنى تأثير؟ ففي حال لم يحصل هذا، ولم يكن من الممكن توقع حصوله أبداً بسبب أنّ الفاهمة البشرية العامية غير مؤهلة لمثل تلك الاعتبار اللطيفة؛ وبالأحرى في حال، وفيما يختصّ بالنقطة الأولى، كان على الاستعداد الملاحظ في طبيعة كل إنسان والذي لا يمكن إرضاءه أبداً بما هو زمني (من حيث لا يتسع لكل مقاصده) أن يخلق الأمل بحياة أخرى؛ وفي حال، وبالنظر إلى النقطة الثانية، كان مجرد التوضيح البين للواجبات في معاكسة كل تطلّعات الميول كافياً لتوليد الوعي بالحرية؛ وفي حال، وبالنظر أخيراً إلى النقطة الثالثة، كان النظام والجمال والعناية، أعني في حال كانت كل هذه الصفات الرائعة والبادية في كل مكان في الطبيعة، كافية لوحدها أن تولّد الاعتقاد بخالق عظيم وحكيم للعالم؛ إذ كان ذلك كافياً وحده لانتشار تلك القناعات، من حيث هي قائمة على أسس عقلية، في أوساط الجمهور فعندئذ لن تكون تلك المملّكية محميةً وحسب بل، سترداد هيبتها، إذ نتيجة لما

ذكرناه ستتعلم المدارس، والحالة هذه، أنه ينبغي عليها ألا تدّعي، بمثل هذه السهولة وفي نقطة تتعلق بغرض البشرية العام، رؤيةً أوسع وأسمى من تلك التي يمكن أن يتوصل إليها السواد الأعظم (الأكثر جدارة باحترامنا)، وأن تقتصر إذن على تهذيب تلك الأدلة المفهومة عامة والكافية من الناحية الأخلاقية. إن التغيير لا يمسّ إذن إلا إدعاءات المدارس الصّلفة التي ترغب في أن ترى نفسها من هذه الناحية (كما هو الحال عليه حقاً في العديد من النواحي الأخرى) بمثابة العارف والمؤمن الوحيد على تلك الحقائق التي تطلع الجمهور على مجرد استعمالها محتفظة بالمفتاح لنفسها^(*) (quod mecum nescit, solis vult scire videri). غير أنه قد حوُفظ على دعوى الفيلسوف النظري المحققة أكثر من سواها: فهو سيقى دائماً المؤتمن الوحيد على العلم المفيد للجمهور من حيث لا يدري، وهو نقد العقل المحض؛ ذلك أن هذا النقد لن يصبح يوماً ما شعبياً، ولن يحتاج إلى هذه الشعبية لأنه مثلاً يمتنع على الشعب استيعاب دقة حجج الحقائق المفيدة كذلك لا تخاطر ببالة قطّ الاعتراضات الماثلة في الدقة على تلك الحجج. ومن ناحية أخرى، لما كانت المدرسة تطمح، ككل إنسان، إلى النظر الاعتباري فستوغل حتماً في الحجج والاعتراضات على السواء، فتكون ملزمة أن تحتاط، من خلال التقصي الدقيق لحقوق العقل النظري وبصورة نهائية، للفضيحة التي ستلت عاجلاً أم آجلاً أنظار الشعب، بسبب الخلافات التي سيتورط فيها حتماً الميتافيزيقيون (بمن فيهم اللاهوتيون أنفسهم) في غياب النقد، والتي ستشوّه بالتالي تعاليمهم. فهذا النقد وحده يمكن أن تقتلع من الجذور: المادية والقدرية والاحاد والزندقة والتعصب والتطير، أي كل ما يمكن أن يصبح مضراً بعامه، وأخيراً أيضاً المثالية والريية اللتان تهددان المدارس بخاصة حيث يصعب انتشارهما بين الجمهور. فلو تفضّلت الحكومات بالاهتمام بشؤون العلماء لكان من الأجدر بعنايتها الحكمة إن بالعلوم أم بالإنسان، أن تشجع حرية نقد كهذا من حيث يمكن أن يسهم في وضع أسس ثابتة للمعالجات العقلية، بدل أن تؤيد مسخرة استبداد المدارس التي تصرخ مخدّرة من الخطر المحيى بالمصلحة العامة كلما مرّنا ما نسجته من خيوط عنكبوتية لم يلاحظها الجمهور ولن يحسّ إذن بفقدانها.

إن النقد لا يعارض الأسلوب الدغمائي للعقل في معرفته المحضة من حيث هي علم، إذ أن على العلم أن يكون دائماً دغمائياً، أعني أن يقيم براهين قاطعة بالاعتقاد على مبادئ قلبية، بل هو يعارض الدغمائية، أعني الدعوى القائلة بإمكان إحراز التقدم بمعرفة محضة (المعرفة الفلسفية) مستمدة من أفاهيم وفقاً لمبادئ كتلك التي يستعملها العقل من زمن بعيد، دون أن نستعمل كيف وبأي حق توصلنا إلى ذلك. فالدغمائية هي إذن الأسلوب الدغمائي للعقل المحض دون نقد مسبق لقدرته الخاصة. ولذا فإن على تلك المعارضة ألا تدافع عن السطحية الثرثرة بأن تدعي لها اسم الشعبية، ولا، بأي حال، عن الريية التي تنوي القضاء على الميتافيزيقا كلها، بل إن هذا النقد هو التهديد الضروري المؤقت من أجل تأسيس الميتافيزيقا كعلم يجب أن ينقذ بالضرورة دغمائياً ومستقماً وفق أكثر المطالب صرامة، أعني وفق الأسلوب المدرسي (وليس الشعبي). فلا بد من أن نتقدم إليه بهذا المطلب لأنه يتعهد بالقيام بشؤونه بطريقة قلبية كلياً

(*) ما نجهله أناوهو، يريد أن يتظاهر بأنه الوحيد الذي يعرفه.

مُرضياً بالتالي العقل النظري ارضاءً تاماً. وعند تحقيق الخطة التي رسمها النقد، أعني في سستام الميتافيزيقا المقبل، سيكون علينا أن نتبع المنهج الصارم الخاص بفولف الشهير، كبير الفلاسفة الدغمائين جميعاً، والذي قدّم لنا لأول مرة مثلاً (من خلاله أصبح رائداً لروح التعمق الذي لم ينطفئ بعد في المانيا) لكيفية سلوك درب العلم الآمنة بواسطة إقرار المبادئ وفق قوانين، والتعيين الواضح للأفاهيم، ومحاولة إقامة البراهين القاطعة، وتجنب الففزات المتهورة في الاستنتاجات. ولذلك كله كان فولف مؤهلاً جداً لتوجيه علم كالميتافيزيقا نحو تلك الدرب لَوَخطر بباله أن يهدد الطريق لذلك بنقد الآلة، أي العقل المحض نفسه. وذاك نقص لا يمكن أن ينسب إليه بقدر ما ينسب إلى طريقة التفكير الدغمائية السائدة في عصره. كذلك ليس على الفلاسفة أن يلوموا أنفسهم في ذلك، وسواء الذين عاصروه أم الذين سبقوه على مرور الأجيال كلها. فمن يرفض نمط تعليمه، ويرفض معه أيضاً أسلوب نقد العقل المحض فلا يمكن أن يكون قصده سوى التخلص من قيود العلم، وتحويل العمل إلى لهو، واليقين إلى ظن، والفلسفة إلى قلّذه.

أما بالنسبة إلى هذه الطبعة الثانية، فإني أردت، كما ينبغي، ألا تضيق الفرصة دون أن أزيل قدر الامكان الصعوبات والالتباسات التي قد تكون أدت إلى عدّة تأويلات خاطئة عندما حاكم هذا الكتاب رجالاً ناقبو النظر. ولعلني أتحمّل قسطاً من المسؤولية في ذلك. أما في القضايا نفسها، وفي أدلتها، وفي الخطة إن من حيث الشكل أم من حيث التمامية، فلم أجد ما أغیره، والأمر يعود من جهة إلى طول تدقيقي في فحص النقد قبل عرضه على الجمهور، ومن جهة أخرى إلى قوام الشيء نفسه أعني إلى طبيعة العقل النظري المحض الذي ينطوي على بنية عضوية حقيقية حيث كل شيء هو عضو، أي حيث يكون الكل من أجل الواحد، وكل واحد من أجل الكل، وحيث لا بد إذن من أن نتبين عند الاستعمال كل شائبة مهما كانت ضئيلة، سواء كانت سهواً (غلطاً) أم نقصاً. وسيوثق السستام ثباته هذا في المستقبل أيضاً، كما أتمنى. وما يجعلني أثق بذلك، بحق، ليس زعماً ذاتياً صلفاً بل، مجرد وضوح الدلالة الذي ينتهي إليه التجريب نظراً إلى تساوي النتيجة: انطلاقاً من أبسط العناصر وصولاً إلى مجمل العقل المحض، ورجوعاً من المجمل (لأنه أيضاً معطى بحد ذاته من خلال مقصده النهائي في المجال العملي) إلى كل جزء، من حيث تؤدي محاولة تغيير أدق الأجزاء فوراً إلى تناقضات لا في السستام وحسب بل، في العقل البشري بعامة. غير أن العرض ما زال بحاجة إلى المزيد من العمل عليه؛ وقد حاولت في هذه الطبعة تحسينه تحسناً ينبغي أن يزيل من ناحية، سوء فهم الاستطيقا، وبخاصة في أفهوم الزمان، ومن ناحية أخرى الالتباس في تسويغ الفاهمة، ومن ناحية ثالثة النقص الموهوم في وضوح بداهة الأدلة على مبادئ الفاهمة المحضّة، وأخيراً التأويل الخاطيء للمغالطات بصدد السيكلوجيا العقلية. إلى هنا (أي إلى نهاية الفصل الأول في الديالكتيك الترسدالي) تنتهي تعديلاتي في الصياغة⁽¹⁾، لأن الوقت كان قصيراً ولائي لم ألاحظ، بالنظر إلى البقية، أي سوء فهم من قبل الفاحصين الأخصائيين غير المنحازين الذين، دون أن يتسنى لي أن أذكرهم

(1) لا يسعني أن أسمى توسيعاً حقيقياً، وحصراً في طريقة التدليل، سوى ما قمت به من تهيئة جديد للمثالية =

مشيداً بهم كما ينبغي، سيجدون مراعاتي للملاحظاتهم في المواضيع المناسبة. بيد أن هذا التحسين قد أدى إلى خسارة ضئيلة للقارئ لم يكن بوسعي تجنبها، دون أن أجعل حجم الكتاب ضخماً جداً، وهي أنه كان عليّ أن أحذف أو أختصر مختلف الأمور التي ليس لها علاقة جوهرية بتسمية العمل ككل، إنما التي لا يرغب بعض القراء في الاستغناء عنها، من حيث يمكن أن تكون مفيدة

= السيكولوجية، ومن دليل قاطع (الوحيد الممكن على ما أعتقد) على الواقعية الموضوعة للحدس الخارجي ص 275^{*)}. فمهما بدت المثالية بريئة (الأمر الذي لا يسقط عليها سالفعل) بالنظر إلى غايات الميتافيزيقا الأساسية، فإنها لفضيحة دائمة للفلسفة وللعقل البشري بعامه أن يكون علينا أن سلم بوجود الأشياء الخارجية عنا (والتي إنما تستمد منها مادة المعارف كلها حتى لحسها الباطن) معتمدين على مجرد الإيمان، وأن لا نستطيع، إذا ما خطر على بال أحدهم أن يشكك فيه، أن نعارضه بدليل شافٍ. وبما أنه يوجد في مصطلحات الدليل من السطر الثالث إلى السادس^{*)} بعض الغموض أرجو تبديل هذا المقطع على النحو التالي. «إن هذا الدائم لا يمكن أن يكون حدساً في لأن كل أسس تعين وجودي التي يمكن أن تصادف في، هي تصورات ومحتاج، بما هي كذلك بالذات، إلى دائم مختلف عنها، يكون بالإمكان أن نعين بالنسبة إليه تبدلها، وبالتالي وجودي في الزمان حيث تبدل». وسيعترض، على الأرجح، على هذا الدليل بالقول: إني لا أعني مباشرة إلا ما في داخلي، أي تصور للأشياء الخارجية عني، وسيبقى، من ثم، من غير المحسوم ما إذا كان ثمة شيء مناسب لها خارجاً عني أم لا. غير أنني أعني وجودي في الزمان (وقابلتيه للتعين فيه من ثم) من خلال التجربة الباطنة، وهذا أكثر من مجرد وعي بتصور، إلا أنه يساوي، مع ذلك، وعيي الأميري بوجودي الذي لا يتعين إلا من خلال الصلة مع ما هو مرسوم بوجودي وخارج عني هو عي لوجودي في الزمان هو إذن مربوط هويّاً بوعي العلاقة بما هو خارج عني. فالتجربة إذن لا الاحتلاف، والحس لا المخيلة هما اللذان يربطان بين الخارج وحسي الباطن ربطاً لا ينفصم، ذلك أن الحس الخارجي هو محد ذاته صلة بين الحدس وشيء متحقق خارجاً عني، وواقعته بخلاف التخيل، ليست قائمة إلا على أنه ينبغي أن يرتبط بالتجربة الباطنة عنها كشرط لإمكانها، ارتباطاً لا ينفصم، الأمر الذي إنما يحصل هنا. ولو كان بإمكانني أن أربط بين الوعي العقلي بوجودي في التصور، وأنا موجوده الذي يواكب كل أحكامي وكل أفعال فاعلي، وبين تعين وجودي بواسطة الحدس العقلي، لما كان وعي العلاقة بشيء خارج عني متعلقاً بالضرورة بهذا التعين. والحال إن ذلك الوعي العقلي متقدم إلا أن الحدس الباطن، الذي فيه وحده يمكن أن يتعين وجودي، هو حسيّ ومرتبطة بالشرط الزماني؛ وبما أن هذا التمييز، وبالتالي التجربة الباطنة عينا، يتوقف على دائم ما غير موجود في ولا يوجد بالتالي إلا في شيء خارج عني عليّ أن أنظر إلى نفسي بالعلاقة معه، فإن واقعية الحس الخارجي ترتبط إذن بالضرورة بواقعية الحس الباطن ليتحقق إمكان التجربة بعامه. ومعناه: بقدر ما أعني وجود أشياء خارجة عني متعلقة بحسي، أعني أيضاً وجودي الذاتي المعين في الزمان. ولكن مسألة مع أية حدود معطاة تتناسب فعلاً موضوعات خارجة عني فتكون، من ثم، تابعة للحس الخارجي ومتنسبة إليه لا إلى المخيلة، فمسألة يجب أن نحسم بموجب القواعد التي يميز بناء عليها بين التجربة بعامه (بما فيها التجربة الباطنة) والتخيل، وذلك في كل حالة خاصة على حدة، على أن تكون القاعدة القائلة: إنه توجد فعلاً تجربة خارجية، هي المبدأ دائماً. ويمكننا أن نضيف هنا الملاحظة التالية: إن تصور دائم ما في الوجود ليس هو التصور الدائم، لأن هذا الأخير يمكن أن يكون كثير التحول والتبدل ككل تصوراتنا بما فيها تصورات المادة ويكون على صلة مع ذلك، بدائم ينبغي له هو أن يكون، تبعاً لذلك، شيئاً خارجاً عني ومختلفاً عن كل تصوراتي، شيئاً يكون وجوده متصمناً في تعيين وجودي الخاص بالضرورة، فلا يشكل معه سوى تجربة واحدة لم تكن لتحصل باطناً لو لم تكن في الوقت نفسه حارحية (جراثي). أما كيف ذلك، فلا يمكن أن نفسره هنا أكثر مما يمكن أن نفسر كيف نفهم بعامه ما هو ثابت في الزمان وما تزاممه مع المتبدل يؤكد افهوم التغير.

(*) قارن صفحة (156) سطر (10) من هذه الطبعة. (م. و).

لأغراض أخرى. وذلك لكي أفسح في المجال أمام عرضي هذا الأقرب تناولاً، على ما أتمنى، والذي لا يغير في الأساس شيئاً بالنظر إلى القضايا، وحتى إلى أدلتها، إنما يختلف في منهجه في بعض المواضع عن العرض السابق إلى حد أنه لم يكن بوسعي أن أكتفي ببعض الإدخالات. والخسارة الضئيلة هذه، التي يمكن التعويض عنها على كل حال وحسب الرغبة بالمقارنة بالطبعة الأولى، سيعوّض عنها، في الغالب على ما آمل، الوضوح الأكبر. ولقد لاحظت، بغبطة، في مختلف الكتابات المنشورة (منها بصدد نقد بعض الكتب ومنها في مباحث معينة) أن روح التعمق السائد في المانيا لم تمت بل، علّت عليها لمدة قصيرة لهجة من الحرية المتعقبة درجت في الفكر، وأن صعوبة دروب النقد الشائكة، المؤدية إلى علم للعقل المحض يمتاز بكونه مدرسياً ويتمتع، بفضل ذلك وحده، بالبقاء ومن ثم بالضرورة القصوى لم تمنع العقول الجريئة النيرة من انتهاجها. فإلى هؤلاء الرجال الأفاضل الذين يتمتعون، بالإضافة إلى عمق رؤيتهم، بحسن موهبة العرض الواضح (الأمر الذي هو بخاصة ليس في وسعي) أعهد بمهمة إكمال المعالجة التي ربما لا تزال غير واضحة كفاية في بعض المواضع؛ فليس الخطر على المرء، في هذه الحالة، أن يُفْت بل أن لا يُفهم. أما من ناحيتي فلم يعد بوسعي بعد الآن أن أخوض المجادلات رغم أنني سأكون دقيق التنبيه إلى كل الاشارات سواء كانت من قبل الأصدقاء أم من الأخصام، كي أستعملها في التنفيذ المقبل للسستام وفق هذا التمهيد. وبما أني طعنت في السن أثناء هذه الأعمال (في هذا الشهر دخلت السنة الرابعة والستين من عمري) فعليّ، إذا ما أردت تنفيذ خطتي في تقديم ميثافيزيقا للطبيعة وللأخلاق أيضاً، تأكيداً لصحة نقد العقل النظري والعملي معاً، أن أستفيد من وقتي خير استفادة، وأن أترقب توضيح الالتباسات، التي يصعب تجنبها في مثل هذا العمل بادئ الأمر والدفاع عن العمل بأكمله على أيدي الرجال الأفاضل الذي تبّوه. إن كل مبحث فلسفي يُجرى في بعض المواضع (إذ لا يمكن أن يظهر مدرعاً كالمبحث في الرياضة)، غير أن مُتَعَصِّي السستام، من حيث هو وحدة كاملة، لا يتعرض للخطر على الإطلاق، إذ لا توجد إلا قلة ممن يتمتع بالمرونة الفكرية اللازمة لاستيعاب السستام إذا كان جديداً، ويقلّ العدد أكثر إذا بحثنا عن من يرغب في ذلك، لأن منهم من لا يجتهد أيّ جديد. وقد تراءى للمرء أيضاً تناقضات في كل كتاب، وبخاصة في ذلك الذي يتقدم بحرية، إذا ما قارن بعض المقاطع المتزعجة من ترابطها بعضاً ببعض، مما قد يشوه العمل في نظر من يعتمد حكم الغير؛ في حين أن من استوعب الفكرة بأكملها سيتمكن من إزالة هذه التناقضات بكل سهولة. ولكن، إذا كانت النظرية مستقرة وثابتة ضمناً فإن الفعل وردّ الفعل اللذين يهددانها بادئ الأمر، سيسهمان، مع مرور الزمن، في صقلها وتهذيبها، وكذلك في إكسابها التنميق اللازم خلال مدة قصيرة إذا ما اهتم بها أناس ذوو نزاهة وبصيرة وشعبية حقيقية.

كونيسبرغ، نيسان 1987

مدخل

I

في الفرق بين المعرفة المحضة والأميرية

تبدأ كل معرفتنا مع التجربة، ولا ريب في ذلك البتة، لأن قدرتنا المعرفية لن تستيقظ إلى العمل إن لم يتم ذلك من خلال موضوعات تصدم حواسنا، فتسبب من جهة، حدوث التصورات تلقائياً، وتحرك من جهة أخرى، نشاط الفهم عندنا إلى مقارنتها، وربطها أو فصلها، وبالتالي إلى تحويل خام الانطباعات الحسية إلى معرفة بالموضوعات تسمى التجربة. إذن، لا تتقدم أي معرفة عندنا زمنياً على التجربة، بل معها تبدأ جميعاً.

لكن، على الرغم من أن كل معرفتنا تبدأ مع التجربة، فلننا مع ذلك لا تنبثق بأسرها من التجربة. لأنه من الجائز أن تكون معرفتنا التجريبية عينها مركبة مما نتلقاه من الانطباعات الحسية، وما عن قدرتنا المعرفية (المحفزة وحسب بالانطباعات الحسية) يصدر تلقائياً ويشكل إضافة لا نفرقها عن المادة الأولية قبل أن يكون طول التمرن قد نبهنا وجعلنا ماهرين في تمييزها منها.

ثمة إذن سؤال ما زال يحتاج على الأقل إلى بحث أكثر دقة، ولا يجاب عنه فوراً من اللوحة الأولى، وهو: هل يوجد نوع من المعرفة مستقل عن التجربة وحتى عن جميع الانطباعات الحسية؟ وتسمى مثل هذه المعارف قبلية، وتُفرق عن الأميرية التي مصدرها بعدي، أي في التجربة.

ولا تزال هذه العبارة غير متعينة بما يكفي للدلالة على كل المعنى المناسب للسؤال المطروح؛ إذ يقال عادة بصدد بعض المعارف المستمدة من مصادر تجريبية: إننا قادرون عليها قبلياً أو نشارك فيها لأننا لم نشققها مباشرة من التجربة، بل من قاعدة عامة متضمنة في التجربة. ويقال عن امرئ قَوْضِ أساس منزله: إنه كان بوسعه أن يعلم قبلياً أنه سينهار، بمعنى أنه لم يكن بحاجة إلى انتظار تجربة تحقق الانهيار. ومع ذلك، لم يكن بوسعه أن يعلمه قبلياً على نحو كلي تماماً. ذلك

أنه كان يجب أن تكون التجربة قد أفادته أن الأجسام ثقيلة وأنها، من ثم، تقع ما إن نرفع دعائمها.

سنفهم إذن، لاحقاً، بِـ معارف قَبْلِيَّة لا تلك المستقلَّة عن هذه التجربة أو تلك، بل المستقلَّة بالتمام عن كل تجربة. وتضادها المعارف الأُمِيرِيَّة أو تلك التي هي ممكنة بعدياً وحسب، أعني بالتجربة. لكننا نسمي محضة، تلك التي من بين المعارف القَبْلِيَّة لا يخالطها أي شيء أُمِيرِي البتة. ففضية مثل: كل تغير له سببه، هي قضية قَبْلِيَّة إنما ليست محضة. لأن التغير هو أفهوم يمكن أن يُستخرج من التجربة وحسب.

II

لدينا معارف قَبْلِيَّة معينة، حتى الفاهمة

العامة لا تخلو من مثلها

ويلزمنا الآن علامة يمكن لنا معها أن نفرق باطمئنان بين معرفة محضة وأخرى أُمِيرِيَّة. فالتجربة تعلمنا حتماً أن شيئاً ما هو على هذا النحو أو ذاك، لكن، لا أنه لا يمكن أن يكون على غير ما هو عليه. إذن، وأولاً: إن وجدت قضية تُفَكِّرُ هي وضرورتها معاً فستكون حكماً قَبْلِيّاً، فإن كانت هذه القضية، إلى ذلك، غير مشتقة إلّا من قضية ضرورية هي الأخرى فستكون قَبْلِيَّة إطلاقاً. وثانياً: إن التجربة لا تعطي قط لأحكامها كَلِيَّة حَقِيقِيَّة وصارمة، بل كَلِيَّة مُفْتَرَضَة ومقارَنة (من خلال الاستقراء) بما معناه تحديداً: في كل ما شاهدناه حتى الآن، بالغ ما بلغ، لم نعر على أي استثناء لهذه القاعدة أو تلك. ينتج، إذن، أن حكماً يُفَكِّرُ بكَلِيَّة صارمة أي على نحو لا يقبل أي استثناء ممكن، هو حكم لا يُشْتَقُّ من التجربة، بل يصدق قَبْلِيّاً إطلاقاً. وما الكلية الأُمِيرِيَّة إلّا رفعٌ تعسفي لما هو صادق في معظم الحالات إلى ما هو صادق في جميع الحالات، كما في هذه القضية مثلاً: كل الأجسام ((هي)) ثقيلة. وعلى العكس، إذا ما تمتع حكم بكَلِيَّة صارمة ماهوياً فإن ذلك يدل على أنه من مصدر معرفي خاص، هو القدرة على المعرفة القبلية. فالضرورة والكلية الصارمة هما إذن ميزتان موثوقتان للمعرفة القبلية، ترتبط إحداها بالأخرى ارتباطاً لا يفصل. لكن، حيث إن إظهار محدوديتها الأُمِيرِيَّة في الاستعمال يكون، حيناً، أسهل من إظهار عَرَضِيَّة الأحكام، أو يكون إظهار الكلية اللامحدودة التي ننسبها إلى الحكم أكثر إقناعاً من إظهار ضرورته حيناً آخر، فإنه يجدر بنا أن نستعمل، بشكل منفصل، كلاً من المعيارين المذكورين اللذين لا يخطئان.

والحال، إنه من السهل إظهار وجود مثل هذه الأحكام الضرورية والكلية بالمعنى الأدق، والقبلية المحضة بالتالي، وجوداً متحققاً في المعرفة البشرية. وما علينا، إذا أردنا مثلاً من العلوم، سوى أن نطالع كل قضايا الرياضة، أما إذا أردنا مثلاً من الاستعمال الفاهمي الأكثر ابتذالاً، فنسجد القضية: «كل تغير يجب أن يكون له سبب». ففي هذه القضية، يتضمن أفهوم السبب، بوضوح بالغ، أفهوم ضرورة الإقتران بالمسبب، وبالكلية الصارمة للقاعدة بحيث إنه سيضيع

تماماً فيها لو اشتققناه، كما فعل هيوم، من تكرار إقتران ما يحصل بما يتقدمه، ومما يتأتى من عادة إقتران التصورات (ومن ثم من مجرد ضرورة ذاتية). ولأجل التدليل على حقيقة المبادئ القبلية المحضة في معرفتنا، قد يمكن أيضاً إظهار أنه لا غنى عنها من أجل إمكان التجربة، وإظهار ذلك قبلياً بالتالي. إذ من أين يمكن للتجربة عينها أن تستمد يقينها لو كانت جميع القواعد التي تجري بموجبها أميرية دائماً، وبالتالي عَرَضِيَّة: إنه ليصعب علينا عندها أن نَعُدَّها بمثابة مبادئ أولية. وعلى كل حال، يمكن أن نكتفي هنا بما عرضناه من الاستعمال المحض لقدرة المعرفة بوصفه، هو وميزاته، واقعة من الوقائع. ويتكشف، لا في الأحكام وحسب بل أيضاً في الأفاهيم، أصل بعضها القبلي: إنزَعْ تدريجياً كل ما هو أميري من أفهومك التجريبي للجسم؛ اللون، والصلابة أو الرخاوة، والوزن، واللاتخاذ؛ فسبقى لك مع ذلك المكان الذي لا يمكنك أن تزيله، والذي كان يحتله الجسم (وهو قد غاب الآن تماماً). كذلك، إذا أهملت جانباً كل الخصائص التي تفيدك إياها التجربة في أفهومك الأميري عن أي موضوع، سواء كان متجسماً أم غير متجسم، فسبقى لديك واحدة لا يمكنك نزعها وهي التي تجعلك تفكره بوصفه جوهراً أو ملازماً لجوهر (على الرغم من أن في هذا الأفهوم الأخير تعيناً أكثر مما في أفهوم موضوع بعامته). يجب عليك إذن، مرغماً بالضرورة التي يلزمك بها هذا الأفهوم، أن تقر بأن مقره القبلي هو في قدرتك المعرفة.

III

الفلسفة بحاجة الى علم يعين امكان كل المعارف القبلية،

ومبادئها وما صدقها

ثمة ما هو أجدر بالقول من كل ما تقدم، وهو: إن بعض المعارف تخرج حتى عن حقل جميع التجارب الممكنة، ويبدو أنها توسع ما صدق أحكامنا فيها يتعدى جميع حدودها، بواسطة أفاهيم لا يتناسب معها أي موضوع قد يُعطى في التجربة.

وفي هذه المعارف التي تتخطى العالم الحسي وحيث لا يمكن للتجربة أن تعدّل أو تصحّح، تقع مباحث عقلنا التي نَعُدُّها، من حيث الهدف النهائي، أفضل أهمية وأسمى بكثير من كل ما قد تفيدنا به الفاهمة في حقل الظاهرات، فترانا نميل إلى محاولة كل شيء والمجازفة حتى بأن نخطئ، ولا نتخلّى عن أبحاث بمثل هذه الأهمية لأي سبب سواء أكان صعوبة أم ازدراء أم لا مبالاة. ومشكلات العقل المحض هذه التي لا مفر منها هي الله والحرية والخلود. أما العلم الذي ليس هدفه النهائي مع كل وسائله سوى حل تلك المشكلات فيسمى الميتافيزيقا، ومنهجه هو في البداية دُعْمائي، بمعنى إنه يحاول بثقة تحقيق الهدف دون أن يتفحص مسبقاً قدرة العقل أو عجزه أمام مشروع ضخم كهذا.

والحال، إنه يبدو من الطبيعي ألا ننشع، فور مغادرتنا لأرض التجربة، وبمعارف مثلكتها من دون أن ندري من أين، وعلى ذمة مبادئ نجهل أصلها، ألا ننشع بتشديد بناء قبل أن نتأكد من أسسه بأبحاث تقام بعناية، وبالتالي من دون أن نطرح مسألة كيف يمكن للفاهمة أن تتوصل

إلى كل هذه المعارف القبلية، وأي ما صدق ومصداقية وقيمة يمكن أن يكون لها. وبالفعل، ليس ثمة من أمر أقل طبيعية إذا فهمنا بكلمة طبيعية ما ينبغي أن يُقام به حقاً وعقلاً، لكس إذا فهمنا بذلك ما يحصل عادة فليس ثمة، بالمقابل، من أمر أكثر طبيعية وأقرب فهماً من الإهمال الذي استمر طويلاً لهذا البحث. فحيث إن قسماً من هذه المعارف، كالمعارف الرياضية، هو من زمان في حوزة اليقين، فقد رُئِنَ لنا حسنُ الفئال بالاقسام الأخرى على الرغم من أنها قد تكون من طبيعة مختلفة تماماً. أضف أننا خارج دائرة التجربة، وأنا على يقين من أن التجربة لن تناقضنا. وبلغ الزهو بزيادة معارفنا حدّاً لا يسعنا معه وقف تقدّمنا إن لم نصطدم بتنقاص واضح. لكن، قد نجنب هذا التنقص بنسج أوهامنا بتأنٍ دون أن يقلل ذلك من كونها أوهاماً. فالرياضة تُعطينا مثلاً ساطعاً على كيف يمكن أن نذهب بعيداً في المعرفة القبلية بمعزل عن التجربة. وصحيح أنها لا تهتم بموضوعات ومعارف إلا بقدر ما تمثّل في الحدس. إلا أنه يمكن إهمال هذا الظرف بسهولة لأن الحدس المذكور عينه يمكن أن يُعطى قبلياً، فلا يكاد بالتالي يُميز من مجرد الأفهم المحض. فلا تعود نزوة التوسع، وقد استحوذ عليها مثل هذا البرهان على قدرة العقل، ترى حدوداً. وقد تتخيّل اليأمة الخفيفة، وهي تشق الهواء الذي تشعر بمقاومته في طيرانها الحر أنها ستنتج على نحو أفضل في الخلاء. هكذا غادر أفلاطون العالم الحسي لأنه يضع أمام الفأمة حدوداً بالغة الضيق، فجازف خارج هذا العالم على أجنحة الأفكار في خلاء العقل المحض. ولم يلاحظ أن جهوده لم تجعله يتقدم في الطريق لأنه لم يكن لديه أي موضع يرتكز إليه لاستعمال قواه كي يحقق نقلة لعقله. لكن النصيب المألوف للعقل البشري في الاعتبار هو: أن ينهي بناءه بأسرع ما يمكن وأن لا يفحص إلا لاحقاً ما إذا كانت الأسس قد وُضعت جيداً. إلا أنه سيتحل عندها جميع أصناف الذرائع كي يتعزى بصلاية الأسس، أو بالأحرى كي يرفض تماماً مثل ذلك الفحص المتأخر والخطر. لكن ما يجزنا من كل وهم وشك، أثناء البناء، وما يؤملنا بتعمق موهوم، هو أن قسماً، لعله القسم الأكبر من شغل عقلنا، يقوم على تحليل الأفاهيم التي سبق أن كانت لدينا عن الموضوعات. وهذا ما يزودنا بمجموعة من المعارف التي، وإن لم تكن سوى إيضاحات أو شروحات على ما سبق أن فُكر في أفاهيمنا (وإن لم يزل مختلطاً)، تُحسب مع ذلك ومن حيث الصورة على الأقل، نظراتٍ جديدة على الرغم من أنها لا توسّع الأفاهيم التي لدينا من حيث المادة أو المفهوم، ومن أنها تقتصر على فرزها. وبما أن هذه الوسيلة تعطي معرفة قبلية متحققة تشكل تقدماً موثقاً ونافعاً، فإنه يترأى للعقل ودون أن يدري، وتحت تأثير مزاعم من نوع مختلف تماماً، أن يضيف قبلياً إلى الأفاهيم المعطاة أخرى غريبة تماماً وعلى نحو قبلي، من دون أن يعلم المرء كيف توصل إليها، بل حتى من دون أن يخطر في البال مثل هذا السؤال. ولذا أريد أن أبحث أولاً في الفرق بين هذين النوعين من المعارف.

IV

في الفرق بين الأحكام التحليلية والتأليفية

في جميع الأحكام التي تُفكر فيها علاقة حامل بحمول (لأنني أتكلّم هنا على الأحكام

الموجبة فقط وسيكون من السهل التطبيق على الأحكام السالبة)، تكون العلاقة ممكنة على نحوين: إما أن ينتمي المحمول (ب) إلى الحامل (أ) بوصفه شيئاً متضمناً في الأفهم (أ) (بطريقة ضمنية). وإما أن يكون (ب) خارجاً عن أفهم (أ) خروجاً تاماً على الرغم من أنه مرتبط به. في الحالة الأولى أسمى الحكم تحليلياً، وفي الأخرى أسمى تأليفاً. فالأحكام التحليلية (الموجبة) هي تلك التي يُفكر فيها الافتران بين الحامل والمحمول من خلال الهوية، لكن، علينا أن نسمي أحكاماً تأليفية تلك التي يُفكر فيها ذلك الافتران من دون الهوية المذكورة. ويمكن أن تسمى الأولى تفسيرية والأخرى توسيعية، لأن الأولى لا تضيف بالمحمول شيئاً إلى أفهم الحامل، ولا تفعل سوى أن تفككه بالتحليل إلى معانيه الجزئية التي سبق أن فُكرت فيه (وإن بشكل مختلط). في حين أن الأخرى تضيف إلى أفهم الحامل محمولاً لم يكن ليُفكر فيه ولم يكن بوسعنا أن نستمد منه بأي تحليل. مثال ذلك، عندما أقول «كل الأجسام ((هي)) ممتدة»، يكون ذلك حكماً تحليلياً، لأنه ليس عليّ أن أتخطى الأفهم الذي أعطيه للجسم كي أجد الامتداد مرتبطاً به، بل عليّ أن أحلل هذا الأفهم أي أن أعي فقط المتنوع الذي أفكره فيه دائماً كي أعثر فيه على هذا المحمول؛ إنه إذن حكم تحليلي. وعلى العكس، عندما أقول: «كل الأجسام ((هي)) ثقيلة»؛ فإن المحمول هنا مختلف تماماً عما أفكره في مجرد أفهم الجسم بعامة. فإضافة مثل هذا المحمول تعطي إذن حكماً تأليفاً.

إن الأحكام التجريبية، بما هي كذلك، كلها تأليفية. لأنه سيكون من الخلف أن أؤسس حكماً تحليلياً على التجربة حيث لا يحق لي أن أخرج من أفهمي لأشكل هذا الحكم، ولا أكون إذن بحاجة إلى شهادة التجربة. إن «الجسم ((هو)) ممتد» قضية واجبة قلباً وليس حكماً تجريبياً. لأن لديّ، قبل الانتقال إلى التجربة، جميع شروط حكمي في الأفهم، حيث يمكن أن أستخرج المحمول من مبدأ التناقض وحسب، وأعي بذلك، في الوقت نفسه، ضرورة الحكم ضرورة لا يمكن للتجربة أن تفيديني بها. وعلى العكس، وعلى الرغم من أني لا أضمن سلفاً في أفهم الجسم بعامة، المحمول ((ثقل)) فإن هذا المحمول يدل مع ذلك على موضوع التجربة من خلال جزء منها؛ يمكنني إذن أن أضيف إليه أيضاً أجزاء أخرى من التجربة عينها كأجزاء منتمة إلى أفهم الجسم. ويمكنني أن أعرف سلفاً أفهم الجسم تحليلياً بعلامات الامتداد والالفاظ والهئية. الخ، التي تُفكر جميعها في هذا الأفهم. لكن إذا ما وسعت الآن معرفتي، وتطلعت إلى التجربة التي منها استمد أفهم الجسم هذا، فسأجد أيضاً الثقل مرتبطاً دائماً بالعلامات السابقة، وسأضيفه، بالتالي، تأليفاً بوصفه محمولاً، إلى ذلك الأفهم. فعلى التجربة يتأسس، إذن، إمكان تأليف المحمول ((الثقل)) مع الأفهم الجسم، لأن الواحد من هذين الأفهمين، على الرغم من أنه لا يتضمن الآخر، ينتمي، وإن عَرَضياً، إلى الآخر بوصفه جزءاً من كل، أعني من التجربة التي هي نفسها ربط تأليفي للحدوس، بعضاً ببعض.

أما في الأحكام التأليفية القبلية فتتعد هذه الوسيلة تماماً. فلو كان عليّ أن أتخطى الأفهم ((أ)) لأعرف أفهماً آخر ((ب))، بوصفه مرتبطاً به، فلن أجد ما أستند إليه، وما يجعل التأليف ممكناً، لأنني مفتر هنا إلى امتياز البحث في حقل التجربة. ولنأخذ القضية: «كل ما يحدث له

سببه؛ فمع أي أفكر، في الأفهوم، ((ما يحدث))، وجوداً يسبقه زمن ما. الخ. ومع أي من ذلك أشتق أحكاماً تحليلية، إلا أن الأفهوم ((سبب)) هو خارج ذلك الأفهوم تماماً، وهو يدل على أمر مختلف عن ((ما يحدث))، وهو إذن غير متضمن البتة في هذا التصور الأخير، فكيف نتوصل لنقول إذن على ((ما يحدث بعامة)) شيئاً مختلفاً عنه تماماً، ولنعرف الأفهوم ((سبب))، على الرغم من أنه غير متضمن فيه، بوصفه عائداً إليه وبالضرورة أيضاً؟ ما هو هنا هذا المجهول «س» الذي تستند إليه الفاهمة عندما تظن أنها تجد خارج الأفهوم ((أ)) محمولاً ((ب)) غريباً عنه وتحسبه مع ذلك مربوطاً به؟ - إنه لا يمكن أن يكون التجربة، لأن المبدأ المشار إليه يضيف التصور الثاني إلى الأول لا بكلية أكبر وحسب، بل أيضاً بقول الضرورة، وبالتالي قليلاً تماماً ويمجرد أفاهيم. والحال إن المقصد النهائي لمعرفةنا الاعتبارية القبلية، إنما يستند بأسره إلى مثل هذا النوع من المبادئ التأليفية أي التوسيعية، لأنه صحيح أن المبادئ التحليلية عظيمة الأهمية وضرورية إنما فقط من أجل الوصول إلى وضوح الأفاهيم ذاك، اللازم لتأليف موثوق ومتوسع بوصفه كسباً جديداً حقاً.

V

جميع علوم العقل النظرية تتضمن أحكاماً تأليفية قبلية بوصفها مبادئ

1) كل الأحكام الرياضية تأليفية. إن هذه القضية قد أفلتت حتى الآن، على ما يبدو، من ملاحظة علمي العقل البشري، بل إنها تضاد على ما يبدو كل تخميناتيهم على الرغم من أنها لا تقبل النقض، ومن أنها ذات نتائج مهمة جداً. ذلك أنهم لما رأوا أن استدلالات الرياضيين تُحصل كلها بموجب مبدأ التناقض (الذي تستلزمه طبيعة كل يقين واجب) ظنوا أن المبادئ قد حُصِلت أيضاً بفضل مبدأ التناقض؛ وقد أخطأوا الظن: ذلك أنه يمكن أن يُنظر حقاً إلى القضية التأليفية بموجب مبدأ التناقض، إنما لا بداتها بل فقط، بأن نفرض قضية تأليفية أخرى يمكن للأولى أن تستنتج منها.

ويجب الملاحظة أولاً، أن القضايا الرياضية، بصحيح العبارة، هي دائماً أحكام قبلية وليس أميرية، لأنها مصحوبة بضرورة لا يمكن أن نستمدّها من التجربة. فإن لم يُسلم لي بذلك فلا بأس، فلأسوف أقصر قضيتي على الرياضة المحضة التي يستلزم أفهومها نفسه أن لا تتضمن أي معرفة أميرية بل معرفة قبلية محضة وحسب.

ويمكن بالطبع أن نظن، في البداية، أن القضية $12 = 5 + 7$ هي مجرد قضية تحليلية تتحصل بناء على مبدأ التناقض من أفهوم ((حاصل جمع سبعة وخمسة)). لكن، عندما نرى إليها عن كثب، نجد أن أفهوم ((حاصل جمع سبعة وخمسة)) يتضمن أكثر من جمع العددين في واحد، جمعاً لا يُفكر معه البتة ما هو العدد الوحيد الذي يضم العددين الآخرين. فأفهوم ((12)) لا يُفكر البتة بمجرد كوني أتصور فقط ((جمع سبعة وخمسة)). ويمكنني أن أحلل الأفهوم الذي لديّ

عن مثل هذا الجمع الممكن قدر ما أشاء فلن أحصل على العدد ((12)). يجب إذن تخطي هذين الأفهوميين والاستعانة بالحدس المناسب لأحدهما، ويحدس أصابع اليد الخمسة على سبيل المثال، أو النقاط الخمس (كما ريفنغر في حسابه) وبالإضافة التدريجية لوحدة العدد ((خمس)) المعطى في الحدس إلى أفهوم ((سبعة)). وهكذا، آخذ أولاً العدد ((7)) مستعيناً فيما يخص الأفهوم ((5)) بأصابع يدي بوصفها حدساً، وأضيف من ثم، الوحدات التي سبق أن جمعتها لأنشيء العدد ((5)) واحدة واحدة، إلى العدد ((7)) بتلك الوسيلة المتخيلة، فأرى العدد ((12)) ينبثق. إن ما فكرت فيه حقاً في أفهوم ((حاصل جمع سبعة وخمس)) هو أن ((الخمس)) يجب أن تضاف إلى ((سبعة)). لكن، لا أن هذا الحاصل يساوي العدد ((12)). والقضية الحسابية هي إذن تأليفية دائماً. وسيزداد اقتناعنا بذلك وضوحاً بقدر ما نأخذ أعداداً أكبر لأنه سيتبدّه حينئذ أنه لا يمكننا البتة أن نعرّ على حاصل الجمع بمجرد تحليل أفاهيمنا على أي نحو قلبناها وأعدنا تقليبها من دون الاستعانة بالحدس.

كذلك قلماً يكون أيّ مبدأ في الهندسة المحضة تحليلياً. فإن، «الخط المستقيم هو الأقصر بين نقطتين»، قضية تأليفية، لأن أفهومي عما هو مستقيم لا يتضمن أيّ كم، بل يتضمن كيفاً وحسب. إن الأفهوم ((الأقصر)) هو إذن مضاف كلياً، ولا يمكن أن يُستمد من أي تحليل كان للأفهوم ((الخط المستقيم)). ويجب الاستعانة هنا بالحدس الذي وحده يجعل التأليف ممكناً.

والحق، إن عدداً قليلاً من المبادئ التي يفترضها الهندسيون هي فعلاً تحليلية وتستند إلى مبدأ التناقض لكنها أيضاً تصلح لترابط المنهج كقضايا هوية لا كمبادئ. مثال ذلك: $A = A$ ، والكل مساوٍ لنفسه، و $(A+B) < A$ ، أي إن الكل أكبر من جزئه. أضيف إن هذه القضايا عينا، وعلى الرغم من أنها تصدق بمجرد أفاهيم، لا تقبل في الرياضة إلا لأنه بالإمكان تصورهما في الحدس. وما يجعلنا نعتقد عادة أن محمول مثل هذه الأحكام اليقينية يكمن في أفهومنا، وأن الحكم تحليلي بالتالي، هو مجرد لبس العبارة. بمعنى أنه يجب علينا أن نضيف بالفكر إلى الأفهوم المعطى، محمولاً معيناً، وأن هذا الوجوب يعود سلفاً إلى الأفهوم. لكن المسألة ليست في معرفة ما يجب أن نضيف إلى الأفهوم المعطى، بل في ما نفكره فيه حقاً وإن على نحو مبهم فقط. وبذلك يتضح أن المحمول هو، حقاً، ملازم بالضرورة لهذا الأفهوم لا بوصفه مُفكراً في الأفهوم عينه، بل بواسطة حدس يجب أن يُضاف إلى الأفهوم.

(2) ويتضمن علم الطبيعة (الفيزياء) أحكاماً تأليفية قبلية بوصفها مبادئ. واقتصر على ذلك بعض القضايا، وعلى سبيل المثال: «في جميع تغيرات العالم الجسمي تبقى كمية المادة ثابتة»، أو «في كل تواصل للحركة يجب أن يظل الفعل ورد الفعل واحدهما مساوياً للآخر». ونرى بوضوح أن هاتين القضيتين ليستا ضرورتين، ومن أصل قبلي بالتالي، وحسب بل هما أيضاً قضيتان تأليفيتان. لأنني في الأفهوم ((المادة)) لا أفكر ((الدوام))، بل فقط حضور هذه المادة في المكان بفعل ملئها له. فأننا إذن، نخطئ حقيقة الأفهوم ((المادة)) لأضيف إليه قبلياً شيئاً لم أكن أفكره فيه. فليست القضية إذن تحليلية بل، تأليفية ومُفكرة مع ذلك قبلياً. وذاك هو شأن سائر القضايا في الجزء المحض من علم الطبيعة.

(3) وفي الميتافيزيقا يجب أن يكون ثمة معارف تأليفية قبلية، وحتى إن لم نشأ أن ننظر إليها إلا بوصفها مجرد إزماع بالعلم حتى الآن؛ ذلك أن طبيعة العقل البشري تجعله لا غنى له عنها، وأن عمله لا يقتصر البتة على مجرد تحليل الأفاهيم التي نكوّن قَبلياً عن الأشياء، ولا على شَرْحها تحليلياً بالتالي، بل إننا نريد أن نوّسع معرفتنا قبلياً. وللوصول إلى ذلك يجب علينا أن نستخدم تلك المبادئ التي تُضيف إلى الأفهوم المعطى شيئاً غير متضمّن فيه، وأن نعلو بأحكام تأليفية قبلية إلى أقصى ما يمكن للتجربة نفسها أن تلحق بنا؛ ومثلاً هذه القضية: «العالم يجب أن يكون ذا بداية». الخ. فالميتافيزيقا من حيث غايتها على الأقل تتشكل من مجرد قضايا تأليفية قبلية.

VI

المشكلة العامة للعقل المحض

يربح المرء كثيراً إذا ما استطاع أن يدرج مجموعة من الأبحاث في صيغة مشكلةٍ وحيدة، لأنه بذلك لا يُسهّل، وحسب، عمله إذ يعيّن بدقة، بل أيضاً يجعل من الأسهل على أولئك الذين يريدون فحصه أن يحكموا ما إذا كنا قد وفّينا غرضنا أم لا. والحال، إن مشكلة العقل المحض الخاصة متضمّنة في السؤال: كيف يمكن للأحكام التأليفية القبلية أن تكون؟.

وإذا كانت الميتافيزيقا ما تزال حتى الآن في حالة من الشك والتناقض قلقه جداً، فإن السبب يعود إلى أنه لم يخطر ببال أحد أن يطرح هذه المشكلة، ولا ربما حتى الفرق بين الأحكام التحليلية والأحكام التأليفية؛ وعلى حلّ هذه المشكلة أو على التدليل الشافي على أن الإمكان الذي تسعى إلى توضيحه هو بالفعل ممتنع أبداً، يتوقف قيام الميتافيزيقا أو انهيارها. وقد اعتقد ديفيد هيوم الذي كان من بين جميع الفلاسفة أكثر من اقترّب من حل هذه المشكلة، والذي ظل مع ذلك بعيداً عن تعيينها تعييناً وافياً، وعن التفكير فيها بعموميتها، بل الذي توقف فقط عند القضية التأليفية: ارتباط المسبب بأسبابه (مبدأ السببية)، اعتقد أن بإمكانه أن يُبين أن مثل هذا المبدأ القبلي هو ممتنع تماماً؛ وأن كل ما نسميه ميتافيزيقا لا يؤدي بنا، وبموجب استدلاله، إلا إلى مجرد توهم لرؤية عقلية مزعومة لما استعير في الواقع من التجربة فقط، وصار له بفعل العادة، ظاهر الضرورة. ولم يكن هيوم ليزعم زعماً كهذا يهدم كل الفلسفة المحضة، لو كانت مشكلتنا بعموميتها أمام ناظره. لأنه كان سيرى عندها أنه لن يمكن، بموجب حجته، أن يكون ثمة رياضة محضة، لأن هذه تتضمن بالتأكيد قضايا تأليفية قبلية؛ ولكانت سلامة عقله وفُرت عليه ذلك الزعم.

وحلّ المشكلة المذكورة ينطوي أيضاً على إمكان الاستعمال العقلي المحض في تأسيس وتحقيق جميع العلوم التي تتضمن معرفة نظرية قبلية بالموضوعات، أي على الاجابة عن هذين السؤالين:

كيف يمكن للرياضة المحضة أن تكون؟

كيف يمكن للعلم الطبيعي المحض أن يكون؟

وحيث إنّ هذين العلمين معطيان حقاً، فإنه من الملائم أن نسأل كيف هما ممكنان، لأن وجوب إمكانهما ثابت بتحققهما⁽¹⁾. أما فيما يتعلق بالميتافيزيقا، فإنها قلما حققت تقدماً حتى الآن. ولا يمكن القول، عن أيّ ميتافيزيقا عرضت حتى الآن، إنّها متحققة من حيث غايتها الجوهرية، مما يسمح لكل واحد أن يشكّ، بقوة، في إمكانها.

ومع ذلك، وبمعنى من المعاني، فإنه يجب أن ينظر إلى هذا النوع من المعرفة كمعطى. فالميتافيزيقا على الرغم من أنّها ليست متحققة من حيث هي علم، فإنها متحققة من حيث هي استعداد طبيعي (ميتافيزيقا طبيعية)؛ ذلك أنّ العقل البشري، مدفوعاً لا بمجرد التباهي بكثرة المعلومات بل بحاجته الخاصة؛ يتابع سيره بلا ارتداد نحو تلك الأسئلة التي لا يمكن أن تحظى بجواب من أيّ استعمال تجريبي للعقل أو من أي مبدأ صادر عن ذلك الاستعمال. وهكذا كان ثمة، حقاً، في جميع الأزمنة، نوع من الميتافيزيقا عند جميع الناس مُدّ أن توصّل العقل عندهم إلى الاعتبار. ولذا سيظل يوجد نوع منها دائماً. وهاكم السؤال الذي يطرح بصدد هذا: كيف يمكن للميتافيزيقا كاستعداد طبيعي أن تكون؟ أعني كيف تنبثق الأسئلة - التي يطرحها العقل المحض على نفسه والتي يندفع، بفعل حاجته الخاصة، إلى الإجابة عنها قدر الإمكان - من طبيعة العقل البشري بعامة.

لكن، بما إنّنا كنا نقع في تناقضات لا مفرّ منها، في كل مرة كنّا نحاول الإجابة عن تلك الأسئلة الطبيعية مثال: هل للعالم بداية، أم هل وجد منذ الأزل؟ فإنه لا يمكن أن نكتفي بمجرد الاستعداد الطبيعي للميتافيزيقا، أي بالقدرة العقلية المحضة نفسها التي يتولد منها حقاً ودائماً نوع من الميتافيزيقا (كائناتاً ما كان) بل يجب أن يكون من الممكن أن نتوصل بها إلى التثبّت إما من معرفة الموضوعات وإما من جهلنا لها. أعني إلى الحسم إما بصدد موضوعات هذه الأسئلة، وإما بصدد قدرة العقل أو عجزه عن الحكم في شأنها، وبالتالي إما بتوسيع عقلنا بثقة، وإما بوضع حدود له معينة وآمنة. ويمكن لهذه المسألة الأخيرة التي تنجم عن المشكلة العامة المذكورة، أن تصاغ على هذا النحو: كيف يمكن للميتافيزيقا كعلم أن تكون؟

يؤدي نقد العقل إذن، في النهاية وبالضرورة إلى علم. أما استعماله الدُغثائي فيؤدي بالمقابل إلى مزاعم لا أساس لها، يمكن أن نعارضها بأخرى تعادلهما زعماً، ومن ثمّ إلى الرّيبية.

ولا يمكن لهذا العلم أيضاً أن يترامى إلى حدّ خفيف لأنّ لا عمل له مع موضوعات العقل التي تتنوع إلى ما لا نهاية، بل فقط مع العقل نفسه ومع المشكلات التي تنبثق برمتها من صلبه،

(1) وفيما يتعلق بالعلم الطبيعي المحض فإنه يمكن لبعضهم أيضاً أن يشك بوجوده الفعلي. لكن ليس علينا سوى أن نلقي نظرة على مختلف القضايا التي تمثّل في بداية الفيزياء بصحيح معناها (أي الأميرية) مثال قصايا: ((دوام نفس كمية المادة، والعلالة، وتساوي الفعل ورد الفعل))، حتى نقنع في الحال أنّها تُطلّع فيزياء محضة (أو عقلية) تستحق، بوصفها علماً حقيقياً، أن تعرّض على حدة بكامل ما صدقها ضيقاً كان، أم متسعاً.

والتي تطرحها عليه لا طبيعة الأشياء المختلفة عنه، بل طبيعته هو. فما إن يعرف تمام المعرفة قدرته بالنسبة إلى الموضوعات التي تقدمها التجربة حتى يصبح من السهل إذن أن يعين، على نحو كامل وموثوق، نطاق وحدود الاستعمال الذي يمكن أن يحاوله خارج حدود كل تجربة.

يمكننا إذن، ويجب علينا أن نَعُدَّ جميع المحاولات التي جرت دُعْماً حتى الآن لإنشاء ميتافيزيقا، كأنها لم تكن. لأن ما في هذه المحاولة أو تلك من تحليلات، أي من مجرد تحليل للأفاهيم القائمة قبلياً في عقلنا، ليس هو بَعْدُ غاية الميتافيزيقا التي عليها أن تزيد تأليفاً معرفته القبليّة، بل هو مجرد تمهيد. إن ذلك التحليل لا يصلح لهذه الغاية لأنه لا يفعل سوى أن يبين ما هو متضمن في تلك الأفاهيم وليس كيف نتوصل قبلياً إلى تلك الأفاهيم كي نستطيع أن نعيّن، فيما بعد، استعمالها الصحيح بالنظر إلى موضوعات كل المعرفة بعامة. إن التخلي عن كل تلك الدعاوى لا يتطلب سوى قليل من انكار الذات، لأن تناقضات العقل مع نفسه التي لا مجال لإنكارها والتي لا مفرّ منها كذلك في الطريقة الدُعْمانية، قد عَرَّتْ منذ زمن طويل أنواع الميتافيزيقا القائمة حتى الآن من كل تقدير. وسنحتاج بالأحرى إلى الحزم حتى لا ننصرف عن مهمتنا من جرّاء الصعوبة الداخلية أو المقاومة الخارجية، وحتى يمكننا، بمعالجة معاكسة تماماً لتلك المتبعة حتى الآن، أن نوَفِّرَ للعلم اللازم للعقل البشري، والذي يمكن قطع جذوعه إنما لا يمكن اقتلاع جذوره، نمواً مزدهراً ومثمراً.

VII

فكرة علم خاص اسمه نقد العقل المحض، وأقسامه

من كل ما تقدم، ينتج إذن فكرة علم خاص يمكن أن يُسمّى نقد العقل المحض. ولأن العقل هو القدرة التي تمنحنا مبادئ المعرفة القبليّة، فإن العقل المحض هو ذاك الذي يتضمن مبادئ معرفة شيء ما على نحو قبلي تماماً. وإن أورغانوناً للعقل المحض سيكون مجموعة تلك المبادئ التي بموجبها يمكن للمعارف القبليّة المحضة أن تُكتسب أو تقوم حقاً. والتطبيق المفصل لمثل هذا الأورغانون سيعطي سُبُتاً للعقل المحض. لكن بما أن ذلك يفوق قدرتنا حالياً، وبما أنه لا يزال من غير المعروف ما إذا من الممكن هنا بعامة، أن نوسع معرفتنا وفي أي الحالات يمكن ذلك، فإنه يمكن أن نَعُدَّ العلم الذي يقتصر على محاكمة العقل المحض ومصادره وحدوده، بمثابة تمهيد لِسُبُتِ العقل المحض. ويجب أن لا يسمى هذا العلم، مذهباً بل نقداً للعقل المحض وحسب. ولن تكون فائدته بالنظر إلى الإعتبار سوى سلبية، فهي ستصلح لا لتوسيع عقلنا بل فقط لتطهيره وصونه من الأخطاء، مما يشكل ربحاً كبيراً جداً. وأسمي تَرْسِنْدَالِيّة كل معرفة لا تهتم بعامة بالموضوعات بقدر ما تهتم بطريقتنا في معرفة الموضوعات من حيث يجب أن تكون ممكنة قبلياً. وسيُسمى سُبُتاً تلك الأفاهيم فلسفة تَرْسِنْدَالِيّة. لكن هذه الفلسفة بدورها مسألة تفوق قدرتنا في البداية، لأن على هذا العلم أن يتضمن بشكل كامل كلاً من المعرفة التحليلية والمعرفة التأليفية القبليّة، وهو بالتالي ذو نطاق أوسع بكثير من مرمى

قصدنا، لأنه يجب علينا ألا ندفع التحليل إلا إلى ما نضطر إليه كي نرى إلى مبادئ التأليف القبلي في تمام ما صدقها الذي هو موضوع اهتمامنا الوحيد. ويمكن أن نسمي هذا البحث بالضبط، لا مذهباً بل نقداً ترسندالياً وحسب، لأنه يهدف لا إلى توسيع معارفنا نفسها بل إلى تصويبها فقط، ولأن عليه أن يعطينا محكاً لقيمة جميع المعارف القبلية أو لا - قيمتها. ومن ثم فإن نقداً كهذا هو، إن أمكن، تمهيد لأورغانون، فإن لم ينجح في ذلك، فسيهيء على الأقل لقانون العقل المحض الذي يمجبه يمكن أن يعرض السستام الكامل لفلسفة العقل المحض تحليلاً وتأليفاً. وسواء كان يقوم على توسيع المعرفة القبلية أم على حدها. فإن يكون ذلك ممكناً، وأن يكون مثل هذا السستام ذا نطاق غير واسع بحيث نأمل بإنجازه تماماً، فإن في وسعنا أن نخمن ذلك سلفاً بفعل أن موضوعنا هنا ليس طبيعة الأشياء التي لا تستنفذ، بل الفاهمة التي تحكم على طبيعة الأشياء وأيضاً الفاهمة منظوراً إليها فقط من حيث معرفتنا القبلية للموضوع، وتخزونها لا يمكن أن يظل مخفياً عنا لأنه ليس علينا أن نبحث عنه خارجنا، وكل شيء يحملنا على الظن أنه من الضيق بحيث يمكن أن ندركه بكامله، ونحكم على قيمته أو لا - قيمته، ونقدّره حق قدرة. وعلينا ألا نتوقع أن نجد هنا نقداً للكتب ولستام العقل المحض، بل نقداً لقدرة العقل المحض نفسها. وبالأستناد إلى هذا الأساس وحسب، يمكن أن يصير لدينا محك موثوق للقيمة الفلسفية للمؤلفات القديمة والمحدثّة في هذا الباب، ومن دونه سوف يُحاكم المؤرخ والقاضي غير المؤهل مزاعم الآخرين التي لا أساس لها بمزاعمها الخاصة التي لا أساس لها هي الأخرى.

والفلسفة الترسندالية هي فكرة علم، يقوم نقد العقل المحض برسم مخططة الكامل معيارياً، أي بمبادئ، ويضمن في الوقت نفسه تمامية أجزاء البنين ورسوخها. وهي سستام كل مبادئ العقل المحض، ولا يسمى هذا النقد نفسه فلسفة ترسندالية لسبب واحد هو أنه كي يكون سستاماً كاملاً يجب أن يتضمن أيضاً تحليلاً مفصلاً لكل المعرفة البشرية القبلية. وصحيح أنه يجب على نقدنا أن يضع أمام أعيننا تعداداً كاملاً لكل الأفاهيم الأصلية التي تؤلف المعرفة المحضة المذكورة، إلا أنه يمتنع بحق عن التحليل المفصل للأفاهيم عينها، وعن الإحصاء الشامل لكل ما يشتق منها. لأن هذا التحليل سيكون من جهة غير مطابق لهدف النقد من حيث لا يعرض سوى إشكال التأليف الذي هو أصلاً مرام النقد بأسره، وسيكون من جهة أخرى مخالفاً لوحدة المخطط، أن نأخذ على عاتقنا اتمام ذاك التحليل وذاك الاشتقاق اللذين يمكن الاستغناء عنها بالنسبة إلى مقصدنا. ومن السهل، مع ذلك، معالجة نقص تلك التمامية في التحليل أو في الاشتقاق بما سنزود به لاحقاً من أفاهيم قبلية، شرط أن تكون الأفاهيم موجودة أولاً بوصفها مبادئ توسيعية للتأليف وأن لا ينقصها شيء بالنظر إلى ذلك المقصد الجوهري.

إلى نقد العقل المحض، ينتمي إذن كل ما يكون الفلسفة الترسندالية؛ والنقد هو الفكرة التامة للفلسفة الترسندالية إنما ليس هو هذا العلم عينه بعد، لأنه لا يتقدم في التحليل إلا بقدر ما يلزم من أجل محاكمة المعرفة التأليفية القبلية، محاكمة شاملة.

وفي تقسيم مثل هذا العلم، نولي اهتماماً خاصاً ما يلي: يجب ألا يدخل فيه أي أفهوم

ينطوي على أي شيء أميري . ويجب أن تكون المعرفة القبلية محضة تماماً . ومن ثم ، فإن المبادئ العليا والأفاهيم الأساسية للأخلاق ، على الرغم من كونها معارف قبلية ، لا تنتمي إلى الفلسفة الترسندالية ، لأن أفاهيم اللذة والألم والرغبات والميول . الخ وهي جميعاً من أصل أميري يجب أن تدخل مع ذلك بالضرورة في بناء سيستم الأخلاق المحضة ، لا بوصفها أساساً لوصايا أخلاقية بل ، بوصفها عائقاً يجب تخطيه في أفهوم الواجب ، أو بوصفها جاذباً يجب ألا نجعل منه مبدأ محضاً . إن الفلسفة الترسندالية هي إذن حكمة للعقل المحض إنما الاعتباري وحسب . لأن كل ما هو عملي ، من حيث يتضمن محرضات ، يرجع إلى المشاعر التي تنتمي إلى المصادر الأميرية للمعرفة .

وإذا شئنا الآن أن نقسم هذا العلم بموجب وجهة النظر الكلية لسيستم بعامة ، فيجب أن يتضمن النقد الذي نقوم به : أولاً تعليم عناصر العقل المحض ، وثانياً تعليم مناهجه ، وسيكون لكل جزء رئيس ، أقسامه الفرعية التي ليس علينا أن نعرض أسسها هنا ، بل يكفي في المدخل أو التقديم أن نشير وحسب إلى أن ثمة أرومتين للمعرفة البشرية قد تنطلقان من جذر مشترك ربما ، إنما مجهول لدينا ، وهما : الحساسية والفاهمة ، بالأولى تعطى لنا الموضوعات أما بالثانية فتفكر . وإذا كانت الحساسية تتضمن تصورات قبلية تشكل الشرط الذي بموجبه تعطى لنا الموضوعات ، فإنها تنتمي إلى الفلسفة الترسندالية ويجب أن تشكل تعليم الحساسية الترسندالي القسم الأول من تعليم العناصر ، لأن الشروط التي بموجبها تعطى موضوعات المعرفة البشرية تسبق تلك التي بموجبها تفكر .

I

تعليم العناصر الترسندالي

الجزء الأول

الاستطيقا الترسندالية

{I}

أياً كان غط الصلة التي قد تكون بين معرفة وموضوعات وأياً كانت الوسيلة فإنه ما به تقوم صلة لا متوسطة بينهما، وما يصبو كل تفكير إلى توسّله هو الحدس. لكن هذا الحدس لا يوجد إلا إذا أعطي الموضوع لنا، وهو أمر ممتنع بدوره، وعلى الأقل بالنسبة إلينا نحن البشر، إلا بشرط أن يؤثر الموضوع بطريقة معيّنة في الذهن. والقدرة على (تلقي) التصورات بالطريقة التي بها تتأثر بالموضوعات الوافدة، تسمى الحساسية. فبواسطة الحساسية إنما تعطى لنا الموضوعات، وهي وحدها تزودنا بالحدوس. لكن الفاهمة هي التي تفكر هذه الموضوعات ومنها تتولد الأفاهيم. ويجب على كلّ فكر أن يكون على صلة في النهاية بحدوس، سواء تمّ ذلك مباشرة (directe)، أم بطرق ملتوية (indirecte) بواسطة بعض العلامات، ومن ثمّ بالحساسية عندنا، حيث لا يوجد عندنا طريقة أخرى يمكن أن يعطى بها أيّ موضوع.

وأثر موضوع على القدرة التصورية من حيث تتأثر به، هو الاحساس. والحدس الذي على صلة بالموضوع بواسطة الإحساس يسمى أمبيرياً. والموضوع اللا- متعين لحدس أميري يسمى ظاهرة.

وما يتناسب مع الاحساس في الظاهرة أسميه مادتها، أما ما يُمكن متنوع الظاهرة من أن يُنسّق بموجب علاقات معينة، فأسميه صورة الظاهرة. وحيث إن ما يُمكن كل الإحساسات من أن تُنسّق وتتخذ صورة معينة، لا يمكن أن يكون هو الآخر احساساً، وحيث إنه لا تعطى لنا مادة أيّ ظاهرة إلا بعدياً، فإنه يجب أن تكون صورتها قائمة قبلياً في الذهن ومهيأة لها جميعاً، ويجب أن يكون من الممكن بالتالي، النظر إليها بمعزل عن كلّ احساس.

وأسمي محضة (بالمعنى الترسندالي) جميع التصورات التي لا يعثر فيها على أيّ شيء ينتمي إلى

الإحساس . وعليه ستكون الصورة المحضة للحدوس الحسية بعامة قبلياً في الذهن الذي فيه يُحدس جميع متنوع الظاهرات بموجب علاقات معينة . ويمكن أن تدعى صورة الحساسية المحضة هذه حدساً محضاً . فانا عندما أجرد تصوري لجسم من كل ما تُفكره فيه الفاهمة ، مثل الجوهر والقوة والانقسام . . الخ . ومن كل ما ينتمي إلى الإحساس مثل اللانفاذ والصلابة واللون الخ . . يبقى لي مع ذلك شيء من ذلك الحدس الأميري : هو الامتداد والهيئة . وهما ينتميان إلى الحدس المحض الذي يقيم قبلياً في الذهن ويوصفه مجرد صورة الحساسية ، حتى بمعزل عن أي موضوع متحقق للحواس وعن أي إحساس .

وأسمي أستيطيقاً⁽¹⁾ ترسندالية عُلِم كل مبادئ الحساسية القبلية ، ويجب إذن أن يكون ثمة علم كهذا يشكل القسم الأول من تعليم العناصر الترسندالية في مقابل القسم الذي يتضمن مبادئ الفكر المحض والذي سيسمى المنطق الترسندالي .

ففي الأستيطيقا الترسندالية نعزل بالتالي أولاً الحساسية بصرف النظر عن كل ما تفكره الفاهمة بأفاهيمها ، حتى لا يبقى فيها سوى الحدس الأميري . وننحّي ثانياً عنه كل ما ينتمي إلى الإحساس حتى لا يبقى فيه إلا الحدس المحض ومجرد صورة الظاهرات ، وهي الشيء الوحيد الذي يمكن للحساسية أن تعطيه قبلياً . ونحصل من هذا البحث أن ثمة صورتين محضتين للحدس الحسي ، بوصفهما مبادئ للمعرفة القبلية ، وهما المكان والزمان اللذان سننصرف إلى فحصهما الآن .

الفصل الأول

في المكان

{2}

عرض ميتافيزيقي لهذا الأفهوم

بواسطة الحس الخارجي (وهو إحدى خصائص ذهننا) نتصور الموضوعات بوصفها خارجة

(1) الألمان هم وحدهم من يستعمل اليوم لفظ إستيطيقا للدلالة على ما يسميه الآخرون نقد الذوق . وتستند هذه التسمية إلى الأمل الحائب الذي أمله المحلل الرائع بومغارتن من اخضاع حكم نقد الجميل إلى مبادئ عقلية ورفع قواعد إلى مستوى العلم لكن ذاك الجهد ذهب سدى ، لأن تلك القواعد أو المعايير هي ، من حيث مصادرها الأساسية ، أميرية فقط ولا يمكنها البتة ، بالتالي ، أن تصلح كقوانين قبلية متعينة يجب وفقاً لها أن ينتظم حكمنا الإستيطيقي . وهذا الأخير هو بالأحرى ما يشكل المحك الحقيقي لصحة القواعد . لذا يجدر بنا إما أن نرفض هذه التسمية ونحتفظ بها لذلك التعليم الذي هو علم حق ، (وبلك نقرب من لغة وفكرة القدماء الذين كان تقسيم المعرفة إلى $\alpha\iota\sigma\eta\tau\alpha\ \kappa\alpha\iota\ \nu\omicron\mu\eta\tau\acute{\alpha}$ شهيراً جداً عندهم) ، وأما أن نتبع المعنى المعطى لهذه التسمية في الفلسفة الاعتبارية وأن نعطي للاستيطيقا حيناً معنى ترسندالياً وحيناً آخر دلالة سيكولوجية

(*) حسية وعقلية .

عنا وبوصفها جميعها في المكان. وهناك تكون هيئتها وكميتها وعلاقاتها المتبادلة متعينة أو قابلة للتعين. والحس الباطن الذي بواسطته يحدس الذهن نفسه أو حالته الباطنة، لا يعطي حدساً بذات النفس بوصفها شيئاً، إلا أنه صورة متعينة بموجبها فقط يصير حدس الحالة الباطنة ممكناً، بحيث يُتصور كل ما ينتمي إلى التعينات الباطنة بموجب علاقات الزمان. وكما إن المكان لا يمكنه أن يكون شيئاً فثنا، كذلك فإن الزمان لا يمكنه أن يُحدس خارجياً. فما المكان وما الزمان؟ هل هما من الكائنات المتحققة؟ وإذا كان صحيحاً أنها مجرد تعينات، بل مجرد علاقات للأشياء فهل هما مما ينسب إليها في ذاتها حتى وإن لم تكن محدوسة؟ أم هما مما يلزم صورة الحدس وحدها، ويلزم بالتالي قوام ذهننا الذاتي الذي بدونه لا يمكن نسب هذه المحمولات إلى أي شيء؟ - كي نستعلم عن ذلك، علينا أن نفحص أولاً أفهوم المكان. ونفهم بالعرض التصور الواضح (وإن غير المفصل) لكل ما ينتمي إلى أفهوم. لكن هذا العرض هو ميتافيزيقي عندما يتضمن ما يصور الأفهوم بوصفه معطى قبلياً:

(1) المكان ليس أفهوماً أمبيرياً استُمدَّ من تجارب خارجية. ذلك أنه حتى يمكن لبعض الاحساسات أن تتعلق بشيء خارجي عني (أي بشيء قائم في موضوع آخر من ذلك المكان الذي أوجد فيه)، وحتى يمكنني أن أتصور الأشياء بعضها خارج وإلى جانب بعض، وبالتالي لا من حيث هي متميزة وحسب، بل من حيث هي قائمة في مواضع مختلفة أيضاً، يجب أن يكون تصور المكان في الأساس سلفاً. ومن ثمَّ فإنَّ تصور المكان لا يمكن أن يُستمدَّ بالتجربة من علاقات الظواهر الخارجية، بل إنَّ التجربة الخارجية عنها ليست ممكنة إلا بواسطة ذلك التصور.

(2) المكان هو تصور ضروري قبلي يشكل أساساً لجميع الحدوس الخارجية ولا يمكن البتة أن نتصور أن ليس هناك مكان رغم أنه يمكننا أن نفكر أن ليس ثمة من موضوعات في المكان. فهو يُعدُّ بمثابة شرط لإمكان الظواهر، لا بمثابة تعين تابع لها، وهو تصور قبلي يشكل أساساً للظواهر الخارجية بالضرورة.

(3) المكان ليس أفهوماً سياقياً، أو، كما يقال، أفهوماً عاماً لعلاقة الأشياء بعامة، بل هو حدس محض. ذلك أنه لا يمكن بدءاً أن نتصور سوى مكان واحد، وعندما نتكلم على عدة أمكنة فإننا لا نفهم بذلك إلا أجزاء المكان الواحد بعينه. وهذه الأجزاء لا يمكنها أن تكون سابقة على المكان الوحيد الذي يضمها جميعاً كما لو كانت عناصره (التي يمكن تركيبه منها)، بل لا يمكنها أن تفكر إلا به. فهو ماهوياً واحداً؛ ويستند المتنوع الذي فيه، وبالتالي الأفهوم العام للأمكنة بعامة، إلى حدود حصرية فيه وحسب. وينجم عن ذلك من ثمَّ أن الحدس القبلي به (الذي ليس أمبيرياً) يوجد في أساس جميع أفاهيمها. وعليه فإن جميع المبادئ الهندسية، مثال «مجموع زاويتين في المثلث هو أكثر من الثالثة»، ليست مستنتجة البتة من أفاهيم عامة للخط وللمثلث، بل من الحدس، وذلك قبلياً وبيقين ضروري.

(4) المكان يُتصور بوصفه كماً لا متناهياً معطى. والحال، إنه يجب أن نفكر حقاً كل أفهوم بوصفه تصوراً متضمناً في كثرة لامتناهية من متنوع التصورات الممكنة (من حيث طابعها المشترك)

وإنه، من ثم يدرجها تحته، لكن لا يمكن لأي مفهوم بما هو كذلك أن يفكر وكأنه يتضمن ذاتياً كثرة لامتناهية من التصورات. والحال، إن المكان يفكر على هذا النحو (لأن جميع أجزاء المكان توجد معاً في اللامتناهي). فالتصور الأصلي للمكان هو إذن حدس قبلي وليس مفهوماً.

{3}

العرض الترشدالي لأفهوم المكان

أنهم بالعرض الترشدالي شرحاً لأفهوم بوصفه مبدأ يمكننا من فهم إمكان معارف تأليفية قبلية أخرى. والحال، إن هذا يستلزم أمرين: (1) أن تصدر مثل هذه المعارف حقاً، عن الأفهوم المعطى. (2) أن لا تكون المعارف ممكنة إلا بافتراض غلط التفسير المعطى لذلك الأفهوم:

الهندسة هي علم يعين خصائص المكان تأليفاً، ومع ذلك، قليلاً. فإذا يجب أن يكون إذن تصور المكان حتى تكون مثل تلك المعرفة ممكنة به؟ - يجب أصلاً أن يكون المكان حدساً، لأنه من مجرد أفهوم لا يمكن أن نستمد أي قضية تتخطى الأفهوم، وهو أمر حاصل في الهندسة مع ذلك (المدخل V). لكن، على ذلك الحدس أن يقوم فينا قليلاً، أي قبل أي إدراك لموضوع، وعليه بالتالي أن يكون حدساً محضاً وليس أمبيرياً. ذلك أن القضايا الهندسية يقينية كلها، أعني، إنها مبرورة بوعي لضرورتها، وعلى سبيل المثال: «المكان ذو أبعاد ثلاثة وحسب». فمثل هذه القضايا، لا يمكن أن تكون قضايا أمبيرية أو أحكام تجريبية أو أن تستق من مثل هذه الأحكام (المدخل II).

والآن كيف يمكن أن يُقيم حدس خارجي في الذهن، يسبق الأشياء نفسها، وكيف يمكن لأفهومها أن يعين قليلاً فيه؟ إن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا بقدر ما يكون مقرّه في الذات بوصفه قوامها الصوري القابل للتأثر بالموضوعات ولاستقبال تصوّرها دون توسط، أي لحدسها، بوصفه من ثم، مجرد صورة للحس الخارجي بعامة.

إن شرحنا هو إذن الوحيد الذي يجعلنا نفهم إمكان الهندسة بوصفها معرفة تأليفية قبلية. وكل غلط تفسير آخر لا يزودنا بذلك، يمكن أن نفرقه عنه بتلك الميزة وإن كان له به بعض الشبه في الظاهر.

استنتاجات من الأفاهيم السابقة

(أ) المكان لا يمثل لا خاصية للأشياء في ذاتها ولا هذه الأشياء في علاقاتها فيما بينها، أعني لا يمثل أي تعين لها يكون ملازماً للموضوعات نفسها، ويبقى إذا جردنا الحدس من جميع شروطه الذاتية. لأنه ليس ثمة من تعينات، لا مطلقة ولا نسبية، يمكن أن تُحدس قبل وجود الأشياء التي إليها ترجع، وقبلها بالتالي.

ب) المكان ليس سوى صورة جميع ظاهرات الحواس الخارجية، أي سوى شرط الحساسية الذاتي الذي به يكون حدس خارجي ممكناً لنا. والحال، إن كون قدرة تلقي الذات التي تتأثر بموضوعات، تسبق بالضرورة جميع حدوس هذه الموضوعات، يجعل من المفهوم كيف أن صورة جميع الظاهرات يمكن أن تكون معطاة في الذهن قبل كل الادراكات المتحققة وبالتالي قبلياً، وكيف يمكنها، بوصفها حدساً محضاً على جميع الموضوعات أن تتعين به، أن تكون متضمنة لمبادئ علاقاتها قبل أي تجربة.

لا يمكننا إذن الكلام على المكان والأشياء الممتدة الخ، إلا من وجهة نظر الانسان. وإذا خرجنا من الشرط الذاتي الذي من دونه لن نقدر على أن نتلقى حدساً خارجياً، أعني أن نتأثر بالموضوعات، فلن يعني تصور المكان شيئاً. ولا يُربط هذا المحمول بالأشياء، إلا من حيث تبدو لنا، أي من حيث هي موضوعات للحساسية. والصورة الثابتة لقدرة التلقي، التي نسميها حساسية، هي الشرط الضروري لجميع العلاقات التي بها نحدس الموضوعات بوصفها خارجية. فإذا ما جردناها من هذه الموضوعات فستكون حدساً محضاً يحمل اسم المكان. وحيث إنه لا يسعنا أن نجعل من شروط الحساسية الخاصة شروطاً لإمكان الأشياء، بل فقط شروطاً لظواهرها، فإنه يمكننا القول إن المكان يتضمن جميع الأشياء التي يمكن أن تظهر لنا خارجياً، إنما لا شيء من الأشياء في ذاتها جميعاً، سواء كان بإمكاننا أن نحدسها أم لا، وأياً كانت الذات التي يمكنها ذلك. لأنه يمتنع علينا أن نحكم على حدوس يمكن أن تكون لكائنات مفكرة سوانا، وأن نعلم ما إذا كانت مرتبطة بالشروط عينها التي تحصر حدوسنا، والتي هي صالحة لنا كلياً. أما إذا حصرنا مفهوم الذات بحدود الحكم فسيصدق الحكم عندئذ بلا حدود. فالقضية هذه: «كل الأشياء متجاوزة في المكان»، تصدق ضمن هذه الحدود حصراً: أن تؤخذ الأشياء بوصفها موضوعاً لحدسنا الحسي. فإذا أضفت إذن الشرط إلى المفهوم هنا وقلت: «جميع الأشياء، بما هي ظاهرات خارجية، متجاوزة في المكان» فستصدق هذه القاعدة كلياً وبلا حصر. يعلمنا عرضنا إذن، واقعية المكان (أي مصداقيته الموضوعية) بالنسبة إلى كل ما يمكن احضاره خارجياً بوصفه موضوعاً، ولكن يعلمنا، معاً، مثالية(*) المكان بالنسبة إلى الأشياء عندما ينظر العقل إليها في ذاتها من دون أن يأخذ بالحسبان قوام حساسيتها. نحن نزعّم إذن، للمكان واقعيةً أميريةً (بالنسبة إلى كل تجربة ممكنة) ومع ذلك في الوقت عينه مثالية(*) ترسندالية. مما يعني أنه سيكون لا-شيئاً، ما إن نهمل، جانباً، شرط إمكان كل تجربة ونسلم به بوصفه شيئاً يؤسس الأشياء في ذاتها.

لكن خارج المكان لا يوجد أي تصور ذاتي آخر متعلق بشيء خارجي، يمكن أن يسمى قبلياً، موضوعياً. لأننا لن نستمد منه أي قضايا تأليفية قبلية كذلك التي تستمد من حدس المكان (3) والتي لا تحالطهم إذا ما توخينا الدقة في اللفظ أي مثالية(*) على الرغم من أنها تشترك مع تصور المكان بهذا: إنها تابعة فقط للقوام الذاتي لنمط احساسنا كالبصر والسمع واللمس بالنسبة لإحساسات الألوان والأصوات والحرارة، التي لأنها مجرد إحساسات وليست حدوساً، لا نجعلنا نعرف أي موضوع تلقائياً أو قبلياً على الأقل.

(*) مثالية هنا تضاد واقعية، ويجب أن تفهم بمعنى ذاتية (م. و).

وعليه، فإن القصد من هذه الملاحظة هو فقط الحد من جراءة من يخطر بباله أن يفسر المثالية التي نزعها للمكان بأمثلة ناقصة جداً لأننا ننظر حقاً إلى الألوان والطعوم مثلاً، لا بوصفها خصائص للأشياء، بل فقط بوصفها تغيرات في ذاتنا، يمكن أن تكون متنوعة بتنوع الأفراد. إلا أن ما هو في هذه الحالة مجرد ظاهرة أصلاً، كالوردة مثلاً، تحسب الفاهمة الأميرية شيئاً في ذاته، مع أنه من وجهة نظر اللون قد يبدو مختلفاً لكل عين. وعلى العكس، فإن الأفهوم التيريندالي للظواهرات في المكان هو تنبيه نقدي إلى أنه لا شيء، مما هو محدوس بعامة في المكان هو شيء في ذاته، وليس المكان صورةً للأشياء، قد تكون خاصة بها في ذاتها، بل إن الموضوعات ليست معروفة لدينا البتة في ذاتها، وأن ما نسميه موضوعات خارجية ليس سوى مجرد تصورات لحساسيتنا التي صورتها المكان ومتضايفها الحقيقي، الشيء في ذاته، لا يعرف بذلك ولن يعرف. لكن لا يسأل عن ذلك في التجربة قط.

الفصل الثاني

في الزمان

{4}

عرض ميتافيزيقي لأفهوم الزمان

(1) الزمان ليس أفهوماً أمبيرياً مُشتقاً من أي تجربة. ذلك أن المعية شأنها شأن التالي لا تدرك إن لم يشكل تصور الزمان أساساً لها. وبموجب هذا الشرط فقط يمكن تصور أن شيئاً يوجد مع شيء آخر في زمن واحد (معاً) أو في أزمنة مختلفة (على التوالي).

(2) الزمان هو تصور ضروري يشكل أساساً لجميع الحدوس. فليس بوسعنا أن ننسخ الزمان بالنسبة إلى الظواهرات بعامة. على الرغم من أنه بالإمكان تجريد الزمان من الظواهرات. فالزمان إذن معطى قبلي. وفيه وحده يكون تحقق الظواهرات ممكناً؛ ويمكن لهذه أن تختفي كلها معاً، أما هو نفسه (بوصفه شرط إمكانها العام) فلا يمكن أن يلغى.

(3) وعلى هذه الضرورة القبلية، يتأسس أيضاً إمكان المبادئ اليقينية لعلاقات الزمان أو مسلمات الزمان بعامة. فليس له سوى بعد واحد: الأزمنة المختلفة ليست معاً بل تتألى (في حين أن الأمكنة المختلفة، لا تتألى بل تكون معاً). ولا يمكن لهذه المبادئ أن تستمد من التجربة لأنه ليس بوسع هذه أن تعطي كلية صارمة ولا يقيناً ضرورياً، ولا يمكنها أن تقول سوى: ذاك ما يُعلمه الإدراك الحسي المشترك وليس ذاك ما يجب أن يكون. أما تلك المبادئ فتصلح لقواعد بموجبها تكون التجارب بعامة ممكنة؛ فهي تُعلمنا قبل التجربة وليس بها.

(4) الزمان ليس أفهوماً سياقياً، أو أفهوماً عاماً كما يقال، بل صورة محضة للحدس الحسي.

والأزمة المختلفة ليست سوى أجزاء من الزمان الواحد. والحال، إنَّ التصور الذي لا يمكن أن يعطى إلا من خلال موضوع واحد خاص به، يكون حدساً. وعليه، فإن القضية: «إن الأزمة المختلفة لا يمكن أن تكون معاً»، لا تستخرج من أفهم عام، بل هي قضية تأليفية لا يمكن أن تصدر عن مجرد أفاهيم، فهي إذن متضمنة بلا توسط في الحدس وفي تصوّر الزمان.

(5) لا تنتهي الزمان لا يعني أكثر من أن كل كمية متعيّنة من الزمان ليس ممكنة إلا باقتضارات في الزمان الواحد الذي يشكل أساساً لها، وعليه يجب أن يكون تصوّر الزمان الأصلي معطى بوصفه لا محدوداً. لكن، عندما لا يكون بالإمكان تصوّر أي جزء من أجزاء الموضوع وأي كمية إلا بقصره، فإن التصوّر كاملاً لا يمكن أن يعطى بأفاهيم لأن هذه لا تتضمن إلا تصورات جزئية ويجب أن يكون ثمة حدس لا متوسط يشكل أساساً لها.

{5}

عرض ترسندالي لأفهوم الزمان

يمكن أن أعود بصدد ذلك إلى رقم 3. حيث وضعتُ لمزيد من الإيجاز ما هو ترسندالي بخاصة، تحت عنوان العرض الميتافيزيقي. وأضيف هنا، إنَّ أفهم التغير شأنه شأن أفهم الحركة (تغير الموضع) ليس ممكناً إلا بتصور الزمان وفيه. وأنه إذا لم يكن هذا التصوّر حدساً (باطناً) قبلياً فإنَّ أي أفهم، أيّا كان، لن يمكنه أن يجعل إمكان التغير مفهوماً في الموضوع الواحد بعينه، أي إمكان ربط المحمولات المتضادة تناقضياً (مثال وجود شيء في موضع ولا وجود هذا الشيء بعينه في موضع آخر). ولا يمكن لتعيينين متضادين تناقضياً أن يلائما شيئاً واحداً إلا في الزمان، أي على التوالي. يشرح أفهمونا الزماني إذن، إمكان جميع المعارف التأليفية القبليّة التي تتضمنها نظرية الحركة العامة، وهي ليست نظرية عقيمة.

{6}

استنتاجات من تلك الأفاهيم

أ) الزمان ليس شيئاً يوجد في الذات، أو يلزم الأشياء بوصفه تعيناً موضوعياً يبقى، من ثم، إذا جرّدنا حدسها من جميع الشروط الذاتية: ذلك أنه في الحالة الأولى، سيكون شيئاً متحقق الوجود دون موضوع متحقق. أما في الحالة الثانية، ويصفته تعيناً للأشياء نفسها أو نسقاً لها، فلن يكون بإمكانه أن يعطى قبل الموضوعات بوصفه شرطها ولا أن يُعرف ويُحدس قبلياً بقضايا تأليفية. وعلى العكس، سيكون ذلك سهلاً لو كان الزمان مجرد الشرط الذاتي الذي بموجبه يمكن لجميع الحدوس أن تقيم فينا. لأنّه سيمكن عندئذ لصورة الحدس الباطن هذه أن تتصور قبل الموضوعات ومن ثمّ قبلياً.

ب) الزمان ليس سوى صورة الحس الباطن، أي صورة حدسنا لذاتنا وحالتنا الباطنة. ذلك أن الزمان لا يمكنه أن يكون تعيناً للظواهر الخارجية، فهو لا ينتمي لا إلى هيئة، ولا إلى موقع، بل يعين على العكس علاقة التصورات بحالتنا الباطنة. وبالضبط، لأن هذا الحدس الباطن لا يعطي أي هيئة، فإننا نستعين على سدّ هذا النقص بالتمثيل، ويتصور التسالي الزماني بخط يمتد إلى ما لا نهاية، وتشكّل مختلف أجزائه سلسلة ذات بُعد واحد. ونستنتج من خصائص ذلك الخط، كل خصائص الزمان مع هذا الاستثناء الوحيد: إن أجزاء الخط هي معاً، في حين أن أجزاء الزمان هي دائماً متتالية. وينجم عن ذلك بوضوح أن تصوّر الزمان عينه هو حدس، لأن جميع علاقاته يمكن أن يعبر عنها بحدس خارجي.

ج) الزمان هو الشرط الصوري القبلي لجميع الظواهر بعامة. فالمكان من حيث هو صورة محضة لجميع الحدوس الخارجية، يقتصر بوصفه شرطاً قبلياً، على الظواهر الخارجية وحسب. وعلى العكس، وبما أن جميع التصورات سواء كانت موضوعاتها أشياء خارجية أم لا، تنتمي مع ذلك تلقائياً، وبوصفها تعينات للذهن، إلى الحالة الباطنة، وبما أن هذه الحالة الباطنة تخضع دائماً للشرط الصوري للحدس الباطن، وتنتمي منه ثمّ إلى الزمان، فإن الزمان هو شرط قبلي لجميع الظواهر بعامة، وهو على الأصح، شرط لا بتوسط للظواهر الباطنة (لفسنا)، وبذلك من ثمّ، شرط بتوسط للظواهر الخارجية. فإذا كان بإمكاننا أن أقول قبلياً: إن جميع الظواهر الخارجية تتعين قبلياً في المكان وبموجب علاقات المكان، فإنه يمكنني القول بشكل عام إطلاقاً، وانطلاقاً من مبدأ الحس الباطن: إن جميع الظواهر بعامة، أي كل موضوعات الحواس، هي في الزمان وتخضع بالضرورة لعلاقات الزمان.

فلو نحينا جانباً طريقتنا في حدس أنفسنا باطناً، وفي ضم جميع الحدوس الخارجية بواسطة ذلك الحدس في المتصوره، ولو أخذنا من ثمّ الموضوعات كما قد تكون في ذاتها، فسيكون الزمان عندئذ كلاً - شيء؛ فهو لا يتمتع بأيّ مصداقية موضوعية إلا بالنظر إلى الظواهر من حيث هي أشياء قد نظر إليها بوصفها موضوعات حواسنا. لكنه لن يكون موضوعياً إذا ما أهملنا حساسية حدسنا ومن ثمّ غطّ التصور الخاص بنا، وتحذّثنا عن أشياء بعامة. فالزمان ليس إذن سوى الشرط الذاتي لحدسنا (البشري) الذي هو دائماً حسي، أي الذي لا يكون إلا من حيث نتأثر بالموضوعات) وهو في ذاته لا - شيء خارج الذات، دون أن يقلل ذلك من أنه موضوعي بالضرورة، بالنسبة إلى جميع الظواهر، ومن ثمّ أيضاً بالنسبة إلى جميع الأشياء التي يمكن أن نصادفها في التجربة. ولا يمكننا القول: إن جميع الأشياء هي في الزمان، لأننا في أفهم الأشياء بعامة إنما نجردها من كل غمط حديسي، ولأن الحدس هو نفسه الشرط الذي بموجبه ينتمي الزمان إلى تصور الموضوعات، لكن إذا أضيف الشرط إلى الأفهم وقيل: جميع الأشياء بما هي ظواهر (موضوعات للحدس الحسي) هي في الزمان، فسيكون للمبدأ صحته الموضوعية الحقيقية وكيته القبليّة.

وعليه فإنَّ زعمنا يفيد واقعية الزمان الأميرية، أي مصداقيته الموضوعية بالنسبة إلى جميع الموضوعات التي يمكن أن تُعطى لحواسنا على الإطلاق. وبما أن حدسنا هو دائماً حسي، فإنه لا يمكن أن يُعطى لنا البتة في التجربة أي موضوع غير ملحق بشرط الزمان. وعلى العكس، فإننا نُنكر على الزمان كل دعوى بالواقعية المطلقة، أعني بالتعلُّق تعلقاً مطلقاً ومعزول عن صورة حدسنا الحسي، بالأشياء بوصفه شرطاً لها أو خاصية. وعلى كل حال، فإنَّ الخصائص التي تُنسب إلى الأشياء في ذاتها، لا يمكن أن تُعطى لنا بحواسنا البتة. فمثالية الزمان الترسندالية إذن هي هذه: لو جردنا الحدس الحسي من شروطه الذاتية، فسيكون الزمان كلا - شيء، ولن يمكنه أن ينسب إلى الموضوعات بحد ذاتها (معزول عن علاقتها بحدسنا) لا كمقوم لها ولا كملازم. ومع ذلك، فإنَّ مثالية الزمان، شأنها شأن مثالية المكان، لا يمكن أن تقارن بخداع الإحساسات، لأننا نعرض فيها واقعاً موضوعياً حتى للظاهرة التي تنطوي على ذلك الخداع. لكن هذا الواقع يندثر تماماً إذا لم يكن مجرد واقع أميري، أي إذا لم ينظر إلى الموضوع كمجرد ظاهرة. وبحسن الرجوع حول هذه النقطة إلى الملاحظة السابقة في الفصل الأول.

{7}

إيضاح

ضد هذه النظرية، التي تقر للزمان بواقعية أميرية وتنكر عليه الواقعية المطلقة والترسندالية، واجهني أناس ثاقبو النظر باعتراضٍ بلغ من الإجماع حداً حَسِبْتُ معه أنه يجب أن يكون مطبوعاً لدى كل قارئ لم يتعوّد على مثل تلك النظرات. ويُقال الإعتراض هكذا: ثمة تغيّرات متحققة (وهو الأمر الذي يدل عليه أو يبرهنه تبدّل تصوراتنا نحن، حتى عندما نريد إنكار الظواهر الخارجية، بما في ذلك تغيّراتها)؛ والحال، إنَّ التغيّرات ليست ممكنة إلا في الزمان؛ فالزمان إذن شيء متحقق. وليس في الردِّ أيُّ صعوبة. فأنا أوافق على الدليل بكامله. فالزمان هو على كل حال أمر متحقق، أعني إنه الصورة المتحققة للحدس الباطن. وإنه إذن ذو واقعية ذاتية بالنسبة إلى التجربة الباطنة، أي إنَّ لديَّ حقاً تصور الزمان وتصور تعيّناتي فيه. فهو إذن متحقق، لا كموضوع بل كنمط تصور لذاتي بوصفها موضوعاً. لكن، لو كان بإمكانني أن أجدس ذاتي، أو لو كان بإمكان كائن آخر أن يجدسني من دون شرط الحساسية هذا، لكانت التعيّنات عينها التي نتصورها بوصفها تغيّرات، تعطينا معرفة لا نعثر فيها على تصور الزمان ولا على تصور التغيّر من ثمَّ. تبقى إذن واقعيته الأميرية بمشابهة شرط لجميع تجاربنا. أما الواقعية المطلقة، فلا يمكن أن تنسب إليه بموجب ما ذكرناه أعلاه. فهو ليس سوى صورة لحدسنا الباطن⁽¹⁾. فإذا ما رفعنا الشرط الخاص بحساسيتنا فإنَّ أفهوم الزمان سيرتفع أيضاً، فهو ليس

(1) يمكنني بالطبع أن أقول: إن تصوراتي يتلّى بعضها بعضاً، لكنَّ ذلك يعني فقط أننا نعيّها بوصفها في تلالٍ زمني، أي بموجب صورة الحس الباطن؛ مما يعني أن الزمان ليس شيئاً في ذاته ولا أيّ تعيّن ملازم للأشياء موضوعياً.

ملازماً للموضوعات نفسها، بل فقط للذات التي تحدها.

لكن السبب الذي جعل ذلك الاعتراض يحظى بمثل ذلك الإجماع، وبالصضبط من قبل أولئك الذين ليس لديهم، مع ذلك، أي حجة مقنعة ضد تعليم مثالية المكان، هو أنهم لم يكونوا يأملون بإظهار واقعية المكان المطلقة إظهاراً يقينياً حيث منعت عليهم ذلك المثالية(*) التي ترى أن تحقق الأشياء الخارجية لا يخضع لأي برهان صارم، في حين أن تحقق موضوع حسنا الباطن (ذاتي وحالي) واضح للوعي بلا توسط. وحسب رأيهم، قد تكون تلك الأشياء مجرد ظاهري، أما هذا الموضوع فأمر متحقق لا يمكن إنكاره، لكنه لم يخطر ببالهم أن هذين، ودون أن ننكر عليها تحقيقهما كتصورات، لا يتسميان مع ذلك إلا إلى الظاهرة التي لها دائماً وجهان: أول، فيه ينظر إلى الموضوع في ذاته (بمعزل عن مخط حدسه، فيظل قوامه من جراء ذلك احتمالياً دائماً) وآخر فيه ينظر إلى صورة حدس ذلك الموضوع، التي يجب أن نبحت عنها لا في الموضوع نفسه، بل في الذات التي يظهر لها الموضوع، ودون أن يقلل ذلك من تعلق الصورة حقاً وضرورة، بظاهرة ذلك الموضوع.

وعليه، فإن الزمان والمكان مصدران معرفيان، يمكن أن نستمدّ منهما قبلياً معارف تأليفية متنوعة كتلك التي تعطي عنها الرياضة المحضة مثلاً ساطعاً بالنسبة إلى معرفة المكان وعلاقاته. ذلك أنها معاً يُعدّان صورتين محضتين لكل حدس حسي، وأنها يعلنان بذلك القضايا التأليفية القبلية ممكنة. لكن هذين المصدرين المعرفيين يعيّنان بذلك حدودهما (كمجرد شروط للحساسية)، ذلك أنهما لا يتعلقان بالموضوعات إلا من حيث يُنظر إليها بوصفها ظاهرات وليس من حيث تُعدّ أشياء في ذاتها. والظاهرات تشكل وحدها حقل مصداقيتها، فإذا ما خرجنا منه، فلن نجد لهما أي استعمال موضوعي. وفيما عدا ذلك نُخلّي واقعية المكان والزمان الثقة كاملة بالمعرفة التجريبية، لأننا دائماً على يقين بذلك سواء كانت تبيّن الصورتان ملازمتين بالضرورة للأشياء في ذاتها، أم لمجرد حدسنا بالأشياء. وعلى العكس، فإن أولئك الذين يزعمون واقعية مطلقة للمكان والزمان سواء حسبهما من المقومات أم من الملازمات، سيناقضون مبادئ التجربة نفسها. لأنهم إن اتخذوا الرأي الأول (كما يفعل جُزب الفيزيائيين الرياضيين بعامّة) وجب عليهم أن يسلموا باللا-شيئين (المكان والزمان) اللذين (دون أن يكونا مع ذلك شيئاً متحققاً) لا يوجدان إلا ليضماً في ذاتها كل ما هو متحقق، بوصفها سرمديين ولا متناهيين وقائمين بذاتهما. وإن تبّنوا الرأي الثاني (الذي هو رأي بعض الفيزيائيين الميتافيزيقيين) وإذا كان الزمان والمكان عندهم علاقات للظاهرات مستمدة من التجربة، إنما بالطبع متصورة بشكل مبهم في ذلك التجريد عن التجربة (علاقات تجاور أو تتال) فيجب عليهم أن ينكروا على التعاليم الرياضية القبلية المتعلقة بالأشياء المتحققة (في المكان مثلاً) مصداقيتها، أو على الأقل يقينها الضروري، لأن مثل ذلك اليقين لا يمكن أن يكون بعدياً، ولأن أفاهيم المكان والزمان القبلية لن تكون، تبعاً لذلك الرأي، سوى إختلاقات للمخيلة يجب أن نبحت عن مصدرها الحقيقي في التجربة التي،

من علاقاتها المجردة، شكلت المخيلة شيئاً يتضمن ما فيها من كلي حقاً، إنما ما لا يمكنه أن يقوم خارج الحدود التي تحدّه بها الطبيعة. وصحيح أنّ الرأي الأول يترك حقل الظاهرات مفتوحاً للمزاعم الرياضية، إلاّ أنّ الشروط عينها بالمقابل تعيقهم بصورة خاصة عندما يريد الفهم أن يخرج من ذلك الحقل. وصحيح أنّ الآخرين يمتازون في هذه النقطة بأنّ تصورات المكان والزمان لا تعيق طريقهم عندما يريدون أن يحاكموا الموضوعات لا بوصفها ظاهرات، بل فقط في علاقتها مع الفاهمة، إلاّ أنّه لا يمكنهم لا أن يؤسّسوا إمكان المعارف الرياضية القبلية (حيث ينقصهم حدس قبلي حقيقي وذو مصداقية موضوعية) ولا أن يقيموا توافقاً ضرورياً بين قضايا التجربة وتلك المزاعم. أما نظريتنا حول القوام الحقيقي لتينك الصورتين الأصليتين للحساسية، فإنّها تتغلب على الصعوبتين معاً.

لا يمكن للاستطيقا الترسندالية أن تتضمن إلاّ عنصرين اثنين، أعني المكان والزمان. ذاك ما يتحصّل بوضوح من أن جميع الأفاهيم الأخرى المنتمية إلى الحساسية، تشتط شيئاً أمبيرياً، بما في ذلك أفهوم الحركة الذي يجمع العنصرين. لأنّ هذا الأخير يشترط إدراك شيء يتحرك. وليس في المكان منظوراً إليه في ذاته، من متحرك؛ يجب إذن أن يكون المتحرك شيئاً يُصادف في المكان فقط من خلال التجربة، وأن يكون بالتالي معطى أمبيرياً. وليس بوسع الإستطيقا الترسندالية من ثمّ أن تعدّ من بين معطياتها القبلية، أفهوم التغير، لأن الزمان ليس هو نفسه الذي يتغير بل شيء ما في الزمان. المطلوب إذن إدراك موجود ما مع توالي تعيّناته، والمطلوب بالتالي التجربة.

{8}

ملاحظات عامة حول الاستطيقا الترسندالية

I- من الضروري أولاً أن نشرح بأكثر ما يمكن من الوضوح، رأينا فيما يتعلق بالقوام الأساسي للمعرفة الحسية بعامة، دفعاً لأي تأويل خاطيء لها.

فقد أردنا أن نقول، إنّ كل حدسنا ليس سوى تصور للظاهرة، وإنّ الأشياء التي نحدسها ليست في ذاتها على نحو ما نحدسها، ولعلاقاتها قائمة في ذاتها على نحو ما تظهر لنا، وإنّا إذا نسخنا ذاتنا أو حتى مجرد القوام الذاتي للحواس بعامة، فسيختفي كل قوام الأشياء وكل علاقاتها في المكان والزمان، بل المكان والزمان عينها، لأنها بما هي ظاهرات، لا يمكن أن توجد في ذاتها بل فينا وحسب. أما ما قد تكون عليه الموضوعات في ذاتها، وبمعزل عن قدرة تلقي حساسيتنا، فهو ما سيظل مجهولاً تماماً بالنسبة إلينا. فنحن لا نعرف سوى نمط إدراكها، وهو نمط خاص بنا، إنما قد لا يكون ضرورياً لكل كائن على الرغم من أنّه لدى كل إنسان ومن أن لا عمل لنا إلاّ معه. والمكان والزمان صورتنا نمطنا المحضتان، والإحساس بعامة مادته. ويمكننا معرفة المكان والزمان قبلياً، أي قبل تحقق أي إدراك، ولذا يحملان اسم الحدس المحض، أما الإحساس فهو ما في معرفتنا يجعلها تسمى معرفة بعدية أي حدساً أمبيرياً. والأولان ملازمان بالضرورة المطلقة

لحساسيتنا أياً كان نوع إحساساتنا؛ أما الآخر، فيمكن أن يكون كثير التنوع. وحتى لو تمكنا من رفع حدسنا هذا إلى أعلى درجة من الوضوح، فلن نقرب أكثر من قِوام الأشياء في ذاتها. ذلك أننا لا نعرف على أي حال معرفة تامة سوى غمط حدسنا أي حساسيتنا الخاضعة أبداً لشرطي المكان والزمان الملازمين أصلاً للذات. وما قد تكون عليه الأشياء في ذاتها لن نعرفه أبداً، ولا حتى بأوضح معرفة لظاهرتها، وهي المعرفة الوحيدة المعطاة لنا.

إنَّ القول، إنَّ كل حساسيتنا ليست سوى تصور غامض للأشياء يتضمن ما في الأشياء عنها، لكنَّ فقط بتجميع العلامات والتصورات الجزئية التي لا تميزها بشكل واعٍ بعضاً عن بعض، إنما هو تزوير لأفاهيم الحساسة والظاهرة، وإبطال لكل النظرية حولها، وأفراغها من المعنى. إنَّ الفرق القائم بين تصور غامض وتصور واضح هو منطقي وحسب، ولا يبطال المضمون. فافهم الحقوق الذي تستعمله الفاهمة العامة ينطوي حقاً على ما يمكن أن يُستمدَّ بالطف الاعترافات، مع أننا في استعماله العامي والعمل لا نعي مختلف التصورات المتضمنة في تلك الفكرة. ولا يمكننا أن نقول استناداً إلى ذلك، إنَّ الأفهم العامي هو حسي ومقتصر على الظاهرة، لأن الحقوق لا يمكن أن تظهر لنا البتة، بل إنَّ أفهمها يقيم في الفاهمة ويُمثل قِوام الأفعال (الخلقي) الخاص بها في ذاتها. وعلى العكس، فإنَّ تصور جسم في الحدس لا يتضمن البتة ما يمكن أن يختص بموضوع في ذاته، بل فقط ظاهرة الشيء وغمط تأثرنا به؛ ويسمى تلقي قدرتنا المعرفية حساسية، ويبقى بعيداً جداً عن معرفة الموضوع في ذاته حتى لو أمكننا التوغل في الظاهرة إلى قعرها.

لقد وسمت فلسفة ليبنتس - فولف إذن جميع الأبحاث حول طبيعة معرفتنا وأصلها بوجهة نظر خاطئة تماماً عندما لم تنظر إلى الفرق بين الحسي والمعقول إلّا بوصفه فرقاً منطقياً، في حين إنه تريندالي صراحة، ولا يتعلق بصورة وضوحها وغموضها وحسب، بل بأصلها ومضمونها، بحيث إننا بواسطة الأول لسنا نعرف قِوام الأشياء في ذاتها على نحو غامض وحسب بل إننا لا نعرفها البتة، وما أن نرفع قوامنا الذاتي حتى يرتفع معه الموضوع المتصور مع الخصائص التي ينسبها إليه الحدس الحسي، ولا يعود بإمكانه أن يمثل في أي محل، لأنَّ قوامنا الذاتي نفسه هو بالضبط ما يُعين صورة الموضوع كظاهرة.

ومع أننا نفرق عادةً في الظاهر بين ما يُلازم ماهوياً حدسها ويصدق بعامة في كل حدس بشري، وبين ما لا يعود للظواهر إلّا مصادفةً، فلا تعتمد مصداقيته على قِوام الحساسة بعامة، بل على وضع حاسة من الحواس أو تنظيمها الخاص. ومع أنه يُقال تبعاً، على المعرفة الأولى إنها تمثل الموضوع في ذاته وعلى الثانية إنها لا تمثل سوى الظاهرة. إلّا أن ذلك التفريق هو أميري فقط. فلو توقفتنا هنا (كما يحصل عادة) وصرفنا النظر (كما يجب أن يحصل) عن هذا الحدس الأميري بوصفه مجرد ظاهرة لا نعثر فيها على ما يتعلق بشيء في ذاته، فإن تفريقنا الترندالي سيختفي، وسيظن أننا نعرف الأشياء في ذاتها، في حين أن لا عمل لنا في أي مكان (من عالم الحواس) إلّا مع الظواهر حتى في أكثر أبحاثنا تعمقاً في موضوعاته. فنحن نقول مثلاً عن قوس

فَرَح، إنه مجرد ظاهرة أثناء الإمطار المشمس، ونسمي ذلك المطر الشيء في ذاته، الأمر الذي يظل صحيحاً طالما أننا نفهم الأفهوم هذا فيزيائياً وحسب، أي طالما أننا ننظر إليه كشيء يتعين في التجربة الكلية وأياً كان وضع الخواص، إنما في الحدس وعلى نحو معين دون سواء. لكن إذا ما أخذنا هذا الشيء الأميري بعينه، ودون أن نهتم بتوافقه مع أي حس بشري، وسألنا ما إذا كان يُمثل أيضاً موضوعاً في ذاته (وليس نقاط مطر لأنها من حيث هي ظاهرات، هي أشياء أميرية)، فإن السؤال الذي يدور على الصلة بين التصور والموضوع سيكون ترسندالياً، ولن تكون هذه النقاط مجرد ظاهرات وحسب، بل إن شكلها المستدير والمكان الذي تقع سيكونان لا شيء في الذات بل مجرد تغيرات أو حالات لحدسنا الحسي، أما الشيء الترسندالي فسيظل مجهولاً بالنسبة إلينا.

والملاحظة المهمة الثانية على استيقاننا الترسندالية هو أننا لا نوصي بها بوصفها فرضاً محتملاً وحسب، بل أيضاً، بوصفها من اليقين والثبوت بقدر ما يمكن أن يطلب من نظرية عليها أن تصلح كأورغانون. ولكي نجعل هذا اليقين واضحاً تماماً سنختار حالة يمكن أن تظهر مصداقيتها بجلاء وتلقي ضوءاً أكبر ما جاء في {3}.

لنفرض إذن أن المكان والزمان يوجدان في ذاتهما موضوعياً وأنها شرطاً إمكان الأشياء في ذاتها، فإن أول ما يتبين هو، أن القضايا اليقينية والتأليفية تصدر قبلياً وبعدهد كبير عن هذين الأفهومين وبخاصة عن المكان الذي نتخذه هنا بخاصة مثلاً. وبما أن قضايا الهندسة تُعرف تأليفاً وقبلياً ويقين ضروري، فإني أسأل من أين لكم هذه القضايا، وإلى ماذا تستند فاهمتنا لترتقي إلى هذه الحقائق الضرورية إطلاقاً والصادقة كلياً؟ ليس ثمة من طريق آخر إلا من خلال الأفاهيم أو الحدوس؛ وهي إما قبلية وإما معطاة بعدياً. وهذه الأخيرة، أعني الأفاهيم الأميرية والحدس الأميري الذي عليه تناسس لا يمكن أن تعطينا من القضايا التأليفية إلا تلك التي هي أميرية وحسب أو التي تأتي من التجربة والتي من ثم لا يمكن أن تنطوي على الضرورة والكلية المطلقة، ميزتي كل قضايا الهندسة. أما بالنسبة إلى الوسيلة الأولى والوحيدة التي تسمح بالوصول إلى مثل تلك المعارف بمجرد أفاهيم أو حدوس قبلية، فمن الواضح أنه من مجرد أفاهيم، لا يمكن أن نستمد أي معرفة تأليفية بل مجرد معارف تحليلية. وإليك القضية: «لا يمكن للخطين مستقيمين أن يضمّا أي مكان وأن يشكلا من ثم أي شكل»، حاولوا أن تستمدوا هذه القضية من أفهوم الخط المستقيم وأفهوم العدد اثنان. وخذوا أيضاً القضية الأخرى: «إنه بثلاثة خطوط مستقيمة يمكن أن نؤلف شكلاً»، وحاولوا أن تستمدوها أيضاً من مجرد هذه الأفاهيم. إن جميع جهودكم ستذهب سدى وستكونون مرغمين على اللجوء إلى الحدس كما يحصل دائماً في الهندسة. فأنتم تمنحون إذن أنفسكم موضوعاً في الحدس، لكن من أي نوع هو هذا الحدس؟ هل هو قبلي محض أم أميري؟ إذا كان أميرياً، لن يكون بالإمكان أن يُستخرج منه أي قضية صادقة كلياً وبالأحرى أي قضية يقينية، لأنه ليس بوسع التجربة أن تعطي مثل هذه القضية. وعليكم من ثم أن تمنحوا أنفسكم الموضوع قبلياً في الحدس وأن تقيموا على هذا الموضوع قضيتكم التأليفية. فإذا لم يكن فيكم قوة تحدس قبلياً، وإذا لم يكن هذا الشرط الذاتي من حيث صورته هو معاً

الشرط القبلي الكلي الذي وحده يجعل موضوع الحدس (الخارجي) نفسه ممكناً؛ وإذا كان الموضوع (المثلث) شيئاً في ذاته، لا صلة بينه وبين ذاتكم، فكيف يمكنكم القول: إن ما هو ضروري في شروطكم الذاتية لبناء مثلث، يجب أيضاً أن يصادف بالضرورة في المثلث في ذاته؟ ذلك أنه لا يمكنكم أن تضيفوا إلى أفاهيمكم (عن الخطوط الثلاثة) أي أفهوم جديد (الشكل) يجب أن يُقيم بالضرورة في الموضوع. لأن هذا الموضوع معطى قبل معرفتكم وليس بها. فإذا لم يكن المكان (وأيضاً الزمان) مجرد صورة لحدسكم تتضمن الشروط القبلية التي بموجبها وحدها يمكن للأشياء أن تكون لكم موضوعات خارجية هي لا شيء في ذاتها من دون هذه الشروط الذاتية، فإنه لن يمكنكم أن تقيموا شيئاً البتة قبلياً وتأليفاً بصدد الأشياء الخارجية. فمن الثابت واليقيني إذن، وليس فقط من الممكن أو المحتمل، أن المكان والزمان بما هما شرطان ضروريان لكل تجربة (خارجية وباطنة) ليسا سوى مجرد شرطين ذاتيين لكل حدسنا؛ وأن جميع الموضوعات بالعلاقة معها مجرد ظاهرات وليست أشياء. معطاة لذاتها على هذا النحو، ولذا يمكننا أن نقول بصدد الظاهرات أمور كثيرة تتعلق بصورتها، في حين لا يمكننا أن نقول أي شيء عن الشيء في ذاته الذي يؤسس هذه الظاهرات.

II - ولتدعيم هذه النظرية حول مثالية الحس الخارجي ومثالية الحس الباطن أيضاً، ومن ثم حول مثالية جميع أشياء الحواس بوصفها مجرد ظاهرات يمكن أن نستفيد من الملاحظة المهمة التالية: إن كل ما، في معرفتنا، ينتمي إلى الحدس (إذن ما عدا الشعور باللذة والألم، والارادة، التي ليست معارف البتة) يتضمن مجرد علاقات: علاقات بين مواضع في حدس واحد (امتداد)، وعلاقات تغير المواضع (الحركة) وقوانين تُعين هذا التغير (القوى المحركة). لكن ما هو ماثل في الموضع، أو ما يفعل في الأشياء عينها بمعزل عن تغير الموضع، لا يُعطى بذلك. والحال، إن مجرد علاقات لا تجعلنا نعرف شيئاً في ذاته. ويمكننا أن نحكم بالتالي أن الحس الخارجي، من حيث لا يعطينا سوى مجرد تصورات علائقية، يمكن أن يتضمن في تصوّره علاقة موضوع بذات وحسب، وليس الجوّاني العائد إلى الشيء في ذاته. والأمر على هذا النحو بالضبط فيما يخص الحس الباطن. إذ فيه تشكل تصورات الحواس الخارجية المادة الخاصة التي نملأ بها ذهننا، وليس هذا وحسب، بل إن الزمان الذي نضع فيه هذه التصورات والذي يسبق وعينا بها في التجربة ويؤسسها من حيث هو الشرط الصوري لنمط ترتيبنا لها في ذهننا، يتضمن، سلفاً، علاقات التتالي والمعية وعلاقة الدماء بالتتالي (الدائم). والحال، إن ما يمكنه، بوصفه تصوراً، أن يسبق كل فعل تفكير في شيء هو الحدس. وبما أن صورة الحدس، التي لا تصوّر شيئاً، ما لم يكن ثمة شيء قد وضع في الذهن، لا تتضمن سوى علاقات، فإنه لا يمكنها أن تكون سوى نمط تأثر الذهن بنشاطه الخاص، أي بوضعه لتصوره، ومن ثم بذاته. أعني بحس باطن وفقاً لصورته. وإن كل ما يتصوره حس هو دائماً بهذه الصفة ظاهرة. وعليه: إما يجب عدم الإقرار بأي حس باطن، وإما يمكن للذات، موضوعه، أن تُتصور به كظاهرة وحسب، وليس كما قد تحكم هي على ذاتها فيما لو كان حدسها تلقائياً محضاً، أي ذهنياً حقاً. وكل الصعوبة هنا هي في معرفة كيف يمكن للذات أن تحدد نفسها بنفسها باطناً. لكن هذه الصعوبة عامة على كل نظرية. إن وعي الذات

(البصرية) هو تصور بسيط للأنا، فلو كان كل المتنوع الذي في الذات يعطى بفعل نشاطه الذاتي حقاً، لكان الحدس الباطن ذهنياً. أما عند الإنسان فيستلزم هذا الوعي إدراكاً باطنياً للمتنوع المعطى سلفاً في الذات؛ والنمط الذي عليه يُعطى في الذهن دون أي تلقائية، يجب أن يسمى، بسبب من هذا الفرق، حساسية. ولو كان على قدرة وعي الذات لذاتها أن تكتشف (أن تُزَكِّن) ما يُقيم في الذهن، لوجب إذن أن تؤثر فيه، ولأمكنها بهذا وحدها أن تولد حدساً بذاتها، لكن صورتها، التي تؤسسه من قبل في الذهن، تعين في تصور الزمان نمط اجتماع المتنوع في الذهن. ذلك أن هذا الأخير يحس نفسه بنفسه لا كما يتصور نفسه هو تلقائياً وبدون توسط، بل بموجب نمط تأثيره الباطن وبالتالي كما يبدو لنفسه، وليس كما هو.

III - عندما أقول؛ إن حدس الموضوعات الخارجية وكذلك الحدس الذاتي للذهن يصور كل منها موضوعه في المكان وفي الزمان كما تتأثر به حواسنا، أي كما يبدو لنا، فإني، لا أريد أن أقول إن هذه الموضوعات هي مجرد ظاهر. ذلك أننا ننظر دائماً إلى الأشياء وكذلك إلى القوام الذي ننسب إليها في الظاهرة، كشيء معطى حقاً، من حيث إن هذا القوام لا يتعلق إلا بنمط حدس الذات في علاقتها مع الموضوع المعطى: وإن هذا الموضوع بوصفه ظاهرة يفرق عن ما هو بوصفه شيئاً في ذاته. وهكذا فأننا لا أقول: يظهر أن الأشياء توجد خارجاً عني فقط، أو يظهر أن نفسي تُعطى في إوتعائي فقط، عندما أثبت أن صفة المكان والزمان اللذين اتخذهما كشرط لوجودها واللذين بموجبها أتصورها، تقيم فقط في نمط حدسي وليس في الأشياء في ذاتها. وسيكون الخطأ خطأي إن لم أر سوى مجرد ظاهر في ما يجب أن أراه كظاهرة⁽¹⁾. وسيحصل ذلك لا وفقاً لمبدأنا في مثالية جميع حدودنا الحسية، بل بالأحرى حين ننسب واقعاً موضوعياً لصورتنا التصورية هاتين، فلا يعود يمكننا تجنب أن يتحول كل شيء إلى مجرد ظاهر. وبالفعل لو نظرنا إلى المكان والزمان بمثابة قوامين يجب كي يكونا ممكنين أن يوجدوا في الأشياء في ذاتها، وفكرنا في مبلغ الخلف الذي نقع فيه ما إن نسلم بأن شيئاً لا متناهين لا يمكنها أن يكونا جواهر ولا أي شيء ملازم حقاً للجواهر وأن عليها مع ذلك أن يكونا موجودين، بل أن يكونا الشرط الضروري لوجود جميع الأشياء، والشرط الذي يبقى حتى عندما تختفي جميع الأشياء الموجودة؛ فإنه لن يكون عندها من اللائق أن نأخذ على بركلي الطيب أنه أحال الأجسام إلى مجرد ظاهر. ذلك أن وجودنا نفسه

(1) يمكن لمحمولات الظاهرة أن تنسب إلى الشيء نفسه في علاقته بحواسنا. مثال نسبة اللون الأحمر أو الرائحة إلى الورد. لكن الظاهر لا يمكن له أبداً أن ينسب كمحمول إلى الشيء بسبب أنه ينسب، إلى الشيء في ذاته، ما لا يلائمه إلا في علاقته بالحواس أو بالذات بعام. مثال المقيضين المتسويين إلى رُحل. وإن ذلك الشيء، الذي يجب أن لا يُبحث عنه في الشيء في ذاته بل دائماً في علاقة هذا الشيء مع الذات، والذي لا يفصل عن التصور الذي لدينا عنه، هو الظاهرة. فمحمولات المكان والزمان تنسب بحق إلى موضوعات الحواس بما هي كذلك وليس في ذلك أي ظاهر [= تراءى]. وعلى العكس عندما أسبب إلى الورد في ذاتها اللون الأحمر وإلى رُحل المقيضين وإلى جميع الموضوعات الخارجية الامتداد في ذاته بصرف النظر عن أي علاقة معينة لهذه الموضوعات مع الذات ودون أن أقصر حكمي على ذلك، عندها فقط يتولد الترائي⁽²⁾.

(*) أدبت اللفظ نفسه schein بالظاهر وجودياً، وبالترائي في الحكم (م.و).

الذي نجعله على هذا النحو معلقاً بالواقع القائم بذاته لـ ليس كالزمان، سيصير هو والزمان مجرد ظاهر؛ وتلك حاقة لم يجرؤ أحد حتى الآن على ارتكابها.

IV - في اللاهوت الطبيعي، حيث يُفكر موضوع لا يمكن أن يكون موضوع حدس لنا وحسب، بل لا يمكنه أيضاً أن يكون موضوع أي حدس حسي، يُعنى عناية خاصة بتنحية كل الشروط الزمانية والمكانية عن كل حدس به (لأن كل معرفة به يجب أن تكون من هذا النمط وليس تفكيراً يقتضي دائماً حدوداً). لكن، بأي حق يمكننا أن نتصرف على هذا النحو عندما نكون قد بدأنا بجعل المكان والزمان صوراً للأشياء في ذاتها وصوراً تبقى بمثابة شروط قبلية لوجود الأشياء حتى عندما نُزيل الأشياء نفسها؟ لأنها بوصفها شرطي كل وجود بعامة، يجب أن يكون أيضاً شرطي وجود الله. فإذا لم نشأ أن نجعل منها صورتين جميع الأشياء الموضوعيتين، فإنه لن يبقى إلا أن نجعل منها الصورتين الذاتيتين لنمط حدسنا الخارجي والباطن. ويسمى هذا النمط حسياً لأنه ليس أصلياً أي لا يُعطى به وجود شيء الحدس نفسه (الأمر الذي يمكن أن يعود على حد تقديرنا إلى الكائن الأصلي وحسب)، بل هو يخضع لوجود الشيء ولا يكون ممكناً من ثم إلا من خلال تأثير قدرة الذات التصورية به.

وليس من الضروري كذلك أن نقصر هذا النمط من الحدس بالمكان والزمان على حساسية الإنسان. وقد يكون على كل كائن متناهٍ ومفكر هنا أن يتفق بالضرورة مع الإنسان (على الرغم من أنه لا يمكننا أن نقرر في ذلك)؛ وعلى الرغم من تلك المصادقية الكلية فإن الحدس لا يكف عن الانتساب إلى الحساسية لأنه بالضبط مشتق (intuitus derivativus) وليس أصلياً (intuitus originarius). ولأنه من ثم ليس حدساً ذهنياً كمثل ذلك الذي يبدو أنه يتسبب، حسب الاستدلال الذي عرضناه أعلاه، إلى الكائن الأصلي وحده وليس البتة إلى كائن تابع من حيث وجوده وحدسه (الذي يعين وجوده بالنسبة إلى أشياء معطاة). وعلى كل حال فإن الملاحظة الأخيرة تهدف فقط إلى توضيح نظريتنا الاستيطيقية لا إلى التدليل عليها.

خلاصة الاستيطيقا الترسندالية

لدينا الآن واحدة من النقاط المطلوبة لحل المشكلة العامة للفلسفة الترسندالية: كيف يمكن للقضايا التأليفية القبلية أن تكون؟ أعني، الحدسان المحضان القبليان، الزمان والمكان، وفيهما نعثر، عندما نريد أن نخرج من الأفهوم المعطى، في حكم قبلي، على ما يمكن أن يكتشف قبلياً لا في الأفهوم، بل في الحدس المناسب له الذي يمكن أن يُربط به تأليفاً، لكن، وللسبب عينه، لا يمكن لهذه الأحكام أن تبلغ أبعد من موضوعات الحواس قط، ولا أن تصدق إلا على أشياء التجربة الممكنة.

الجزء الثاني المنطق الترسدالي

مدخل فكرة منطق ترسدالي

I

في المنطق بعامة

تتولد معرفتنا من مصدرين أساسيين في الذهن: الأول هو استقبال التصورات (قدرة تلقي الانطباعات) والثاني هو القدرة على معرفة موضوع هذه التصورات (تلقائية الأفاهيم)؛ بالأول يُعطى لنا الموضوع، وبالتالي يُفكر بعلاقة مع ذلك التصور (بوصفه مجرد تعين للذهن). يشكل الحدس والأفاهيم إذن عنصرَي كل معرفة لدينا، فلا الأفاهيم من دون حدس يتناسب معها على نحو ما، يمكن أن تُعطي معرفة، ولا الحدس من دون أفاهيم. ويكون أحدهما إما محضاً وإما أمبيرياً. وهو أمبيرى عندما يتضمن إحساساً (يشترط حضوراً متحققاً للموضوع)، ومحض عندما لا يخالط التصور أي إحساس. ويمكن أن نسمي هذا الأخير مادة المعرفة الحسية. وتبعاً لذلك يتضمن الحدس المحض، فقط، الصورة التي بموجبها يُحدس شيء، ويتضمن الأفهوم المحض، فقط، صورة التفكير في موضوع بعامة. ووحدها الحدوس أو الأفاهيم المحضة ممكنة قلياً، والأمبيرية منها ممكنة فقط بعدياً.

وإذا شئنا أن نسمي قدرة تلقي ذهننا، أي القدرة التي له على استقبال التصورات من حيث يتأثر بها على نحو ما، حساسية، فيجب علينا بالمقابل أن نسمي قدرة التوليد الذاتي للتصورات أو تلقائية المعرفة، فاهمة. وقد أتت طبيعتنا على نحو أن الحدس لا يمكن أن يكون إلا حسياً، أي لا يتضمن سوى غلط تأثرنا بالموضوعات، وأن الفاهمة هي، على العكس، القدرة على تفكير موضوع الحدس الحسي. ولا تفضل واحدة من هاتين الخاصيتين الأخرى. فمن دون الحساسية لن يعطي لنا أي موضوع، ومن دون الفاهمة لن يُفكر شيء. والأفكار من دون مضمون فارغة، والحدوس من دون أفاهيم عمياء. فمن الضروري إذن أن نجعل الأفاهيم حسية (أي أن يُضاف الموضوع إليها في الحدس) بمثل ما هو ضروري أن نجعل الحدوس مفهومة (أي أن تندرج تحت أفاهيم). ولا يمكن لهاتين القدرتين أو الملكتين أن تتبادلا الوظائف. فلا يسع الفاهمة أن تحدس شيئاً ولا الحواس أن تفكر شيئاً، وباتحادهما فقط يمكن أن تتولد المعرفة. لكن ذلك لا يسمح

بخلط ما يعود إلى كل منها، بل إنه لسبب وجيه لفصلها بعناية، الواحدة عن الأخرى والتفريق بينها. ولذا ترانا نفرّق علم قواعد الحسّاسية بعامة، أي الاستطيقا، عن علم قواعد الفاهمة بعامة، أي المنطق.

ويمكن أن يكون للمنطق بدوره مقصدان؛ إمّا كمنطق استعمال الفاهمة العام، وإما كمنطق استعمالها الخاص. ويتضمن الأول قواعد الفكر الضرورية اطلاقاً، التي بدونها لا يمكن أن يكون ثمة استعمال للفاهمة، فهو يتعلق إذن بها، بمعزل عن اختلاف الموضوعات التي قد تنضوي تحتها. ويتضمن منطق استعمال الفاهمة الخاص القواعد التي يجب اتباعها للتفكير تفكيراً صحيحاً حول ضرب من ضروب الموضوعات، ويمكن أن نسمّي الأول المنطق الأولي، والثاني أورغانون علم من العلم. ويتصدّر هذا الأخير غالباً تعليم المدارس بوصفه تمهيداً للعلوم، على الرغم من أنه في الواقع، وحسب مسار العقل البشري، آخر ما نصل إليه حين يكون العلم قد أنجز منذ زمن طويل، ولم يعد بحاجة إلّا لِلْمَسَةِ أخيرة لتصويبه وإتمامه، ذلك أنه ينبغي أن يكون قد سبق للموضوعات أن عُرِفَتْ على درجة عالية نسبياً عندما نريد أن نشير إلى قواعد إنشاء علم بها.

أما المنطق العام فهو إما منطق محض وإما منطق تطبيقي. بالأول نهمّل جانباً جميع الشروط الأميرية التي تعمل ضمنها فاهمتنا، مثال تأثير الحواس، وهو المخيلة، وقوانين الذاكرة، وقوة العادة، والميل الخ... ونهمّل من ثم مصادر التّحكيمات أيضاً، وبعمامة جميع الأسباب التي تولّد فينا، أو قد تتولد منها معارف معينة لدينا، لأن كل ذلك يتعلق فقط بالفاهمة من حيث تطبيقها ضمن ظروف معينة تَلَزَمُنا التجربة كي نعرفها. فالمنطق العام، إمّا المحض، يهتم إذن بالمبادئ القبلية وحدها، وهو «قانون» للفاهمة وللعقل إمّا بالنسبة إلى ما هو صوري في استعمالها (الأميري أو التّربسندالي) وأياً كان المضمون. ويدعى المنطق العام، من ثم، تطبيقياً عندما يهتم بقواعد استعمال الفاهمة ضمن الشروط الذاتية الأميرية التي تعلّمناها السيكلوجيا. فيكون له بذلك مبادئ أميرية على الرغم من أنه عام حقاً من حيث يتعلق باستعمال الفاهمة دون تفريق بين الموضوعات. ولا يشكل بالتالي «قانوناً» للفاهمة بعامة، ولا أورغوناً للعلوم الخاصة بل مجرد ضابطة للفاهمة العامية.

وعليه يجب أن يُمَيِّز القسم الذي يشكل، في المنطق العام، النظرية المحضة للعقل، تمييزاً تاماً من القسم الذي يشكل المنطق التطبيقي (على الرغم من أنه يظل عاماً). فالأول وحده علم بصحيح العبارة، رغم أنه موجز وجاف وعلى النحو الذي يستلزمه العرض المدرسي لتعليم عناصر الفاهمة. وعليه يجب على المناطقة بصدده أن يضعوا نصب أعينهم قاعدتين:

(1) عدّه منطقاً عاماً يَصْرَفُ النظر عن كل مضمون للمعرفة الفاهمية وعن تنوّع موضوعاتها، ولا يهتم إلّا بصورة الفكر وحدها.

(2) وعدّه منطقاً محضاً لا مبادئ أميرية له ولا يستمِدّ من ثم شيئاً (وقد ظنّ العكس أحياناً)

من السيكلوجيا التي ليس لها إذن أي تأثير على «قانون» الفاهمة، وهو تعليم مبرهن يجب أن يكون يقينياً قلياً برمته.

أما ما أسميه المنطق التطبيقي (على عكس المعنى العادي لهذا اللفظ الذي يضمّنه بعض التمارين التي يعطي قاعدتها المنطق المحض) فهو تصور للفاهمة ولقواعدها في استعمالها الضروري عينياً، أي من حيث تخضع لشروط الذات العرضية التي يمكن أن تعيق أو تيسر هذا الاستعمال والتي تُعطى جميعها أمبيرياً وحسب. وهو يهتم بالانتباه وبعواقبه ونتائجه، وبمصدر الخطأ، وبالحالة الشك، وبالحفظ، والافتناع الخ... والمنطق العام المحض هو إليه بمثابة الأخلاق المحضة، التي تتضمن مجرد القوانين الخلقية الضرورية لإرادة حرة بعامة، إلى تعليم الآداب الذي يرى إلى تلك القوانين في ظل معيقات المشاعر والميول والأهواء التي يخضع لها الناس بتفاوت، والذي لا يمكن له البتة أن يشكل علماً حقيقياً ومبرهنًا لأنه يحتاج، شأنه شأن المنطق التطبيقي إلى مبادئ أمبيرية وسيكلوجية.

II

في المنطق الترندالي

يصرف المنطق العام، كما بينّا، النظر عن أي مضمون للمعرفة، أي عن كل صلة بين هذه المعرفة والشيء، وينظر فقط إلى الصورة المنطقية من حيث علاقة المعارف ببعضاً ببعض، أي إلى صورة الفكر بعامة. لكن بما أنّ هناك فرقاً بين الحدوس المحضة والحدوس الأمبيرية، (كما تبين الاستطيقا الترندالية) فقد يكون ثمة فرق بين الفكر المحض والفكر الأميري في الموضوعات. وفي هذه الحالة سيكون ثمة منطق لا يصرف النظر عن كل مضمون للمعرفة، في حين أن المنطق الذي يتضمن فقط قواعد التفكير المحض يستبعد من الموضوع كل المعارف ذات المضمون الأميري. وسيهتم الأول، بأصل معارفنا بالموضوعات من حيث يمتنع نسب هذا الأصل إلى الموضوعات. وبالمقابل، لن يكون للمنطق العام أي عمل مع هذا الأصل، لأنه ينظر إلى التصورات، سواء كانت فينا قلياً، أصلاً، أم كانت معطاة أمبيرياً فقط بموجب قوانين استعمال الفاهمة للتصورات عندما تفكرها بعضاً بعلاقة مع بعض وحسب. فهو لا يعالج إذن إلا الصورة الفاهمية التي نضيفها على التصورات أيّاً كان أصلها.

وأبدي هنا ملاحظة، سيمتد تأثيرها على كل النظرات اللاحقة، ويجب أن تظل أمام ناظرينا وهي: يجب أن لا نُطلق اسم ترندالي (الذي يعني: إمكان المعرفة، أو استعمالها قلياً) على كل معرفة قلبية، بل فقط على تلك التي بها نعرف أنّ بعض التصورات (حدوساً أم أفاهيم) هي مطبقة أو ممكنة قلياً وحسب، وكيف هي كذلك.

ولذا فليس المكان، ولا أيّ تعين هندسي قبلي للمكان، بتصور ترندالي، بل إنّ معرفة: أنّ هذه التصورات ليس لها أصل أميري البتة، وكيف بوسع إمكانها أن يتعلّق مع ذلك

بموضوعات التجربة قبلياً: يُمكنها وحدها أن تسمى ترسندالية. وسيكون استعمالنا للمكان من أجل معرفة الموضوعات في ذاتها ترسندالياً كذلك، لكنه سيكون أمبيرياً عندما نقصره فقط على موضوعات الحواس. الفرق بين الترسندالي والأمبيري ينتمي إذن إلى نقد المعارف فقط ولا يخص الصلة التي لها مع موضوعها.

وعلى أمل أنه ربما يوجد أفاهيم بإمكانها، لا من حيث هي حدوس محضة، بل من حيث هي أفعال تفكير محض، ومن حيث هي بالتالي أفاهيم، إنما من أصل لا هو أمبيري ولا هو استيطقي، بإمكانها أن تكون على صلة قبلياً بموضوعات، سنصطنع سلفاً فكرة علم للفاهمة المحضة والمعرفة العقلية التي بها نفكر الموضوعات قبلياً تماماً. وسيكون على هذا العلم الذي سيعين أصل معارفنا ونطاقها ومصداقيتها الموضوعية أن يسمى المنطق الترسندالي، لأن عمله هو فقط مع قوانين الفاهمة والعقل، وفقط من حيث هو متعلق بالموضوعات قبلياً لا كما يتعلق المنطق العام بالمعارف العقلية الأمبيرية أو المحضة دونما تمييز.

III

في انقسام المنطق العام الى أنالوطيقا وديالكطيقا*

إن السؤال القديم والشهير الذي به كان يُزعم إلى حشر المناطق في الزاوية، والسعي إلى إرغامهم إما على أن يُلَفُوا أنفسهم في دُور مُزِرٍ. وإما على الإقرار بجهلهم وبطلان كل صُنعتهم من ثم، هو: ما الحقيقة؟ والسؤال يُسَلَّم بالتعريف الإسمي للحقيقة القائل إنها مطابقة المعرفة لموضوعها، ويفترضه. أما ما يريد أن يعلمه فهو، ما المعيار الموثوق والكلي لحقيقة كل معرفة.

ولأنه لدليل كبير ومُلمزم على الفطنة والريّان أن يعلم المرء كيف يطرح سؤاله بطريقة عقلية، لأنه إذا كان السؤال ذاته أحرَق ويستدعي أجوبة غير ملزمة، فإنه بالإضافة إلى الإحراج اللاحق بمن يطرحه، يحمل هذه السيئة: إنه يدفع السامع العجول إلى أجوبة خرقاء، ويضعنا بالتالي أمام مشهد مضحك لرجلين أحدهما يُجَلِبُ تيساً (كما يقول القدماء) والآخر يحمل مِنخَلاً.

فإذا كانت الحقيقة تقوم على مطابقة المعرفة لموضوعاتها، فيجب أن يكون موضوعها، من جراء ذلك متميزاً عن أي موضوع آخر، لأن المعرفة تكون خاطئة عندما لا تتطابق مع الموضوع العائدة إليه حتى وإن كانت تتضمن أشياء صالحة لموضوعات أخرى. والحال، إن معياراً كلياً للحقيقة سيكون معياراً يصدق تطبيقه على كل المعارف دونما تمييز بين موضوعاتها، لكن، من الواضح أنه من المحال إطلاقاً، ومن الخُلف أن نطلب علامةً لحقيقة مضمون المعارف، حين نجرد المعرفة من كل مضمون (من كل تعلق بموضوعها) وحين نتصل بالحقيقة بهذا المضمون بالذات. وإنه من المحال إذن أن تُعطى أي علامة للحقيقة كافية وكليّة معاً. ولما كُنّا قد أسْمينا

(*) حسب التعريب القديم أي، إلى تحليلات وجدليات (= دياكتيك) (م. و.).

أعلاه مضمون المعرفة مادتها، فيجدر القول؛ أن ليس ثمة أي علامة كلية لحقيقة المعرفة من حيث المادة، لأن ذلك يناقض نفسه بنفسه.

أما فيما يخص المعرفة من حيث مجرد الصورة (بصرف النظر عن أي مضمون) فمن الواضح أيضاً: أن المنطق، في تقديمه لقواعد الفاهمة العامة والضرورية، يجب أن يعرض في هذه القواعد، معايير الحقيقة. فما يناقضها سيكون خطأ، لأن الفاهمة ستكون عندها في تناقض مع القوانين العامة لفكرها. وبالتالي مع ذاتها. لكن هذه المعايير تتعلق فقط بصورة الحقيقة، أعني بصورة التفكير بعامة. وهي صحيحة على هذا الصعيد إلا أنها غير كافية. لأن المعرفة قد تكون مطابقة تماماً للصورة المنطقية، أعني قد لا تتناقض ذاتياً، وتبقى مع ذلك في تناقض مع الموضوع. فالمعيار المنطقي للحقيقة وحده، أي تطابق المعرفة مع قوانين الفاهمة والعقل العامة والصورية هو إذن الشرط الذي لا بد منه، وبالتالي الشرط السلبي لكل حقيقة؛ إلا أن المنطق لا يمكن أن يذهب أبعد من ذلك، وليس ثمة من يحكّ يسمح له بأن يكشف الخطأ الذي يطال مضمونه لا صورته.

يحل المنطق العام إذن كل العمل الصوري للفاهمة والعقل إلى عناصره، ويقدم هذه العناصر بوصفها مبادئ لكل محاكمة منطقية لمعرفتنا. فيمكن إذن أن يسمى هذا القسم من المنطق تحليلات، وأن يكون بذلك محك الحقيقة السلبي على الأقل، حيث ينبغي أولاً فحص كل معرفة ومقاضاتها من حيث صورتها بموجب تلك القواعد قبل بحثها من حيث مضمونها، لتقرير ما إذا كانت تتضمن حقيقة إيجابية بالنسبة إلى الموضوع. لكن حيث إن مجرد صورة المعرفة مهما بلغ تطابقها مع القوانين المنطقية، تظل أقصر من أن تكفي لتقرير الحقيقة المادية (الموضوعية) للمعرفة، فإنه لا يمكن لأحد أن يجازف، استناداً إلى المنطق وحده، بالحكم على الموضوعات وبزعم أي شيء قبل أن يقوم سلفاً بدراسة معمقة خارج المنطق، لبحث فيما بعد فقط عن استعمالها وربطها في كل مترابط بموجب القوانين المنطقية، وبالأحرى ليفحصها بموجب تلك القوانين وحسب. ومع ذلك، فإن حياة مثل هذا الفن الموهم بإضفاء صورة الفاهمة على جميع معارفنا مهما كان مضمونها فارغاً وفقيراً، تُغري باستعمال المنطق العام الذي هو مجرد «قانون» للمحاكمة، بمثابة أورغانون لإنتاج متحقق، أو على الأقل لتوهم مزاعم موضوعية. وباستعماله، من ثم، استعمالاً فاسداً بالفعل. والمنطق العام المحسوب أورغانوناً؛ يسمى الديالكتيك.

وأياً كان المعنى الذي يعطيه القدماء لهذا اللفظ ليدلوا به إلى علم أو فن، فإنه يمكننا أن نستنتج بثقة من الاستعمال الفعلي، أنه لم يكن بالنسبة إليهم سوى منطقٍ للترائي: الفن السفسطي الذي يلون الجهل، بل حتى الأوهام المصنّمة، بلون الحقيقة بتقليده منهج التعمق الذي يمليه المنطق العام وباستخدام طوييقا ذلك العلم لتزيين الدعاوى الفارغة. ويمكننا الآن أن نلاحظ تنبيهاً موثقاً ومفيداً: إن المنطق العام منظوراً إليه كأورغانون هو دائماً منطق للترائي، أعني هو ديالكتيك. ذلك أنه لا يعلمنا شيئاً حول مضمون المعرفة بل يعلمنا فقط الشروط الصورية للتوافق مع الفاهمة، وهي شروط حيادية تماماً بالنسبة إلى الموضوعات. ولذا، فإن

مطلب استعماله كأداة (أورغانون) نوسّع بها حسب ما ندّعي على الأقل، معارفنا ونزيدها، لا يمكن أن يوصل إلى أكثر من لغو نزع به على وجه الظاهر، أو ننكر به حسب مزاجنا كل ما نريد.

ومثل هذا التعليم لا يتوافق بأي شكل مع كرامة الفلسفة. ولذا يفضل في المنطق عدّ هذا المسمى دياكتيك بمثابة نقد للتراثي الديالكتيكي، وأردنا أيضاً أن نفهمه على هذا النحو.

IV

في انقسام المنطق الترسدالي الى أنالوطيقا ودياكتيقا ترسدالية

في المنطق الترسدالي نزل الفاهمة (كما عزلنا أعلاه الحساسية في الاستطيقا الترسدالية) وتبرز فقط ذلك الجزء من الفكر في معرفتنا الذي أصله في الفاهمة حصراً. واستعمال هذه المعرفة المحضة يستند إلى شرطها هذا: أن تكون الموضوعات التي يمكن أن تطبق عليها معطاة لنا في الحدس. لأنه من دون الحدس ستفتقر كل معرفتنا إلى الأشياء وتبقى من ثم فارغة تماماً. فقسم المنطق الترسدالي الذي يعالج عناصر معرفة الفاهمة المحضة أو المبادئ التي من دونها لا يمكن لأي موضوع أن يفكر، هو إذن التحليلات الترسدالية التي هي في الوقت نفسه منطق للحقيقة. ذلك أنه لا يمكن لأي معرفة أن تناقضها من دون أن تفقد على الفور كل مضمون، أعني كل علاقة بشيء ما وبالتالي كل حقيقة. لكن، حيث أنه من المغري والمغوي جداً أن نستعمل تلك المعارف الفاهمية والمبادئ المحضة، وحتى بتخطي حدود التجربة التي بوسعها وحدها مع ذلك أن تسلمنا المادة (الأشياء) التي يمكن أن تطبق عليها الأفاهيم الفاهمية المحضة تلك، فإن الفاهمة تتعرض لخطر استعمال مجرد مبادئ صورية للفاهمة المحضة استعمالاً مادياً من خلال محركات فارغة، فتحكم دون تمييز على الموضوعات التي مع ذلك ليست معطاة لنا بل يمكن أن تعطى لنا بأي طريقة. وهكذا، لما كان المنطق لا يسعه أن يكون حقاً سوى «قانون» للحكم على الاستعمال الأميري، فإننا نسيء الاستعمال عندما نعطيه قيمة أورغانون ذي استعمال عام وغير محدود، ونجازف بواسطة الفاهمة المحضة وحدها بالحكم والزعيم والتقرير تأليفاً حول الموضوعات بعامة. وسيكون استعمال الفاهمة المحضة في هذه الحال دياكتيكياً إذن. وعليه، يجب أن يكون القسم الثاني من المنطق الترسدالي نقداً لهذا التراثي الديالكتيكي، وأن يسمى الديالكتيك الترسدالي، لا من حيث هو فن توليد مثل هذا التراثي دُعائياً (وهو فن مختلف الشُعُودات الميتافيزيقية، الواسع الانتشار للأسف)، بل بوصفه نقداً للفاهمة ونقداً للعقل من حيث استعماله المفارق، نقداً عليه أن يفضح خداع الظاهر في مزاعمه الواهية، ويثبط من دعواه التوصل بواسطة المبادئ الترسدالية فقط، إلى الكشف والتوسيع، ويقصره على محاكمة الفاهمة وتحصينها ضد التعميمات السفسطية.

المنطق الترندالي

القسم الأول التحليلات الترندالية

التحليلات هي حل كل معرفتنا القبلية إلى عناصر المعرفة الفاهمية المحضة. وفي هذا المجال يجب الانتباه إلى النقاط التالية: (1) أن تكون الأفاهيم محضة وغير أميرية. (2) أن تنتمي لا إلى الحدس والحساسية، بل إلى الفكر والفاهمة. (3) أن تكون أفاهيم أصلية بدئية، ومتميزة جيداً من الأفاهيم المشتقة أو تلك التي تتركب منها. (4) أن تكون لوحتها كاملة وأن تغطي كل حقل الفاهمة المحضة بالتسام. والحال، إنه لا يمكننا، كي نسلم ونثق بتسامية علم ما، أن نركن إلى إزهاف مُجمّعٍ أقيم مصادفةً وحسب. وهي غير ممكنة إلا بواسطة فكرة كل للمعرفة الفاهمية القبلية، وبما تعينه من تقسيم للأفاهيم التي تشكلها، وبتربطها من ثم في سستام. والفاهمة المحضة متميزة تماماً، لا عن كل عنصر أميري وحسب، بل أيضاً عن كل حساسية. إنها إذن وحدة تقوم بذاتها وتكتفي بذاتها ولا يمكن أن تُزاد بإضافة أي عنصر غريب. وعليه فإن مجمل معرفتها الذي سيشكل سستاماً، يجب أن يُضم ويتعين تحت فكرة واحدة، وأن يمكن لتساميته وتمفصله أن يصلحاً في الوقت نفسه محكاً لصحة وصفاء كل الأجزاء المعرفية الداخلة فيه. ويتألف كل قسم المنطق الترندالي هذا من كتابين، يضم الأول منها أفاهيم الفاهمة المحضة والآخر، مبادئها.

التحليلات الترندالية

الكتاب الأول تحليلات الأفاهيم

أقصد بتحليلات الأفاهيم لا تحليل الأفاهيم عنها أو الطريقة المتبعة في الأبحاث الفلسفية والتي تقوم على تحليل الأفاهيم المتيسرة حسب مضمونها لجعلها أكثر وضوحاً، بل تحليل القدرة الفاهمية نفسها تحليلاً قليلاً جُربَ بعد، للتعرف على إمكان الأفاهيم قبلياً بطريقة تقوم على البحث عنها في محلّ ولادتها، الفاهمة، وتحليل استعمالها المحض بعامه؛ وهذا هو بالفعل الموضوع الخاص بالفلسفة الترندالية، وما تبقى ينتمي إلى مبحث الأفاهيم المنطقي في الفلسفة بعامه. ستابع إذاً الأفاهيم المحضة من رُشّياتها الأولى واستعداداتها في الفاهمة البشرية حيث تقيم إلى أن تنمو بصدد التجربة، وتُعرض خالصةً، بعد أن تُحررها الفاهمة عنها من الشروط الأميرية.

الباب الأول

في الخيط الهادي إلى اكتشاف

كل الأفاهيم الفاهمية المحضة

عندما تتّظف قدرة معرفته لتعمل في ظروف متنوعة، تتولد أفاهيم مختلفة تُعرف بتلك القدرة ويمكن جمعها في جَدول متفاوت التفصيل تبعاً لطول الوقت ومقدار رهاقة الحس في مراقبتها. أما متى ينجز ذلك البحث، فأمر لا يمكن أن يقرّر بثقة بتلك الطريقة الميكانيكية إن صح التعبير. أضف، إن الأفاهيم التي نكتشفها، فقط على هذا النحو، مصادفة ستمثل دون أي ترتيب ودون أي وحدة سستمائية، بل إننا إنما نجمعها وفق أوجه الشبه ونضعها، حسب كمية مضمونها انطلاقاً من الأبسط إلى الأكثر تركيباً، في متواليات لا تتصف بأي سستمائية على الرغم من أنها قد رُكبت منهجياً بطريقة معينة.

أما الفلسفة الترندالية فتتمتع بميزة البحث، بل بوجوب البحث، عن أفاهيمها وفقاً لمبدأ. ذلك أن على هذه أن تصدر محضة وخالصة عن الفاهمة كما عن وحدة مطلقة وأن عليها من ثم أن تكون بدورها مترابطة بموجب أفهوم أو فكرة. والحال، إن مثل هذا الترابط يضع في يدنا قاعدة يمكن بموجبها أن نعين قليلاً، محلاً لكل أفهوم فاهمي محض، وتامة لجميع الأفاهيم، وهما أمران بدونهما ستخضع كلياً للهوى والمصادفة.

الفصل الأول

في الاستعمال الفاهمي المنطقي بعامة

لم تُعرّف الفاهمة أعلاه إلا سلباً: قدرة معرفية غير حسية. والحال إنه لا يمكننا بمجزل عن الحساسية أن نشاطر بأي حدس. فليست الفاهمة إذن قدرة حدسية. لكن خارج الحدس لا يوجد أي غط للمعرفة إلا بالأفاهيم. فمعرفة أي فاهمة، والفاهمة البشرية على الأقل، هي إذن معرفة بأفاهيم وهي ليست حدسية بل سياقية. وتستند كل الحدوس بما هي حسية إلى تأثرات، أما الأفاهيم فيلى وظائف. وأفهم بالوظيفة، وحدة الفعل الذي ينسق مختلف التصورات تحت تصوّر مشترك. تعتمد الأفاهيم إذن على تلقائية التفكير، كما الحدوس الحسية على تلقي الانطباعات. والحال إن الفاهمة لا يمكن أن تقوم بأي استعمال لهذه الأفاهيم سوى الحكم بواسطتها. وبما أنه لا يوجد أي تصوّر سوى الحدس وحده، ليعود دون توسط إلى الموضوع، فإن الأفهوم ليس له قط أي صلة لا - متوسطة بالموضوع، بل بتصور آخر له (سواء كان حدساً أم أفهوماً هو الآخر). فالحكم إذن هو المعرفة المتوسطة بموضوع، وبالتالي تصوّر تصوّر له. وفي كل حكم ثمة أفهوم يصدق على أفاهيم عدّة وينطوي من بينها على تصوّر معطى هو على صلة لا - متوسطة بموضوع. وهكذا ففي هذا الحكم مثلاً: كل الأجسام تنقسم، ينطبق أفهوم ((ما ينقسم)) على عدة أفاهيم أخرى وبخاصة على واحد منها، هو الأفهوم ((جسم))، الذي ينطبق بدوره على بعض الظاهرات الحاضرة لدينا؛ نتصور إذن بأفهوم ((ما ينقسم)) هذه الموضوعات بتوسط. وكل الأحكام هي تبعاً لذلك وظائف للوحدة بين تصوراتنا. لأننا نحل محل تصوّر لا - متوسط تصوّراً أرفع ينطوي على الأول بالإضافة إلى كثير غيره، ويُستعمل لمعرفة الموضوع بحيث يصير كثير من المعارف الممكنة مجتمعاً في واحدة. لكن، يمكننا أن نرجع جميع أفعال الفاهمة إلى أحكام بحيث يمكن تصوّر الفاهمة بعامة بمشابة القدرة على الحكم. لأنها حسب ما قيل أعلاه، القدرة على التفكير. والحال، إن التفكير هو المعرفة بأفاهيم، وإن الأفاهيم هي، بوصفها محمولات لأحكام ممكنة على صلة بتصور لموضوع لم يزل غير متعين. فالأفهوم ((جسم)) يعين شيئاً، ومعدناً على سبيل المثال، يمكن أن يُعرف بذلك الأفهوم. فهو ليس إذن أفهومياً إلا بشرط أن يتضمن تصورات أخرى يمكنه بها أن يكون على صلة بموضوعات. وهو إذن محمول لحكم ممكن ولهذا مثلاً: «كل معدن هو جسم». يمكن إذن العثور على جميع وظائف الفاهمة فيما لو توصلنا إلى عرض وظائف الوحدة في الأحكام عرضاً كاملاً وسيرينا الفصل التالي أن ذلك ممكن التحقيق تماماً.

الفصل الثاني

{9}

في وظيفة الفاهمة المنطقية في الأحكام

لو جردنا الحكم بعامة من كل مضمون، ورأينا إلى مجرد صورة الفاهمة، لوجدنا أن وظيفة التفكير فيه يمكن أن تعود إلى أربعة عناوين يتضمن كل منها ثلاثة آفات. ويمكن تصوّرها بشكل مناسب في اللوحة التالية:

| 1 - كم الأحكام | |
|--|--|
| كلية جزئية مُفردة | |
| 2 - كيف | |
| مُوجبة سالبة لا متناهية* | |
| 3 - الإضافة | |
| خَلْية شرطية متصلة شرطية مُنفصلة | |
| 4 - الجهة | |
| إختيالية إختيارية يقينية | |

وحيث إن هذا التقسيم يبدو بعيداً في بعض النقاط، وهي نقاط غير أساسية حقاً، عن تقنية المناطق العادية، فإن الملاحظات التالية لن تكون عديمة الجدوى للاحتراز مما يخشى من سوء الفهم.

1 - تقول المناطق بحق إنه يمكن، في استعمال الأحكام في الاستدلالات عدّ الأحكام المفردة كلية. فهي، من حيث لا ما صدّق لها، لا يمكن لمحمولها أن يُحمل على شيء دون آخر في أفهوم الحامل. فهو يصدق إذن على هذا الأفهوم الأخير كله دون استثناء كما لو كان أفهوماً يصدق عموماً، وتصدق كل معاني المحمول على ما صدّقه. وعلى العكس، إذا ما قارنا حكماً مفرداً مع حكم كلي فقط من حيث معرفة الكم. فإنه سيتصرف بالنسبة إليه كما الوحيدة بالنسبة إلى السلاتاهي، فهو إذن متميز ماهوياً عن الكلي. ومن ثم، فلورُزَّتْ حكماً مفرداً لا من حيث مصداقيته الداخلية وحسب، بل أيضاً كمعرفة بعامة من حيث الكم الذي له بالنسبة إلى

(*) فصلت هذه الترجمة على ((معدولة)) بإزاء ما وضعه كنط: unendlich (م. و.).

معارف أخرى، لوجدت أنه شيء آخر تماماً غير الأحكام الصادقة عموماً، ويستحق موقعاً خاصاً في لوحة كاملة لأنات التفكير بعامة (على الرغم من أنه في الحقيقة لا موقع له في المنطق المقتصر على استعمال الأحكام منظوراً إليها في علاقاتها المتبادلة).

2- ويجب أن نميز أيضاً في المنطق الترسدالي، الأحكام اللامتناهية من الأحكام الموجبة رغم أنها من الرتبة نفسها في المنطق العام ولا تشكل حلقة خاصة في التقسيم، لأن المنطق العام يجرد المحمول من كل مضمون (حتى عندما يكون سالباً) وينظر فقط فيما إذا كان مناسباً للحامل أو مضاداً له. في حين أن المنطق الترسدالي ينظر إلى الحكم من حيث قيمة الإثبات المنطقي أو مضمونه أيضاً، بواسطة محمول سالب فقط، ويرى إلى الفضل الذي يعطيه من وجهة مجموع المعرفة. فإذا قلت عن النفس: ليست هالكة، أكون بحكم سالب قد تجنبته خطأ على الأقل. ولكني بالقضية «النفس هي لا - هالكة»، صحيح أني أكون قد أثبتت حقاً لجهة الصورة المنطقية لأنني وضعت النفس في لا محدودية ما صدق الماهيات اللا - هالكة. لكن بما أن ما هو هالك يشكل قسماً، وما ليس بهالك يشكل القسم الآخر من كل ما صدق الماهيات الممكن، فلنني لم أقل بعباري تلك سوى أن النفس هي من عديد الأشياء اللامتناهي الذي يبقى بعد أن أطرح جانباً كل ما هو هالك. وبذلك يكون الفلك اللامتناهي لكل الممكن محدوداً فقط بما نحني منه من هالك، وتكون النفس موضوعة في المكان الباقي من الما صدق. لكن هذا المكان يبقى بعد ذلك الطرح دائماً لا متناهياً، ويمكننا أيضاً أن نطرح منه أجزاء أخرى دون أن يكسب من ذلك أفهوم النفس أي شيء يُعَيَّنُهُ إيجاباً. فالأحكام اللامتناهية من حيث الما صدق المنطقي هي إذن حصرية حقاً بالنسبة لمضمون المعرفة بعامة، ويجب بما هي كذلك أن لا تُشطب من اللوحة الترسدالية لكل أنات الفكر في الأحكام لأن الوظيفة التي تمارسها الفاهمة هنا قد تكون مهمة في حقن معرفتها القبلية المحضة.

3- إن كل علاقات الفكر في الأحكام هي علاقات بين (أ) محمول بحامل، (ب) مبدأ بنتيجته، (ج) معرفة مقسمة بعموم حلقات التقسيم. في الضرب الأول من الأحكام لا يوجد إلا أفهومان، في الثاني حكمان، وفي الثالث عدة أحكام منظورة إليها الواحد بالعلاقة مع الآخر. فهذه القضية الشرطية المتصلة «إذا كان ثمة عدالة كاملة فلن الشرير سيعاقب» تتضمن بالضبط علاقة بين قضيتين: «ثمة عدالة كاملة» و«الشرير سيعاقب» ولا يُسأل هنا ما إذا كانت هاتان القضيتان صحيحتين ذاتياً، بل إن النتيجة هي الشيء الوحيد الذي يُفكر فيه في الحكم. أخيراً يتضمن الحكم الشرطي المنفصل علاقة بين قضيتين أو أكثر، لا علاقة استنتاج بل علاقة تضاد منطقي. بحيث إن فلك الواحد يستبعد فلك الآخر. إلا أنه يتضمن مع ذلك وفي الوقت نفسه علاقة الاشتراك من حيث إن هذه القضايا مجتمعة تملأ فلك كل المعرفة المعنية. يوجب هذا الحكم إذن علاقة بين أقسام فلك معرفة لأن فلك كل قسم يشكل متمماً لفلك الآخر في مجمل المعرفة المقسمة بأسره. فإذا قلت مثلاً، العالم يوجد إما بفعل مصادفة عمياء، وإما بفعل ضرورة جوائية وإما بفعل علة برانية، فإن كلاً من هذه القضايا يحتل جزءاً من فلك المعرفة الممكنة بالنسبة إلى وجود العالم بعامة، وكلها جميعاً تؤلف كل الفلك. واستبعاد المعرفة من أحد هذه

الأفلاك، هو حملها إلى الأفلاك الباقية، وعلى العكس، إن وضعها في فلّك ما، هو استبعادها من الآخر. يوجد في الحكم الشرطي المنفصل إذن إشتراك معين للمعارف يقوم على أنها تستبعد واحداً من الأخرى بالتبادل، في حين أنها تعين مع ذلك المعرفة الحقة في الكل بفعل أنها، مجتمعةً تشكل المضمون الشامل لمعرفة وحيدة معطاة. ذاك كل ما أرى من الضروري ملاحظته بانتظار ما سيتبع.

4- جهة الأحكام وظيفة خاصة جداً تمتاز بأنها لا تسهم بشيء في مضمون الأحكام (لأنه فيما عدا الكم والكيف والاضافة ليس ثمة من شيء يشكل مضمون الحكم) بل تتعلق فقط بقيمة الرابطة بالنسبة إلى التفكير بعامة. فالأحكام احتمالية عندما نَعُدّ الاثبات أو النفي ممكنين وحسب (اعتباطاً) وإخبارية عندما نَعُدّها متحققة (حقاً)، ويقينية عندما ننظر إليها بوصفها ضرورية⁽¹⁾. فالحكمان اللذان يشكل الحكم الشرطي المتصل العلاقة بينهما (المقَدّم والتالي)، واللذان يشكل تفاعلها المتبادل الحكم الشرطي المنفصل (أطراف القسمة) ليس سوى حكمان احتماليين. ففي المثال السابق، القضية: «ثمة عدالة كاملة»، ليست مصاغة إخبارياً بل مفكرة بوصفها حكماً اعتبارياً يمكن أن يسلم به أحداً، والاستنتاج وحده إخباري. ويمكن لمثل هذه الأحكام من ثَمَّ أن تكون خاطئة بشكل واضح وتصلح مع ذلك، من حيث هي احتمالية، كشرط لمعرفة الحقيقة. فالحكم: «العالم يوجد بفعل مصادفة عمياء» ليس له في الحكم الشرطي المنفصل سوى دلالة احتمالية بمعنى إنه يمكن لأحداً أن يُقرّ بهذه القضية على نحو ما للحظة، وهي تصلح مع ذلك (بوصفها إشارة إلى الطريق الخاطئة من بين جميع الطرق التي يمكن أن نسلّكها) للعثور على الطريق الصحيحة. فالقضية الاحتمالية هي إذن تلك التي تعبر عن مجرد الإمكان المنطقي (الذي ليس موضوعياً) أعني عن حرية اتخاذ مثل هذه القضية كقضية صادقة، وعن مجرد إقرار محض اعتباري بهذه القضية في الفاهمة. أما القضية الإخبارية فتعبر عن التحقق المنطقي أو الحقيقة؛ ففي الاستدلال الشرطي المتصل يكون المقَدّم احتمالياً في المقدمة الكبر وإخبارياً في المقدمة الصغرى، ويظهر أن القضية قد رُبِطت بالفاهمة بفضل قوانينها. أما القضية اليقينية، فتُفكّر في الحكم الإخباري المتعين بقوانين الفاهمة هذه، والحكم الاتباتي قبلياً من ثَمَّ، لتعبر بذلك عن ضرورة منطقية. لكن، بما إن الفاهمة تستوعب كل ذلك تباعاً، فنحكم أولاً على الشيء بصورة احتمالية، ثم نُقرّ به إخبارياً بوصفه حقيقياً، ثم نثبت أخيراً بوصفه مربوطاً بالفاهمة ربطاً لا ينفك، أعني بوصفه ضرورياً ويقينياً، يمكن أن نسمي وظائف الجهة الثلاث هذه، آتات التفكير بعامة.

(1) كما لو أن التفكير كان في الحالة الأولى وظيفة للفاهمة وفي الثانية للحكمة، وفي الثالثة للعقل، وتلك ملاحظة ستوضح أكثر فيما بعد.

الفصل الثالث

{10}

في الأفاهيم الفاهمية المحضة أو المقولات

يجرد المنطق العام، كما سبق القول مرات عدة، المعرفة من كل مضمونها وينتظر أن تُعطى له تصورات من خارج ليجوّلها أولاً إلى أفاهيم، وهذا ما يحصل تحليلياً. أما المنطق الترسّدي فيجد أمامه على العكس متنوع الحساسية القبلي الذي تقدّمه له الإسْطيقا الترسّدية لإعطاء مادة للأفاهيم الفاهمية المحضة. ويدون هذه المادّة سيكون خالياً من أيّ مضمون وبالتالي فارغاً تماماً. والحال، إنّ المكان والزمان يتضمّنان متنوع الحدس القبلي المحض. وينتميان مع ذلك إلى شروط تلقّي ذهننا التي بموجبها فقط يمكنه أن يستقبل عن الموضوعات تصورات، عليها بالتالي أن تؤثر دائماً في أفهوماتها. لكنّ تلقائية ذهننا تستلزم أولاً مطالعة هذا المتنوع بطريقة معيّنة وضّمّه وربطه كي يُصنع منه معرفة. وأسْمى هذا الفعل تأليفاً.

وأفهم بالتأليف بأعمّ معاني اللفظ، فعل إضافة مختلف التصورات واحدها إلى الآخر واستيعاء تنوعها في معرفة واحدة. ومثل هذا التأليف هو محض إذا كان المتنوع معطى قبلياً وليس أمبيرياً (مثل ذلك المعطى في المكان وفي الزمان) ويجب أن تكون تصوراتنا معطاة قبل أيّ تحليل لها فلا يمكن لأيّ أفهوم أن يتولّد تحليلياً من حيث مضمونه. وصحيح أن تأليف متنوع (معطى أمبيرياً أو قبلياً) يقَدّم بدءاً معرفة قد تكون لا تزال في البداية مُجمّلة ومبهمة وبحاجة، من ثم، إلى التحليل، إلّا أن التأليف هو ما يجمع بالضبط عناصر المعارف ويوحدها ليشكل مضموناً معيّنًا. إنه إذن أول ما يجب أن ننتبه إليه عندما نريد أن نحكم على أصل معرفتنا.

والتأليف بعامة هو كما سنرى لاحقاً مجرد فعل للمخيلة، أعني لوظيفة للنفس عمياء، إنما لا غنى عنها، ومن دونها لا يمكن البتة أن نحصل على أيّ معرفة من أيّ مكان، لكننا لا نعي ذلك إلّا نادراً. إلّا أن إرجاع هذا التأليف إلى أفاهيم هو وظيفة تخصّ الفاهمة، بها تمّدّنا بدءاً بالمعرفة بالمعنى الصحيح للفظ.

والتأليف المحض متصوراً بعامة يعطي الأفهوم الفاهمي المحض. لكنني أفهم بهذا التأليف ذاك الذي يستند إلى مبدأ الوحدة التأليفية القبليّة: فتعدادنا (وبلاحظ ذلك بخاصة في الأعداد الكبيرة)، هو تأليف نقوم به وفقاً لأفاهيم لأنّه يحصل بموجب مبدأ الوحدة المشترك (العشريّة مثلاً). وفق هذا الأفهوم تكون الوحدة في تأليف المتنوع ضرورية إذن.

تحليلياً، تحال تصوّرات مختلفة إلى أفهوم (ذاك هو شغل المنطق العام). لكن المنطق الترسّدي يُعلّمنا أن نُحيل إلى أفاهيم لا التصورات بل تأليف التصورات المحض. وأول شيء يجب أن يُعطى لنا حتى تصير المعرفة القبليّة لجميع الموضوعات ممكنة، هو مُتنوع الحدس المحض

والثاني، تأليف هذا المتنوع بالمختلة، لكنه تأليف لا يعطى بعد أي معرفة. والأفاهيم التي تُضفي الوحدة على هذا التأليف المحض والتي تقوم على مجرد تصور هذه الوحدة التأليفية الضرورية هي الشيء الثالث الذي لا غنى عنه لمعرفة موضوع حاضر، وهي تستند إلى الفاهمة.

والوظيفة نفسها التي تُضفي الوحدة على مختلف التصورات في حُكم تُضفي أيضاً الوحدة على مجرد تأليف مختلف التصورات في حدس وتسمى بتعبير عام الأفهوم الفاهمي المحض. فالفاهمة نفسها إذن، أو بالأحرى الأفعال التي بها تضع الصورة المنطقية للحكم في الأفاهيم مستخدمة الوحدة التحليلية، هي التي تُدخل أيضاً مضموناً ترسندالياً في تصوراتها بواسطة الوحدة التأليفية للمتنوع الموجود في حدس بعامة. ولذا تُسمى أفاهيم فاهمية محضة وتنطبق قبلياً على الأشياء، الأمر الذي لا يستطيع المنطق العام.

وعلى هذا النحو يوجد من الأفاهيم الفاهمية المحضة التي تنطبق قبلياً على موضوعات الحدس بعامة بقدر ما يوجد بالضبط من الوظائف المنطقية في كل الأحكام الممكنة في اللوحة السابقة؛ لأن هذه الوظائف تستنفذ الفاهمة تماماً وتشكل مقياس قدرتها الشامل. ونسمي هذه الأفاهيم، تبعاً، لأرسطوطاليس، مقولات، لأن هدفنا هو أصلاً مطابق تماماً لهدفه رغم أنه يبتعد عنه كثيراً في التنفيذ.

لوحة المقولات

1 - الكم

وحدة
كثرة
جملة

3 - الاضافة

مُلَازمة وقوام^(*) (Substantia et accidens)
سببية وتبعية (سبب ومسبب)
اشتراك (تسبب متبادل بين
الفاعل والمنفعل)

2 - الكيف

واقع
نفي
حصر

4 - الجهة

امكان - امتناع
وجود - لا وجود
ضرورة - مصادفة

تلك هي إذن لائحة جميع أفاهيم التأليف المحضة أصلاً التي تتضمنها الفاهمة قبلياً، والتي بفضلها وحدها تكون فاهمة محضة لأنه إنما بفضلها فقط يمكنها أن تفهم شيئاً من بين متنوع الحدس، أعني أن تفكر موضوعاً فيه. والتقسيم هذا مستمد سيستامياً من مبدأ مشترك هو القدرة على الحكم (التي هي نفس القدرة على التفكير). فهو لم يصدر عشوائياً عن بحث اعتباطي عن أفاهيم محضة لا يمكن لتعدادها الكامل أن يكون يقينياً البتة لأنه ليس محصلاً إلا بالاستقراء من دون أن يُفكر أثناء ذلك في التساؤل لماذا هذه الأفاهيم بالضبط، دون سواها، هي الملازمة للفاهمة المحضة. إن مقصد البحث عن هذه الأفاهيم الأساسية إنما هو مقصد جدير برجل ثاقب البصر كآرسطو. لكنه، حيث لم يتبع أي مبدأ، التقطها على عجل كما مثَّلت لديه، وجمع منها أولاً عشرة سَمَها مقولات (محمولات). واعتقدَ فيما بعد أنه عثر أيضاً على خمسة أخرى أضافها إلى الأولى باسم محمولات - لاحقة، إلا أن ذلك لم يقلل من نقص لائحته. أضف، إننا نجد فيها بعض أحوال الحساسية المحضة (quando, ubi, situs) وكذلك (prius, simul) بل حالاً أميرية (الحركة) وتلك الأحوال لا تنتمي البتة إلى سجل قيد الفاهمة. ونجد فيها أيضاً الأفاهيم المشتقة مختلطة بالأفاهيم الأصلية (actio, Passio) (*) وبعض من هذه الأخيرة مُفتقد تماماً.

ويجب أن نلاحظ أيضاً بخصوص هذه الأخيرة: إن المقولات بما هي الأفاهيم الأصلية الحققة للفاهمة، لها هي الأخرى أفاهيمها المشتقة المحضة التي لا يمكن إغفالها بأي حال في سستام كامل للفلسفة الترندالية، لكن يمكن أن أكتفي بالإشارة إليها في محاولة نقدية فقط.

وليسمح لي أن أسمى هذه الأفاهيم الفاهمية، المحضة إنما المشتقة، أحاميل الفاهمة المحضة (في مقابل المحمولات). وما إن نحصل على الأفاهيم الأصلية والبدئية حتى يصير من السهل أن نضيف إليها المشتقة والمتفرعة، وأن نرسم شجرة نسب الفاهمة المحضة بكاملها. وبما أنه ليس أن أعمل على اتمام السستام، بل فقط على المبادئ الضرورية للسستام، فإنني أترك هذا اتمام لعمل آخر. والحال، إنه سيمكن بلوغ هذا الهدف بسهولة إذا أخذنا المصنّفات الأنطولوجية وأضفنا على سبيل المثال إلى مقولة السببية أحاميل القوة والفعل والأنفعال، وإلى مقولة الاشتراك، الحضور والمقاومة، وإلى محمولات الجهة، الولادة والموت والتغير الخ... إن المقولات ممزوجة بأحوال الحساسية المحضة أو حتى فيما بينها، تعطي عدداً كبيراً من الأفاهيم القبلية المشتقة، وستكون الإشارة إليها وعرضها بأكمل ما يمكن جهداً مفيداً ومروحاً، لكنه جهد يمكن تجنبه هنا.

وإنني لأعفي نفسي، عن قصد في هذا العمل، من إعطاء تعريفات بالمقولات مع أنه من الأفضل أن تكون بحوزتي. وسأحلل هذه الأفاهيم فيما بعد بقدر ما ينبغي بالصلة مع تعليم المناهج الذي أعمله. ففي سستام للعقل المحض يمكن أن تطلب مني بحق، أما هنا فلإنها لا يمكن إلا أن تحوّل الانتباه عن النقطة الرئيسية لبحثنا، وأن تُثير الشكوك والاعتراضات التي يمكن

(*) متى وأين وموضع، وكذلك، قبل ومعاً.

(**) الفعل والانفعال

أن نؤجلها إلى مناسبة أخرى دون الاساءة إلى الهدف الأساسي. ومع ذلك يُطلع بوضوح من القليل الذي قُلِّتَه، أنه ليس فقط من الممكن بل، أيضاً من السهل عمَل معجمٍ كاملٍ بهذه الأفاهيم مع كل الإيضاحات اللازمة. فالحانات موجودة الآن: ولا يبقى سوى مَلئها. وفي طويقا سستامية كهذه ليس من الصعب أن نتعرّف على الموضوع المناسب لكل أفهوم بالضبط وأن نلحظ في الوقت نفسه المواضيع التي لا تزال فارغة.

{11}

على لوحة المقولات هذه، قد تبدى بعض الملاحظات اللائقة التي ربما كان لها نتائج مُهمّة بالنسبة إلى الصورة العلميّة لجميع المعارف العقلية. ذلك أنه من الواضح بذاته أن هذه اللوحة مفيدة جداً في الجزء النظري من الفلسفة، بل لا غنى عنها للمخطط الاجمالي لعلم من حيث يعتمد على أفاهيم قبلية ومن أجل أن يُقسم رياضياً بموجب مبادئ متعينة، حيث إن اللوحة المذكورة تتضمن بشكل كامل جميع الأفاهيم الأصلية للفاهمة، بل صورة سستامها في الفاهمة البشرية، وترشدنا ثم إلى آفات العلم الاعتباري المُزَمع ونسقه أيضاً، كما سبق أن برهنت على ذلك⁽¹⁾. وإليك الآن بعض هذه الملاحظات:

الأولى: إن هذه اللوحة التي تتضمن أربعة أصناف من الأفاهيم الفاهمية، تنقسم أولاً إلى قسمين، أحدهما يتعلق بموضوعات الحدس (محضة كانت أم أميريّة) والثاني بوجود هذه الموضوعات (بعضها بالنسبة إلى بعض، أو بالنسبة إلى الفاهمة).

والصنف الأول أسّميه صنف المقولات الرياضية، والثاني صنف المقولات الدينامية وليس للصنف الأول كما هو واضح، متضافات. ولا نجد ذلك إلا في الثاني. ويجب أن يعود سبب هذا الفرق إلى طبيعة الفاهمة.

الملاحظة الثانية، ثمة على أيّ حال عدد متساوٍ من المقولات في كل صنف أعني، ثلاث. وهذا ما يستحق بدوره تفكيراً حيث إن كلّ تقسيم قبلي بأفاهيم يجب أن يكون ثنائياً. أضف إلى ذلك، إنّ المقولة الثالثة في كل صنف تنجم دائماً من ربط الثانية بالأولى:

ف ((الجملة)) ليست سوى ((الكثرة)) منظوراً إليها ((كوحدة))، و ((الحصر)) سوى ((الواقع)) مربوطاً ((بالنفي))، و ((الاشتراك)) سوى سببية جوهر متعين بأخر يتعين به بدوره، و ((الضرورة)) أخيراً سوى الوجود المعطى بالإمكان نفسه. لكن لا تُحَسِّن من جراء ذلك، أنّ المقولة الثالثة هي مجرد أفهوم مشتق وليس أفهوماً أصلياً للفاهمة المحضة. ذلك أن ربط الأولى بالثانية للإتيان بالأفهوم الثالث، يتطلب فعلاً خاصاً للفاهمة ليس هو هو الفعل الحاصل في الأول والثاني. فأفهوم ((العدد)) (المنتمي إلى مقولة الجملة) ليس ممكناً أينما وجد أفهوما ((الكثرة))

(1) في: أولى المبادئ الميتافيزيقية لعلم الطبيعة.

و((الوحدة)) (في تصور الالامتناهي مثلاً). وكذلك، فَمِنْ أَنِّي أربط أفهومي ((السبب)) و((الجوهر))، لا يمكنني أن أفهم ((التأثير))، أي كيف يُمكن لجوهر أن يكون سبباً لشيء في جوهر آخر. وعليه ينجم أنه يجب لذلك فِعْلُ خاصٍّ للفاهمة، والأمر نفسه لما تبقى.

الملاحظة الثالثة: مقولة واحدة، هي مقولة ((الاشتراك)) الواقعة تحت العنوان الثالث، لا يظهر توافقها، بمثل وضوح توافق الأخرى، مع صورة الحكم الشرطي المنفصل المقابل لها في لوحة الوظائف المنطقية.

ولتثبت من ذلك التوافق، يجب ملاحظة أنه في كل حكم شرطي منفصل، يُتصور الفلّك (بمجل كل ما هو متضمن في هذا الحكم) بوصفه كلاً منقسماً إلى أجزاء (من الأفاهيم المنساقَة تحتها)، وأن هذه الأجزاء، ومن حيث إن أحدها لا يمكن أن يكون متضمناً في الآخر، تتصور لا مُنْساقَة بعضاً تحت بعض، بل منساقَة بعضاً مع بعض، إنما ليس في اتجاه واحد كما هو الحال في سلسلة، بل بالتبادل كما هو الحال في مجْمَع (أعني إن طَرَحَ طرفٍ من أطراف القسمة يعني استبعاد جميع الأطراف الأخرى، والعكس صحيح).

والحال إنه عندما يُفكّر ارتباط كهذا في كلٍّ من الأشياء، فإنّ واحداً منها لا ينساق كمسبّب تحت آخر انسياقه تحت سبب وجوده، بل إنّها، معاً وبالتبادل، تنساق بعضاً مع بعض بوصف الواحد منهما سبباً للآخر من حيث تعيُّنه (ومثلاً في الجسم الذي تتجاذب أجزاؤه وتتبادل بالتبادل). وذلك نوع آخر من الاقتران غير ذلك الذي يُصَادَف في مجرّد علاقة السبب بالمسبّب (المبدأ بالنتيجة) وحيث لا تعين النتيجة بدورها المبدأ، ولا تشكل بالتالي كلاً معه (كخالق العالم والعالم). وهذه الطريقة التي تتبعها الفاهمة عندما تتصور فلّك أفهوم منقسم، تتبعها أيضاً عندما تفكر في شيء بوصفه ينقسم، وهي تتصور أطراف القسمة، في الحالة الأولى من حيث ينبذ واحداً الآخر مع أنها مربوطة في فلّك واحد، كما تتصور الأجزاء في الحالة الثانية بوصفها يتمتع كل واحد منها (بما هو جوهر) بوجود مستقل عن وجود الأخرى، وبوصفه، مع ذلك مربوطة في كل واحد.

{12}

إلاّ أنه يوجد في فلسفة القدماء الترندالية باباً يتضمن أفاهيم الفاهمة المحضّة التي، رغم أنها لا تُعد من المقولات، كانت تصلح في رأيهم كأفاهيم قبلية للموضوعات. ولَوْ صَحَّ ذلك لزاد عدد المقولات وهو محال. وكان يُعبّر عن هذه الأفاهيم بهذه العبارة الشهيرة جداً عند المدرسين: ^(*) quolibet ens est unum, verum, bonum. لكن، على الرغم من أن استعمال هذا المبدأ قد أدى قبلاً إلى نتائج بالغة الضّعة (كانت تعطي مجرد قضايا تحصيل حاصل) إلى حد أنها لم تقبل في العصور الحديثة ضمن الميتافيزيقا إلاّ من باب اللباقة، فإن فكرة صمدت كل هذا الوقت تظل

(*) ما يلائم الكائن هو الوحدة والحقيقة والكمال.

تستحق، مهما بدت فارغة، أن بحث عن أصلها، وتسمح بالافتراض أن مبدأها يقيم في إحدى قواعد الفاهمة، وأن هذا المبدأ قد أُول تأويلاً خاطئاً، كما يحصل عادة. إن هذه المحمولات الترندالية المزعومة للأشياء، ليست سوى مطالب ومعايير منطقية لكل معرفة بالأشياء بعامة، قائمة على مقولات الكم، أعني الوحدة والكثرة والجملة. إلا أن هذه المقولات التي كان يجب اتخاذها بمعنى مادي، وبالأحرى بوصفها متعلقة بإمكان الأشياء نفسها، لم يستعملها القدماء حقاً إلا بالمعنى الصوري كمطلب منطقي لازم لكل معرفة. وكانوا مع ذلك، بطريقة هوجاء، يجعلون من هذه المعايير الفكرية صفات للأشياء نفسها. أقصد، إنه في كل معرفة لموضوع هناك وحدة الأفهوم التي يمكن أن نُسَمِّيها الوحدة النوعية من حيث إننا، تحت هذا الأفهوم، نفكر فقط بوحدة مجموع متنوع المعارف، تقريباً على غرار وحدة «الموضوع» في مسرحية أو موعظة أو حكاية. وهناك ثانياً الحقيقة بالنسبة إلى النتائج، فبقدر ما يكون هناك من نتائج صحيحة تستمد من أفهوم معطى، بقدر ما يكون من علائم على واقعه الموضوعي. وهذا ما يمكن أن نسميه الكثرة النوعية للعلائم العائدة إلى أفهوم بوصفه مبدأها المشترك (لا تفكر فيه بوصفها كماً). وثمة ثالثاً وأخيراً، الكمال، الذي يقوم على أن هذه الكثرة تحال بدورها إلى وحدة الأفهوم وتتوافق تماماً وحصرها معه، وهي ما يمكن أن نسميه التهامية النوعية (الجملة). وعليه يتضح أن هذه المعايير المنطقية لإمكان المعرفة بعامة لا تُحوّل هنا مقولات الكم الثلاث، حيث يجب أن يسلم بالوحدة في إنتاج الكم انتاجاً متجانساً بشكل شامل، إلا بقصد ربط عناصر معرفية وإن متباينة في وعي واحد، من خلال عدّ كيف المعرفة بمثابة مبدأ. وهكذا فإن معيار إمكان أفهوم (وليس إمكان موضوعه) هو التعريف الذي فيه تُشكل وحدة الأفهوم وحقيقة كل ما يمكن أن يُشتق منه أولاً، وقمامية كل ما يمكن أن يستمد منه ثانياً، مستلزمات انشاء الأفهوم. وكذلك فإن معيار صحة الفرض يقوم على مفهومية مبدأ التفسير المقرر، وعلى وحدته (دون فرض مساعد) وحقيقة الاستنتاجات المشتقة منه (توافق هذه فيما بينها ومع التجربة) ويقوم أخيراً على تمامية مبدأ التفسير بالنسبة إلى هذه الاستنتاجات التي لا تفيد، لا أكثر ولا أقل مما كان مسلماً به في الفرض، بل تسترجع تحليلياً وبعدياً، ما كان قد فُكر تأليفاً وقبلياً، ويتوافق معه. وهكذا فإن أفاهيم الوحدة والحقيقة والكمال، لا تُكمل البتة لوحة المقولات الترندالية كما لو أن فيها نقص ما، بل يدخل استعمالها فقط، إذا ما نُحيت علاقتها بالموضوعات تنحية تامة، في القواعد المنطقية العامة لتوافق المعرفة مع نفسها.

الباب الثاني

في تسويغ الأفاهيم الفاهمية المحضة

الفصل الأول

{13}

في مبادئ التسويغ الترندالي بعامة

في الكلام على ما يجوز وما لا يجوز، يفرّق المترعون في الدعوى بين سؤال الأحقية (quid juris) وسؤال الواقعية (quid facti)، ويطلبون دليلاً على كل منها، فيسمون الأول، الذي عليه أن يعرض جواز أو بالأحرى أحقية الدعوى، تسويغاً. ونحن نستخدم مجموعة من الأفاهيم الأميرية من دون أن يعارضنا أحد، فنظن أنه يحقّ لنا، حتى من دون تسويغ، أن ننسب إليها معنى ودلالة متخيلة، لأنّ لدينا دائماً التجربة كي نبرهن على واقعتها الموضوعية. لكنّ ثمة أيضاً أفاهيم مختلطة، كأفهومَي السعادة والقدر، صحيح أنها قد درجت بتغاضٍ شبه عام، إلّا أنه يطرح أحياناً بصدد السؤال: بأيّ حقّ؟ فيعرضنا تسويغها إلى إحراج غير يسير، لأنه لا يمكن أن نعرّ على أيّ مبدأ واضح، في التجربة أو في العقل، يجوز صراحةً استعمالها.

لكنّ، يوجد بين كثرة الأفاهيم التي تشكّل نسيج المعرفة البشرية الشديد الاختلاط، بعضٌ منها مخصص للاستعمال القبلي المحض (معزل تامّ عن التجربة) ويحتاج تجويزه دائماً إلى تسويغ، ذلك أن براهين التجربة لا تكفي لإضفاء المشروعية على مثل هذا الاستعمال، في حين أنه يجب معرفة كيف يمكن لهذه الأفاهيم أن تكون على صلة بأشياء لا تستمدّها هي من التجربة. أسمى إذن، شرح كيف تكون الأفاهيم القبلية على صلة بموضوعات تسويغاً ترندالياً لها وأميزه عن التسويغ الأميري الذي يُظهر كيف نحصل الأفهوم بالتجربة والتفكير فيها، فلا يتعلق من ثمّ، بمشروعية هذا الأفهوم، بل بالواقعة التي أدت إلى حيازته.

ولقد نحصل لدينا، سابقاً، ضربان من الأفاهيم، مختلفان كلياً إنّما يتفق واحدهما مع الآخر في أنهما على صلة بالموضوعات على نحو قبلي تماماً، عنيت بها أفهومَي المكان والزمان كصورتين للحساسية، والمقولات كأفاهيم للفاهمة. ومحاولة البحث عن تسويغ أميري لهذه الأفاهيم، ستكون من العبث لأنّ ما يميز طبيعتها يقوم بالضبط في أنها على صلة بموضوعاتها دون أن نستعير، كي ننصورها، شيئاً من التجربة. فإذا كان يلزمها تسويغ، فإنّه يجب أن يكون دائماً ترندالياً.

ومع ذلك، فإنه يمكن، بالنسبة إلى هذه الأفاهيم، كما بالنسبة إلى كل معرفة، أن نبحث في التجربة، لا عن مبدأ إمكانها، بل عن الأسباب الظرفية لإنتاجها. ذلك أن انطباعات الحواس

تعطي أول فرصة لافتح كل قدرتنا المعرفية بصددنا، ولإقامة التجربة التي تتضمن عنصريين جدد متغيرين، أعني: مادة للمعرفة، عن الحواس وصورة معينة كي تنظمها، عن المصدر الباطن للحدس المحض ولل فکر الذين لا يعملان، ولا ينتجان أفاهيم إلا بمناسبة المادة. وعليه فإن البحث عن أولى جهود ملكتنا المعرفية للارتفاع من الإدراكات المفردة إلى الأفاهيم العامة هو مشروع ذو فائدة كبيرة جداً ولا شك. وإنه يجب أن نعرف بفضل لوك الشهير في كونه أول من شق الطريق إليه. إلا أن تسويغاً للأفاهيم القبلية المحضة لا يمكن أن يتم البتة على هذا النحو، لأن هذه الطريق لا تؤدي إليه بتاتاً بسبب أن على هذه الأفاهيم أن تقدم، فيما يخص استعمالها المقبل الذي يجب أن يكون مستقلاً استقلالاً تاماً عن التجربة، شهادة ميلاد مختلفة تماماً عن شهادة أصلها التجريبي. وعليه، أسمى محاولة الاشتقاق الفسيولوجي هذه التي لا يمكن أن تسمى تسويغاً أصلاً لأنها تتعلق بسؤال الواقعية، أسميها شرحاً لحياة المعرفة المحضة. ويتضح من ثم أنه يمكن أن يكون لهذه الأفاهيم تسويغ تريندالي وحسب، وليس أميري البتة، وأن هذا الأخير بالنسبة إلى الأفاهيم القبلية المحضة، ليس سوى محاولات باطلة يمكن أن ينصرف إليها فقط ذاك الذي لم يفقه طبيعة هذه المعارف الخاصة جداً.

لكن، مع أن ثمة غطاءً وحيداً مسموح به لتسويغ ممكن للمعرفة القبلية المحضة هو التسويغ على الطريقة التريندالية، فإن ذلك لا يستتبع أن يكون لازماً لزوماً لاغنى عنه. فلقد تتبعنا أعلاه أفاهيم المكان والزمان حتى مصادرها بواسطة تسويغ تريندالي وشرحنا مصداقيتها الموضوعية القبلية وعينها. ومع ذلك، فإن الهندسة تتابع سيرها الآمن عبر المعارف القبلية وعينها. ومع ذلك، فإن الهندسة تتابع سيرها الآمن عبر المعارف القبلية وحدها من دون أن يكون بها حاجة إلى أن تطلب من الفلسفة شهادة تثبت الأصل المحض والشرعي لأفهومها الأساسي ((المكان))؛ لكن استعمال الأفهوم، في هذا العلم، ينحصر بالعالم الحسي الخارجي الذي صورة حدسه المحضة المكان، حيث تتمتع بالتالي كل معرفة هندسية، لأنها مؤسسة على حدس قبلي، ببداية لا توسط فيها، وحيث بالمعرفة نفسها، تُعطى الموضوعات قبلياً (من حيث الصورة) في الحدس. أما الأفاهيم الفاهمية المحضة فتولد على العكس الحاجة اللازمة إلى البحث لا عن تسويغها الترندالي وحسب، بل أيضاً عن تسويغ المكان. إذ بما أن المحمولات التي نحملها هنا على الموضوعات ليست محمولات الحدس ولا الحساسية، بل محمولات الفكر القبلي المحض، فإن هذه الأفاهيم تتصل بالموضوعات بعامة، بمعزل عن كل شروط الحساسية، وبما أنها ليست مؤسسة على التجربة، فإنه لا يمكنها أن تظهر قبلياً في الحدس أي موضوع عليه يتأسس تأليفها قبل أي تجربة، وهي لا تثير من ثم الشكوك حول مصداقيتها الموضوعية وحدود استعمالها وحسب، بل تجعل أفهوم المكان نفسه مُلتبساً لأنها تنزع إلى استعماله خارج جميع شروط الحدس الحسي. ولذا كان من الضروري أن نسوِّغه أعلاه تسويغاً تريندالياً. يجب إذن إقناع القارئ بوجوب مثل هذا التسويغ الترندالي وجوباً لازماً قبل أن يخطط خطوة واحدة في حقل العقل المحض، لأنه من دون ذلك، سيسير كالأعمى، وسيكون عليه بعد أن يكون قد تاه هنا وهناك، أن يؤول إلى الجهل الذي منه انطلق. لكن، عليه أيضاً أن يرى سلفاً بوضوح الصعوبة التي لا مفرَّ

منها، كي لا يتذمر من الغموض الذي يكتنف الشيء نفسه أصلاً، أو كي لا يتخاذل قبل الألوان أمام العوائق التي يجب إزاحتها، لأن المسألة هي: إمّا التخلّي تماماً عن كل ما تدعيه رؤى العقل المحض في أكثر الحقول جاذبية، أعني الحقل الذي يتخطى حدود كل التجارب الممكنة، وإمّا إنجاز هذا البحث النقدي إنجازاً تاماً.

ولقد استطعنا أعلاه، بقليل من الجهد، أن نوضح، بصدد أفاهيم المكان والزمان، كيف يجب عليها بوصفها معارف قبلية أن تكون، مع ذلك وبالضرورة، على صلة بموضوعات، وكيف تجعل معرفة تأليفية بهذه الموضوعات ممكنة، بمعزل عن كل تجربة. وبما أن الموضوع لا يمكن أن يظهر لنا، أي أن يكون موضوعاً للحدس الأميري إلا بواسطة صورتَي الحساسية المحضتين، فإن المكان والزمان هما حدسان محضان يتضمنان قبلياً شرط إمكان الموضوعات بوصفها ظاهرات، وإن التأليف الحاصل فيها يتمتع بمصدقية موضوعية.

أما مقولات الفاهمة فهي، على العكس، لا تقدّم لنا أي شروطٍ بموجبها تعطى الموضوعات في الحدس؛ ويمكن، من ثم، ولا شك، أن تظهر لنا الموضوعات من دون أن يكون عليها أن تتعلق بالضرورة بوظائف الفاهمة، ومن دون أن تتضمن الفاهمة إذن شروطها القبليّة. ولذا تبرز هنا صعوبة لم نصادفها في حقل الحساسية، وهي: كيف يمكن لشروط الفكر الذاتية أن تتمتع بمصدقية موضوعية، أعني أن تعطي شروط إمكان كل معرفة بالموضوعات؟ لأن الظاهرات يمكن، ولا شك، أن تعطى في الحدس من دون وظائف الفاهمة. وأخذ مثلاً، أفهوم السبب الذي يدلّ على نوع خاص من التأليف لأنه إلى جانب شيء ما ((أ)) يوضع آخر مغايراً كلياً ((ب)) بموجب قاعدة. وليس من الواضح لماذا يجب أن تتضمن الظاهرات شيئاً من هذا القبيل، إذ لا يمكن أن نسوق التجارب كأدلة لأنه يجب أن تتمكن من أن تُبين المصدقية الموضوعية لهذا الأفهوم قبلياً ولأنه، من ثم، من المشكوك فيه قبلياً، ما إذا كان مثل هذا الأفهوم فارغاً تماماً وما إذا كان بإمكانه أن يحظى في أي محل بأي موضوع من بين الظاهرات. إذ أنه من الواضح أن يكون على موضوعات الحدس الحسي أن تكون موافقة للشروط الصورية للحساسية القائمة قبلياً في الدهن، لأنها بدون ذلك لن تكون موضوعات لنا؛ لكن ما تصعب إقامة الدليل عليه هو أن يكون عليها بالإضافة إلى ذلك أن تكون موافقة للشروط التي تحتاج إليها الفاهمة في وحدة الفكر التأليفية. لأنه من المحتمل جداً أن يكون ثمة ظاهرات تتقوّم من حيث لا تجدها الفاهمة موافقة البتة لشروط وحدتها، وأن يكون كل شيء مختلطاً من حيث إنه في سلسلة الظاهرات مثلاً لا يُحضر شيء يُعطي قاعدة التأليف ويكون مناسباً بالتالي لأفهوم السبب والمسبب، فيكون هذا الأفهوم فارغاً تماماً وباطلاً ولا معنى له. ولن يقلل ذلك من إمكان أن تقدّم الظاهرات موضوعاتٍ لحدسنا، لأن الحدس لا يحتاج إلى وظائف الفكر بحال من الأحوال.

أما أن نفكر في التخلص من العناية الذي تُكبّده مثل هذه الأبحاث بالقول: إن التجربة تعطي باستمرار أمثلة على موافقة الظاهرات للقواعد تتيح لنا فرصة كافية لاستخراج أفهوم السبب والتحقق في الوقت نفسه من المصدقية الموضوعية: فمعناه أننا نلاحظ أن أفهوم السبب لا يتولّد البتة بهذه الطريقة، بل يجب إمّا أن يحدّ أساسه في الفاهمة بشكل قبلي تماماً، وإمّا

أن يُهمل نهائياً بوصفه مجرد سراب. ذلك أن هذا الأفهوم يستلزم بإطلاق أن يكون شيء (أ) على نحو يكون معه شيء آخر (ب) يتليه بالضرورة وبموجب قاعدة كلية إطلاقاً. وتعطي الظاهرات حقاً حالات يمكن أن نستمد منها قاعدة بموجبها يحصل شيء ما عادة؛ لكن، لا يمكننا البتة أن نستخلص أن التالي هو ضروري؛ ومن ثم فإن لتأليف السبب والمسبب كرامة ملازمة له لا يمكن أن يُعبر عنها أمبيرياً، أعني، إن المسبب لا يضاف ببساطة إلى السبب، بل إنه يوضع به ويتليه. أضف، إن الكلية الصارمة للقاعدة ليست هي أيضاً خاصية من خواص القواعد الأميرية التي يمنحها الاستقراء كلية مقارنة وحسب، أي إمكان أن توسّع استعمالها. وسيكون استعمال الأفاهيم الفاهمية المحضة شيئاً مغايراً تماماً فيما لو كان يجب أن نرى فيها مجرد منتجات أميرية.

{14}

الانتقال إلى التسويغ الترسيدي للمقولات

ليس هناك سوى حالتين ممكنتين قد يتطابق فيها تصوّر تأليفي وموضوعاته، ويكون على صلة ضرورية بها، ويلتقي بها نوعاً من الالتقاء: إمّا أن يكون الموضوع وحده هو الذي يجعل التصوّر ممكناً، وإمّا التصوّر وحده الموضوع. في الحالة الأولى لن تكون العلاقة سوى أميرية ولن يكون التصوّر ممكناً البتة قبلياً، وتلك هي الحال مع الظاهرات بالنسبة إلى ما ينتمي إلى الإحساس فيها. أما في الحالة الثانية، ومع أن التصوّر في حد ذاته لا يولد موضوعه وجودياً (إذ لا يدور الكلام هنا قط على العلية بالإرادة)، فإن التصوّر يُعدّ معيناً قبلياً بالنظر إلى الموضوع عندما يمكن، به وحده، أن نعرف شيئاً بوصفه موضوعاً. لكن، ثمة شرطين فقط يجعلان معرفة موضوع ممكنة: أولاً الحدس الذي به يُعطى هذا الموضوع، إنما فقط كظاهرة؛ وثانياً الأفهوم، الذي به يُفكر موضوع يتناسب مع هذا الحدس. لكن، من الواضح حسب ما تقدم أن الشرط الأول، أي ذلك الذي به وحده يمكن للموضوعات أن تُحدس، هو الذي يؤسس بالفعل الأشياء قبلياً وصورتاً في الذهن. وشرط الحساسية الصوري هذا، تلييه إذن بالضرورة جميع الظاهرات لأنها لا يمكن أن تظهر، أي لا يمكن أن تُحدس وتُعطى أمبيرياً إلا به. والسؤال الآن، ما إذا لم يكن ثمة أيضاً، سلفاً، أفاهيم قبلية كشروط بموجبها وحدها يُفكر شيء ما، مع أنه لا يُحدس، بوصفه موضوعاً بعامة، إذ في هذه الحالة، ستكون كل معرفة أميرية للموضوعات مطابقة بالضرورة لتلك الأفاهيم لأنه، من دون افتراضها، لا شيء يمكن كموضوع للتجربة. والحال، إن كل تجربة تتضمن، بالإضافة إلى حدس الخواص الذي به يُعطى الشيء، أفهوماً لموضوع يُعطى في الحدس أو يظهر؛ ثمة إذن أفاهيم موضوعات بعامة تؤسس بوصفها شروطاً قبلية، كل معرفة تجريبية؛ وعليه، فإن المصادقية الموضوعية للمقولات كأفاهيم قبلية تستند إلى كون التجربة (من حيث صورة التفكير) ممكنة بها وحدها؛ لأنها بذلك، ستكون على صلة بموضوعات التجربة بالضرورة وقبلياً، إذ بها وحسب سيُمكن أن يُفكر بعامة موضوع ما للتجربة.

للتسويغ الترسيدي لجميع الأفاهيم القبلية إذن مبدأ يجب أن يوجّه كل البحث، ألا وهو:

يجب التعرف على هذه الأفاهيم بوصفها شروطاً قبلية لإمكان التجربة (إنَّ للحدس القوائم فيها وإنَّ للتفكير). وأفاهيم تقدّم الشروط الموضوعية لإمكان التجربة تكون بذلك بالذات ضرورية. أما استعراض التجربة حيث تصادف هي، فليس تسويغاً لها (بل إظهار) لأنها لن تكون بذلك إلّا عرضية. ومن دون تلك الصلة الأصلية للتجربة الممكنة حيث تستحضر كل موضوعات المعرفة لا يمكن قط فهُم أن تكون على صلة بموضوع ما.

وقد افْتَر لوك الشهير إلى هذه النظرة. ولأنّه وجد في التجربة أفاهيم فاهمية محضة، فقد اشتقّها أيضاً من التجربة، لكنه تصرف بلا - اتساق إلى حدّ أنّه حاول الوصول بذلك إلى معارف تتخطى كثيراً كل حدود التجربة. وقد أدرك ديفيد هيوم أنه كي يكون لنا حق القيام بذلك، يجب أن يكون لتلك الأفاهيم أصل قبلي. لكن بما أنّه لم يستطع أن يتبين كيف من الممكن أن يكون على الفاهمة أن تُفكر أفاهيم بوصفها مربوطة ربطاً ضرورياً في موضوع، مع أنّها في ذاتها ليست مربوطة في الفاهمة؛ ولما لم يخطر بباله أن الفاهمة قد تكون بهذه الأفاهيم نفسها خالقةً للتجربة حيث تصادف موضوعاتها، فقد رأى نفسه مضطراً إلى أن يشتقّها من التجربة (أعني، من التداعي المتكرر في التجربة تتولد ضرورة ذاتية ينتهي الأمر إلى حسابنا خطأ بمثابة ضرورة موضوعية، أي بفعل العادة)؛ لكنّه كان فينا بعدُ متسقاً جداً عندما أعلن أنّه من المحال تخطي حدود التجربة بتلك الأفاهيم والمبادئ التي تولّدها. إلّا أنّ الاشتقاق الأميري الذي لجأ إليه كلا الاثنين لا يمكن أن يتفق مع حقيقة المعارف العلمية القبلية التي لدينا، الرياضة المحضة وعلم الطبيعة العام؛ فهو يتهافت إذن بشهادة الواقع.

وقد فتح أول هذين الرجلين الشهيرين الباب على مصراعيه للشطط، لأنّ العقل ما إنَّ يكون الحقّ إلى جانبه حتى لا يعود يُنحس في قفص بفضل نصائح الاعتدال المبهمة؛ وقد استسلم الثاني كلياً إلى الرؤية عندما ظنّ أنه اكتشف أن كل ما يُعدّ عقلاً هو تضليل لقدرتنا المعرفية. وسنحاول الآن أن نرى إنَّ لم يكن بالإمكان جعل العقل البشري يجتاز هاتين العثرتين، وإرشاده إلى حدود متعينة، وترك حقل نشاطه الغائي بأسره مفتوحاً مع ذلك.

وأريد أن أقصر بدءاً على التذكير بمعنى المقولات. إنها أفاهيم موضوع بعامة، بواسطتها يُعدّ حدس هذا الموضوع متعينة بالنسبة إلى إحدى الوظائف المنطقية للأحكام. فوظيفة الحكم العملي هي علاقة الحامل بالمحمول متال: جميع الأجسام تنقسم. إلّا أننا بالنسبة إلى الاستعمال محض المنطقي للفاهمة لا نعيّن أيّاً من الأفاهيم يجب أن يُعطى وظيفة الحامل وأيّها وظيفة المحمول. ذلك أنه يمكننا القول أيضاً إنَّ بعض ما ينقسم هو جسم. لكنّ، عندما أضع أفهوم الجسم تحت مقولة الجوهر، يكون قد تقرر أنّ حدسه الأميري يجب أن يُعدّ أبداً في التجربة بمثابة حامل وحسب، وليس البتة بمثابة مجرد محمول. والأمر على النحو عينه بالنسبة إلى سائر المقولات.

الفصل الثاني

التسويغ الترندالي للأفاهيم الفاهيمية المحضة

{15}

في إمكان الربط بعامة

يمكن لمتنوع التصورات أن يُعطى في حدسٍ محضٍ حسيٍّ، أعني في حدسٍ هو محض تلقٍّ. ويمكن لصورة هذا الحدس أن تقوم قبلًا في قدرتنا التصورية من دون أن تكون سوى غمط تأثر الذات. إلا أن ربط (Conjunctio) متنوع بعامة لا يمكن أن يأتينا مرة من الحواس، ولا أن يكون إذن متضمنًا معاً في صورة الحدس الحسي المحضة، لأنه فعل لتلقائية ملكة التصور؟ وبما أنه يجب أن نسمي هذه الأخيرة فاهمة كي نميزها عن الحساسة، فإن كل ربط، سواءً وعيناه أم لم نعيه، وسواءً كان ربطاً لمتنوع الحدس أم لأفاهيم متنوعة، وسواءً كان الحدس في الحالة الأولى حسياً أم لا، هو فعلٌ للفاهمة يجب أن نُطلق عليه إسمًا عاماً هو التأليف كي نشير به معاً، إلى أنه لا يمكننا أن نتصور أي شيء مربوطاً في الموضوع دون أن نكون قد ربطناه بأنفسنا، وأن الربط هو التصور الوحيد من بين جميع التصورات الذي لا يمكن أن يُعطى بالأشياء، بل يمكن للذات وحدها أن تقوم به لأنه فعلٌ من أفعال تلقائيتها. ونرى بسهولة هنا أن هذا الفعل يجب أن يكون واحداً، أصلاً، ويصلح بالتساوي لكل ربط، وإن الحل (التحليل) الذي هو نقيضه، على ما يبدو، يشترطه أبداً مع ذلك، لأنه حيث لم يسبق للفاهمة أن ربطت شيئاً، ليس بإمكانها أن تحل شيئاً، لأن بها وحدها إنما يمكن للشيء أن يعطى مربوطاً لملكة التصور.

لكن أفهوم الربط ينطوي بالإضافة إلى أفهوم المتنوع وتأليفه، على أفهوم وحدته أيضاً. والربط هو تصور لوحدة المتنوع التأليفية⁽¹⁾. فتصور هذه الوحدة لا يمكن إذن أن يتولد من الربط، بل إنه يأنضيفه إلى تصور المتنوع يجعل بدءاً أفهوم الربط ممكناً. والوحدة التي تسبق قبلًا كل أفاهيم الربط لا تمت بأي صلة إلى مقولة الوحدة (فقرة 10)، لأن جميع المقولات إنما تتأسس على الوظائف المنطقية في الأحكام، وفي هذه الأحكام سبق أن فُكر الربط وفُكرت من ثم وحدة الأفاهيم المعطاة. فالمقولة إذن، تفترض سلفاً الربط، وعلينا بالتالي، أن نبحث عن تلك الوحدة في مكان أعلى (كوحدة نوعية {12})، أعني في ما يتضمن مبدأ وحدة مختلف الأفاهيم في الأحكام، وبالتالي مبدأ إمكان الفاهمة حتى في استعمالها المنطقي.

(1) ولا يدخل في الحسان مسألة معرفة ما إذا كانت التصورات تقى هي هي نفسها وما إذا كان يمكن لأحدها إذن أن يفكر تحليلياً بآخر. ومع ذلك فإن الوعي بواحد منها من حيث يتعلق الأمر بالتنوع يجب أن يكون دائماً متميزاً عن الوعي بالآخر، وليس مدار المسألة هنا إلا على تأليف هذا الوعي (الممكن).

{16}

في وحدة الابصار التأليفية - الأصلية

يجب أن يكون من الممكن أن يواكب «الأنا أفكر» جميع تصوراتي، إذ من دون ذلك سيكون ثمة شيء، مُتصور في لا يمكنه أن يفكر البتة. وهذا يعني إما أن يكون التصور ممتنعاً وإما أن يكون لا شيئاً بالنسبة إليّ على الأقل. وذلك التصور الذي يمكن أن يكون معطى قبل أي تفكير يسمى حدساً. فكل متنوع الحدس هو إذن على صلة ضرورية بالأنا أفكر في الذات عينها حيث يصادف ذلك المتنوع. لكن هذا التصور هو فعل للتلقائية، أعني إنه لا يمكن أن يُعَدَّ منتزِعاً إلى الحساسية. وأسميه إبصاراً محضاً لتمييزه من الأميري، أو أيضاً إبصاراً أصلياً، لأنه ذلك الإوتعاء الذي، بتوليدهِ لتصور «الأنا أفكر» الذي يجب أن يكون من الممكن أن يواكب جميع التصورات الأخرى، ويكونه واحداً، وهو هو في كل وعي، لا يمكن أن يشتق من أي تصور آخر. وأسمي أيضاً وحدته، وحدة الإوتعاء الترندالية كي أدلّ إلى إمكان المعرفة القبلية به. ذلك أن التصورات المتنوعة المعطاة في حدس، لن يكون أي منها تصوّري إذا لم تتّسم كلها مجتمعة إلى إوتعاء واحد؛ أعني إنّ عليها من حيث هي تصوراتي (على الرغم من أنني لا أعياها بما هي كذلك) أن تكون مع ذلك مطابقة بالضرورة للشرط الذي بموجبه وحده يمكنها أن تجتمع في إوتعاء عام، إذ من دون ذلك لن ينتمي أي منها إلى البتة. وعن هذا الربط الأصلي تطلّع نتائج كثيرة:

إن شموليّة هويّة الإبصار تتضمن تأليف تصورات متنوّعٍ مُعطى في حدس، وممكنة بوعي هذا التأليف وحسب. لأن الوعي الأميري الذي يواكب عدة تصورات هو في ذاته وعي مشتت وليس على صلة بهويّة الذات. لا تقوم إذن هذه الصلة بمجرد أن أواكب بالوعي كل تصور، بل بأن أضيف تصوّراً إلى آخر وأن أعني تأليفهما. يمكنني إذن أن أتصور هوية الوعي في تصوراتي المعطاة فقط بشرط أن أقدر على ربط متنوّع هذه التصورات في وعي واحد، أعني، إن وحدة الإبصار التحليلية ليست ممكنة إلا بافتراض وحدة تأليفية ما⁽¹⁾. ففكرة: «هذه التصورات المعطاة في الحدس تنتمي إليّ جميعاً»، تعني إذن: «إني أوحدها في إوتعاء، أو إنه يمكنني على الأقل أن

(1) وحدة الوعي التحليلية تتصل بكل الأفاهيم المشتركة بما هي كذلك، مثال ذلك إذا فكرت بالآهر بعامة فإني بذلك أتصور قواماً قد يوجد (بمثابة سمة) في شيء ما، أو يرتبط بتصورات أخرى، فلا يمكنني إذن أن أتصور الوحدة التحليلية إلا بواسطة وحدة تأليفية مُفكرة سلفاً كممكنة. والتصور الذي عليه أن يفكر بوصفه مشتركاً بين أشياء مختلفة يُعَدَّ منتزِعاً إلى أشياء تنطوي أيضاً، بالإضافة إليه، على شيء مختلف، ويجب إذن أن يفكر مسبقاً في وحدة تأليفية مع تصورات أخرى (وإن ممكنة وحسب) قبل أن يكون بإمكانني أن أفكر فيه وحدة الوعي التحليلية التي تجمل منه conceptus communis^(*). إن وحدة الإبصار التأليفية هي إذن أرفع نقطة يجب أن يعلّق بها كل الاستعمال الغامهي، وحتى المنطق كله ومن ثم الفلسفة الترندالية. ويمكن القول إن هذه القدرة هي الغامضة بالدات.

(*) أفهوماً مشتركاً.

أوحدها فيه». وعلى الرغم من أنها ليست بعدد وعياً بتأليف التصورات فإنها تفترض إمكانه. بمعنى آخر، فقط لأنه يُمكنني أن أستوعب في وعي واحد متنوع هذه التصورات، أسميها جميعاً تصوراتي، لأنه من دون ذلك سيكون لدي ذات هي من التلون والإختلاف بقدر ما هناك من تصورات أعيها. فالوحدة التأليفية لمتنوع الحدوس من حيث هي معطاة قبلياً، هي إذن مبدأ هوية الإبصار نفسه الذي يسبق قبلياً كل تفكيري المتعين، إلا أن الربط ليس في الموضوعات ولا يمكن أن يستمد بأي شكل بواسطة الإدراك بحيث يكون على الفاهمة أن تتلقاه منها، بل إنه فقط من عمل الفاهمة التي ليست هي نفسها شيئاً أكثر من القدرة على الربط القبلي وعلى إحالة متنوع التصورات المعطاة إلى وحدة الإبصار، التي هي المبدأ الأعلى في المعرفة البشرية بأسرها.

وصحيح أن مبدأ الوحدة الضرورية للإبصار نفسه هو مبدأ هوي، وإنه من ثم قضية تحليلية، إلا أنه يُبين أن تأليف المتنوع المعطى في الحدس هو تأليف ضروري من دونه لا يمكن لشمولية هوية الإوتعاء أن تفكر. ذلك أنه بواسطة الأنا، بما هو تصور بسيط، لا يعطى أي متنوع. ولا يمكن أن يعطى إلا في الحدس المتميز من الأنا ولا أن يفكر إلا بالربط في وعي. وإن فاهمة يكون فيها المتنوع معطى، في الوقت نفسه، بالإوتعاء ستكون حدسية، أما فاهمتنا فلا تقدر سوى أن تفكر، وعليها أن تبحث عن الحدس في الحواس. أعني إذن ذاتاً هي هي بالنظر إلى متنوع التصورات المعطاة لي في حدس، لأنني أسمى جميع التصورات التي تؤلف تصوراً واحداً، تصوراتي. وهذا معناه أنني أعني قبلياً تأليفاً ضرورياً لهذه التصورات، وهذا التأليف يُدعى الوحدة التأليفية الأصلية للإبصار التي تخضع لها جميع التصورات المعطاة لي إنما التي ينبغي أن تُحال إليها أيضاً من خلال تأليف ما.

{17}

مبدأ وحدة الإبصار التأليفية هو المبدأ الأعلى

لكل الاستعمال الفاهمي

كان المبدأ الأعلى لإمكان أي حدس بالنسبة إلى الحسامة، حسب الاستطيقا الترسندالية: أن يخضع كل متنوعه لشروط المكان والزمان الصورية. والمبدأ الأعلى لهذا الإمكان عينه بالنسبة إلى الفاهمة هو: أن يخضع كل متنوع الحدس لشروط وحدة الإبصار التأليفية - الأصلية⁽¹⁾. فجميع تصورات الحدس المتنوعة، تخضع إذن للمبدأ الأول من حيث تُعطى لنا، ولثاني من حيث عليها أن تكون مربوطة في وعي؛ لأنه من دون ذلك لا يمكن لأي شيء، أن يفكر أو

(1) المكان والزمان وجميع أجزائهما، حدوس وبالتالي تصورات مفردة مع المتنوع الذي تسطوي عليه (انظر الاستطيقا الترسندالية)، وليست إذن مجرد أفاهيم تُضمّن وعياً واحداً بعينه في تصورات عدة، بل هي تصورات عدة في كل واحد منها وفي وعيه، ومن ثم فيها مركبة، تصادف في النهاية وحدة الوعي كوحدة تأليفية إنما أصلية مع ذلك. وفرديتها هذه مهمة في التطبيق (انظر {25}).

يُعرَف لأنَّ التصورات المعطاة التي لا تشترك في حيازة فِعْل الإبصار، «الأنا أفكر»، لا تكون مجتمعة في إوتعاء واحد.

والفاهمة بالمعنى العام للفظ، هي ملكة المعارف، وهذه تقوم على الصلة المتعينة بين تصوراتٍ معطاة وشيء. لكن الشيء هو ما في أفهومه يتوحد متنوعٌ حدسٍ مُعطي، والحال إن كل توحيدٍ للتصورات يتطلب وحدةً الوعي في التأليف. فوحدة الوعي هذه هي إذن ما، وحده، يقيم الصلة بين التصورات وموضوع، ويقيم من ثَمَّ، مصداقيتها الموضوعية. وما يجعل منها معارف إذن، وما إليه إذن يستند إمكان الفاهمة نفسه.

المعرفة المحضة الأولى للفاهمة التي عليها يتأسس كل ما تبقى من استعمالها والتي هي في الوقت نفسه مستقلة تمام الاستقلال عن كل شروط الحدس، هي إذن مبدأ وحدة الإبصار التأليفية الأصلية. فمجرد صورة الحدس الحسي الخارجي، المكان، ليست بعدُ أي معرفة؛ وهي تعطي فقط متنوع الحدس قبلياً من أجل معرفة ممكنة. لكن كي أعرف أي شيء في المكان، وخطأ على سبيل المثال، يجب أن أخطه، وأن أحقق تأليفاً ربطاً متعيناً للمتنوع المعطى؛ بحيث تكون وحدة هذا الفعل معاً وحدة الوعي (في أفهوم الخط). وبهذا بدءاً إنما نعرف شيئاً (مكاناً متعيناً). فوحدة الوعي التأليفية هي إذن شرط موضوعي لكل معرفة، وأنا لست بحاجة إليها لأعرف شيئاً وحسب، بل يجب أن أخضع لها أيضاً كل حدس حتى يصير شيئاً لي، لأن المتنوع لن يتوحد في وعيٍ بطريقة أخرى ومن دون هذا التأليف.

وهذه القضية الأخيرة هي أيضاً تحليلية، كما قلنا، على الرغم من أنها تجعل من الوحدة التأليفية شرطاً لكل فكر. فهي لا تقول شيئاً أكثر من أن جميع تصوراتي في أي حدس معطى يجب أن تكون خاضعة للشرط الذي بموجبه فقط يمكن أن أنسبها، بوصفها تصوراتي، إلى الذات الهَيَّ، ويمكن بالتالي أن أضمرها بوصفها مربوطة تأليفاً في إبصار واحد تحت عبارة «أنا أفكر».

لكنَّ هذا المبدأ ليس مع ذلك مبدأ لكل فاهمة ممكنة بعامه، بل فقط مبدأ للفاهمة التي إبصارها المحض، في التصور «أوجد»، ليس فيه بعدُ أي متنوع وإنَّ فاهمةً تعطي باوتعائها متنوع الحدس معاً، وفاهمةً تُعطي بتصورها لشيء، «الوجود» لأشياء هذا التصور معاً، لن تكون بحاجة إلى فِعْل خاص لتأليف المتنوع بصدد وحدة الوعي كما هي بحاجة إلى ذلك، الفاهمة البشرية التي تفكر وحسب، ولا تحدس. لكنَّ هذا المبدأ، بالنسبة إلى الفاهمة البشرية هو حتماً المبدأ الأول، حيث إنه يمتنع عليها أن تكون أدنى أفهوم عن فاهمةٍ أخرى ممكنة سواء كانت فاهمة حدسية أو فاهمة تعتمد على حدس حسي مع كونه ضرباً آخر غير ذلك الذي يتأسس على المكان والزمان.

{18}

ما هي وحدة الالوعاء الموضوعية

إن وحدة الإبصار التبرسندالية هي تلك التي توحد في أفهومٍ عن الموضوع كل المتنوع المعطى في حدس. وتسمى من جرّاء ذلك موضوعية، وعلينا أن نفرّق بينها وبين وحدة الوعي الذاتية التي هي تعيّن للحس الباطن، به يُعطى متنوع الحدس ذاك أميريّاً، من أجل أن يُربط على هذا النحو. فإن يكون بإمكاننا أن أعي أميريّاً المتنوع بوصفه معاً أو مُتتالياً فإن ذلك خاضع للظروف أو للشروط الأميرية. وبالتالي فإن وحدة الوعي الأميرية نفسها من خلال تداعي التصورات تتعلّق بالظاهرة بشكل عرضي تماماً. وعلى العكس إن صورة الحدس المحضة في الزمان بما هي فقط حدس بعامة، يتضمن متنوعاً معطى، تخضع لوحدة الوعي الأصلية وفقط عبر الصلة الضرورية بين متنوع الحس و: «الأنا أفكر»، الواحد؛ واذن من خلال تأليف الفاهمة المحض الذي يؤسس قليلاً التأليف الأميري. وتلك الوحدة هي الوحدة الصادقة موضوعياً، أما وحدة الإبصار الأميرية، التي لا نفحصها هنا والتي، على كل حال، لا تشتق من الأولى إلا بموجب شروط معطاة عياناً، فهي ذات مصداقية ذاتية وحسب. فواحدٌ يربط تصور كلمة ما بشيء ما وآخر يربطه بشيء آخر؛ فوحدة الوعي فيها هو أميري ليست صادقة بالنظر إلى ما هو معطى، لا ضرورياً ولا كلياً.

{19}

يقوم الشكل المنطقي لكل الأحكام في وحدة الإبصار
الموضوعية للأفاهيم المتضمنة فيها

لم يكن بإمكاننا مرة أن أكون راضياً بالشرح الذي يعطيه المناطقة عن الحكم بعامة، والذي هو، حسب ما يقولون، تصور علاقة بين أفهومين. والحال، إن هذا الشرح لا ينطبق بأي حال إلا على الأحكام الحملية وليس على الأحكام الشرطية المتصلة والمنفصلة (من حيث إن هذه تتضمن لا علاقة أفاهيم وحسب بل، أيضاً، علاقة أحكام) وبدون أن أجادلهم - لخطئه (على الرغم من أن هذا الخطأ المنطقي قد ولّد عدة نتائج مؤذية)⁽¹⁾، ألاحظ فقط أن تلك العلاقة تبقى هنا غير متعيّنة.

لكن إذا ما بحثتُ، بشكل أدق، عن الصلة بين المعارف المعطاة في كلّ حكم، وإذا ما

(1) إن النظرية المطوّلة لأشكال القياس الأربعة لا تتعلق إلا بالاستدلالات الحملية؛ وعلى الرغم من أنها ليست سوى فنّ الوصول بالحيلة وبإلناس الاستنتاجات المباشرة لباس مقدّمات استدلالٍ محص، من أجل أن تعطي في الظاهر عدداً من أنواع الاستدلالات أكبر من مجرد النمط الوحيد للاستدلال في الشكل الأول، فلها لم تكن مع ذلك تُحرز أي نجاح خاص في هذا المجال لو لم تكن قد نجحت بحصر المرجعية بالأحكام الحملية بوصفها الأحكام التي على جميع الأحكام أن تعود إليها؟ وهذا خطأ بموجب {9}.

مَيزَتِها، بوصفها متمية إلى الفاهمة، من العلاقة بموجب قوانين المخيلة الاسترجاعية (والتي هي ذات مصداقية ذاتية وحسب) فسأجد أن الحكم ليس سوى نمط إحالة المعارف المعطاة إلى وحدة الإبصار الموضوعية. والرابطة ((هو)) إنما تهدف إلى تمييز الوحدة الموضوعية للتصورات المعطاة من وحدتها الذاتية؛ لأنها تدل على الصلة التي هي بينها وبين الأبصار الأصلي وعلى وحدتها الضرورية على الرغم من أن الحكم نفسه قد يكون أميرياً وبالتالي عرضياً مثال: الأجسام هي ثقيلة. وبالطبع لا أريد بذلك أن أقول: إن هذين التصورين ينتمي أحدهما إلى الآخر بالضرورة في الحدس الأميري بل، إن أحدهما ينتمي إلى الآخر في تأليف الحدوس بفضل وحدة الإبصار الضرورية، أعني بموجب المبادئ التي تعين موضوعاً كل التصورات من حيث يمكن أن تطلع منها معرفة؛ وتلك مبادئ تشتق جميعها من مبدأ وحدة الإبصار الترسيدالية. وعلى هذا النحو فقط إنما يتولد من هذه العلاقة حكم، أعني علاقة تصدق موضوعياً وتميز، كفاية، من علاقة هذين التصورين عينها التي تصدق ذاتياً وحسب، ومثلاً من العلاقة الناجمة عن قوانين التداخي. وبموجب هذه الأخيرة يمكنني فقط أن أقول: لو حملت جسماً فسأحس بانطباع الثقل. وليس: إنه، إن الجسم، هو، ثقيل. الذي يعني أن هذين التصورين مرتبطان في الشيء ولا يخضعان لحالة الذات، وأنها ليسا مجتمعين معاً في مجرد الإدراك (مهما تكرر).

{20}

تخضع جميع الحدوس الحسية للمقولات خضوعها للشروط التي
بموجبها وحدها يمكن لمتنوعها أن يأتلف في وعي

يندرج المعطى المتنوع في حدس حسي بالضرورة تحت وحدة الإبصار التأليفية الأصلية لأن وحدة الحدس ممكنة بها وحسب ((17)). لكن فعل الفاهمة الذي يحيل إلى إِبصار بعامة، متنوع التصورات المعطاة (سواء كانت حدوساً أم أفاهيم) هو الوظيفة المنطقية ((19)). فكل المتنوع، من حيث هو معطى في حدس أميري، يتعين إذن بالنظر إلى إحدى وظائف الحكم المنطقية، وهي التي بها يحال إلى وعي واحد بعامة. والحال، إن المقولات ليست سوى هذه الوظائف الحكمية من حيث إن متنوع الحدس المعطى يتعين بالنظر إليها ((14)). فالمتنوع القائم في الحدس المعطى يخضع إذن بالضرورة للمقولات.

{21}

بتأليف الفاهمة أتصور متنوعاً، يتضمنه حدس واحد أسميه حدسي، بوصفه متمياً إلى وحدة

الإتعاء الضرورية، وذلك بفضل المقولة⁽¹⁾. تُظهر هذه إذن أن الوعي الأميري لمتنوع حدس واحد معطى يخضع لإوتعاء قبي محض كما يخضع حدس أميري لحدس حسي محض يقوم أيضاً قبياً. تشكّل القضية السابقة إذن، بداية تسويغ للأفاهيم الفاهمية المحضة حيث يجب عليّ أيضاً، ولأن المقولات تصدّر عن الفاهمة وحسب، بمعزل عن الحساسية، أن أصرف النظر عن الطريقة التي بها يُعطى المتنوع في الحدس الأميري، وأن لا أنظر إلا إلى الوحدة التي تُضيفها الفاهمة إلى الحدس بواسطة المقولة، وسيتبين لاحقاً ((26)) بالطريقة التي بها يُعطى الحدس الأميري في الحساسية، أن وحدة هذا الوعي ليست سوى الوحدة التي تمثلها المقولة حسب الفقرة السابقة ((20)) على متنوع الحدس المعطى بعامّة؛ وهكذا، بشرح مصداقيتها القبلية بالنظر إلى جميع موضوعات حواسنا يكون القصد من التسويغ، بدءاً، قد يُبلغ تماماً.

إلا أن ثمة نقطة، لا يمكن أن أصرف النظر عنها، في الدليل السابق وهي أن المتنوع الذي للحدس يجب أيضاً أن يكون معطى قبل تأليف الفاهمة وبشكل مستقل عنه؛ أما كيف يُعطى فأمر يبقى غير متعين هنا. وذلك أنني لو شئت أن أتحيل فاهمة تكون هي نفسها حدسية (فاهمة إلمية مثلاً، لا تتصور الأشياء المعطاة بل تُعطي أو تنتج الموضوعات بتصورها في الوقت عينه) فلن يكون للمقولات بالنظر إلى مثل هذه المعرفة أي معنى. فهي ليست قواعد إلا لفاهمة تقوم كل قدرتها في التفكير أي في فعل إحالة تأليف المتنوع المعطى لها في التجربة، إلى وحدة الإبصار، ولا تعرف بالتالي شيئاً بآثارها ولا تفعل سوى أن تربط وتنسق مادة المعرفة أي الحدس الذي يجب أن يعطيه الشيء لها. لكن، لا يمكننا أن نقدم أي سبب لخاصية فاهمتنا في أن تصل إلى وحدة الإبصار قبياً، فقط بواسطة المقولات و فقط بمقولات من هذا النوع وبهذا العدد بالضبط، مثلاً لا يمكننا أن نقول لماذا لدينا هذه الوظائف للحكم وليس سواها، ولماذا الزمان والمكان هما الصورتان الوحيدتان لحدسنا الممكن.

{22}

ليس للمقولة من استعمال بصدد معرفة الأشياء سوى

تطبيقها على موضوعات التجربة

التفكير في موضوع ومعرفة موضوع ليسا إذن أمراً واحداً؛ أعني، إن المعرفة بحاجة إلى أمرين: أولاً الأفهوم الذي به يُفكر موضوع بعامّة (المقولة)، وثانياً الحدس الذي به يُعطى؛ لأنه إذا لم يكن البتة إعطاء الأفهوم حدساً يتناسب معه، فإن الأفهوم سيكون فكرة من حيث الصورة إنما لن يكون له أي موضوع ولن تكون معرفة أي شيء قط ممكنة به، لأنه لن يكون هناك على

(1) ويستند الدليل إلى وحدة الحدس المتصورة التي بها يُعطى موضوع والتي تنطوي أبداً على تأليف المعطى المتنوع في حدس واحد، وسلماً على الصلة بين هذا المتنوع ووحدة الإبصار.

حد علمي، ولا يمكن أن يكون أي شيء يمكن لفكرتي أن تطبق عليه. والحال، إن كل الحدس الممكن لنا هو حسي (استيطقي). فالتفكير في موضوع بعامة لا يمكن إذن أن يصير معرفة لدينا من خلال أفهوم فاهمي محض، إلّا بقدر ما يكون على صلة بموضوعات الحواس. والحدس الحسي هذا إما حدس محض (مكان وزمان) وإما حدس أميري لما يُتصوّر بلا توسط متحققاً في المكان وفي الزمان من خلال الإحساس. ويمكننا بتعيين الأول أن نكتسب معارف قبلية (في الرياضة) إنّما فقط لجهة صورتها بوصفها ظاهرات؛ أما ما إذا كان يمكن أن تُعطى أشياء يجب أن تُحدس في هذه الصورة، فهذا ما يبقى أيضاً معلقاً. وبالتالي فإنّ جميع الأفاهيم الرياضية ليست بحد ذاتها معارف، إلّا إذا افترضنا أنّ ثمة أشياء لا تعرض علينا إلّا وفقاً لصورة ذلك الحدس الحسي المحض. والحال إنّ الأشياء تُعطى في المكان والزمان فقط بما هي إدراكات (تصورات مصحوة بإحساس) ومن ثمّ بتصور أميري. إذن، إنّ الأفاهيم الفاهمية المحضة، حتى عندما تكون مطبقة على الحدوس القبلية (كما في الرياضة)، لا تُنتج معرفة إلّا بقدر ما يمكن لهذه الحدوس، وبها للأفاهيم الفاهمية أيضاً، أن تطبّق على حدوس أميرية. لا تقدّم لنا المقولات إذن بواسطة الحدس أيّ معرفة بالأشياء إلّا من خلال تطبيقها الممكن على الحدس الأميري، أعني، إنّها تصلح فقط لإمكان المعرفة الأميرية. وهذه الأخيرة تسمى التجربة. فلا يمكن أن يكون للمقولات إذن أي استعمال بصدد معرفة الأشياء، إلّا من حيث تُعدّ الأشياء موضوعات لتجربة ممكنة وحسب.

{23}

والقضية السابقة عظيمة الأهمية؛ لأنها تعين حدود استعمال الأفاهيم الفاهمية المحضة بالنظر إلى الموضوعات مثلما عينت الاستطيقا الترسندالية حدود استعمال الصورة المحضة لحدسنا الحسي. والزمان والمكان بوصفهما شرطيّ الإمكان الذي بفضلها يمكن أن تُعطى لنا الموضوعات، لا يصدّقان إلّا بالنظر إلى موضوعات الحواس، وبالتالي التجربة. وخارج هذه الحدود لا يمثّلان أي شيء قط؛ لأنها ليسا إلّا في الحواس فقط، وخارجها لا حقيقة لها. أما الأفاهيم الفاهمية المحضة فهي متحرّرة من هذا الحصر ولا تتسع لها موضوعات الحدس بعامة سواء كان شبيهاً بحدسنا أم لا، شرط أن يكون حسياً وليس عقلياً. لكنّ اتساع الأفاهيم فيما يتعدّى حدسنا الحسي لا يفيدنا في شيء. فهي ستكون عندئذ أفاهيم للأشياء فارغة ولن يمكننا البتة، وهي مجرد صور فكرة دون واقع موضوعي، أن نحكم بها ما إذا كانت هذه الأشياء ممكنة أم غير ممكنة، لأنّه لن يكون لدينا أي حدس يمكن أن تطبّق عليه وحدة الإبصار التأليفية المتضمنة فيها وحدها، لكي يمكنها أن تعين موضوعاً. ويمكن لحدسنا الحسي والأميري وحده أن يمدّها بالمعنى والدلالة.

فلو سلمنا إذن بموضوع حدس لا - حسي بوصفه معطى فسيمكنا أن نتصوره بواسطة كل المحمولات مع مراعاة هذا الشرط: أن لا شيء مما ينتمي إلى الحدس الحسي يناسبه وأنّه من ثم ليس ممتدّاً، وليس في المكان، وأنّ ديمومته هي خارج الزمان وأنّه خلو من التغيّر (تتالي التعينات في الزمان) وهكذا دواليك. لكن، لن يكون لديّ أيّ معرفة مخصوصة إنّ أظهرت فقط كيف لا

يكون حدس الموضوع دون التمكن من القول ما يتضمنه الحدس، لأنني في هذه الحالة لا أكون قد تصوّرت البتة إمكان موضوع لأفهمي الفاهمي المحض حيث لم أستطع أن أعطيّه أي حدس يتناسب معه، بل قد أمكنني القول فقط إن حدسنا غير صالح له. لكن الأمر الأهم هنا هو أنه لا يوجد أي مقولة يمكن أن تطبق على شيء كهذا، ومثلاً أفهوم الجوهر، أعني أفهوم شيء يمكن أن يوجد كحامل وليس البتة كمجرد محمول، لأنني لا أعرف قط ما إذا كان ثمة شيء يتناسب مع هذا التعين الفكري إلا إذا أعطاني حدس أميري حالة تطبيقية. وسنعود إلى هذه النقطة لاحقاً.

{24}

في تطبيق المقولات على موضوعات الحواس بعامة

الأفاهيم الفاهمية المحضة، من خلال مجرد الفاهمة، على صلة بموضوعات الحدس بعامة، سواء كان حدسنا أو أي حدس آخر شرط أن يكون حسيّاً، إلا أنها بذلك لا تكون سوى صور فكرية ما زال لا يُعرف بها أي موضوع معين. وتألّف أو ربط المتنوع بها يعود فقط إلى وحدة الإبصار، وهو بذلك مبدأ إمكان المعرفة القبلية من حيث يستند إلى الفاهمة، وهو من ثم، لا ترسندالي وحسب بل أيضاً مجرد ربط ذهني محض. لكن، حيث إن فينا قبلياً صورة معينة للحدس الحسي تستند إلى قدرة تلقي المتصورة (الحساسية) فإنه يمكن للفاهمة بوصفها تلقائية أن تعين الحس الباطن بمتنوع التصورات المعطاة، بموجب وحدة الإبصار التأليفية، وأن تفكر بذلك قبلياً وحدة الإبصار التأليفية لمتنوع الحدس الحسي بوصفها الشرط الذي يجب أن تخضع له بالضرورة جميع موضوعات حدسنا (البشري)؛ وهكذا يكون للمقولات بوصفها مجرد صورة فكرية، واقع موضوعي، أعني، تطبيق على الموضوعات التي يمكن أن تُعطى في الحدس إنما فقط بوصفها ظاهرات، لأننا قادرون على الحدس القبلي بها وحسب.

يمكن أن نسمي تأليف متنوع الحدس الحسي الممكن والضروري قبلياً، بيانياً (synthesis speciosa) لتفريقه عن ذلك الذي يُفكر بمجرد المقولة بالنظر إلى متنوع حدس بعامة والذي نسميه ربطاً فاهمياً (synthesis intellectualis)؛ والتأليفان ترسنداليان ليس فقط لأنها يسبقان قبلياً بل لأنها يؤسسان إمكان معرفة قبلية أخرى.

لكن على التأليف البياني، حيث يتعلق فقط بوحدة الإبصار التأليفية الأصلية، أعني بتلك الوحدة الترسيّدالية المفكرة في المقولات، أن يسمى تأليف المخيلة الترسيّدالي لتفريقه عن مجرد الربط الذهني. فالمخيلة هي قدرة تصوّر موضوع حتى من دون حضوره في الحدس. لكن، بما أن كلّ حدسنا هو حسي، فإن المخيلة تنتمي إلى الجسدية من جراء الشرط الذاتي الذي وحده يسمح لها بأن تُعطي للأفاهيم الفاهمية حدساً يتناسب معها؛ لكنها: ومن حيث إن تأليفها هو عمل من أعمال التلقائية يعين وليس يتعين وحسب كما هو الحس وحيث إن بإمكانها من ثم أن تعين قبلياً الحس لجهة صورته بموجب وحدة الإبصار. إذن قدرة على تعيين الحساسية، قبلياً.

ويجب أن يدعى تأليفها للحدوس وفقاً للمقولات تأليف المخيلة الترسدالي. وهو أثر من آثار الفاهمة على الحساسية، وتطبيق أول لها (تطبيقاً هو معاً أساس جميع التطبيقات الأخرى) على موضوعات الحدس الممكن لنا. ويفترق كتأليف بياني عن التأليف الذهني (الحاصل بمجرد الفاهمة دون مساعدة المخيلة). وأسَمِي المخيلة أيضاً من حيث هي تلقائية، أحياناً، المخيلة المنتجة وأفرقتها بذلك عن المخيلة الاستراتيجية التي يخضع تأليفها لقوانين أميرية فقط، وهي قوانين التداعي، ولا يسهم من ثم بشيء في تفسير إمكان المعرفة القبلية ولا ينتمي بسبب من ذلك إلى الفلسفة الترسدالية بل إلى السيكلوجيا.

* * *

وهذا هو الموضع لجعل المفارقة، التي يجب أن يكون قد لاحظها كل واحد في عرض صورة الحس الباطن (8)، مفهومة: أعني، أن لا يقدمنا هذا الحس إلى الوعي إلا كما نظهر لأنفسنا وليس كما نحن في ذاتنا لأنه ليس لدينا من حدس بأنفسنا إلا ذاك الذي نتأثر بنمطه باطناً، الأمر الذي يبدو متناقضاً، إذ علينا أن نتصرف كمنفعلين بالنسبة إلى ذاتنا؟ ولذا يُفضّل عادةً في سسائيم السيكلوجيا عدّ الحس الباطن وقدرة الإبصار (الذين نفرّق بينهما بعناية) بمثابة شيء واحد.

إنّ ما يعين الحس الباطن هو الفاهمة وقدرتها الأصلية على ربط متنوع الحدس، أعني على إحالته إلى أبصار واحد (وعلى ذلك بالذات يقوم إمكانها). لكن، بما أن الفاهمة عندنا نحن البشر، ليست قدرة على الحدس، وبما أنه، حتى في حال كان هذا الحدس معطى بالحساسية، ليس في إمكانها أن تنقله إليها لتربطه كما لو كان متنوع حدسها الخاص فإنّ تأليفها، إذا ما نُظر إليها في حد ذاتها، ليس سوى وحدة الفعل الذي تعينه بما هو كذلك حتى من دون الحساسية، إنّما فعل به تقدر على أن تُعين الحساسية تعيناً باطناً بالنسبة إلى المتنوع الذي قد تعطيه هذه وفق صورة حدسها. فهي تمارس إذن، تحت إسم تأليف المخيلة الترسدالي، على الذات المنفعلة وهي ملكة لها، ذلك الفعل الذي نقول عنه بحق إنّ الحس الباطن يتأثر به. فالإبصار ووحده التآلفية ليس من الحس الباطن قط في شيء، بل يهتم بالأخرى، وبوصفه مصدر كل ربط، بمتنوع الحدوس بعامة تحت اسم المقولات، وقبل أي حدس حسي للأشياء بعامة؛ أما الحدس الباطن فيتضمن على العكس مجرد صورة الحدس إنّما دون ربط للمتنوع فيه؛ فهو لا يتضمن إذن بعد الحدس المتعين الذي ليس ممكناً إلا بوعي تعينه بواسطة فعل المخيلة الترسدالي (أعني بتأثير الفاهمة التأليفية على الحس الباطن) الذي أسميته التأليف البياني.

وذاك ما نلاحظه دائماً في داخلنا، فنحن لا نقدر أن نفكر أي خطّ دون أن نخطه بالفكر ولا أي دائرة دون أن نرسمها، ولا يمكننا أن نتصور أبعاد المكان الثلاثة دون أن تُبعد خطوطاً عمودية ثلاثة من نقطة واحدة، ولا حتى الزمان من دون أن نخط خطاً مستقيماً (يجب أن يكون تصوراً بيانياً خارجياً للزمان) ومن دون أن نكون متنبهين، معاً، إلى فعل ربط المتنوع الذي به نعين الحس الباطن بشكل متالي، ومن ثم إلى تنالي هذا التعين فيه. ويصدر أفهوم التالي بدءاً

عن الحركة، كفعل للذات (لا كتعين للشيء)⁽¹⁾، وعن تأليف المتنوع في المكان من ثم، إذا ما نظرنا فقط إلى الفعل الذي به نعين الحس الباطن وفقاً لصورته بصرف النظر عن المكان: لا نجد الفاهمة إذن في الحس الباطن، مثل هذا الربط للمتنوع جاهزاً، بل تنتج بتأثيرها في ذلك الحس. لكن كيف يُفَرَّق بين ((أنا)) (أنا أفكر، والـ ((أنا)) الذي يحس نفسه بنفسه (إذ يمكنني أيضاً أن أتصور نمطاً حدسياً آخر، ويمكننا على الأقل) مع أنه يشكل معه ذاتاً واحدة بعينها؛ وكيف يمكن أن أقول من ثم: «أنا كـ «ذهن»^(*) وكذات مفكّرة، أعرف نفسي بنفسي، بصفتي شيئاً مفكّراً من حيث أكون معطى أيضاً لنفسي في الحدس، لكن كما أعرف سائر الظاهرات، أعني ليس كما أنا أمام الفاهمة، بل كما أظهر لنفسي». وليس في هذه المسألة صعوبة أكبر أو أقل من صعوبة معرفة كيف يمكنني أن أكون شيئاً لنفسي بعامّة، بل شيئاً للحدس وللإدراكات الباطنة. لكن، يمكن أن نبيّن أن الأمر يجب أن يكون على هذا النحو حقاً، عندما نحسب المكان مجرد صورة محضة لظاهرات الحواس الخارجية، بفعل أن تصور الزمان الذي ليس موضوع حدس خارجي قط غير ممكن لنا إلا بتخيّل خط نخطّه، ومن دون عرضه على هذا النحو لا يمكننا أن نعرف وحدة بَعْدِهِ؛ وكذلك بفعل أنه يجب علينا أن نستمدّ تعين طول الزمان وكذلك مراحلُه بالنسبة إلى كلّ الإدراكات الباطنة من خلال ما تقدمه لنا الأشياء الخارجية من متبدّل، وبفعل أنه يجب علينا تبعاً أن نرتّب تعينات الحس الباطن، بما هو ظاهرات، في الزمان، على النحو عينه الذي نرتّب عليه ظاهرات الحواس الخارجية في المكان. وعليه، عندما نسلّم بأن هذه الحواس لا تجعلنا نعرف الأشياء إلا بقدر ما تتأثر بها من خارج، لا بدّ من أن نسلّم أيضاً بأن الحس الباطن لا يقدّم لنا عن ذاتنا سوى حدس مطابق لنمط تأثرنا بذاتنا باطناً، أعني: فيما يخص الحدس الباطن نحن لا نعرف ذاتنا الخاصة إلا كظاهرة وليس ما هي في ذاتها⁽²⁾.

{25}

وعلى العكس، فإني أعني نفسي، في التأليف الترسدي لمتنوع التصورات بعامّة، وبالتالي في وحدة الابصار التأليفية الأصلية، لا كما أظهر لنفسي، ولا كما أنا في نفسي بل أعني فقط أني^(**). وهذا التصور هو فكر وليس حدساً. لكن، بما أنه يلزمنا لمعرفة ذاتنا، بالإضافة إلى فعل التفكير الذي يحيل متنوع كل حدس ممكن إلى وحدة الإبصار، نمط معين من الحدس به يُعطى هذا

(1) لا تنتمي حركة شيء في المكان إلى علم محض ولا إلى الهندسة من ثم، لأنه يمتنع علينا، أن نعرف قليلاً شيئاً متحركاً تعلمنا إياه التجربة، وحسب. لكن الحركة، كرسوم في المكان، هي فعل محض لتأليف المتنوع المتسالي في الحدس الخارجي بعامّة بواسطة المخيلة المنتجة، ينتمي لا إلى الهندسة وحسب بل أيضاً إلى الفلسفة الترسدية.

(*) Intelligenz

(2) لا أفهم كيف تعيق صعوبات كثيرة التسليم بأن الحدس الباطن يتأثر بذاتنا، وكل فعل انتباه يمكن أن يعطينا مثلاً عليه. فالفاهمة تعين فيه دائماً الحس الباطن وفقاً للربط الذي تفكّره من أجل حدس باطن يتناسب مع المتنوع في تأليف الفاهمة. ويمكن لكل واحد أن يدرك في ذاته كم يتأثر الذهن عامة بذلك.

(**) بمعنى أني أكون إنما من دون أن يعي ذلك أني معطى (م. و).

المتنوع، فإنه مع أن وجودي الخاص بي ليس ظاهرة (وليس بأي حال مجرد ظاهري) إلا أن تعين وجودي⁽¹⁾ لا يمكن أن يتم إلا وفقاً لصورة الحدس الباطن وبموجب الطريقة الخاصة التي يُعطى بها المتنوع، الذي أربطه، في الحدس الباطن؛ وعليه فليس لدي أي معرفة بي كما أنا بل إني أعرف نفسي فقط كما أظهر لنفسي. فشتان إذن، ما بين وعي الذات لذاتها ومعرفة الذات لذاتها على الرغم من كل المقولات التي تنشئ فكرة شيء بعانة بربط المتنوع في إحصار واحد. وكما إنه، لمعرفة شيء متميز عني، يلزمني بالإضافة إلى تفكير الشيء بعامة (في المقولة) حدس به أعين هذا الأفهوم العام، كذلك لمعرفة نفسي يلزمني بالإضافة إلى الوعي أو بمعزل عن أي أفكر نفسي، حدس للمتنوع في يصلح لتعنين هذه الفكرة؛ وإني أوجد كـ «ذهن» يعي فقط قدرته التأليفية إنما لا يمكنه، بالنسبة إلى المتنوع الذي عليه أن يربطه والذي هو خاضع للشرط الحصري الذي نُسَمِّيه الحدس الباطن، أن يجعل هذا الربط محدوساً إلا وفق علاقات الزمان التي هي خارجة تماماً عن الأفاهيم الفاهمية المخصوصة. ولا يمكنه أن يعرف نفسه بالتالي إلا كما يبدو لنفسه بالنسبة إلى حدس (لا يمكن أن يكون ذهنياً ولا أن يُعطى بالفاهمة نفسها) وليس كما كان قد يعرف نفسه لو أن حدس كان ذهنياً.

{26}

التسوية الترندالي لاستعمال الأفاهيم الفاهمية المحضنة التجري الممكن بعامة

في التسوية الميتافيزيقي، تبين الأصل القبلي للمقولات بعامة بتوافقها التام مع وظائف التفكير المنطقية العامة، وفي التسوية الترندالي عُرض إمكانها كمعارف قبلية بموضوعات حدس بعامة {20} إلى {21}. والمطلوب الآن شرح إمكان أن نعرف، قبلياً بواسطة مقولات، موضوعات لا يمكن أن تمثل خط إلا لحواسنا، ليس من حيث صورة حدسها بل من حيث قوانين ربطها، والمطلوب من ثم شرح كيف يمكن أن يُملأ القانون على الطبيعة، بل كيف يجعلها ممكنة. ذلك أنه بدون أهليتها هذه لن يكون من الواضح كيف أن كل ما قد يمثل لحواسنا يجب أن يخضع لقوانين تصدر قبلياً عن الفاهمة وحدها.

(1) «الأن أفكر» يعبر عن الفعل الذي يعين وجودي. ذلك يكون الوجود معطى سلفاً إذن. لكن الطريقة التي على بموجبها أن أعينه، أعني أن أطرح في المتنوع المنتمي إليه ليست معطاة بعد بذلك، ويلزم لذلك حدس ذاتي حسي يتسمي إلى قدرة تلقي ما يتعين ويتأسس على صورة معطاة قبلياً، أي على الزمان. لكن لما لم يكن لدي، أيضاً، حدس ذاتي آخر يعطي ما يعين في، فأعي تلقائيه في فقط، ويعطيه قبل فعل التبيين، كما يعطي الزمان ما يتعين، فإنه لا يمكنني إذن أن أعين وجودي كإهية فاعلة ذاتياً بل، سانسور فقط تلقائية تفكري أي تعبيبي، ولن يتعين وجودي فقط إلا حسياً، أعني كوجود ظاهرة. ومع ذلك فإن تلك التلقائية هي التي تجعلني أسمي نفسي «ذهناً».

وأنبه، بدءاً، إلى أي أفهم بتأليف الإزكان، تركيب المتنوع في حدس أميري تركيباً يجعل إدراكه، أي الوعي الأميري به (بوصفه ظاهرة)، ممكناً.

ولدينا صورتان للحدس القبلي الخارجي والباطن، في تصورات المكان والزمان، ومعهما يجب أن يتوافق دائماً تأليف إزكان متنوع الظاهرة، لأنه لا يمكنه هو نفسه أن يكون إلا وفقاً لتلك الصورة. لكن المكان والزمان لا يتصوران قبلياً كمجرد صورتين للحدس الحسي بل أيضاً كحدوس (تتضمن متنوعاً) وإذن مع تعيين وحدة هذا المتنوع القائم فيها قبلياً (انظر الاستطيقا الترندالية)⁽¹⁾. فوحدة تأليف المتنوع، خارجنا وداخلنا، والربط، الذي يجب أن يوافقه بالتالي كل ما تنصوره متعيناً في المكان أو في الزمان، مُعطيان إذن قبلياً كشرط لتأليف كل الإزكان مع (وليس في) تلك الحدوس في الوقت عينه. لكن الوحدة التأليفية هذه لا يمكن أن تكون سوى وحدة الربط في وعي أصلي لمتنوع حدس معطى بعمامة، إنما وفقاً للمقولات، وحدة تنطبق على حدسنا الحسي وحسب. وبالنتيجة، فإن كل تأليف يجعل الإدراك ممكناً، يخضع للمقولات، وبما أن التجربة هي معرفة من خلال ادراكات مترابطة، فإن المقولات هي شروط إمكان التجربة وهي تصدق إذن قبلياً أيضاً على كل موضوعات التجربة.

* * *

فعندما أحول الحدس الأميري، لبيت مثلاً من خلال إزكان متنوعه، إلى إدراك فلاني أستند إلى أساس من الوحدة الضرورية للمكان وللحدس الحسي الخارجي بعمامة، وأرسم نوعاً ما هيئة البيت وفقاً لتلك الوحدة التأليفية للمتنوع في المكان. لكن مقر هذه الوحدة التأليفية عينها هو في الفاهمة إذا ما صرفت النظر عن صورة المكان، وهي مقولة تأليف المتجانس في حدس بعمامة، أعني مقولة الكم التي يجب أن يوافقها تمام الموافقة تأليف الإزكان، أي الإدراك⁽²⁾.

وعندما أدرك (في مثال آخر) تجمّد الماء، فلاني أركن حالتين (السيولة والصلابة) بما هما حالتان متضادتان في ((إضافة))⁽³⁾ زمانية. لكنني أستحضر بالضرورة، في الزمان الذي أضعه في أساس الظاهرة من حيث هو حدس باطن، وحدة المتنوع التأليفية التي بدونها لا يمكن لتلك

(1) يتضمن المكان، متصوراً بوصفه موضوعاً (كما هو لازم حقاً في الهندسة) أكثر من مجرد صورة للحدس، أعني تجميع المتنوع المعطى وفق صورة الحساسية في تصور حدسي، بحيث إن صورة الحدس تُعطي فقط المتنوع، أما الحدس الصوري فيُعطي وحدة التصور. وكنت قد سببت هذه الوحدة، في الاستطيقا إلى الحساسية وحدها، لكي أنبه فقط إلى أنها تسق كل أفهم على الرغم من أنها تفترض تأليفاً لا ينتمي إلى الحواس، بل يجعل بدءاً كل أفاهيم المكان والزمان ممكنة. إذ أن وحدة الحدس القبلي تنتمي إلى المكان والزمان وليس إلى أفهم الفاهمة ({24})، لأن المكان أو الزمان إنما يُعطيان بذلك التأليف (حين تعين الفاهمة الحساسية).

(2) وندلّل بالطريقة نفسها على أن تأليف الإزكان الذي هو أميري، يجب أن يكون متوافقاً بالضرورة مع تأليف الإبصار الذي هو ذهني ومتضمن قبلياً تماماً في المقولة. وإنما لتلقائية واحدة بعينها تلك التي تدخل الربط في متنوع الحدس هنا تحت اسم المخيلة وهناك تحت اسم الفاهمة.

(*) eine Relation = مقولة من مقولات الاضافة (م. و).

الإضافة أن تُعطى في حدس بشكل متعين (بالنسبة إلى التالي). والحال إنَّ الوحدة التأليفية هذه من حيث هي شرط قبلي يسمح لي بربط متنوع حدس بعامة وبصرف النظر عن ثبات صورة حدسي الباطن، أي الزمان، هي مقولة السبب التي أُعِين بها، عندما أُطبَّقها على حساسيتي، جميع ما يحصل في الزمان بعامة من حيث ((الإضافة)). يخضع الإزكان إذن في حادث كهذا، ويخضع من ثَمَّ الحادث عينه من حيث إدراكه الممكن، إلى أفهوم ((علاقة المسببات بالأسباب))؛ والأمر نفسه بالنسبة إلى سائر الحالات.

* * *

المقولات هي أفاهيم تملي على الظاهرات، ومن ثم على الطبيعة بوصفها مجموعة جميع الظاهرات ^(*) (natura materialiter spectata) قوانين قبلية. لكن، حيث إنها لا تُشتق من الطبيعة ولا تنظم وفقاً لنموذجها (والا كانت أميرية وحسب) فإننا نتساءل كيف يمكن أن نفهم أن على الطبيعة أن تنظم وفقها، أعني كيف يمكنها أن تعين قبلياً ربطاً متنوع الطبيعة دون أن تستمد منها. وهاكم حل هذا اللغز:

إنَّ فهم كيف أن على قوانين الظاهرات في الطبيعة أن تتوافق مع الفاهمة ومع صورتها القبلية، أعني مع قدرتها على ربط المتنوع بعامة، ليس أكثر غرابية من فهم كيف أن على الظاهرات نفسها أن تتفق مع صورة الحدس الحسي القبلي. ذلك أن القوانين لا توجد في الظاهرات بل فقط بالنسبة إلى الذات، التي تلازمها الظاهرات، من حيث لها فاهمة، مثلما أن الظاهرات لا توجد في ذاتها بل فقط بالنسبة إلى تلك الذات من حيث لها حواس. وقد يكون للأشياء في ذاتها تطابقها الضروري مع القانون حتى بمعزل عن أي فاهمة تعرفها. لكن الظاهرات ليست سوى تصورات عن أشياء لا نعرف ما قد تكون عليه في ذاتها. وهي، من حيث هي مجرد تصورات، لا تخضع لأي قانون إقتران سوى ذلك الذي تمليه القدرة التي تقرر. والحال، إن ما يقرن متنوع الحدس الحسي هو المخيلة الخاضعة للفاهمة من حيث وحدة تأليفها الذهني، وللحساسية من حيث متنوع الإزكان. لكن، بما أن هذا التأليف الأميري نفسه يخضع للتأليف الترساندي وبالتالي للمقولات، فإن كل الإدراكات الممكنة، ومن ثم أيضاً، كل ما يمكن أن يصل إلى الوعي الأميري، أعني كل ظاهرات الطبيعة، يجب أن يخضع من حيث ربطه للمقولات، وتخضع الطبيعة، (فقط من حيث هي طبيعة بعامة) إلى هذه المقولات خضوعها للمبدأ الأصلي لتطابقها الضروري مع القانون (من حيث هي ^(**) natura formaliter spectata). لكن إعطاء قوانين أكثر من تلك التي تستند إليها طبيعة بعامة بوصفها تطابق الظاهرات مع القوانين في المكان والزمان، أمر تُقصر عنه القدرة الفاهمية المحضة على املاء قوانين قبلية على الظاهرات بمجرد مقولات. فالقوانين الجزئية المتعلقة بالظاهرات المتعينة أميرياً لا يمكن أن تستمد بكاملها من المقولات، على الرغم من أنها تخضع لها جملة. ويجب الاستعانة بالتجربة للتعرف على

(*) الطبيعة المادية المهيئة.

(**) طبيعة صورة مرئية.

القوانين الجزئية بعامة، لكن القوانين الأولى وحدها تُعَلِّمنا قليلاً عن التجربة بعامة وعما يمكن أن يُعرف بوصفه موضوعاً لها.

{27}

محنة تسويغ الأفاهيم الفاهيمية

لا يمكن أن نفكر أيّ موضوع من دون المقولات، ولا يمكن أن نعرف أيّ موضوع مفكراً من دون الحدوس التي تناسب تلك الأفاهيم. والحال، إن كلّ حدوسنا هي حسية وإن تلك المعرفة هي أميرية من حيث يكون موضوعها معطى. لكن المعرفة الأميرية هي التجربة. إذن، ليس ثمة من معرفة قبلية ممكنة لنا إلا معرفة موضوعات تجربة ممكنة وحسب⁽¹⁾.

لكن هذه المعرفة المحصورة بموضوعات التجربة فقط ليست، لذلك، مستمدة بكاملها من التجربة؛ أما فيما يخص سواء الحدوس المحضة أم الأفاهيم الفاهيمية المحضة، فلإنها عناصر للمعرفة موجودة فينا قبلًا. والحال، إن ثمة طريقتين وحسب لفهم اتفاق التجربة الضروري مع أفاهيم موضوعاتها: فإما أن التجربة هي التي تجعل الأفاهيم ممكنة وإما الأفاهيم، التجربة. ولا يمكن التسليم بالأولى بالنظر إلى المقولات (ولا حتى بالنظر إلى الحدس الحسي المحض) لأنّ المقولات هي أفاهيم قبلية ومستقلة من ثمّ عن التجربة (وزعم أصل أميري لها هو ضرب من الـ generatio aequivoca^(*)). فلا يبقى إذن إلا الطريقة الثانية (التي يمكن أن نسميها سستام التكون الذاتي للعقل المحض)، أعني، إن المقولات من حيث تقوم في الفاهمة تتضمن مبادئ إمكان كل التجربة بعامة. لكن، كيف تجعل التجربة ممكنة، وما هي مبادئ إمكانها التي تقدمها في تطبيقها على الظواهرات؟ هذا ما سيعلمنا عنه بتوسع الباب اللاحق حول الاستعمال الترسندي للحكمة.

وإذا أراد أحدهم أن يقترح، أيضاً، طريقاً بسيطة بين الطريقتين الوحيدتين المذكورتين، فيقول: «إنّ المقولات ليست مبادئ معرفية أولى قبلية ومفكرة تلقائياً، ولا مبادئ مستمدة من التجربة، بل استعدادات ذاتية للتفكير مغروسة فينا هي ووجودنا معاً، وإنّ الخالق قد نظمها بحيث يتوافق استعمالها بدقة مع قوانين الطبيعة التي بموجبها تجري التجربة» (وهذا نوع من سستام

(1) حتى لا نفاجأ تنهؤً بالنتائج المؤسفة والمزعجة لهذه القصية، أذكر فقط أن المقولات ليست محصورة في التفكير بموجب شروط حدسنا الحسي. بل إنّ لها على العكس حقلاً لا حدود له، ووحدها معرفة ما نفكره، أي وحده تعيين الشيء يحتاج إلى حدس. وحيث نفتقر إلى هذا الأخير يمكن لتفكير الشيء دائماً أن يكون ذا آثار صحيحة ومفيدة على الاستعمال العقلي للذات، لكنّ، بما أنّ هذا الاستعمال لا يهدف دائماً إلى تعيين الشيء وبالتالي إلى المعرفة، بل بالأحرى إلى تعيين الذات وإرادتها، فإنّه لم يحس وقت الكلام على ذلك بعد.

(*) التليس.

التشكل المسبق للعقل المحض)، فإن ما يحسم ضدّ الطريقة الوسيطة المذكورة؛ (إضافة إلى أنه في مثل هذا الفرض لا نفهم إلى أي مدى يمكن أن ندفع افتراض الاستعدادات المتشكلة مسبقاً من أجل أحكام مقبلة، دون أن نصل إلى نهاية)؛ هو أن المقولات في هذه الحالة ستفتقر إلى الضرورة التي تنتمي أصلاً إلى أفهوماها. ذلك أن أفهوم السبب، مثلاً، الذي يعبر عن ضرورة المسبب وفق شرط مفترض سيكون خاطئاً إن لم يستند إلّا إلى تلك الضرورة الذاتية الاعتبارية المغروسة فينا، من أجل ربط بعض التصورات الأميرية بموجب قاعدة ((الإضافة)) تلك. ولئن يمكنني أن أقول، إنَّ المسبب مربوط بالسبب في الشيء (أعني بالضرورة) بل فقط إنني مكوّن بحيث إنه لا يمكنني أن أفكر هذا التصور إلّا بوصفه مقترناً بتلك الطريقة؛ والحال، إن هذا هو بالضبط أقصى ما يتمناه الرئبي، لأنّ كل رؤيتنا القائمة على المصادقية الموضوعية المدّعاة لأحكامنا لن تكون عندها سوى مجرد تراءٍ، وسيوجد دائماً أناس لا يريدون أن يقرّوا بتلك الضرورة الذاتية (التي يجب أن نشعر بها) أو على الأقل لن يمكننا أن نحاجّ شخصاً بصدد ما يعود فقط إلى كيفية تركيبة بالذاتي.

خلاصة موجزة لهذا التسويغ

التسويغ عرض الأفاهيم الفاهيمية المحضة (ومعها كل المعرفة النظرية القبليّة) بوصفها مبادئ إمكان التجربة، وعرضها بوصفها تعييناً للظواهرات في المكان والزمان بعامة. وعرضها أخيراً انطلاقاً من مبدأ وحدة الإبصار التأليفية الأصلية بوصفها صورة الفاهمة بالنسبة إلى المكان والزمان كصورتين أصليتين للحساسية.

* * *

إلى هنا وحسب بدا لي التقسيم إلى مقاطع ضرورياً حيث كنا نشتغل بالأفاهيم الأولية. ونريد أن نبين استعمالها فيمكن للعرض أن يأتي في سياق متصل من دون مقاطع.

الكتاب الثاني

تحليلات المبادئ

يُنَبِّئ المنطق العام على مخطط يتوافق بدقّة تامة مع أنقسام القدرات المعرفية العليا التي هي: الفاهمة والحاكمة والعقل. ويعالج هذا التعليم إذن في تحليلاته الأفاهيم والأحكام والاستدلالات تبعاً لوظائف وترتيب تلك الملكات الذهنية التي تُستوعب تحت الاسم الواسع، الفاهمة بعامة.

وبما إنّ المنطق محض الصوري المذكور، يُجَرِّد المعرفة (سواء كانت محضة أم أميرية) من كل مضمون، ويشغل فقط بصورة التفكير بعامة (بالمعرفة السياقية)، فإنه يمكن أن يتضمن أيضاً في قسمه التحليلي «قانوناً» للعقل، لأنّ لصورة العقل وَصَفَتِهَا الموثوقة التي يمكن أن تدرك قبلياً بتحليل أفعال العقل إلى آلياتها وحسب، ومن دون النظر إلى الطبيعة الخاصة للمعرفة المستعملة فيه.

ولأنّ المنطق التّرسّندالي مقتصر على مضمون معين، أعني على مجرد معارف قبلية محضة، فإنه لا يمكن أن يتبعه في ذلك التقسيم. إذ من الواضح أنّ الاستعمال التّرسّندالي للعقل لا يصدق موضوعياً البتة، ولا ينتمي من ثَمَّ إلى منطق الحقيقة، أعني إلى التحليلات، بل يستلزم بوصفه منطقاً للظاهر قسمًا خاصاً من البناء التعليمي المدرسي تحت اسم الديالكتيك التّرسّندالي.

وتتمتع الفاهمة والحاكمة في المنطق التّرسّندالي بـ «قانون» استعمالٍ صادقٍ موضوعياً، وبالتالي حقيقي؛ فهما تنتميان إذن إلى قسمه التحليلي. لكنّ العقل، في محاولته أن يُطْلَع شيئاً ما قبلياً بصدد الموضوعات وأنّ يوسّع المعرفة أبعد من حدود التجربة الممكنة، يكون ديالكتيكياً بالتهام والكمال، ولا تجد مزاعمه الواهمة مكاناً لها في «قانون» كالذي يجب أن تتضمنه التحليلات.

وعليه، فإنّ تحليلات المبادئ ستكون وحدها «قانوناً» للحاكمة، يعلمها أن تطبّق على

الظواهرات الأفاهيم الفاهمية التي تتضمن شرط القواعد القبلية. ولهذا السبب سأستعمل متخذاً مبادئ الفاهمة بخاصة موضوع بحث، اسم تعليم الحاكمة الذي يدل بشكل أدق على هذا العمل.

مدخل في الحاكمة

الترسندالية بعامة

إذا كانت الفاهمة بعامة تُعرّف بأنّها ملكة القواعد، فإنّ الحاكمة هي ملكة الادراج تحت القواعد، أعني ملكة تميز ما إذا كان الشيء ينضوي تحت قاعدة معطاة (casus datae legis) أم لا ينضوي. ولا يتضمن المنطق العام أي إرشاد للحاكمة ولا يمكنه أن يتضمن. ذلك أنّه من حيث يجرّد المعرفة من كل مضمون لا يبقى أمامه من عمل سوى أن يعرض تحليلياً مجرد صورة المعارف في الأفاهيم والأحكام والاستدلالات، وأن يقيم بذلك القواعد الصورية لكل استعمال فاهمي. فإن شاء أن يبين بعامة كيف يجب أن ندرج تحت تلك القواعد، أعني كيف تميز ما إذا كان شيء ما ينضوي تحتها أم لا ينضوي، فلن يمكنه ذلك دون أن يستعين بدوره بقاعدة. لكن هذه القاعدة ستستلزم بدورها، بما هي قاعدة بالضبط، تلقيناً جديداً للحاكمة. ويتبين بالتالي أنّه إذا كانت الفاهمة قابلة للتعلّم والتسلّح بقواعد، فإن الحاكمة هي موهبة خاصة لا يمكن أن تُعلّم قط بل يمكن أن تُمرّن وحسب. فهي، من ثمّ، العلاقة الفارقة لما يسمى بالحسّ السليم ولما لا يمكن أن تُغني عنه أي مدرسة، لأنه على الرغم من أنّ هذه يمكن أن تُزوّد فاهمة محدودة بقواعد وتُطعمها برؤية مستجدة، إلّا أنّ على التلميذ أن يملك هو القدرة على استخدام هذه القواعد استخداماً صحيحاً، ولا يمكن أن نملي عليه، في هذا الصدد، أي قاعدة للإحتراز من سوء الاستعمال عندما يفتقر إلى مثل تلك الموهبة الطبيعية⁽¹⁾. وهكذا، قد يكون في رأس الطبيب أو القاضي أو رجل الدولة الكثير من جميل القواعد الطبية والفقهية والسياسية إلى درجة تجعل من الواحد معلماً علامة في ميدانه مع أنّه يخطئ بسهولة في تطبيق تلك القواعد إمّا لأنّ الحاكمة الطبيعية تنقصه (دون أن تنقصه الفاهمة مع ذلك)، فهو، وإن كان يرى جيداً العام مجرداً، يعجز عن تقرير ما إذا كانت حالة ما متضمنة فيه عياناً، وإما لأنّه لم يتمرّن كفاية على مثل هذا الحكم بأمثلة وأعمال متحققة. فالفائدة الوحيدة والعظيمة للأمثلة هي أنّها تشجّد الحاكمة. أما فيما يتعلق بصوابية النظرات الفاهمية ودقتها، فهي بالأحرى مضرّة بعامة، لأنها نادراً ما تلبّي شرط القاعدة تلبية مطابقة (بوصفها casus in terminis)^(**)، أضف أنّها تُضعف غالباً من تحفّز الفاهمة

(1) إنّ الافتقار إلى الحاكمة هو تخصيصاً ما يسمى الغباء، وليس لمثل هذه العاهة من علاج. فرأس بليد أو محدود ومفتقر إلى درجة ملائمة من الفهم وإلى الأفاهيم الخاصة به، يمكنه بسهولة أن يصل بالتعلّم إلى درجة التبحّر. لكن بما أنّ هذا لا يُغني في الغالب عن تلك (التي في secunda Petri)^(*)، فإنه ليس من النادر أن نجد رجالاً متعلمين جداً يظهرون نقصاً لا يعالج في استعمال علمهم.

(*) رسالة بطرس الثانية. (ربما يقصد كنت قول بطرس الرسول فيها ولأن الذي ليس عنده هذه هو أعمى قصير البصر) I (9)؛ (م. و).

(**) حالة مطابقة حرفياً.

لرؤية وافية للقواعد في كليتها، ومعزل عن ظروف التجربة الخاصة، فينتهي الأمر بنا إلى التعود على استخدامها لا كمبادئ بل كصيغ جاهزة بالأحرى. فالأمثلة هي إذن عجالات للحكمة، لا يمكن أن يستغني عنها من يفتقر إلى تلك الموهبة الطبيعية.

لكن، إذا كان المنطق العام لا يمكنه أن يقدم إرشادات للحكمة، فإن الأمر يختلف تماماً مع المنطق الترندالي، إلى حد يبدو معه أن العمل الخاص لهذا الأخير هو أن يصبو الحكمة ويمتثل بقواعد معينة في استعمالها للفاهمة المحضة. ذلك أن الفلسفة كتعليم، تبدو غير ضرورية البتة، من أجل توسع الفاهمة في حقل المعارف المحضة القبلية، أو، بالأحرى تبدو في غير محلها، لأننا بعد كل المحاولات التي أجريت حتى الآن لم نكسب إلا القليل من الأرض أو بالأحرى لم نكسب شيئاً بالمرّة؛ أما الفلسفة كنقد، فتتجلى بكامل نفاذها ومهارتها التمهيدية، من أجل الاحتراز من زلات الحكم (lapsus judicii) في استعمال العدد القليل من الأفاهيم المحضة التي تقدمها لنا الفاهمة، (على الرغم من أن فائدتها سلبية وحسب).

وتتمتع الفلسفة الترندالية بخاصية أن بإمكانها، بالإضافة إلى القاعدة (أو بالأحرى إلى الشرط العام للقواعد) المعطاة في أفهوم الفاهمة المحض، أن تشير معاً وقبلها إلى الحالة التي يجب أن تطبق عليها القاعدة. وسبب تفوقها في هذا المجال على سائر العلوم التعليمية (بإستثناء الرياضة) هو أنها تعالج الأفاهيم التي يجب أن تتعلق قبلها بموضوعاتها، والتي لا يمكن لمصادقيتها الموضوعية، من ثم، أن تبرهن بعدياً، لأن ذلك من سوء التقدير التام لكرامتها؛ ولأن عليها بالأحرى، أن تعرض في الوقت نفسه الشروط التي بموجبها يمكن للموضوعات أن تعطى متفقة مع تلك الأفاهيم بعلائم كلية إتما وافية، وإلا صارت من دون مضمون وبالتالي مجرد صور منطقية لا أفاهيم فاهمية محضة.

فتعليم الحاكم الترندالي هذا يتضمن إذن باين، يعالج الأول الشرط الحسي الذي يسمح وحده باستعمال الأفاهيم الفاهمية المحضة، أعني شيامة الفاهمة المحضة، ويعالج الثاني الأحكام التأليفية التي تنجم قبلها وفق ذلك الشرط، عن الأفاهيم الفاهمية المحضة، والتي تشكل أساساً لكل المعارف القبلية الأخرى، أعني مبادئ الفاهمة المحضة.

الباب الأول

في شيامة الأفاهيم الفاهمية المحضة

في كل إدراج لموضوع تحت أفهوم يجب أن يكون تصور الأول مجانساً لتصور الثاني، أعني أن على الأفهوم أن يتضمن ما يتصور في الموضوع المطلوب إدراجه. وذاك بالفعل ما نعنيه

بالقول: الموضوع ينضوي تحت أفهوم. فللأفهوم الأميري «الصحن» شيء مجانس للأفهوم المحض الهندسي «الدائرة» لأن الاستدارة المفكرة في الأول تُحدس في الثاني.

والحال، إن الأفاهيم الفاهمية المحضة، بالمقارنة مع الحدوس الأميرية (بل الحسية بعامة) هي غير متجانسة لها بالمرّة، ولا يمكن أن توجد في أي حدس. فكيف يكون إذن إدراج هذه الحدوس تحت تلك الأفاهيم، ومن ثم تطبيق المقولة على الظاهرات، ممكناً حين لا يوجد من يقول: إن هذه المقولة، والسببية مثلاً، يمكن أن تُحدس بالحواس، وإنها مُتضمنة في الظاهرة؟ إن هذا السؤال الطبيعي جداً، والمهم جداً، هو بالضبط السبب الذي يجعل تعليم الحاكمة الترسدالي ضرورياً بمعنى، إنه يبين إمكان: كيف يمكن للأفاهيم الفاهمية المحضة أن تطبق على الظاهرات بعامة. وفي سائر العلوم الأخرى حيث الأفاهيم، التي يفكر بها الموضوع تفكيراً كلياً، ليست مختلفة عن تلك التي تصوّره عياناً كما هو معطى ولا مغايرة لها، لا يكون من الضروري القيام بعرض خاص بالنسبة إلى تطبيق الأفاهيم الأولى على الثانية.

لكنه من الواضح أنه يجب أن يكون ثمة ثالث يجانس من جهة المقولة ومن أخرى الظاهرات، ويجعل تطبيق الأولى على الثانية ممكناً. وهذا التصور الوسيط يجب أن يكون محضاً (من دون أي أميري) ويكون مع ذلك ذهنياً من جهة، وحسياً من جهة أخرى. ومثل هذا التصور يدعى الشيم الترسدالي.

يتضمن الأفهوم الفاهمي الوحدة التأليفية المحضة للمتّوع بعامة. ويتضمن الزمان، بوصفه الشرط الصوري لمتّوع الحس الباطن، وبالتالي لاقتران كل التصورات، متنوعاً قليلاً في الحدس المحض. والحال، إن التعيّن الزماني الترسدالي مجانس للمقولة (التي تشكّل وحدته) من حيث هو كلي، ومن حيث يستند إلى قاعدة قبلية. لكنه من جهة أخرى مجانس للظاهرة من حيث إن الزمان متضمن في كل تصور أميري للمتّوع. فتطبيق المقولة على الظاهرات يصير ممكناً إذن بفضل التعيّن الزماني الترسدالي، وهذا التعيّن بوصفه شيماً لأفاهيم الفاهمية يتوسط في إدراج الظاهرات تحت المقولة.

وتبعاً لما تبين في تسويغ المقولات، لن يتردد أحد، على ما أرجو، في حسم مسألة ما إذا كان استعمال الأفاهيم الفاهمية المحضة استعمالاً أميرياً وحسب أم إنه ترسدالي أيضاً، أعني ما إذا كانت هذه الأفاهيم تتعلق حصراً بالظاهرات بوصفها شروط تجرّية ممكنة، أم ما إذا كان يمكنها أن تكون بمثابة شروط إمكان الأشياء بعامة، تطال موضوعات في ذاتها (دون أن تنحصر في حساسيتها). وقد رأينا بالفعل أن الأفاهيم متمتعة تماماً ولا يمكن أن يكون لها أي معنى إذا لم يُعط أي موضوع إمّا لهذه الأفاهيم نفسها أو على الأقل للعناصر التي منها تتألف؛ وإنه لا يمكنها من ثم أن تطبق على الأشياء في ذاتها (دون اعتبار ما إذا كان، وكيف، بإمكانها أن تعطى لها). ورأينا أيضاً أن الطريقة الوحيدة التي بها تُعطى الموضوعات هي تغير في حساسيتها. ورأينا أخيراً أن الأفاهيم القبلية المحضة يجب أن تتضمن، بالإضافة إلى الوظيفة التي تقوم بها الفاهمية في المقولة، الشروط الصورية للحساسية (وبخاصة الحس الباطن) التي تتضمن الشرط العام الذي يسمح

وحده للمقولة بأن تُطبّق على أيّ موضوع. وشرط الحساسية الصوري والمحض هذا الذي يقتصر عليه استعمال الأفهوم الفاهمي، نُسَمِّيه شَيْمُ الأفهوم الفاهمي، والطريقة التي تتبعها الفاهمة بصدد هذه الشّيات، نُسَمِّيهَا شِيَامَةُ الفاهمة المحضة.

وليس الشّيمُ بحد ذاته سوى نتاج للمخيّلة. لكن، بما أن تأليف المخيلة لا يقصد إلى أيّ حدس مفرد بل فقط إلى الوحدة في تعيين الحساسية، يجب أن نفرّق بين الشّيمُ والخَيْل. فعندما أضع خمس نقاط واحدة إثر الأخرى ((...))، فإن ذلك هو خَيْلُ العدد ((5)). وعلى العكس عندما أفكر فقط بعدد بعامّة، قد يكون خمسة أو مئة، فإن هذا التفكير هو تصوّر لطريقة تصور كثرة (ألف مثلاً) في خَيْل ما وفقاً لأفهوم ما، أكثر مما هو هذا الخَيْل نفسه الذي سيكون من الصعب عليّ في هذه الحالة أن أطلّعه بناظريّ وأقارنه بالأفهوم. والحال إن ما أُسَمِّيه شَيْمُ الأفهوم هو تصوّر طريقة المخيلة العامة في منحها هذا الأفهوم خَيْلاً.

والواقع، إن الشّيات، لا أخيلة الموضوعات، هي التي تؤسس أفاهيمنا الحسية المحضة. فليس ثمة من خَيْلٍ لِمَثَلث، يمكن أن يكون، ذات مرّة، مطابقاً لأفهوم المثلث بعامّة. ذلك أن أيّ خَيْلٍ لن يبلغ كِلِيّة الأفهوم التي يفضلها يطبق على كل المثلثات سواء كانت قائمة الزاوية أم لا، بل سيكون دائماً مقتصراً على جزء واحد من كلّ المثلث. ولا يُمكن لِشَيْمِ المثلث أن يوجد قط إلّا في الفكر، ويعني قاعدة من قواعد تأليف المخيلة بالنسبة إلى الأشكال المحضة في المكان. أما موضوع التجربة، أو خَيْلُ هذا الموضوع، فلن يصلح حتى إلى الأفهوم الأميري، في حين أن هذا الأفهوم يتعلق دائماً دون توسط بشّيمِ المخيلة، تعلّقه بقاعدة تعيّن حدسنا وفقاً لأفهوم كليّ معيّن. فافهوم (كلب) يعني قاعدة بموجبها يمكن لمخيّليّتي بعامّة أن تعبّر عن شكل دابة دون أن تكون محصورة بهيئة خاصّة تقدمها التجربة أو بالأحرى بخَيْلٍ ممكن نستطيع أن نتصوره عياناً. وشيامة فاهمتنا بالنسبة إلى الظاهرات وإلى مجرد صورتها، هي فنّ دفين في أعماق النفس البشرية يظلّ من الصعب أبداً أن ننزع سرّ أدائه من الطبيعة لعرضه بشكل واضح للعيان. وكل ما يمكننا قوله هو: إن الخَيْلُ نتاج للقُدرة الأميرية للمخيّلة المنتجة، وإن شيم الأفاهيم الحسية، كالأشكال في المكان، هو نتاج المخيلة المحضة ويمثّابة طُغرى لها، وبفضله ووفقاً له تكون الأخيلة بدءاً ممكنة، وإن هذه الأخيلة يجب أن لا تقترن بالأفهوم إلّا بواسطة الشّيمِ الذي تدلّ عليه، والذي لا تطابقه مطابقة تامّة. وعلى العكس فإن شيم أفهوم فاهمي محض ليس شيئاً يمكن أن يحال إلى أيّ خَيْلٍ، بل هو مجرد التأليف المحض الذي تمّ بأفاهيم عامة وفقاً لقاعدة الوحدة التي تعبّر عن المقولة، وهو نتاج تَرسُنْدالي للمخيّلة يتعلق بتعيّن الحس الباطن بعامّة، وفق شروط صورته (الزمان) بالنظر إلى كل التصورات من حيث يجب أن ترتبط قبلها بأفهوم وفقاً لوحدة الابصار.

ولن نتوقف الآن على التحليل الجافّ والممل لما تستلزمه الشّيات التَرسُنْدالية للأفاهيم الفاهمية المحضة بعامّة، بل سنعرضها بالأخرى وفقاً لنسق المقولات وبارتباطها بها.

فالخَيْلُ المحض لكلّ الكمّيات (quantarum) بالنسبة للحس الخارجي هو المكان، لكنه

الزمان بالنسبة إلى كل موضوعات الحواس بعامة. أما الشئ المحض لك ((كم)) (quantitatis) بما هو أفهوم للفاهمة، فهو العدد الذي هو تصور يضم إضافة الواحد إلى الواحد إضافة متتالية (إضافة المتجانس). فالعدد ليس سوى وحدة التأليف الحاصلة في متنوع حدس متجانس بعامة بفعل أي أنج الزمان نفسه في إركان الحدس.

و ((الواقع)) في الأفهوم الفاهمي المحض هو ما يتناسب مع إحساس بعامة وما أفهومه من ثم يدل بذاته على كون (في الزمان). و ((النفي))، ما أفهومه يصور لا - كوناً (في الزمان). والتضاد بين الاثنين ينجم عن الفرق في الزمان الواحد بين كونه مليئاً أو فارغاً. وبما أن الزمان ليس سوى صورة الحدس ومن ثم صورة الموضوعات بوصفها ظاهرات فإن ما يناسب الإحساس فيها هو المادة الترسيدالية (الشئئية الواقعية) لجميع الموضوعات كأشياء في ذاتها. والحال، إن لكل إحساس درجة أو كمًا به يمكنه أن يملأ الزمان عينه. أعني الحس الباطن نسبة إلى تصور الموضوع عينه، ملئاً تتفاوت درجته إلى أن ينعدم (= صفر = نفي). ولذا فإن ثمة علاقة وترابطاً أو بالأحرى انتقالاً من ((الواقع)) إلى ((النفي)) انتقالاً يجعل كل ((واقع)) متصوراً بوصفه ((كمًا))؛ وشئ ((الواقع)) بوصفه ((كم)) شيء ما من حيث يملأ الزمان هو بالضبط هذا الانتاج المتصل والمتجانس لك ((واقع)) في الزمان حيث نهبط في الزمان بالإحساس الذي على درجة معينة حتى غيابه التام أو نرتفع تدريجياً من ((نفي)) الإحساس إلى كمية من هذا الإحساس نفسه.

وشئ ((الجوهر)) هو دوام الواقعي في الزمان، أعني تصويره بمثابة أس للتعين الزماني الأميري بعامة، ويدوم إذن حين يتبدل كل الباقي. (والزمان لا يجري، بل إن وجود المتحول هو الذي يجري فيه. فالزمان الذي هو نفسه ثابت ودائم يناسب إذن في الظاهرة الثابت في الوجود أعني الجوهر، وفيه وحده يمكن تعيين تتالي الظاهرات وكونها معاً).

وشئ ((السبب)) وسببية شيء بعامة هو الواقعي الذي ما إن يطرح كيفما اتفق حتى يتليه أبداً شيء آخر. فهو يقوم إذن على توالي المتنوع توالياً خاضعاً لقاعدة.

وشئ ((الاشتراك)) (التفاعل) والسببية المتبادلة للجواهر بالنظر إلى أعراضها، هو كون تعينات الواحدة والأخرى معاً وفقاً لقاعدة عامة.

وشئ ((الإمكان)) هو موافقة تأليف مختلف التصورات لشروط الزمان بعامة (ومثالاً: إن الأضداد لا يمكن أن توجد معاً في شيء واحد بل واحداً إثر آخر فقط)، إنه إذن تعين تصور شيء في زمان ما.

وشئ ((التحقق)) هو الوجود في زمن معين.

وشئ ((الضرورة)) هو وجود الموضوع في كل زمن.

نرى إذن، من كل ذلك، أن ما يتضمنه شئ كل مقولة ويجعله قابلاً للتصور هو على

التوالي: شيم ((الكم))، توليد (تأليف) الزمان نفسه في الإزكان المتتالي لموضوع، وشيم ((الكيف))، تأليف الاحساس (الادراك) مع تصور الزمان أو ملء الزمان، وشيم ((الإضافة))، علاقة الادراكات بعضها ببعض في كل زمان (أعني بموجب قاعدة للتعين الزماني)؛ وأخيراً شيم ((الجهة)) ومقولاتها، الزمان نفسه بوصفه متضاييف تعين الموضوع بصدد معرفة ما إذا كان، وكيف، ينتمي إلى الزمان. ليست الشئيات إذن سوى تعينات زمانية قبلية بموجب قواعد، وهي تتعلق وفقاً لنسق المقولات، بالتسلسل الزمني، والمضمون الزماني ونسق الزمان ومجمل الزمان أخيراً، بالنظر إلى جميع الموضوعات الممكنة.

وعنه يتضح أن شيامة الفاهمة من خلال تأليف المخيلة الترسندالي تؤدي فقط إلى وحدة كل متنوع الحدس في الحس الباطن، وإذن، وبتوسط، إلى وحدة الإبصار كوظيفة تتناسب مع الحس الباطن (قدرة التلقي). فشئيات الفاهمة المحضة هي إذن الشروط الحقيقية الوحيدة التي تجعل الأفاهيم على صلة بالموضوعات، وذات دلالة من ثم. وليس للمقولات، في النهاية، أي استعمال آخر ممكن سوى هذا الأميري لأنها، بواسطة مبادئ وحدة ضرورية قبلية (بفضل التوحيد الضروري لكل وعي في الإبصار الأصلي)، تصلح فقط لإخضاع الظواهرات إلى قواعد التأليف العامة وجعلها صالحة لتشكيل اقتران شامل في التجربة، وحسب.

ففي مجمل كل تجربة ممكنة، إنما تقيم جميع معارفنا وفي الصلة الكلية التي بينها وبين تلك التجربة إنما تقوم الحقيقة الترسندالية التي تتقدم على كل حقيقة أميرية وتجعلها ممكنة.

لكن يتضح أيضاً للعيان: إنه إذا كانت شئيات الحساسية تحقق بدءاً المقولات، فهي تقصر ما صدقها في الوقت عينه، أعني إنها تحصرها بشروط تقع خارج الفاهمة (أي في الحساسية). وعليه فإن الشيم ليس أصلاً سوى الظاهرة أو الأفهوم الحسي لموضوع، من حيث يتوافق مع المقولة (*Numerus est quantitas phaenomenon, sensatio realitas phaenomenon, constans et perdurabile rerum substantiaphaenomenon (-) cternitas necessitas phaenomenon*) (*)

لكن، يبدو أننا لو أهملنا جانباً، الشرط الحصري، فسندفع الأفهوم الذي سبق أن حصرناه، وسيكون على المقولات بمعناها المحض ومن دون كل شروط الحساسية، أن تصدق على الأشياء بعامة، كما هي، في حين أن شئياتها تصورها فقط كما تظهر، وسيكون للمقولات إذن معنى مستقل عن كل شئياتها وأوسع منها بكثير. وبالفعل، يبقى للأفاهيم الفاهمية المحضة بعد أن نجردها من كل شرط حسي دلالة، إنما مجرد دلالة منطقية لمجرد وحدة التصورات التي لا يمكن أن يعطى لها أي موضوع ولا من ثم، أي مدلول، يمكن أن يعطى أفهوماً لموضوع. فلن يدل ((الجوهر)) مثلاً إذا ما أهملنا جانباً تعين الدوام الحسي، على أكثر من شيء يمكن أن يفكر كحامل (من دون أن يكون محمولاً على أي شيء آخر). والحال إنه لا يمكنني أن أفعل شيئاً بهذا التصور لأنه لا يدلني على التعين الذي يجب أن يكون للشيء كي يصدق كحامل أول. فالمقولات من

(*) (العدد هو ((كم)) الظاهرة، والاحساس ((واقع)) الظاهرة، والثابت والدائم ((جوهر)) الظاهرة... والحال (ضرورة) الظاهرة).

دون شيئات، هي إذن مجرد وظائف فهمية بصدد أفاهيم، لكنها لا تصوّر أي موضوع. وتأتيها الدلالة من الحساسية التي تحقق الفاهمة وتَقْصُرُها في الوقت نفسه.

الباب الثاني

سستام كل مبادئ الفاهمة المحضة

فحصنا في الباب السابق الحاكمة الترندالية، فقط وفق الشروط العامة التي بموجبها وحدها يحق لها أن تستعمل الأفاهيم الفاهمية المحضة بصدد الأحكام التأليفية. وسيكون شغلنا الآن: أن نعرض وفقاً، لهذه الوصفة النقدية، الأحكام التي تضعها الفاهمة قبلياً حقاً في ربط سستامي. ولا شك في أن لوحة المقولات يجب أن تقدّم لنا في هذا الصدد هدياً طبيعياً وموثوقاً. ذلك أنها هي بالضبط تلك التي على الصلة بينها وبين التجربة الممكنة، أن تشكل كلّ المعرفة الفاهمية المحضة قبلياً، والتي على علاقتها بالحساسية بعامة، أن تعرض بالتالي جميع المبادئ الترندالية للاستعمال الفاهمي عرضاً شاملاً وفي سستام.

وتستمد المبادئ القبلية اسمها لا من أنها تنطوي على مبادئ أحكام أخرى وحسب، بل أيضاً من أنها لا تبدأ هي من معارف أعلى وأعم. لكن هذه الخاصية لا تعفيها مع ذلك، من الحاجة إلى دليل. ومع أن هذا الدليل لا يمكن أن يتوغّل موضوعياً أكثر من معرفة الموضوع، بل يمكنه أن يشكل بالأحرى أساساً لها، فإن ذلك لا يمنع من أن يكون بالإمكان أن نستمدّ دليلاً من المصادر الذاتية التي تجعل معرفة الموضوع بعامة ممكنة؛ بل إن ذلك سيكون ضرورياً حقاً، إذ بدونها ستحوم على المبدأ شبهة أن يكون مجرد زعم باغت.

وسنقتصر من جهة أخرى، على المبادئ العائدة إلى المقولات وحسب. فلا تدخل إذن، في الحقل الذي نرسمه لبحثنا مبادئ الاستطبيق الترندالية التي تجعل من المكان والزمان شرطيّ إمكان جميع الأشياء بوصفها ظاهرات، ولا أيضاً قصور هذين المبدأين، أعني ما لا يسمح لهما بأن يطبقا على الأشياء في ذاتها. كذلك لا تشكل المبادئ الرياضية جزءاً من هذا السستام لأنها تستمدّ فقط من الحدس وليس من الأفهوم الفاهمي المحض؛ لكن من حيث هي مع ذلك أحكام تأليفية قبلية، فإن إمكانها سيجد هنا بالضرورة مكاناً له، ليس بالطبع من أجل التدليل على مشروعيتها وبقينها الضروري، الأمر الذي لا تحتاج إليه، بل من أجل أن يكون إمكان هذه المعارف البديهية القبلية مفهوماً ومُسَوَّغاً.

لكن، يجب أيضاً أن نتكلّم على مبدأ الأحكام التحليلية، وذلك في الحقيقة بمعارضة مبدأ

الأحكام التأليفية التي تشغلنا بخاصة، لأن هذه المعارضة ستخلص نظرية الأحكام التأليفية من كل سوء فهم وستوضح للعيان طبيعتها الخاصة.

الفصل الأول

في المبدأ الأعلى لكل الأحكام التحليلية

أيًا كان مضمون معرفتنا وكيفما كانت صلتها بالموضوع، فإن الشرط الكلي وإن السلبي وحسب، لجميع أحكامنا بعامة هو أن لا تناقض نفسها بنفسها، ومن دونه فإن هذه الأحكام في ذاتها (بصرف النظر عن الموضوع) تكون لا شيء. لكن حكمنا حتى في حال لم يكن فيه أي تناقض يمكنه، مع ذلك أن يربط أفاهيم بطريقة مختلفة عن ورودها في الموضوع، أو حتى في حال لم يُعط لنا أي مبدأ، لا قبلياً ولا بعدياً، يجعل مثل هذا الحكم مشروعاً. وهكذا يمكن لحكم، وإن خالياً من أي تناقض داخلي، أن يكون إما خاطئاً وإما من دون أساس.

والحال، إن القضية «لا يناسب الشيء أي محمول يناقضه» تسمى مبدأ التناقض، وهي معيار كلي، وإن سلبي وحسب، لكل حقيقة. لكنها تنتمي إلى المنطق فقط، لأنها تصدق على المعارف بوصفها معارف بعامة وحسب، ويميز عن مضمونها، ولأنها تقول: إن التناقض يُعَدِّمها ويُسخِّطها كلياً.

لكن، يمكننا مع ذلك أن نستعمله استعمالاً إيجابياً أيضاً، أعني ليس للتخلص من الخطأ والغلط وحسب (بقدر ما يعود ذلك إلى التناقض) بل أيضاً لمعرفة الحقيقة. إذ عندما يكون الحكم تحليلياً، وسواء كان سالباً أم موجباً، يجب دائماً أن يكون بالإمكان التعرف تعرفاً وإفياً على صوابه من خلال مبدأ التناقض. لأننا سننكر دائماً بحق نقيض ما يكون قد طرح وفكر، بوصفه أفهوماً، في معرفة الموضوع، في حين أننا سنثبت الأفهوم نفسه بالضرورة لهذا الموضوع بسبب أن صدّه سيكون مناقضاً لذلك الموضوع.

وعليه يجب أن نسلم أيضاً بأن مبدأ التناقض يصح كمبدأ كلي وكافٍ تماماً لكل المعرفة التحليلية، لكن رصيده ومنفعته لا يتخطيان رصيد ومنفعة المعيار الكافي للحقيقة. ذلك أنه لا يمكن لأي معرفة أن تعارضه من دون أن تهدم نفسها بنفسها. وهو ما يجعل من ذلك المبدأ الشرط الذي لا بد منه، إنما لا المبدأ المعين، للحقيقة معرفتنا. لكن، بما أنه لا يشغلنا، بخاصة إلا القسم التألفي معرفتنا، فإننا سنسهر دائماً بالطبع على أن لا نعارض مرة هذا المبدأ الذي لا يُنتهك، إنما الذي لا يمكن أن نتظر منه قط إيضاحات بالنسبة إلى حقيقة هذا الضرب من المعرفة.

لكن ثمة، ضمن هذا المبدأ الشهير وإن كان خالياً من أي مضمون، وكان مجرد مبدأ

صوري، صيغة تتضمن تأليفاً دُرس فيه بتهوّر ومن دون أيّ فائدة، وهو: «من المحال أن يكون الشيء، وأن لا يكون معاً». فبالإضافة إلى أننا نزيد هنا بطريقة نافلة (من خلال كلمة المحال)، اليقين الضروري الذي يجب أن ينبج عن المبدأ تلقائياً، فإن هذا المبدأ قد أخضع لشرط الزمان؛ فهو يقول مثل هذا: إن الشيء = ((أ)) الذي هو شيء ما = ((ب)) لا يمكن أن يكون في الوقت نفسه لا ((ب)). لكن يمكنه تماماً أن يكون الواحد والآخر (((ب))) كما ((لا ب)) على التوالي: مثال، إن الإنسان الذي هو شاب لا يمكن أن يكون هرمًا في الوقت نفسه، لكن هذا الإنسان يمكنه تماماً أن يكون شاباً في زمن وأن لا يكونه في زمن آخر، أعني أن يكون هرمًا. والحال، إن مبدأ التناقض بوصفه مبدأً منطقيًا وحسب يجب أن لا يحصر مقالته بالعلاقات الزمنية، ومن ثم، فإن مثل تلك الصيغة هي معارضة كلياً للمقصود منه. وينجم سوء الفهم فقط عن أننا نفصل بدءاً محمول الشيء عن أفهوميته، ثم نربط ضده بهذا المحمول. ولا يؤدي ذلك إلى أي تناقض مع الحامل بل فقط مع المحمول المربوط به تأليفاً؛ ولا يقع التناقض حقاً إلا إذا طرح المحمول الأول والثاني معاً. فإذا قلت: «الإنسان الجاهل ليس متعلماً، فيجب أن أضيف هذا الشرط ومعاً» لكن إذا قلت: «كل إنسان جاهل فهو غير متعلم» فإن القضية هي تحليلية لأن صفة (اللاتعلم) تشارك، الآن، في أفهوم الحامل، وتنجم القضية السالبة عندها دون توسط عن مبدأ التناقض دوغماً حاجة إلى إضافة شرط «معاً». ولهذا السبب بالضبط عدلت أعلاه صيغة هذا المبدأ بما يجعله يعبر بوضوح عن طبيعة القضية التحليلية.

الفصل الثاني

في المبدأ الأعلى لكل الأحكام التأليفية

شرح إمكان الأحكام التأليفية هو مشكلة خارجة تماماً عن اهتمام المنطق العام الذي ليس به حاجة حتى لمعرفة اسمها. لكنها في المنطق الترسدي، الشاغل الأهم بل الوحيد، عندما تدور المسألة على إمكان الأحكام التأليفية القبلية وشروطها ونطاق مصداقيتها. ذلك أن المنطق بعد أن يُتم هذا العمل يكون قد بلغ غايته، أعني تعيين نطاق الفاهمة المحضة وحدودها.

في الحكم التحليلي، أكتفي بالأفهوم المعطى، كي أطلع شيئاً منه. فإن شئت أن يكون موجباً لم يكن علي سوى أن أضيف إلى هذا الأفهوم ما سبق أن فُكر فيه؛ وإن شئت أن يكون سالباً لم يكن علي سوى أن أنفي الضد منه. أما في الأحكام التأليفية، فيجب أن أخرج من الأفهوم المعطى لكي أنظر إلى العلاقة بينه وبين شيء مغاير تماماً لما يُفكر فيه؛ فليست هذه العلاقة إذن علاقة هوية ولا علاقة تناقض، وبها بالذات لا يمكن رؤية صواب الحكم ولا خطئه.

فلو سلمنا إذن أنه يجب الخروج من الأفهوم المعطى لمقارنته تأليفاً بآخر؛ لاحتجنا إلى ثالث يصدر عنه، وحده، تأليف الأفهومين. لكن ما هو هذا الثالث الذي بمثابة وسط لكل الأحكام التأليفية؟ إنه فقط ((جملة)) تتضمن كل تصوراتنا، أعني إنه الحس الباطن وصورته القبلية:

الزمان. ويستند تأليف التصورات إلى المخيلة، وتستند وحدتها التأليفية (اللازمة في الحكم) إلى وحدة الأبصار. ففي الثلاثة(*) إنما علينا أن نبحث عن إمكان الأحكام التأليفية بل، لأنها كلها تتضمن مصادر التصورات القبلية، أن نبحث عن إمكان الأحكام التأليفية القبلية التي ستكون ضرورية بناءً على تلك الأصول(**)، حتى لو كانت ستؤدي إلى معرفة بالموضوعات مستندة إلى تأليف التصورات وحسب.

حتى يمكن أن يكون لمعرفة واقع موضوعي، أعني حتى يمكن أن تكون على صلة بموضوع ويكون لها دلالة ومعنى، يجب أن يكون من الممكن أن يُعطى الموضوع بطريقة ما. ومن دون ذلك تكون الأفاهيم فارغة؛ وعلى الرغم من أننا نفكر بواسطتها، فلن نستطيع أن نعرف بهذا التفكير شيئاً بالفعل، بل سنلهو بالتصورات وحسب. وعندما يكون المطلوب لا تفكير موضوع بتوسط وحسب، بل أيضاً تصوره بلا توسط في الخلدس، فإن يُعطى الموضوع لا يعني سوى أن تقام الصلة ما بين تصوره والتجربة (متحققة كانت أم ممكنة). وحتى المكان والزمان، وأياً كان خلوص هذين الأفاهيم من الأميري، وأياً كان مبلغ اليقين بأنها متصوران قبلياً تماماً في الذهن، سيكونان من دون مصداقية موضوعية ومن دون معنى أو دلالة إن لم تُظهر تطبيقهما الضروري على موضوعات التجربة. بل إن تصورها هو مجرد شئ على صلة، أبداً، بالمخيلة الاسترجاعية التي تستحضر موضوعات التجربة التي من دونها لا يكون لها أي دلالة؛ والأمر نفسه بالنسبة إلى سائر الأفاهيم الأخرى دون تمييز.

فإمكان التجربة هو إذن ما يعطي جميع معارفنا القبلية واقعاً موضوعياً. والحال إن التجربة تستند إلى وحدة الظاهرات التأليفية، أعني إلى تأليف لموضوع الظاهرات بعامة وفقاً لأفاهيم، تأليفاً من دونه لن تكون قط معرفة، بل ستكون شتاتاً(**) من الإدراكات لا يصادف قط جميعه معاً لا في أي سياق وفقاً لقواعد ونقي (يمكن) مقترن اقتراناً شاملاً، ولا، من ثم، في وحدة الابصار الترندالية الضرورية. تتأسس التجربة إذن على مبادئ صورتها القبلية، أعني على قواعد كلية لوحدة تأليف الظاهرات؛ ويمكن دائماً اظهار الواقع الموضوعي لهذه القواعد بوصفها شروطاً ضرورية في التجربة بل حتى في إمكان التجربة، لكن خارج هذه الصلة، تمتنع القضايا التأليفية القبلية امتناعاً كاملاً لأنها تفتقر إلى الثالث، أعني إلى موضوع قد يسمح لوحدة تأليف أفاهيمها أن تثبت واقعها الموضوعي.

ولذا، وعلى الرغم من أننا في الأحكام التأليفية نعرف قبلياً عن المكان بعامة أو عن الأشكال التي ترسمها فيه المخيلة المنتجة، عدداً من الأشياء لا نحتاج معه إلى مساعدة التجربة، فإن هذه المعرفة ستكون لا - شيئاً بل اشتغالاً بمجرد أوهام إن لم ننظر إلى المكان كشرط للظواهرات يشكل مادة التجربة الخارجية. وعليه، فإن الأحكام التأليفية المحضة تتعلق وإن بتوسط وحسب،

(*) يقصد بالثلاثة: الزمان والمخيلة ووحدة الإبصار، وهي مصادر أو أصول التصورات القبلية (م. و)

(**) في الأصل: رأبُوديا = مختارات شعرية ملحمية (م. و).

بتجربة ممكنة، أو بالأحرى بإمكان هذه التجربة نفسه، وعلى هذا فقط تتأسس مصداقية تأليفها الموضوعية.

وبما أنَّ التجربة هي من حيث إمكانها، وبما هي تأليف أميري، نمط المعرفة الوحيد الذي يعطي واقعاً لكل تأليف آخر، فليس لهذا التأليف نفسه بوصفه معرفة قبلية، من حقيقة (من تطابق مع موضوعه) إلّا بشرط أن لا يتضمن أكثر مما هو لازم للوحدة التأليفية للتجربة بعامه.

فالبداء الأعلى لكل الأحكام التأليفية هو إذن: يخضع كل موضوع للشروط الضرورية لوحدة تأليف متنوع الحدس في تجربة ممكنة.

وعلى هذا النحو، فإن الأحكام التأليفية القبلية ممكنة عندما نقيم الصلة بين شروط الحدس الصورية القبلية وتأليف المخيلة ووحدها الضرورية في إِبصار ترْسِنْدالي، وبين معرفة تجريبية ممكنة بعامه ونقول: إنَّ شروط إمكان التجربة بعامه هي أيضاً شروط إمكان موضوعات التجربة ولها من ثمَّ مصداقية موضوعية في الحكم التألفي القبلي.

الفصل الثالث

عرض سستامي لكل مبادئها التأليفية

إن وُجِدَت المبادئ في مكان ما فسيعود ذلك إلى الفاهمة المحضة وحدها، لأنها ليست فقط ملكة القواعد بالنسبة إلى ما يحصل وحسب، بل أيضاً مصدر المبادئ الذي يُلْزَمُ كُلُّ (ما يمكن أن يُمَثِّلَ لنا كموضوع وحسب) أن يخضع لقواعد، لأنَّه من دون هذه القواعد لن تُعْطَى المظاهر أي معرفة بالموضوع الذي يتناسب معها؛ بل إن بعضاً من القوانين الطبيعية، إذا ما نُظِرَ إليه كمبادئ لاستعمال الفاهمة الأميري، يصحب معه إقراراً للضرورة، وبالتالي، دعوى تُعَيَّنُ على الأقل مبادئ يجب أن تصدق قبلياً وقبل أي تجربة؛ لكن جميع قوانين الطبيعة دون تمييز تخضع لمبادئ الفاهمة العليا ولا تُفَعَّلُ سوى أن تطبَّقها على حالات خاصة بالظاهرة. فوحدها هذه المبادئ إذن تعطي الأفهم الذي يتضمن شرطاً ونوعاً من المُعَامِل^(*) لقاعدة بعامه، أما التجربة فتقدم الحالة المدرجة تحت القاعدة.

ولا يمكن أن نخشى حقاً حسابان المبادئ الأميرية فقط، بمثابة مبادئ للفاهمة المحضة أو العكس بالعكس، لأن الضرورة الناتجة عن الأفاهيم والتي تميز المبادئ المحضة ويلاحظ غيابها بسهولة في كل قضية أميرية أيّا كانت عمومية صدقها، تقينا من سوء الفهم ذاك بسهولة. لكن ثمة مبادئ قبلية محضة لا يسعني أن أنسبها تخصيصاً إلى الفاهمة المحضة لأنها ليست مستمدة من أفاهيم محضة بل من حدوس محضة (وإن بواسطة الفاهمة) في حين أن الفاهمة هي ملكة

الأفاهيم. والرياضة تتمتع بمثل هذه المبادئ إما يستند تطبيقها ومن ثمّ مصداقيتها الموضوعية إلى التجربة، بل حتى إمكان مثل هذه المعرفة التأليفية القبلية (تسويغها)، يستند دائماً مع ذلك إلى الفاهمة المحضة.

وعليه فإنني أحسب في عداد مبادئي، لا مبادئ الرياضة، بل تلك التي تؤسس إمكان هذه ومصداقيتها الموضوعية القبلية، والتي يجب عَدها من ثمّ بمثابة مبدأ لتلك المبادئ، لأنها تذهب من الأفاهيم إلى الحدس وليس من الحدس إلى الأفاهيم.

واستعمال تأليف هذه الأفاهيم الفاهمية المحضة في تطبيقها على التجربة الممكنة هو إما رياضي وإما دينامي؛ لأنه يتعلق من جهة بالحدس وحسب ومن جهة أخرى بوجود الظاهرة بعامة. وشروط الحدس القبليّة ضرورية اطلاقاً بالنسبة إلى كلّ تجربة ممكنة، أما شروط وجود الأشياء المتضمنة في حدس أميري يمكن فهي عرضية وحسب في ذاتها. وعليه فإنّ مبادئ الاستعمال الرياضي هي ضرورية ضرورة غير مشروطة، أعني يقينية، أما مبادئ الاستعمال الدينامي فهي تتسم حقاً بطابع الضرورة القبلية، إنما فقط وفق شرط التفكير الأميري في تجربة ومن ثمّ بتوسط وبصورة غير مباشرة وحسب. وهي لا تتضمن بالتالي تلك البداهة اللا-متوسطة التي تتمتع بها الأولى (دون أن يفقدها ذلك شيئاً من يقينها الذي تستمدّه من التجربة بعامة). ويمكننا على كل حال أن نحكم بصورة أفضل على ذلك في خلاصة سستام المبادئ هذا.

وترشدنا لوحة المقولات بصورة طبيعية جداً إلى لوحة المبادئ لأن هذه الأخيرة ليست سوى قواعد الاستعمال الموضوعي للأولى. وعليه فإن كل مبادئ الفاهمة المحضة هي:

1 - مسلمات

الحدس

3 - تمثيلات

التجربة

2 - استباقات

الادراك

4 - مبادئ

التفكير الأميري بعامة

وقد اخترت هذه الأسماء بتأنّ من أجل أن نلاحظ الفروق بالنظر إلى بداهة هذه المبادئ وإيظافها. وسنرى في الحال فيما يتعلق سواء ببداية الظواهرات أم بتعنيها قبلياً بموجب مقولتي الكم والكيف (عندما ننظر فقط إلى هذه الأخيرة) أن مبادئها تفرّق فرقاً بيناً عن مبادئ المقولتين الأخريتين من حيث إنهما قابلتان ليقين حدسي، في حين أن هاتين ليقين سياقي وحسب على الرغم من أنهما مبادئ دينامية⁽¹⁾. لكن تجدر الملاحظة أني لا أقصد مبادئ الرياضة في الحالة الأولى ولا

(1) كل ربط (conjunctio) هو إما تركيب (compositio) وإما إقران (nexus). والأول هو تأليف المتنوع الذي =

مبادئ الديناميكا (الفيزيائي) العام في الحالة الثانية، بل فقط مبادئ الفاهمة المحضة بالعلاقة مع الحس الباطن (من دون تفريق بين التصورات المعطاة فيه) الذي يُمَدّها جميعاً بإمكانها. وأطلق عليها هذا الاسم بالنظر إلى تطبيقها أكثر منه بالنظر إلى مضمونها، وسأفحصها الآن بالترتيب عينه الذي به عرضت في اللوحة . .

1 - مسلمات الحدس

ومبدأها: كل الحدوث هي كميات مُمتدة

تحليل

كل الظاهرات من حيث صورتها تتضمن حدساً في المكان وفي الزمان يؤسسها قلياً، فهي لا يمكن أن تُزَكَّن إذن، أعني أن تُرد في الوعي الأميري إلا بتأليف المتنوع الذي يُولّد تصورات مكان وزمان معينين، أعني إلا بتركيب المتجانس ووعي الوحدة التأليفية لهذا المتنوع (المتجانس). والحال إن وعي المتجانس المتنوع في حدس بعامة، من حيث يجعل بدءاً تصور الموضوع ممكناً، هو أفهوم الكم (quanti)، فحق إدراك الموضوع كظاهرة ليس ممكناً إذن إلا بنفس تلك الوحدة التأليفية لمتنوع الحدس الحسي المعطى الذي نفكر بواسطته وحدة تركيب المتجانس المتنوع في أفهوم كمية ما؛ أعني إن الظاهرات هي جميعها كميات، بل كميات ممتدة لأنها بوصفها حدساً في المكان أو في الزمان يجب أن تُتصور بالتأليف نفسه الذي يعين المكان والزمان بعامة.

أُسَمِّي كميةً ممتدةً، تلك التي فيها يجعل تصوّر الأجزاء تصوّر الكل ممكناً (ويسبقه إذن بالضرورة) فلا يمكن أن أتصور أيّ خط أياً كان صغره دون أن أخطه بالفكر، أعني دون أن أولّد على التوالي جميع أجزائه انطلاقاً من نقطة، وأرسم من خلال ذلك هذا الحدس بدءاً. والأمر نفسه يحصل بالضبط لكل جزء من الزمان مهما كان صغيراً. ففيه لا أفكر إلا بالتقدّم المتتالي من آن إلى آخر، وكل الأجزاء الزمانية مجتمعة معاً تنتج أخيراً كمية معينة من الزمان. وبما أن مجرد الحدس في جميع الظاهرات هو إما المكان أو الزمان فإن كل ظاهرة من حيث هي حدس، هي كمية ممتدة لأنها لا يمكن أن تُعرف في الإزكان إلا بتأليف مُتتالٍ (لجزء إلى جزء). جميع الظاهرات تُحدس إذن بوصفها مجتمعات (بوصفها كثرة أجزاء معطاة سلفاً)، وهذا بالضبط ما لا

= لا ينتمي واحده إلى الآخر بالضرورة. وعلى سبيل المثال، فإن الثلاثين اللذين يشكلها القطر في المربع لا ينتمي أحدهما بالضرورة إلى الآخر، وتأليف المتجانس هو من هذا النوع في كل ما يمكن فحصه رياضياً (ويمكن لهذا التمييز أن ينقسم إلى تأليف تجميعي وتأليف اتحادي يتعلق الأول بالكميات الممتدة والثاني بالكميات المشتدة). والربط الثاني (الإقران) هو تأليف المتنوع من حيث ينتمي واحده إلى الآخر بالضرورة، مثال العَرَض بالنسبة إلى جوهر ما أو المسبب إلى السبب - ومن ثم من حيث يكون مغايراً له ومتصوِّراً مربوطاً به قليلاً مع ذلك؛ وبما أن هذا الربط ليس اعتبارياً فإني أسميه دينامياً لأنه يتعلق بربط وجود المتنوع (ويمكنه أن ينقسم بدوره إلى ربط فيزيقي للظواهرات فيما بينها، وإلى ربط ميتافيزيقي، هو ربط لها في القدرة المعرفية القلبية).

يصح على كل ضرب من الكميات، بل فقط على تلك التي نَتَصَوَّرُها، ونُزَكِّمُها من حيث هي ممتدة.

وإلى هذا التأليف المتتالي للمخيلة المنتجة في توليد الهياكل، تستند رياضة الامتداد (الهندسة) مع مسلماتها التي تعبر عن شروط الحدس الحسي التي يمكنها وحدها أن تجعل ممكناً شَيْمَ أفهومٍ محض للظاهرة الخارجية، مثال: «بين نقطتين لا يمكن أن نمدَّ سوى خط مستقيم واحد». و«لا يمكن لخطين مستقيمين أن يحيطا بأي مكان» الخ. وتلك هي مسلمات لا تتعلق أصلاً إلا بالكموم (quanta) بما هي كذلك.

أما فيما يتعلق بالكمية (quantitas) أعني بالجواب عن هذا السؤال ما ((كمية)) الشيء؟ فعل الرغم من أن كثيراً من القضايا من هذا النوع هي تأليفية وبقينية مباشرة (*) (indemonstrabilia) فليس لدينا بصدها مسلمات بصحيح المعنى ذلك أن «الكميات المتساوية تعطي كميات متساوية إذا جمعت إلى كميات متساوية أو طرحت منها» قضية تحليلية لأي أعني دون توسط تهو (**). الكميات المتولدة الواحدة مع الأخرى، ولأن المسلمات يجب أن تكون قضايا تأليفية قبلية. أما قضايا العلاقة العددية البديهية فعلى الرغم من أنها تأليفية ولا شك، فهي بالمقابل ليست كلية كقضايا الهندسة، ولهذا السبب لا يمكن أن نسميها مسلمات. بل معادلات عددية وحسب، وصحيح أن كون ((7+5)) تساوي ((12)) لا يجعل منها قضية تحليلية. ذلك أي لا أفكر العدد ((12)) لا في تصور ((7)) ولا في تصوره ((5)) ولا في تصور جمعها، وليس مدار الكلام هنا أنه علي أن أفكر هذا العدد في جمع العددين الآخرين. لأن المطروح في القضية التحليلية هو فقط ما إذا كنت أفكر حقاً المحمول في تصور الحامل) إلا أن على الرغم من أن هذه القضية تأليفية، فإنها ليست سوى قضية مفردة. فمن حيث ينظر هنا فقط إلى تأليف المتجانس (الوحدات) فإن التأليف لا يمكن أن يحصل إلا بطريقة واحدة على الرغم من أن استعمال هذه الأعداد سيكون عاماً فيما بعد. فإذا قلت يرسم المثلث بثلاثة خطوط مجموع اثنين منها أكبر من الثالث، سيكون لدي هنا مجرد وظيفة للمخيلة المنتجة التي يمكنها أن تخط خطوطاً متفاوتة الطول وتجعلها تتقاطع أيضاً وفق جميع ضروب الزوايا التي يحلوها أن تختار. وبالمقابل، فإن العدد ((7)) ليس ممكناً إلا بطريقة واحدة وكذلك العدد ((12)) الذي يتولد بتأليف العدد السابق مع ((5)). يجب إذن أن لا نسمي القضايا التي من هذا النوع مسلمات (ولاً سيكون ثمة ما لا يتناهي منها)، بل معادلات عددية.

ويعد هذا المبدأ الترسندالي لرياضة الظاهرات معرفتنا القبلية بتوسع كبير. لأنه هو وحده الذي يجعل الرياضة المحضة تطبق بكل دقتها على موضوعات التجربة، الأمر الذي ما كان يمكن أن يكون بمثل هذه البدهة لولا هذا المبدأ، لا بل إنه قد أثار تناقضات عدة. فالظاهرات ليست الأشياء في ذاتها. والحدس الأميري ليس ممكناً إلا بالحدس المحض (حدس المكان والزمان)؛ فما

(*) لا تبرهن.

(**) بقاءها هي هي (م. و).

تقوله الهندسة عن أحدهما ينطبق إذن من دون تعارض على الآخر، ويجب وضع حدٍّ للتدّرع بأن موضوعات الحواس لا يمكنها أن تكون متوافقة مع قواعد البناء في المكان (ومثلاً مع الانقسام اللامتناهي للخطوط أو للزوايا). لأننا سننكر بذلك على المكان وفي الوقت نفسه على كل الرياضة، المصدقية الموضوعية، ولن يكون بوسعنا أن نعرف لماذا، وإلى أي مدى يمكن أن نطبّقها على الظاهرات. إن تأليف الأمكنة والأزمنة بوصفها الصور الأساسية لكل حدس، هي ما يجعل من الممكن معاً، إزكان الظاهرة وكل التجربة الخارجية بالتالي، ومن ثمّ، أيضاً كل معرفة بموضوعات هذه التجربة. وما تبرهنه الرياضة في استعمالها المحض عن الأول^(*) يصدق بالضرورة على الثانية، وليست كل الاعتراضات ضد ذلك سوى محامكات عقل غير نيرة، يغلط إذ يظن أنه يُلخّص موضوعات الحس من الشروط الصورية لحساسيتها ويعرضها على الرغم من أنها مجرد ظاهرات بوصفها موضوعات في ذاتها معطاة للفاهمة. ولا يمكن بالطبع، في هذه الحالة أن يُعرف عنها أي شيء قليلاً ولا من ثمّ تأليفاً بواسطة الأفاهيم المحضة عن المكان. والعلم الذي يعين هذه الأفاهيم، أعني الهندسة لن يكون هو نفسه ممكناً.

2. استباقات الإدراك

مبدأها: في جميع الظاهرات، الواقعي الذي هو موضوع للإحساس، هو ذو كمية مُشْتَدّة، أعني ذو درجة.

تدليل

الإدراك هو وعي أميري، أعني وعي مصحوب بإحساس. والظاهرات كموضوعات للإدراك ليست حدوداً محضة (صورية وحسب) كالمكان والزمان (لأن هذين لا يمكن أن يُدرَكا في ذاتهما)، فهي تنطوي إذن بالإضافة إلى الحدس على موادّ موضوع ما بعامّة، (به تصور شيئاً ما موجوداً في الزمان أو في المكان)، أعني على واقعيّ الاحساس بوصفه تصوراً محض ذاتي لا يمكن أن نعيه إلا إذا تأثرت به الذات، وتصوراً يُنسب إلى شيء بعامّة. وإلحال، إن تبدّل الوعي الأميري التدريجي إلى وعي محض ممكن عندما يختفي الواقعي منه تماماً ولا يبقى سوى وعي محض صوري (قبلي) للمتنبّؤ المتضمّن في المكان والزمان. وإنه من الممكن إذن تأليف الكمية المتولدة لإحساس ما من بدئيه: الحدس المحض = صفر، حتى أي كمية شئت. لكن، بما أن الإحساس في ذاته ليس تصوراً موضوعياً البتّة، وبما أننا لا نجد فيه لا حدس المكان ولا حدس الزمان، فإنه لن يكون بالطبع ذا كمّ ممتد، بل سيكون بالأحرى ذا كمّ (يكتسبه من الإزكان نفسه حيث يُمكن للوعي الأميري أن ينمو من لا شيء = صفر حتى مقدارٍ معطى) وذا كمّ مُشْتَدّة. إذن. وبالتناسب معه يجب أن ننسب إلى أشياء الإدراك، من حيث يتضمن الإدراك إحساساً، كمّاً مُشْتَدّاً أعني كمّاً على درجة من التأثير على الحس.

ويمكن أن نسَمّي استباقاً، كل معرفة بها يمكنني أن أعرف وأعيّن قليلاً ما ينتمي إلى المعرفة

(*) أي عن الإزكان (م. و).

الأميرية. وهذا، ولا شك، هو المعنى الذي كان يعطيه أبيقور للفظة $\pi\rho\sigma\lambda\eta\psi\iota\varsigma$. لكن بما أن في الظاهرات ما لا يمكن أن يُعرف قط قبليةً وما يشكل من جراء ذلك الفرق المميز للمعرفة الأميرية من المعرفة القبلية، عنيت الاحساس (بوصفه مادة الإدراك)، فإن هذا الأخير، هو أصلاً ما لا يمكن أن يُستبق قط. ويمكن على العكس، أن نسمي استباقات الظاهرات، التعينات المحضة في المكان وفي الزمان سواء بالنسبة إلى الهيئة أم إلى الكم، لأنها تصور قبليةً ما يمكن أن يُعطى دائماً بعدياً في التجربة. لكن، على افتراض أن ثمة شيئاً يمكن أن نعرفه قبليةً في كل إحساس بوصفه إحساساً بعامية (دون أن يُعطى أي إحساس خاص) فيجب أن نسمي بحق هذا الشيء استباقاً، بمعنى استثنائي، لأنه يبدو من الغريب أن نستبق التجربة في ما يختص بمادتها التي لا يمكن أن نستمدّها إلا منها. وهذا ما يحصل هنا حقاً.

والإزكان الحاصل فقط بواسطة الاحساس لا يملاً سوى لحظة واحدة (إذا صرفت النظر بالطبع عن تنالي عدة احساسات). فليس للإحساس إذن كمّ ممتد، من حيث هو شيء في الظاهرة إزكانه ليس تأليفاً متالياً ينطلق من الأجزاء إلى التصور الكلي. وغياب الاحساس في اللحظة عينها سيُصور هذه اللحظة كفاغرة وبالتالي = صفر. والحال، إن ما يتناسب مع الاحساس في الحدس الأميري هو ((الواقع)) ^(*) ((الواقع)) و((النفي)) = صفر. لكن كل إحساس قابل للنقصان إلى حدّ أنه يمكن أن يضمحل ويندثر تدريجياً. ولذا فإن بين ((الواقع)) و((النفي)) في الظاهرات تسلسلاً متصلاً لعدة احساسات وسيطة ممكنة، الفرق بينها دائماً أصغر من الفرق بين المعطى والصفر أو النفي الكلي. بمعنى، إنّ الواقعي في الظاهرة هو دائماً ذو كمّ لا يوجد مع ذلك في الإزكان، لأن هذا الأخير يتم بمجرد الاحساس في لحظة واحدة وليس بالتأليف المتتالي لعدة احساسات، ولا يذهب من ثمّ من الأجزاء إلى الكل؛ صحيح إذن أن لهذا الواقعي كمّاً، إلّا أنه ليس كمّاً ممتداً.

والحال، إنّي أُسمي ذلك الكم الذي لا يُزكّن إلّا بوصفه وحدة والذي لا يمكن تصور الكثرة فيه إلّا بتقريبه من النفي = صفر، كما مشتداً. فكل واقع في الظاهرة هو إذن ذو كمّ مشتد، أعني ذو درجة. وإذا ما نظرنا إلى هذا الواقع بوصفه سبباً (إما للإحساس وإما لواقع آخر في الظاهرة، وللتغير مثلاً) فنسنمّي درجة الواقع بوصفه مسبباً، أنا، وأن الثقل مثلاً، لأنّ الدرجة تشير فقط إلى الكم الذي إزكانه لا يتتالي، بل يحصل في لحظة واحدة. لكني لا أتطرق إلى ذلك إلّا لماماً لأن ليس عليّ بعد أن أهتمّ بالسببية.

وعليه، فإن لكل إحساس، ومن ثمّ لكل واقع في الظاهرة مهما كان صغيراً، درجة ما، أعني كمّاً مشتداً، يمكن إنقاظه باستمرار، وإن بين ((الواقع)) و((النفي)) تسلسلاً متصلاً من الوقائع الممكنة والإدراكات الصغرى الممكنة. ولكل لون، وللون الأحمر مثلاً، درجة ما، لا يمكنها مهما صغرت أن تكون قط الصغرى. والأمور نفسها أيضاً في كل شيء في الحرارة وفي أن

(*) برونلنيس - استباق وتوقع.

(**) واقع الظاهرة.

الثقل الخ. . والخاصية التي للكموم في أن لا يكون فيها أي جزء أصغر الأجزاء الممكنة (أي جزء بسيط) تسمى الإتصال. فالمكان والزمان هما "quanta continua" لأنه لا يمكن لأي جزء منهما أن يُعطى إن لم يكن محصوراً ضمن حدود معينة (نقاط ولحظات) ولأنه يجب من ثم أن يكون هذا الجزء بدوره مكاناً أو زمناً. لا يتألف المكان إذن إلا من أمكنة، والزمان إلا من أزمنة؛ والنقاط واللحظات ليست سوى حدود، أي مجرد مواضع لحدّ المكان والزمان؛ والحال إن هذه المواضع تفترض دائماً الحدود التي يجب أن تحدّها أو تعيّنّها، ولا يمكننا أن نركّب مكاناً أو زمناً بمجرد مواضع، بحسبانها بمثابة عناصر يمكن أن تُعطى حتى قبل المكان والزمان. ويمكن أن تسمى كموم من هذا النوع أيضاً كموماً جارية لأن التأليف في توليدها (في المخيلة المنتجة) هو تقدم في الزمان اعتدنا أن ندلّ على اتصاله بعبارة الجريان (السيلان).

كل الظاهرات بعامة هي إذن كموم متصلة سواء من حيث حدسها ككميات مُمتدة أو من حيث مجرد إدراكها (إحساس ومن ثم واقع) ككميات مُشتتة. وعندما يتقطع تأليف متنوع الظاهرات بصير مجمّعا من عدة ظاهرات (وليس ظاهرة بصحيح العبارة بوصفها كماً) وناتجاً لا عن مجرد تنالي التأليف المنتج لنمط ما بل عن تكرار تأليف متقطع باستمرار. فعندما أقول «إن 13 تالر» (*) هي كم نقدي، فإن العبارة التي استعملها صحيحة بقدر ما أفهم بذلك قيمة المارك (**). الفضّي الخالص الذي هو بالتأكيد كم متصل ليس فيه أي جزء أصغر الأجزاء، بل كل جزء فيه يمكن أن يشكل قطعة مالية تتضمن دائماً مادةً لقطعة أصغر. لكن إذا فهمت بتلك العبارة 13 تالراً مدوراً بمثابة 13 قطعة نقدية (وأيّاً كان إلى ذلك عيارها الفضّي)، فسأخطئ أن أسميتها كمّاً من التالر، ويجب على العكس أن أسميها مجمّعا، أي عدداً من القطع النقدية. لكن، بما أن الوحدة يجب أن تكون في أساس كل عدد، فإن الظاهرة بما هي وحدة، هي كم، وبما هي كذلك هي دائماً متصل.

لكن، بما أن جميع الظاهرات سواء نظر إليها من حيث الامتداد أم من حيث الكم، هي كموم متصلة، فإن القضية: «كل تغير (انتقال شيء من حال إلى حال) هو أيضاً متصل»، كان يمكن أن تبرهن بسهولة كبيرة وببساطة رياضية، لولا أن سببية التغير بعامة تقع خارج حدود الفلسفة الترساندية ولولا أنها تفترض مبادئ أميرية. فأن يكون ثمة سبب يغيّر من حالة الأشياء، أعني يُغيّنها باتجاه مضاد لحالة معينة معطاة، فإن ذلك ما لا يمكن للفاهمة أن تُعلّمنا عنه قبلئها، ليس لأنها لا ترى إمكانه قط (لأن هذه الرؤية تنقصنا في معظم المعارف القبلية) بل، لأنّ التغير لا يطاق إلا بعض تعينات الظاهرات التي يمكن للتجربة وحدها أن تُعلّمنا بها، في حين أن السبب يجب أن يُبحث عنه في ما لا يتغيّر. لكن، بما أنه ليس في متناولنا هنا ما يمكن أن نستخدمه سوى الأفاهيم الأساسية المحضة لكل تجربة ممكنة، التي لا يحالطها أي شيء أميري

(*) كموم متصلة.

(**) عملة المانية: المارك Mark وزن والتالر Taler عدد (م. و).

قط، فإنه لا يمكننا دون تحريب وحدة السستم، أن نستبق علم الطبيعة العام المبني على تجارب أساسية معينة.

ولا تنقصنا مع ذلك وسائل التدليل على التأثير الكبير الذي لمبدأنا المذكور في استباق الإدراكات، بل في ملء فجوات الإدراكات من حيث يقفل الباب في وجه كل الاستنتاجات الحاطة التي يمكن أن تستمد من تلك الفجوات.

فإذا كان لكل واقع في الإدراك درجة، بحيث توضع بينها وبين النفي سلسلة لا متناهية من التدرجات المتناقصة دوماً، وإذا كان على كل حَسَّ أن يكون ذا درجة معينة من القدرة على تلقي الاحساسات، فإن أي إدراك، وبالتالي أي تجربة تدلُّ إما بلا توسط وإما بتوسط، (وأيضاً كان اللَّف في الاستدلال) على غيابٍ مطلقٍ لكل واقعي في الظاهرة، لن تكون ممكنة؛ أعني، إنه لا يمكن قط أن نستمدَّ من التجربة الدليل على مكانٍ أو زمانٍ فارغين. وذلك أولاً، لأن الغياب الكامل للواقعي في الحدس الحسي لا يمكن أن يُدرك بحسِّ ذاته، وثانياً لأنه لا يمكن أن يُستنتج من أي ظاهرة ومن فارق درجة واقعيتها، ولا يمكننا كذلك البتة أن نفترضه بمثابة شرح لتلك الظاهرة. وذلك لأنه على الرغم من أن الحدس الكامل للمكان أو للزمان معين، هو واقعي بامتلاء، بمعنى ليس فيه أي جزء فارغ، فإنه مع ذلك وبما أن كل واقع هو ذو درجة يمكن أن تتناقص حتى العدم (حتى الفراغ) بتدرجات لا متناهية، من دون أن يتغير كم الظاهرة الممتد، فإنه يجب أن يوجد عدد لا متناه من الدرجات المتنوعة المائلة للمكان أو للزمان، وأن يكون الكم المشتد في ظاهرات مختلفة أكبر أو أصغر على الرغم من أن كم الحدس الممتد يبقى هو نفسه.

وسنضرب على ذلك مثلاً: يستنتج جميع الطبيعيين تقريباً، عندما يُدركون فارقاً كبيراً بين كمية المادة المختلفة النوع في حجم واحد (سواء بأن الثقل أو الوزن، أم بأن المقاومة ضد مواد أخرى متحركة) يستنتجون من ذلك بإجماع أن هذا الحجم (كم الظاهرة الممتد) يجب أن يتخلله فراغ وإن بمقدار متفاوت، في جميع المواد. لكن من هؤلاء الطبيعيين، وهم في غالبيتهم رياضيون وميكانيكيون، فكر مرة أنه يؤسس استنتاجه فقط على افتراض ميتافيزيقي يعلن على الملأ أنه يتجنبه، حين يسلم أن الواقعي في المكان (ولا يمكن أن أسميه هنا لا - نفاذاً أو وزناً لأن هذين أفهومان أميريان) ليس إلا من نوع واحد دائماً ولا يمكن أن يتميز إلا بالكم الممتد، أعني بالعدد؟ ضد هذا الافتراض الذي ليس له أي أساس في التجربة، والذي هو من ثم محض ميتافيزيقي، أقدم دليلاً ترسندالياً، ليس عليه بالطبع أن يشرح الفرق في ملء الأمكنة، إلا أنه مع ذلك ينسخ تماماً الضرورة المزعومة لافتراض أنه لا يمكن أن نشرح الفرق المذكور إلا بالتسليم بإمكانة فارغة، ويتمتع بفضل أنه على الأقل يجعل الفاهمة قادرة على فهم ذلك الفرق بطريقة أخرى في حال اضطر التفسير الطبيعي هنا إلى فرض ما. وذلك لأننا نرى عندها أنه إذا كان يمكن لمكانين متساويين أن يمتلكا تماماً بمواد مختلفة بحيث لا يكون في أي منهما نقطة لا يصادف فيها حضور المادة، فإن كل واقعي من الكيف نفسه له مع ذلك درجة (مقاومة أو وزن هذا الكيف) يمكن لها من دون أن ينقص الكم الممتد أو العدد، أن تتناقص إلى ما لا نهاية قبل

أن يختفي ذلك الكيف في الفراغ ويضمحل. وهكذا فإنَّ تمدداً مائلاً مكاناً، والحرارة على سبيل المثال، وكذلك كلُّ واقع آخر (في الظاهرة) يمكنه دون أن يترك أصغر جزء من هذا المكان فارغاً، أن يتناقص في درجاته إلى ما لا نهاية مع بقاءه مائلاً المكان بهذه الدرجات الصغرى، تماماً مثلما تملؤه ظاهرة أخرى بدرجات أكبر. وليس في نيتي البتة أن أزعم هنا أن ذلك هو حقاً سبب اختلاف المواد من حيث ثقلها النوعي، بل أن أظهر فقط انطلاقاً من مبدأ الفاهمة المحضة أن طبيعة ادراكاتنا تجعل هذا النمط من التفسير ممكناً، وأنه من الخطأ عدّ واقعي الظاهرة هو هو من حيث الدرجة، وعده لا يختلف إلا من حيث تجمعهم وكمه الممتد، ومن الخطأ أن ندعي ذلك من خلال مبدأ الفاهمة القبلي.

وعلى كل، فإنَّ لاستباق الادراك هذا ما يصدم دوماً الباحث المعتاد على الترسيدالي والذي صار متأنباً من جرّاء ذلك: فهو يُشير بعض الظنون في إمكان أن تستبق الفاهمة قضية تاليفية كقضية درجة كل الواقعي في الظاهرات، ومن ثمَّ قضية إمكان الاختلاف الباطن للإحساس نفسه بصرف النظر عن كَيْفِهِ الأميري؛ وإنما إذن لمسألة تنتظر الحل، مسألة معرفة كيف يمكن للفاهمة أن تقول قبلياً قولاً تاليفياً بصدد الظاهرات، بل تستبقها فيها هو تخصيصاً أميري وحسب، أعني فيما يخصّ الإحساس.

إنَّ ((كيف)) الإحساس هو دائماً أميري وحسب ولا يمكن أن يُتصور قط قبلياً (مثل الألوان والذوق الخ) لكنَّ الواقعي الذي يتناسب مع الإحساسات بعامة، بالتضاد مع ((النفى)) = صفر، لا يصوّر إلا شيئاً يتضمن أفهومه في ذاته كوناً، ولا يعني سوى التاليف في وعي أميري بعامة. والوعي الأميري في الحس الباطن يمكنه حقاً أن يرتفع من صفر إلى أيّ درجة أعلى، بحيث إنَّ كمّ الحدس الممتد نفسه (سطح مضاء مثلاً) يشير إحساساً بمقدار ما يثيره مُجمّع عدّة سطوح أخرى (أقلّ إضاءة) مأخوذة معاً. يمكن إذن أن نهمل تماماً كمّ الظاهرة الممتد وأن نتصور مع ذلك في مجرد الإحساس في آن واحد تاليفاً للتصاعد المتجانس من صفر حتى الوعي الأميري المعطى. فجميع الإحساسات إذن بما هي كذلك معطاة بعدياً وحسب؛ هذا صحيح، إلا أن خاصية أنها ذات درجة يمكن أن تُعرف قبلياً. والجدير بالملاحظة أنه لا يمكننا أن نعرف قبلياً في الكميات بعامة إلا ((كيفاً)) واحداً، هو الاتصال وفي جميع الكيفيات (في واقعي الظاهرات) لا يمكن أن نعرف قبلياً سوى كمّهما المشدّد، بمعنى سوى أنها ذات درجة؛ وكل ما تبقى متروك للتجربة.

3 - تمثيلات التجربة

مبدأها: التجربة ليست ممكنة إلا بتصور اقتران ضروري للادراكات

تحليل

التجربة هي معرفة أميرية، أعني معرفة تُعين موضوعاً من خلال ادراكات. فهي إذن تأليف للادراكات غير متضمن هو نفسه في الادراك، بل يتضمن هو وحدة متنوّعة التأليفية في وعي واحد، تلك الوحدة التي تشكل الأمر الأساسي في معرفة لأشياء الحواس، أي للتجربة (وليس

فقط للحدس ولا إحساس الحواس). والحال إنّ الادراكات في التجربة تتعلق بعضاً ببعض بشكل عرضي وحسب، بحيث لا تتولد ضرورة إقترانها عن الادراكات نفسها ولا يمكن أن تتولد لأن الإزكان هو مجرد تجميع لمتنوع الحدس الأميري ولا يمكن أن يُعثر فيه على أي تصور لضرورة الوجود المترابط للظواهر التي يجمعها في المكان والزمان. لكن بما أن التجربة هي معرفة بالأشياء من خلال الإدراكات، وبما أن على علاقة المتنوع في الوجود أن لا تُتصور فيه كمتجمعه في الزمان، بل كقائمة موضوعياً في الزمان، وبما أن الزمان نفسه لا يُدرك، فإن تعيين وجود الأشياء في الزمان لا يمكن أن يحصل إلا بربطها في الزمان بعامه، أعني إلا بواسطة أفاهيم تقرنها قبلياً. لكن، بما أن هذه الأفاهيم تلازمها الضرورة دائماً، فإن التجربة ليست ممكنة إلا من خلال تصور اقتران ضروري للادراك.

إنّ أحوال الزمان الثلاث هي الدوام والتالي والمعية. وعليه، ثمة قواعد ثلاث لجميع العلاقات الزمنية للظواهر، بموجبها يمكن أن يتعين وجود كل ظاهرة بالنسبة إلى وحدة كل الزمان. وتسبق هذه القواعد كل تجربة وتجعلها بدءاً ممكنة.

ويستند المبدأ العام للتمثيلات الثلاثة إلى وحدة الإبصار الضرورية بالنسبة إلى كل وعي أميري (للإدراك) في كل زمن، وبالتالي إلى الوحدة التأليفية لكل الظواهر من حيث علاقتها في الزمان، لأن هذه الوحدة تشكل أساساً قبلياً. ذلك أنّ الإبصار الأصلي يتعلق بالحس الباطن (بمجمّل كل التصورات) وحقاً بصورته قبلياً، أعني بعلاقة الوعي الأميري المتنوع في الزمان. والحال إنّ على كل هذا المتنوع، أن يُربط وفقاً للعلاقات الزمنية في الإبصار الأصلي، لأن هذا هو ما تعبر عنه وحدة ذلك الإبصار الترسندالية القبلية التي يخضع لها كل ما يجب أن ينتمي إلى معرفة (أعني معرفتي الموحدة) وما يمكن بالتالي أن يكون موضوعاً لي. فـ الوحدة التأليفية في العلاقة الزمانية المتعينة قبلياً لكل الادراكات هي إذن القانون التالي: «إن جميع التعينات الزمانية الأميرية يجب أن تخضع لقواعد التعين الزماني الكلي»، وتمثيلات التجربة التي سننصرف إليها الآن يجب أن تكون تلك القواعد.

وتتمتع هذه المبادئ بخاصية ذاتية هي أنها لا تهتم بالظواهر وتتألف حدسها الأميري بل فقط بالوجود وعلاقتها بعضاً ببعض بالنظر إلى وجودها هذا. والحال إنّ النمط الذي به تُركن شيئاً في الظاهرة، يمكن أن يتعين قبلياً بحيث يمكن لقاعدة تأليفه أن تقدّم معاً هذا الحدس قبلياً في كل مثل أميري معطى، أعني، أن تحقّقه بواسطة التأليف. ولا يمكن لوجود الظواهر أن يُعرف قبلياً. لكن، مع أنه يمكننا عبر هذا الطريق أن نصل إلى استنتاج وجود ما، فإنه لا يمكننا أن نعرفه معرفة متعينة، أعني أن نستيق ما به يميّز حدسها الأميري من سواه.

إن المبدئين السابقين اللذين أسميتهما رياضيين بالنظر إلى أنها يحولان تطبيق الرياضة على الظواهر، يتعلقان بالظواهر من حيث مجرد إمكانها، وعلماً كيف يمكن أن تولّد الظواهر سواء لجهة حدسها أم لجهة واقعي ادراكها وفق قواعد تأليف رياضي. يمكن إذن أن نستعمل في

واحدتها كما في الأخرى الكم العددي ومعه تعين الظاهرة ككمية. فيمكنني على سبيل المثال أن أركب من حوالي ((200000)) ومضة قمرية درجة الإحساسات بنور الشمس واعطاؤها قليلاً كمتعينة، أعني بناؤها. وعليه يمكن أن نسمي تلك المبادئ مبادئ إنشائية.

ويجب أن يكون الأمر مختلفاً كلياً بالنسبة إلى المبادئ التي يجب أن تُدرج وجود الظواهر قليلاً تحت قواعد. إذ لما كان هذا الوجود لا يُبنى، فإن هذه المبادئ تتعلق فقط بعلاقة الوجود. ويمكنها أن تكون فقط مجرد مبادئ تنظيمية. لا يمكن إذن هنا أن نفكر بمسلمات ولا باستباقات بل بالأحرى عندما يُعطى لنا إدراك في علاقة زمنية مع آخر (وإن غير متعينة) يمكننا أن نقول قليلاً، لا ما هو هذا الإدراك الآخر ولا ما هو كَمّه، بل كيف هو مرتبط ضرورة بالأول من حيث الوجود في هذه الحال الزمانية. وتعني هذه التمثيلات في الفلسفة، شيئاً مختلفاً جداً عما تمثله في الرياضيات، فهي في هذه معادلات تعبر عن تساوي علاقيتين كميتين؛ وهي دائماً إنشائية من حيث إنه عندما تكون ثلاثة أطراف معطاة في نسبة طردية، فإن الطرف الرابع يكون معطى بذلك بالذات، أعني يمكن أن يُبنى. أما في الفلسفة، فعلى العكس، التمثيل هو تساوي علاقيتين لا كميتين، بل كيفيتين، حيث إذا كانت ثلاثة أطراف معطاة لا يمكنني أن أعرف وأعطي قليلاً إلا العلاقة بالطرف الرابع وليس هذا الرابع بالذات. لكن لديّ مع ذلك قاعدة للبحث عنه في التجربة، وعلاقة لاكتشافه فيها. فتمثيل التجربة لن يكون إذن سوى قاعدة بموجبها تنتج وحدة التجربة من الادراكات (لا الادراك نفسه بما هو حدس أميري بعامة) وتُطبّق على الموضوعات (الظواهر) لا كمبدأ إنشائي، بل فقط كمبدأ تنظيمي. والأمر نفسه بالنسبة لمصادر التفكير الأميري بعامة التي تتعلق كلها بتأليف مجرد الحدس (صورة الظواهر) وتأليف الإدراك (مادتها) وتأليف التجربة (العلاقة بين هذه الادراكات). فهي لا تُصدق إلا كمبادئ تنظيمية. وتتميز من المبادئ الرياضية التي هي إنشائية، ليس بالطبع لجهة اليقين القائم قليلاً بثبات في الأولى كما في الثانية، بل لجهة نوع البداهة، أي لحدسيتها (ومن ثم أيضاً لجهة البرهنة).

وما ذكر أعلاه، بصدد جميع المبادئ التأليفية يجب أن يُنبه إليه هنا بخاصة، وهو: إن لهذه المبادئ دلالة ومصادقية ليس بوصفها مبادئ لاستعمال الفاهمة الترسندالي بل فقط بوصفها مبادئ لاستعمالها الأميري حصراً، وأنها من ثمّ بما هي كذلك فقط، يمكن أن يُدلل عليها، وأنه بالتالي يجب أن تُدرج الظواهر ليس تحت المقولات البتة، بل تحت شئيات وحسب. إذ لو كانت الموضوعات التي عليها يجب أن تُطبّق هذه المبادئ، أشياء في ذاتها، لكان من المحال تماماً أن نعرف عنها قليلاً وتأليفياً شيئاً ما؛ إنها ليست سوى ظواهر، ومعرفتها التامة، التي يجب أن تؤول إليها في الأخير دائماً كل المبادئ القبلية، هي التجربة الممكنة وحدها. وبالتالي، لا يمكن أن تهدف هذه المبادئ إلا إلى شروط وحدة المعرفة الأميرية في تأليف الظواهر. والحال إن هذا التأليف لا يُفكر إلا في شيم الأفهوم الفاهمي المحض، ووحده كوحدة تأليف بعامة، هي الوظيفة المتضمنة في المقولة التي لا يحصرها أي شرط حسي. نحن نحولون إذن هذه المبادئ أن نجتمع الظواهر فقط بالتمثيل مع وحدة الأفاهيم المنطقية والكلية، وأن نستخدم من ثمّ المقولة في المبدأ نفسه، لكن في التنفيذ (في التطبيق على الظواهر) يجب أن نضع محلّ هذا المبدأ شيم

المقولة بوصفه مفتاح استعمالها، أو بالأحرى يجب أن نضعه بوصفه شرطاً حصرياً إلى جانب تلك المقولة باسم معادلة المبدأ.

أ -

التمثيل الأول

مبدأ دوام الجوهر: الجوهر يدوم مع كل تبدل للظواهر، وكميته في الطبيعة لا تزداد ولا تنقص

تدليل

كل الظواهر هي في الزمان. وفيه وحده، بوصفه أساساً (بوصفه صورة دائمة للحدس الباطن)، يمكن أن نتصور المعية والتتالي أيضاً. فالزمان الذي يجب أن يُفكر فيه كل تبدل للظواهر يدوم إذن ولا يتبدل لأنه لا يمكن أن نتصور التتالي والمعية فيه إلا كتعينات لها. والحال إن الزمان لا يمكن أن يُدرك بحد ذاته. ويجب من ثم أن نعثر، في موضوعات الإدراك، أي في الظواهر، على الأس الذي يمثل الزمان بعامة، والذي من خلال علاقة الظواهر به، يمكن أن نُزكّن كل تبدل أو تَهْوُه^(*). لكن أس كل واقعي، أعني كل ما ينتمي إلى وجود الأشياء، إنما هو الجوهر، حيث كل ما ينتمي إلى الوجود يفكر بوصفه تعيناً وحسب. ومن ثم فإن الدائم الذي تعين جميع علاقات الظواهر الزمنية بالنسبة إليه وحسب، هو الجوهر في الظاهرة، أي واقعي الظواهر الذي يظل دائماً هو أساساً لكل تبدل. وحيث إنه لا يمكن لهذا الجوهر أن يتبدل في الوجود، فإن كميته في الطبيعة لا تزداد ولا تنقص.

وإذا كانتا المتنوع الظواهر هو متتالٍ أبداً، ومن ثم متبدل أبداً. ولا يمكننا البتة أن نعين بواسطته وحده ما إذا كان هذا المتنوع كموضوع تجرية، معاً أم متتالياً، إلا إذا كان يستند إلى ما يدوم أبداً، أي إلى شيء باقي ودائم. شيء لا يكون كل تبدله وكل معيته سوى أنماط لوجود الدائم (أحوال زمنية). في هذا الدائم وحده إذن، تكون العلاقات الزمنية ممكنة (لأن المعية والتتالي هما العلاقتان الوحيدتان في الزمان)، أعني إن الدائم هو أس التصور الأميري للزمان نفسه، وهو وحده ما يجعل كل تعين زمني ممكناً. ويعبر الدوام بعامة عن الزمان بوصفه اللازمة الثابتة لكل وجود للظواهر، ولكل تبدل وكل معية. ذلك أن التبدل يتعلق لا بالزمان في ذاته، بل فقط بالظواهر في الزمان (وكذلك فالمعية ليست حالاً للزمان نفسه لأنه ليس في الزمان البتة أجزاء مترامنة، بل كلها متتالية). وإذا كنا نريد أن ننسب إلى الزمان نفسه تتالياً، فإنه يجب أن نتصور أيضاً زماناً آخر يكون فيه هذا التتالي ممكناً. وفي الدائم وحده إنما يحظى الوجود في مختلف أجزاء التسلسل الزمني بكمٍ نسبيه مدة. ذلك أن الوجود في مجرد التتالي لا يفعل سوى أن يندثر ويظهر على الدوام دون أن يكون له أدنى كم. فبدون الدائم ليس ثمة إذن من علاقة زمنية.

(*) بقاء الشيء هو هو (م. و.).

والحال إنَّ الزمان لا يمكن أن يُدرك بحد ذاته، ومن ثم فإنَّ الدائم في المظاهر هو أس كل تعين زمني وهو بالتالي أيضاً شرط إمكان كل وحدة تأليفية للإدراكات أعني للتجربة، وفي هذا الدائم لا يمكن أن يُنظر لأي وجود ولاي تبدل في الزمان كحال لوجود ما يبقى ويدوم. فالدائم في جميع المظاهر، هو إذن الموضوع نفسه، أعني الجوهر^(*) (phenomenon)، أما كل ما يتبدل أو يمكن أن يتبدل فلا يتسمي إلا إلى غلط وجود هذا الجوهر أو الجواهر، ومن ثم إلى تعيناتها.

وأرى أن لا الفيلسوف وحسب، بل إن الفاهمة العامية أيضاً قد افترضت في كل الأزمنة هذا الدائم بوصفه أساً لكل تبدل للمظاهر وسلّمت به أبداً بوصفه لا مُراء فيه، إلا أن الفيلسوف يعبر عن نفسه في هذا الصدد بنوع من الدقة بقوله: «في جميع التغيرات الحاصلة في العالم الجوهر يبقى والاعراض تتبدل». لكنني لم أجِد البتة أدنى محاولة لإعطاء دليل على هذه القضية التأليفية التي لا تظهر إلا نادراً، حيث يجدر لها أن تظهر، في رأس قوانين الطبيعة المحضة والقائمة قبلياً تماماً. وبالفعل فإنَّ القضية: «الجوهر هو دائم»، هي تحصيل حاصل. ذلك أن مجرد الدوام هو السبب الذي من أجله نطبق على المظاهر مقولة الجواهر، وكان يجب أن يُدلل على أن في كل المظاهر شيئاً دائماً، وما يتغير ليس سوى تعين لوجوده. لكن حيث إنَّ مثل هذا الدليل لا يمكن أن يُعطى البتة دُعائياً، أعني بناءً على أفاهيم، لأنه يتعلق بقضية تأليفية قبلية، وحيث إنه لم يخطر ببال أحد أن مثل هذه القضايا لا تصدق إلا بالنسبة إلى تجربة ممكنة ولا يمكن أن يُدلل عليها من ثمَّ إلا بتسوية لإمكان تلك التجربة، فإنه ليس من المدهش أن يكون دليل هذه القضية قد أغفل تماماً على الرغم من أنها قد عُدَّت حقاً بمثابة الأساس لكل تجربة (لأن الحاجة قد استدعت ذلك في المعرفة الأميرية).

كان يُطرح على الفيلسوف هذا السؤال: ما وزن الدخان؟ وكان يجيب: إطرح من وزن الخشب المحروق وزن الرماد الباقي يكون لديك وزن الدخان. كان يسلم إذن تسليماً لا شك فيه أن المادة (الجوهر)، حتى في النار، لا تختفي، بل أن صورتها وحدها إنما يصيبها تغير. والأمور نفسها بالنسبة لهذه القضية: «عن لا شيء لا يصدر شيء»، فهي ليست سوى استنتاج آخر لمبدأ الدوام، أو بالأحرى لمبدأ الوجود المستمر لحامل المظاهر تخصيصاً. ذلك أنه حتى يمكن لما نريد أن نسميه جوهرًا في الظاهرة أن يكون الاس الخاص بكل تعين زمني، يجب أن يكون كل الوجود، في الزمن الماضي كما في الزمن المقبل متعيناً فيه وحده حصراً. لا يمكننا إذن أن نطلق على ظاهرة اسم جوهر إلا لأننا نفترض وجودها في كل زمن، وهذا ما يُعبر عنه جيداً لفظ الدوام الذي يبدو أنه يتعلق بالمستقبل بالأحرى. لكن، بما أن الضرورة الكامنة في أن يدوم الشيء مربوطة ربطاً وثيقاً بضرورة أن قد كان كذلك أبداً، فإنه يمكن الاحتفاظ بالعبارة *Gigni de nihilo* «لا شيء من العدم»^(**) *lo nihil, in nihilum, nil posse reverti* وتلك قضيتان كان القدماء يربطونها ربطاً وثيقاً، ونحن فصلها اليوم أحياناً عن سوء فهم حيث نتصور أنها تنطبقان على الأشياء في ذاتها، وأن

(*) الظاهرة

(**) «لا شيء يتولد من العدم، ولا شيء يعود إلى العدم».

الأولى يجب أن تكون مضادة لتبعية العالم لعلّة عليا (حتى من حيث جوهره)، لكن هذه الحثية لا لزوم لها لأن المسألة لا تتعلق هنا إلا بالظاهرة في حقل التجربة التي لن تكون وحدتها ممكنة قط إذا ما أردنا أن نسلّم بأنه قد تحدث أشياء جديدة (من حيث الجوهر)، ذلك أنه سيخفي حينئذ الشيء الوحيد الذي يمكن أن يُنثّل وحدة الزمان، أعني هوية الأس، بوصفها هوية يجد فيها وحدها كلّ تبدلٍ وحدته الشاملة. وهذا الدوام ليس مع ذلك سوى غلط تصوراً لوجود الأشياء (في الظاهرة).

وتعينات الجوهر التي ليست سوى الأنماط الخاصة لوجوده تسمى أعراضاً، وهي أبداً واقعية لأنها تتعلق بوجود الجوهر (وعمليات ((النفي)) ليست سوى تعينات تعبر عن لا - وجود شيء ما في الجوهر). والحال إننا عندما ننسب وجوداً خاصاً لهذا الواقعي في الجوهر (وعلى سبيل المثال الحركة بوصفها عرضاً للمادة) فإننا نسمي هذا الوجود الملّزم، لتمييزه عن وجود الجوهر الذي نسميه المقوم. لكن ينجم عن ذلك الكثير من سوء التفسير، ويُعبّر بطريقة أدق وأصح بأن يُدلّ باسم العَرَض على طريقة تعين وجود الجوهر إيجاباً وحسب. لكن، بسبب شروط الاستعمال المنطقي لفاهمتنا، يجب علينا بالضرورة أن نعزل ما يتبدل في وجود الجوهر في حين يبقى الجوهر وأن ننظر إليه في علاقته بالدائم والجُدري أصلاً، ولذا أيضاً تدخل هذه المقولة تحت عنوان ((الاضافة)) بوصفها شرطاً لهذه العلاقات أكثر مما بوصفها متضمنة هي نفسها لعلاقة.

وعلى أساس من هذا الدوام أيضاً يصوّب أفهوم التغير. فالنشوء والفناء ليسا تغيرات لما ينشأ ويفنى. والتغير هو غلط وجود يتلى غلط وجود آخر في الموضوع عينه. وبالتالي فإن كل ما يتغير يبقى وحالته فقط هي التي تتبدل، وحيث إن هذا التبدل لا يتعلق إلا بالتعينات التي يمكن أن تبدأ وتنتهي يمكننا أن نقول مستخدمين عبارة قد تبدو على بعض المفارقة: إن الدائم (الجوهر) وحده يتغير، وإن المتحول لا يطرأ عليه تغير، بل يطرأ تبدل لأن بعض التعينات تنتهي في حين يبدأ بعضها الآخر.

لا يمكن إذن للتغير أن يُدرك إلا في الجواهر، وليس ثمة من إدراك ممكن للنشوء والفناء إلا من حيث هما مجرد تعينات للدائم وحسب، لأن الدائم هو بالضبط ما يجعل ممكناً تصور الانتقال من حالة إلى أخرى من اللا - كون إلى الكون. يمكننا إذن أن نعرف أمبيرياً فقط هذه الحالات بوصفها تعينات متبدلة لما يبقى. فإذا سلّمتم بأن شيئاً ما يبدأ إطلاقاً فيجب أن تسلموا بزمن لم يكن فيه هذا الشيء. لكن بماذا ستربطونه إن لم تربطوه بما سبق أن كان؟ ذلك أن زمناً فارغاً متقدماً ليس موضوع إدراك. وإنكم إذا ربطتم هذا النشوء بأشياء كانت سابقاً ودامت إلى حينه، فإن هذا النشوء لن يكون عندها سوى تعين لما سبق أن وجد بوصفه دائماً. والأمر نفسه أيضاً بالنسبة للفناء؛ ذلك أنه يفترض تصوراً أمبيرياً لزمن لن تكون فيه الظاهرة.

الجواهر (في الظاهرة) هي أسس جميع التعينات الزمنية. فلو كان بعضها ينشأ وبعضها يفنى لانتسَخ حتى الشرط الوحيد لوحدة الزمان الأمبيرية، ولكانت الظاهرات تتعلق بنوعين من الزمان

يوجدان معاً. وهذا خُلف. لأنَّ ثمة زماناً واحداً وحسب، وكل الأزمنة المختلفة يجب أن تطرح لا كمتزامنة بل كمتتالية.

الدوام هو إذن الشرط الضروري الذي يسمح وحده للظواهر بأن تكون قابلة للتعين بوصفها أشياء أو موضوعات في تجربة ممكنة. لكن ما هو المعيار الأميري لهذا الدوام الضروري والجوهرية للظواهر أيضاً؟ إنَّ ما سيلي سيتيح لنا أن نبدي على ذلك بعض الملاحظات الضرورية.

ب -

التمثيل الثاني

مبدأ التوالي الزمني وفقاً لقانون السببية: كل التغيرات تحصل وفقاً لقانون اقتران السبب والمسبب

تحليل

(بيِّنا في المبدأ السابق أنَّ كل ظاهرات التتالي الزمني ليست سوى تغيرات، أعني تتالي كون ولا - كون تعينات الجوهر الذي يدوم، وأنه لا مجال من ثم لافتراض كونٍ للجوهر نفسه يتلي لا - كونه، أو لا - كوناً يتلي وجوده، وبكلمات أخرى: لا مجال لنشوء الجوهر نفسه وفنائه. وكان يمكن لهذا المبدأ أن يصاغ أيضاً: كل تبدل (تتالي) للظواهر، ليس سوى تغير، لأنَّ نشوء الجوهر وفنائه ليسا تغيراتٍ فيه لأنَّ أفهوم التغير يفترض الحامل عينه موجوداً مع تعينين متضادين ويشترطه بالتالي دائماً. - بعد هذا التذكير يلي التليل).

أدرك أنَّ الظاهرات تتوالي، أعني أنَّ حالةً للأشياء تكون في زمن ما يكون ضدها في زمن سابق. فأننا أقرن إذن، بصحيح العبارة إدراكين في الزمان. والحال إن هذا الإقران ليس عمل مجرد الحس والحدس، بل نتاج قدرة المخيلة التأليفية التي تعين الحس الباطن بالنظر إلى العلاقة الزمنية. لكنَّها تربط بطريقتين الحاليتين المذكورتين حسب ما إذا قدَّمتا الواحدة أو الأخرى زمنياً، لأنَّ الزمان لا يمكن أن يدرك في ذاته، ولا يمكن بالنسبة إليه أن يتعين ما يسبق أو ما يتلي، أميرياً في الشيء. لديَّ إذن فقط وعي بأنَّ مخيلتي تضع حالة من قبل وحالة من بعد، لا أن الواحدة تسبق الأخرى في الشيء، وبكلمات أخرى تبقى العلاقة الموضوعية للظواهر المتتالية غير متعينة من خلال مجرد الادراك. وحتى يمكن لها أن تُعرف كمتعينة، يجب أن تُفكر العلاقة بين الحاليتين بحيث يتعين بالضرورة أيها يجب أن تكون الأولى، وأيها يجب أن تكون الثانية، وأن العكس لا يكون. لكن الأفهوم الذي يستلزم ضرورة الوحدة التأليفية لا يمكن أن يكون سوى أفهوم فاهمي محض لا يوجد في الادراك، وهو هنا أفهوم علاقة السبب بالمسبب الذي به يعين الأول الثاني في الزمان كتتالية له، وليس فقط كشيء يمكن له هو أن يسبقه في المخيلة (ولاً سيكون غير مدرك بالمرّة). وعليه ليست التجربة نفسها، أعني ليست المعرفة الأميرية للظواهر ممكنة إلا لأننا

نُدرج تنالي الظاهرات ومن ثمَّ كلُّ تغيّر تحت قانون السببية، فالظاهرات نفسها ليست ممكنة بالتالي كموضوعات للتجربة إلاً وفقاً لذلك القانون.

إزكان متنوع الظاهرة متتالٍ أبداً. وتصورات الأجزاء يتلى واحدها الآخر. أما ما إذا كانت تنالي أيضاً في الموضوع، فتلك مسألة ثانية للتفكير غير متضمنة في الأولى. والحال إنه يمكن أن نسمي كل ما هناك، بل كل تصور من حيث نعيه، شيئاً؛ لكن لمعرفة ماذا تعني هذه اللفظة بالنسبة إلى الظاهرات لا من حيث هي أشياء^(*) (كتصورات) بل فقط من حيث تدل على شيء^(*)، يلزمنا تفحص أعمق، فمن حيث هي مجرد تصورات ومعماً موضوعات وعي، لا تختلف البتة عن الإزكان، أي عن قبوها في تأليف المخيلة، وينبغي القول إذن: إن متنوع الظاهرات يتولد دائماً على التوالي في الذهن. فلو كانت الظاهرات أشياء في ذاتها، لما كان بإمكان أحد أن يتبين في تنالي تصورات متنوعة كيف هو مربوط في الموضوع. ذلك أنه لا عمل لنا إلاً مع تصوراتنا، أما كيف يمكن أن تكون الأشياء في ذاتها (بصرف النظر عن التصورات التي بها تؤثر علينا)، فأمر يخرج كلياً عن فلك معرفتنا. وحيث إن الظاهرات هي الشيء الوحيد الذي يمكن أن يعطى لنا في معرفة، مع أنها ليست الأشياء في ذاتها، فإنه ينبغي أن أظهر أي ربط، في الزمان، يناسب المتنوع القائم في الظاهرات نفسها، في حين يتتالي تصوره أبداً في الإزكان. فإزكان المتنوع في ظاهرة بيت قائم أمامي مثلاً، هو إزكان متتالٍ. فإذا طرحنا السؤال: هل متنوع هذا البيت نفسه هو أيضاً متتالٍ في ذاته؟ فإن أحداً لن يقبل ذلك بالتأكيد. لكن ما إن أرفع أفاهيمي عن موضوع إلى دلالتها التيرسندالية، حتى لا يعود البيت شيئاً في ذاته بل مجرد ظاهرة، أي تصور موضوعه التيرسندالي مجهول. فماذا أفهم إذن بالسؤال، كيف يمكن للمتنوع في الظاهرة نفسها (مع أنها لا شيء في ذاتها) أن يكون مربوطاً؟ هنا، يُحسب ما يوجد في الإزكان المتتالي بمثابة تصور، وتحسب الظاهرة المعطاة لي، مع أنها ليست سوى جملة من هذه التصورات، بمثابة موضوع لهذه يجب أن يتوافق مع أفهومي الذي استمدته من تصورات الإزكان. ومن الواضح هنا، ولأن الحقيقة هي مطابقة المعرفة للشيء^(*) إن السؤال لا يدور إلاً على الشروط الصورية للحقيقة الأميرية، وإن الظاهرة في علاقتها بتصورات الإزكان لا يمكن أن تتصور بمثابة شيئها المميز، إلاً إذا كانت تخضع لقاعدة تميزها من أي إزكان آخر، وتجعل غمطاً من ربط المتنوع ضرورياً. وما في الظاهرة يتضمن شروط قاعدة الإزكان الضرورية، هو الشيء^(*).

ونصل الآن إلى مشكلتنا. فإن يحدث أمر، أعني أن يطرأ طارئ أو تحصل حالة لم تكن سابقاً، هذا ما لا يمكن أن يدرك أمبيرياً حيث لا ظاهرة تتضمن مسبقاً هذه الحالة في ذاتها، لأن تحققاً يتلى زمناً فارغاً، ومن ثم، لأن نشؤاً لا تسبقه أي حالة من حالات الأشياء، لا يمكن أن يُزكن مثلاً إن الزمن الفارغ نفسه لا يُزكن، فكل الإزكان لحادثة هو إذن إدراك يتلى آخر. لكن، بما أن الأمور في كل تأليف للإزكان تجري كما يثبت أعلاه بالنسبة لظاهرة البيت، فإن الإزكان لا

(*) Objekt = شيء أو موضوع إن شئت، شرط أن ينظر إليه بذاته أي بمعزل عن كونه موضوع تفكير أو وعي:

Gegenstand = موضوع. (م. و).

يتميز بعد ذلك عن سواه. لكن ألاحظ أيضاً أنني لو، في ظاهرة تتضمن حادثة، أسميت ((أ)) الحالة السابقة للإدراك و((ب)) الحالة التالية، فإن ((ب)) لا يمكن إلا أن تتلي ((أ)) في الإزكان، وإدراك ((أ)) لا يمكن أن يتلي ((ب)) بل يسبقه وحسب. أرى، مثلاً، مركباً يتبع مجرى النهر. [فأقرر] أن إدراكي للموقع الذي يحتله في أسفل مجرى النهر، هو متأخر عن إدراكي للموقع الذي كان يحتله في أعلاه، وفي إزكان هذه الظاهرة من المحال أن يدرك المركب أولاً في أسفل المجرى ومن ثم في أعلاه. فنسق توالي الإدراكات في الإزكان، هو إذن متعين، والإزكان مربوط به. ففي مثال البيت السابق كان يمكن لإدراكي في الإزكان أن تبدأ من القبة لتنتهي إلى الأرض، وكان يمكن أيضاً أن أجعلها تنطلق من أسفل وتنتهي في أعلى، وكذلك أن أؤكد من اليمين أو من اليسار متنوع الحدس الأميري. ففي سياق هذه الإدراكات لم يكن ثمة من نسق معين يرغمني على أن أبدأ الإزكان من جهة دون أخرى، لأربط المتنوع أميرياً. ولكن هذه القاعدة توجد دائماً في إدراك ما يحصل وما يجعل نسق الإدراكات المتوالية (في إزكان هذه الظاهرة) ضرورياً.

يجب إذن في الحالة التي تشغلنا، أن أشتق التالي الذاتي للإزكان من التوالي الموضوعي للظواهر، وإلا لن يتعين الأول البتة ولن يميز أي ظاهرة من أخرى. فالأول وحده لا يثبت شيئاً بصدد ربط المتنوع في الموضوع لأنه اعتباطي تماماً، أما الثاني فيقوم في نسق متنوع الظاهرة الذي يجعل إزكان شيء (يحصل) يتلي إزكان شيء آخر (تقدم) تبعاً للقاعدة، وذلك وحده يخولني أن أقول عن الظاهرة نفسها، لا عن إزكاني وحسب: إنه يجب أن نعثر فيه على توالٍ بمعنى أنه ليس بوسعي الإزكان إلا وفق ذلك التوالي بالضبط.

وفق قاعدة كهذه، يجب إذن أن يتضمن ما يتقدم بعامة على حادثة ما، الشرط الذي بموجبه تتليه هذه الحادثة أبداً وبالضرورة؛ وعلى العكس لا يمكنني الرجوع للقهرى لأنطلق من الحادثة وأعين (بالإزكان) ما تقدم. ذلك أنه ليس ثمة من ظاهرة تتقهقر من الزمن التالي إلى الزمن المتقدم، وهي مع ذلك على صلة بزمن متقدم ما؛ وعلى العكس ثمة تقدم بالضرورة من زمن معطى إلى الزمن التالي المتعين. ولأن ثمة شيئاً يتلي، فإنه يجب أن أقيم الصلة بينه وبين شيء آخر بعامة يتقدمه، فيتليه هو بموجب قاعدة، أي بالضرورة بحيث تشير الحادثة المشروطة بالتأكيد إلى شرط ما، إنما شرط يعين الحادثة.

فلو افترضنا أن ليس ثمة شيء يسبق حادثة ما ليكون على هذه الحادثة أن تتليه بموجب قاعدة، فإن كلّ تسالٍ للإدراك لن يكون متعيناً إلا في الإزكان، أعني إلا ذاتياً وحسب، ولن يتعين قط موضوعياً أيّ الأجزاء تتقدم بخاصة في الإدراك وأنها يتلي. ولن يكون لدينا على هذا النحو سوى لعبة تصورات لا تطال أي شيء، أعني لن تتميز أي ظاهرة عن أخرى من حيث الزمان من خلال إدراكنا، لأن التالي يظل هو هو أبداً في فعل الإزكان، ولأنه لا يوجد من ثم في الظاهرة أي شيء يعينه، فيجعل تتالياً ما ضرورياً كسؤال موضوعي؛ ولن أقول إذن إنّ حالتين تتتاليان في الظاهرة، بل فقط إنّ إزكان واحدة يلي إزكان الأخرى، وهذا أمر ذاتي وحسب لا

يعين أي شيء ولا يمكنه من ثم قط أن يُعَدَّ معرفة بموضوع ما (ولا حتى في الظاهرة).

فعندما تفيدنا التجربة إذن أن أمراً ما يحصل، فإننا نفترض دائماً أن هناك ما يتقدمه، فإليه ما يحصل بموجب قاعدة. إذ بدون ذلك لن أقول عن الشيء إنه يتألى، لأن مجرد التألي في إزكاني لا يحولني التسليم بأي توالٍ في الشيء إن لم يكن متعيناً بقاعدة بالنسبة إلى شيء يسبق. أجعل دائماً إذن تأليفي الذاتي (في الإزكان) موضوعياً بالنظر إلى قاعدة بموجبها تتعين الظواهرات في تواليها، أعني في كيفية حصولها من خلال الحالة المتقدمة. وبهذا الافتراض وحده إنما تكون تجربة ما يحصل، نفسها ممكنة.

وصحيح أن ذلك يبدو مناقضاً لكل الملاحظات التي كانت تبدو دائماً بصدد مسار استعمالنا الفاهمي. وحسب هذه الملاحظات، نحن لا نتوصل بدءاً إلى اكتشاف قاعدة بموجبها تتلي حوادث معينة بصورة دائمة ظاهرات معينة إلا بإدراك سلسلات عدة حوادث ومقارنتها لتبين أنها متوافقة مع ظاهرات سابقة: وهذا أيضاً ما نعلمنا بدءاً على أن نصطنع أفهم السبب، وعلى هذا المنوال، سيكون هذا الأفهم أمبيرياً وحسب، وستكون القاعدة التي يقدمها، وهي أن كل ما يحدث فله سبب، قاعدة عرضية، شأنها شأن التجربة نفسها، ولن تكون كليتها أو ضرورتها إلا وهميتين، ولن يكون لها أي مصداقية كلية حقيقية، لأنها لن تكونا قلياً ولن تستندا إلا إلى الاستقراء. إلا أن الأمر هنا هو نفسه الأمر بالنسبة إلى التصورات القبلية المحضة الأخرى (المكان والزمان مثلاً) التي لا نستمدّها من التجربة كأفاهيم واضحة إلا لأننا قد وضعناها في التجربة، ولأننا لم ننشئ التجربة بدءاً إلا استناداً إليها. ومع أن الوضوح المنطقي لتصوّر قاعدة تُعين توالي الحوادث ليس ممكناً بوصفه أفهم السبب إلا عندما نستعمله في التجربة، فإن حسابان هذه القاعدة بمثابة شرط، لوحدة الظاهرات التأليفية في الزمان، هو أساس التجربة نفسها، وهو يسبقها قلياً بالتالي.

وعلينا إذن أن نبين بمثل أننا لا ننسب إلى الموضوع قط، وحتى في التجربة، التوالي الذي نشاهده في حادثه عندما يحصل شيء لم يكن سابقاً، وأننا لا نميزه عن التألي الذاتي لإزكاننا إلا إذا استندنا إلى قاعدة تلزمنا بملاحظة هذا النسق من الإدراكات دون سواه، وأن هذا الالتزام أصلاً هو ما يجعل بدءاً تصور التوالي ممكناً في الموضوع.

لدينا تصورات فينا، ويمكننا أن نعيها أيضاً. لكن مهما بلغ اتساع هذا الوعي وصحته ودقته، فإنها تبقى أبداً تصورات. أعني تعينات باطنة لذهننا في هذه العلاقة الزمنية أو تلك. فكيف نتوصل إذن إلى أن نطرح موضوعاً لهذه التصورات أو ننسب إليها واقعاً موضوعياً بالإضافة إلى واقعها الذاتي بوصفها تغيرات؟ لا يمكن للدلالة الموضوعية أن تقوم في الصلة التي بين تصور (نريد أن ننسبه إلى الموضوع) وتصوّر آخر، وإلا تجدد السؤال: كيف يتولد هذا التصوّر بدوره من نفسه ويكتسب دلالة موضوعية بالإضافة إلى الدلالة الذاتية الخاصة من حيث هو تعين للحالة الذهنية؟ وإذا بحثنا عن القوام الجديد الذي تضيفه الصلة مع الموضوع على تصوراتنا وعن الكرامة التي تكسبها إياها، سنجد أنها لا تفعل سوى أن تجعل ربط التصورات بطريقة ما

ضرورياً، وأن تخضعها لقاعدة، فلا تكتسب بالمقابل دلالة موضوعية إلا لأن نسقاً معيناً هو ضروري في العلاقة الزمنية لتصوراتنا.

إنّ متنوع التصورات، في تأليف الظاهرات هو أبداً متتالٍ، لكن بذلك لا يتصور أي موضوع لأن لا شيء يُفَرَّق عن شيء بواسطة التالي المشترك في كل إزكان. لكن، ما إن أدرك أو افترض أنّ هذا التالي يستلزم صلة بحالة سابقة يُشتق منها التصور بموجب قاعدة حتى أتصور أمراً بوصفه حادثة أو بوصفه ما يحصل، أعني حتى أعرف موضوعاً يجب أن أطرحه في الزمان في موقع معين، لا يمكن طرحه في سواه تبعاً للحالة المتقدمة. فعندما أدرك إذن أنّ شيئاً يحصل، فإنّ هذا التصور يتضمن بدءاً أنّ شيئاً قد تقدم، إذ بالنسبة إلى هذا المتقدم بالضبط تحظى الظاهرة بعلاقتها الزمنية، أعني تظهر في الوجود بعد زمن متقدم لم تكن موجودة فيه. إلا أنها لا تكتسب موقعها المتعين في هذه العلاقة الزمنية إلا لأن شيئاً قد افترض في الحالة المتقدمة بحيث تتليه دائماً بموجب قاعدة؛ وينجم عن ذلك بدءاً أنه لا يمكنني أن أقلب التسلسل ولا أن أضع ما يحصل قبل ما يتقدم؛ وينجم ثانياً أنه إذا كانت الحالة المتقدمة معطاة، فإنّ هذه الحادثة المعينة تتلي بلا مفرّ وبالضرورة، وعليه فإنّ بين تصوراتنا نسقاً تشير فيه الحالة الحاضرة (بوصفها حاصلة) إلى حالة متقدمة كلازمة لتلك الحادثة المعطاة، هي لازمة غير متعينة بعد، إلا أنها على صلة بتلك الحادثة تعينها كنتيجة وتربطها بها بالضرورة في التسلسل الزمني.

وإذا كان قانوناً ضرورياً من قوانين حساسيتنا ومن ثمّ شرطاً صورياً لكل الادراكات، أن يُعيّن الزمن المتقدم بالضرورة الزمن التالي (لأنه لا يمكنني أن أصل إلى التالي دون المرور بالمتقدم)؛ فإنه أيضاً لقانون أساسي للتصور الأميري للتسلسل الزمني أن تُعيّن ظاهرات الزمن الماضي كلّ وجود في الزمن التالي وأن لا توجد ظاهرات هذا الأخير كحوادث إلا بقدر ما تُعيّن وجودها في الزمان ظاهرات الزمن المتقدم، أعني بقدر ما تُثبت بموجب قاعدة. ذلك أنه لا يمكننا أن نعرف أمبيرياً على ذلك الإتصال في ترابط الأزمنة إلا في الظاهرات.

لا غنى لأي تجربة، بل لإمكان أي تجربة، عن الفاهمة؛ فأول ما تقوم به الفاهمة هو جعل لا تصور الموضوعات واضحاً بل تصور موضوع بعامة ممكناً. وهي تقوم بذلك من جراء كونها تنقل نسق الزمان إلى الظاهرات ووجودها بأن تعين قبلياً لكل ظاهرة منها، بوصفها نتيجة بالنظر إلى الظاهرات المتقدمة، موقعاً معيناً في الزمان من دونه لا تكون متفقة مع الزمان نفسه الذي يعين قبلياً لكل جزء من أجزائه موقعه. لكنّ تعيين الموقع هذا لا يمكن أن يُشتق من علاقة الظاهرات بالزمان المطلق (لأنه ليس موضوع إدراك)؛ بل على العكس يجب على الظاهرات أن تعين مواقع بعضها بعضاً في الزمان نفسه وتجعل هذه المواقع ضرورية في نسق الزمان. أعني أنّ ما يتلى أو يحصل يجب أن يتلى، وفقاً لقاعدة عامة، ما هو متضمن في الحالة المتقدمة. وبناء عليه، يكون لدينا سلسلة من الظاهرات تولّد وتوجب بواسطة الفاهمة، في سلسلة الادراكات الممكنة، النسق نفسه والتسلسل المتصل للذين نعثر عليهما قبلياً في صورة الحدس الباطن (صورة الزمان) حيث يجب أن يكون لكل الادراكات موقعها.

وعليه فإن: «شيئاً يحصل»، إدراكٌ ينتمي إلى تجربةٍ ممكنة، ويكون متحققاً عندما أنظر إلى الظاهرة بوصفها متعينة من حيث موقعها في الزمان ومن ثم بوصفها موضوعاً يمكن العثور عليه بموجب قاعدة في تسلسل الإدراكات. لكن القاعدة التي تصلح لتعيين شيء من حيث التوالي الزمني هي: إننا نعثر في المتقدم على الشرط الذي يجعل الحادثة تتلي دائماً، (أعني بالضرورة). فمبدأ الحجة الكافية هو إذن مبدأً للتجربة الممكنة، أعني للمعرفة الموضوعية للظواهرات من حيث علاقتها في تسلسل الزمان.

ويستند دليل هذه القضية إلى الأنات التالية حصراً: في كل معرفة أميرية تأليف بالمخيلة للمتنوع، وهو تأليف متتالٍ أبداً، أعني إن التصورات تتتالي فيه أبداً، لكن التالي لا يتعين نسقه في المخيلة (ما يجب أن يتقدم وما يجب أن يتلي)، وسلسلة التصورات المتتالية يمكن أن ينظر إليها باتجاه الامام أو باتجاه الخلف. لكن، عندما يكون التأليف تأليفاً للإزكان (لتنوع ظاهرة معطاة) يكون النسق متعينة في الشيء، وبكلام أدق: يكون هناك نسق للتأليف المتوالي يُعَيِّن الشيء تعييناً بموجبه يجب أن يتقدم أمر ما بالضرورة، فإذا ما طرح هذا الأمر، تلاه بالضرورة أمر آخر. إذن عندما يكون على إدراكي أن يتضمن معرفة بحادثة، أعني بما يحصل حقاً، فإنه يجب أن يكون حكماً أميرياً يفكر فيه المتوالي متعينة، أعني يفترض ظاهرة أخرى في الزمان يتلها هو بالضرورة أي وفقاً لقاعدة. وعلى العكس لو طُرحت الظاهرة المتقدمة ولم تتلها الحادثة بالضرورة، لوجب أن أحسب إدراكي بمثابة لعبة ذاتية لتخيلاي وحسب، وأن أسميه مجرد حلم حتى ولو تصوّرت فيه شيئاً موضوعياً. وعليه فإن علاقة الظواهرات (كإدراكات ممكنة) التي وفقاً لها يتعين التالي (ما يحصل) في الزمان، من حيث وجوده، بمتقدم ما وبالضرورة وفقاً لقاعدة، وبالتالي إن علاقة السبب بالسبب هي شرط المصادقية الموضوعية لأحكامنا الأميرية بالنسبة إلى سلسلة الإدراكات، وبالتالي شرط حقيقتها الأميرية، وشرط التجربة إذن. يصدق مبدأ العلاقة السببية في توالي الظواهرات سلفاً إذن على كل موضوعات التجربة (ضمن شروط التوالي) لأنه هو نفسه مبدأ إمكان هذه التجربة.

لكن، ثمة أيضاً صعوبة يجب إزاحتها، فمبدأ الاقتران السببي بين الظواهرات مقتصر في معادلتنا على تواليها المتسلسل في حين أنه في الاستعمال قد يطبق أيضاً على كونها معاً، وقد يوجد السبب والمسبب معاً. مثال ذلك، ثمة حرارة في غرفة لا توجد في الهواء الطلق. ابحث عن سببها حولي، فأجد موقداً مشتعلًا. والحال إنه يوجد كسبب مع المسبب، حرارة الغرفة. ليس ثمة إذن من توالي متسلسل في الزمان بين السبب والمسبب، بل يوجدان معاً، ورغم ذلك يصدق القانون. والقسم الأكبر من الأسباب الفاعلة في الطبيعة توجد مع مسبباتها. والتوالي الزمني لهذه الأخيرة يعود فقط إلى أن السبب لا يمكن أن يولد كل مسببه في لحظة واحدة. لكن في اللحظة التي يبدأ فيها المسبب بالحدوث، يكون متزامناً أبداً مع سببيه سببه، إذ لو توقف هذا لحظة من قبل، لما أمكن لذلك أن يحدث. ويجب الانتباه جيداً هنا إلى أننا ننظر إلى نسق الزمان وليس إلى جريانه: فالعلاقة تبقى وإن لم يجر الزمان. والزمن الفاصل بين سببية السبب ومسببه المباشر يمكن أن يتضاءل حتى الاضمحلال (فيكونان معاً بالتالي)، لكن علاقة الواحد بالآخر تبقى دوماً مع ذلك

قابلة للتعين زمنياً. فإذا حُيِّبَتْ بمثابة سبب كَرَّةً موضوعة على وسادةٍ محشوةٍ تحدث فيها منخفضاً طفيفاً، فإن السبب سيكون هو والمسبب معاً. لكنني أُمَيِّز الواحد عن الآخر مع ذلك من خلال العلاقة الزمنية لافتراتهما الدينامي. ذلك أنني لو وضعت الكرة على الوسادة، فإن منخفضاً في سطحها الذي كان مستويّاً سيتنج عنها على الفور. لكن، لو أن منخفضاً (أجهل مصدره) سبق أن كان للوسادة، فلن تنتج عن ذلك كرة رصاصية.

وعليه فإن التوالي الزمني، هو المعيار الأميري الوحيد للمسبب بالنسبة إلى سببية السبب المتقدمة. فالقدح هو سبب ارتفاع الماء فوق سطحه الأفقي مع أن الظاهرتين هما معاً، لأنه ما إن أخذ ماءً بقدح من وعاء أكبر حتى يتلى ذلك أمرٌ ما، أعني حتى يتغير الوضع الأفقي الذي كان للماء فيه إلى وضع مقعر يتخذ في القدح.

وتؤدّي هذه السببية إلى أفهوم الفعل، وهذا إلى أفهوم القوة، ومن ثم إلى أفهوم الجوهر. وحيث إنني لا أريد أن أخلط مشروعني النقدي الذي يدور فقط على مصادر المعرفة التأليفية القبلية، بتحليلاتٍ ينحصر ههنا بإيضاح (باتساع) الأفاهيم، فلن أؤجل عرضها المفصل إلى سستام العقل المحض المقبل: ويمكن أيضاً العثور على هذا التحليل إلى حدّ كبير في مثل تلك المؤلفات المعروفة. لكن، لا يمكنني اغفال المعيار الأميري للجوهر من حيث يظهر، على ما يبدو لا من خلال دوام الظاهرة، بل من خلال الفعل، ظهوراً أفضل وأسهل.

حيث يكون الفعل، ومن ثم الفاعلية والقوة، يكون أيضاً الجوهر، وفيه وحده إنما يجب أن نبحث عن مقرّ ذلك المنع الغزير للظواهرات. وذلك قول حسن جداً، لكن عندما يجب أن نفسر ماذا نفهم بجوهر من دون الوقوع في حلقة مفرغة، فإنه ليس من السهل أن نُجيب. إذ كيف نستنتج من الفعل دوام الفاعل الذي هو مع ذلك علامة ماهوية ومخصوصة للجوهر (الظاهرة)؟ لكن حسب ما تقدم، لا صعوبة كبيرة في حل المسألة على الرغم من أنها لا تحلّ البتة بالطريقة العادية (المقتصرة على تحليل أفاهيمها). فالفعل يعني سلفاً علاقة حامل السببية بالمسبب. لكن بما أن كل مسبب يقوم في ما يحصل، وبالتالي في متحوّل يسمُّه الزمان بميسم التالي، فإن الحامل الأخير له هو الدائم بوصفه أسّ كل متبدل، أعني هو الجوهر. ذلك أن الأفعال هي دائماً، وفقاً لمبدأ السببية، الأساس الأول لكل تبدل للظواهرات، ولا يمكن أن تقوم إذن في حامل يتبدّل بدوره، لأنه سيَلْزَمُنَا عندها أفعال أخرى وحامل آخر يعين هذا التبدل. وبناء عليه فإن الفعل، بوصفه معياراً أميرياً كافياً، يدلّل على الجوهرية من دون أن أكون مضطراً إلى البحث عن الدوام بمقارنة الادراكات بدءاً، وهو أمر لا يمكن أن يحصل بهذه الطريقة نظراً إلى التوسيع الذي يستلزمه كمّ الأفهوم ومصداقيته الكلية الصارمة، ذلك أن الحامل الأول لسببية كل ما ينشأ ويفنى لا يمكن أن يكون هو نفسه (في حقل الظواهرات) النشوء والفناء؛ وذلك استنتاج موثوق يؤدي إلى الضرورة الأميرية والدوام في الوجود ومن ثم إلى أفهوم الجوهر كظاهرة.

عندما يحصل شيء، فإن مجرد النشوء بصرف النظر عما ينشأ هو بحد ذاته موضوع بحث.

فالانتقال من لا - كون حالة إلى هذه الحالة على افتراض أنها لا تتضمن أيّ كيف في الظاهرة، هو بحدّ ذاته أمر من الضروري أن نبحث عنه. فالنشوء هذا، كما بيّنا في الرقم ((أ))، لا يتعلق بالجواهر (فهو لا ينشأ) بل بحالته. فهو إذن تغير وحسب لا صدور عن العدم. وعندما يُعدّ هذا الصدور بمثابة مسبب لسبب خارجي يسمى خلقاً، والخلق لا يقبل كحادثة بين الظاهرات، لأنّ إمكانه وحده ينسخ وحدة التجربة. ومع ذلك، إذا نظرت إلى جميع الأشياء لا كظواهر بل كاشياء في ذاتها وكموضوعات لمجرد الفاهمة، فإنه يمكنني على الرغم من أنها جواهر، أن أنظر إليها بوصفها تابعة من حيث وجودها لعلّة أجنبية، لكن ذلك سيؤدي إلى مدلولات لفظية مختلفة تماماً، ولن يكون بالامكان تطبيقها على الظواهر كموضوعات ممكنة للتجربة.

كيف يمكن إذن لشيء بعامة أن يتغير؛ كيف يمكن لحالة في وقت ما أن تتلي حالة مضادة في وقت آخر؟ عن هذا الأمر ليس لدينا قبلياً أيّ أفهوم. ونحن بحاجة من أجل ذلك إلى معرفة قوى حقيقية معرفة لا يمكن أن تعطى إلّا أمبيرياً، وإلى قوى محرّكة مثلاً أو ما يعادلها من ظاهرات معينة متتالية (كحركات) عائدة إلى تلك القوى. إلّا أنّه يمكن دائماً النظر قبلياً، ووفقاً لقانون السببية وشروط الزمان، إلى صورة كلّ تغير، وإلى الشرط الذي بموجبه وحده يمكن لهذا التغير أن يحصل بوصفه ناتجاً عن حالة أخرى (أيّاً كان مضمون ما تغير، أعني حالته) وإلى تتالي الحالات الحاصلة نفسها من ثم⁽¹⁾.

عندما ينتقل الجوهر من حالة ((أ)) إلى حالة ((ب))، فإنّ وقت الحالة الثانية يفترق عن وقت الأولى ويتليه، كذلك إنّ الحالة الثانية كواقعة (في الظاهرة) تفترق عن الأولى حيث لم تكن هذه الواقعة، كما تفترق ((ب)) عن ((صفر)). أعني إذا كانت الحالة ((ب)) لا تفترق عن الحالة ((أ)) إلّا بالكَم، فإنّ التغير هو الناشئ عن ((ب - أ)) الذي لم يكن في الحالة السابقة، وهو بالنظر إليها = ((صفر)).

السؤال إذن، كيف ينتقل شيء من حالة = ((أ)) إلى أخرى = ((ب))؟ بين لحظتين يوجد دائماً زمن، وبين حالتين في هاتين اللحظتين ثمة دائماً فرق ذو كمّ (لأنّ جميع أجزاء الظواهر هي بدورها دائماً كميات). فكل انتقال من حالة إلى أخرى يحصل إذن في زمن قائم بين لحظتين، الأولى تُعيّن الحالة التي يصدر عنها الشيء. والثانية الحالة التي يحصل عليها. تشكل اللحظتان إذن حدود زمن التغير، ومن ثم، الحالة المتوسطة بين حالتين، وتنتميان بما هما كذلك إلى التغير ككلّ. والحال، إنّ لكلّ تغير سبباً يُدّل على سببته طوال زمن حصول التغير. فلا يُنتج السبب إذن تغيره دفعة واحدة (مرة واحدة أو في لحظة واحدة) بل في زمن ما بحيث إنّ كم الواقعة ((ب - أ)) يتولّد في كل الدرجات الدنيا المتضمنة بين الأولى والأخيرة، شأنه شأن الزمن الذي ينمو في لحظة البدء ((أ)) حتى تمامه في اللحظة ((ب)). كل تغير ممكن إذن فقط بالفعل

(1) أبّه إلى أيّ لا أتكلّم على تغير معين لعلاقات بعامة، بل على تغير الحالة. ولذلك عندما يتحرك جسم بسرعة واحدة، لا يغير قط حالته (الحركية). الأمر الذي يفعله عندما تسرع حركته أو تبطيء.

المتصل للسببية الذي يسمى آنأ من حيث هو فعل متماثل. ولا تشكل الآنات التغير بل تُولده كمسبب لها.

ذاك هو إذن قانون اتصال كل تغير، ومبدأه هو: لا الزمان ولا حتى الظاهرة في الزمان، تتألف من أجزاء هي أصغر الأجزاء الممكنة، ومع ذلك عندما تتغير حالة الشيء، فإنه لا يصل إلى الحالة الثانية إلا مروراً بكل تلك الأجزاء كما لو كانت عناصر له. فليس ثمة من فرق للواقعي في الظاهرة، وكذلك ليس ثمة من فرق في كم الأزمنة، يكون أصغر الفروق طراً. فالحالة الجديدة تبدأ من الأولى حيث لم تكن الواقعة، وتزايد مروراً بكل ما لهذه الواقعة من درجات لا متناهية، كل الفروق بينها هي أصغر مما بين ((صفر)) و((أ)).

وليس علينا أن نهتم هنا بالفائدة التي قد تكون لهذا المبدأ في البحث الطبيعي. أما كيف يمكن لمثل هذا المبدأ الذي يوسع معرفتنا بالطبيعة إلى هذا الحد، أن يكون ممكناً قبلياً تماماً، فذلك ما يتطلب فحصاً منا، مع أن لحظة خاطفة تثبت أنه متحقق وصادق. وقد نظن من ثم أننا لسنا ملزمين بالاجابة عن السؤال، كيف يكون ممكناً. لكن ثمة كثيراً من الادعاءات دون أساس، بتوسيع معرفتنا بواسطة العقل المحض، بحيث يجب أن نتخذ لنا قاعدة عامة: أن نرتاب كثيراً، فلا نصدق أو نقبل أي شيء من هذا القبيل حتى على دمة أكثر الأدلة الدغمائية وضوحاً، من دون الوثائق التي يمكن أن تقدم تسويغاً مدعماً.

فكل زيادة للمعرفة الأميرية، وكل تقدم للادراك ليسا سوى توسيع لتعيين الحس الباطن، أعني نُقله في الزمان، وسواء كانت الموضوعات ظاهرات أم حدوداً محضة. وتعين هذه النقلة في الزمان كل شيء ولا تعين في ذاتها بأي شيء آخر، أعني إن أجزاءها توجد في الزمان وحسب وتُعطي بتأليف الزمان لا قبله. ولذا فإن كل انتقال في الادراك، إلى شيء يتلي في الزمان هو تعيين للزمان بتوليد هذا الإدراك. وحيث إن هذا التعيين هو أبدأ، وفي كل أجزائه ((كم))، فإن توليد الإدراك هو ((كم)) أيضاً، يمرّ بما هو كذلك، بجميع الدرجات، التي لا درجة منها هي الصغرى، من صفر حتى الدرجة المعينة. والحال إنه عن ذلك يصدر إمكان المعرفة القبلي لقانون من قوانين التغير من حيث صورته. فنحن لا نستبق سوى إزكاننا الخاص الذي يمكن لشرطه الصوري أن يُعرف قبلياً لأنه يقيم فينا قبل أي ظاهرة معطاة.

فكما إن الزمان يتضمن الشرط الحسي القبلي لإمكان النقلة المتصلة لما يوجد إلى ما يلي إذن، كذلك إن الفاهمة تتضمن، بفضل وحدة الإنصار، الشرط القبلي لإمكان التعيين المتصل لكل مواقع الظاهرات في الزمان بواسطة سلسلة الأسباب والمسببات، حيث تؤدي الأولى إلى وجود الثانية بالضرورة، وتجعل بذلك المعرفة الأميرية للعلاقات الزمنية صادقة في أي زمن (كلياً) ومن ثم صادقة موضوعياً.

٢ -

التمثيل الثالث

مبدأ المعية وفقاً لقوانين التفاعل أو الاشتراك: كل الجواهر من حيث يمكن أن تحرك معاً، في المكان، هي في تفاصيل شامل

تحليل

تكون الأشياء معاً عندما يمكن لإدراك الواحد منها في الحدس الأميري أن يتلى إدراك الآخر وبالتبادل (الأمر الذي لا يمكن أن يحصل قط في توالي المظاهر في الزمان كما بينا في المبدأ الثاني). فإن أمكن لي أن أبدأ إدراكي بالقمر أولاً لأنقل فيما بعد إلى الأرض، أو على العكس، أن أبدأه أولاً بالأرض قبل أن أصل إلى القمر، ولأن إدراكي هذين الموضوعين يمكن أن يتتاليا بالتبادل، فإنني أقول إن هذين الموضوعين يوجدان معاً. المعية هي إذن وجود المتنوع في الزمن نفسه. لكن لا يمكننا أن ندرك الزمان نفسه لنستنتج، من كون الأشياء موضوعة في الزمن نفسه، أن ادراكاتها يمكن أن تتتالي بالتبادل. فتأليف المخيلة في الإزكان يقتصر على تقديم كل واحد من ذينك الإدراكين كإدراك قائم في الذات عندما لا يكون الإدراك الآخر فيها، والعكس بالعكس؛ ولا يفيد أن الموضوعين هما معاً، أعني أنه عندما يوجد أحدهما يوجد الآخر أيضاً في الوقت عينه، وأنه يجب أن يكون الأمر على هذا النحو بالضرورة حتى يمكن للإدراكين أن يلي أحدهما الآخر بالتبادل. ويلزمنا من ثم أفهوم فاهمي يتعلق بتتالي التعينات المتبادل في الأشياء الموجودة خارج بعضها بعضاً، لكي نقول إن تتالي الإدراكات المتبادل مؤسس على الموضوع، ولكي نتصور من ثم المعية موضوعية. والحال، إن علاقة الجواهر التي فيها جوهر يتضمن تعينات مبدأها متضمن في جوهر آخر، هي علاقة التأثير، وعندما يتضمن الواحد مبدأ التعينات التي في الآخر بالتبادل^(*)، تكون العلاقة علاقة اشتراك أو تفاعل. لا يمكن لمعية الجواهر في المكان أن تُعرف إذن في التجربة إلا بافتراض تبادل الفعل فيما بينها، وهذا هو إذن شرط إمكان الأشياء نفسها كموضوعات للتجربة أيضاً.

الأشياء هي معاً من حيث توجد في زمن واحد بعينه، لكن مِمَّ نعرف أنها في زمن واحد بعينه؟ - من كون النسق في تأليف إزكان المتنوع يصدق، كيفما اتفق، أعني من أنه يمكننا الانطلاق من ((أ)) إلى ((هـ)) مروراً بـ ((ب)) و ((ج)) و ((د))، أو بالعكس من ((هـ)) إلى ((أ))، إذ،

(*) أخذت بقراءة: Erdman الذي أبدل Dieses - jede، في الأصل: und wenn Dieses den Grund der Bestimmungen in Anderen enthält.

فقلت: «وعندما يتضمن الواحد بدل القول «وعندما تتضمن هذه العلاقة» أو «هذا» الخ (م. و).

عندما يكون التأليف متوالياً في الزمان (في النسق الذي يبدأ بـ ((أ)) وينتهي بـ ((هـ))) يكون من المحال أن يبدأ الإزكان، في الإدراك، بـ ((هـ)) وينتقل رجوعاً إلى ((أ))، لأن ((أ)) يكون متممياً إلى الزمن الماضي ولم يعد يمكنه إذن أن يكون موضوع إزكان.

لكن، افترضوا: أن كل جوهر في متنوع من الجواهر بوصفها ظاهرات، هو معزول تماماً، بمعنى أن لا واحد يؤثر في الآخر أو يتأثر به، أقول لن تكون معيتها موضوع إدراك ممكن، ولن يمكن لوجود الواحد، أن يؤدي إلى وجود الآخر، عن طريق التأليف الأميري. إذ عندما تفكرونها من حيث يفصل بينها مكان فارغ تماماً، فإن الإدراك الذي ينتقل من ظاهرة إلى أخرى في الزمان، وإن كان يعين وجودها بواسطة الإدراك المتتالي، لا يمكنه أن يميز ما إذا كانت الظاهرة تتلي موضوعياً الظاهرة الأولى، أو ما إذا كانت معها بالأحرى.

يجب إذن أن يكون هناك، خارج مجرد الوجود، ما به ((أ)) يعين موضع ((ب)) في الزمان، وعلى العكس أيضاً، ما به يعين ((ب)) بدوره موقعاً لـ ((أ))، لأن الجواهر المفكرة بموجب هذا الشرط فقط هي التي يمكن أن تُتصور أميرياً كموجودة معاً. والحال إن ما يعين للنشء موقعاً في الزمان هو فقط سببه أو سبب تعييناته. يجب إذن أن يتضمن كل جوهر (لأنه إنما يكون نتيجة بالنسبة إلى تعييناته وحسب) سبباً بعض التعينات في الجواهر الأخرى، ومعاً مسببات سببية الجواهر الأخرى، أعني يجب أن تكون الجواهر في اشتراك دينامي (بلا توسط أو بتوسط) حتى يمكن للمعية أن تُعرف في أي تجربة ممكنة. والحال إنه يلزم لموضوعات التجربة كل ما بدونه تتمتع تجربة هذه الموضوعات. يجب إذن على جميع الجواهر في الظاهرة، من حيث هي سماً، أن تشارك في الفعل المتبادل فيما بينها اشتراكاً شاملاً.

إن لفظ *Gemeinschaft* في الألمانية، مزدوج الدلالة، فهو يدل على *Communitio* (*) كما على *Commercium* (**)، ونحن نستعمله هنا بالمعنى الثاني، بمعنى الاشتراك الدينامي، الذي بدونه لا يمكن لأي اشتراك موضعي (*Communitio spatii*) أن يُعرف أميرياً. ومن السهل أن نلاحظ في تجاربنا أن الآثار المتصلة في كل مواقع المكان يمكنها وحدها أن تقود حسناً من موضوع إلى آخر؛ وأن النور الذي يتراقص بين عيننا وعالم الأجسام، يمكنه أن يولد، بيننا وبين هذه الأجسام، الاشتراك المتوسط، ويبرهن بذلك على كونها معاً؛ وأنه لا يمكننا أميرياً أن نغير أي موضع (أن ندرك هذا التغير)، دون أن نمكّننا المادة من إدراك موقعنا أينما كنا، وأنه يمكن للمادة بواسطة تأثيرها المتبادل فقط، أن تثبت معيتها ومن ثم تواجه موضوعاتها بما فيها أكثرها بعداً (وإن بتوسط وحسب). فمن دون الاشتراك، كل إدراك (للظواهر في المكان)، يفصل عن الآخر، وسلسلة التصورات الأميرية، أي التجربة، تعاود البدء مع كل موضوع جديد دون أن يمكن للمتقدم أن يكون على أي ترابط معه، أو على أي علاقة زمنية به. وليس في نيتي البتة أن أهفت بذلك نظرية

(*) اشتراك (بالمعنى الانفعالي).

(**) تآدل

المكان الفارغ لأنه سيظل قائماً حيث لا تصل الإدراكات قط، وحيث لا محل من ثم لأي معرفة أميرية للمعية؛ لكن في هذه الحالة لن يشكل موضوعاً لأي تجربة ممكنة لنا.

وما يلي يمكن أن يشكل ايضاحاً. ففي ذهننا يجب أن تكون جميع الظاهرات، بما هي متضمنة في تجربة ممكنة، في اشتراك (Communio) إِبْصاري، ولكي يمكن للموضوعات أن تُتصور بوصفها مقترنة وموجودة معاً، يجب أن تُعَيَّن لبعضها بعضاً بالتبادل موقعاً في الزمان وأن تشكل بذلك ((كلاً)). ولكي يمكن لهذا الاشتراك الذاتي أن يستند إلى مبدأ موضوعي أو أن يتعلق بالظواهر بوصفها جواهر، يجب أن يجعل إدراك بعضها، بوصفه مبدأ، إدراك بعضها الآخر ممكناً والعكس بالعكس أيضاً، لا حتى ينسب التالي الذي هو دائماً في الإدراكات من حيث هي عمليات إزكان، إلى الموضوعات بل، حتى يمكن لهذه أن تُتصور بوصفها موجودة معاً. والحال إن في هذا تأثيراً متبادلاً أي تبادلاً حقيقياً بين الجواهر من دونه لا يمكن لأي علاقة أميرية للمعية أن تجد مكاناً لها في التجربة، وبهذا التبادل، تشكل الظاهرات مركباً (Compositum reale)⁽⁹⁾، ومركبات من هذا النوع ممكنة بطرق عديدة. والعلاقات الدينامية الثلاث التي عنها تصدر سائر العلاقات هي علاقات اللازم والتالي والمركب.

* * *

تلك هي إذن تمثيلات التجربة الثلاثة، وهي ليست سوى مبادئ تعيّن وجود الظاهرات في الزمان حسب أحواله الثلاث: العلاقة بالزمان نفسه بوصفه كماً (كم الوجود أي المدة) والعلاقة في الزمان بوصفه تسلسلاً (التوالي)، وأخيراً العلاقة فيه بوصفه جملة كل الوجود (المعية). ووحدة التعيّن الزماني هذه هي دينامية بشكل شامل، بمعنى، إنه لا يُنظر إلى الزمان بوصفه ذاك الذي فيه تعيّن التجربة، دون توسط، لكل وجود موقعه، وهو أمر محال لأن الزمان المطلق ليس موضوعاً للإدراك يمكن به للظواهر أن تتماسك، بل إن قاعدة الفاهمة التي من خلالها فقط يمكن للوحدة التأليفية أن تُضَفَى على وجود الظواهر بموجب العلاقات الزمنية، هي التي تُعَيَّن لكل واحدة موقعها في الزمان، وقبلها من ثم، وتصدق لكل الأزمنة ولكل زمن على حدة.

ونفهم بالطبيعة (بالمعنى الأميري) ترابط الظاهرات من حيث وجودها وفقاً لقواعد ضرورية أعني وفقاً لقوانين. ثمة إذن قوانين معينة بل قوانين قبلية تجعل بدءاً الطبيعة ممكنة؛ فالقوانين الأميرية لا يمكن أن توجد أو يُعثر عليها إلا بواسطة التجربة بل، في الحقيقة، إلا وفقاً لتلك القوانين الأصلية التي تجعل بدءاً التجربة نفسها ممكنة. تُقدّم إذن تمثيلاتنا، أصلاً، وحدة الطبيعة في ترابط كل الظواهر بموجب معاملات معينة لا تعبر إلا عن علاقة الزمان (من حيث ينطوي على كل وجود) بوحدة الابصار التي لا يمكن أن تحصل إلا في التأليف بموجب قواعد. فهي تشترك إذن في القول، إن جميع الظواهر تقوم في طبيعة واحدة، وإنما يجب أن تقوم فيها لأنه بدون هذه الوحدة القبلية لن تكون أي وحدة للتجربة ممكنة ولن يكون من ثم أي تعيّن لموضوعات التجربة ممكناً.

(*) مركب واقعي.

لكن ثمة ملاحظة يجب أن تُبدى على نوع وخصوصية الدليل الذي استخدمناه بصدد القوانين الطبيعية الترندالية هذه؛ وسيكون لهذه الملاحظة أهمية كبرى بوصفها قاعدة يجب اتباعها في كل محاولة تدليل قبلية على القضايا الذهنية والتأليفية معاً. فلو أننا أردنا أن ندلل دُعائياً، أي بأفاهيم على هذه التمثيلات وهي: إنَّ كلَّ ما يوجد لا يمكن أن يُصَادَف إلا في الدائم، وإنَّ كلَّ حادث يفترض في الحالة المتقدمة شيئاً يتليه هو بموجب قاعدة، وأخيراً إنَّ الحالات في المتنوع الكائن معاً هي أيضاً كائنة معاً بعضها نسبة إلى بعض وفقاً لقاعدة (في الاشتراك): لكائن كل جهودنا ذهبت سدى. إذ من المحال إطلاقاً أن ننطلق من موضوع ومن وجوده إلى وجود آخر أو إلى غلط وجوده بمجرد أفاهيم عن هذه الأشياء أياً كانت الطريقة التي اعتمدناها لتحليل هذه الأفاهيم. فماذا يبقى لنا إذن؟ - يبقى امكان التجربة بوصفها معرفة يجب أن يمكن للموضوعات أن تعطى فيها، في النهاية، لكن يمكن لتصورها أن يتمتع بواقع موضوعي بالنسبة إلينا. والحال إننا كنا قد عثرنا، في ذلك الثالث الذي تقوم صورته الماهوية في الوحدة التأليفية لإبصار جميع الظاهرات، على الشروط القبلية لتعيين كل الوجود في الظاهرة تعييناً زمنياً شاملاً وضرورياً من دونه يتمتع التعين الزمني الأميري نفسه؛ وقد اكتشفنا بذلك قواعد الوحدة التأليفية القبلية التي بواسطتها استطعنا أن نستبق التجربة. وفي غياب هذا المنهج، واستناداً إلى الظن الباطل: إنه بالإمكان أن ندلل دُعائياً على قضايا تأليفية يُوصي بها الاستعمال التجريبي للفاهمة كمبادئ له: جرت محاولات عديدة للتدليل على مبدأ العلة الكافية، لكنها كانت تذهب أبداً سدى. ولم يفكر أحد في التمثيلين الآخرين، على الرغم من أنها استُعملت دوماً بشكل ضمني⁽¹⁾. ذلك أننا نفتقر إلى خيط المقولات الهادي الذي يمكنه وحده أن يكشف كل فجوات الفاهمة ويُنْبِه عليها في الأفاهيم كما في المبادئ.

- د -

مصادرات التفكير الأميري بعامة

- 1- ما يتفق مع الشروط الصورية للتجربة (لجهة الحدس والأفاهيم) هو ممكن.
- 2- ما يترابط بموجب الشروط المادية للتجربة (للإحساس) هو متحقق.
- 3- ما يتعين ترابطه مع المتحقق وفق الشروط الكلية للتجربة يكون (يوجد) بالضرورة.

(1) إن وحدة العالم بأسره، حيث يجب أن تكون جميع الظاهرات مقترنة، هي على ما يبدو مجرد استنتاج من مبدأ مسلم به ضمناً في اشتراك جميع الجواهر الكائنة معاً؛ لأنها لو كانت منعزلة لما شكلت ((كلاً)) بوصفها أجزاء له؛ ولو لم يكن اقترانها (تفاعل المتنوع) لازماً حقاً للمعية لما أمكن أن نستدل من هذه العلاقة بمحض الفكرية على تلك العلاقة الواقعية. وعلى كل حال فقد بينا في موضعه أن الاشتراك هو أصلاً مبدأ إمكان المعرفة الأميرية للتواجد وأما لا نستدل أصلاً إذن من التواجد على الاشتراك إلا بوصف هذا شرطاً لذلك.

ايضاح

تمتاز مقولات الجهة بأنها لا تزيد أي تعين للموضوع على الأفهوم الذي تلحق به كمحمولات بل تعبر عن العلاقة بالملكة المعرفية وحسب. فبعد أن يكتمل أفهوم الشيء تماماً، يظل بإمكانني أن أسأل بصدد هذا الموضوع، هل هو ممكن وحسب أم متحقق كذلك، وفي هذه الحالة هل هو ضروري أيضاً. وبذلك لا يفكر أي تعين إضافي للموضوع نفسه، بل يُسأل فقط كيف يتعلق (هو وجميع تعيناته) بالفاهمة وباستعمالها الأميري، وبالخاصة الأميرية والعقل (في تطبيقه على التجربة).

ولهذا بالضبط، فإن مبادئ الجهة هي مجرد شروح لأفاهيم الإمكان والتحقق والضرورة في استعمالها الأميري، ومعاً أيضاً مجرد قَصْر لجميع المقولات على مجرد استعمالها الأميري من دون الاقرار بالاستعمال الترسندي أو السباح به. إذ عندما يكون على المقولات لا أن تقتصر على الدلالة المنطقية والتعبير عن صورة الفكر تحليلياً، بل أن تتعلق بالأشياء وإمكاناتها وتحققها وضرورتها، فإنه يجب أن تطبق على التجربة الممكنة وعلى وحدتها التأليفية التي بها تعطى موضوعات المعرفة.

تستلزم مصادرة إمكان الأشياء إذن أن يكون أفهومها متوافقاً مع الشروط الصورية للتجربة بعامة، لكن هذه، أي الصورة الموضوعية للتجربة بعامة، تتضمن كل تأليف لازم لمعرفة الأشياء. والأفهوم المنطوي على تأليف يُعدّ فارغاً ولا ينسب لأي موضوع عندما لا ينتمي التأليف إلى التجربة إما كمستمد منها فيسمى أفهوماً أميرياً، وإما كشرط قبلي تستند إليه التجربة بعامة (صورتها) فيكون أفهوماً محضاً، إنما منتماً إلى التجربة لأن حامله لا يمكن أن يصادف إلا فيها. إذ من أين تُستمد سمة الإمكان لموضوع مفكر قبلياً بأفهوم تألفي، إن لم يكن من التأليف الذي يشكل صورة المعرفة الأميرية للأشياء. إن عدم تضمن مثل هذا الأفهوم لأي تناقض هو حقاً شرط منطقي ضروري، إلا أنه أقل مما يكفي لواقعية الأفهوم الموضوعية، أعني لإمكان الموضوع كما هو مفكر في الأفهوم. فليس في أفهوم شكل مُحاط بخطين مستقيمين أي تناقض، لأن أفاهيم: خطين مستقيمين وتقاطعهما، لا تتضمن نفيًا لأي شكل؛ والإمتناع لا يعود إلى الأفهوم بحد ذاته، بل إلى بنائه في المكان، أعني إلى شروط المكان وتعيينه، لكن، لهذه الشروط بدورها، واقعيته الموضوعية، أعني إنها تتعلق بإمكان الأشياء، لأنها تتضمن قبلياً صورة التجربة بعامة.

ونريد الآن أن نُظهر للعيان عظم فائدة مصادرة الإمكان هذه وتأثيرها. فعندما أتصور شيئاً دائماً بحيث إن كل ما يتبدل فيه إنما ينتمي إلى حالته وحسب، فإنه لا يمكنني قط أن أعرف بمثل هذا الأفهوم لوحده أن مثل هذا الشيء ممكن. أو أتصور شيئاً يجب أن يكون قوامه بحيث إنه ما إن يطرح حتى يلزم عنه شيء آخر أبداً وحتماً، فإنه يمكنني حقاً أن أفكر ذلك دون تناقض، لكن لا يمكنني أن أحكم، من خلاله ما إذا كانت مثل هذه الخاصية (كسببية) تصادف في شيء ما ممكن. وأخيراً، يمكنني أن أتصور أشياء مختلفة (جواهر) يكون قوامها على نحو أن حالة الواحد

نُحدث أثراً في حالة الآخر، وبالتبادل، لكن إمكان أن تناسب هذه العلاقة أشياءها، أمر لا يمكنني قط أن أشتقه من هذه الأفاهيم التي تتضمن مجرد تأليف اعتباطي. ومن أن هذه الأفاهيم تعبر قبلياً عن علاقات الادراكات في كل تجربة، ومن ذلك فقط، يمكن معرفة واقعيتها الموضوعية، أي حقيقتها الترندالية، وذلك بمعزل عن أي تجربة حقاً، إنما ليس بمعزل عن أي علاقة بصورة التجربة بعامه وبالوحدة التأليفية التي فيها وحدها يمكن للموضوعات أن تُعرف أمبيرياً.

لكن إذا أردنا أن نصطنع أفاهيم جديدة عن الجواهر والقوى والتسبب المتبادل، من المادة التي يقدمها لنا الإدراك دون أن نستمد من التجربة نفسها مثال اقترانها فإننا سنحظى بمجرد أوهام خالية تماماً من أي علامة على إمكانها، لأننا لم نتخذ التجربة معلمةً لنا ولم نستمد منها تلك الأفاهيم. ومثل تلك الأفاهيم المختلفة لا يمكن أن تحمل سمة إمكانها قبلياً على غرار المقولات من حيث هي شروط تتوقف عليها كل تجربة، بل بعدياً وحسب من حيث تعطيتها التجربة نفسها؛ فإمكانها إما أن يُعرف إذن، بعدياً وأمبيرياً وإما لا يعرف قط. وإن جوهراً يكون حاضراً في المكان دوماً ولا يملأه مع ذلك (على غرار ذلك الوسيط الذي حاول بعضهم إدخاله بين المادة والماهية المفكرة)؛ وإن قدرة خاصة، تكون لذهننا، على حدس المستقبل سلفاً (لا الاقتصاد على استنتاجه)، وأخيراً، إن ملكة له، تضعه في تبادل أفكار مع أناس آخرين (مهما بلغ بعدهم)؛ هي أفاهيم لا أساس لامكانها البتة، لأن هذا لا يمكن أن يتأسس على التجربة وعلى قوانينها المعروفة. ولأنه من دون التجربة ربط اعتباطي لأفكار لا يمكنها مع أنها لا تتضمن تناقضاً، أن تدعي واقعية موضوعية، وبالتالي إمكاناً لمثل الموضوع الذي نريد أن نفكره هنا. وفيما يخص الواقعية من المحال أن نفكرها عياناً، من دون الاستعانة بالتجربة لأنها تتعلق بالإحساس كسادة للتجربة وحسب، ولا تخص صورة العلاقة التي بها يمكن دائماً اختلاق الأوهام.

لكنني أهمل جانباً كل ما إمكانه يستمد من التحقق في التجربة وحسب، وأفحص هنا، فقط إمكان الأشياء بوساطة الأفاهيم القبلية، وأثابر على الزعم أنها ليست ممكنة قط عن مثل هذه الأفاهيم بحد ذاتها، بل عنها بوصفها أبداً شروطاً صورية وموضوعية لتجربة بعامه وحسب.

ويبدو أن إمكان مثلث يمكن أن يعرف من أفهومه بحد ذاته (وهو مستقل بالتأكيد عن التجربة) لأنه يمكننا أن نعطيه موضوعاً على نحو قبلي تماماً، أعني أن نبنيه. هذا صحيح، لكن بما أنه مجرد صورة موضوع فإنه سيظل دائماً مجرد إنتاج للتخيّل، وسيظل إمكان موضوعه عرضةً للشك، من حيث يلزمه شيء آخر بعد، وهو: أن يكون هذا الشكل قد فُكر بموجب الشروط التي تستند إليها وحدها كل موضوعات التجربة. والحال إن المكان هو شرط صوري قبلي للتجارب الخارجية وإن التأليف التخيلي نفسه الذي به بُني مثلثاً في المخيلة هو هو تماماً التأليف الذي نطبقه في إرْكان الظاهرة لكي نكون عنها أفهوماً تجريبياً: وذلك وحده ما يقرن هذا الأفهوم وتصور إمكان مثل هذا الشيء. وهكذا فإن إمكان الكميات المتصلة والكميات بعامه، ولأن أفاهيمها تأليفية كلها، لا يتضح من الأفاهيم بحد ذاتها بل منها بوصفها الشروط الصورية لتعين

الموضوعات في التجربة بعامة. فأين ينبغي أن نبحث عن الموضعات التي تتناسب مع الأفاهيم، إن لم يكن في التجربة التي فيها وحدها تُعطى الموضوعات؟ ومع ذلك يظل بإمكاننا، من دون الاستعانة المسبقة بالتجربة نفسها، أن نعرف إمكان الأشياء ونعيّنه فقط بالنسبة إلى الشروط الصورية التي بموجبها يتعين شيء ما كموضوع في التجربة، وقبلها تماماً من ثم، مع أنه يتعين أبدأً بالنسبة إلى التجربة وحدودها وحسب.

فالمصادرة لمعرفة تحقق الشيء تستلزم ادراكاً، ومن ثم احساساً نعيه، ومع أنها لا تستلزم ذلك مباشرة من الموضوع نفسه الذي يجب أن يعرف وجوده، فإنها تستلزم ترابطه في إدراك متحقق وفقاً لتمثيلات التجربة التي تعرض كل اقتران واقعي في تجربة بعامة.

ولا يعثر في محض أفهوم الشيء على أي سمة من سمات وجوده قط. لأنه على الرغم من كونه تاماً إلى حد لا يخفيه خائس، لتفكير شيء مع كل تعيناته الباطنة، فإن الوجود لا يدخل البتة في كل ذلك، بل في هذا السؤال وحسب: هل مثل هذا الشيء معطى لنا بحيث يمكن لإدراكه أن يسبق أبدأً الأفهوم؟ فأن يسبق الأفهوم الإدراك، يعني أنه ممكن وحسب، أما الإدراك الذي يقدم للأفهوم المادة، فهو السمة الوحيدة للتحقق. لكن، يمكننا أيضاً وقبل إدراك الشيء، وبالتالي بقبلية نسبية، أن نعرف وجوده شرط أن يترابط مع ادراكات أخرى وفق مبادئ اقترانها الأميري (التمثيلات) ذلك أن وجود الشيء سيتربط عندها مع إدراكاتنا في تجربة ممكنة، وسيمكننا أن نصل، تبعاً لدليل التمثيلات وانطلاقاً من إدراكنا المتحقق، إلى الشيء في سلسلة الادراكات الممكنة. وهكذا نعرف من إدراك نشارة الحديد المتجذبة وجود مادة مغناطيسية تخترق كل الأجسام، على الرغم من أن إدراكاً مباشراً لهذه المادة يتمتع علينا بموجب قوام أعضائنا. فبموجب قوانين الحساسية، وفي سياق إدراكاتنا، كتبنا سندس في التجربة، حدساً أميرياً مباشراً بتلك المادة لو كانت حواسنا اللطف... فغلظتها لا تمس البتة صورة التجربة الممكنة بعامة. فإننا امتدّ ادراكنا وما يلحق به، وفق القوانين الأميرية تمتدّ إذن أيضاً معرفتنا بوجود الأشياء. فإن لم ننطلق من التجربة، وإن لم ننهج وفق قوانين الترابط الأميري للظواهر فعلياً نحاول أن نحزّر وجود شيء ما أو نبحت عنه. لكن المثالية تعترض اعتراضاً صارخاً على قواعد التدليل هذه على الوجود بتوسط، ومن المشروع إذن أن يكون هنا موضع تهفيتها.

تهافت المثالية

المثالية (وأقصد مثالية المادة) هي النظرية التي تعلن أن وجود الأشياء في المكان خارجاً عنا هو إما مجرد أمر يشير الشك ولا يدل على شيء وإما مغلوطة ومحال. والأولى هي مثالية ديكرات الاحتمالية التي تعلن أن زعماً (assertio) أميرياً، هو «أنا موجود»، وحده لا شك فيه؛ والثانية هي مثالية باركلي الدغمائية، التي تعلن أن المكان، مع جميع الأشياء التي هو لها بمثابة شرط لا ينفصل عنها، أمر ممنوع في ذاته، وأن الأشياء في المكان هي من ثم مجرد تخيلات. ولا مفر من

الثالثة الدُّغائية عندما يُنظر إلى المكان كخاصية يجب أن تعود إلى الأشياء في ذاتها، لأنه سيكون عندها مع ما يصلح شرطاً له، لا - شيئاً. لكن أساس هذه الثالثة قد دُك من قبلنا في الاستطيقا الترسندالية. أما الثالثة الاحتمالية التي لا تزعم شيئاً من هذا بل تدعي فقط العجز عن إثبات وجود خارج وجودنا بتجربة مباشرة، فهي عقلانية ومطابقة لنمط تفكير فلسفي مُدعّم، وهو منع إصدار أي حكم حاسم قبل العثور على دليل كافٍ. وعلى الدليل المطلوب أن يُبين إذن أن لدينا بالأشياء الخارجية لا محض تخيل بل تجربة؛ وهو الأمر الذي لا يمكن إثباته إلا بإثبات أن تجربتنا الباطنة، التي لا شك فيها عند ديكاوت، ليست هي نفسها ممكنة دون افتراض التجربة الخارجية.

مقالة

يدلل مجرّد الوعي بوجودي الخاص، وعياً متعيناً أمبيرياً على وجود الموضوعات في المكان خارجاً عني

تحليل

أعي وجودي كمتعين في الزمان، وكل تعين زمني يشترط شيئاً دائماً في الإدراك. والحال إن هذا الدائم لا يمكن أن يكون شيئاً في لأن وجودي في الزمان يمكن أن يتعين بالضبط من خلال هذا الدائم بدءاً. فإدراك هذا الدائم ليس ممكناً إذن إلا من خلال شيء خارج عني وليس من خلال مجرد تصور شيء خارج عني. وبالتالي فإن تعين وجودي في الزمان ليس ممكناً إلا من خلال وجود الأشياء المتحققة التي أدركها خارجاً عني. والحال إن الوعي في الزمان مرتبط ضرورة بوعي إمكان هذا التعين الزمني: فهو إذن مربوط أيضاً بالضرورة بوجود الأشياء خارجاً عني كشرط للتعين الزمني؛ أعني إن وعيي بوجودي الخاص هو معاً وعي مباشر بوجود الأشياء الأخرى خارجاً عني.

ملاحظة 1 - نلاحظ في الدليل المذكور أن لعبة المشالية قد قُلبت، بكل حق، ضدها. فهي تسلم أن التجربة اللا - متوسطة الوحيدة هي التجربة الباطنة، وأننا نستدل منها فقط على الأشياء الخارجية إنما بطريقة غير موثوقة كما يحصل في كل الحالات التي نُستدل فيها من المسميات المعطاة على الأسباب المعينة، لأن سبب التصورات الذي ربما ننسبه خطأ إلى أشياء خارجية قد يكون، إلى ذلك، قائماً فينا. لكننا نثبت هنا أن التجربة الخارجية هي لا متوسطة حقاً⁽¹⁾ وأنه بتوسطها

(1) الوعي اللا - متوسط بوجود الأشياء الخارجية ليس مفترضاً بل مُثبتاً في المقالة أعلاه، سواء كان بإمكاننا رؤية إمكان هذا الوعي أم لا. والسؤال بصدد هذا الإمكان سيكون عما إذا لم يكن لدينا سوى حسّ ماطر ولم يكن لدينا حسّ خارجي، بل مجرد تخيل خارجي. لكنه من الواضح أنه حتى يمكننا أن نتخيل فقط شيئاً بوصفه خارجياً أي حتى نغرضه لحسنا في الحدس، يجب أن يكون لدينا من قبل حسّ خارجي، ويجب أن نميز، بذلك ومن دون توسط، مجرد التلقي في حدس خارجي من التلقائية التي تبسم كل تخيل. ذلك أنه لو كان الحسّ الخارجي مجرد تخيل لأنعدمت القدرة الحدسية نفسها التي يجب أن تتعين عن طريق المخيلة.

وحسب يكون ممكناً، لا الوعي بوجودنا الخاص حقاً، بل تعيين وجودنا في الزمن، أعني التجربة الباطنة. والتصور «أنا موجود»^(*) المعبر عن الوعي الذي يمكن أن يواكب كل فكر، هو بالتأكيد ما يتضمن بلا توسط وجود ذات إلا أنه ليس بعد معرفة بها. ومن ثم ليس أيضاً معرفة أميرية أي تجربة؛ لأنه بالإضافة إلى فكرة شيء موجودة يلزم حدس، وحدس باطن هنا على الذات أن تتعين بالنسبة إليه، أي بالنسبة إلى الزمان؛ والحال إن الموضوعات الخارجية لازمة لذلك لزوماً تاماً بحيث إن التجربة الباطنة نفسها ليست ممكنة من ثم إلا بتوسط ومن خلال التجربة الخارجية وحسب.

ملاحظة 2 - ما سبق أن قلناه يتوافق تماماً مع الاستعمال التجريبي لقدرتنا المعرفية في تعيين الزمان. وبالإضافة إلى أن كل تعيين زمني لا يمكن أن ندركه إلا من خلال التبدل في العلاقات الخارجية (للحركة) بالنسبة إلى ما في المكان من دائم (مثلاً حركة الشمس بالنسبة إلى موضوعات الأرض) فليس لنا قط من دائم يمكن أن نضعه بوصفه حدساً تحت أفهوم الجوهر سوى المادة وحسب؛ وهذا الدوام نفسه لا يستمد من التجربة الخارجية بل يفترض قبلياً، عبر وجود الأشياء الخارجية، كشرط ضروري لكي تعين زمني ومن ثم أيضاً كتعين لحسن الباطن بالنسبة إلى وجودنا الخاص. فوعي لذاتي في التصور ((أنا)) ليس حدساً قط بل مجرد تصور ذهني لتلقائية الذات المفكرة. ولذا فإن هذا ((الأنا)) ليس له أي محمول حدسي يمكنه كدائم أن يصلح كلازمة للتعيين الزمني في الحس الباطن كما يصلح اللانفاذ للمادة مثلاً من حيث هو حدس أميري.

ملاحظة 3 - عن أن وجود الأشياء الخارجية لازم لإمكان وعي متعين بذواتنا، لا ينجم أن كل تصور حدسي للأشياء الخارجية يتضمن معاً وجوداً، إذ قد يكون فعلاً مجرد أثر من آثار المخيلة (في الحلم كما في الجنون)؛ لكن حتى في هذه الحالة فإنه لا يحصل إلا باسترجاع إدراكات خارجية. لقد كان كافياً إذن أن ندلل على أن التجربة الباطنة بعامة ليست ممكنة إلا بالتجربة الخارجية بعامة. أما ما إذا كانت هذه التجربة المزعومة أو تلك مجرد تخيل فذاك ما يجب اكتشافه من خلال تعييناتها الخاصة وتماسكها وفق معايير كل تجربة متحققة.

* * *

أخيراً، وفيما يخص المصادرة الثالثة، فإنها تتعلق بالضرورة المادية في الوجود وليس بالضرورة محض الصورية والمنطقية في اقتران الأفاهيم. لكن، حيث إن أي وجود لموضوعات الحواس لا يمكن أن يُعرف على نحو قبلي تماماً، بل يمكنه أن يُعرف على نحو قبلي نسبياً بالمقارنة مع وجود آخر معطى، وحيث إننا لا نصل عندها إلا إلى الوجود الذي يجب أن يكون متضمناً في مكان ما في ترابط التجربة التي يشكل الإدراك المعطى جزءاً منها، فإن ضرورة الوجود لا يمكن أن تعرف قط بأفاهيم بل فقط باقترانه مع ما هو مدرك بموجب قوانين التجربة العامة. لكن ليس ثمة من وجود يمكن أن يُعرف كضروري بموجب شرط ظاهرات أخرى معطاة، إلا وجود المسببات الناتجة عن أسباب معطاة بموجب قوانين السببية. فيمكننا إذن أن نعرف ضرورة، لا وجود الأشياء

(*) «Ichbin» = أكون. إنما اعتمدت تلك الصيغة لشهرتها عن ديكرت وحسب (م. و).

(الجواهر) بل فقط حالتها وذلك عن حالات أخرى معطاة في الإدراك ووفق القوانين الأميرية للسببية. ينتج عن ذلك أن معيار الضرورة يوجد حصراً في قانون التجربة الممكنة هذا: إن كل ما يحصل يتعين قبلها في الظاهرة بسببه. فنحن لا نعرف في الطبيعة إلا ضرورة المسببات التي أسبابها معطاة لنا، ولا تمتد علامة الضرورة في الوجود إلى ما بعد حقل التجربة الممكن، وحتى في هذا الحقل فإنها لا تصدق على وجود الأشياء كجواهر لأن هذه لا يمكن أن تعدّ قط بمثابة مسببات أميرية ولا بمثابة شيء يحصل وينشأ. فالضرورة لا تختص إذن إلا بعلاقات الظواهر وفق قانون السببية الدينامي وبما يتأسس عليه من إمكان استدلال وجود (المسبب) استدلالاً قلياً من وجود آخر معطى (السبب). إن كل ما يحصل هو ضروري قرضاً؛ وذلك مبدأ يُخضع التغير في العالم لقانون، أي لقاعدة وجود ضروري من دونها لا يكون ثمة من طبيعة حتى. ولذا فإن المبدأ «لا شيء يحصل بمصادفة عمياء» (*in mundo non datur casus*) هو قانون قبلي للطبيعة. وكذلك هذا المبدأ «لا يوجد في الطبيعة ضرورة عمياء، بل فقط ضرورة مشروطة ومن ثم مفهومة» (*non datur fatum*). وهذان المبدأان قانونان يخضعان لعبة التغيرات لطبيعة الأشياء (كظواهر) أو بتعبير آخر لوحدة الفاهمة التي فيها وحدها يمكن أن تنتمي التغيرات إلى تجربة بوصفها وحدة الظواهر التأليفية. ويشكل هذان المبدأان جزءاً من المبادئ الدينامية. والأول تخصيصاً هو نتيجة مبدأ السببية (في تمثيلات التجربة). أما الثاني فينتهي إلى مبادئ ((الجهة)) ويضيف إلى التعيين السببي أفهوم الضرورة مدرجة تحت قاعدة الفاهمة. ومبدأ الاتصال يمنع أي قفزة في سلسلة الظواهر (التغيرات) (*in mundo non datur saltus*) ومنع معاً، في مجمل كل الظواهر الأميرية في المكان، أي فجوة أو ثغرة بين ظاهرتين (*non datur hiatus*) لأنه يمكن أن نصوغ المبدأ على النحو التالي: لا يمكن أن يقع شيء في التجربة يدل على خلاء أو حتى يسمح به من حيث هو جزء من التأليف الأميري. ذلك أن الفراغ الذي يمكن أن نتصوره خارج حقل التجربة الممكنة (للعالم) لا يقع تحت سلطة مجرد الفاهمة التي لا تقرر إلا في مسائل تتعلق بالاستفادة من الظواهر المعطاة في المعرفة الأميرية. أما تلك، فمسألة تعود إلى العقل الأمثلي الذي يُخرج عن فلك التجربة الممكنة ويريد أن يحكم فيما يحيط بها ويحدها؛ ويجب إذن فحصها في الديالكتيك الترسدالي. وقد يكون من السهل أن نتصور هذه القضايا الأربع (*in mundo non datur hiatus, non datur saltus, non datur casus, non datur fatum*)^(*). ككل المبادئ ذات الأصل الترسدالي، وفقاً لنسقتها بموجب نسق المقولات وأن نعين لكل واحدة منها موضعها، لكن القارئ المتمرس سيقوم بذلك لوحده وسيهتدي بسهولة إليه. وهي تتفق جميعها، فقط في أنها لا تسمح في التأليف الأميري بأي شيء معيق أو مُسيء للفاهمة وللتسلسل المتصل للظواهر، أي لوحدة أفاهيمها لأنه بها وحدها تكون ممكنة، وحدة التجربة التي يجب أن تجدد فيها جميع الإدراكات موقعا لها.

أما ما إذا كان حقل الإمكان أكبر من الحقل الذي يتضمن كل المتحقق، وما إذا كان هذا

(*) (في العالم لا ثغرة ولا قفزة ولا حصول بمصادفة أو بضرورة عمياء.

الأخير بدوره أكبر من مجموع ما هو ضروري، فمسألتان حرجتان. وصحيح أن حلّهما تألفي إلاّ أنها يخضعان لسلطة العقل وحده لأنها يعودان تقريباً إلى السؤال عما إذا كانت جميع الأشياء بوصفها ظاهرات تنتمي بأسرها إلى نطاق وسياق تجربة وحيدة يشكل كل ادراك معطى جزءاً منها، فلا يمكن أن يرتبط إذن بظاهرات أخرى؛ أو ما إذا كان يمكن لادراكاتي (من حيث ترابطها الكلي) أن تنتمي إلى أكثر من تجربة واحدة ممكنة. ولا تعطي الفاهمة قبلياً للتجربة بعامة إلاّ القاعدة المتعلقة بالشروط الذاتية والصورية للحساسية وللبصيرة على السواء، الشروط التي وحدها تجعل تلك التجربة ممكنة. وعلى الرغم من أن صوراً أخرى للحدث (غير المكان والزمان) وصوراً أخرى للفاهمة (غير صور التفكير السياقية أو المعرفة بأفاهيم) هي أمر ممكن فإنه لا يمكننا بأي شكل أن نفكرها أو أن نجعلها مفهومة. ولكن حتى لو أمكننا ذلك، فلإنها لن تنتمي إلى التجربة، من حيث هي المعرفة الوحيدة التي فيها تُعطى الموضوعات. أما ما إذا كان يمكن أن يوجد ادراكات أخرى غير التي تنتمي بعامة إلى مجمل تجربتنا الممكنة، وما إذا كان ثمة بالتالي من حقل للمادة مختلف تماماً، فذاك ما لا يمكن أن تقرّره الفاهمة حيث لا عمل لها إلاّ مع تأليف ما هو معطى. أضف إن فقر استدلالنا العادية التي تتولد من خلالها مملكة واسعة من الإمكان لا يشكل كل المتحقق (كل موضوع تجربة) سوى جزء صغير منها، [إن فقرها] واضح جداً للعيان. فعن «كل متحقق هو ممكن»؛ ينجم بشكل طبيعي ويوجب قواعد العكس المنطقية القضية محض الجزئية: «بعض الممكن هو متحقق» التي يبدو أنها تعني: كثير من الممكن ليس بمتحقق. وصحيح أن الأمر يبدو كما لو كان يمكن أن نضع دون تردد عدد الممكن فوق عدد المتحقق لأنه يجب أن يضاف شيء آخر إلى ذاك للحصول على هذا، إلاّ أنني لا أعرف هذه الإضافة إلى الممكن لأن ما يجب أن يضاف إليه قد يكون محالاً. وبالنسبة إلى الفاهمة ليس ثمة ما يمكن أن يضاف إلى الاتفاق مع الشروط الصورية للتجربة سوى هذا: الاقتران بادراك ما، لكن ما يقترن بادراك ما بموجب القوانين الأميرية هو متحقق على الرغم من أنه لا يدرك بلا توسط. أما في الترابط الشامل مع ما هو معطى لي في الادراك، فإن مسألة امكان سلسلة أخرى من الظاهرات ومن ثم امكان أكثر من تجربة واحدة تتضمن كل شيء، مسألة لا يمكن أن نستدل عليها مما هو معطى، ولا بالأحرى من دون أن يكون ثمة شيء معطى، لأن لا شيء يمكن أن يفكر البتة من دون مادة. وما هو غير ممكن إلاّ وفق شروط هي نفسها ممكنة وحسب، لا يكون ممكناً من جميع الوجوه. لكن المسألة تطرح على هذا النحو عندما نريد أن نعلم ما إذا كان امكان الأشياء يمتد أبعد من التجربة.

وقد اكتفيت بذكر هذه المسائل كي لا أترك أي ثغرة في ما ينتمي، حسب الظن العام، إلى الأفاهيم الفاهمية. لكن الإمكان المطلق (الذي يصدق من جميع الوجوه) ليس في الواقع مجرد أفهم فاهمي ولا يمكن بأي شكل أن يكون له أي استعمال أميري بل ينتمي إلى العقل وحده الذي يتخطى كل استعمال فاهمي أميري ممكن. ولذا نكتفي هنا بملاحظة نقدية وحسب تاركين الشيء نفسه في الغموض بانتظار البحث اللاحق.

لكن في الوقت الذي سأختم فيه هذا الرقم الرابع وأنهي به معاً سستام كل مبادئ الفاهمة

المحضة، يجب عليّ أيضاً أن أشير إلى السبب الذي دفعني إلى أن أطلق اسم المصادرات بالذات على مبادئ الجهة. ولا أريد هنا أن آخذ هذا اللفظ بالمعنى الذي يعطيه له بعض المؤلفين الفلاسفة المحدثين وهو بعكس المعنى الذي يعطيه له الرياضيون الذين إليهم ينتمي تخصيصاً، ألا وهو: صادّر على قضية، يعني عدّها بمثابة قضية يقينية بلا توسّط ومن دون تسويغ أو برهان. ذلك أنّه إذا كان علينا أن نُقرّ بأنه يمكن لقضايا تأليفية أيّاً كانت بدايتها، أن تحظى بتأييد غير مشروط من دون تسويغ وبالنظر إلى دعواها الخاصّة، فإنّ كلّ نقد للفاهمة سيظلّ؛ وحيث إنّ لا ينعدم وجود ادعاءات جريئة لا يرفضها الإيمان العام (لكنه ليس حجة) فإنّ فاهمتنا ستكون مشرّعة لكلّ الأباطيل دون أن يكون بوسعها حجب تأييدها عن الأقوال التي يُطلب لها، بنبرة الثقة ذاتها، ورغم أنها غير مسوغة، بأن تُقبل تماماً كما تقبل المسلمات المتحقّقة. فعندما يضاف إلى أفهم شيء، إذن، تعيّن قبلي تأليفاً، يجب بالضرورة أن يضاف إلى قضية من هذا النوع إن لم يكن دليل، فعلى الأقلّ تسويغ لمشروعية زعمها.

لكن مبادئ الجهة، ليست تأليفية موضوعياً، لأنّ محمولات الإمكان والتحقّق والضرورة لا توسّع في شيء نطاق الأفهم الذي تطبّق عليه لمجرد أنّها تُضيف أمراً آخر إلى تصور الموضوع. ولا يقلل ذلك من كونها، مع ذلك، تأليفية، إنّما تأليفية ذاتياً وحسب، أي أنّها تُضيف إلى أفهم الشيء، (الواقعي) الذي لا تقول عنه مع ذلك شيئاً، ملكة المعرفة التي فيها يولد هذا الأفهم ويجد مستقره؛ بحيث إنّ إذا اقترن هذا الأفهم مع مجرد الشروط الصورية للتجربة كان موضوعه ممكنّاً؛ وإذا ترابط مع الإدراك (مع الاحساس كإداة للحواس) وتعيّن به بوساطة الفاهمة كان موضوعه متحقّقاً؛ وإذا تعيّن بترابط الإدراكات بموجب أفاهيم كان موضوعه ضرورياً. لا تعبر مبادئ الجهة إذن بالنسبة للأفهم إلّا عن فعل القدرة المعرفية التي بها يتولد. والحال إنّنا نسمي مصادرة في الرياضة، المبدأ العملي الذي لا يتضمن سوى التّأليف الذي به نتخذ بدءاً موضوعاً نوّلد أفهمه، مثال: أن نرسم دائرة على سطح انطلاقاً من خط ونقطة مُعطيين. وقضية من هذا النوع لا يمكن أن يدلّ عليها لأن الطريقة التي تستلزمها هي بالضبط الطريقة التي بها ولدنا بدءاً أفهم مثل ذلك الشكل. وهكذا يمكننا إذن وبالحقّ نفسه أن نصادر على مبادئ الجهة لأنّها لا توسّع نطاق أفهمها عن الأشياء بعامة⁽¹⁾ بل تقتصر على إظهار كيف يُربط هذا الأفهم بعامة بالملكة المعرفية.

* * *

ملاحظة عامة على سستام المبادئ.

إنّه لأمر مثير للاهتمام أن لا يمكنني رؤية إمكان أيّ شيء بمجرد المقولة، بل أن يجب أبداً أن

(1) من خلال تحقّق الشيء أطرح بالتأكيد أكثر من الإمكان إنّما ليس في الشيء؛ لأنّ الشيء لا يمكن البتّة أن يتضمّن في التحقّق أكثر مما كان يتضمّنه إمكانه التام. لكن لما كان الإمكان مجرد طرح للشيء بالنسبة إلى الفاهمة (إلى استعمالها الأميري)، فإنّ التحقّق هو معاً اقتران لهذا الشيء بالإدراك.

يكون لدينا حدس نعرض بواسطته الواقع الموضوعي للأفهوم الفاهمي المحض. فإذا أخذنا على سبيل المثال مقولات الاضافة. فكيف (1) يمكن لشيء أن لا يوجد إلا كحامل وليس كمجرد تعين لأشياء أخرى، أعني أن يكون جوهرًا؛ أو كيف (2) من أن شيئاً كائن، يجب أن يكون شيء آخر، وبالتالي كيف يمكن لشيء ما بعامة أن يكون سبباً؛ أو (3) كيف عندما تكون أشياء عدة يحدث شيء لبعضها من كَوْن أحدها موجوداً وبالتبادل، وكيف يمكن على هذا النحو أن يكون ثمة اشتراك بين الجواهر؛ ذلك ما لا يمكن رؤيته بمجرد أفاهيم. والأمر نفسه بالنسبة إلى المقولات الأخرى. وعلى سبيل المثال مسألة ما إذا كان يمكن للشيء أن يتوه مع عدة أشياء مجتمعة، أعني أن يكون كماً الخ. . فطالما ينقصنا حدس إذن، فإننا لا نعرف ما إذا كنا نفكر شيئاً بالمقولات أو حتى ما إذا كان ثمة شيء في أي محل يمكن أن يلائمها: يتبين إذن أنها في ذاتها ليست معارف بل مجرد صور فكرية تصلح لتحويل الحدوس المعطاة إلى معارف. وينجم عن ذلك بالضبط أيضاً أنه لا يمكن أن نستمد أي قضية تأليفية من مجرد مقولات. أما القول مثلاً: «إن في كل وجود جوهرًا، أي شيئاً لا يمكن أن يوجد إلا كحامل وليس كمجرد محمول»؛ أو «إن كل شيء هو كم» الخ. فهو قول ليس فيه على الإطلاق ما يمكن أن يصلح لكي نتخطى الأفهوم المعطى ونربط به أفهوماً آخر. لذلك لم ينجح أحد قط في أن يدلّل من خلال الأفاهيم الفاهمية المحضة على قضية تأليفية، وهذه على سبيل المثال: «كل موجود حادث فله سبب» ولم يكن بالإمكان فعل شيء سوى التدليل على أنه لا يمكننا من دون تلك الصلة فهم وجود الحادث قط، أي معرفة وجود شيء من هذا النوع قليلاً بالفاهمة؛ لكن لا يلي ذلك أن تكون تلك الصلة بالضبط شرط إمكان الأشياء نفسها. وهكذا سيلاحظ من يريد أن يرجع إلى دليلنا على مبدأ السببية أننا لم نستطع التدليل عليه إلا بالنسبة إلى أشياء التجربة الممكنة: «كل ما يحصل (كل حادث) يفترض سبباً»، وإنه حتى على هذا النحو لم نستطع أن ندلل عليه إلا بوصفه مبدأ لإمكان التجربة ومن ثمّ لمعرفة شيء معطى في الحدس الأميري لا بمجرد أفاهيم. غير أنه لا يمكننا إنكار أن القضية «كل حادث يجب أن يكون له سبب» هي واضحة لكل واحدٍ بمجرد أفاهيم. لكن أفهوم الحادث في هذه الحالة يفهم من حيث يتضمن لا مقولة الجهة (كشيء يمكن تصور لا - كونه) بل مقولة الاضافة (كشيء لا يمكن أن يوجد إلا كنتيجة لآخر). وفي هذه الحالة فإن القضية هي بالتأكيد قضية هوية «ما لا يمكن أن يوجد إلا كنتيجة فله سبب». وفي الواقع، عندما نريد أن نعطي أمثلة عن الوجود الحادث نعلم دائماً على التغيرات، وليس على إمكان فكرة الضد⁽¹⁾ وحسب. لكن التغير هو حدث ليس ممكناً بما هو كذلك إلا بسبب، فلا - كونه هو إذن ممكن في ذاته؛ وهكذا نتعرف

(1) يمكن أن نتصور بسهولة لا - كون المادة، لكن القدماء لم يستنتجوا من ذلك عرضيتها. لكن حتى تبدل حالة من أحوال الشيء من الكون إلى اللا - كون وهو ما فيه يقوم كل تغير، لا يثبت قط حدوث تلك الحالة بنوع من تحقق نقيضها. وعلى سبيل المثال، لا يثبت سكون الجسم الذي يلي حركته، حدوث حركته بمجرد كون السكون صد الحركة، ذلك أن الضد الواحد لا يضاد هنا الآخر إلا منطقياً وليس واقعياً. وكان يجب أن نشأت أنه بدل كون الجسم في حركة في وقت سابق كان يمكن له أن يكون في ذلك الوقت ساكناً. بذلك كان سيثبت حدوث حركته وليس بكونه ساكناً فيما بعد، لأنه على هذا النحو، يمكن للصدين كل الإمكان أن يقوموا واحدهما والآخر.

على الحدوث من أن شيئاً ما لا يمكن أن يوجد إلا كمسبب عن سبب؛ فعندما يُعدُّ شيء إذن بمثابة حادث، فإن القول: إن له سبباً هو قضية تحليلية.

لكن ما هو أكثر إثارة للاهتمام أيضاً هو أنه لكي نفهم إمكان الأشياء بواسطة المقولات، ولكي نبرهن من ثم واقعها الموضوعي، نحن لسنا بحاجة إلى حدوس وحسب، بل أيضاً إلى حدوس خارجية دوماً. فلو أخذنا مثلاً الأفاهيم المحضة للضافة، فسنجد (1) أنه لكي نعطي في الحدس شيئاً دائماً يتناسب مع أفهوم الجوهر (فنظهر من ثم الواقع الموضوعي لهذا الأفهوم)، نحن بحاجة إلى حدس في المكان (للمادة) لأن المكان وحده متعين بشكل دائم في حين أن الزمان، وبالتالي كل ما هو في الحس الباطن يجري بلا توقف؛ (2) ولكي نعترض التغير بوصفه حدساً يتناسب مع أفهوم السببية يجب أن نتخذ الحركة، أي التغير في المكان مثلاً، وعلى هذا النحو فقط يمكننا أن نحدس التغيرات التي لا يمكن لأي فاهمة محضة أن تفهم إمكانها. فالتغير هو ربط التعينات التي يضاد واحدتها الآخر تناقضياً في وجود شيء واحد بعينه، فكيف يمكن أن ينتج عن حالة معطاة في الشيء نفسه حالة أخرى مضادة للأولى؟ هذا ما لا يمكن ليس فقط لأي عقل أن يجعله مفهوماً من دون مثل، بل ما ليس بوسعه أن يجعله مفهوماً من دون حدس. وهذا الحدس هو حدس حركة نقطة في المكان يسمح لنا وجودها وحده في مواضع مختلفة (بوصفه تنالياً لتعينات مضادة) بحدس التغير بدءاً. ذلك أنه لكي يمكننا، فيما بعد، أن نتفكر التغيرات الباطنة، فإنه يجب أن نتصور الزمان من حيث هو صورة الحس الباطن بيانياً على غرار خط، والتغير الباطن بمثابة رسم لهذا الخط (بالحركة) ويجب من ثم أن نتصور وجودنا المتتالي في حالات مختلفة من خلال حدس خارجي. والسبب الخاص لذلك هو أن كل تغير يفترض شيئاً دائماً في الحدس حتى من أجل أن يدرك وحسب كتغير، وأنه لا يوجد على الإطلاق أي حدس دائم في الحس الباطن. أخيراً لا يمكن لمقولة الاشتراك من حيث إمكانها أن تفهم قط بمجرد العقل، ولا يمكن من ثم أن نرى الواقع الموضوعي لهذا الأفهوم من دون حدس، وحقاً من دون حدس خارجي في المكان. إذ كيف نريد أن نفكر إمكان أن توجد عدة جواهر بحيث يمكن أن ينتج عن وجود الواحد شيء ما في وجود الآخر (بوصفه مسبباً) وبالتبادل، وأن نفكر إذن: لأنه يوجد في الأول شيء ما يجب أن يوجد أيضاً شيء ما في الآخر لا يمكن فهمه بمجرد وجود هذا الآخر؟. ذاك ما يستلزمه بالفعل الاشتراك، لكن ذلك ما لا يمكن فهمه قط بالنسبة لأشياء معزولة بعضاً عن بعض من حيث قوامها. وهكذا فقد احتاج لا يبتس إلى إله للتوسط بين جواهر العالم، حيث نعتها بالإشتراك، إنما من حيث تفكرها فاهمة وحسب، لأن الإشتراك بدا له بحق غير قابل للفهم باستمداده من مجرد وجودها. لكن يمكننا بسهولة بالغة أن نتصور (نفهم) إمكان الاشتراك (للجواهر كظواهرات) إذا ما تصورناه في المكان، وبالتالي في الحدس الخارجي. ذلك أن المكان يتضمن سلفاً وقبلية علاقات خارجية صورية ك شروط لإمكان العلاقات الواقعية (في الفعل ورد الفعل وبالتالي في الاشتراك). - ويمكننا كذلك أن نبين بسهولة أن إمكان الأشياء كمكميات، وأن الواقعية الموضوعية لمقولة الكم بالتالي، لا يمكن أن تعرض إلا في الحدس الخارجي لكي تطبق من ثم

على الحس الباطن بواسطة ذلك الحدس وحسب. لكنّ، تجنباً للتطويل، يجب أن أترك الأمثلة إلى تفكر القارئ.

كلّ هذه الملاحظة، هي عظمة الأهميّة، ليس لتأكيد تهفيتنا السابق للمثالية وحسب بل بخاصة، عندما يدور الكلام على معرفة أنفسنا بأنفسنا بمجرد الوعي الباطن وفي تعيين طبيعتنا، دون اللجوء إلى حدوس أميرية خارجية، لكي نُظهر حدود إمكان تلك المعرفة.

والخلاصة الأخيرة لكلّ هذا الفصل هي إذن: إنّ جميع مبادئ الفاهمة المحضّة ليست سوى مبادئ قبلية لإمكان التجربة، وإن كل القضايا التأليفية القبلية هي على صلة بالتجربة وحدها، وإنّ إمكانها يستند كلياً إلى تلك الصلة.

الباب الثالث

في مبدأ تفريق جميع الموضوعات بعامة الى فينومينا ونومينا

لم نتجول في بلاد الفاهمة المحضّة، ولم ننظر إلى كل قسم فيها بعناية وحسب، بل لقد اجتزناها أيضاً وعيّنّا لكل شيء فيها موقعه. لكنّ هذه البلاد جزيرة حصرتها الطبيعة في حدود ثابتة. وهي بلاد الحقيقة (اسم فانتن) التي يحيط بها أوقيانوس واسع عاصف هو المقرّ الحقيقي للتراثي حيث توهم كثرة الضباب المتلبّد وكثرة الجليد الذي يذوب أو يكاد، ببلاد جديدة. وهي إذ تزين آمالاً فارغة للملاح التائق إلى الاكتشافات، تدفع به إلى مغامرات لا يملك لها رداً، ولا يمكنه مع ذلك أن يصل بها مرة إلى نهايتها. فقبل أن نخوض هذا البحر بكل أبعاده لنطمئن إلى أن ثمة شيئاً يرتجى منه، يجدر بنا أن نلقي نظرة على خارطة البلاد التي نوشك أن نغادرها، وأن نسأل أولاً ما إذا كان بالإمكان أن نكتفي بما تتضمّنه، أو ما إذا كنّا مرغمين على أن نكتفي به في حال لم يكن هناك أيّ أرض أخرى يمكن أن نرسو عليها، وأن نسأل ثانية بأيّ صفةٍ نمتلك هذه البلاد وكيف يمكن أن ندفع عنها رغم الدعاوى المعادية. وعلى الرغم من أننا قد أجبنّا بشكل وافٍ عن هذه الأسئلة في سياق التحليلات. فإنّ مراجعة موجزة لحلولها يمكن أن تقوّي القناعة بها بتوحيد آناها في نقطة واحدة.

لقد رأينا أنّ كل ما تستمدّه الفاهمة من ذاتها من دون أن تستعيره من التجربة لا يمكن أن يُفيدها إلّا في الاستعمال التجريبي وحده. فمبادئ الفاهمة المحضّة سواء كانت إنشائية قبلية (كالمبادئ الرياضية) أم تنظيمية وحسب (كالمبادئ الدينامية)، لا تتضمّن سوى ما يمكن أن نسمّيه الشيم المحض للتجربة الممكنة، لأنّ هذه لا تستمدّ وحدتها إلّا من الوحدة التأليفية التي

تُضْفِيهَا الفاهمة أصلياً وتلقائياً على تأليف المخيلة بالصلة مع الإبصار، والتي يجب أن تكون على صلةٍ معها وتوافقٍ، قبلياً، جميع الظاهرات بوصفها معطيات من أجل معرفةٍ ممكنة. لكن، على الرغم من أن هذه القواعد الفاهمية ليست صائبة قبلياً وحسب بل تشكل أيضاً مصدر كل صواب أعني كل مطابقة لمعرفتنا مع الأشياء لأنها تتضمن مبدأ إمكان التجربة بوصفها مجمل كل المعرفة التي يمكن أن تُعطى فيها موضوعات، فإنه يبدو لنا مع ذلك أنه لا يكفي أن نعرض وحسب ما هو صائب، بل يجب أيضاً أن نعرض ما نرغب في أن نَعْلَمَهُ. فإذا لم نتعلّم من هذا البحث النقدي أكثر مما كنا نقوم به تلقائياً في الاستعمال محض الأميري للفاهمة من دون مثل هذا البحث الدقيق فإن النفع المستمد منه سيبدو غير مكافئٍ للجهود المبذولة. لكن، مع أنه يمكن الإجابة، إنه ليس ثمة جراحة أكثر ضرراً لتوسيع معرفتنا من تلك التي تريد دائماً أن تعلّم فائدة الأبحاث قبل الشروع بها، وحتى قبل التمكن من تكوين أي فكرة عن تلك الفائدة حتى لو كانت بادية للعيان، فإن ثمة نفعاً يمكن جعله مفهوماً وعزيزاً على قلب أبطأ التلامذة فهماً وأقلهم حماساً لمثل هذا البحث التّرسّدي. ذلك أن الفاهمة، المنصرفة إلى مجرد الاستعمال الأميري حيث ليس عليها أن تفكر في مصادر معرفتها الخاصة، ومع أنها قد تتقدم بشكل جيد، تظل عاجزة عن شيء واحد، أعني عن أن تعيّن لنفسها حدود استعمالها، وأن تعرف ما يمكن أن يوجد داخل كلٍّ فلکها أو خارجه لأنه يلزمها من أجل ذلك كلّ الأبحاث المعمّقة التي قمنا بها بالضبط. لكن، إذا لم تتمكن من أن تميّز ما إذا كانت بعض الأسئلة تقع في نطاقها أم لا، فلإنها لن تكون واثقة من حقوقها وملكيّتها، ولن يمكنها إلا أن تتوقع كثيراً من التائب للعودة إلى جادة الصواب فيما لو استمرت (ولا مفرّ من ذلك) بتجاوز حدود مجالها والتيه في الباطل والزّوغان.

فإن لا يمكن للفاهمة أن تستعمل كلّ مبادئها القبلية، بل كل أفاهيمها إلا استعمالاً أميرياً وليس استعمالاً ترّسّدياً قط، تلك لعمري قضية ذات نتائج عظيمة فيما لو اقتنّعنا بها. فالاستعمال التّرسّدي لأفهوم في مبدأ ما يعني هذا: إنه على صلة بالأشياء بعامة وفي ذاتها، أما الاستعمال الأميري فيعني أنه على صلة بمجرد ظاهرات أي بموضوعات تجربة ممكنة. ويتضح أن هذا الاستعمال الأخير وحده ممكن في جميع الحالات، من هذا: لكلّ أفهوم يلزم أولاً الصورة المنطقية للأفهوم (للتفكير) بعامة، ويلزم ثانياً إمكان أن يُعطى له موضوع هو على صلة به. ومن دون هذا الأخير سيكون بلا معنى وخالياً من أيّ مضمون رغم أنه قد يظل متضمناً لوظيفةٍ منطقية من أجل تطليع أفهوم من بعض المعطيات. والحال، إن الموضوع لا يمكن أن يُعطى لأفهوم إلا في الحدس، بل حتى عندما يكون الحدس المحض ممكناً قبلياً وسابقاً على أي موضوع، فإنه لا يمكنه أن يحظى بموضوعه، وبالتالي بمصادقية موضوعية إلا بالحدس الأميري الذي هو مجرد صورة له. فكلّ الأفاهيم، مع كل مبادئها، وأياً كانت قبليّة إمكانها هي إذن ذات صلة بحدوس أميرية، أعني بمعطيات من أجل تجربة ممكنة. ومن دون ذلك لن يكون لها أيّ مصادقية موضوعية بل ستكون مجرد لعب للمخيلة أو الفاهمة مع تصوراتها الخاصة. ولناخذ مثلاً أفاهيم الرياضة فننظر إليها في حدوسها المحضة: للمكان ثلاثة أبعاد، بين نقطتين يمكن أن نخطّ خطاً واحداً مستقيماً وحسب الخ. . . فعلى الرغم من أن جميع هذه المبادئ، وتصوّر الموضوع الذي

يشتغل به هذا العلم تتولد في الذهن على نحو قبلي تماماً، فإنها لا تعني شيئاً على الإطلاق إذا لم يكن بإمكاننا أن نظهر دلالتها في الظاهرات (في الموضوعات الأميرية). ولذا فإنه من الضروري أن نجعل الأفهوم حسياً، أعني أن نبين في الحدس شيئاً يتناسب معه إذ من دون ذلك سيبقى الأفهوم من دون حس^(*) (كما يقال) أي من دون دلالة. وتلبي الرياضة هذا المطلب ببناء الشكل الذي هو ظاهرة ماثلة للحواس (وإن كان يتولد قبلياً). ويبحث أفهوم الكم في هذا العلم بالذات عن مسند له ومعنى في العدد، أما هذا ففي الأصابع أو في أكر لوحات الحساب أو في الخطوط والنقاط المطروحة أمام الناظر. ويبقى أن الأفهوم يتولد قبلياً أبداً مع المبادئ أو الصيغ التأليفية الناجمة عن تلك الأفاهيم، إلا أنه لا يمكن أن يُبحث في نهاية الأمر عن استعمالها أو عن صلتها بما يدعى موضوعات إلا في التجربة التي إمكانها متضمن قبلياً في تلك المبادئ (من حيث الصورة).

وأن يكون الأمر على هذا النحو مع كل المقولات وكل المبادئ المؤلفة عنها، ذاك ما يتضح من أنه لا يمكننا حقاً أن نعرف أيّاً منها، أعني لا يمكن أن نجعل إمكان موضوعها مفهوماً، من دون العودة إلى شروط الحساسية ومن ثم إلى صورة الظاهرات التي يجب أن تقتصر عليها اقتصارها على موضوعاتها الخاصة والوحيدة. إذ عندما نرفع هذا الشرط ترتفع كل دلالة، أعني كل صلة مع الشيء، ولا يبقى أيّ مثل يمكن أن يجعلنا ندرك ما هو مفكر أصلاً تحت مثل هذه الأفاهيم.

فلا يمكن لأحد أن يشرح أفهوم الكم بعامّة إلا بشيء من هذا القبيل: إنه تعين شيء يمكن من خلاله أن نفكر كم مرة تقوم الوحدة فيه. لكن هذا الكم مرة يتأسس على التكرار المتتالي، ومن ثم على الزمان والتأليف (للمتجانس) في الزمان. ولا يمكن أن نفسّر ((الواقع)) بالتضاد مع ((النفى)) إلا بتصور زمن (بوصفه مجمل كل الكون) يكون إما ممتلئاً بهذا الواقع وإما فارغاً. فلو أهملت الدوام (الذي هو وجود في كل زمن) فإنه لن يبقى لي، من أجل أفهوم الجوهر، سوى التصور المنطقي للحامل الذي أظن أني أحققه بتصور شيء يمكن أن يوجد فقط كحامل (دون أن يكون محمولاً على شيء). لكنني لست فقط لا أعرف الشروط التي بموجبها تختص هذه الميزة المنطقية بشيء ما، بل إنني لا أرى ماذا أفعل بها، ولا يسعني أن أستنتج منها أي شيء لأنه، من خلالها لا يتعين أي موضوع لاستعمال ذلك الأفهوم ولا نعلم قطّ إذن ما إذا كان هذا الأفهوم يدلّ على شيء في محل ما. أما أفهوم السبب (إذا ما أهملت جانباً الزمان الذي فيه يتلي شيء شيئاً وفقاً لقاعدة) فإنني لن أجد في مقولته المحضة أكثر من أن ثمة شيئاً يمكن أن نستدل منه على وجود شيء آخر. ولن يمكن للسبب والمسبب أن يتميز واحدهما عن الآخر. ليس هذا وحسب، بل، لأن إمكان الاستدلال سوف يتطلب شروطاً لا أعرف عنها شيئاً، لن يكون للأفهوم أيّ تعين يشير إلى كيف يلائم موضوعاً ما. وصحيح أن المدعو مبدأ «كل حادث له سبب» يتصرف بكثير من الصلف كما لو كان له في ذاته كرامته الخاصة، إلا أني لو سألتكم ماذا تعنون بحادث

(*) Sinn ويعني حس أو معنى (م. و).

واجبتموني: ما لا - كونه ممكن، فإني أود أن أعلم بماذا تدعون معرفة إمكان هذا اللا - كون إذا لم تتصوروا تنالاً في سلسلة الظاهرات، وفي هذا نَكُوناً^(*) يتلي لا - كُوناً (أو العكس) ومن ثم تبدلاً. لأن القول: إن لا - كون - شيء، أمر غير متناقض ذاتياً، هو استشهاد سقيم بشرط منطقي هو، مع أنه ضروري للأفهوم، أبعد من أن يكفي للإمكان الحقيقي. ذلك أنه يمكنني أن ألغي بالفكر كل الجواهر الموجودة دون أن أقع في التناقض، لكن لا يمكنني قط أن أستدل من ذلك على الحدوث الموضوعي لوجودها، أعني على إمكان لا - كُونها في ذاتها. أما بالنسبة لأفهوم الاشتراك، فمن السهل أن نفهم أنه لما كانت مقولات الجواهر المحضة وكذلك مقولات السببية لا تعرف تعريفاً يُعَيِّن الموضوع، فإن السببية المتبادلة في الصلة بين الجواهر بعضاً مع بعض (Commercium) لا تعرف أيضاً. ولم يستطع أحد بعد أن يعرف الإمكان والوجود والضرورة إلا بتحصيل حاصل فاضح إذا أردنا أن نستمد تعريفها من الفاهمة المحضة وحسب، لأن إحلال الإمكان المنطقي للأفهوم (إمكان يقع عندما لا يتناقض الأفهوم ذاتياً) محل الإمكان الترسندالي للأشياء (الذي يقع عندما يتناسب موضوع مع الأفهوم) هو وهم لا يمكن أن يندفع أو يرضي إلا غير المجريين⁽¹⁾.

وعليه فإنه مما لا شك فيه أن استعمال الأفاهيم المحضة لا يمكن أن يكون، مرة، ترسندالياً بل هو أبداً أميري، وأن مبادئ الفاهمة المحضة يمكن أن تكون على صلة بموضوعات الحواس وفقاً للشروط العامة لتجربة ممكنة وحسب، إنما لا يمكن أن تكون قط على صلة بأشياء بعامة (بصرف النظر عن الطريقة التي نحدسها بها).

عن التحليلات الترسندالية إذن هذه المحصلة المهمة: إن الفاهمة لا يمكن أن تفعل قبلياً أكثر من أن تستبق الصورة لتجربة ممكنة بعامة، وإنه لا يمكنها البتة أن تتخطى تخوم الحساسية التي بها وحدها تُعطى لنا الموضوعات، لأن ما ليس بظاهرة لا يمكن أن يكون موضوع تجربة؛ ولأن مبادئها هي مجرد مبادئ لاستعراض الظاهرات. والاسم الطنان للأنطولوجيا التي تدعي معرفة قبلية تأليفية بالأشياء بعامة في مذهب سستامي (ويعبد السببية مثلاً) يجب أن يُحلى المحل لاسم متواضع، هو تحليل الفاهمة المحضة وحسب.

التفكير هو الفعل الذي يقوم على إقامة صلة بين حدس معطى وموضوع. فإذا لم يكن نمط هذا الحدس معطى بأي طريقة يكون الموضوع ترسندالياً وحسب، ولا يكون للأفهوم الفاهمي سوى استعمال ترسندالي هو وحدة التفكير في متنوع بعامة. فمن خلال مقولة محضة مجردة من كل شروط الحدس الحسي، وهو الوحيد الممكن لنا، لا يمكن أن يتعين إذن أي موضوع، بل ستكون

(*) أو وجوداً - Dasein (م. و).

(1) بكلمة واحدة: كل هذه الأفاهيم لا يمكن أن تُسوَّغ بشيء ولا يمكن أن ندلل على إمكانها المتحقق فيها لو أهملنا جانباً كل حدس حسي (الوحيد الذي لدينا)، ولس يبقى لدينا عندها سوى الامكان المنطقي، - أي كَوْن الأفهوم (المكرة) ممكناً - الذي ليس مدار المسألة لأن المطلوب معرفة ما إذا كان الأفهوم على صلة بشيء وما إذا كان بالتالي يعني شيئاً ما.

مجرد تعبير بأنماط مختلفة عن التفكير في موضوع بعامة. ويلزم أيضاً لاستعمال الأفهوم وظيفة للحاكم بها يُدرج موضوع تحت هذا الأفهوم، ويلزم من ثَمَّ على الأقل الشرط الصوري الذي بموجبه يمكن لشيء ما أن يُعطى في الحدس. فإذا ارتفع شرط الحاكم هذا (الشَّيْم)، فإن كل إدراج سيرتفع؛ إذ لن يكون ثمة شيء معطى يمكن إدراجه تحت الأفهوم. فالاستعمال محض الترندالي للمقولات ليس في الواقع استعمالاً وليس له موضوع معين أو قابل للتعين من حيث الصورة. وينتج عن ذلك أن المقولة المحضة لا تكفي للحصول على مبدأ تألفي قبلي، وأن مبادئ الفاهمة المحضة هي ذات استعمال أميري فقط وليس البتة ترندالياً، وأنه خارج حقل التجربة الممكنة لا مبادئ تألفية قبلية في أي محل.

وقد يكون إذن من الحكمة القول: للمقولات المحضة، من دون الشروط الصورية للحساسية، دلالة محض ترندالية، إنما ليس لها استعمال ترندالي، لأن مثل هذا الاستعمال هو ممتنع في ذاته، إذ يقتصر إلى كل شروط الاستعمال (في الأحكام) أعني إلى الشروط الصورية لإدراج ما يدعى موضوعاً تحت هذه الأفاهيم. وحيث إنه يجب أن لا يكون لها إذن (كمجرد مقولات محضة) أي استعمال أميري ولا يمكن أن يكون لها كذلك استعمال ترندالي، فإنه ليس لها إذن أي استعمال فيما لو عزلت عن كل حساسية، أعني، لا يمكن أن تطبق على ما يدعى موضوعاً. وهي بالأحرى مجرد صورة لاستعمال الفاهمة المحضة بالنظر إلى الموضوعات بعامة وإلى التفكير، من دون أن يكون بالإمكان أن نفكر بها وحدها أي شيء أو نعيه.

إلا أنه يوجد هنا في الأساس وهم يصعب تجنّبه. فالمقولات لا تتأسس من حيث مصدرها على الحساسية كالصور الحدسية المكان والزمان؛ ويبدو إذن أنها مؤهلة لتطبيق يتخطى كل موضوعات الحواس. إلا أنها ليست بدورها سوى صور فكرية تتضمن فقط القدرة المنطقية على أن توحد قبلياً في وعي المتنوع المعطى في الحدس؛ فإذا ما انتزعنا منها الحدس الوحيد الممكن لنا فسيكون لها من الدلالة أقل أيضاً مما لتلك الصور الحسية المحضة التي بها يعطى لنا على الأقل موضوع، في حين أن الطريقة الخاصة بفاهمتنا في ربط المتنوع لا يعني شيئاً على الإطلاق إن لم نُضف إليها ذلك الحدس الذي فيه وحده يمكن أن يعطى هذا المتنوع. - ومع ذلك عندما نسمي موضوعات معينة من حيث هي ظاهرات كائنات حسية^(*) (phaenomena) مفرّقين بين طريقتنا في حدسها وقوامها في ذاتها، فإننا نكون قد نوّينا أن نضادها نوعاً ما إما بتلك الموضوعات منظوراً إليها من حيث قوامها في ذاتها على الرغم من أننا لا نحدسها به، وإما بأشياء أخرى ممكنة ليست قط موضوعات لحواسنا، وأن نسميها من حيث هي موضوعات مفكرة فقط بالفاهمة، كائنات فاهمية^(**) (noumena). لكننا نسأل: هل لأفاهيمنا الفاهمية المحضة من دلالة بالنسبة إلى هذه الأخيرة، وهل يمكن أن تكون نوعاً من المعرفة بها؟

(*) فينومينا = الظاهرات.

(**) نوميّا.

لكن سرعان ما يحضر هنا التباس قد يحدث سوء فهم كبير: فالفاهمة عندما تنظر إلى موضوع في صلة ما وتسميه مجرد فينومينا، فإنها تصطنع أيضاً في الوقت نفسه خارج هذه الصلة، تصوراً عن شيء في ذاته وتتصور عندها أنه يمكنها أيضاً أن تصطنع أفاهيم لمثل هذا الموضوع. وحيث إن الفاهمة لا تعطي أي أفاهيم سوى المقولات، فإن الشيء بهذا المعنى الأخير، على الأقل، يجب أن يكون بالإمكان تفكيره بواسطة تلك الأفاهيم الفاهمية المحضة. وهكذا تنجر الفاهمة إلى عدد الأفهوم غير المتعين البتة الذي عن كائن فاهمي من حيث هو شيء بعامة خارج حساسيتنا، بمثابة أفهوم متعين عن كائن يمكن أن نعرفه بطريقة ما بالفاهمة.

وعندما نفهم بنومينا شيئاً من حيث هو لا - موضوع لحدسنا الحسي مهملين جانباً طريقتنا في حدسه، فإن هذا الشيء سيكون عندها نومينا بالمعنى السالب. لكن لو فهمنا بذلك موضوع حدس لا حسي فسنسلم بنمط خاص من الحدس هو الحدس الذهني، إنما لن يكون حدساً لنا ولن يمكننا أيضاً أن نرى إمكانه، وسيكون نومينا بالمعنى الموجب.

والحال إن تعليم الحساسية هو معاً تعليم النومينا بالمعنى السالب، أعني نظرية الأشياء التي على الفاهمة أن تفكرها من دون تلك الصلة بنمط حدسنا، ومن ثم لا كمجرد ظاهرات بل كأشياء في ذاتها، لكن الفاهمة تفهم معاً أنه لا يمكنها في هذا التجريد أن تقوم بأي استعمال لمقولاتها في هذه الطريقة من النظر إلى الأشياء، لأنه ليس للمقولات من دلالة إلا بالنسبة إلى وحدة الحدود في المكان والزمان، أي أنها لا يمكنها أن تعين قليلاً هذه الوحدة نفسها بأفاهيم ربط كلية إلا بسبب مثالية المكان والزمان وحسب. فحيث لا يمكن أن توجد وحدة الزمان هذه، أي في النومينا، يتوقف كلياً كل استعمال للمقولات وكل دلالة لها، لأن إمكان الأشياء نفسها، التي يجب أن تتناسب مع المقولات، لا يمكن أن يرى قط؛ وبهذا الصدد لا يمكنني إلا أن أحيل إلى ما قدّمته في بداية مطلع الملاحظة العامة على الباب السابق. والحال إن إمكان الشيء لا يُثبت قط بمجرد أن أفهوم هذا الشيء لا يتناقض بل فقط باسناد أفهومه إلى حدس يتناسب معه. فإذا كنا نريد إذن أن نطبق المقولات على موضوعات من حيث ننظر إليها لا كظاهرات، فيجب علينا أن نضع في أساسها حدساً آخر غير الحدس الحسي، وسيكون الموضوع عندها نومينا بالمعنى الموجب. لكن، بما أن مثل هذا الحدس، الذي هو حدس ذهني، يقع خارج قدرتنا المعرفية تماماً، فإن استعمال المقولات لا يمكن بأي شكل أن يمتد ما وراء حدود موضوعات التجربة. وقد يكون لكائناتنا الحسية ما يتناسب معها حقاً من كائنات فاهمية، وقد يكون ثمة أيضاً كائنات فاهمية ليس لقدرتنا الحسية الحدسية أي صلة بها البتة، لكن أفاهيمنا الفاهمية من حيث هي مجرد صور فكرية لحدسنا الحسي لن تطالها قط؛ فما نسميه نومينا إذن يجب أن لا يفهم بما هو كذلك إلا بمعنى سالب.

ولو طرحنا من المعرفة الأميرية كل تفكير (من خلال المقولات) فإنه لن يبقى أي معرفة بأي موضوع، لأنه لا يفكر أي شيء على الإطلاق بمجرد الحدس؛ ولا يشكل تأثير الحساسية ذاك في أي صلة للتصور بموضوع ما. وفي المقابل لو انتزعت كل الحدس فستبقى

صورة التفكير، أعني طريقة تعيين موضوعٍ لمتنوعٍ حدسٍ ممكن. فالمقولات تمتد إذن أبعد من الحدس الحسي من حيث تُفكر موضوعاتٍ بعامّة دون النظر إلى الطريقة الخاصة (للحساسية) التي يمكن أن تُعطى بها. إلا أنها لا تعين بذلك فلُكاً من الموضوعات أكبر لأنه لا يمكننا التسليم بأن مثل هذه الموضوعات يمكن أن تعطى لنا من دون أن نفترض نوعاً آخر من الحدس يمكننا غير الحدس الحسي؛ وهو ما لسنا نحولّين له البتة.

وأسمي أفهوماً احتمالياً، الأفهوم الذي لا يتضمّن أيّ تناقض والذي يترابط مع معارف أخرى بوصفه حدّاً لأفاهيم معطاة، إنّما الذي لا يمكن لواقعة الموضوعي أن يُعرف بأيّ شكل؛ وأفهوم النومينا أيّ الشيء الذي يجب أن يُفكر بفاهمة محضة فقط، بوصفه لا موضوعاً للحواس بل شيئاً في ذاته ليس متناقضاً البتة، لأنه لا يمكن أن نزعّم عن الحساسية أنّها نوع الحدس الوحيد الممكن. أضف، إنّ هذا الأفهوم ضروري كي لا نُمثّل الحدس الحسي حتى الأشياء في ذاتها وبالتالي كي نَحُدّ المصادقية الموضوعية للمعرفة الحسية (لأنّ ما تبقى مما لا تطاله، يسمي لذلك نومينا للإشارة إلى أن تلك المعارف لا يمكن أن يتسع مجالها لكل ما تفكره الفاهمة). أخيراً ليس من الممكن رؤية إمكان مثل هذه النومينا، وخارج فلك الظاهرات ليس سوى نطاق فارغ (بالنسبة إلينا)؛ أعني إنّ لدينا فاهمة تمتدّ احتمالياً أبعد من هذا الفلك، إلا أنه ليس لدينا حدس أو حتى أفهوم لحدسٍ ممكنٍ يمكن أن يعطينا موضوعات خارج حقل الحساسية، فيسمح للفاهمة أن تُستعمل إخبارياً فيما يتعدى الحساسية. فأفهوم النومينا هو إذن مجرد أفهوم حدسي، يُحدّد من ادّعاءات الحساسية، فليس له سوى استعمال سالب إذن. إلا أنه ليس خرافة اعتباطية بل يترابط على العكس مع محدودية الحساسية من دون أن يمكنه مع ذلك إقامة شيء إيجابي خارج نطاقها.

إن تقسيم الموضوعات إلى فينومينا ونومينا، والعالم إلى عالم حسي وعالم فاهمي، لا يمكن إذن أن يُقبل بمعنى موجب على الرغم من أنه يمكننا التسليم دون شك بتقسيم الأفاهيم إلى حسية وذهنية، لأنه لا يمكن أن تُعين أي موضوع لهذه الأخيرة، ولا أن نعطيها من ثم أي مصادقية موضوعية. فعندما نبتعد عن الحواس، كيف نريد أن نجعل من المفهوم أن مقولاتنا (التي ستكون الأفاهيم الوحيدة المتبقية للنومينا) ما تزال تعني شيئاً أينما كان؟ إذ حتى تكون على صلة بشيء ما، يجب أن يعطى لها أكثر من وحدة التفكير، أعني أنه يجب أن يكون لدينا أيضاً حدسٍ ممكنٍ يمكن أن تطبق عليه. فأفهوم النومينا منظوراً إليه كمجرد أفهوم احتمالي، يبقى رغم ذلك لا مقبولاً وحسب بل لا بدّ منه أيضاً كأفهوم يضع حدوداً للحساسية، لكنّه لن يكون عندها موضوعاً معقولاً خاصاً لفاهمتنا، بل إنّ فاهمة يتّسمي هو إليها هي بحد ذاتها احتمالاً^(*) هو: أن تعرف موضوعها لا سياقياً بالمقولات بل حدسياً بحدسٍ لا حسيّ، بحيث لا يمكننا أن نصطنع أدنى تصوّر عن امكانها. والحال إنّ فاهمتنا تحظى بهذه الطريقة بتوسع سالب، أعني إنّها لا تكون محدودة بالحساسية بل تكون بالأحرى هي التي تحدّها عندما تسمي الأشياء في ذاتها (لا من حيث

(*) Problema (انظر لاحقاً هامش ص 182).

هي ظاهرات) نوميئا. لكنها سرعان ما تضع أيضاً حدوداً لذاتها: أن لا تعرف النوميئا من خلال المقولات وبالتالي أن لا تفكرها إلاً تحت اسم شيء مجهول.

إلا أني أجد في كتابات المحدثين استعمالاً مختلفاً تماماً لتعبيري العالم المحسوس والعالم المعقول⁽³⁰⁾، بمعنى يختلف كلياً عن معنى القدماء، الأمر الذي ليس فيه أي صعوبة حقاً، إنما الذي لا تصادف فيه أيضاً سوى لغو فارغ. فحسب هذا الاستعمال، استحسّن بعضهم أن يُسمي الظاهرات من حيث هي محدوسة، عالم الحواس، ومن حيث يُفكر ترابطها بموجب قوانين فاهمية كلية، عالم الفاهمة. ويمثل علم الفلك النظري الذي يعرض محصلة مراقبة السماء المنجّمة وحسب، العالم الأول، وفي المقابل يُمثل علم الفلك التأملي (المشروح وفق سستام العالم الكوبرنيقي مثلاً أو وفق قوانين الجاذبية النيوتنية)، العالم الثاني أي العالم المعقول. لكن مثل هذا الخلط اللفظي هو مجرد خدعة سفسطية يلجأ المرء إليها للتهرب من سؤال صعب بأن يُستخف معناه حسب راحته. ومع أن العقل والفاهمة يُستعملان بالنسبة إلى الظاهرات فإن السؤال هو هل يكون لهما استعمال أيضاً عندما يكون الموضوع لا - ظاهرة (نوميئا)؛ وهو إنما يؤخذ بهذا المعنى عندما يفكر فيه كمجرد معقول، أعني كمعطى للفاهمة وحسب، وليس البتة للحواس. والسؤال هو إذن: هل هناك، خارج الاستعمال الأميري للفاهمة (وحتى في التصور النيوتني لبنيان العالم) استعمال ترسندالي ممكن ينطبق على النوميئا إنطبقه على موضوع؟ على هذا السؤال، كنا قد أجبنا بالنفي.

فعندما نقول إذن: الحواس تصور لنا الموضوعات كما تظهر وتصورها الفاهمة كما هي، يجب أن لا نفهم هذا التعبير الأخير بمعنى ترسندالي بل بمعنى أميري فقط، وهو: كيف يجب أن تُتصور في الترابط الشامل للظاهرات بوصفها موضوعات للتجربة وليس حسب ما قد تكون خارج الصلة بتجربة ممكنة، وبالتالي بالحواس بعامة، أي بوصفها موضوعات للفاهمة المحضة. إذ إن هذا يبقى أبداً مجهولاً لدينا، بل يبقى مجهولاً لدينا أيضاً ما إذا كانت مثل هذه المعرفة الترسندالية (الغريبة⁽³¹⁾) ممكنة إطلاقاً، وعلى الأقل من حيث تقع تحت مقولاتنا العادية. فلا يمكن أن تعين الفاهمة والحساسية عندنا موضوعات الا بربطها. وعندما نفصلها يكون لدينا حدوس من دون أفاهيم، أو أفاهيم من دون حدوس، وفي الحالتين تصورات لا يمكن أن ننسبها إلى موضوع متعين.

وإذا كان ما يزال أحدهم، بعد كل هذه الإيضاحات، يتردد في التخلي عن الاستعمال محض الترسندالي للمقولات، فليحاول أن يستعملها في مزعم تأليفي واحد. إذ إن المزعم التحليلي لا

(1) يجب أن لا نستدل هذا التعبير بتعبير العالم الذهني كما جرت العادة في البيان الألماني، لأن المعارف وحدها هي ذهنية أو حسية. أما ما لا يمكنه أن يكون إلا موضوعاً لضرب من ضروب الحدس، وشيئاً من الأشياء إذن فيجب أن يسمى (رغم خشونة اللفظ⁽³²⁾) معقولاً أو محسوساً.

(*) إشارة إلى صعوبة اللفظ الألماني intelligibel = معقول بدل intellektuell = ذهني (م. و).

(**) أو غير المألوفة ausserordentliche وقد قرأها بعضهم ausser sinnlich = غير الحسية (م. و).

يذهب بالفاهمة بعيداً. وهي من حيث لا تهتم في هذا الأخير إلا بما سبق أن فُكر في الأفهوم، ترك دون بت مسألة ما إذا كان هذا الأفهوم في ذاته على صلة بالموضوع، أم كان يعني فقط وحدة التفكير بعامة (التي تُهمل تماماً الطريقة التي قد يعطى بها الموضوع)؛ ويكفيها أن تعلم ماذا يوجد في أفهومها، وسيان لديها إلى ماذا يعود الأفهوم. فليُحاول إذن هذا الأمر مع مبدأ تأليفي، وترسندالي مزعوم مثال «كل ما هو كائن يوجد كجواهر أو كعين ملازم له» و«كل حادث يوجد كمسبب لشيء آخر أي لسببه» الخ. لكني أسأله، من أين يريد أن يأخذ هذه القضايا التأليفية حين يجب أن تصدق الأفاهيم لا بالنسبة إلى تجربة ممكنة بل إلى أشياء في ذاتها (نومينا)؟ وأين ذلك الثالث اللازم أبداً للقضية التأليفية من أجل أن يربط فيها الأفاهيم التي ليس بينها أي قرابة منطقية (تحليلية) بعضاً ببعض؟ إنه لا يمكنه أن يبرهن قضيته قط، وأكثر من ذلك لن يمكنه البتة أن يسوِّغ لنفسه إمكان مثل هذا الزعم المحض من دون الاستعانة بالاستعمال الفاهمي الأميري ومن دون التخلي نهائياً بذلك عن الحكم المحض المتحرر من الحس. فأفهوم موضوعات عضه ومحض معقولة هو أفهوم فارغ كلياً من كل مبادئ تطبيقها لأنه لا يمكن تخيل أي طريقة لكيف يجب أن تعطى. والفكرة الإحتالية التي تترك لها، مع، ذلك المجال مفتوحاً، تصح فقط كمكان فارغ لحصر المبادئ الأميرية من دون أن تتضمن أو تملك موضوعاً آخر للمعرفة خارج فلك تلك المبادئ.

تخييل

في التباس الأفاهيم التفكيرية من جراء

خلط الاستعمال الفاهمي الأميري بالاستعمال الترسندالي

ليس للمتفكرة (reflexio) أي شغل مع الموضوعات بالذات من أجل أن تستمد منها مباشرة أفاهيمها بل هي حالة الذهن التي فيها نتيجاً أولاً لاكتشاف الشروط الذاتية التي بموجبها يمكن أن نصل إلى الأفاهيم. وهي وعي علاقة تصورات معطاة بمصادرنا المعرفية المختلفة، وعياً يمكن من خلاله وحده أن تُعَيَّن علاقة بعضها ببعض تعييناً صحيحاً. والسؤال الأول الذي يُطرح قبل أي معالجة لتصوراتنا هو: في أي قدرة معرفية ينتمي بعضها إلى بعض؟ هل الفاهمة هي التي تقرنها أو تقارن بينها أم الحواس؟ - وثمة كثير من الأحكام نسلم بها بفعل العادة أو نربطها بفعل الميل؛ وحيث إنه لا يسبقها أو لا يتليها على الأقل، أي تفكر على سبيل النقد، فإنها تُعد بمثابة أحكام أصلها في الفاهمة. وليست كل الأحكام بحاجة إلى فحص، أعني إلى انتباه إلى مبادئ صدقها؛ لأنها عندما تكون يقينية دون توسط مثال «بين نقطتين لا يوجد سوى خط واحد مستقيم» لا يمكننا أن نشير بصددنا إلى علاقة للحقيقة أقرب من تلك التي تعبّر هي عنها. لكن كل الأحكام، بل كل مقارناتها هي بحاجة إلى تفكير، أعني إلى أن نُمَيِّز إلى أي ملكة معرفية تنتمي

الأفاهيم المعطاة. والفعل الذي به أقرب بين التصورات بعامة والملكة المعرفية التي توجد فيها، والذي به أُمِيز ما إذا كانت مقارنةً بانتمائها إلى الفاهمة المحضة أم إلى الحدس الحسي، أسميه التفكير الترندالي. أما العلاقات التي يمكن فيها للأفاهيم أن ينتمي بعضها إلى بعض في حالة ذهنية واحدة، فهي علاقات الهوية والاختلاف والتوافق والتنافر والجواني والبراني وأخيراً القابل للتعين والتعيين (المادة والصورة). وتعين هذه العلاقات تعييناً صحيحاً، يستند إلى معرفة ما إذا كانت الحساسية أو الفاهمة هي الملكة المعرفية التي فيها ينتمي بعضها إلى بعض ذاتياً. ذلك أن اختلاف هاتين الملكتين يحدث فرقاً كبيراً في الطريقة التي يجب أن نفكر بموجبها تلك العلاقات.

قبل إصدار أحكام موضوعية، نقارن الأفاهيم كي نصل إلى الهوية (هوية عدة تصورات تحت أفهوم واحد) من أجل أحكام كلية، أو إلى الاختلاف من أجل انتاج أحكام جزئية، وإلى التوافق الذي يُنتج أحكاماً موجبة أو إلى التنافر الذي يعطي أحكاماً سالبة إلخ. . ولهذا السبب يجب علينا على ما يبدو أن نسمي الأفاهيم المعنية أفاهيم مقارنة (conceptus comparationis). لكن حيث إنه يمكن أن يكون للأشياء علاقة مزدوجة بملكتنا المعرفية، أعني بالحساسية وبالفاهمة، عندما تتعلق المسألة لا بالصورة المنطقية بل بمضمون الأفاهيم، أعني بمعرفة ما إذا كانت الأشياء نفسها هي أو مختلفة وما إذا كانت متوافقة أم لا، وحيث إن الطريقة التي بها ينتمي بعضها إلى بعض، تخضع للموضوع الذي تنتمي إليه، فإن التفكير الترندالي، أعني علاقة التصورات المعطاة بواحد من غطى المعرفة، يمكنه وحده أن يعين علاقاتها فيما بينها؛ ومعرفة ما إذا كانت الأشياء هي أو مختلفة، وما إذا كانت متوافقة أم لا، لا يمكن أن تبث مباشرة انطلاقاً من الأفاهيم نفسها بمجرد المقارنة (comparatio)، بل بأن نميز أولاً النمط المعرفي الذي تنتمي إليه بواسطة التفكير (reflexio) الترندالي. وقد يمكن القول إذن إن التفكير المنطقي هو مجرد مقارنة لأننا فيه نصرف النظر نهائياً عن ملكة المعرفة التي تنتمي إليها التصورات المعطاة، التي يجب أن تعامل إذن، من حيث تجد مستقرها في الذهن، كمتجانسة؛ إلا أن التفكير الترندالي (الذي يعود إلى الأشياء نفسها) يتضمن مبدأ إمكان مقارنة التصورات فيما بينها مقارنة موضوعية، فهو إذن تفكر مختلف كثيراً عن التفكير الآخر، لأن الملكة المعرفية التي تنتمي إليها التصورات ليست هي نفسها في الحالتين، والتفكير الترندالي واجب لا يمكن أن يعفى منه من يريد أن يصدر على الأشياء حكماً قليلاً ما، ونريد الآن أن نتناول هذا التفكير، وسيفيدنا في إلقاء كثير من الضوء على تعيين عمل الفاهمة الخاص.

(1) الهوية والاختلاف. عندما يمثل موضوع لنا عدة مرات، إنما في كل مرة مع التعينات الباطنة نفسها (الكيف والكم)، يكون، إذا ما صحّ كموضوع للفاهمة المحضة، هو هو، وهو هو بالضبط دائماً ولا يكون كثيراً بل شيئاً واحداً^(*) (identitas numerica)، أما إذا كان ظاهرة، فإن المسألة لا تعود مسألة مقارنة أفاهيم بل مهما كانت الظاهرة هي من هذه الناحية، فإن

(*) هوية بالعد.

اختلاف الأمكنة التي تحتلها في وقت واحد هو مبدأ كافٍ للاختلاف العددي لموضوع (الحواس) نفسه. ففي نقطتيّ ماء يمكن أن نُحمل كلياً كلَّ اختلاف باطن (في الكيف أو في الكم) ويكفي أن نحُدس بهما معاً في أمكنة مختلفة كي نراهما عددياً مختلفتين. وقد عدَّ لايبنتس المظاهر بمثابة أشياء في ذاتها وبالتالي بمثابة معقولات، أعني بمثابة موضوعات للفاهمة المحضة (على الرغم من أنه أعطاهما اسم المظاهر بسبب غموض تصوراتها) ولذا كان مبدؤه في اللاتمايزات (princi-
(*) *pium identitatis indiscernabilium* مبدأ لا جدال فيه الطبع؛ لكن بما أنها موضوعات للحساسية، وبما أن الفاهمة ليس لها بصدها أي استعمال محض بل مجرد استعمال أميري، فإن الكثرة والاختلاف العددي باديان من خلال المكان نفسه كشرط للمظاهر الخارجية. ذلك أن أي جزء من المكان على الرغم من أنه مشابه تماماً ومساوٍ لجزء آخر، فإنه يقع خارجه، وهو بذلك بالضبط جزء مختلف عن الجزء الأول ويضاف إليه ليشكل مكاناً أكبر، ويجب أن يكون الأمر نفسه على هذا النحو من ثمّ بالنسبة إلى كل ما هو في الوقت عينه في مواضع مختلفة من المكان، أيّاً كان شَبّهه وأياً كانت مساواته من جهة أخرى.

(2) التوافق والتنافر. عندما لا نتصوّر الواقع إلّا من خلال الفاهمة المحضة (*realitas noueunon*) فإنه لا يمكن أن نفكر تنافراً بين الوقائع، أعني أن نفكر علاقة من نوع أن تكون مربوطة في حامل واحد وأن ينسخ بعضها نتائج بعض، ومن نوع 3-3 = صفر. وعلى العكس، فإنّ الوقائع في الظاهرة (*realitas phaenomenon*) يمكن بالطبع أن يحمل تنافراً بين الوقائع، ويمكن لواحد من بين تلك المتحدة في حامل واحد أن يقوم كلياً أو جزئياً نتيجة للآخر على غرار قوتين محركتين على خط مستقيم واحد بحيث تجذبان أو تدفعان نقطة ما في اتجاهين مختلفين، أو أيضاً على غرار لذة توازي ألماً.

(3) الجواني (***) والبراني. في موضوع من موضوعات الفاهمة المحضة، وحده جواني ذاك الذي ليس بينه وبين شيء مختلف عنه أي صلة (من حيث الوجود). وعلى العكس فإنّ التعينات الباطنة لجوهر - ظاهرة في المكان ليست سوى علاقات وهو نفسه ليس، بأسره، سوى مجموعة من مجرد إضافات. فالجوهر في المكان، لا نعرفه إلّا من خلال القوى التي هي فاعلة فيه، إمّا لكي تُشدّ قوى أخرى (الجذب) أو لكي تمنعها من الدخول (النبد والالانفاذ) ولا نعرف خصائص أخرى تشكل أفهوم الجوهر الذي يظهر في المكان والذي نسميه مادة. وعلى العكس فإنّ كل جوهر بوصفه موضوعاً للفاهمة المحضة، يجب أن يكون له تعينات وقوى باطنة تعود إلى الواقع الجواني. لكن ما الذي يمكن أن أفكره بمثابة أعراض باطنة إن لم يكن ذاك الذي يقدمه لي حسيّ

(*) مبدأ هوية اللاتمايزات.

(**) واقع نومي.

(***) الجواني = *das Innere* يدل على حوابة الشيء في ذاته، والباطن *inner* هو نعت «لتعين الطاهرات ذاتياً» بالنسبة إلى الذات العارفة. ولما كان لايبنتس يرى أننا نتصور الأشياء كما هي في ذاتها انتفى عنده هذا التمييز، وجره ذلك إلى ضرورة افتراض جميع الجواهر ذوات. وقد اعتمدت هذه التسمية المتنوعة للفظ الألماني التشابه بهدف إظهار هذا الفارق (م. و).

الباطن، أعني ما هو نفسه تفكير أو ما شابه؟ وهكذا جعل لايتنس من جميع الجواهر إذ تصوّرها بمثابة نوميئا. بل جعل من عناصر مادية بعد أن طرح منها بالفكر كل ما يمكن أن يدل على إضافة برّانية، وطرح بالتالي التركيب أيضاً، جعل منها ذوات بسيطة تتمتع بملكات تصورية، وبكلمة: موندات.

4) المادة والصورة. وهما: أفهومان يصلحان كأساس لكل تفكر آخر لشدة ارتباطهما الوثيق بكل استعمال للفاهمة، وتُعني المادة المُتَعَيَّن بعامة والصورة تعينه (وكلاهما بالمعنى الترسندالي) لأننا نعمل جانباً كل فارق في ما هو معطى وفي الطريقة التي بها يتعين. وقدماً كان المنطقة يسمون العام مادة والاختلاف النوعي صورة. وفي كل حكم يمكن أن نسمي الأفاهيم المعطاة مادة منطقية (للحكم) وعلاقة هذه الأفاهيم (بواسطة الرابطة) صورة للحكم. وفي كل ماهية، عناصرها المكونة (essentialia) هي المادة؛ والطريقة التي بها تتحد هذه العناصر في شيء هي الصورة الماهوية. أضف أنه بالنسبة إلى الأشياء بعامة، كان الواقع اللامحدود يُعَدُّ بمثابة مادة كل إمكان، أما حدّه (النفى) فيعَدُّ بمثابة الصورة التي يَتميّز شيء من الأشياء الأخرى وفقاً لأفاهيم ترَسندالية. ذلك أن الفاهمة تطلب أولاً أن يكون الشيء معطى (على الأقل في الأفهوم) حتى يمكن تعيينه بطريقة ما. وهكذا تتقدّم المادة على الصورة في أفهوم الفاهمة المحضة، ولذا يسلّم لايتنس أولاً بالأشياء (الموندات) ومن ثم بملكاتها التصورية جوائياً كي يؤسس عليها من بعد علاقتها البرانية واشتراك حالاتها (أعني التصورات). وعليه لم يكن المكان والزمان ممكنين، الأول إلا بعلاقة الجواهر، والثاني إلا باقتران تعيناتها فيما بينها كمبادئ ونتائج. وكان يجب أن يكون الأمر على هذا النحو بالفعل لو أن الفاهمة المحضة كان بإمكانها أن تكون على صلة لا - متوسطة بالموضوعات، ولو كان المكان والزمان تعينات للأشياء في ذاتها. لكن لما كانا مجرد حدسين حسيين بهما نُعيّن كلّ الموضوعات بوصفها ظاهرات وحسب، فإن صورة الحدس (بوصفها قوفاً ذاتياً للحساسية) ستتقدم على كل مادة (الاحساسات)، وستتقدم من ثم المكان والزمان على كل الظاهرات وكل معطيات التجربة، ويعلنان بالأحرى هذه المادة ممكنة ولم يكن بإمكان الفيلسوف التذهني أن يقبل بأن تسبق الصورة الأشياء نفسها وأن تعين إمكانها كذلك؛ وكان ذلك رفضاً مشروعاً تماماً لأنه ينطلق من أننا نحدس الأشياء كما هي (وإن بتصور غامض). لكن بما أن الحدس الحسي هو شرط ذاتي خاص كلياً ويؤسس قبلياً كل إدراك، وبما أن صورته أصلية، فإن الصورة معطاة مستقلة بذاتها، ومن الخطأ الظن أن المادة (أو الأشياء نفسها التي تظهر) يجب أن تكون أساساً (كما من الخطأ أنه يجب الحكم بمجرد أفاهيم) بل إن إمكانها يفترض بالأحرى حدساً صورياً معطى (الزمان والمكان).

ملاحظة حول التباس الأفاهيم التفكيرية

اسمحوا لي أن اسمي موضعاً ترَسندالياً الموقع الذي نعيّنه لأفهوم إن في الحساسية أو في الفاهمة المحضة. وعلى هذا النحو، سيشكل الحكم على الموقع الذي يرجع إلى كل أفهوم حسب تنوع استعماله، والإرشاد إلى تعيين موضع لكل من الأفاهيم وفقاً لقواعد، سيشكلان الطوبيقا

الترسندالية؛ وهي تعليم سنحترز به جذرياً من مفاجآت الفاهمة المحضة ومن الأوهام الناتجة عنها. وذلك لأنه يميّز دائماً إلى أيّ ملكة معرفية تنتمي الأفاهيم أصلاً. ويمكن أن نسمي أيّ مفهوم وأيّ عنوان تدخل تحته معارف عدة، موضعاً منطقيّاً. وعلى هذا تتأسس طوييقاً أرسطو المنطقية التي كان يمكن للفصحاء والخطباء أن يستخدموها للبحث، تحت عناوين معينة للفكر، عن أفضل ما يلائم المادة المقترحة ليماجكوا به مع ظاهر من التعمق، أو يُثَرِّثُوا فيطيبوا.

وعلى العكس، إنّ الطوييقا الترسندالية لا تتضمن سوى العناوين السابقة الأربعة لكل مقارنة أو تمييز؛ وهذه تتميز عن المقولات في أنها لا تعرض الموضوع وفق أفهومه (كماً وواقعاً) بل تعرض فقط مقارنة التصورات، السابقة على أفهوم الأشياء، في كل تنوعها. لكنّ هذه المقارنة تحتاج بدءاً إلى تفكير، أعني إلى تعيين للموضع الذي تنتمي إليه تصورات الأشياء المقارنة لمعرفة ما إذا كانت الفاهمة المحضة هي التي تفكرها أم أن الحساسية هي التي تعطيها في الظاهرة.

ويمكن أن نقارن منطقياً الأفاهيم دون أن نهتم بمعرفة إلى ماذا تنتمي أشياءها، إلى الفاهمة بوصفها نومينا، أم إلى الحساسية بوصفها فينومينا، لكن، إذا أردنا بهذه الأفاهيم الوصول إلى الموضوعات، فإنه يلزمنا بدءاً تفكير ترسندالي يعين لأي ملكة معرفية يجب أن تكون موضوعات، للفاهمة المحضة أم للحساسية. ومن دون هذا التفكير سأستعمل تلك الأفاهيم استعمالاً غير آمن بالمرّة، وستتولد مبادئ تأليفية متوهمة لن يقرّها العقل النقدي، بل ستستند فقط إلى التباس ترسندالي، أعني إلى خلط الموضوع الفاهمي المحض بالظاهرة.

ولأن لا يبتس الشهير قد افتقر إلى مثل هذه الطوييقا الترسندالية وانخدع بالتالي بالتباس الأفاهيم التفكيرية، فقد أقام سستاماً ذهنياً للعالم أو هو ظن بالأحرى أنه يعرف القوام الجوّاني للأشياء بمقارنة جميع الموضوعات بالفاهمة وبأفاهيم تفكيره الصورية المجردة وحسب. وتزوّدنا لوحة أفاهيمنا التفكيرية بميزة غير متوقعة، إذ تظهر للعيان الطابع المميّز لمذهبه في كل أجزائه، ومعاً المبدأ الموجّه لطريقة التفكير الخاصة تلك، الذي لا يستند إلا إلى سوء فهم. فقد قارن جميع الأشياء فيما بينها بواسطة الأفاهيم وحسب، فكان من الطبيعي أن لا يجد اختلافات غير تلك التي تُميّز بها الفاهمة أفاهيمها المحضة بعضاً من بعض؛ ولم يُعدّ شروط الحدس الحسي التي تحمل معها اختلافاتها الخاصة شروطاً أصلية، لأن الحساسية لم تكن عنده سوى نمط تصوري غامض وليس مصدرأ خاصاً للتصورات؛ وكانت الظاهرة عنده تصوّراً للشيء في ذاته، إنما تصوّر يختلف من حيث الصورة المنطقية عن المعرفة بالفاهمة، لأنه يُدخل في أفهوم الشيء من جراء افتقاره المعهود إلى التحليل خليطاً معيناً من التصوّرات الإضافية التي تعرف الفاهمة كيف تعزها عنه. وبكلمة واحدة: كان لا يبتس يُدْهَن الظاهرات كما كان لوك يُحسّس جميع الأفاهيم الفاهمية في سستامه النوغوني^(*) (لو سمح لي باستخدام هذه التعابير)، أعني، إنه لم يعدّها سوى أفاهيم تفكيرية

(*) Noogonie = لفظ وَلَّه كنط من اليونانية: سوس = العقل، وغونيا = التكون أو النشأة. فالنوغيونيا هي تكوّن العقل، إشارة إلى مذهب لوك في تحليل العقل البشري إلى أفكار بسيطة وردّ هذه إلى انطباعات حسية. (م. و).

أميرية إنما مجردة. وبدل النظر إلى الفاهمة والحساسية كمصدرين للتصورات مختلفين تماماً إنما كمصدرين لا يمكن أن يحكما على الأشياء بصدق موضوعي إلا باقترائها، اكتفى كل واحد من هذين الرجلين العظيمين بمصدر من المصدرين كان في رأيه على صلة بالأشياء في ذاتها، في حين كان المصدر الآخر لا يفعل سوى أن يخلط تصورات المصدر الأول أو أن ينسجها.

كان لايتنس يقارن إذن، وفي الفاهمة وحسب، موضوعات الخواص بعدّها أشياء بعامة. أولاً: من حيث يجب أن تحكم عليها بوصفها هي أو مختلفة. وحيث لم يكن نصب عينيه سوى أفاهيم تلك الموضوعات وليس موقعها في الحدس الذي يمكن أن تعطى الموضوعات فيه وحسب، وحيث لم يُعر أيّ اهتمام إذن لموضع تلك الأفاهيم الترسدالي (ما إذا كان يجب أن يُعدّ الموضوع بين الظاهرات أو بين الأشياء في ذاتها)، كان لا بدّ له من أن يوسع مبداه في اللامتيازات، الذي يصدق فقط على أفاهيم الأشياء بعامة، لجعله يطل أيضاً موضوعات الخواص (*) (mundus phaenomenon) ومن أن يظن أنه بذلك قد وسّع توسيعاً غير يسير معرفة الطبيعة. وبالطبع، لا يمكنني أن أعدّ أيّ نقطة ماء مختلفة عن نقطة أخرى، إذا كنت أعرفها كشيء في ذاته وفق كل تعييناتها الباطنة، وإذا كان أفهومها هو أفهوم كل نقطة أخرى. لكن إذا كانت هذه النقطة ظاهرة في المكان، فإن موضعها لن يكون في الفاهمة (بين الأفاهيم) وحسب بل في الحدس الحسي الخارجي (في المكان) وستكون جميع المواضع الفيزيائية حيادية تماماً بالنسبة إلى التعينات الباطنة للأشياء. ويمكن لموضع = ((ب)) أن يستقبل شيئاً شبيهاً ومساوياً تماماً لشيء آخر قائم في موضع = ((أ)) تماماً كما يمكنه ذلك مهما كان الشيء الأول مختلفاً في الباطن عن الثاني. فاختلف المواضع بحدّ ذاته ومن دون شروط أخرى يجعل تعدّد الأشياء بوصفها ظاهرات وتميّزها، لا يمكنين وحسب، بل ضروريان أيضاً. وهذا القانون في الظاهر ليس قانوناً للطبيعة، إنه فقط قاعدة تحليلية لمقارنة الأشياء بمجرد أفاهيم.

ثانياً: إنّ مبدأ: أنّ الوقائع (كمجرد إثبات) لا تتناقض البتة منطقياً بعضاً مع بعض: هو مبدأ صادق كلياً من حيث علاقة الأفاهيم، إلّا أنه لا يعني شيئاً على الإطلاق لا بالنسبة إلى الطبيعة ولا بالنسبة إلى شيء في ذاته (ليس لدينا عنه أيّ أفهوم) أينما كان، ذلك أنّ التنافر الواقعي يوجد في كل مرة يكون فيها ((أ - ب)) = ((صفر))، أعني واقعة مربوطة بأخرى في حامل واحد بحيث ينسخ الواحد فَعَلَ الآخر، الأمر الذي تظهره للعيان دائماً جميع العوائق وكل ردود الفعل في الطبيعة التي يجب أن تسمى من حيث تعتمد على القوى: realitatis phaenomena (**). ويمكن للميكانيكا العامة نفسها أن تظهر في قاعدة قبلية الشرط الأميري لهذا التنافر بالنظر إلى تضاد الاتجاهات، وهو شرط لا يعني شيئاً قط لأفهوم الواقع الترسدالي. وعلى الرغم من أن السيد لايتنس لم يعلن ذلك المبدأ بكل الإطناب الذي يليق بمبدأ جديد، فقد استخدمه من أجل مزاعم جديدة، وأدخله أحلافه صراحةً في مذهبهم اللايتنسي - الفولفي،

(*) عالم الظاهرات.

(**) وقائع طاهرية.

وحسب هذا المبدأ: كل الشرور مثلاً ليست سوى نتائج حدود المخلوقات، أعني سوى مسالب، لأن السلب هو وحده الذي يناقض الواقع (الأمر الذي هو صادق حقاً في مجرد أفهم شيء بعمامة إنما ليس في الأشياء بوصفها ظاهرات). ويرى أتباعه كذلك، أنه ليس من الممكن وحسب بل أيضاً من الطبيعي أن يجمعوا في ماهية واحدة كل الواقع دون أن يخشوا أي تنافر لأنهم لا يعرفون أي تنافر آخر غير التناقض (الذي به يُنسخ أفهم الشيء عنه) وينسون تنافر الضير المتبادل الحاصل عندما يُنسخ سبب واقعي مسبب سبب آخر لأننا، لا نعثر على شروط تصور هذا التنافر إلا في الحساسية.

ثالثاً: ليس لمونادولوجيا لايبنتس من مبدأ آخر سوى أن هذا الفيلسوف كان ينظر إلى الفرق بين الجواني والبراني بالعلاقة مع الفاهمة وحسب، ويرى أن على الجواهر بعمامة أن يكون لها شيء جواني وحرّ إذن من كل العلاقات الخارجية، ومن ثم أيضاً من التركيب. فالبسيط هو إذن أساس جواني الأشياء في ذاتها، لكن جواني حالتها لا يمكن أن يقوم في الموضع والهيئة والملازمة والحركة (تعيّنات هي كلها علاقات برّانية) ولا يمكن أن ننسب للجواهر من ثم أي حالة باطنة إلا تلك التي نعيّن بها نحن حسناً باطناً، أعني حالة التصورات. وهكذا أقيمت المونادات التي يجب أن تشكل المادة الأولية للعالم بأسره، إنما التي تقوم قوتها الفاعلة فقط في تصورات لا فعل لها أصلاً إلا في ذاتها.

لكن من جرّاء ذلك أيضاً يجب على مبدأ اشتراك الجواهر الممكن فيما بينها أن يكون تناغماً مسبقاً، ولا يمكنه أن يكون تأثيراً فيزيائياً. إذ بما أن كل شيء لا شغل له إلا مع الجواني، أي مع تصورات، فإن حالة تصورات جوهر لا يمكن أن تكون إطلاقاً مربوطة ربطاً فاعلاً مع حالة جوهر آخر، بل كان يجب سبب ثالث يؤثر عليها جميعاً بحيث يجعل حالاتها تتناسب فيما بينها، ويكون ذلك لا بعناية ظرفية مبدولة في كل حالة خاصة (systema assistentiae) بل بوحدة الفكرة عن سبب يصدق في كل الحالات ومنه تتلقّى جميعها، بموجب قوانين كلية، وجودها وديمومتها ومن ثم تناسبها المتبادل.

رابعاً: يصدر مذهبه الشهير في الزمان والمكان الذي يقوم على تذهين أشكال الحساسية هذه، عن خداع التفكير الترسندالي نفسه حصراً: فإذا أردت أن أتصور بمجرد الفاهمة علاقات الأشياء البرّانية، فإن ذلك لا يمكن أن يحصل إلا بواسطة أفهم تفاعلها المتبادل. وإذا كان علي أن أربط حالة شيء بعينه بحالة أخرى، فإن ذلك لا يمكن أن يحصل إلا وفق نسق المبادئ والنتائج. وعلى هذا النحو كان لايبنتس يتصور المكان بمثابة نسق معين في اشتراك الجواهر، والزمان بمثابة التسلسل الدينامي لحالاتها. إلا أنه كان يعزو ما يبدو أنها يتضمنانه من خاصّ ومستقل في الأشياء، إلى غموض هذين الأفهومين اللذين يجعلاننا نرى ما هو مجرد صورة للعلاقات الدينامية بمثابة حدس خاص قائم في ذاته وسابق على الأشياء نفسها. كان المكان والزمان إذن الصورة العقلية لاقتزان الأشياء في ذاتها (للجواهر وحالاتها). لكن الأشياء كانت جواهر معقولة (substantiae noumena). وكان يريد مع ذلك أن يجعلنا نحسب هذه الأفاهيم

بمثابة ظاهرات، لأنه لم يكن يولي الحساسية أيّ غلط حدسي خاص، بل كان يبحث في الفاهمة عن كل التصورات بما فيها التصور الأميري للأشياء، فلا يترك للحواس إلّا بؤس مهمة خلط تصورات الفاهمة وتشويها.

لكن حتى لو أمكننا أن نقول عن الأشياء في ذاتها قولاً تأليفاً بالفاهمة المحضة (وهو أمر ممتنع على كل حال) فإن ذلك لا يمكن أن ينطبق بأي حال على الظاهرات التي لا تصوّر الأشياء في ذاتها، يجب إذن في هذه الحالة الأخيرة، أن لا أقارن قط، في التفكير الترسندالي، أفاهيمي إلّا بموجب شروط الحساسية، فلا يكون المكان والزمان تعينات للأشياء في ذاتها بل للظاهرات؛ وما يمكن أن تكونه الأشياء في ذاتها لا أعلمه ولست بحاجة إلى أن أعلمه لأنه لا يمكن لأي شيء أن يحضر لديّ إلّا في الظاهرة.

وأنحو النحو نفسه أيضاً مع الأفاهيم التفكيرية الأخرى. فالمادة هي substantia phaenanon^(*)، وما يلائمها باطناً أبحث عنه في كل أرجاء المكان الذي تحتله وفي كل الآثار التي تحدثها والتي لا يمكن بالطبع أن تكون إلّا ظاهرات للحواس الخارجية. ليس لديّ إذن أي شيء جوّاني بالطلق، بل شيء باطن نسبياً يتركب هو نفسه من علاقات خارجية. لكن ما يكون في المادة جوّانياً بالطلق وفق الفاهمة المحضة هو أيضاً مجرد خرافة؛ لأن المادة ليست في أي محل موضوعاً للفاهمة المحضة، أما الشيء الترسندالي الذي قد يكون أساس هذه الظاهرة التي نسميها مادة، فهو مجرد شيء لا يمكن أن نفهم قط ما هو حتى لو أمكن لأحد أن يقول لنا ذلك. ذلك أننا لا يمكن أن نفهم سوى ذلك الذي يستدعي شيئاً يتناسب مع ألفاظنا في الحِدادس. وعندما نشكو من «أننا لا نرى جوّانيّ الأشياء قط» فإذا كان ذلك يعني أننا لا نفهم بالفاهمة المحضة ما يمكن للأشياء التي تظهر لنا أن تكون عليه في ذاتها، فإن شكوانا ستكون غير عادلة بالمرّة وغير معقولة، لأنها تطالب بأن نقدر على معرفة الأشياء، أي على حدسها دون مساعدة الحواس وأن يكون لدينا من ثمّ قدرة معرفية مختلفة تماماً عن قدرة الانسان ليس فقط بالدرجة بل بالحِدادس والنمط، وأن علينا إذن أن لا نكون أناساً بل ماهيات لا يمكن حتى أن نقول عنها إن كانت ممكنة ولا بأي حال، كيف هي مكوّنة. إن ملاحظة الظاهرات وتحليلها هما ما يدخلنا إلى باطن الطبيعة ولا يمكننا أن نعرف إلى أيّ حد يمكن أن يوصلنا على مرّ الزمن. أما هذه الأسئلة الترسندالية التي تتخطى الطبيعة، فلا يمكننا قط ورغم كلّ شيء أن نجيب عنها حتى عندما تنكشف الطبيعة بكاملها أمامنا لأنه لم يُعطَ لنا أن نلاحظ ذهننا الخاص بحِدادس آخر غير حِدادس حسنا الباطن. إذ إنّ فيه إنما يكمن سرّ أصل حساسيتنا. والصلة التي بينها وبين الشيء، وما يشكل الأساس الترسندالي لهذه الوحدة هما بلا شك سران أعمق مما يمكن لنا، نحن الذين لا نعرف أنفسنا إلّا عبر الحس الباطن وإلّا كظاهرة من ثمّ، أن نستعمل من أداة لبحثنا تصلح فقط للعثور من جديد وأبدأ على الظاهرات التي نريد مع ذلك أن نكتشف سببها غير الحسي.

وما يقدّمه هذا النقد للاستدلالات المستمدة من مجرد أفعال تفكّر، من فائدة جليّ، هو أنه

(*) جوهر ظاهرة.

يبين بوضوح بطلان كل الاستدلالات التي نقيمها عن الموضوعات بمقارنتها فيما بينها بالفاهمة وحسب، وأنه يؤكد معاً نقطة كنا قد شددنا عليها بخاصة: على الرغم من أن الظاهرات ليست، كأشياء في ذاتها، من بين موضوعات الفاهمة المحضة، فإنها تبقى مع ذلك الأشياء الوحيدة التي تجد فيها معرفتنا واقعاً موضوعياً، أعني حدساً يناسب الأفاهيم.

عندما نتفكر منطقياً وحسب، نقارن فقط أفاهيمنا فيما بينها في الفاهمة لمعرفة ما إذا كان أفهومان يتضمنان الأمر نفسه، وما إذا كانا متناقضين أم لا، وما إذا كان شيء ما متضمناً بشكل باطن في الأفهومات أو مضافاً إليه؛ وأتينا معطى وأتينا يجب أن لا يصدق إلا كنمط تفكير للأفهوم المعطى. لكن عندما أطبق هذه الأفاهيم على موضوع بعامة (بالمعنى الترسدي) دون أن أعينه أكثر من ذلك، ودون أن أقول ما إذا كان موضوعاً للحدس الحسي أو للحدس الذهني، تبرز على الفور حدود (لنعتنا من الخروج من الأفهومات) تمنع كل استعمال أميري وتثبت بذلك بالذات أن تصور موضوع كشيء بعامة ليس، غير كاف وحسب، بل، إنه، من دون تعيين حسي لهذا الموضوع ويمعزل عن أي شرط أميري، متناقض في ذاته أيضاً، وإنه يجب إذن إما إهمال كل موضوع (في المنطق)، وإما تفكيره في حال التسليم به وفق شروط الحدس الحسي، وإن المعقول يتطلب من ثم حدساً خاصاً جداً لا غمكه، وأنه لا شيء بالنسبة إلينا بسبب ذلك. وفي المقابل أيضاً لا يمكن للظاهرات أن تكون موضوعات في ذاتها. إذ عندما أفكر مجرد أشياء بعامة، فإن تنوع العلاقات البرآنية لا يمكن بالطبع أن يشكل تنوعاً للأشياء نفسها بل يفترضه بالأحرى؛ وعندما لا يختلف أفهومات الواحد منها جوائياً عن أفهومات الآخر أي اختلاف، فإني لا أفعل سوى أن أضع شيئاً واحداً بعينه في علاقات مختلفة. إلى ذلك، بإضافة مجرد إثبات موجب (واقع) إلى آخر، يزداد الموجب ولا شيء يحسم منه أو يطرح؛ وعليه لا يمكن للواقعي في الأشياء بعامة أن يكون متناقضاً، الخ..

* * *

وتؤثر أفاهيم التفكير بسبب من سوء الفهم، كما بينا، على الاستعمال الفاهمي تأثيراً يصل إلى حد أنها قد أدت بأحد أثقب الفلاسفة جميعاً إلى تخيل سستام للمعرفة الذهنية يحاول تعيين موضوعاته من دون تدخل الحواس. ولذلك بالضبط، فإنه من المفيد جداً أن نبسط السبب الخادع لالتباس تلك الأفاهيم المؤدية إلى مبادئ خاطئة، من أجل أن نعين للفاهمة حدوداً موثوقة وآمنة.

وصحيح أنه يجب القول: إن ما يلائم أفهوماً أو يتضارب معه كلياً يلائم كل الجزئي المتضمن تحت ذلك الأفهومات أو يتضارب معه^(*) (dictum de omni et nullo)، لكنه سيكون من الخلف أن نعدّل هذا المبدأ المنطقي كي نجعله يقول: إن كل ما ليس متضمناً في أفهومات كلي، ليس كذلك متضمناً في الأفاهيم الجزئية التي يحويها؛ لأن هذه ليست أفاهيم جزئية، إلا لأنها تتضمن أكثر مما هو مفكر في الأفهومات الكلي. والحال، إن كل سستام لا يبتس الذهني مبني في

(*) (يقال على الكل أو لا يقال على أي واحد).

الحقيقة على هذا المبدأ الأخير؛ فهو إذن ينهار باننيار هذا المبدأ، مع كل ما ينتجم عنه من التباس في الاستعمال الفاهمي .

لقد كان مبدأ اللا - متمايزات يتأسس أصلاً على هذا الافتراض : إذا لم يصادف في أفهوم شيء بعمامة تميزاً معيناً فإننا لا يمكن أن نصادفه أيضاً في الأشياء نفسها، وإن جميع الأشياء التي لا تتميز بعضاً عن بعض في أفاهيمها (بموجب الكيف أو الكم) هي من ثم هي تماماً (numero eadem). لكن، بما أننا في مجرد أفهوم شيء ما، نهمل عدّة شروط ضرورية للحدس، فإننا ننظر بتسرّع أكيد إلى ما كنا قد أهملناه وكأنه غير موجود في أي محل، ولا نقر للشيء إلا بما هو متضمن في أفهومه .

إن أفهوم قدم مكعب من المكان هو في حد ذاته مُتَهَوّ تماماً أينما فُكّرته . لكنّ قديمين مكعبين هما مع ذلك متميزين في المكان بموضعيهما وحسب (numero diversa) ؛ وهذّين من شروط الحدس الذي به يعطى موضوع ذلك الأفهوم . وهذه الشروط لا تنتمي إلى الأفهوم بل إلى الحساسية جملة . وعلى النحو نفسه لا يوجد أي تنافر في أفهوم الشيء عندما لا يرتبط أي شيء سالب بشيء موجب، ولا يمكن لمجرد أفاهيم موجبة أن تُحدث أي سلب باقترانها . لكنّ في الحدس الحسي، حيث يكون الواقع معطى (الحركة مثلاً) توجد شروط (اتجاهات متضادة) تُهمل في أفهوم الحركة بعمامة وتجعل ممكناً التنافر الذي ليس منطقياً بالطبع، لأنها تقوم على تحويل معطى محض موجب إلى صفر؛ فلا يمكن إذن القول إن كل الوقائع تتوافق فيما بينها بفعل أن ليس بين أفاهيمها من تنافر⁽¹⁾ . أما من حيث مجرد الأفاهيم، فإن الجوّاني هو أسّ جميع العلاقات أو التعينات البرّانية . فلو أهملت إذن جميع شروط الحدس وأبقيت فقط على أفهوم الشيء بعمامة، لأمكنني أيضاً أن أهمل كلّ علاقة برّانية، ولوجب أن يبقى لدي مع ذلك أفهوم شيء لا يدلّ على أي علاقة بل على تعينات جوّانية وحسب . لكنّ، يبدو أنّه يترتب على ذلك أن يكون في كلّ شيء (جوهري) شيء جوّاني بالمطلق يسبق جميع التعينات الخارجية ويجعلها بدءاً ممكنة، وأنّ هذا الأس هو من ثمّ شيء لم يعد يتضمن أي علاقة برّانية، فهو بالتالي بسيط (لأن الأشياء الجسميّة هي أبداً مجرد علاقات، وعلى الأقل بين أجزائها)؛ وحيث إنّنا لا نعرف من التعينات الجوّانية بالمطلق سوى تعينات الحس الباطن، فإنّه يترتب أيضاً أن يكون هذا الأس لا بسيطاً وحسب بل أيضاً متيناً بتصورات (وفق تمثيل حسنا الباطن)، أعني أن تكون جميع الأشياء أصلاً، موندات، أو ماهيات بسيطة ذات تصورات . كل ذلك سيكون صحيحاً أيضاً لو لم يكن ثمة شيء آخر، غير أفهوم الشيء بعمامة، يعود إلى الشروط التي بموجبها وحدها يمكن أن تُعطى لنا موضوعات الحدس الخارجي، والتي يُهملها الأفهوم المحض . ذلك أنّه يتبيّن لنا أنّ ظاهرة دائمة

(1) ولو أردنا اللجوء هنا إلى الحجة المعتادة، بالقول إن الوقائع النومانّيّة على الأقل، لا يمكن أن يُضاد بعضها بعضاً، فإنّه يجب عندها أن نذكر مثلاً على هذا النوع من الواقع المحض والمستقل عن الحواس حتى نفهم إذا كانت تمثل شيئاً بعمامة أم لا شيء على الإطلاق، لكن لا يمكن لأي مثل أن يُستمد من محل آخر غير التجربة التي لا تقدّم إلا الظاهرات وحسب . وهكذا لا تعني القضية المعنيّة شيئاً سوى أن الأفهوم الذي لا يتضمن إلا مجرد الإيجاب، لا يتضمن أي سلب، وهي قضية لم نشك بها مرة .

في المكان (الامتداد الذي لا يُنفذ إليه) يمكن أن تتضمن مجرد علاقات دون أي شيء جَوَانِيّ بالملطق، وأن تكون مع ذلك الأسّ الأول لكل ادراك خارجي. فبمجرد أفاهيم لا يمكنني بالتاكيد، من دون أي شيء باطن، أن أفكر شيئاً خارجياً، وبالضبط لأن أفاهيم العلاقة تفترض أشياء معطاة حتماً ولا تكون ممكنة من دونها، لكن بما أن في الحدس شيئاً لا يوجد البتة في مجرد أفهوم شيء بعمامة، وأن هذا الشيء يزودنا بالأسّ الذي لا يمكن أن نعرفه قط بمجرد أفاهيم، أعني يزودنا بالمكان الذي، مع كل ما ينطوي عليه، يقوم على علاقات محض صورية أو حتى واقعية، فإنه لا يمكنني أن أقول: «بما أنه من دون شيء جَوَانِيّ بالملطق لا يمكن لأي شيء أن يُتصور بمجرد أفاهيم، فإنه ليس في الأشياء نفسها المندرجة تحت تلك الأفاهيم ولا في حدسها أي شيء برّاني لا يتأسس على شيء جَوَانِيّ بالملطق». ذلك أننا لو جرّدنا جميع شروط الحدس فإنه لن يبقى لنا بالتاكيد في مجرد الأفهوم سوى الجَوَانِيّ بعمامة وعلاقة أبعاضه المتبادلة التي بها وحدها يكون البرّاني ممكناً. لكن هذه الضرورة المؤسسة على التجريد وحسب لا محلّ لها في الأشياء من حيث هي معطاة في الحدس مع تعيينات تعبر عن مجرد علاقات دون أن تكون مؤسسة على شيء جَوَانِيّ، بالضبط لأنها ليست أشياء في ذاتها بل ظاهرات وحسب، ولأن ما نعرفه عن المادة هو مجرد علاقات (وما نسميه تعييناتها الباطنة ليس باطناً إلّا بالمقارنة). لكن، ثمة علاقات بينها تقوم بنفسها وتقوم، وبها يعطى لنا موضوع معين. وأن لا يتبقى لدي شيء، لكي أفكره إذا ما أهملت تلك العلاقات، فإن ذلك لا يلغي أفهوم الشيء بوصفه ظاهرة، ولا حتى أفهوم موضوع بالمرجّد، بلّ يلغي كلّ إمكان لموضوع يتعين بمجرد أفاهيم، أعني لنومينا. وصحيح من المدهش أن نسمع واحداً يقول: إنّ الشيء يجب أن يقوم بأسره وبشكل كلي على علاقات؛ إلّا أن مثل هذا الشيء هو أيضاً مجرد ظاهرة، ولا يمكن قط أن يفكر بواسطة مقولات محضة؛ وهو نفسه يقوم في مجرد علاقة لشيء ما بعمامة بالحواس. كذلك لا يمكننا انطلاقاً من مجرد أفاهيم أن نفكر علاقات الأشياء بالمرجّد من دون أن نفكر الواحد منها بمثابة سبب لتعيينات الآخر، لأن ذلك هو أفهومنا الفاهمي للعلاقات نفسها. لكن بما أننا في هذه الحالة نتجرّد من كل حدس، فإننا سنتفرّك كلياً إلى النمط الذي بموجبه، يمكن لأبعاض المتنوع أن تعين موضوعها بالتبادل، عنيت إلى صورة الحساسية (المكان)، على الرغم من أنه يسبق كل سببية أميرية.

ولو فهمنا بموضوعات محض معقولة تلك الأشياء المفكّرة بمقولات محضة دون أي شيء من شئيات الحساسية، فإن موضوعات من هذا النوع ستكون ممتنعة. إذ إن شرط الاستعمال الموضوعي لكل أفاهيمنا الفاهمية هو مجرد نمط حدسنا الحسي الذي به تُعطى لنا الموضوعات؛ فلو نزعنا هذا النمط، فلن تكون تلك الأفاهيم على أي صلة بأي موضوع؛ وحتى لو شئنا أن نسلم بنمط حدسي آخر غير حدسنا الحسي، فلن يكون لوظائف فكرنا بالنسبة إليه أي دلالة. لكن، لو فهمنا بذلك مجرد موضوعات لحدس غير حسي، ليس لمقولاتنا بالطبع أي مصداقية بصدها، ولا يمكننا قط بالتالي أن نكون أي معرفة عنها (لا حدساً ولا أفهماً)، لَوَجِبَ بالتاكيد أن نسلم بالنومينا بهذه الدلالة السلبية وحسب: إنها لا تقول شيئاً سوى أن نمط حدسنا لا يتصل بكل الأشياء، بل فقط بموضوعات حواسنا، وإن مصداقيته الموضوعية هي من ثمّ محدودة، وإنه يبقى

بجمال بالتالي لنمط آخر من الحدس، وكذلك أيضاً لأشياء تشكّل موضوعاته. لكن الأفهوم (نومينا) سيكون عندها احتيالياً، وبكلام آخر، سيكون تصوراً لشيء لا يمكنه أن نقول عنه، لا إنه ممكن ولا إنه عمتنع، لأننا لا نعرف أيّ نمط حدسي غير حدسنا الحسي، وأي نمط أفاهيم غير مقولاتنا، وأن أيّاً من هذين النمطين لا يصلح لموضوع غير حسي. لا يمكننا إذن أن نوسع أكثر حقل موضوعات تفكيرنا بشكل ايجابي، فيما يتعدى شروط حساسيتنا، وأن نسلم خارج الظاهرات بموضوعات الفكر المحض، أعني بنومينا، لأن ليس لتلك الموضوعات أي دلالة ايجابية يمكن أن ندلّ إليها. ذلك أنه يجب الاقرار إن المقولات لا تكفي وحدها لمعرفة الأشياء في ذاتها، وإنما بدون معطيات الحساسية ستكون مجرد صور ذاتية لوحدة الفاهمة، وإنما دون موضوع. وصحيح أن الفكر ليس في ذاته انتاجاً للحواس، وإنه بهذا المعنى لا ينحصر فيها، إلا أنه لا يتمتع مباشرة، بسبب من ذلك، باستعمال خاص ومحض من دون مساعدة الحساسية. لأنه سيكون عندها من دون موضوع، ولن يمكننا حتى أن نسمي مثل ذلك الموضوع نومينا، إذ إن (نومينا) تعني بالضبط الأفهوم الاحتمالي لموضوع مرشح لحدس مختلف تماماً، لفاهمة مختلفة تماماً عن فاهمتنا، وفاهمة هي بحد ذاتها من ثم احتمالاً^(*). فأفهوم النومينا ليس إذن أفهوم موضوع بل مسألة متعلقة حتى بقصور حساسيتنا، مسألة ما إذا كان يمكن أن توجد موضوعات مستقلة تماماً عن حدس الحساسية ذاك، وهي مسألة لا يمكن أن نجيب عنها إلا بهذا الجواب غير المتعين: بما أن الحدس الحسي لا يتعلق بجميع الأشياء دون تمييز، فإنه يبقى متسع لمزيد من الموضوعات المختلفة، فلا يمكن أن تنفي إذن نفياً مطلقاً، لكنها أيضاً، ولافتقارنا لموضوع معين (لأن أي مقولة لا تصلح لذلك) لا يمكنها أن تثبت كموضوعات لفاهمتنا.

وعليه فإن الفاهمة تحدّ الحساسية^(**) دون أن توسع بذلك حقلها الخاص، وهي إذ تحظر عليها الزعم بطول الأشياء في ذاتها وتقصرها على الظاهرات، تفكر موضوعاً في ذاته، لكن فقط كموضوع ترسندالي هو علّة الظاهرة (وليس هو نفسه بالتالي ظاهرة) ولا يمكن أن يفكر لا ككم ولا كواقع ولا كجوهر الخ. . (لأن هذه الأفاهيم تستلزم أبداً صوراً حسية تعين فيها موضوعاً)؛ وبصده لا يمكننا إذن أن نعرف البتة ما إذا كان يوجد فينا أو حتى خارجاً عنا، وما إذا كان يختفي باختفاء الحساسية أو ما إذا كان يظلّ في حال نُحيت هذه جانباً. ولا حرج علينا لو شئنا أن نسمي هذا الموضوع نومينا بسبب أن تصوره ليس حسيّاً. لكن، حيث إنه لا يمكننا أن نطبق عليه أيّ واحد من أفاهيمنا الفاهمية، فإن هذا التصور يبقى فارغاً بالنسبة إلينا ولا يصلح لشيء إلا لرسم حدود معرفتنا الحسية، ولترك مجال لا يمكن أن نملأه لا بالتجربة الممكنة ولا بالفاهمة المحضة.

(*) وضعتُ دائماً، احتمالي واحتمال بإزاء problematisch و Problem لأنه يعني عند كنت أننا لا يمكن أن نحسم بصدد الموضوع الموصوف بذلك لجهة وجوده أو عدم وجوده، وهو المعنى الذي بدا لي أنه مشتق أصلاً من لوحة الأحكام القبلية (م. و).

(**) تحدّها مع كونها منحلّة بها أصلاً في المعرفة التجريبية. لكنها هنا توسع أفقها بالأفهوم الاحتمالي وتقصر مجال الحساسية. راجع أيضاً أعلاه ص 183 و 184 (م. و).

لا يسمح النقد لهذه الفاهمة المحضة بأن تخلق لها حقلاً جديداً من الموضوعات خارج تلك التي يمكن أن تحضر لديها كظواهرات، ولا أن تغامر في عوالم معقولة ولا حتى بأفهومها. والخطأ الذي يجزنا إلى ذلك بأكثر الطرق حداقة، والذي يمكن بالطبع أن يُغتفر، مع أنه غير مبرر، يقوم على هذا: جعل استعمال الفاهمة ترسندالياً، بعكس ما هي معدة له، مع وجوب أن تنتظم الموضوعات، أعني الحدوس الممكنة، وفقاً للأفاهيم، لا الأفاهيم وفقاً للحدوس الممكنة^(*) (بوصفها ما إليه وحده تستند مصداقيتها الموضوعية)، وسبب هذا بدوره هو أن الإبصار ومعه التفكير يسبق كل تنسيق مُتَعَيَّنٍ للتصورات^(*). نحن إذن نفكر شيئاً بعامه، ونعيه، في جهة منه، حسيّاً. لكن، إلى ذلك، نفرق بين الموضوع العام والمتصور بالمجرد وبين غلط حدسه هذا. فيتبقى لدينا عندها غلط تعيينه بمجرد التفكير الذي، مع أنه ليس إلا مجرد صورة منطقية من دون مضمون، يبدو لنا كما لو أنه غلط وجود للموضوع في ذاته (نومينا) بمعزل عن الحدس المحدود بحواسنا.

* * *

وقبل أن نترك التحليلات الترندالية، يجدر بنا أن نضيف أيضاً شيئاً قد يبدو لازماً لتأهية السستام؛ مع أنه بحد ذاته ليس بذي أهمية بالغة، فالأفهوم الأسمى الذي درجنا على أن نبدأ به الفلسفة الترندالية هو عادة التقسيم إلى ممكن وممتنع. لكن، بما أن كل قسمة تفترض أفهوماً منقسماً، فإنه يجب الإشارة أيضاً إلى أفهوم أسمى، وهذا الأفهوم هو أفهوم موضوع بعامه (مأخوذاً على نحو احتمالي دون أن نقرر ما إذا كان شيئاً أو لا - شيئاً). وبما أن المقولات هي الأفاهيم الوحيدة التي على صلة بالموضوعات بعامه، فإن تمييز موضوع لمعرفة ما إذا كان شيئاً أو لا - شيئاً يجب أن يتبع نسق المقولات ويسترشد بها.

(1) ما يضاد أفاهيم ((الكل)) و((الكثرة)) و((الواحد))، هو الأفهوم الذي ينسخها كلها، أي أفهوم ((لا أحد))؛ وموضوع أفهوم، لا يتناسب معه أي حدس يمكن أن نشير إليه، هو = ((لا شيء))، أعني، أفهوم بلا موضوع كالنومينا التي لا يمكن أن تُحسب من بين الإمكانات على الرغم من أنها يجب أن لا تُحسب بسبب ذلك ممتنعة (ens rationis)، أو كبعض القوى الجديدة مثلاً التي نتصورها بغير تناقض حقاً، إنما أيضاً من دون مثل مستمد من التجربة، والتي يجب أن لا تُحسب من ثم بين الممكنات.

(2) ((الواقع)) هو شيء ما و((النفى)) هو لا - شيء أي هو أفهوم الافتقار إلى الموضوع كالظّل والبرد (nihil privativum).

(3) ومجرد صورة الحدس من دون ((جوهر))، ليست موضوعاً في ذاتها، بل هي مجرد الشرط

(*) وليس في ذلك أي تراجع عن التغيير المنهجي المعلن في تصدير الطبعة الثانية، بل فيه تدقيق له: فانتظام المعرفة وفقاً لما يملّيه العقل لا يعني اختلاقاً لها، بل إن المعطى الحدسي لازم أبداً لهذه المعرفة (م. و).

الصورى لهذا الموضوع (كظاهرة) كالكان المحض والزمان المحض اللذين هما حقاً شيء ما كصورتين للحدس، إنما ليسا بموضوعين للحدس (ens imaginarium).

(4) إن موضوع أفهوم يتناقض ذاتياً هو ((لا شيء))، لأن أفهوم ((لا - شيء)) هو الممتنع: وذلك هو على سبيل المثال الشكل المحدد بخطين (nihil negativum).

يجب إذن أن تكون لوحة انقسام أفهوم ((اللا - شيء)) (لأن الانقسام الموازي لـ ((الشيء ما)) يثليه تلقائياً) مرتبة على هذا النحو:

لا شيء

بوصفه

1 -

أفهوماً فارغاً من دون موضوع

ens rationis

3 -

حدساً فارغاً من دون موضوع

ens imaginarium

2 -

موضوعاً فارغاً لأفهوم

nihil privativum

4 -

موضوعاً فارغاً من دون أفهوم

nihil negativum

نرى إذن أن الأيس الفكرى (رقم 1) يتميز عن اللّيس (رقم 4) في أن الأول لا يمكن أن يُحسب بين الممكنات لأنه مجرد اختلاق (وإن غير متناقض) في حين أن الثاني هو مضاد للإمكان لأن أفهومه ينسخ نفسه بنفسه. لكن الاثنين أفهومان فارغان. وعلى العكس فإن (الرقم 2) (nihil privativum) و(الرقم 3) (ens imaginarium) هما معطيان فارغان لأفاهيم، فلو لم يكن النور معطى للحواس، لما أمكن أن نتصور الظلمة ولو لم تدرك الكائنات الممتدة لما أمكن أن نتصور المكان. والنفي وكذلك مجرد صورة الحدس من دون واقعية، ليسا بموضوعين.

القسم الثاني الديالكتيك الترندالي

مدخل

I

في الظاهر الديالكتيكي

لقد أسمىنا أعلاه الديالكتيك بعامة منطقاً للظاهر. ولا يعني ذلك أنه تعليم للاحتمال^(*)، لأن هذا حقيقة تُعرَف بمبادئ غير كافية، ومعرفته ناقصة حقاً إلا أنها ليست خادعة بسبب ذلك؛ يجب إذن ألا تنفصل عن القسم التحليلي للمنطق. وكذلك يجب الاحتراز من عدّ الظاهرة والظاهر^(**) شيئاً واحداً. لأن الحقيقة أو التراثي ليسا في الموضوع من حيث يُحدس، بل في الحكم على هذا الموضوع من حيث يُفكر. فإذا كان يمكن القول بحق، إن الحواس لا تغلط، فليس لأنها تحكم بصواب دائماً، بل، لأنها لا تحكم قط. وعليه، فإن الحقيقة وكذلك الغلط، وبالتالي أيضاً التراثي بوصفه انزلاقاً إلى الغلط، هي في الحكم وحسب، أعني في علاقة الموضوع بفاهمتنا. فليس من غلط في معرفة تتطابق تطابقاً شاملاً مع القوانين الفاهمية، وليس من غلط أيضاً في أيّ تصور للحواس (لأنه لا يتضمّن أيّ حكم). ولا يمكن لأيّ ملكة في الطبيعة أن تنحرف عن قوانينها الخاصة. وعليه، لا الفاهمة وحدها (من دون تأثير أيّ سبب آخر) ولا الحواس لذاتها يمكن أن تغلط؛ فالفاهمة لا يمكنها ذلك، لأنها لو تصرفت فقط وفق قوانينها لكان على فعلها (الحكم) أن يتفق بالضرورة مع هذه القوانين. ففي الاتفاق مع قوانين الفاهمة إنما يقوم الشرط الصوري لكل حقيقة. أما في الحواس فليس من حكم على الإطلاق، لا مُصيباً ولا مُخطئاً. وبما أنه ليس لدينا أيّ مصدر معرفي آخر خارج هذين، فإن الغلط لا يحدث إلا بتأثير غير ملحوظ للحساسية على الفاهمة؛ وبذلك يحصل أن تختلط مبادئ الحكم الذاتية بالمبادئ الموضوعية وتحرّفها عن قصدتها⁽¹⁾. والأمر هنا كـ 'في جسم متحرك؛ فمع أنه يتبع تلقائياً خطأ

(*) يقيم كمنط المعارضة هنا على قرابة اللفظين في الألمانية das Schein = الظاهر، التراثي die Wahrscheinlichkeit = الاحتمال، الظهور بظاهر الحق. (م. و.)

(**) ويقومها هنا على قرابة Erscheinung = الظاهرة و Schein = الظاهر والتراثي. (م. و.)

(1) الحساسية من حيث تقع تحت الفاهمة وتعدّ بمثابة شيء تُطبّق عليه الفاهمة وظيفتها، هي مصدر لمعارف =

مستقيماً أبداً في الاتجاه عينه، إلا أن اتجاهه ينتقل إلى حركة في خط منحني عندما تؤثر عليه قوة أخرى في اتجاه مغاير في الوقت عينه. وعليه، سيكون من الضروري، كي تُميّز الفعل الخاص للفاهمة من الملكة التي تتدخل فيها، أن نحسب الحكم المغلوط بمثابة القطر بين قوتين تعينان الحكم وفق وجهتين مختلفتين مشكلتين معاً نوعاً من الزاوية، وأن نحل هذا الفعل المركب إلى فعلين بسيطين للفاهمة وللحساسية. وهذا ما يجب أن نقوم به في الأحكام القبلية المحضّة بواسطة التفكر الترسّدي الذي يعين (كما بينا سابقاً) لكل تصوّر موقعه في ملكيته المعرفية المناسبة، ويميّز من ثم تأثير هذه على تلك.

وليس هنأ، هنا، أن نعالج الظاهر الأميري (التراثي البصري مثلاً) الحاصل عن استعمال قواعد فاهمية صحيحة في العادة، استعمالاً أميرياً تنزلق إليه الحاكمة بتأثير المخيلة، بل لا عمل لنا إلا مع الظاهر الترسّدي الذي يؤثر على مبادئ ليست معدّة أصلاً لتستعمل في التجربة، وعلى الأقل، من حيث يكون لدينا حكم لتصويبها، بل يجزئنا نحن أنفسنا رغم كل تحذيرات النقد خارج كل استعمال أميري للمقولات، ويظهرنا بأمل توسع للفاهمة المحضّة. ونسمي المبادئ، التي ينحصر تطبيقها كلياً ضمن حدود التجربة الممكنة، محاشية، وتلك التي تخرج عن هذه الحدود، مفارقة. لكني لا أفهم بذلك، الاستعمال أو سوء الاستعمال الترسّدي للمقولات الذي هو مجرد خطأ تقع فيه حاكمة لا يمسك زمامها النقد إمساكاً وافياً، ولا تنتبه كفايةً إلى حدّ الحقل الوحيد الذي يُسمح فيه للفاهمة المحضّة بأن تقوم بدورها؛ بل إنني أفهم بذلك مبادئ حقيقية نُحْتَمَى إلى تحطيم كل تلك الحدود الفاصلة وإلى الاستيلاء على أرض جديدة كلياً لا تعرف حداً فاصلاً في أي محل. وعليه، فإن الترسّدي والمفارق ليسا الشيء نفسه. ومبادئ الفاهمة المحضّة التي عرضنا أعلاه، يجب أن يكون لها مجرد استعمال أميري، لا ترسّدي، أي استعمال يتخطى حدود التجربة. لكن مبدأ يتجاهل هذه الحدود بل يأمر بتخطيها، يُسمى مبدأ مفارقاً. وإذا أمكن لنقدنا أن يكشف التراثي في تلك المبادئ المزعومة، فإنه سيُمكن للمبادئ التي استعمالها محض أميري أن تسمى على العكس من هذه الأخيرة، مبادئ للفاهمة المحضّة محاشية.

والتراثي المنطقي الذي يقوم في مجرد تقليد الصورة العقلية (تراثي المغالطات) ينجم فقط عن نقص في الانتباه إلى القاعدة المنطقية. ولذا يتبدد كلياً ما إن تُطبّق هذه القاعدة بصواب على القاعدة المعنية. أما التراثي الترسّدي، فعلى العكس لا يتوقف حتى بعد أن نكتشفه وبعد أن يُبين النقد الترسّدي بوضوح ليسهُ (مثال التراثي في هذه القضية: يجب أن يكون للعالم بدايةً في الزمان). والسبب في ذلك أن في عقلنا (منظوراً إليه ذاتياً كقدرة معرفية بشرية) قواعد مبدئية، وشعارات تتعلّق باستعماله، تظهر بمظهر المبادئ الموضوعية تماماً، وعنها يحصل أن الضرورة الذاتية التي تحتأجها الفاهمة لربط معين لأفاهيمنا، تُحسب بمثابة ضرورة موضوعية لتعين الأشياء

= واقعية، لكن هذه الحساسية بعينها، من حيث تؤثر على الفعل الفاهمي نفسه وتعيّنه للحكم، هي أضلّ الغلط.

في ذاتها. وذاك سراب لا يمكن تجنبه، مثلما لا يمكن لنا أن نمنع البحر من أن يبدو لنا أكثر ارتفاعاً عند الأفق مما هو قَرَب الشاطئ؛ لأننا في الحالة الأولى نراه بأشعة أعلى؛ أو مثلما لا يمكن للفلكي هو الآخر أيضاً أن يمنع القمر من أن يبدو أكبر عند طلوعه، على الرغم من أن ذلك الظاهر لا يُضللُّه.

يقتصر الديالكتيك الترسندالي إذن على كشف ترائي الأحكام المُفارقة ومنعِهِ في الوقت نفسه من أن يخذعنا. لكن ليس بوسعه قط أن يجعله يتبدد (على غرار الترائي المنطقي) وأن يكف عن كونه ترائياً. ذلك أن لدينا هنا سراباً طبعياً لا مفر منه، يستند إلى مبادئ ذاتية يقدمها هو نفسه بوصفها موضوعية، في حين أنه ليس على الديالكتيك المنطقي، كي يُحل المغالطات، سوى أن يُبين خطأ في تطبيق المبادئ أو ترائياً مصطنعاً في تقليدها. ثمة إذن، دياكتيك طبيعي للعقل المحض لا مفر منه. ولا نكلم بذلك على الديالكتيك الذي يتخبط فيه الجاهل لأفئقاره إلى المعارف، ولا على ذاك الذي يصطنعه سفسطائي ماهر يخدع الناس العقلاء، بل على ذاك الذي لا ينفك عن العقل البشري والذي، حتى بعد أن يُكتشف سرائبه، لا يكف عن اللعب بالعقل ورميه بلا كلل، وفي كل لحظة، في أضاليل يجب تبديدها دائماً.

II

في العقل المحض بوصفه مقر الترائي الترسندالي

أ -

في العقل بعامة

كل معرفتنا تبدأ بالحواس وتنقل منها إلى الفاهمة وتنتهي في العقل الذي لا يُصادف فينا شيء أسمى منه، كي يشتغل مادة الحدس ويحيلها إلى وحدة التفكير السامية. وإني أرى نفسي مُخرجاً بنوع خاص، إذ يجب عليّ هنا أن أعطي تعريفاً لتلك الملكة المعرفية العليا. فكما كان للفاهمة، فكذا هذه الملكة استعمال محض صوري أي منطقي، فيه يُجرّد العقل المعرفة من كل مضمون، لكن لها أيضاً استعمالاً واقعياً من حيث تتضمن أصل أفاهيم ومبادئ معينة لا تستمدّها لا من الحواس ولا من الفاهمة. والحال، إن المناطق قد وُصِفوا القدرة الأولى من زمان طويل، بأنها قدرة الاستدلال بتوسط (لتمييزها من الاستدلالات غير المتوسطة consequentiis immediatis). لكن الثانية، تلك التي تولّد الأفاهيم، ما تزال غير مُتّصحة بذلك. لكن، بما أن العقل يمثّل هنا منقسماً إلى قدرتين، منطقية وترسندالية، فإنه يجب أن نبحث عن أفهوم أعلى لهذا المصدر المعرفي يضمّ الأفهومين؛ لكن، يمكننا بالتمثيل مع الأفاهيم الفاهمية أن نأمل بأن يُعطينا الأفهوم المنطقي معاً مفتاح الأفهوم الترسندالي وأن تزودنا لوحة وظائف الأفاهيم المنطقية معاً بشجرة نسب الأفاهيم العقلية.

وقد وصفنا في القسم الأول من منطقنا الترسدالي، الفاهمة، بالقدرة على القواعد، ونُفَرِّق هنا بين العقل وبينها، بأن نسمي القدرة على المبادئ.

والتعبير، «المبدأ»، مُلْتَبَس، ويعني عادةً فقط، أن معرفةً يمكن أن تُستعمل كمبدأ دون أن تكون، في ذاتها وحسب مصدرها الخاص، مبدأً. فكل قضية كلية، حتى تلك المستمدة من التجربة (بالإستقراء) يمكن أن تصلح كمقدمة كبرى في استدلال، لكنها ليست، بذلك، مبدأً. والمسلمات الرياضية (مثال «بين نقطتين يمكن أن يكون خطٌ مستقيم واحد وحسب»)، هي حقاً معارف كلية قبلية وتُدعى إذن بحق مبادئ نسبة إلى الحالات التي يمكن أن تندرج تحتها. لكن، لا يمكنني القول، مع ذلك، إنني أعرف بمبادئ تلك الخاصية للخطوط المستقيمة بعامة وفي ذاتها، بل في الحدس المحض وحسب.

وعليه، نسمي معرفةً بمبادئ، تلك التي بها أعرف الجزئي في الكلي بواسطة أفاهيم. ولذا فإن كل استدلال عقلي هو صورة من صور اشتقاق المعرفة من مبدأ. لأن المقدمة الكبرى تعطي دائماً أفهوماً يجعل أن كل ما هو مدرج تحت شرطها يُعرف بفضلها وفقاً للمبدأ. لكن، بما أن كل معرفة كلية يمكن أن تصلح كمقدمة كبرى في استدلال عقلي، وبما أن الفاهمة تقدم قبلياً مثل هذه القضايا الكلية، فإنه يمكن لهذه أن تسمى أيضاً مبادئ بالنظر إلى استعمالها الممكن.

لكن، لو تأملنا مبادئ الفاهمة المحضة في ذاتها بحسب أصلها، لوجدنا أنها ليست بأي حال معارف مبنية على أفاهيم. لأنها لن تكون ممكنة قبلياً البتة إن لم نُذخِل فيها الحدس المحض (كما في الرياضة) أو شروط تجريبية ممكنة بعامة. إن: «كل ما يحصل فله سبب» لا يمكن قط أن يُستنتج من أفهوم «ما يحصل بعامة». وبالأحرى، فإن هذا المبدأ هو الذي يبين لنا بدءاً كيف يمكن أن يكون لدينا عن «ما يحصل» أفهوم تجريبي متعين.

يمكن للفاهمة إذن أن تزودنا بمعارف تأليفية بناءً على أفاهيم، وهذه المعارف هي بالضبط التي أسميها مبادئ بإطلاق، في حين أن كل القضايا التأليفية بعامة يمكن أن تسمى مبادئ بالمقارنة.

هناك حُلم قديم، ربما يتحقق ذات يوم، لكن من يدري متى؛ حُلم بأن نتوصل يوماً إلى اكتشاف مبادئ القوانين المدنية بدلاً من تنوعها اللامتناهي، لأن في ذلك وحده إنما يكمن سرُّ تبسيط التشريع كما يُقال. إلا أن القوانين هنا أيضاً هي مجرد حدود لحريةنا بالشروط التي تبعاً لها تتفق الحرية مع نفسها بشكل شامل، فتعود القوانين بالتالي إلى ما هو كلياً من صِنعنا الخاص، وما يمكن أن نكون نحن أسبابه بتلك الأفاهيم عينها. أما مطلب أن يكون على الموضوعات في ذاتها، وعلى طبيعة الأشياء أن تخضع لمبادئ، وأن تتعين وفقاً لمجرد أفاهيم فمطلب إن لم يكن محالاً فهو على الأقل غريب جداً. ومهما يكن الأمر حول هذه النقطة (لأنها ما تزال مسألة بحث عندنا) فإنه من الواضح، بذلك على الأقل، أن المعرفة بناءً على مبادئ (في ذاتها) هي شيء يختلف كلياً عن مجرد المعرفة الفاهمية، التي مع أنه يمكنها أن تسبق معارف أخرى في صورة مبدأ،

إلا أنها لا تستند في ذاتها (من حيث هي تأليفية) إلى مجرد الفكر ولا تتضمن شيئاً كلياً بموجب أفاهيم .

فإذا كانت الفاهمة القُدرة على توحيد الظاهرات بواسطة قواعد، فإنَّ العقل هو القُدرة على توحيد القواعد الفاهمية تحت مبادئ . فهو لا يتصل إذن البتة مباشرة لا بالتجربة ولا بأي موضوع كان، بل بالفاهمة كي يضيفي على متنوع معارفها قبلياً، وبأفاهيم، وحدة يمكن أن نسميها وحدة عقلية، وحدة من ضرب مغاير كلياً لتلك التي يمكن أن تقدمها الفاهمة.

ذاك هو الأفهوم العام للقدرة العقلية بقدر ما يمكن إفهامه في غياب كلي للأمثلة (التي يجب أن تعطى لاحقاً وحسب).

- ب -

في الاستعمال المنطقي للعقل

نقيم تمييزاً بين ما يُعرف بلا توسط، وما لا يُعرف إلا بالاستدلال. فإن يكون في شكل محدد بثلاثة خطوط مستقيمة، زوايا ثلاث أمر يُعرف بلا توسط؛ أما أن تكون هذه الزوايا تساوي مجتمعة قائمتين، فأمر يُستدل عليه وحسب. وبما أننا دائماً بحاجة إلى أن نستدل وأننا بسبب ذلك قد اعتدنا تماماً على الأمر، فسننتهي إلى إغفال هذا التمييز، فنحسب، كما يحصل غالباً في ما يُسمى خداع الحواس، ما ليس سوى شيء مستدل عليه، بمثابة شيء مدرك بلا توسط. وفي كل استدلال، هناك قضية واحدة تلعب دور المبدأ. وواحدة أخرى تستمد منها، أعني النتيجة، وهناك أخيراً فعل الاستنتاج (الاستخلاص) الذي بموجبه ترتبط حقيقة الثانية بحقيقة الأولى ارتباطاً لا فك له؛ فإذا كان الحكم المستدل عليه متضمناً سلفاً في الأول بحيث يمكن أن يستمد منه دون وساطة تصوّر ثالث، فإنه يُسمى استدلالاً لا متوسطاً (Consequentia immediata)؛ وكنت أفضل، من جهتي، أن أسميه استدلالاً فاهمياً. أما إذا كان بحاجة، بالإضافة إلى المعرفة التي تؤسسه، إلى حكم آخر كي ينتج النتيجة، فإن الاستدلال يُسمى استدلالاً عقلياً. ففي القضية «كل الناس هالكون» يوجد مسبقاً القضايا: «بعض الناس هالكون» و«بعض الهالكين أناس» و«لا شيء مما لا يهلك بإنسان». وهذه القضايا هي إذن استنتاجات لا متوسطة من الأولى. وعلى العكس، ليست القضية «كل العلماء هالكون» متضمنة في الحكم المذكور (لأن أفهوم العلماء غير حاضر فيه البتة)، ولا يمكن أن تستمد منه إلا بواسطة حكم وسيط.

وفي كل استدلال عقلي أفكر أولاً قاعدة (major) (*) بواسطة الفاهمة، ومن ثم أدرج معرفة تحت شرط القاعدة (minor) (**)، بواسطة الحاكمة. وأخيراً أعين معرفتي بحمول القاعدة

(*) مقدمة كبرى.

(**) مقدمة صغرى.

(Conclusio) (*) ، وبالتالي قبلياً بواسطة العقل . فالعلاقة التي تَضَعُها المقدِّمة الكبرى، كقاعدة بين معرفة وشرطها، تشكل إذن ضروباً مختلفة من الاستدلالات العقلية . هناك إذن، من الاستدلالات العقلية بقدر ما هناك من كلِّ الأحكام بعامة من حيث تَفْتَرِقُ إلى ضروبٍ حَسَبَ كَيْفِيَّةِ التعبير عن علاقة المعرفة في الفاهمة، أعني ثلاثة هي، الحَمَلِيَّة والشرطيَّة المتَّصلة والشرطيَّة المتَّفصِلة .

فإذا كانت الخلاصة معطاة كحُكْمٍ ، كما يحصل غالباً، وأريد أن أرى ما إذا كان الحكم ينجم عن أحكام معطاة سابقاً، أعني عن أحكام قد فُكِّرَ بها موضوع آخر تماماً، فإني أبحث في الفاهمة عن إثبات هذه الخلاصة، لأعرف ما إذا لم تكن موجودة فيها تحت شروط معينة بموجب قاعدةٍ كَلِّيَّةٍ . فإن وجدتُ شرطاً منها وكان موضوع الخلاصة يُدرج تحت الشرط المعطى، تكن الخلاصة مستنتجة من القاعدة التي تصدق أيضاً على موضوعات أخرى للمعرفة . نرى بذلك أن العقل يسعى، في الاستدلال، إلى إحالة كَثْرَةٍ تَنَوَّعٍ معرفة الفاهمة إلى أقلِّ عددٍ من المبادئ (من الشروط الكلية) وإلى إضفاء أسمى وحدةٍ عليها .

- ج -

في الاستعمال المحض للعقل

هل يمكن عَزْلَ العقل، وهل يَظَلُّ العقل مع ذلك مصدراً خاصاً للأفاهيم والأحكام التي لا تصدر إلّا عنه، والتي بها يكون على صلة بالموضوعات، أم تراه مجرد مَلَكَةٍ مُسَاعِدة من أجل تزويد المعارف المعطاة بصورة معينة هي الصورة المنطقية التي بها تُنَسَّقُ معارف الفاهمة فيما بينها وتُلَحَقُ القواعد الدنيا بقواعد أعلى منها (شرطها يتضمن في فلكه شرط الأولى) بمقارنتها قدر الإمكان فيما بينها؟ ذاك هو السؤال الذي سنهتم به أولاً . وبالفعل، إن ما يتطلبه العقل كي يَضَعَ الفاهمة في ترابطٍ شامل مع ذاتها هو تنوع القواعد ووحدة المبادئ، شأنه شأن الفاهمة التي تضع متنوع الحِمْس تحت أفاهيم، ومن خلال ذلك في اقتران . لكنَّ مبدأ كهذا، لا يُمَلِّي على الأشياء أيَّ قانون، ولا يتضمن مبدأ إمكان معرفتها وتعيينها بما هي كذلك بعامة، بل إنه مجرد قانون ذاتي للإقتصاد في ثروة فاهمتنا، يقوم على إحالة استعمال الأفاهيم العام، من خلال مقارنتها، إلى أقلِّ عددٍ ممكن، من دون أن يُحوِّلنا ذلك أن نَطالِبَ بأن تكون الموضوعات نفسها على مثل هذا التوافق الذي يُسهِم في انسجام فاهمتنا وتوسّعها، وأن نُنسب في الوقت عينه إلى ذلك الشعار(*) مصداقيةً موضوعية . وبكلمة، إن السؤال هو: هل يتضمن العقل في ذاته، أعني العقل المحض، قبلياً، مبادئ وقواعد تأليفية، وماذا يمكن أن تكون هذه المبادئ؟ .

وتزودنا طريقة العقل الصورية والمنطقية في الاستدلالات بإرشاد كافٍ للعثور على الأساس الذي يجب أن يستند إليه مبدأه الترسدالي في المعرفة التأليفية بالعقل المحض .

(*) خلاصة

(**) الشعار = Maxime، يدل من القانون الذاتي أعلاه (م . و) .

وأولاً، لا يهتم الاستدلال العقلي بالحدوس كي يُخضعها لقواعد (كما تفعل الفاهمة مع مقولاتها) بل بأفاهيم وأحكام. فإن اهتم العقل المحض، مع ذلك، بموضوعات، فلن يكون إذن على أي صلة مباشرة لا بها ولا بحدسها، بل فقط بالفاهمة وأحكامها الموجهة بدءاً إلى الحواس وإلى حدسها، وذلك من أجل أن تُعين موضوعه. ليست الوحدة العقلية إذن وحدة تجربة ممكنة، بل وحدة مغايرة ماهوياً لهذه، من حيث هي وحدة فاهمية. إن: «كل ما يحصل فله سبب» ليس قط مبدأ يُعرف بالعقل ويُعلى به. وهو يجعل وحدة التجربة ممكنة، ولا يستعير شيئاً من العقل؛ ومن دون تلك الصلة بالتجربة الممكنة لم يكن يُمكنه بالاستناد إلى مجرد أفاهيم أن يُعطي مثل تلك الوحدة التأليفية.

وثانياً، يبحث العقل في استعماله المنطقي عن الشرط الكلي لحكمه (للمخلاصة). والاستدلال نفسه ليس سوى حكم بواسطة إدراج شرطه تحت قاعدة كلية (المقدمة الكبرى). لكن، بما أن هذه القاعدة تخضع بدورها لبحث العقل، وبما أنه يجب أن نبحث بذلك (بواسطة قياس سابق)^(*) عن شرط الشرط وذلك إلى أبعد ما يمكن، فإنه يتضح أن المبدأ الخاص للعقل بعامته (لاستعماله المنطقي) هو: العنور، لمعرفة الفاهمة المشروطة، على اللاشروط الذي يُنجز وحدتها.

لكن، هذا الشعار المنطقي لا يمكن أن يصير مبدأ للعقل المحض^(**) إلا بالتسليم بأنه إذا ما أعطي المشروط فيجب أن تكون كل سلسلة الشروط اللاحقة له التي هي نفسها بالتالي سلسلة غير مشروطة، معطاة أيضاً (أي متضمنة في الموضوع واقتراانه).

والحال، إن مبدأ العقل المحض هذا هو بوضوح مبدأ تألفي. لأن الشروط وإن كان على صلة بشرط ما، تحليلياً، فإنه ليس على صلة باللامشروط، ويجب أيضاً أن تُشتق من ذلك المبدأ عدة قضايا تأليفية لا تعلم الفاهمة المحضة عنها شيئاً لأنه لا شغل لها إلا بموضوعات تجربة ممكنة، معرفتها وتأليفها مشروطان أبداً. لكن اللاشروط، فيما لو كان قائماً حقاً، يمكن أن يُفحص بخاصة وفقاً لكل التعيينات التي تميزه عن كل مشروط، ويجب عليه بالتالي أن يُقدم مادةً لقضايا تأليفية قبلية كثيرة.

لكن المبادئ التي تصدر عن ذلك المبدأ الأعلى للعقل المحض ستكون مفارقة بالنظر إلى كل الظاهرات، أعني أنه لن يمكننا قط أن نستعملها استعمالاً أمبيرياً مطابقاً له. فهو يتميز كلياً عن كل مبادئ الفاهمة (التي استعمالها محايث تماماً لأن لا «موضوع» لها سوى إمكان التجربة). لكن، هل للمبدأ القائل «إن سلسلة الشروط (في تأليف الظاهرات أو حتى في تفكير الأشياء بعامته) ترتفع إلى اللاشروط»، صوابية موضوعية أم لا، وما هي التبعات المتأتية عن ذلك على الاستعمال الفاهمي الأميري؛ أم أنه لا يوجد، بالأحرى، في أي محل أي مبدأ عقلي من هذا

(*) Prosyllogismus، هو القياس الذي نتيجته مقدمة لقياس آخر.

(**) الشعار Maxime هو مبدأ ذاتي، في حين أن المبدأ Prinzipium موضوعي، كما سيتضح ذلك لاحقاً.

النوع ذو مصداقية موضوعية، بل مجرد وصيَّة منطقيَّة تُملِّي علينا أن نقترِب من تمامية الشروط للصعود دائماً إلى شروطٍ أعلى، وأن نُضفي بذلك على معرفتنا أعلى وحدة عقلية ممكنة لنا؟. أقول هل إنَّ حاجة العقل هذه هي التي تُعَدُّ، بناءً على سوء فهم، بمثابة مبدأ ترسندالي للعقل المحض الذي يجرؤ على المصادرة التهامية المطلقة لسلسلة الشروط في الموضوعات نفسها؛ وفي هذه الحالة، ما هي الأخطاء والأوهام التي يُمكن أن تندسَّ في الاستدلالات التي مقدمتها الكبرى مستمدة من العقل المحض (والتي قد تكون مصادرة على المطلوب أكثر مما هي مُصادرة) والتي ترتفع من التجربة إلى شروطها؟ ذاك ما علينا أن نفحصه في الديالكتيك الترسندالي الذي يجب الآن التوسُّع به انطلاقاً من مصادره الدفينة في العقل البشري. وأقسمه إلى باين، يعالج الأول منها أفاهيم العقل المحض المفارقة، ويعالج الثاني الاستدلالات العقلية الديالكتيكية المُفارقة.

الكتاب الأول في أفاهيم العقل المحض

أياً كان شأن إمكان الأفاهيم عن العقل المحض، فإنها ليست أفاهيم مُتفكّرة وحسب، بل مستخلصة أيضاً. والأفاهيم الفاهيمية مفكّرة أيضاً قليلاً، قبل التجربة ويصدها؛ إلا أنها لا تتضمن سوى وحدة التفكير حول الظاهرات من حيث يجب على هذه أن تنتمي بالضرورة إلى وعي أميري ممكن، وهي وحدها تجعل معرفة موضوع وتعيّنه ممكنين. فهي تقدّم إذن، المادة الأولية للاستدلال ولا تسبقها أي أفاهيم قلبية عن موضوعات، بحيث يمكن أن تستخلص منها. وفي المقابل، يتأسس واقعها الموضوعي على مجرد أنه يجب دائماً أن يكون بالإمكان إظهار تطبيقها في التجربة لأنها تشكّل الصورة الذهنية لكل تجربة.

لكن لفظ الأفهوم العقلي يُظهر لنا مسبقاً أنه لا يمكن أن ينحصر في حدود التجربة، لأنه يعود إلى معرفة ليست كل المعرفة الأميرية سوى جزء منها (وقد يعود إلى كل التجربة الممكنة أو كل تأليفها الأميري) ومعرفة لا يمكن أن تبلغها تماماً أي تجربة متحققة على الرغم من أنها تنتمي إليها دائماً. وكما تصلح الأفاهيم الفاهيمية للفهم (للإدراكات) تصلح الأفاهيم العقلية للاستيعاء. وعندما تتضمن الشروط، تعني شيئاً ما تدخل تحته كل التجربة، إنما لا يكون بحد ذاته موضوع تجربة، بل يقودنا إليه العقل في استدلالاته عن التجربة، ويقدر ويقس، وفقاً لهذه، درجة استعماله الأميري، لكنه شيء لا يشكّل البتة طرفاً في التأليف الأميري. لكن، إذا كان لتلك الأفاهيم مصداقية موضوعية، فإنها يمكن أن تسمى *conceptus ratiocinati* (أفاهيم مستخلصة بطريقة صحيحة) وفي الحالة المعاكسة، فإنه يكون قد تمّ الحصول عليها بالحيلة على الأقل، عبر استدلال ظاهري، ويمكن أن نسميها *conceptus ratiotinantes* (أفاهيم مُماحكة). لكن، بما أن ذلك لا يمكن أن يُشرح إلا في السبب المخصص لاستدلالات العقل محض الديالكتيكية، فإنه لا يمكننا بعد النظر إليها، بل إننا على سبيل الاستباق، وكما سمينا مقولات

الأفاهيم الفاهيمية المحضة، نطلق على أفاهيم العقل المحض اسماً جديداً وندعوها الأفكار الترسيدالية، وسوف نوضح الآن هذه التسمية ونسوّغها.

الفصل الأول

في الأفكار بعامة

على الرغم من الغنى الكبير لُغائنا، يجد المفكر نفسه غالباً في مأزق العثور على لفظ يُعبّر بدقة عن أفهومه الذي لا يمكنه أن يُعبّر عنه، من دون ذلك اللفظ، بطريقة مفهومة لا للآخرين ولا حتى لنفسه. وتوليد الكلمات ادعاء تشريع في اللغة قلماً ينجح، ومن الحكمة قبل اللجوء إلى هذه الوسيلة المريبة، أن نبحث في لغة مينة ومتقنة عما إذا كانت الفكرة موجودة مع لفظها المناسب لها. ففي حال كان الاستعمال القديم لذلك اللفظ قد غدا غير ثابت من جرّاء إهمال أصحابه، فإنه يجدر بنا بالأحرى أن ندعم فيه المعنى الذي كان خاصاً به (حتى لو ظل من المشكوك فيه ما إذا كان له هذا المعنى بالضبط في ذلك الوقت) بدل أن نضيع كل شيء من جرّاء عدم الفهم وحسب.

ولذا، إن وجد لفظ واحد للتعبير عن أفهوم معين، وكان هذا اللفظ في معناه الموروث يلائم بدقة ذلك الأفهوم الذي من المهم جداً أن نُميّزه من أي أفاهيم قريبة أخرى، فإنه من الحكمة ألا نُسرف فيه وألا نستعمله من أجل مجرد تنويع اللفظ كمرادف محل ألفاظ أخرى، بل من الحكمة أن نحافظ بعناية على مدلوله الخاص، إذ قد يحدث بسهولة أن يضع اللفظ الذي لم يُحظ بالانتباه بصورة خاصة، تحت ركام الألفاظ الأخرى التي لها معانٍ تبعد عنه كثيراً، وتضيع معه أيضاً الفكرة التي كان يمكنه لوحده أن يحفظها.

لقد استخدم أفلاطون تعبير ((الفكرة)) استخداماً يُرينا أنه كان يفهم بذلك لا ما هو غير مُشتق من الحواس البتة وحسب، بل ما يتخطى كثيراً أفاهيم الفاهمة التي انشغل أرسطو بها، إذ لا يوجد قط في التجربة ما يناسبه. فقد كانت الأفكار عنده نماذج للأشياء نفسها وليس فقط مفاتيح للتجارب الممكنة على غرار المقولات. وقد صدرت، في رأيه، عن العقل الأسمى، ومنه انتقلت إلى العقل البشري، لكن هذا الأخير لم يعد في حالته الأصلية، بل تراه يجهد ليستعيد أفكاره القديمة، التي أصبحت مُعتمة جداً، عن طريق التذكّر (الذي يسمى الفلسفة). ولا أريد أن أنساق إلى أي بحث أدبي كي أعين المعنى الذي كان يُعطيه الفيلسوف العظيم لتعبيره، بل أكتفي بملاحظة أنه ليس من الغريب أن نتوصل، إما في الحوار العادي وإما في الكتب، بمقارنة الأفكار التي يصدرها مؤلف على موضوعه، إلى فهمه أكثر مما فهم هو نفسه، لأنه لم يُعَيّن بشكل واف أفهومه، ولأنه أنساق بذلك إلى الكلام، وحتى إلى التفكير ضد مقصده الخاص.

لقد لاحظ أفلاطون بحق، أن ملكتنا المعرفية تتأهبها حاجة أرفع بكثير من الحاجة إلى تهجئة مجرد ظاهرات وفقاً لقوانين الوحدة التأليفية كي تستطيع أن تقرأها كتجربة، وأن عقلنا يتطلع

بطريقة طبيعية إلى معارف أعلى من أن يناسبها موضوع يمكن للتجربة أن تعطيه، إلا أنها معارف لها واقعيتها وليست قط مجرد تخفُّصات.

وقد عثر أفلاطون، في الغالب، على أفكاره في كل ما هو عملي⁽¹⁾، أعني في ما يستند إلى الحرية التي هي بدورها في عداد المعارف التي من إنتاج خاص للعقل. فَمَنْ يُرَدُّ أن يستمدَّ من التجربة أفاهيم الفضيلة أو مَنْ يُرَدُّ (كما فعل كثيرون حقاً) أن يعطي أنموذجاً لمصدر المعارف ما لا يمكنه قط أن يصلح إلا مثلاً إيضاحياً ناقصاً، مَنْ يُرَدُّ ذلك يحوّل الفضيلة إلى لئس مُريب يتغيّر حسب الأوقات والظروف ولا يمكنه قط أن يصلح كقاعدة. وعلى العكس يمكن لكل واحد أن يرى، إذا ما قدّمنا له انساناً ما كأنموذج للفضيلة، أن في رأسه فقط إنما يوجد دائماً الأصل الحقيقي الذي به يقارن ذلك الأنموذج المزعوم، والذي وفقاً له فقط يقوم. لكن تلك هي فكرة الفضيلة، التي تصلح جميع موضوعات التجربة الممكنة بالنظر إليها كأمثلة بالطبع (أو أدلة على أن ما يستلزمه أفهوم العقل قابل للتنفيذ بدرجة ما) إلا أنها لا تصلح كصورة أصلية. فأن لا يتصرّف إنسان البتة بطريقة مطابقة لما تتضمنه الفكرة المحضة عن الفضيلة فإن ذلك لا يدلّ على أي شيء خرافي في تلك الفكرة. لأن ذلك لا يمنع أن يكون كل حكم، على القيمة الخلقية أو اللاقيمة، ممكناً فقط بواسطة تلك الفكرة. فهي إذن بالضرورة أساس كل تقدّم نحو الكمال الخلفي، مهما كنّا بعيدين عنه من جرّاء العوائق التي نصادفها في الطبيعة البشرية والتي يمكن أن نعيّن درجاتها.

لقد أصبحت جمهورية أفلاطون مثلاً بارزاً يضرب على الكمال المتوهم الذي لا يمكن أن يجد مستقره إلا في رأس مفكّر خالي الأشغال. وقد رأى بروتكر مضحكاً أن يزعم الفيلسوف أن أميراً لا يحكم قط بشكل جيد إن لم يُشارك بالأفكار. لكن، يجدر بالأحرى (حيث يتركنا ذاك الرجل الفذّ دون مساعدة) التمسك بهذه الفكرة وإبرازها، بفضل جهود جديدة، بدل رميها كفكرة لا جدوى منها بحجة مسكينة جداً ومضرة جداً، حجة أنها غير قابلة للتحقيق. إن دستوراً يهدف إلى أوسع حرية بشرية بموجب قوانين تسمح لحرية كل واحد أن تقوم هي وحرية الآخرين بأسرهم (وليس إلى أكبر سعادة ممكنة، لأن هذه تتبع تلك تلقائياً) لهو على الأقل فكرة ضرورية يجب أن تُشكّل أساساً لا للخطوط العريضة لدستور مدني وحسب، بل أيضاً لكل القوانين، حيث يجب أن يُصرّف النظر منذ البداية عن العوائق التي ربما لا تصدر بشكل حتمي عن الطبيعة البشرية أكثر مما تصدر عن إهمالنا للأفكار الحقيقية في التشريع. ذلك أنه ليس ثمة أكثر ضرراً وأكثر قدحاً بالفيلسوف من الاعتداد، كما يعتد العامي، بتجربة مضادة مزعومة حين كان يمكن أن لا توجد هذه التجربة بالمرّة لو أن تلك الترتيبات القائمة على الأفكار أقيمت في الوقت

(1) لقد كان يوسّع أفهومه ليشمل المعارف النظرية فقط شرط أن تكون محصّة ومعطة قليلاً تماماً، والرياضة نفسها التي ليس موضوعها بخارج عن التجربة الممكنة. ولا يمكنني أن أتابعه في ذلك أكثر مما أفعل في تسويفه الصوفي لتلك الأفكار، أو حين يُبالغ، فيؤمّنمها نوعاً ما، إلا أن اللغة السامية التي كان يستخدمها في هذا الحقل تحتمل بالفعل بماوياً أكثر اعتدالاً ومطابقة لطبيعة الأشياء.

المناسب ولو لم تأت الأفاهيم الفظة، لأنها بالضبط مستمدة من التجربة، على كل مقصد حسن يحلوها محل تلك الأفكار. فكلمنا كان التشريع والحكم مطابقاً لتلك الأفكار، كلما ندرت العقوبات. ومن المعقول تماماً أن نزع (كما فعل أفلاطون) أنه لو كان التشريع متساوياً تماماً معها، لما كنا بحاجة لأي عقوبة. لكن، على الرغم من أن ذلك لن يحصل ذات مرة، فإن الفكرة التي تتخذ هذا الحد الأقصى أنموذجاً لها، وتنظم وفقاً له لتقرب وضع البشر القانوني أبداً من أكبر كمالٍ ممكن، هي فكرة صحيحة كلياً. لأنه، أيما كان علو الدرجة التي على البشرية أن تتوقف عندها، وأياً كان كبر المسافة التي تظل بالضرورة بين الفكرة وتحقيقها، فإنه لا يمكن لأحد أن يُعَيَّن ذلك، ويجب بالضبط أن لا يُعَيَّن، لأن المسألة هي مسألة الحرية التي يمكن أن تتخطى كل حدٍّ مرسوم.

لكن أفلاطون يحد، وبحق، براهين بيّنة، لا حيث يُظهر العقل البشري سبباً حقيقية، أو حيث تكون الأفكار عللاً فاعلة (في الأفعال وفي موضوعاتها)، أعني، لا في الأخلاق وحسب، بل أيضاً بالنظر إلى الطبيعة نفسها، براهين بيّنة على أن هذه الطبيعة تستمد أصلها من الأفكار. وتظهر نبتة وحيوان واتساق منتظم لبنيان العالم (وإذن أيضاً كل نظام الطبيعة على الأرجح) إظهاراً بيّناً أن كل ذلك ليس ممكناً إلا بموجب أفكار. ومع أنه ليس ثمة من مخلوق فردي واحد، ضمن شروط وجوده الفردية، يطابق تماماً فكرة أكبر كمالٍ لنوعه (كما قلنا يطابق الإنسان فكرة الانسانية التي يحملها في نفسه بوصفها الصورة الأصل لأفعاله) فإن هذه الأفكار متعينة فردياً بشكل ثابت وكلي في الفاهمة الأسمى، وهي العلل الأصلية للأشياء؛ ووحدها، كليةً ربطها في العالم بأسره، تتطابق تماماً مع الفكرة التي لدينا عنها. وباستثناء المبالغة في التعبير، فإن الفعل الذي به ارتفع ذهن هذا الفيلسوف من تأمل نسخ نظام العالم الفيزيائي إلى ترابطه المعاري وفقاً لغايات، أي وفقاً لأفكار، هو جهدٌ يستحق الإحترام ويستحق أن يُقَدَّر. أما بالنظر إلى ما يخص مبادئ الأخلاق والتشريع والدين حيث تجعل الأفكار بدءاً التجربة نفسها (الخبر) ممكنة، على الرغم من أنه ليس بوسعها قط أن تجد تعبيرها الكامل فيها، فإن لذلك الفعل فضلاً خاصاً جداً نسيء معرفته بمجرد أن نحاكمه بموجب نفس القواعد الأميرية التي يجب أن تفقد مصداقيتها كمبادئ بسبب تلك الأفكار بالضبط. ذلك أن التجربة هي التي تزودنا بالقاعدة وتشكل مصدر الحقيقة بالنظر إلى الطبيعة؛ أما بالنظر إلى القوانين الخلقية، فإن التجربة هي (للأسف) أم التراضي؛ وإنه من المستنكر جداً أن نريد استمداد قوانين ما يجب أن أفعل مما هو حاصل، أو أن نحصرها به.

وبدلاً من الإنصراف إلى كل تلك التأملات التي يصب تحقيقها المناسب بالفعل في مجد الفلسفة الخاص، فلنهتم الآن بعملٍ هو أقلّ بريقاً بكثير، إنما ليس من دون كرامة، أعني، فلننظف ولننعم الأرض التي ستحمل البنيان الخلقى الجليل، تلك الأرض التي تحترقها ضروب عديدة من جحور الخلد التي حفرها العقل بأملٍ كبير بحثاً عن الكنوز إنما عبثاً، والتي تهدد صلابة البنيان المزمع إنشاؤه. فالاستعمال الترسدالي للعقل المحض ومبادئه وأفكاره، ذاك ما يهمننا

الآن أن نعرفه بدقّة كي يمكن أن نعيّن ونُقوّم تقويماً مناسباً تأثيرَ العقل المحض وقيّمته. لكنّ، قبل الانتهاء من هذا المدخل، أرجو أولئك الذين تُعزّز عليهم الفلسفة (الأمر الذي يقال أكثر بما يصادف عادة)، إذ ما اقتنعوا بما سبق أن قلته وبما سيلبي، أن يُحيطوا برعايتهم تعبّر الفكرة في مدلوله الأصلي كي لا يُخلط بعد الآن بتعابير أخرى تستعمل عادةً للدلالة على كلّ ضروب التصورات من دون أيّ نظام دقيق، مما يلحق أعظم الأذى بالعلم، مع أنه لا تنقُصنا التسميات المخصصة تماماً لكلّ ضربٍ من التصورات كي نضطرّ إلى الاعتداء على مُلكيّة ضربٍ آخر. وهاكُم سلماً متدرجاً بها: فاسم الجنس هو التّصوّر بعامة (repraesentatio). وتحتّه يقع تصوّر مع وغي^(*) (perceptio). والإدراك الذي على صلة بالذات فقط بوصفه تغيّراً في حالها هو الإحساس (sensatio)، والإدراك الموضوعي هو المعرفة (Cognitio). وهذه الأخيرة هي إمّا حدس أو أفهوم (intuitus vel conceptus). والأول على صلة لا متوسّطة بالموضوع، وهو مفرد؛ أما الثاني فعلى صلة متوسّطة به بواسطة علامة يمكن أن تكون مشتركة بين عدّة أشياء. والأفهوم هو إمّا أميري وإمّا محض؛ والأفهوم المحض من حيث يقوم أصله في الفاهمة وحدها (وليس في خيلٍ محض من أخيلة الحسّاسية) يدعى^(**) Notio. والأفهوم الذي من المقولات والذي يتخطى إمكان التجربة هو الفكرة أو الأفهوم العقلي، وما إنْ نعتاد على هذه الفروقات حتى لا يعود بإمكاننا تحمّل أن تُطلق الفكرة على تصوّر اللون الأحمر الذي يجب أن لا نسمّيه قط مقولة (أفهوماً فاهمياً).

الفصل الثاني

في الأفكار الترسندالية

لقد أعطتنا التحليلات الترسندالية مثلاً على كيف يمكن لمجرّد الصورة المنطقية لمعرفتنا أن تتضمن أصل الأفاهيم القبلية المحضة التي تصوّر الموضوعات قبل كل تجربة، أو التي تشير بالأحرى إلى الوحدة التاليفية التي وحدها تجعل المعرفة الأميرية للموضوعات ممكنة، وقد ولدت صورة الأحكام (بتحوّلها إلى أفهوم لتأليف الحدوس) مقولاتٍ توجّه كلّ استعمال فاهمي في التجربة. وعلى النحو نفسه، يمكننا أن نتوقع، قياساً على المقولات أن تكون صورة الاستدلالات عندما تُطبّق على الوحدة التاليفية للحدوس، متضمّنةً أصل أفاهيم قبلية خاصّة يمكن أن تُسمّى أفاهيم عقلية محضة أو أفكاراً ترسندالية. وأن تُعيّن الاستعمال الفاهمي في شمول التجربة بأسرها وفقاً لمبادئ.

وتقوم وظيفة العقل في استدلالاته في دفع المعرفة وفقاً لأفاهيم إلى الكلّية، والاستدلال العقلي نفسه هو حُكم متعينٍ قبلياً في كلّ ما صدّق شرطه. فالقضية «قيسُ هالك»، يمكن أن

(*) إدراك

(**) معنى عام = مقولة.

استمدّها أيضاً من التجربة وبالفاهمة وحدها. لكنني أبحث عن أفهوم يتضمّن الشرط الذي بموجبه يُعطى المحمول (إثبات بعامة) لهذا الحكم (أي أفهوم الإنسان هنا)، وبعد أن أدرج تحت هذا الشرط المتخذ في كل ما صدّقه (كل الناس هالكون) أعين بموجب ذلك معرفة موضوعي (قيس هالك).

وعليه، فإننا، في خلاصة استدلال عقلي، نقصّر المحمول على موضوع معين بموجب شرط معين، بعد أن نكون قد فكّرناه من قبل في المقدّمة الكبرى في كل ما صدّقه. ويسمّى كمّ الماصّدق الكامل هذا، بالنسبة إلى مثل ذلك الشرط، كليّة (universalitas) ويناسبها في تأليف الحدوس جملة (universitas) الشروط^(*). فالأفهوم العقلي الترندالي ليس إذن سوى أفهوم جملة الشروط التي لمشروط معطى. لكن بما أن اللامشروط وحده يجعل جملة الشروط ممكنة، وبما أن جملة الشروط هي بالمقابل لا مشروطة بدورها دائماً، فإنه يمكن أن نعرّف الأفهوم العقلي المحض بعامة، بأنه أفهوم اللا مشروط من حيث يتضمن مبدأ تأليف المشروط.

والحال، أنه بقدر ما هناك من علاقات تتصوّرها الفاهمة بواسطة المقولات بقدر ما سيكون هناك أيضاً من أفاهيم عقلية محضة، وسيكون هناك إذن: أولاً، لا مشروط التأليف الحملي في الحامل، وثانياً، لا مشروط التأليف الشرطي المتصل لأطراف سلسلة، وثالثاً لا مشروط التأليف الشرطي المنفصل للأجزاء في السستام.

وتلك هي بالفعل، مختلف ضروب الاستدلالات العقلية التي يسعى كلّ منها إلى اللامشروط بقياس سابق؛ فالأول يسعى إلى حامل لم يعد هو نفسه محمولاً، والثاني إلى افتراض لا يعود يفترض شيئاً، والثالث إلى مجع أطراف للقسم لا يستلزم أي شيء آخر كي يُنجز قسمّة الأفهوم. وعليه، فإنّ الأفاهيم العقلية المحضة عن الجملة في تأليف الشروط هي ضرورية على الأقلّ كهامّ تصلح لدفع وحدة الفاهمة قدر الإمكان نحو اللامشروط وتجد أساسها في طبيعة العقل البشري على الرغم من أنه، فيما عدا ذلك، قد لا يكون لتلك الأفاهيم الترندالية في العيان أي استعمال ملائم ومن أن لا فائدة لها من ثمّ سوى دُفع الفاهمة في وجهة يبقى فيها استعمالها مع توسّعه إلى أقصى مدى، مُتسقاً إتساقاً شاملاً.

لكن، ونحن نقول هنا جملة الشروط واللامشروط بوصفها العنوان المُشترك لكلّ الأفاهيم العقلية، إذا بنا نَقع على تعبير لا يمكن أن نستغني عنه مع أن الإلتباس العالِق به من طول سوء الاستعمال، بمنعنا من استعماله بأمان. فلفظ مُطلق هو من الألفاظ القليلة التي كانت تعبر في معناها الأصلي عن أفهوم لم يكن يُعبر عنه في ذلك الزمن أي لفظ آخر في اللغة نفسها، وإضاعة أو ما يوازي ذلك، أعني، استعماله غير الدقيق يؤدي بالضرورة إلى إضاعة الأفهوم نفسه الذي لا يمكن للعقل، وهو منهمك به جداً، أن يستغني عنه من دون أن يلحق كبير الأذى بكل الأحكام الترندالية. ونستعمل اليوم غالباً لفظ absolut^(**) للتعبير فقط عما نرى إليه بصدد

Die Allheit (universites) der Totalität der Bedingungen.

(*)

(**) مطلق.

شيء في ذاته ويصدق إذن جَوَانِيًا. وبهذا المعنى، فإن لفظ الممكن إطلاقاً يعني ما هو ممكن في ذاته (interne)^(*). وذاك أقل ما يمكن قوله بالفعل عن الموضوع. ويستعمل أيضاً بالمقابل أحياناً للدلالة على شيء يصدق من كل الجهات (من غير قيود) (مثال السلطة المطلقة)؛ ولفظ ممكن بالطلق في هذه الحالة يعني ما هو ممكن من كل وجهات النظر ومن كل الجهات، وذاك أكثر ما يمكن قوله هذه المرة عن إمكان شيء. والحال، إن هذين المعنيين يتوافقان بعض الأحيان، وعلى سبيل المثال: ما هو غير ممكن ضمناً هو غير ممكن من كل الجهات وبالتالي غير ممكن إطلاقاً؛ هذا صحيح، إلا أن الواحد منهما يتعد في أغلب الحالات كثيراً جداً عن الآخر، فمن كَوْن الشيء ممكناً في ذاته لا يمكنني قط أن أستخلص أنه ممكن من جميع الجهات، وبالتالي أنه ممكن إطلاقاً. أضف، إنني سأبين لاحقاً، أن الضرورة المطلقة لا تخضع في كل الحالات للضرورة الجوانية، وإنه يجب ألا تُعدّ مساوية لها. فشيء يكون ضده غير ممكن جَوَانِيًا، له بالتأكيد، بمشابهة ضدّه، شيء غير ممكن من كل الجهات، وهو من ثمّ ضروريّ إطلاقاً. أما من كَوْن الشيء ضرورياً إطلاقاً، فليس لي الحق بأن أستتبع الإمتناع الجواني لضده، أعني إنه يمتنع عليّ أن أستنتج أن الضرورة المطلقة للأشياء هي ضرورة جَوَانِيّة، لأن هذه الضرورة هي في بعض الحالات لفظ فارغ تماماً، لا يمكن أن نربط به أيّ أفهوم؛ في حين أن ضرورة الشيء من كل الجهات (من حيث كل الممكن) تستلزم تعيينات خاصة جداً. لكن، بما أنه لا يمكن للفيلسوف أن يكون لا مبالياً إزاء إضاعة أفهوم ذي تطبيق واسع في الفلسفة النظرية، فإني آمل أيضاً ألا يُنظر بلا مبالاة إلى الجهد الذي نبذله في تعيين اللفظ الذي يعلّق به هذا الأفهوم، وفي المحافظة عليه بعناية.

سأستخدم إذن لفظ المطلق بذلك المعنى الأوسع، وضده، في ما ليس له سوى مصداقية نسبية أو من منظار خاص؛ لأنّ مصداقية الأخير تنحصر ضمن شروط، في حين يصدق الأول بلا حصر.

والحال، إن الأفهوم العقلي التّرنسندالي يُنطبق أبداً وحسراً على الجملة المطلقة في تأليف الشروط، ولا يتوقّف قط إلا عند اللامشروط إطلاقاً أي من جميع الجهات. ذلك أن العقل المحض يترك كل شيء للفاهمة التي هي، بدءاً، على صلة بموضوعات الحدس، أو بالأحرى بتأليفها في المخيّلة؛ ويحتفظ لنفسه فقط بالجملة المطلقة في استعمال الأفاهيم الفاهمية، ويسعى إلى دفع الوحدة التأليفية المفكّرة في المقولة حتى اللامشروط إطلاقاً. يُمكن إذن أن نُسَمّي هذه الجملة الوحدة العقلية للظواهرات، مثلاً يمكن أن نُسَمّي تلك التي تعبّر عنها المقولة الوحدة الفاهمية. وعليه فليس العقل على صلة إلا بالاستعمال الفاهمي، وليس، حقاً، من حيث يتضمّن مبدأ تجريبية ممكنة (لأنّ الجملة المطلقة للشروط ليست أفهوماً يستعمل في تجربة لأن لا تجربة غير مشروطة) بل لكي يُملي عليه وجهته نحو وحدة معينة ليس لدى الفاهمة أيّ أفهوم عنها، بل

وحدة تسعى إلى أن تجمع في ((كل)) مطلق كل الأفعال الفاهمية بالنظر إلى كل موضوع. وعليه فإن الاستعمال الموضوعي للأفاهيم العقلية المحضة هو أبداً استعمال مفارق في حين يجب أن يكون استعمال الأفاهيم الفاهمية المحضة وفقاً لطبيعته محايثاً أبداً لأنه يقتصر فقط على التجربة الممكنة.

وأفهم بـ ((الفكرة)) أفهوماً عقلياً ضرورياً لا يطابقه أي موضوع معطى في الحواس. فالأفاهيم العقلية المحضة التي نرى إليها الآن هي إذن أفكار ترسندالية، وهي أفاهيم للعقل المحض لأنها ترى إلى كل معرفة تجريبية بوصفها متعينة بجملة الشروط المطلقة. وهي ليست مُشكلة اعتباراً، بل على العكس، تفرضها طبيعة العقل عينها، فهي إذن على صلة بكل الاستعمال الفاهمي بالضرورة. وهي أخيراً مفارقة، وتتخطى حدود كل تجربة، حيث لا يمكن إذن لأي موضوع مطابق للفكرة الترْسندالية أن يمثل قط. فعندما نسمي فكرة نقول كثيراً جداً بالنظر إلى الشيء (كموضوع للفاهمة المحضة) لكننا نقول قليلاً جداً بالنظر إلى الحامل (أعني بالنظر إلى تحققه وفق الشروط الأميرية)؛ وذلك بالضبط لأن الفكرة كأفهوم للأقصى لا يمكن أن تُعطى قط عياناً بشكل مطابق. لكن بما أن هذه المطابقة هي أصلاً كل مقصد العقل في استعماله محض النظري، وبما أن الإقتراب من أفهوم دون التمكن من بلوغه البتة في التنفيذ، يعني إضاعته كلياً، فإنه يقال عن مثل هذا الأفهوم إنه مجرد فكرة. وبالمثل، يمكن أن نقول: إن الجملة المطلقة لكل الظاهرات هي مجرد فكرة، ذلك أنها تظل مُشكلة بلا حل لأننا لا نستطيع أبداً أن نحققها في خيال. وعلى العكس، بما أن المطلوب في الإستعمال العملي للفاهمة، مجرد التنفيذ بموجب قواعد، فإن فكرة العقل العملي يمكن دائماً أن تُعطى حقاً، وإن فقط جزئياً، في العيان، بل إنها الشرط الذي لا بد منه لكل استعمال عملي للعقل. وتنفيذ هذه الفكرة هو دائماً محدود وناقص، إنما بحدود غير قابلة للتعين، فهي من ثم دائماً تحت تأثير أفهوم كمال مطلق. وعليه فإن الفكرة العملية هي دائماً عظيمة الخُصْب وواجبة الضرورة بالنظر إلى الأفعال المتحققة. فمنها يستمد العقل المحض العلوية اللازمة لكي يُولد ما يتضمنه أفهومه. لذا لا يمكن أن نقول عن الحكمة بنوع من الإزدراء: ليست سوى فكرة؛ بل على العكس، بفعل كونها بالذات فكرة الوحدة الضرورية لكل الغايات الممكنة، يجب أن تصلح كقاعدة لكل العملي بوصفها شرطاً أصلياً أو حصرياً على الأقل.

والحال، على الرغم من أنه يجب أن نقول عن الأفاهيم العقلية الترْسندالية إنها: ليست سوى أفكار، فإننا لا نذهب إلى حدّ حسابها نافلةً وباطلة. إذ، وحتى لو لم يمكن لأي موضوع أن يتعين بها، فإنها قد تصلح في الأساس، وبشكل غير ملحوظ، بمثابة «قانون» للفاهمة، من أجل استعمالها الموسع والمتسق؛ ومع أنه لا يمكنها أن تعرف به أي موضوع غير تلك الموضوعات التي كانت لتعرفها بموجب أفاهيمها إلا أنها تجد نفسها موجهة بطريقة أفضل وإلى مسافة أبعد إلى أمام في تلك المعرفة. ولن أضيف أن هذه الأفكار قد يمكنها أن تؤمن العبور من أفاهيم الطبيعة إلى الأفاهيم العملية، وتزود على هذا النحو، الأفكار الخلقية نفسها بصلاية وترابط مع المعارف النظرية للعقل. ويجب أن نترقب شرح كل ذلك لاحقاً.

ونترك جانباً هنا، وفقاً لمقصدنا، الأفكار العملية، ولا نرى إلى العقل إلا في إرساله النظري وعلى نحو أضيق من ذلك بعد، أعني إلا في استعماله الترسدي. وعلينا هنا أن نتبع المسار نفسه الذي اتبعناه أعلاه في تسوية المقولات، أعني أن نفحص الصورة المنطقية للمعرفة العقلية لنرى ما إذا كان العقل، بذلك أيضاً، مصدراً لأفاهيم تُرينا الموضوعات في ذاتها بوصفها متعينة، تأليفاً وقبلياً، بالنظر إلى وظيفة من وظائف العقل.

والعقل من حيث هو القدرة على صورة منطقية معينة للمعرفة، هو القدرة على الاستدلال، على الحكم بتوسط (بإدراج شرط حكم ممكن تحت شرط حكم معطى). والحكم المعطى هو القاعدة الكلية، المقدمة الكبرى (Major). وإدراج شرط حكم آخر ممكن تحت شرط القاعدة، هو المقدمة الصغرى (Minor). والحكم المتحقق الذي يُعلن إثبات القاعدة في الحالة المدرجة، هو الخلاصة (Conclusio). بمعنى، أن القاعدة تقول أمراً كلياً ما، تحت شرط معين. والحال، إن شرط القاعدة يوجد في حالة حاصلة. إذن، ما يصدق كلياً تحت ذلك الشرط يُنظر إليه أيضاً بوصفه صادقاً في الحالة الحاصلة (المنطوية على هذا الشرط). ونرى بسهولة، أن العقل يصل، بأفعال فاهمية تشكّل سلسلة شروط، إلى معرفة. فإذا كنت لا أصل إلى هذه القضية: «كل الأجسام متغيرة»، إلا انطلاقاً من تلك المعرفة الأبعد (التي ليس فيها بعد أفهوم الجسم وإن كانت تتضمن شرطه): «كل مركّب متغير»؛ ومن هذه إلى أخرى أقرب مندرجة تحت شرط الأولى «الأجسام مركبة»؛ ومن هذه إلى ثالثة تُقرن بها المعرفة البعيدة (المتغير) بالمعرفة الحاضرة: «إذن الأجسام متغيرة»؛ فهذا يعني أي أصل يسلسل من الشروط (المقدمات) إلى معرفة (خلاصة). والحال أن كل سلسلة يكون مُعاملها معطى (وسواء كان الحكم حلياً أم شرطياً) يمكن أن تتابع؛ ومن ثم، فإن هذا الفعل العقلي نفسه يؤدي إلى *rationatio polysyllogistica*^(*) أي إلى سلسلة استدلالات، يمكن أن تتابع، إن لجهة الشروط (*per prosyllogismos*)^(**)، وإن لجهة المشروط (*per episyllogismos*)^(***)، إلى أبعاد غير متعينة.

لكن، سرعان ما نلاحظ أن سلسلة الأقيسة السابقة، أعني المعارف المتابعة لجهة مبادئ معرفة معطاة، أو لجهة شروطها، وتعتبر آخر، أن تسلسل الاستدلالات الصاعد، يجب أن يَنْهَج إزاء القدرة العقلية نهجاً مختلفاً عن التسلسل الهابط، أي بشكل مختلف عن التقدّم الذي يُحرّزه العقل بالأقيسة اللاحقة لجهة المشروط. إذ لما كانت المعرفة غير معطاة في الحالة الأولى إلا بوصفها مشروطة، فإنه ليس بوسعنا بلوغها بواسطة العقل إلا إذا افترضنا على الأقل أن جميع أطراف السلسلة معطاة من جهة الشروط (الجُملة في سلسلة المقدمات)، وبهذا الافتراض وحده إنما يكون الحكم المذكور ممكناً قبلياً. وعلى العكس لا نفكر لجهة المشروط، أو الاستنتاجات، إلا سلسلة في صيرورة، وليس سلسلة مفترضة سلفاً كاملة أو معطاة؛ ولا نفكر بالتالي إلا تقدماً

(*) استدلال مُتعدد الأقيسة.

(**) بقياس سابق.

(***) بقياس لاحق.

بالقوة. فإذا ما نُظِرَ إذن إلى معرفة بوصفها مشروطة، فإنّ العقل يجد نفسه مرغماً عندها على النظر إلى تسلسل الشروط وفق خطّ صاعد بوصفه خطأ ناجزاً ومُعْطًى في جملته، لكن، لو نُظِرَ إلى المعرفة نفسها في الوقت عينه، كشرط لمعارف أخرى تُشكّل فيها بينها سلسلة من الاستنتاجات وفق خطّ هابط، لأمكن له أن يظلّ لا مبالياً بالمرّة بمعرفة إلى أيّ حدّ يصل التقدّم *a parte posteriori* (*) وما إذا كانت جملة هذه السلسلة ممكنة أيّ إمكان؛ لأنه ليس بحاجة إلى سلسلة من هذا النوع من مبادئه *a parte priori* (**). فسواء، إذن، كان، أم لم يكن، لتسلسل المقدمات لجهة الشروط، نقطة إنطلاق كشرط أعلى، وسواء بالتالي، كان أم لم يكن، من دون حدود *a parte priori* فإنه يجب أن يتضمّن دائماً جملة الشرط، حتى لو افترضنا أنه لا يمكن أن نبلغه قطّ؛ ويجب أن تكون السلسلة بأسرها صحيحة بالمطلق، حتّى يمكن للمشروط، الذي يُنظر إليه كخلاصة، أن يُحسب صحيحاً. وذلك ما يستلزمه العقل الذي يقدّم معرفته بوصفها متعينة قليلاً وضرورية إمّا في ذاتها، وعندها لن تكون بحاجة لأيّ مبدأ، وإمّا، في حال كونها مُستقّة، كطرف في سلسلة مبادئ هي الأخرى صحيحة بالمطلق.

الفصل الثالث

سستام الأفكار الترسندالية

ليس علينا أن ننشغل هنا بالديالكتيك المنطقي الذي يُجرّد المعرفة من كلّ مضمون، ويكتفي بكشف التراثي الخاطيء في صورة الاستدلالات العقلية، بل بالديالكتيك الترسندالي الذي يجب أن يتضمّن، بشكل قبليّ تماماً، أصل معارف معيّنة بناء على العقل المحض وأفاهيم مستخلصة لا يمكن لموضوعها قطّ أن يُعطى أمّبيرياً، وتقع من ثمّ خارج قدرة الفاهمة المحضة كلياً. وقد استتجنا، من الصلة الطبيعية التي يجب أن تقوم بين الاستعمال الترسندالي لمعرفتنا سواء في الاستدلالات أم في الأحكام وبين استعمالها المنطقي، أنّ هناك ثلاثة ضروب وحسب من الاستدلالات الديالكتيكية التي هي على صلة بضروب ثلاثة من الاستدلالات التي بها يمكن للعقل أن ينطلق من مبادئ إلى معارف، وأنّ عمله بأسره هو أن يرتفع من التآليف المشروط الذي تظلّ الفاهمة عالقة فيه أبداً إلى تأليف غير مشروط لا يمكنها قطّ أن تبلغه.

والحال، إنّ كل ما يمكن أن يكون لتصوراتنا من صلة بعامة هو: (1) الصلة بالذات، (2) الصلة بالأشياء، إما بوصفها ظاهرات وإما بوصفها موضوعات للتفكير بعامة. فلو جمعنا هذا الانقسام إلى الأوّل لرأينا أنّ كل العلاقة التي يتصوراتنا والتي يمكن أن نُكوّن عنها أفهوماً أو فكرة هي ثلاثية؛ (1) العلاقة بالذات؛ (2) العلاقة بمتنوع الشيء في الظاهرة، (3) العلاقة بجميع الأشياء بعامة.

(*) لجهة الآخر.

(**) لجهة الأول.

والحال، إن على الأفاهيم المحضة بعامه أن تهتم بوحدة التصورات التأليفية، أما أفاهيم العقل المحض (الأفكار الترندالية) فتهتم بالوحدة التأليفية اللامشروطة لجميع الشروط بعامه. وعليه تندرج كل الأفكار الترندالية تحت ثلاثة أصناف، أولها، يتضمن الوحدة المطلقة (اللامشروطة) للذات المفكرة والثاني، يتضمن الوحدة المطلقة لسلسلة شروط الظاهرة، والثالث، الوحدة المطلقة لشرط جميع موضوعات التفكير بعامه.

والذات المفكرة هي موضوع السيكلوجيا وجملة كل الظاهرات (العالم) موضوع الكُسمولوجيا، والشئ الذي يتضمن الشرط الأعلى لإمكان كل ما يمكن أن يُفكر (كائن كل الكائنات) هو موضوع الإلهيات. يُزودنا العقل المحض إذن بفكرة عن النفسانيات الترندالية (Psychologia rationalis)، وعن علم ترندالي بالعالم (Cosmologia rationalis)، وأخيراً عن معرفة ترندالية بالله (theologia transcendentalis). ولا يمكن لمجرد مخطط أي علم من هذه العلوم أن يرسم بالفاهمة حتى عندما يُؤازرها الاستعمال المنطقي الأسمى للعقل، أعني كل الاستدلالات المتخيّلة، لتنتقل من موضوعها (الظاهرة) إلى كل الموضوعات الأخرى وصولاً إلى أبعد أطراف التأليف الأميري؛ بل إن هذا المخطط هو فقط إنتاج محض وحقيقي للعقل المحض، أو هو مشكلة خاصة به.

أما ما هي أنماط الأفاهيم العقلية المحضة، المندرجة تحت هذه العناوين الثلاثة، فذاك ما سيعرضه الباب اللاحق عرضاً كاملاً. وهي تقتفي أثر المقولات. لأن العقل المحض ليس على صلة مباشرة بالموضوعات قط، بل بالأفاهيم الفاهمية عينها وحسب. إلا أنه لا يمكننا أن نوضح، إلا في التنفيذ التام، وحسب، كيف يمكن للعقل أن يصل بالضرورة إلى أفهوم الوحدة المطلقة للذات المفكرة، فقط في الاستعمال التألفي للوظيفة عينها التي يستخدمها في الاستدلال العقلي الحتمي، وكيف تؤدي به الطريقة عينها التي يستخدمها في الاستدلالات الشرطية المتصلة إلى فكرة اللامشروط المطلق في سلسلة شروط معطاة؛ وأخيراً كيف تؤدي به مجرد صورة الاستدلال العقلي الشرطي المنفصل، بالضرورة، إلى الأفهوم العقلي الأسمى عن كائن كل الكائنات، وهي فكرة تبدو للوهلة الأولى في غاية المفارقة.

وليس لهذه الأفكار الترندالية أي تسويغ موضوعي ممكن أصلاً كمثل ما أمكن لنا أن نفعل للمقولات، لأنها ليست بالفعل على أي صلة بأي شيء يمكن أن يُعطى مطابقتها، وبالضبط لأنها مجرد أفكار. لكن، يمكن أن نحاول اشتقاقها ذاتياً من طبيعة عقلنا، وهذا ما نقوم به في الباب الراهن.

نرى بسهولة أن ليس للعقل من مقصد سوى جملة التأليف المطلقة لجهة الشروط (شرط التلازم أو التبعية أو التضاف) وأن ليس عليه أن يبالي بالتهامية المطلقة لجهة المشروط. لأنه لا يحتاج إلا للأولى كي يفترض كامل سلسلة الشروط ويقدمها على هذا النحو قليلاً إلى الفاهمة. فما إن يوجد شرط مُعطى بالتهايم (وبشكل لا مشروط) حتى لا يعود بنا حاجة إلى أفهوم عقلي بالنظر إلى التقدم في السلسلة، لأن الفاهمة ستَهبط من تلقائها خطوة خطوة من الشرط إلى المشروط.

وعلى هذا النحو، فإن الأفكار الترسيدالية لا تصلح إلا للصعود في سلسلة الشروط حتى اللامشروط أي حتى المبادئ. أما بالنسبة إلى الهبوط نحو المشروط، فمع أن للعقل استعمالاً منطقياً واسع النطاق للقوانين الفاهمية، فإن ليس فيه أي استعمال ترسيدالي؛ وإذا ما كونا فكرة عن الجملة المطلقة مثل هذا التأليف (للتقدم)، وعن السلسلة الكاملة لكل تغيرات العالم المقبلة على سبيل المثال، فإن ذلك سيكون أيضاً فكرياً (ens rationis) يفكر اعتباراً وحسب، ولا يفترض العقل بالضرورة. ذلك أننا، وإن كنا نفترض جملة شروط المشروط من أجل إمكانه، فإننا لا نفترض جملة نتائجه. فمثل هذا الأفهوم ليس إذن فكرة ترسيدالية، وهي الأمر الوحيد الذي يشغلنا حالياً.

وأخيراً، نلاحظ أيضاً أن ترابطاً معيناً ووحدة تنشأ بين الأفكار الترسيدالية نفسها، وأن العقل المحض يضع بواسطتها جميع معارفه في سستام. فالانطلاق من معرفة الذات (النفس) إلى معرفة العالم، والانتقال بواسطة هذه إلى الكائن الأصلي، هو مسارٌ طبيعي إلى حد أنه يبدو مماثلاً للتقدم المنطقي للعقل من المقدمات إلى الخلاصة⁽¹⁾. لكن معرفة هل يوجد هنا حقاً قرابة أساسية خفية، كذلك التي بين الطريقة المنطقية والطريقة الترسيدالية، فمسألة من تلك المسائل التي يجب أن نتظر الإجابة عنها في ما يلي من أبحاث. ونكون حتى الآن، وبدءاً، قد بلغنا هدفنا عندما أخرجنا أفاهيم العقل الترسيدالية، التي يخلطها عادة الفلاسفة في نظريتهم بأفاهيم أخرى، من دون أن يميزوها كما ينبغي من الأفاهيم الفاهمية، من ذلك الوضع المتبس، فعيناً معاً أصلها وعددها المتعين الذي لا يمكن أن يبقى أي أفهوم آخر خارجه؛ وبتقديمها في ترابط سستامي، نكون قد رسمنا وحدنا حقلاً خاصاً للعقل المحض.

(1) ليس للميتافيزيقا من غاية خاصة لأبحاثها إلا الأفكار الثلاث: الله والحرية والخلود، بحيث إن على الأفهوم الثاني أن يؤدي إذا ما ربط بالأول، إلى الثالث كخلاصة ضرورية. وكل ما يشتغل به هذا العلم فيما عدا ذلك ليس سوى وسيلة للوصول إلى هذه الأفكار، وإلى واقعيتها. وهو يحتاج إليها لا لإقامة علم الطبيعة، بل لتخطي الطبيعة. والثقوب فيه يجعل الإلهيات والأخلاق ويربطها معاً، الدين، أي أسامي غايات وجودنا، معلقة فقط مقدرتنا العقلية الاعتبارية وليس بأي شيء آخر، وفي تصور سستامي لتلك الأفكار، سيكون النسق المذكور من حيث هو تأليفي هو الأكثر ملاءمة، أما في العمل الذي يجب أن يسبق هذا بالضرورة، فإن النسق التحليلي الذي هو عكس الأول سيكون النسق الأكثر ملاءمةً لهدفنا الذي هو التقدم بنا مما تزودنا به التحرة دون توسط، أعني من النفسانيات إلى العالميات ومنها إلى معرفة الله، لتحقيق خطتنا الكبرى.

الكتاب الثاني في الاستدلالات الديالكتيكية للعقل المحض

يمكن القول، إن موضوع فكرة تحض ترسندالية هو ما ليس لدينا عنه أي مفهوم، على الرغم من أن هذه الفكرة تتولد بضرورة كلية في العقل بموجب قوانينه الأصلية لأنه، عن موضوع يجب أن يطابق مطلب العقل، لا يوجد بالفعل أي مفهوم فاهمي ممكن، أعني أي مفهوم يمكن أن يُبين أو يكون قابلاً للحدس في تجربة ممكنة. ولعله من الأفضل، وما يعرضنا إلى سوء فهم أقل أن نقول: إنه ليس لدينا أي معرفة عن شيء يتناسب مع فكرة، وإن كان يمكن أن يكون لدينا مفهوم احتمالي.

والحال، إن الواقع الترسندالي (الذاتي) للأفاهيم العقلية المحضة يقوم على الأقل على أننا ننساق إلى مثل هذه الأفكار باستدلال عقلي ضروري. ثمة إذن استدلالات عقلية خالية من أي مقدمات أميرية، وبواسطتها نستدل من شيء نعرفه على شيء آخر ليس لدينا عنه أي مفهوم، لكننا ننسب إليه مع ذلك واقعاً موضوعياً بفعل تراءٍ لا مفر منه. وتستحق مثل تلك الاستدلالات بالنظر إلى محصلاتها إذن أن تسمى مُمَاحَكَات، لا استدلالات عقلية. لكنها بالنظر إلى أصلها، يمكنها أن تحمل هذا الإسم الأخير، لأنها لا تتولد بطريقة مُصطنعة أو عَرَضِيَّة، بل تصدر عن طبيعة العقل. وهي سفسطات لا للإنسان، بل للعقل المحض نفسه، وأحكم الناس جميعاً ليس بوسعه أن يتحرر منها؛ وهو، إن كان بوسعه أن يصل بعد جهود كثيرة إلى الاحتراز من الغلط، فإنه لن يصل إلى التخلص من الترائي الذي يلاحقه، ويخذه دون توقف.

هناك، إذن ضروب ثلاثة من الاستدلالات العقلية الديالكتيكية وحسب، على قدر ما هناك من الأفكار التي تؤدي إليها خلاصاتها. ففي استدلالات الصنف الأول، أُستدل من مفهوم الذات الترسندالي الذي لا يتضمن أي متنوع، على الوحدة المطلقة لهذه الذات عينها، وهي وحدة لا أكون عنها بهذه الطريقة أي مفهوم. وأسمي هذا الاستدلال الديالكتيكي مغالطة

تَرسِنْدالية. ويستند الصنف الثاني من الاستدلالات المُماجكة إلى الأفهوم التَرسِنْدالي عن الجُملة المطلقة لسلسلة الشروط التي لظاهرة مُعطاة بعامة؛ ومن أن لدي من جهة أفهوماً للوحدة التأليفية اللامشروطة للسلسلة يناقض نفسه أبداً، أُستدل على صحّة الوحدة من الجهة المضادة على الرغم من أن ليس لدي عنها أي أفهوم. وأسمي حالة العقل في هذه الاستدلالات الديالكتيكية نقيضة العقل المحض. وأخيراً في الضرب الثالث من الاستدلالات المُماجكة، أُستدل من جُملة الشروط الضرورية لتفكير الموضوعات بعامة، من حيث يمكن أن تكون معطاة لي، على الوحدة التأليفية المطلقة لجميع شروط إمكان الأشياء بعامة، أعني، إنني أُستدل من أشياء لا أعرفها وبموجب مجرد أفهومها التَرسِنْدالي، على كائن الكائنات الذي أعرفه بدرجة أقل أيضاً من خلال أفهوم مُفاريقي والذي لا يمكن أن اصطنع أي أفهوم عن ضرورته اللامشروطة. وأطلق على هذا الاستدلال العقلي الديالكتيكي إسم أمثل العقل المحض.

الباب الأول

في مغالطات العقل المحض

تقوم المغالطة المنطقية في غلط الاستدلال العقلي من حيث الصورة أياً كان مضمونه إلى ذلك. أما المغالطة الترسندالية، فلها مبدأ ترسندالي يجعلنا نغلط في الاستدلال من حيث الصورة. وهذه الطريقة يكون لمثل هذا الاستدلال المغالط أساس في طبيعة العقل البشري، ويؤدي إلى وهم لا مفر منه، وإن كان لا يمتنع تحليله.

ونصل الآن إلى أفهوم لم يُذكر أعلاه في اللائحة العامة للأفاهيم الترسندالية، ويجب مع ذلك تعلّيقه بها من دون أن نُعدّل بذلك تلك اللائحة أيّ تعديل، ومن دون أن نُعلنها ناقصة. وذلك هو الأفهوم أو، إن أحببتم، الحُكم: «أنا أفكر». لكننا نرى بسهولة، أن هذا الأفهوم هو قطار جميع الأفاهيم بعامة، ومن ثمّ أيضاً الأفاهيم الترسندالية، وأنه إذن، يُفكر دائماً مع هذه، وأنه بذلك تَرسِنْدالي مثلها، إنما لا يمكن أن يكون له أي عنوان خاص لأنه لا يصلح إلّا لعدّ كلّ فكر متمياً إلى الوعي. لكن، مهما بلغت درجة خلوصه من الأميري (من انطباع الحواس) فإنه يصلح لتمييز ضربين من الموضوعات بناءً على طبيعة قدرتنا المتصورة. فأننا من حيث أكون مفكراً، موضوعاً للحس الباطن وأدعى نفساً، وما هو موضوع للحواس الخارجية يدعى جسماً. فالـ «أنا» كماهية مفكرة يشير إذن إلى موضوع السيكولوجيا التي يمكن أن تُدعى النفسانيات(*) العقلية عندما لا أريد أن أعرف عن النفس إلّا ما يمكن أن يُستدل من الأفهوم أنا من حيث يمثّل في كلّ تفكير بمعزل عن كل تجربة (تُعيني بشكل أخص، وفي العيان).

والحال، إن النفسانيات العقلية هي حقاً مشروع من هذا النوع. فإن خالط أدنى عنصر

(*) حافظت على صيغة الأصل، فقلت سيكولوجيا بإزاء Psychologie اليوناني الأصل، وقلت نفسانيات بإزاء die Seelenlehre الألماني. أي أنني ترجمت ما ترجمه كنت إلى لغته وعزّبت الآخر تقريباً (م. و).

أميري من عناصر تفكير أو أي إدراك خاص من إدراكات حالي الباطنة، المبادئ المعرفية لهذا العلم، فلن يكون نفسانيات عقلية، بل أميرية. أماننا إذن علم مزعوم مبني على هذه القضية الوحيدة «أنا أفكر» التي يمكن لنا هنا أن نبحث بطريقة مناسبة، وبما يتوافق مع طبيعة فلسفة تريندالية عما إذا كانت ذات أساس أم من دون أساس. ويجب أن لا نتوقف على أنه لدي، في هذه القضية تجربة باطنة تعبر عن إدراك الذات لذاتها، لنستنتج أن النفسانيات العقلية المبنية على ذلك ليست قط محضة بل تستند في جزء منها إلى مبدأ أميري. لأن ذلك الإدراك الباطن ليس أكثر من مجرد ابصار لـ «أنا أفكر» يجعل جميع الأفاهيم الترندالية المعنية بالقول: «أنا أفكر الجوهر، السبب» الخ، يجعلها ممكنة. ذلك أنه لا يمكن أن نعد التجربة الباطنة بعامة وإمكانها، أو الإدراك بعامة وعلاقته بإدراك آخر، بمثابة معرفة أميرية من دون أن يُعطى أميرياً تميز خاص، أو تعين ما، بل يجب أن يُعد ذلك بمثابة معرفة للأميري بعامة. . . ينتمي إلى البحث عن إمكان كل تجربة بحثاً هو بالتأكيد ترندالي. لكن أدنى موضوع للإدراك (واللذة أو الألم مثلاً) قد يُضاف إلى التصور الكلي للإوتعاء، سيحول على الفور السيكولوجيا العقلية إلى سيكولوجيا أميرية.

«أنا أفكر» هو إذن نص السيكولوجيا العقلية الوحيد الذي منه يجب أن تستمد كل حكمتها. ونرى بسهولة أنه لو كان على هذه الفكرة أن تكون على صلة بموضوع (بذاتي) فإنه لن يمكنها أن تتضمن سوى محمولات تريندالية لهذا الموضوع، لأن أدنى محمول أميري سيخلخل تخضية العلم العقلية واستقلاله عن كل تجربة.

ولن يكون علينا هنا سوى أن نتبع هداية المقولات. لكن، بما أن ثمة شيئاً هنا، مُعطى لنا بدءاً، هو الأنا، كإهية مفكرة، ومع أننا لن نغير ترتيب المقولات فيما بينها كما قُدمت أعلاه في لاحتها، فإننا نبدأ هنا بمقولة الجوهر التي بها يُتصور شيء في ذاته، ونعود القهقري في سلسلة المقولات. وعليه تكون طويقا النفسانيات العقلية، التي عنها وحدها يجب أن يُشتق كل ما قد تتضمنه، على النحو التالي:

1

النفس

جوهر

2

بسيطة

من حيث كيفها

3

هي هي عددياً، أعني واحدة
(لا كثيرة) من حيث مختلف الأزمنة
التي تكون فيها

4

على علاقة

بالموضوعات الممكنة في المكان⁽¹⁾

(1) سيجد القارئ الذي قد لا يكتشف سهولة كافية المعنى السيكولوجي لهذه التعابير في تجريدها الترندالي، =

عن هذه العناصر تصدر جميع أفاهيم النفسانيات المحضة بالتركيب وحسب، ومن دون الحاجة إلى معرفة مبدأ آخر. فالجوهر كموضوع للحس الباطن. وحسب، يعطي أفهوم اللامادية؛ وكجوهر بسيط أفهوم اللافساد؛ وهويته كجوهر ذهني تُعطي الشخصية؛ وهذه العناصر الثلاثة مجتمعة تُعطي الروحانية. والعلاقة بالموضوعات في المكان تُعطي التبادل مع الأجسام؛ فهي تصور إذن الجوهر المفكر كمبدأ للحياة في المادة أي كنفس (anima) وكمبدأ للحَيِّ بعامَّة^(*)، وهذا، بحصره بالروحانية يُعطي: الخلود.

وعن ذلك تصدر أربع مغالطات للنفسانيات التيرسندالية التي تُحسب خطأ بمثابة علم للعقل المحض، يعالج طبيعة ماهيتنا المفكرة. ولا يمكن أن يؤسسه إلا التصور البسيط والفارغ من المضمون كلياً بحد ذاته، «أنا»، الذي لا يمكن حتى أن نقول عنه إنه أفهوم، بل هو مجرد وعي يواكب كل الأفاهيم. فبهذا اك أنا أو اك هو أو ال ما (الشيء) الذي يُفكر لا تتصور أكثر من حامل تيرسندالي للأفكار = س، لا نعرفه إلا بالأفكار التي هي محمولاته، ولا يمكن أن يكون لدينا عنه أي أفهوم إذا ما أخذ لوحده، فنحن ندور إذن بصده في دائرة أبدية، لأننا ملزمين في كل مرة على أن نستخدم تصوّره لإصدار حكم ما بصده؛ وتلك سيئة ملازمة له، لأن الوعي ليس في ذاته تصوّراً يُميّز موضوعاً خاصاً، بل هو صورة لتصور بعامّة من حيث يجب أن يدعى معرفة؛ إذ عنه وحده يمكنني أن أقول: إنّي أفكر به شيئاً ما.

لكن، سيبدو من الغريب، بدءاً، أن يكون على الشرط الذي بموجبه أفكر بعامّة، والذي هو من ثم مجرد قوام لذاتي، أن يصدق معاً على كل من يفكر، وأن يُمكننا أن ندعي بناءً على قضية تبدو أميرية، تأسيس حكم يقيني وكلي كهذا: كل من يُفكر فقوامه قوام تعبير الإرتعاء بالنسبة إليّ. والسبب في ذلك، أنه يجب علينا بالضرورة أن ننسب قلياً إلى الأشياء كل الخصائص التي تشكل الشروط الوحيدة لتفكيرها. والحال إنه لا يمكن أن يكون لديّ أدنى تصور عن ماهية مُفكرة بواسطة أي تجربة خارجية، بل بالإرتعاء وحسب. فمثل هذه الموضوعات إذن، ليست سوى إسقاط لوعيي على أشياء أخرى لا يمكن أن تتصور كهايات مفكرة إلا بهذا الشرط. لكن القضية «أنا أفكر» تؤخذ هنا احتمالياً وحسب، لامن حيث قد تتضمن إدراك الوجود (كما في ^(***) cogito, ergo sum الديكارتي) بل من حيث إمكانها وحسب، لمعرفة الخصائص التي تستمد من قضية بمثل هذه البساطة وتُسند إلى حاملها (وسواء أمكن له أن يوجد أم لا).

ولو كان لمعرفتنا المحضة، بالماهيات المفكرة بعامّة، أن تتأسس على أكثر من الكوجيتو، ولو

= ويسأل لماذا يتبع محمول النفس الأخير إلى مقولة الوجود، سيحدها مشروحةً ومُسوّغة لاحقاً بشكل وافٍ. إلى ذلك، إذا كنت في هذا الفصل كما في سياق كل هذا المؤلف، قد فضلت اللجوء إلى التعابير اللاتينية على التعابير الألمانية المباشرة بما يماثل الذوق والأسلوب الأنيق، فإنه يمكنني أن أستمع عذراً لذلك: لقد فضلت بالفعل أن أضحي بشيء من أناقة اللفظ على أن أعيق الاستعمال المدرسي بأقل إبهام

(*) die Animalität

(**) أنا أفكر، إذن أنا موجود.

استعنًا بالملاحظات التي يمكن أن نبديها على لعب أفكارنا، وبالقوانين الطبيعية للذات المفكرة التي يمكن أن نستمدّها منه، لتحصل لدينا سيكولوجيا أميرية. وهي ضرب من سيكولوجيا للحس الباطن قد تصلح ربما لتفسير ظاهراته، إنما لا تصلح قطً لاكتشاف الخصائص التي لا تنتمي البتة إلى التجربة الممكنة (كخاصية البساطة)، ولا لتعليمنا أي شيء يقيني عن طبيعة الماهيات المفكرة بعامة؛ فلن تكون سيكولوجيا عقلية.

لكن، بما أن القضية «أنا أفكر» (مأخوذة احتيالياً) تتضمن صورة كل حكم فاهمي بعامة، وتواكب كل المقولات كما لو أنها قطار لها، فإنه من الواضح أن الخلاصة التي تستمد منها يمكن أن تتضمن مجرد استعمال ترسندالي للفاهمة خالص من أي اختلاط بالتجربة، ولا يمكن أن نكون مسبّقاً فكرة مشجعة عن نجاحه حسب ما بينا أعلاه. فستابعه إذن بعين ناقدة عبر كل أحاميل النفسانيات المحضة. لكن توخياً للإيجاز سنترك فحصها يتقدّم في ترابط متصل.

واليكّم، أولاً، ملاحظة عامّة يمكن أن تصلح للتنبّه بخاصة على ذلك الضرب من الخلاصات. فأننا لا أعرف أي موضوع بمجرد أنني أفكر؛ بل على العكس، لا يمكنني أن أعرف أي موضوع إلا بتعيين حدسٍ مُعطى يقصد وحدة الوعي؛ وفي هذا إنما يقوم كل التفكير. فأننا لا أعرف نفسي إذن، من خلال أنني أعني ذاتي مفكراً؛ بل يجب أن أعني حدسي بذاتي كمتعين بالنظر إلى وظيفة التفكير. وعليه فإن كل أنماط الإوتعاء في التفكير بحد ذاته ليست قط أفاهيم فاهمية عن الأشياء (مقولات) بل مجرد وظائف منطقية لا تُعطي الفكر أي معرفة بموضوع، ومن ثم لا تجعلني أعرف نفسي كموضوع. فالموضوع هو الإوتعاء لا المُعني بل القابل للتعين وحسب، أعني هو حدسي الداخلي (من حيث يمكن لمتنوعه أن يُربط وفق الشرط الكلي لوحدة الإبصار في التفكير).

(1) والحال، إنني أنا دائماً في كل الأحكام، الذات المعيّنة للعلاقة التي تُشكّل الحكم. لكن، أن يكون على الك أنا الذي يُفكر، أن يصدق دائماً في التفكير كحامل، وأن يُعدّ بمثابة شيء لا يتعلق فقط بالتفكير كمحمول، فتلك قضية يقينية، بل هويّة، إلا أنها لا تعني أنني بوصفي موضوعاً كائن أقوم بذاتي، أو جوهر. وإن هذا الأمر الأخير يذهب بعيداً جداً، إذ يتطلب معطيات لا نجدها قطً في التفكير، وربما كانت (من حيث أنظر إلى المفكر بما هو كذلك) أكثر مما يمكنني أن أصادف (فيه) ذات مرة.

(2) وأن يكون أنا الإبصار، وبالتالي الك أنا في كل تفكير، شيئاً مفرداً لا يمكن أن ينحلّ إلى كثرة من اللوات، وأن يدلّ من ثمّ على حاملٍ منطقيّ بسيط، ذاك ما يوجد في أفهوم التفكير. وتلك إذن قضية تحليليّة، لكنها لا تعني أن الك أنا المفكر جوهر بسيط، لأنها ستكون قضية تأليفية. فأفهوم الجوهر على صلة أبداً بالحدوس، والحدوس في لا يمكن أن تكون إلا حسية؛ وهي توجد بكاملها خارج حقل الفاهمة، وخارج تفكيرها الذي يدور البحث عليه هنا حصراً عندما نقول: إن الك أنا في التفكير هو بسيط. وسيكون من العجيب أيضاً أن يكون ما يتطلب هذا القدر من الجهد لتمييز ما هو جوهر من بين ما يقدمه الحدس، وما يتطلب جهداً أكبر لمعرفة

هل يمكن لهذا الجوهر أن يكون بسيطاً (كما في أجزاء المادة)، أن يكون ما يتطلب ذلك معطى لي مباشرة هنا في أفقر التصورات جميعاً كما لو أنه نوع وحيي.

(3) إن قضية هوية ذاتي في كل متنوع أعيه متضمنة هي الأخرى في الأفاهيم نفسها، وهي بالتالي قضية تحليلية؛ لكن هوية الذات هذه التي يمكن أن أعيها في كل تصوراتها، لا تعود إلى حدس تلك الذات الذي تعطى به كموضوع. فلا يمكنها إذن أن تعين هوية الشخص التي نعني بها وعي الذات لهوية جوهرها الخاص كهاية مفكرة خلف كل تبدل للأحوال. أما التدليل على ذلك فامر لا يمكن بلوغه بمجرد تحليل القضية «أنا أفكر»، بل يلزم لذلك عدة أحكام تاليفية مؤسّسة على الحدس المعطى.

(4) «أفرق بين وجودي الخاص بوصفه وجوداً لكائن مفكر، وبين الأشياء الأخرى خارجاً عني (والتي ينتمي جسمي إليها أيضاً)»، تلك أيضاً قضية تحليلية، لأن الأشياء الأخرى هي تلك التي أفكرها متميزة عني. لكن، هل أوتعائي هذا ممكن من دون الأشياء الخارجة عني، التي بها تعطى التصورات لي، وهل يمكن أن أوجد إذن كهاية مفكرة وحسب، (من دون أن أكون إنساناً)؟ ذاك ما لا أعلمه قط بما تقدّم.

إن تحليل أوتعائي في التفكير بعامة لا يقدم لي إذن أي معرفة بذاتي كموضوع. وإنه لمن الخطأ حسابان العرض المنطقي للتفكير بعامة بمثابة تعيين ميتافيزيقي للموضوع.

وسيكون حجر عثرة كبيراً، بل وحيداً في وجه نقدنا بأسره، أن يكون ثمة إمكان للتدليل قلياً على أن كل الماهيات المفكرة هي في ذاتها جواهر بسيطة وأنها بما هي كذلك تحمل معها إذن (وهذا ينتج عن الدليل نفسه) الشخصية بشكل لا يفصل، وتعي وجودها المستقل عن كل مادة. ذلك أننا سنكون بذلك قد خطونا خطوة خارج العالم الحسي، ونكون قد دخلنا في حقل النومينا؛ ولن يمكن لأحد أن ينكر علينا حق أن نتوسع فيه أكثر فأكثر، وأن يبيّن كل واحد منا فيه ويتمكّل بقدر ما يسعفه طالع. ذلك أن القضية: «كل كائن مفكر هو بما هو كذلك، جوهر بسيط» هي قضية تاليفية قلبية، لأنها أولاً تخرج عن الأفهوم الذي يشكّل مبدأها وتتخطاه، وتضيف إلى التفكير بعامة نمط الوجود، ولأنها ثانياً، تضيف إلى ذلك الأفهوم محمولاً (هو البساطة) لا يمكن أن يعطى في أي تجربة. سيُمكن إذن للقضايا التاليفية القلبية، لا أن تطبّق وتقبل بالنسبة إلى موضوعات تجربة ممكنة، وكمبادئ لإمكان هذه التجربة وحسب، كما زعمنا ذلك، بل سيُمكنها أيضاً أن تطبّق على الأشياء بعامة، على الأشياء في ذاتها، وتلك نتيجة تضع نهاية لكل نقدنا، وترغمنا على العودة إلى الطريقة القديمة. لكن الخطر ليس كبيراً إلى هذه الدرجة إذا ما نظرنا إلى الأمر عن كثب.

يسيطر على طريقة السيكلوجيا العقلية مغالطة يعرضها الاستدلال التالي:

ما لا يمكن أن يفكر إلا كحامل لا يوجد أيضاً، إلا كحامل وهو إذن جوهر.

والحال، إن الكائن المفكر منظوراً إليه بما هو كذلك وحسب لا يمكن أن يفكر إلا كحامل.

إذن، إنه لا يوجد إلا كذلك، أعني كجوهر.

في المقدمة الكبرى يدور الكلام على كائن يمكن أن يفكر بعامّة من أيّ وجهة نظر كان، وبالتالي على ما يمكن أن يُعطى في الحدس أيضاً. لكن، في المقدمة الصغرى، لا يدور الكلام على الكائن نفسه إلا من حيث يحسب نفسه بمثابة حاملٍ بالنسبة إلى التفكير ووحدة الوعي وحسب، وإنما ليس، في الوقت عينه، بالصلة مع الحدس الذي به قد يعطى كموضوع للتفكير، فالخلاصة مستخلصة إذن *per sophisma figurae dictionis*^(*)، وبالتالي باستدلال فاسد⁽¹⁾.

ويمكن للمرء أن يفهم بوضوح أنه من الصحيح تماماً أن نحلّ هذا الدليل الشهير إلى مغالطة، إذا ما تفضل بالعودة إلى الملاحظة العامة حول التصوّر السستامي للمباديء، وإلى الفصل المخصّص للنومينا حيث دللنا على أن أفهوم شيء يمكن أن يوجد بحدّ ذاته كحامل وليس فقط كمحمول لا ينطوي بعدّ على أيّ واقع موضوعي، بمعنى أنه من المحال أن نعلم ما إذا كان يوجد في محلّ ما موضوع يتناسب معه، لأننا لا نرى إمكان مثل هذا الضرب من الوجود، وإنّ ذلك لا يعطي بالتالي أيّ معرفة على الإطلاق. وحتى يمكن لهذا الأفهوم تحت إسم الجواهر، أن يبدّل على موضوع يمكن أن يعطى، كيّ يصير معرفة، يجب أن يكون ثمة في الأساس حدس دائم بوصفه شرطاً لا بدّ منه للواقع الموضوعي لكلّ أفهوم، أعني بوصفه ما به وحده يعطى الموضوع. والحال، إنه ليس لدينا في الحدس الباطن أيّ شيء دائم، لأنّ الـأنا هو مجرد وعيٍ بتفكيرٍ؛ وإذا ما اقتصرنا على التفكير وحده، فإنه سيظلّ ينقصنا الشرط الضروري لكي نطبّق على ذاتنا ككائن مفكر أفهوم الجواهر، أعني أفهوم حامل يقوم بنفسه، وستبدّد كلياً بساطة الجواهر المربوطة به مع الواقع الموضوعي لهذا الأفهوم لكي تتحول إلى وحدة محض منطقية وكيفية للإوتعاء في التفكير بعامّة، سواء كان الحامل مركّباً أم غير مركّب.

تهافت دليل مندلسن

على دوام النفس

لقد لاحظ هذا الفيلسوف الثاقب، باكراً، نقص الحجّة التي ندّعي بها عادة الدليل على أن

(1) يؤخذ التفكير في المقدمتين معنيين مختلفين. ففي المقدمة الكبرى يُطبّق على موضوع بعامّة (كما قد يعطى من ثمّ في الحدس)؛ وفي المقدمة الصغرى، ننظر إليه على العكس من حيث الصلة بينه وبين الإوتعاء فقط، ومن ثمّ من حيث لا تفكر أيّ موضوع بل حيث نتصوّر فقط الصلة بالذات كحامل (كصورة للتفكير). وفي الأولى نتكلم على أشياء لا يمكن أن تفكر إلا كحامل. وفي الثانية على العكس لا نتكلم على الأشياء بل (لأننا نهمل كل موضوع) على التفكير الذي فيه يصلح الـأنا دائماً كحامل للوعي. لا يمكن إذن أن نستخلص من ذلك هذه الخلاصة: «لا يمكن أن أوجد إلا كحامل» بل فقط هذه: «يمكنني في تفكير وجودي أن أستعمل نفسي كحامل للحكم وحسب». وتلك قضية هويّة ولا تكشف شيئاً على الإطلاق عن نمط وجودي.

(*) بحجة سفسطية.

النفس (ما إذا سلمنا بأنها ماهية بسيطة) لا يمكن أن تكف عن البقاء بالتحلل إلى أجزاء. ولقد رأى بحق أن هذه الحجة لا تكفي لضمان استمرار النفس استمراراً ضرورياً، بأنه قد يمكن أيضاً التسليم بأنها تكف عن الوجود بالإنطفاء، وقد حاول إذن في كتابه فيدون أن يجنب النفس هذا الضرب من الإنتهاء، الذي سيكون انعداماً حقيقياً، حين تجرأ على برهان أن الماهية البسيطة لا يمكن أن تتوقف عن الوجود، لأن مثل هذه الماهية لا يمكن أن تنقص بالتأكيد كما يقول، ولا من ثم أن تفقد تدريجياً شيئاً من وجودها بحيث تجدد نفسها تدريجياً وقد تحولت إلى لا شيء (لأن ليس لها أجزاء، ولا أي كثرة ذاتية إذن) فيجب أن لا يكون هناك أي وقت بين لحظة تكون فيها ولحظة لا تكون فيها، وهو أمر محال. - لكنه لم يخطر له قط أننا لو سلمنا للنفس ببساطة الطبيعة هذه، بسبب أنها لا تتضمن متنوعاً أجزاؤه بعضها خارج بعض، ولا كما ممتداً بالتالي، فإنه لن يمكننا عندها أن ننكر عليها، ولا على أي شيء موجود، كئياً مشتداً أي درجة من الواقعية بالنسبة إلى كل قدراتها وحتى إلى كل ما يشكل الوجود بعامة، وأن هذه الدرجة يمكن أن تتناقض مروراً بالكثرة اللامتناهية للدرجات الدنيا، وأن الجوهر المزعوم (الشيء الذي لم يثبت دوامه مع ذلك) يمكن أن يتحول إلى لا شيء إن لم يكن بالتحلل إلى أجزاء، فعلى الأقل بتناقض تدريجي (remissio) لقواه (ومن ثم بهالك إن سُمح لي باستخدام هذا اللفظ). ذلك أن للوعي نفسه في كل وقت درجة يمكن أن تتناقض دوماً⁽¹⁾، والأمر نفسه بالتالي بالنسبة إلى القدرة على الإرتقاء كما بالنسبة إلى كل القدرات الأخرى. - ويبقى دوام النفس بما هي موضوع الحس الباطن وحسب، غير مبرهن، بل أيضاً لا يُبرهن على الرغم من أن دوامها في الحياة، حيث يكون الكائن المفكر (بوصفه إنساناً) في الوقت عينه موضوعاً للحواس الخارجية، واضحٌ بحد ذاته؛ لكن ذلك لا يفي بحاجة السيكيولوجيا العقلية التي تدلل على دوام النفس المطلق خارج هذه الحياة بمجرد أفاهيم⁽²⁾.

(1) الوضوح ليس كما يقول المناطقة وعيٌ بتصور؛ لأنه يجب أن يكون ثمة درجة معينة من الوعي، إنما أضعف من أن تكفي للتذكر، في كثير من التصورات الغامضة، إذ لو كانت حالية تماماً من الوعي، لما كنا أقمنا أي فرق في ربط التصورات الغامضة، وهو فرق يقيمه فعلاً بعلائم بعض الأفاهيم (كتلك التي عن الحق والعدل وتلك التي لدى الموسيقي عندما يتكرر مجموعة من النوتات). لكن التصور يكون واضحاً عندما يكون الوعي فيه كافياً لوعي الفرق الذي يفرقه عن التصورات الأخرى، ويجب أن يُدعى أيضاً تصوراً غامضاً إذا كان الوعي كافياً لتفريقه عنها، إنما غير كافٍ لكي نعي هذا الفرق. ثمة إذن عدد لا متناه من الدرجات في الوعي وصولاً إلى انطفائه

(2) أولئك الذين، من أجل أن يُبرزوا إمكاناً جديداً، يتهمون أنهم قاموا بشيءٍ كافٍ بتحدينا أن نيين تناقضاً في قُروصهم (كما يفعل أولئك الذين يظنون أنهم يرون إمكان التفكير حتى بعد توقف الحياة، مع أنهم لا يجدون أمثلة على ذلك إلا في الحدوس الأميرية في الحياة البشرية)، أولئك يمكن أن يقعوا في إحراج كبير بإمكانات أخرى ليست أقل جرأة البتة، مثال إمكان انقسام جوهر بسيط إلى عدة جواهر أو على العكس اجتماع (اتحاد) عدة جواهر في جوهر بسيط، ذلك أنه على الرغم من أن الانقسام يفترض مركباً، فإنه لا يتطلب مع ذلك بالضرورة مركباً من جواهر، بل قد يتطلب فقط مركباً من درجات جوهر واحد بعينه (القدرات المختلفة). والحال، إنه كما يمكننا أن نفكر كل قوى النفس، وكل قدراتها، بما فيها قدرة الوعي، وقد انتقضت إلى النصف، إنما بحيث يبقى دائماً جوهر فإنه يمكن أيضاً أن تصور دون تناقض ذلك القسم =

لكن، لو أخذنا قضايا السابقة في ترابطها التألفي كما يليق بها أن تؤخذ، من حيث تصدق على جميع الماهيات المفكرة في السيكلوجيا العقلانية بوصفها سستاماً، وانطلقنا من مقولة الإضافة مع هذه القضية «كل الماهيات المفكرة هي، بما هي كذلك، جواهر»، رجوعاً إلى سلسلة المقولات حتى تنقفل الدائرة، لوصولنا في النهاية إلى وجودها الذي لا تعيه وحسب في هذا السستام بمعزل عن الأشياء الخارجية، بل الذي يمكنها أيضاً أن تعينه تلقائياً (بالنظر إلى الدوام الذي ينتمي بالضرورة إلى صفة الجوهر). إلا أنه ينتج عن ذلك أن لا مفر من المثالية، وعلى الأقل من المثالية الإختالية، في هذا السستام العقلاني، وأنه عندما لا يكون وجود الأشياء الخارجية لازماً قط لتعيين وجودنا الخاص في الزمان، فإنه من الإفتئات التام التسليم به من دون أن يكون بالإمكان برهنته ذات مرة.

ولو أتبعنا، على العكس، الطريقة التحليلية متخذين كأساس مُعطى الك «أنا أفكر» بوصفه قضية تنطوي سلفاً على وجود، ومتخذين كأساس بالتالي الجهة، وحللنا لمعرفة مضمونه، عنيت لمعرفة هل وكيف يعين هذا الك أنا وجوده في المكان والزمان بمجرد ذلك، لكانت قضايا النفسانيات العقلية ستنتقل، لا من أفهم كائن مفكر بعامة، بل من متحقق، ولكننا سنستنتج، من كيف نفكر هذا المتحقق، بعد أن نُجرده من كل ما فيه من أميري، ما يناسب ماهية مفكرة بعامة. وذلك ما تظهره اللوحة التالية:

= المتطفيء، بوصفه محفوظاً لا في النفس بل خارجها؛ وبما أن كل ما بقي فيها من واقعي، وكل ما له درجة بالتالي، وبكلمة، بما أن كل وجودها قد انتقص هنا إلى النصف من دون أن يفتقر إلى شيء، فإنه ينتج عن ذلك جوهر خاص قائم خارجها. ذلك أن الكثرة التي قُسمت كانت موحودة سابقاً لا ككثرة جواهر، بل ككثرة كل ما هو واقع بوصفه كمية موجودة فيها. ووحدة الجوهر، التي لم تكن سوى غط الوجود، أمكن تحويلها بهذه القسمة فقط إلى كثرة قوام. ويمكن، كذلك، لعدة جواهر بسيطة أن تجتمع بدورها في واحدة، حيث لن يضيع شيء سوى كثرة القوام، لأن هذا الجوهر الوحيد سيضمن درجة واقعية كل الجواهر السابقة مجتمعة. ولعل الجواهر البسيطة التي تعطينا ظاهرة المادة (ليس بالطبع بفضل تأثير ميكانيكي أو كيميائي متبادل، بل بتأثير نجهله، ويكون ذاك التأثير ظاهريته) تنتج نفوس الأطفال عبر مثل هذا الانقسام الدينامي لنفوس الوالدين من حيث هي كميات مُشْتَدَّة تُعوّض خسارتها بالاتحاد بمادة جديدة من النوع نفسه. وهنّهات أن أولي هذه التخرّصات أي قيمة أو مضداقية؛ فقد حذرتنا المبادئ المثبتة أعلاه في التحليلات، تحذيراً كافياً من استعمال المقولات (ومثلاً مقولة الجوهر) أي استعمال آخر غير استعمالها التجريبي، لكن إذا كان العقلاني، ومن دون أي حدس دائم يعطيه موضوعاً، جريئاً إلى درجة أنه يصنع، بناء على مجرد قدرة التفكير، كائناً يقوم بذاته فقط، لأن وحدة الابصار في التفكير لا تُتيح له أي تفسير بالتركيب، وإذا كان يقوم بذلك إذن عندما يكون من الأفضل له أن يعترف بأنه لا يمكنه أن يشرح إمكان طبيعة مفكرة، فلماذا لا يظن المادي نفسه، على الرغم من أنه لا يمكنه هو الآخر أن يستدعي التجربة لصالح إمكاناته، محولاً لثل هذه الحرة، ولماذا لا يكون له الحق باستخدام مبادئه في استعمال مضاد مع الحفاظ على وحدة الأول (*) الصورية؟

(*) بإزاء der ersteren حسب Cassiser، فيعود النعت إلى الإبصار، وإلاً بإزاء der ersteren، فيعود إلى قدرة التفكير وقد رجحت الصيغة الأولى، فصار المقصود: مع الحفاظ على وحدة الإبصار الصورية (م).

(و).

1

أنا أفكر

3

كذات بسيطة

2

كذات(*)

4

كذات تنهوه

في كل حال من أحوال تفكيري

لكن، بما أننا في القضية الثانية، لا نعين ما إذا كان يمكن لك أنا أن يوجد ويُفكر كحامل وحسب، وليس أيضاً كمحمول لحامل آخر، فإن الأفهوم، ذات، يؤخذ هنا بمعنى منطقيّ محض، وتترك مسألة ما إذا كان يجب أن نفهم به جوهر أم لا، تترك غير متعيّنة. لكن، في القضية الثالثة، تصبح وحدة الإبصار المطلقة أي الك أنا البسيط، في التصور الذي إليه يعود كل رُبط وحلّ يصنعان التفكير، تصبح مهمّة في حد ذاتها، حتى عندما لا أكون قد قرّرت شيئاً بصدد قوام الذات وبقائها. فالبصيرة شيء واقعيّ، وبساطتها تقوم في إمكانها سلفاً؛ والحال إنه لا واقعيّ بسيطاً في المكان، لأن النقاط (التي هي البسيط الوحيد في المكان) هي مجرد حدود، إنما ليست شيئاً يصلح لتشكيل المكان كجزء منه. وينتج عنه إذن، استحالة تعريف قوامي (كذات مفكّرة وحسب) بناءً على مبادئ المادية. لكن، بما أن وجودي يُعَدّ بمثابة مُعطى في القضية الأولى، حيث يعني ذلك لا «إن كلّ ماهية مفكرة موجودة» (وهو ما كان سيعني معاً ضرورتها المطلقة، ويقول عنها زيادةً)، بل يعني فقط: «أوجد مفكراً»، فإن تلك القضية قضية أميرية، تتضمن قابليّة وجودي للتعين فقط بالنظر إلى تصوراتي في الزمان. لكن بما أنني من جهة أخرى، بحاجة، بدءاً؛ إلى شيء دائم، وبما أن لا شيء كهذا مُعطى لي في الحدس الباطن من حيث أفكر نفسي، فإنه لن يمكنني قطّ أن أعين بهذا الإزّعاء البسيط كيف أوجد، هل كجوهراً أم كعرض. فإذا كانت المادية غير صالحة كنمط تفسير لوجودي، فإن الروحانية هي أيضاً غير كافية لذلك. والخلاصة من كلّ ذلك، هو أنه لا يمكن لنا أن نعرف شيئاً بأيّ طريقة، عن قوام نفسنا فيما يخصّ إمكان وجودها المستقلّ بعامة.

بل، كيف سيكون بالإمكان أن نخرج من التجربة (تجربة وجودنا في الحياة) ونختطها بوحدة الوعي التي لا نعرفها، مع أنه لا غنى لنا عنها لإمكان التجربة، وأن نوسّع بذلك معرفتنا حتى طبيعة كل الكائنات المفكّرة بواسطة هذه القضية الأميرية، إنما غير المتعيّنة بالنظر إلى أيّ ضرب من ضروب الحدس: «أنا أفكر»؟.

(*) Subjekt، ويعني اللفظ أيضاً: الحامل، أي ما عليه يحمل المحمول.

لا سيكولوجيا عقلية إذن بوصفها مذهباً يشكّل إضافةً إلى معرفتنا بأنفسنا، بل هناك واحدة بوصفها فقط إنضباطاً يضع للعقل النظري في هذا الحقل حدوداً لا تُتخطى، فيُحرّزه من جهة من الوقوع في حُضن مادية بلا روح، ومن جهةٍ أخرى من الضياع في روحانية لا أساس لها بالنسبة إلينا في الحياة، بل بالأحرى يُدكّرنا بأن نخسب رفض عقلنا هذا إعطاء أيّ جوابٍ شافٍ عن الأسئلة الصريحة التي تتخطى حياتنا، بمثابة إشارة إلى الابتعاد بمعرفتنا لأنفسنا عن مغالاة الاعتبار العقيم لتطبيقها على الاستعمال العملي الخصب الذي، مع أنّه يطبّق أبداً على موضوعات التجربة وحدها، يستمد مبادئه من مكان أعلى، ويُعيّن سلوكنا كما لو أنّ قِصْدتنا تمتدّ إلى ما لا نهاية بعد التجربة ويغد هذه الحياة من ثمّ.

وبناءً على ذلك كله، نرى أنّ السيكولوجيا العقلية، تدبّن بأصلها إلى مجرد سوء فهم. فوحدة الوعي، التي تؤسّس المقولات، تُحسب هنا بمثابة حدس للذات، بعدها موضوعاً تُطبّق عليه مقولة الجوهر؛ لكنّ هذه الوحدة ليست سوى الوحدة في التفكير التي بها لوحدها لا يُعطى أيّ موضوع، فلا تطبق عليها إذن مقولة الجوهر التي تفترض دائماً حدساً معطى، ولا يمكن لهذه الذات بالتالي أن تعرف. لا يمكن إذن لحامل المقولات أن يحظى، بمجرد أنّه يفكرها، بأفهومٍ عن ذاته كموضوع لهذه المقولات، لأنّه كي يفكرها، يجب عليه أن يستند إلى أساسٍ من وُتّعاته المحض الذي كان علينا أن نشرحه سلفاً. كذلك، إنّ الذات التي فيها أساسٌ تصوّر الزمان أصلاً، لا يمكن لها بذلك أن تعيّن وجودها في الزمان. وإذا كان هذا مستحيلًا، فإنّ ذاك، أعني تعيين الذات لذاتها (كماهية مفكّرة بعامّة) لا يمكنه هو الآخر أن يتمّ بالمقولات⁽⁴⁾.

* * *

وهكذا تنحلّ المعرفة التي يُبحث عنها خارج حدود التجربة الممكنة، طالما أنّنا نطلبها من

(1) الك «أنا أفكر» هو كما سبق القول، قضية أمّيرية تنطوي على القضية «أنا موجود»، إلّا أنّه لا يمكن أن أقول: «كلّ ما يفكر يوجد» لأنّ خاصيّة التفكير ستجعل عندها من كلّ الكائنات التي تمتلكها كائنات ضرورية. ولا يمكن لوجودي إذن، هو الآخر، أن يستتج، كما ظنّ ديكارت، من القضية «أنا أفكر» (إذ كان يجب أن تسبقها هذه المقدّمة الكبرى: «كلّ ما يفكر يوجد») بل هو هي. وتعبّر تلك القضية عن حدسٍ أمّيري غير متعيّن، أعني عن إدراك (وهذا ما يُثبت حقاً من ثمّ أنّ الإحساس الذي ينتمي إلى الحساسية، يؤسّس سلفاً هذه القضية الوجودية) إلّا أنّها تسبق التجربة التي يجب أن تعيّن موضوع الإدراك بواسطة المقولة، بالنظر إلى الزمان. فالوجود هنا ليس بعدّ مقولة، لأنّه كمقولة ذو صلة لا بموضوع معطى غير متعيّن، بل بموضوع لدينا عنه أفهوم، ونريد أن نعرف هل يطرح أيضاً خارج هذا الأفهوم أم لا. والإدراك غير المتعيّن يعني هنا فقط أنّ شيئاً ما⁽⁵⁾ واقعياً معطى إلّا فقط للتفكير بعامّة وليس بالتالي كظاهرة أو كشيء⁽⁶⁾ في ذاته (نومينا) بل كشيء ما⁽⁷⁾ يوجد بالفعل ويدلّ عليه بما هو كذلك في القضية «أنا أفكر»، إذ تجدر الملاحظة أنّي وإنّ كنت قد أسميت القضية «أنا أفكر»، قضية أمّيرية، فإنّني لم أرد بذلك قطّ أن أقول إنّ الك أنا في هذه القضية هو تصوّر أمّيري بل بالأحرى إنه تصوّر محض ذهني لأنّه يتخصّص التفكير بعامّة. لكن، من دون أيّ تصوّر أمّيري يقدّم للتفكير مادته، لا يقوم بفعل «أنا أفكر»؛ وليس الأمّيري سوى شرط تطبيقي أو استعمال للقدرة الذهنية المحضة.

(*) يُفرّق بين شيء ما Etwas والشيء Sache (م. و).

الفلسفة الإعتبارية، إلى رجاء خائب مع أنها تُخصّص أغمراض البشرية. لكنّ قساوة النقد هذه، في الوقت الذي تُدلل فيه على استحالة أن نقرّر دُغائياً أي شيء خارج حدود التجربة، بصدد موضوع من موضوعات التجربة، تُسدي خدمة لا يُستهان بها لغرض العقل ذاك بصوّنه أيضاً من كل المزاعم المضادة الممكنة. ولا يمكن لذلك أن يحصل إلا بطريقتين: إما أن ندلل يقينياً على قضيتته، وإما أن نبحت، في حال عجزنا عن ذلك، عن مصادر ذلك العجز، فإذا ما كانت قائمة في الحدود الملازمة لعقلنا، فإن الخضم سيكون بالضرورة خاضعاً بالضبط لنفس القانون الذي يأمر برفض كل ادعاء بمزعم دغائي.

وعلى كلّ، فإن ذلك لا يُضير في شيء جواز بل، ضرورة التسليم بحياة مقبلة وفقاً لمبادئ الاستعمال العملي للعقل مربوطاً باستعماله الإعتباري، لأنّ الدليل محض الإعتباري لم يكن له مرة أدنى تأثير على العقل البشري العامي، وهو يُقفّ على رأس شجرة إلى درجة أن المدرسة نفسها لم يكن بإمكانها أن تُبقية هذه المدة الطويلة إلا بجعله يدور بلا توقف حول نفسه كخُذروف. وهو في نظرها لا يقدّم قاعدة صلبة يمكن أن تُبنى عليها شيئاً. أما الأدلة التي هي لاستعمال الناس فتظلّ على العكس محتفظة بكل قيمتها، بل تزداد وضوحاً وإقناعاً غير مصطنع بإزاحتها لتلك الإدعاءات الدغائية، وبوضعها العقل في ميدانه الخاص، أعني في نظام الغايات الذي هو في الوقت عينه نظام للطبيعة. لكن العقل نفسه، من حيث هو في ذاته قدرة عملية لا تحصرها شروط النظام الأخير، سيجد نفسه عندئذ مُحوّلاً توسيع النظام الأول، ومعه وجودنا الخاص، إلى ما بعد حدود التجربة والحياة، ومُحوّلاً الحكم بأن الانسان: تمثيلاً مع طبيعة كائنات هذا العالم الحية التي يتخذ العقل بصدها بالضرورة مبدأ أن ليس ثمة من عضو أو قدرة أو نزوة أو شيء من الأشياء لا ينفع أو لا يناسب استعماله، وبالتالي لا غائية له، بل إنّ كلّ شيء هو على العكس مناسب بالضبط لِقَصْدته في الحياة: بأنّ الانسان، مع أنه الوحيد الذي ينطوي على الغاية الأخيرة لكل ذلك، يجب أن يكون المخلوق الوحيد الذي يشدّ عن المبدأ. ذلك أن استعداداته الطبيعية، التي أفهم بها لا المواهب والنزوات، التي زوّد بها لكي يستعملها وحسب، بل بخاصة القانون الخلقي فيه، هي فوق كل فائدة ومنفعة يمكن أن يستمدّها من هذه الحياة إلى حدّ أنه يتعلم من القوانين الخلقي نفسه أن يحترم فوق كلّ شيء مجرد وعي شرف المشاعر، بصرف النظر عن تلك المنافع بل حتى من دون ذلك الشبح المسمى مجداً، وأن يشعر جَوَانِياً أنه مدعو إلى أن ينمّي فيه، بسلوكه في هذا العالم، وباحتقاره لمنافع كثيرة، الاستعداد لأن يصير مواطناً في عالم أفضل هو لديه في الفكرة. إن هذه الحجة القوية التي لا تُهفّ قط، والتي تتضافر مع معرفة الغائية التي تتجلى في كل ما هو أمام ناظرينا، معرفة مُتنامية بأطراد، والأفق المفتوح على الخليقة، وبالتالي أيضاً الوعي بنوع من الإمكان اللامحدود لتوسّع معارفنا مع الحافز الذي يتناسب معها، إن هذه الحجة تبقى أبداً حتى عندما نُبأس من رؤية الديمومة الضرورية لوجودنا بالمعرفة محض النظرية بأنفسنا.

خلاصة حل المغالطة السيكلوجية

يستند الترائي الديالكتيكي في السيكلوجيا العقلية إلى خلط فكرة من أفكار العقل (فكرة

ذهن محض) بالأفهوم اللا- متعين من جميع الوجوه، عن كائن مفكر بعامة. فأننا أفكر نفسي بصدد تجربة ممكنة بالتجرد من كل تجربة متحققة، وأستخلص من ذلك، أنه يمكنني أن أعني وجودي نفسه خارج التجربة وخارج شروطها الأميرية. فأننا أخلط بالتالي التجريد الممكن لوجودي المتعين أمبيرياً مع الوعي المزعوم بوجودي ممكن لذاتي المفكرة مستقلة. وأظن أني أعرف ما في من جوهرية كحامل ترسندالي مع أنه ليس لدي في تفكيري سوى وحدة الوعي التي تؤسس كل تعيين بوصفه مجرد صورة للمعرفة.

والمسألة التي تقصد شرح اشتراك النفس مع البدن، لا تنتمي خصيصاً إلى تلك السيكلوجيا التي يدور القول حولها هنا، لأن قصد هذه إنما هو التدليل على شخصية النفس خارج هذا الاشتراك (بعد الموت)، أيضاً، وهي بذلك مفارقة بالمعنى الأصلي للكلمة، مع أنها تهتم بشيء من أشياء التجربة، إنما فقط من حيث يكف عن أن يكون موضوعاً للتجربة. إلا أنه من الممكن تبعاً لمذهبنا، أن نجيب عن هذه المسألة جواباً شافياً. فالصعوبة التي تثيرها هذه المسألة تقوم، كما نعلم، في ما يدعى عدم تجانس موضوع الحس الباطن (النفس) مع موضوعات الحواس الخارجية، لأن الأول يستلزم فقط الزمان، في حين تستلزم هذه المكان أيضاً كشرط صوري لحدها. لكن، إذا ما تذكرنا أن هذين الضريين من الموضوعات لا يختلفان جوائياً، ولا يتميزان إلا من حيث إن الواحد يظهر خارجياً بالنسبة إلى الآخر، وأن ما يشكل بالتالي أساساً لظاهرة المادة بوصفه شيئاً في ذاته، قد لا يكون من طبيعة مغايرة، فإن تلك الصعوبة ستزول ولن يبقى سوى صعوبة معرفة كيف يكون الاشتراك بين الجواهر بعامة ممكناً؛ والحال، إن حل هذه المسألة يقع كلياً خارج حقل السيكلوجيا، وإنه، كما بإمكان القارئ أن يحكم بسهولة وفقاً لما قيل في التحليلات عن القدرات الأساسية والملكات، يقع بلا شك خارج حقل كل المعرفة البشرية.

ملاحظة عامة حول الانتقال من السيكلوجيا العقلية إلى الكسولوجيا

القضية «أنا أفكر» أو «أنا أوجد مفكراً» قضية أميرية. لكن مثل هذه القضية تتأسس على حدس أميري، وبالتالي أيضاً على شيء مفكر كظاهرة. يبدو إذن، كما لو أن النفس بأسرها، وحتى في التفكير، قد تحولت إلى ظاهرة حسب نظريتنا، وأن وعينا نفسه بوصفه مجرد ظاهر يجب بهذه الطريقة أن يعود بالفعل إلى لا شيء.

والتفكير إذا ما أخذ لذاته، هو مجرد وظيفة منطقية، وبالتالي محدد تلقائية لربط متنوع مجرد حدس ممكن، ولا يصور بأي شكل حامل الوعي كظاهرة؛ وذلك فقط لأنه لا يتم قط بما إذا كان نمط الحدس حسياً أم ذهنياً. وعليه، فإني لا أصور نفسي لنفسي، لا كما أنا ولا كما أظهر، بل إني أفكر نفسي فقط كأي شيء بعامة، إذ أجرده من نمط حدسه؛ وعندما أتصورني هنا كحامل للأفكار، أو أيضاً كسبب للتفكير، فإن هذين النمطين من التصور، لا بدلان على مقولتي الجوهر أو السبب، لأن هاتين هما من وظائف التفكير (في الحكم) التي سبق أن طبقناها على حدسنا

الحسي، والتي أنا بحاجة إليها بالطبع إن أردت أن أعرف نفسي. والحال، إنّي أريد أن أعني نفسي فقط كمفكر، وأهمّل جانباً كيف تُعطى ذاتي الخاصة في الحدس، وقد يمكن لها عندئذ أن تكون، لي أنا الذي أفكر، مجرد ظاهرة، لكن لا من حيث أنا أفكر. ففي وعيي لذاتي في مجرد التفكير، أكون الكائن بالذات، إنّما عنه لا شيء يُعطى لي بذلك للتفكير.

لكن القضية «أنا أفكر» من حيث تعني: «أنا أوجد مفكراً» ليست مجرد وظيفة منطقية، بل إنّها تعين الذات (التي هي معاً موضوع) بالنظر إلى الوجود، ولا يمكن أن تقوم من دون الحدس الباطن الذي يُعطي حدسه الموضوع أبداً، لا كشيء في ذاته، بل فقط كظاهرة. سيكون في هذه القضية إذن، لا تلقائية التفكير وحسب، بل أيضاً تلقى الحدس، أعني، سيكون تفكيري لنفسي مُنطبقاً على الحدس الأميري للذات عينها. وسيكون على الذات المفكرة بالتالي أن تبحث في الحدس الأميري عن شروط تطبيق وظائفها المنطقية على مقولات الجوهر والسبب الخ... لا كي تستطيع أن تعين ذاتها كموضوع في ذاته وحسب، بل أيضاً لكي تعين نمط وجودها، أعني لكي تتعرف على نفسها كنومينا؛ وهو أمر مستحيل، لأن الحدس الأميري الباطن هو حسي، ولا يقدم سوى معطيات الظاهرة التي لا يمكن أن تقدّم شيئاً لموضوع الوعي المحض فيما يخص معرفة وجودها المستقل، ويمكنه فقط أن يصلح كمسند للتجربة.

لكن، على فرض أنه يوجد بالتالي لا في التجربة، بل في بعض قوانين استعمال العقل المحض القائمة قبلياً والمتعلقة بوجودنا (لا بمجرد قواعد منطقية)، فرصة لفرض أنفسنا بشكل قبلي تماماً مشرّعين بالنظر إلى وجودنا الخاص، بل ومعيّنين لهذا الوجود نفسه، فستكشف لنا تلقائية بها يكون تحقّقنا قابلاً للتعين من دون أن نكون بحاجة إلى شروط الوعي الأميري، وسنُصير عندها أن في وعينا لوجودنا قبلياً ما يمكن أن يصلح كي نُعين هذا الوجود الذي لا يتعين تعيناً شاملاً البتة إلّا بشكل حسي، كي نعيّنه بالنظر إلى ملكة باطنة على صلة بعالم معقول (مفكر وحسب بالطبع).

لكن ذلك لن يقدم خطوة كل محاولات السيكلوجيا العقلية؛ ذلك أنه سيكون، لديّ بفضل هذه الملكة المدهشة التي تكشف لي بدء الوعي بالقانون الخلقي، مبدأ عن تعين وجودي، وسيكون ذهنياً محضاً؛ هذا صحيح، لكن بأيّ محمولات؟ بتلك التي يجب أن تُعطى لي في الحدس الحسي وحده؛ وهكذا أعود أدراجي إلى حيث كنت في السيكلوجيا العقلية، عنيت، إنه سيظلّ بي حاجة إلى حدوس حسية كي أعطي دلالة لأفاهيمي الفاهيمية عن الجوهر والسبب الخ، التي بها وحدها إنّما يمكن أن يكون لي معرفة بنفسي، لكن هذه الحدوس لا يمكن أن تكون مفيدة لي في شيء خارج حقل التجربة. إلّا أنه يجوز لي مع ذلك أن أطبق هذه الأفاهيم على الحرية وحاملها بالنظر إلى الاستعمال العملي الذي يدور دائماً على موضوعات التجربة حسب الدلالة التمثيلية في الاستعمال النظري. ذلك أنني لا أفهم بذلك سوى الوظائف المنطقية للحامل والمحمول، وللمبدأ والنتيجة، التي وفقاً لها إنّما تتعين الأفعال أو النتائج وفقاً لتلك القوانين، بحيث يمكن لهذه الأفعال والنتائج أن تُفسّر دائماً، شأنها شأن قوانين الطبيعة بمقولات الجوهر

والسبب، على الرغم من أنها تصدر عن مبدأ مختلف كلياً. ولم نقل هذا إلا للاحتراز من سوء فهم يصيب، بسهولة فائقة، التعليم حول حدسنا لأنفسنا كظواهرات. وسيكون لنا لاحقاً فرصة لاستعماله.

الباب الثاني

نقيضة العقل المحض

بيناً في مدخل هذا القسم من مؤلفنا أن كل التراتبي الترسدي للعقل المحض يستند إلى استدلالات دياكتيكية يعطي المنطق شيمها في الضروب الصورية الثلاثة للاستدلالات العقلية بعامه، تقريباً على غرار ما تجد المقولات شيمها المنطقي في الوظائف الأربع لجميع الأحكام. وكان الضرب الأول من هذه الاستدلالات المماثلة ينزع إلى الوحدة اللامشروطة للشروط الذاتية لجميع التصورات بعامه (للذات أو للنفس) بالتناسب مع الاستدلالات الحملية التي تنصّ مقدّماتها الكبرى، بوصفها مبدأ، على صلة محمول بحامل؛ وسيكون مضمون الضرب الثاني من الحجج الديالكتيكية، بالتمثيل مع الاستدلالات الشرطية المتصلة، إذن، الوحدة اللامشروطة للشروط الموضوعية في الظاهرة؛ أما الضرب الثالث الذي سيكون مدار البحث في الباب اللاحق، فـ «موضوع» الوحدة اللامشروطة للشروط الموضوعية لإمكان الموضوعات بعامه.

لكن تجدر الملاحظة، أن المغالطة الترسدية أثارت مجرد تراءٍ وارٍ، بالنظر إلى فكرة حامل تفكيرنا، وأن زعم الضد لا يشوبه أدنى تراءٍ بناءً على أفاهيم عقلية. وأن الكفة تميل تماماً لصالح الآلية على الرغم من أن هذا التعليم لا يمكنه أن ينكر العيب الموروث الذي يجعله، على الرغم من كل ظاهر التأيد، يتبدّد كالدخان في مضهر النقد.

والأمر سيكون مختلفاً كلياً عندما نطبق العقل على التأليف الموضوعي للظواهرات؛ إذ يأمل، ويكثر من التراتبي بالطبع، أن يجعل مبدأه في الوحدة اللامشروطة صادقاً فيها، لكنه سرعان ما يزعج نفسه في كثير من التناقضات إلى حدٍ يرغبه على التخلي عن دعواه في المقصد الكسمولوجي.

ونمثل هنا ظاهرة جديدة للعقل البشري، أعني نقضيات جدّ طبيعية لا يحتاج معها أحد إلى التحلّل أو التفنّن في نصب الشرائك من أجل الإيقاع بالعقل، بل أن العقل سيرمي نفسه بنفسه فيها حتماً؛ وسيكون، على الرغم من كونه مُحَصَّنًا ضدّ سبات قناعة مُتَوَهِّمة قد يولدها تراءٍ وارٍ، سيكون معرضاً لأن يُسلم أمره إمّا إلى يأس ربيي، وإما إلى تبنّ دُعَائِي صُلْفٍ يَتَشَبَّثُ بعناد بمزاعم معينة، رافضاً الاستماع إلى حجج الضدّ وإنصافها. وفي الحالتين سيصيب الموت الفلسفة المتعافية، مع العلم أن العقل يحظى في الحالة الأولى بموت جميل.

وقبل أن نعرض لمشاهد الخصام والتمزّق التي يولدها تنازع قوانين العقل المحض هذا

(النقيضة)، نود أن نقوم ببعض الشروحات الكفيلة بتوضيح وتوسيع المنهج الذي سنستخدمه لمعالجة موضوعنا: أسمي كل الأفكار الترسندالية من حيث تخصّص الجملة المطلقة في تأليف الظاهرات، أفاهيم عن العالم من جهة بسبب تلك الجملة اللامشروطة التي عليها يتأسس أفهوم كل العالم الذي هو مجرد فكرة؛ ومن جهة أخرى لأنها تسعى إلى تأليف الظاهرات فقط، وبالتالي إلى التأليف الأميري، في حين أن الجملة المطلقة في تأليف شروط جميع الأشياء الممكنة بعامّة تؤدي على العكس إلى أمثل للعقل المحض مختلف تماماً عن أفهوم العالم، وإن كان على صلة به. ولذا، وكما كانت مغالطات العقل المحض أساساً لسيكولوجيا ديكارتية، فإن نقيضة العقل المحض ستكشف المبادئ الترسندالية لما يدعى كسمولوجيا مخضة (عقلية) لا لتجدها صادقة وتبناها، بل، وكما يظهر من لفظ نزاع العقل، لكي تعرضها في تراثها المبهّر إنما الخاطيء، بوصفها فكرة لا يمكن أن تتصالح مع الظاهرات.

الفصل الأول

سستم الأفكار الكسولوجية

لكن، لكي نستطيع أن نعدّد هذه الأفكار وفقاً لمبدأ، وبدقة سيستامية، علينا أن نلاحظ أولاً أنه عن الفاهمة وحدها إنما يمكن أن تصدر أفاهيم مخضة وترسندالية؛ وأن العقل لا يولد أصلاً أي أفهوم بل، على الأكثر، يحرّر الأفهوم الفاهمي من الاقتصارات المحتمّة للتجربة الممكنة؛ وبذلك يسعى إلى مدّه إلى ما بعد حدود الأميري، إنما باقتران مع الأميري أيضاً. وذاك ما يحصل بفعل أن العقل يطلب لشروط معطى الجملة المطلقة لجهة الشروط (التي بموجبها تُخضع الفاهمة جميع الظاهرات للوحدة التأليفية)، ويفعل أنه يجعل بذلك من المقولة فكرة ترسندالية كي يُضفي التامية المطلقة على التأليف الأميري بمتابعته حتى اللامشروط (الذي لا يوجد قط في التجربة بل فقط في الفكرة). ويطلب العقل ذلك بموجب المبدأ: «إذا كان المشروط معطى، فإن جملة الشروط بأسرها معطاة أيضاً، وبالتالي إن اللامشروط المطلق معطى»: الذي وحده يجعل المشروط ممكناً. وعليه أولاً لن تكون الأفكار الترسندالية أصلاً سوى مقولات وقد وسّعت حتى اللامشروط، وسيمكن إرجاعها إلى لوحة منظّمة وفقاً لعناوين تلك المقولات. لكن، ثانياً يجب الملاحظة أن لا كل المقولات تصلح لذلك، بل فقط تلك التي يشكل تأليفها سلسلة، بل سلسلة شروط ينساق بعضها تحت بعض (ولا تنساق معاً) بصدد مشروط ما. ولا يطلب العقل الجملة المطلقة إلا بقدر ما تعود إلى سلسلة الشروط الصاعدة بصدد مشروط معطى، ومن ثمّ ليس عندما يدور الكلام على خطّ النتائج الهابط ولا حتى على مجمّع الشروط المنساق معاً بصدد هذه النتائج. ذلك أن الشروط، بالنظر إلى المشروط المعطى، تكون مفترضة سلفاً، وتعدّ معطاة معه أيضاً، في حين أنه ليس علينا، ولأن النتائج لا تجعل شروطها ممكنة بل بالأحرى تفترضها، أن نهتمّ، في التقدّم المؤدي إلى النتائج (وبكلام آخر، في الهبوط من الشرط المعطى إلى المشروط)

بما إذا كانت السلسلة تتوقَّف أم لا ؛ وبعمامة، ليس السؤال حول جملتها من افتراضات العقل.

فنحن نفكر بالضرورة، بمثابة معطى، زمناً مضى بأسره حتى اللحظة المعطاة (وإن كان غير متعين منّا)؛ لكن، وفيما يخصُّ الزمن المقبل من حيث إنَّه ليس شرطاً للوصول إلى الحاضر، فإن الأمر سيان من أجل فهم الحاضر، أيّا كان تعاملنا معه وسواء أوقفناه عند حدٍّ معين أو مدّذناه إلى ما لا نهاية. ولنفترض المتواليّة ((م، ن، هـ)) حيث ((ن)) معطاة كمُشروطة بالنظر إلى ((م))، إلّا في الوقت عينه كشرط ((هـ))؛ فتكون السلسلة صاعدة، إن نحن ذهبنا من الشروط ((ن)) إلى ((م)) (ل، ك، ق- الخ) وهابطة بالعكس من الشرط ن إلى الشروط ((هـ)) (و، لا، ي). ويجب عليّ أن أفترض السلسلة الأولى كي أعدّ «ن» معطاة، وحسب العقل (بجُملة الشروط) ن ليست ممكنة إلّا بواسطة تلك السلسلة، إلّا أنّ امكانها لا يستند إلى السلسلة التالية هـ، و، لا، ي، التي لا يمكن بالتالي أن تعدّ معطاة، بل فقط قابلة لأنّ تعطى.

وسأسمي التآليف الذي لسلسلةٍ لجهة الشرط، أيّ إنطلاقاً من الشرط الأقرب للظاهرة المعطاة صعوداً إلى الشروط الأبعد، تأليفاً تراجعياً. وذلك التآليف الذي لجهة الشرط، ينطلق من النتيجة الأقرب إلى النتائج الأبعد، أسميه تأليفاً تقدّميةً. والتآليف الأول يذهب in antecedentia^(*)، والثاني in consequentia^(**). فالأفكار الكُسمولوجية تهتمّ إذن بجُملة التآليف التراجعي وتذهب in antecedentia^(**) وليس in consequentia^(*). فمع هذه الأخيرة، تكون المسألة اعتباطية ولا ضرورة للعقل المحض، لأننا من أجل الفهم الشامل لما هو معطى في الظاهرة، نحتاج إلى المبادئ لا إلى النتائج.

وعليه سنأخذ أولاً، كي نستطيع أن نقيم لوحة الأفكار وفقاً للوحة المقولات، الكمّين الأصليين لكلّ حدسنا، الزمان والمكان. فالزمان في ذاته سلسلة (والشرط الصوري لكل السلسلات) ولذا يمكن أن نُميّز فيه قبلياً بالنظر إلى حاضر معطى الـ antecedentia (كماض) (للمستقبل). فالفكرة التّرسّندالية للجُملة المطلقة لسلسلة شروط مشروط معطى لا تتعلق إذن إلّا بكلّ الزمن الماضي. ووفقاً لفكرة العقل، كلّ الزمن المنصّرم يُفكر بالضرورة كمُعطى، بوصفه شرطاً للحظة المعطاة. لكن، فيما يخص المكان، لا تميّز جوانباً فيه بين التقدّم والتراجع، لأنه، بفعل أن أجزاءه جميعاً هي معاً في الوقت عينه، يشكّل مجمّعاً لا مسلسلّاً. ولا يمكن أن أعدّ الوقت الراهن بالنظر إلى الزمن الماضي إلّا مشروطاً، وليس البتّة شرطاً لهذا الزمن، لأنّ هذه اللحظة لا تأتي إلّا بانصرام الزمن (أو بالأحرى بانصرام الزمن المتقدّم). لكن، بما أن أجزاء المكان لا ينساق بعضها لبعض، بل تنساق معاً، فإنّ الجزء الواحد ليس شرطاً لإمكان الجزء الآخر، ولا يشكّل المكان في ذاته تسلسلاً كالزمان. إلّا أن تأليف مختلف أجزاء المكان الذي به نُزكِته، هو تأليف متتالي، وبالتالي يحصل في الزمان ويتضمن تسلسلاً. وبما أن الأمكنة التي يضيفها الفكر، انطلاقاً من مكان معطى إلى سلسلة من الأمكنة

(*) إلى المقدّمة - المقدّم وهي بمثابة المبادئ والأسباب (م. و).

(**) إلى التالية - التالي، وهي بمثابة النتائج (م. و).

المجمعة، (سلسلة الأقدام في رُوب^(*)) واحد مثلاً) هي دائماً شرط حدّي للأماكن السابقة، فإن على فعل قياس المكان أن يُعد أيضاً بمثابة تأليف سلسلة شروط مشروط معطى؛ إلا أن جهة الشروط ليست في ذاتها مختلفة عن الجهة التي إليها ينتمي الشروط، وبالتالي يبدو أن التقدم هو التراجع في المكان. وبما أن جزءاً من المكان لا يُعطى، بل فقط يُحدّ بأجزاء أخرى، فإنه يجب أن ننظر إلى كل مكان بما هو مكان مُنحد بوصفه مشروطاً، أعني من حيث يفترض مكاناً آخر بمثابة شرط حدّي له، وهكذا دواليك. فالتقدم في المكان هو إذن بالنظر إلى الحدّ، تراجع أيضاً؛ والفكرة الترندالية لجمّة التأليف المطلقة في سلسلة الشروط تطبق أيضاً على المكان. ويمكنني أن أطرح السؤال على الجملة المطلقة للظاهرة في المكان مثلما أطرحه على مجملتها في الزمان المنصرم. فهل ثمة من جواب ممكن عن ذلك؟ ذاك ما سيتعين لاحقاً.

ثانياً: إن الواقع في المكان، أعني المادة، مشروط، وشروطه الجوانية أجزاء المكان، وشروطه البعيدة أجزاء الأجزاء بحيث إن لدينا هنا تأليفاً تراجعياً يطلب العقل مجملته المطلقة، ولا يمكن الحصول عليه إلا بتقسيم كامل حيث يتحول واقع المادة إما إلى شيء، وإما إلى ما لم يُعد مادة، عنيت إلى بسيط. ثمة إذن أيضاً سلسلة للشروط وتقدم نحو اللامشروط.

ثالثاً، وفيما يخص مقولات العلاقة الواقعية بين الظاهرات، فإن مقولة الجوهر وأعراضه لا تناسب الفكرة الترندالية، أعني أن العقل بالنظر إليها لا يجد أي سبب للتراجع نحو الشروط. ذلك أن الأعراض (من حيث هي ملازمة لجوهر وحيد) تنساق معاً، ولا تشكل تسلسلاً. أما بالنظر إلى الجوهر، فإنها لا تنساق تحته أصلاً، بل إنها نمط وجود الجوهر نفسه. وما يمكن أن يبدو هنا فكرة للعقل الترندالي هو أفهوم الجوهري. لكن، بما أننا لا نفهم بذلك سوى أفهوم الموضوع بعامة، الذي يدوم من حيث لا نفكر فيه سوى الحامل الترندالي من دون أي محمول، وبما أن الكلام لا يدور هنا إلا على اللامشروط في سلسلة الظاهرات، فإنه من الواضح أن الجوهري لا يشكل أي طرف في هذه السلسلة. والأمر نفسه ينطبق على الجواهر التي في اشتراك، التي هي مجرد مجتمعات ولا تتمتع بمعامل كالذي في التسلسل، لأن بعضها لا ينساق تحت بعض كشرط لإمكانه، كما هي الحال في الأمكنة التي حدّها غير متعين بذاته، بل أبداً بمكان آخر، فلا يبقى إذن سوى مقولة السببية التي تزود مسبباً معطى بسلسلة من الأسباب بحيث يمكن الصعود من هذا المسبب بوصفه مشروطاً إلى تلك الأسباب بوصفها شروطاً، والإجابة عن سؤال العقل.

رابعاً: أفاهيم الممكن والمتحقق والضروري لا تؤدي إلى أي تسلسل باستثناء أن الحادث في الوجود يجب أن يُنظر إليه أبداً بوصفه مشروطاً، وأنه وفقاً لقاعدة الفاهمة، يشير إلى شرط يعود بنا بالضرورة إلى شرط آخر أعلى، إلى أن يعثر له العقل أخيراً على الضرورة اللامشروطة في جملة هذه السلسلة فقط.

ليس ثمة إذن سوى أربع أفكار كُسمولوجية وفقاً لعناوين المقولات الأربعة إذا ما اقتصرنا على تلك التي تستلزم بالضرورة سلسلة في تأليف المتنوع.

(*) Rute، مقياس قديم يساوي من ٧ إلى ١٦ قدماً. (م و).

- 1 -

التامية المطلقة

لاجتماع

كل معطى الظاهرات جميعاً

- 2 -

التامية المطلقة

لأنقسام

الكل المعطى في الظاهرات

- 3 -

التامية المطلقة

لتولد

ظاهرة بعامة

- 4 -

التامية المطلقة

لتبعية وجود

المتغير في الظاهرة

ويجب أن نلاحظ هنا، أولاً، أن فكرة ((التامية المطلقة)) لا تخص سوى عرض الظاهرات، ولا تخص بالتالي الأفهوم الفاهمي المحض بصدد كل الأشياء بعامة. فالظاهرات تُحسب هنا إذن كمعطاة، والعقل يطلب التامية المطلقة لشروط إمكانها من حيث تشكل هذه الشروط لسلسلة، وهو يطلب من ثم تأليفاً تاماً بإطلاق (أعني من جميع وجهات النظر) يسمح بوضع مُعاملٍ للظاهرة وفقاً للقوانين الفاهمية.

ثانياً، إن اللامشروط وحده هو أصلاً ما يبحث عنه العقل في السعي إلى تأليف الشروط بطريقة متسلسلة وتراجعية، مثلما يسعى إلى التامية في سلسلة المقدمات التي باجتماعها بأسرها لا تفترض مقدمات أخرى. والحال، إن هذا اللامشروط مُتضمن دائماً في الجملة المطلقة للسلسلة عندما نتصورها بالمخيّلة. لكن هذه السلسلة الناجزة إطلاقاً ليست بدورها سوى فكرة، لأننا لا يمكن أن نعلم، وسلفاً على الأقل، ما إذا كانت ممكنة في الظاهرات نفسها. وعندما نتصور كل شيء بمجرد الأفاهيم الفاهمية المحضة ومن دون شروط الحدس الحسي، يمكن أن نقول مباشرة: إن السلسلة الكاملة لشروط ينساق بعضها تحت بعض بصدد مشروطٍ معطى، هي معطاة أيضاً، لأن المشروط لا يُعطى إلا بسلسلة الشروط. لكن يوجد في الظاهرات اقتصاراً خاصاً يتعلق بالطريقة التي بها تعطى الشروط، لأنها ليست معطاة إلا بتأليف متنوع الحدس تأليفاً متالياً وتاماً بالضرورة، في التراجع. والحال إن معرفة، هل هذه التامية ممكنة حسيّاً، ما تزال مُشكّكة. إلا أن ذلك لا يقلل من وجود فكرة هذه التامية في العقل بصرف النظر عن إمكان أو امتناع ربط الأفاهيم الأمثيرية المطابقة بها. ولذا، وبما أن اللامشروط مُتضمن بالضرورة في الجملة المطلقة لتأليف المتنوع التراجعي في الظاهرة (وفقاً لتوجيه المقولات التي تقدّمه بوصفه سلسلة من الشروط

بصدد مشروط معطى) وبما أنه يمكننا مع ذلك أن نترك مسألة، هل وكيف يمكن لهذه الجملة أن تتحقق، معلقة، فإن العقل يسلك طريقه هنا انطلاقاً من فكرة ((الجملة))، مع أن مقصده النهائي هو أصلاً اللامشروط، وسواء كان ذلك في كل السلسلة أم في جزء منها.

والحال، إنه يمكن أن نفكر هذا اللامشروط: إما بوصفه يقوم فقط في السلسلة الكاملة التي جميع أطرافها بالتالي مشروطة دون استثناء، والتي مجموعها فقط لا مشروط إطلاقاً، ويسمى التراجع عندها لا متناهياً؛ وإما بكون اللامشروط المطلق مجرد جزء من السلسلة تنساق تحته كل الأطراف الأخرى في هذه السلسلة إنما لا يخضع هو لأي شرط آخر⁽¹⁾. في الحالة الأولى، السلسلة هي بلا حدود "a parte priori" (لا بداية لها)، أعني لا متناهية ومعطاة بكاملها مع ذلك، إلا أن التراجع فيها لا يُنجز أبداً، ولا يمكن أن يقال عنها لا متناهية إلا بالقوة. وفي الحالة الثانية، ثمة طرف أول للسلسلة، ويسمى هذا الطرف الأول بالنظر إلى الزمن المنصرم بداية العالم، وبالنظر إلى المكان حد العالم، وبالنظر إلى أجزاء الكل المعطى في حدوده، البسيط، وبالنظر إلى العلل، التلقائية المطلقة (الحرية) وبالنظر إلى وجود الأشياء المتغيرة، الضرورة الطبيعية المطلقة.

ولدينا تعبيران: العالم والطبيعة، يختلط واحدهما بالآخر أحياناً. ويعني الأول المجموع الرياضي لكل الظاهرات وجملة تأليفها إن لجهة الكبر أم لجهة الصغر، أعني، في البسط المتقدم لهذا التأليف إن بالإحتجاج أم بالانقسام. لكن هذا العالم نفسه يدعى طبيعة⁽²⁾ من حيث يُنظر إليه كـ ((كل)) دينامي، ومن حيث لا يُنظر إلى المجمع في المكان والزمان لتحقيقه كـ ((كم))، بل إلى الوحدة في وجود الظاهرات. ولكن بما أننا نسمي علّة، شرط كل ما يحصل، وحرية العلية اللامشروطة للعلّة في الظاهرة، فإن السببية المشروطة تسمى على العكس سبباً طبيعياً بالمعنى الضيق للكلمة⁽³⁾. ويُسمى المشروط في الوجود بعامة حادثاً، واللامشروط ضرورياً، والضرورة اللامشروطة للظواهرات يمكن أن تُسمى ضرورة طبيعية.

(1) ((الكل)) المطلق لسلسلة شروط مشروط معطى هو دائماً لامشروط، لأن حارجه لا يوجد بعدّ شروط قد يكون هو مشروطاً فيها. لكن هذا ((الكل)) المطلق لسلسلة من هذا النوع ليس سوى فكرة أو بالأحرى سوى أفهم احتيالي يجب البحث عن إمكانه، بوصفه الفكرة الترسدية أصلاً وبالصلة مع النحو الذي عليه قد يتضمن اللامشروط.

(*) لجهة الأول.

(2) الطبيعة، نعتياً (صورياً) تعني ترابط تعيّنات شيء وفقاً لمبدأ السببية الباطن. وعلى العكس، نعتي طبيعة جوهرياً (مادياً)، مجمل الظاهرات من حيث هي مترابطة ترابطاً شمولياً وفقاً لمبدأ السببية الباطن. في المفهوم الأول نتكلم على طبيعة المادة السائلة والنار الخ... ولا نستخدم هذا اللفظ إلا نعتياً وعلى العكس، عندما نتكلم على أشياء الطبيعة، فإننا نفكر بـ «كل» قائم.

(**) يستعمل كط اللفظ نفسه die Kausalität و die Ursache إزاء السببية (العلية) والسبب (العلّة): وقد ميّزت بين المعنيين تبعاً لمقتضى الحال، فقلّت علّة وعلّة لما لا يخضع لشرط التعاقب الزمني وسبب وسببية لما يخضع (م. و).

وقد أسميت أفكاراً كسمولوجية، الأفكار التي تهتم بها الآن، من جهة لأننا نفهم بالعالم مجموع كل الظاهرات، ولأن أفكارنا لا تنتزع إلى اللامشروط إلا في الظاهرات، ومن جهة، لأن لفظ العالم هذا في معناه الترندالي يدل على الجملة المطلقة لمجموع الأشياء الموجودة، ولأننا نضبو فقط إلى تمامية التأليف (وإن لم يكن ذلك أصلاً إلا بالتراجع نحو الشروط). إلى ذلك، إذا ما نظرنا إلى أن هذه الأفكار هي كلها مفارقة، وأنها على الرغم من كونها لا تتخطى الموضوع، أعني الظاهرات، من حيث النوع، بل تهتم فقط بالعالم الحسي، (لا بالنومينا)، وتدفع مع ذلك، التأليف إلى درجة تتخطى كل تجربة ممكنة، فإنه يمكن لنا أن نشير إليها جميعها، بشكل دقيق جداً في رأيي، باسم أفاهيم العالم. وبالنظر إلى الفرق بين اللامشروط الرياضي واللامشروط الدينامي المقصود بالتراجع، أسمى الفكرتين الأوليين، أفهومي العالم بالمعنى الضيق للكلمة (للعالم في الكبر أو الصغر)، والأخرين أفهومي الطبيعة المفارقين، وهذا الفرق ليس في الوقت الحاضر ذا أهمية كبرى، إنما يمكنه أن يصير أكثر أهمية لاحقاً.

الفصل الثاني

نقيضات العقل المحض

إذا كان يطلق على مجمل التعاليم الدغمائية اسم أقضييات، فإني أفهم بالنقيضيات، لا المزاعم الدغمائية للضد، بل التنازع الذي ينشأ بين معارف دغمائية في الظاهر^(*) (thesis cum antithesi) من دون أن تحظى واحدة بتأييد لا تحظى به الأخرى. لا تهتم النقيضيات إذن البتة بمزاعم في اتجاه واحد، بل إنها لا تنظر إلى معارف العقل الكلية إلا في تنازعها المتبادل وفي أسباب هذا التنازع. والنقيضيات الترندالية، بحث حول نقيضة العقل المحض وأسبابها ومُحصلتها. وعندما لا تقتصر، في استعمالنا للمبادئ الفاهمية، على تطبيق عقلنا على موضوعات التجربة، بل نغامر بمدّ العقل إلى ما وراء حدود هذه التجربة، ستولد قضايا مباحكة لا أمل لها بمصادقة التجربة، ولا خوف عليها من مناقضتها، وكل واحدة منها سوف لن تخلو من التناقض وحسب، بل ستجد أيضاً في طبيعة العقل، الشروط التي تجعلها ضرورية؛ لكن للأسف، سيستند الزعم النقيض هو الآخر إلى حجج تتمتع بنفس المصادقية ونفس الضرورة.

والأسئلة التي تطرح بشكل طبيعي في ديكالتيك العقل المحض هذا هي (1) التالية: 1) ما هي أصلاً القضايا التي يقع فيها العقل حتماً في نقيضة؟ 2) إلى أية أسباب تستند هذه النقيضة؟ 3) هل، وبأية طريقة، سيبقى الطريق إلى اليقين مفتوحاً أمام العقل وسط هذا التناقض؟

فعلى قضية من قضايا العقل المحض الديكالتيكية إذن، أن يكون لها في ذاتها ما يميّزها عن

(*) قضية ضد نقيض القضية

سائر القضايا السفسطية: فهي أولاً تخص لا سؤالاً اعتبارياً نظرحه فقط عندما نشاء، بل سؤالاً يجب أن يصادفه كل عقل بشري في مساره بالضرورة. وهي ثانياً، تُمثل، شأنها شأن نقيضها، لا مجرد تراءٍ مصطنع يتبدد عند الفحص، بل تراثياً طبيعياً لا مفر منه، يظل يؤهم دائماً حتى عندما لا نعود نركن إليه، ومع أننا لا نعود ننخدع به، ويمكن إذن جعله غير مؤذٍ إنما لا يمكن تبديده.

ولا صلة بين مثل هذا التعليم الديالكتيكي والوحدة الفاهمية بأفاهيم تجريبية، بل بينه وبين الوحدة العقلية بمجرد أفكار. لكن، بما أنه يجب على شروط هذه الوحدة أن تتلاءم أولاً مع الفاهمة بوصفها تأليفاً وفقاً لقواعد، وفي الوقت عينه مع العقل بوصفها الوحدة المطلقة لهذا التأليف، فإنها، إن كانت مطابقة لوحدة العقل، ستكون كبيرة على الفاهمة، وإن كانت مناسبة للفاهمة، ستكون صغيرة على العقل؛ وعنه يصدر بالضرورة تنازع يستحيل رده بأي طريقة من الطرق.

تفتح هذه المزايم المماجية إذن مُعترِكاً ديالكتيكياً تعود الأفضلية فيه إلى الفريق الذي يُسمح له القيام بالهجوم، ويهلك فيه بالتأكيد الفريق المُرغم على أن يقتصر على الدفاع عن نفسه. وعليه فإن الأبطال الصناديد، وسواء كانوا يحاربون من أجل قضية محقة أم قضية باطلة، سيكونون على ثقة من إحراز إكليل النصر إن هم احتاطوا فقط لتدبير أفضلية القيام بالهجمة الأخيرة، بحيث لا يضطرون لصد هجمة جديدة للخصم. ويمكن أن نتصور بسهولة أن ساحة القتال هذه قد خيضت مراراً حتى الآن، وأن عدداً كبيراً من الانتصارات قد أحرز من جهة وأخرى، أما بالنسبة إلى الانتصار الأخير الذي سيحسم المسألة، فقد اتخذت الاحتياطات لكي يبقى دائماً فارس الحق وحده سيّد الميدان بمنع خصمه من حمل السلاح من جديد. وليس علينا، كحكمٍ حيادي في المعركة، أن ننتهِم بمعرفة هل يصارع المتحاربون من أجل قضية محقة، أم من أجل قضية باطلة، ويجب علينا أولاً أن ندعهم يحسمون المسألة. فقد يعترفون بعد أن يتعب الواحد منهم أكثر مما يؤذي الآخر، يُبطلان تنازعهم، ويفترقون كأصحاب.

ومنهج مشاهدة معركة المزايم هذا، أو بالأحرى منهج إثارتها لا من أجل الحسم في النهاية لصالح فريق من الأفراء، بل من أجل البحث عما إذا كان موضوعها مجرد وهم يتعلّق به الواحد باطلاً، وبه لن يربح شيئاً حتى عندما لا يصادف فيه أيّ مقاومة، أقول هذه الطريقة يمكن أن يطلق عليها اسم المنهج الربيعي، وهو يتميز تمام التميز عن الربيعية، التي هي مبدأ لجهل مصطنع وعلمي يهدم أسس كل معرفة كيّ ينزع إن أمكن له، أيّ ركونٍ إليها وأيّ وثوق بها. أما المنهج الربيعي، فيسعى إلى اليقين محاولاً أن يكشف في تلك المعركة التي تُخاض بإخلاص وتتابع بذكاء من الجانبين، نقطة سوء الفهم من أجل أن يفعل كأولئك المشترعين الحكماء الذين يتعلمون من الجانبين، نقطة سوء الفهم من أجل أن يفعل كأولئك المشترعين الحكماء الذين يتعلمون من إحراج القضاة في الدعاوى، ما هو فاسد أو غير متعين بدقة في قوانينهم. والنقيضة التي تتكشف في تطبيق القوانين هي أفضل محل للناموسيات^(*) بالنسبة إلى حكمتنا المحدودة؛ بفضلها يصبح

(*) Nomothetike = ما يتعلق بقضايا الناموس، أي القانون (الشرع) (م. و).

العقل الذي لا يرى بسهولة أخطائه في الإعتبار المجرد، أكثر إنتباهاً للأنات في تعين مبادئه.

إلا أن هذا المنهج الربيعي لا يصلح أصلاً إلا للفلسفة الترسندالية، ويمكن على كل حال الاستغناء عنه في أي حقل آخر للبحث باستثناء هذا؛ ففي الرياضة سيكون من العبث استعماله لأن ليس فيها مزاعم خاطئة يمكن أن تختبئ وتصير غير مرئية، لأن البراهين فيها يجب أن تتبع دائماً خيط الحدس المحض، بل أن تتقدم بواسطة تأليف بديهي دائماً. وفي الفلسفة التجريبية يمكن أن يكون لشك مؤقت فائدته، إلا أنه يمتنع فيه أي سوء فهم لا يمكن تبديده بسهولة؛ ففي التجربة إنما يجب أن يُعثر في النهاية على آخر الوسائل لحسم الخلاف عاجلاً أم آجلاً. ويمكن للأخلاق أيضاً أن تُعطي كل مبادئها مع نتائجها العملية، عياناً على الأقل، في تجارب ممكنة، وأن تتجنب بذلك سوء فهم التجريد. وعلى العكس، إن المزاعم الترسندالية، التي تدعي رؤية تصل إلى ما وراء حقل كل التجارب الممكنة، ليست من النوع الذي يمكن أن يُكتشف فيه سوء الفهم بواسطة التجربة حتى في حالة إمكان أن يُعطي تأليفها المجرد في حدس قلمي ما. لا يسمح العقل الترسندالي إذن بأي محك سوى ذلك الذي يحاول توحيد مزاعمه فيها بينها والذي يتركها بالتالي بدءاً ليلبارز بعضها بعضاً بحرية ودون عائق؛ وهو ما سنعرضه الآن⁽¹⁾.

نقيضة العقل المحض أول تنازع للأفكار الترسندالية

| نقيضة القضية | قضية |
|--|---|
| نقيض القضية | قضية |
| ليس للعالم بداية ولا حدود في المكان بل هو لا متناهٍ بالنظر إن إلى الزمان أم إلى المكان. | للعالم بداية في الزمان وهو أيضاً محصور بحدود في المكان. |
| تدليل | تدليل |
| إذ لو سلمنا أن للعالم بداية، وحيث إن البداية وجود يسبقه زمن لم يكن فيه شيء، فيجب أن يكون قد سبق زمن لم يكن فيه العالم، أعني، زمن فارغ. والحال إنه ليس من ولادة ممكنة، لأي شيء في زمن فارغ، لأن أي جزء من هذا الزمن لا يتمتع بخلاف جزء آخر بشرط يُميز الوجود ويجعله يُفضل اللاوجود (سواء افترضنا أن هذا الشرط يولد من ذاته أم | إذ لو سلمنا أن لا بداية للعالم في الزمان فسيكون ثمة أزلية مُنصرمة حتى كل لحظة معطاة، وبالتالي سلسلة لا متناهية من حالات متالية للأشياء في العالم. والحال، إن لا تناهي السلسلة يقوم بالضبط على أن هذه السلسلة لا يمكن أن تُجزأ البتة بتأليف متتال. فلسلسلة لا متناهية مُنصرمة في العالم هي إذن مستحيلة، ومن ثم فإن بداية العالم هي شرط ضروري |

(1) تتالى النقائض وفقاً لنسق الأفكار الترسندالية المشار إليه سابقاً.

لوجوده وذاك ما كان علينا برهانه أولاً.

افترضنا له سبباً آخر. يمكن إذن، أن يكون ثمة عدة سلسلات من أشياء تبدأ في العالم إلا أن العالم نفسه لا يمكن أن يكون له بداية وهو بالتالي لا متناه بالنظر إلى الزمن الماضي.

وفيما يخص النقطة الثانية، لو سلمنا أولاً بالضد، أعني بأن العالم متناه ومحدود من حيث المكان، فإنه سيوجد في مكان فارغ وليس بمحدود، ولن يكون إذن علاقة بين الأشياء في المكان وحسب، بل أيضاً علاقة للأشياء بالمكان. لكن بما أن العالم هو ((كل)) مطلق، خارجه لا يوجد أي موضوع للحدس، وبالتالي أي متضاييف للعالم يمكن له أن يكون على علاقة به، فإن علاقة العالم بالمكان الفارغ لن تكون علاقة للعالم بأي موضوع. بل إن علاقة من هذا النوع ليست شيئاً. وبالتالي فإن حد العالم بالمكان الفارغ ليس شيئاً هو الآخر. إذن، العالم ليس محدوداً من حيث المكان، أعني إنه لا متناه بالنظر إلى الامتداد⁽³⁾.

وبالنسبة إلى الثاني⁽⁴⁾، لو سلمنا بوجهة النظر المعاكسة فسيكون العالم ((كلًا)) معطى ولا متناهياً من الأشياء الموجودة معاً. والحال إنه لا يمكننا أن نفكر كمية ((كم)) لا يعطى بحدود متعينة بحدس ما⁽¹⁾، إلا بواسطة تأليف الأجزاء، ولا يمكن أن نفكر ((جملة)) مثل هذا الكم إلا بالتأليف التام أو بالإضافة المتكررة للوحدة إلى نفسها⁽²⁾. وعليه، كي نفكر العالم الذي يملأ كل الامكنة بوصفه ((كلًا)) يجب أن ننظر إلى التأليف المتتالي لأجزاء عالم لا متناه بوصفه تأليفاً ناجزاً تماماً، أعني يجب أن ننظر إلى زمن لا متناه بوصفه مُنصرماً في تعداد كل الأشياء الموجودة معاً، وهو أمر محال. إذن، إن جمعاً لا متناهياً من الأشياء المتحققة لا يمكن أن يُنظر إليه بوصفه ((كلًا)) معطى ولا من ثم بوصفه معطى معاً. وعليه فإن العالم ليس لا متناهياً من حيث امتداده في المكان بل، إنه

- (1) يمكننا أن نحدس ((كياً)) غير متعين بمثابة ((كل)) عندما يكون متضمناً في حدود دون أن نكون بحاجة إلى ساء تجميعه بقياسها، أعني بالتأليف المتتالي لأجزائه. ذلك أن الحدود تُعين سلفاً التامة لأنها تستبعد كل كمية أخرى.
- (2) ليس مفهوم ((الجملة)) في هذه الحالة سوى تصور التأليف الناجز لأجزائه؛ إن لما كان لا يمكننا أن نستمد الأنفهوم من حدس الكل الذي هو مستحيل في هذه الحالة، فإنه لا يمكننا معرفته، وعلى الأقل بالفكرة، إلا بتأليف الأجزاء مدفوعة حتى إنجاز اللامتناهي.
- (*) = المكان. (م. د.)

- (3) المكان هو مجرد صورة الحدس الخارجي (حدس صوري) وليس موضوعاً متحققاً يمكن أن يُحدس خارجياً. وليس المكان، قبل كل الأشياء التي تعينه (تخلؤه أو تحده) أو بالأحرى التي تعطي حدساً أمبيرياً وفقاً لصورته، ليس، تحت اسم المكان المطلق، سوى مجرد إمكان الظاهرات الخارجية من حيث يمكنها إما أن توجد بذاتها، وإما أن تُضاف إلى ظاهرات معطاة. فليس الحدس الأميري إذن، مركباً من الظاهرات ومن المكان (من الإدراك ومن الحدس الفارغ)؛ والواحد ليس متضاييف الآخر في التأليف، بل إنها مربوطان فقط في حدس أميري واحد بعينه كصورة ومادة له. فإن شئنا أن نضع أحد هذين العنصرين خارجه الآخر (المكان خارج كل الظاهرات) فينتج عن ذلك كل ضروب التعينات الفارغة من الحدس الخارجي التي ليست ادراكات ممكنة، فحركة العالم مثلاً أو سكونه في مكان فارغ لا متناه، تعين، لعلاقة العالم بالمكان، لا يمكن أن يدرك قط، وتعين محمول من ثم على مجرد آيس فكري

محصور ضمن حدوده؛ وتلك كانت النقطة الثانية^(*).

ملاحظة على أول نقيضة

I. على القضية

لم أَسْعَ، في هذه الحجج المتنازعة، وراء التعميمات كي أقدم دليل المحامي (كما يقال) الذي يستخدم غفلة الخصم لصالحه ويفرح بتركه يستند إلى سوء تفسير القانون من أجل أن يُقيم دعاويه غير المحققة على تهفيت ذلك. بل إن كل حجة من تلك الحجج تُستمد من طبيعة الشيء وتهمل جانباً كل النفع الذي يمكن أن يأتيها من المغالطات التي يقع فيها الدغمايون من الجانبين.

وقد كان بإمكانني أيضاً أن أثبت القضية في الظاهر، حسب عادة الدغمايين، بتقديم أفهوم سقيم عن لا تناهي كمية معطاة، بالقول: تكون الكمية لا متناهية عندما لا يمكن أن يكون هناك كمية أكبر منها (أعني عندما يفوق ما تتضمنه أي مجموع من وحدة معطاة)؛ والحال، لأنه لا مجموع هو أكبر المجاميع لأنه يمكن أن نضيف إليه أبداً وحدة أو أكثر، إذن إن كمية لا متناهية معطاة هي من المحال، ومن ثم إن عالماً لا متناهياً (سواء من حيث التسلسل المنصرم أم من حيث الإمتداد) هو من المحال أيضاً، فالعالم محدود إذن من الجهتين: لقد كان بإمكانني أن أرتب

II. على نقيض القضية

إن دليل لا تناهي سلسلة العالم المعطاة ومجمل العالم، يستند إلى أنه في حال العكس، سيشكل زمن فارغ ومكان فارغ حدود العالم. والحال، إنني لا أجعل محاولة التملص من هذه النتيجة بدعوى أنه من الممكن تماماً أن يكون ثمة حدّاً للعالم من حيث الزمان ومن حيث المكان من دون أن يكون بنا حاجة إلى التسليم بزمان مطلق قبل بداية العالم أو بمكان مطلق يمتد خارج العالم القائم، وهو أمر مستحيل. ولإني موافق تمام الموافقة، حول هذه النقطة الأخيرة، على رأي الفلاسفة الذين من مدرسة لبيتس. فالمكان، وهو مجرد صورة الحدس الخارجي، ليس موضوعاً متحققاً يمكن أن يُحدس خارجياً، وليس متضاداً للظواهر، بل هو صورة الظواهر نفسها. ولا يمكن للمكان إذن أن يرد بالمطلق (لوحده) في وجود الأشياء كمعيّن، لأنه ليس موضوعاً بل الصورة وحسب، لموضوعات ممكنة. فالأشياء إذن بوصفها ظاهرات تُعيّن حقاً المكان، أعني إنه من كل محمولاته الممكنة (الكم والعلاقة) تجعل هذا أو ذاك متحققاً؛ لكن المكان لا يمكنه بالمقابل كشيء قائم بذاته، أن يُعيّن تحقق

(*) يعلق كنت الدليل على تناهي المكان بالدليل على تناهي الزمان، استناداً إلى تصوّره للآتناهي بوصفه تأليفاً لا ينتهي، وهو التصور الوحيد المشروع، كما سيبيّن في الملاحظة، لأن لا حدس معطى يُحدس اللامتناهي. (م. و.)

الأشياء من حيث كميتها أو هيئتها، لأنه ليس يُتَحَقَّق في ذاته. فقد يمكن إذن أن يكون المكان (وسواء كان مليئاً أم فارغاً) ⁽²⁾ محدوداً بالظواهرات؛ إلا أن الظواهرات لا يمكن أن تكون محدودة بمكان فارغ خارجاً عنها. والأمر نفسه بالنسبة إلى الزمان. لكن، مع التسليم بكل هذا، فإنه لا مجال لإنكار أنه يجب بالضرورة التسليم بهذين اللَّيْسَيْن: المكان الفارغ خارج العالم والزمان الفارغ قبل العالم ما إن نُسلِّم بحدِّ للعالم سواء لجهة المكان أم لجهة الزمان.

ذلك أنه فيما يخص الحُدَّة التي بها نريد التملص من النتيجة التي تجعلنا نقول: إنه إذا كان للعالم حدود (من حيث الزمان والمكان)، فإن على الفراغ اللامتناهي أن يُعَيَّن وجود الأشياء المتحققة من حيث كميتها. فيما يخص الحُدَّة، إنها تقوم، خلصة، في هذا وحسب: إنها، بدلاً عن العالم المحسوس نفكر لا أدري في أي عالم معقول، وبدلاً عن البداية الأولى (وجود يسبقه زمن لا وجود فيه) نفكر في وجود بعامة لا يفترض أي شرط آخر في العالم، وأخيراً، بدلاً عن حدِّ الامتداد، نفكر في نموذج العالم الكلي مُزَيَّج بذلك الزمان والمكان من طريقنا. إلا أن مدار الكلام هنا هو فقط عالم الظواهرات وكميته؛ والحال إنه لا يمكن لنا في هذا العالم قط أن نتجرد من شروط الحساسية التي عرضت سابقاً، من دون تجريد من ماهيته. فإن كل العالم الحسي محدوداً فإنه سيقم بالضرورة في الفراغ اللامتناهي. فإن

دليلي على هذا النحو؛ إلا أن هذا الأفهوم لا يتطابق مع ما نفهم ((بالكل)) اللامتناهي، فنحن لا نتصور بذلك كم هذا الكل كبير، وبالتالي فإن أفهومه ليس هو الآخر أفهوم الحد الأقصى، بل إننا بذلك نفكر فقط علاقته بوحدة نختارها اعتباطياً، فيكون هو بالنظر إليها العدد الأكبر. وفي هذه الحالة سيكون اللامتناهي أكبر أو أصغر حسب ما إذا أخذنا الوحدة أكبر أو أصغر؛ في حين أن اللامتناهي القائم فقط في العلاقة بهذه الوحدة المعطاة سيبقى دائماً هو نفسه على الرغم من أن كمية ((الكل)) المطلقة تظل غير معروفة البتة، والكلام لا يدور عليها، على كل حال.

والأفهوم (الترسندالي) الحقيقي للـ ((لا تناهي))، هو: إن التأليف اللامتناهي للوحدة في قياس الكم، لا يمكن أن يُنجز قط ⁽³⁾. ويتج عن ذلك بكل تأكيد أنه لا يمكن أن يكون قد انصرم دهر من الأحوال المتحققة التي تلت بعضها بعضاً حتى اللحظة المعطاة (الحاضر)، وأنه يجب بالتالي أن يكون للعالم بداية.

أما بالنسبة إلى القسم الثاني من القضية، فإن الصعوبة الخاصة بسلسلة لا متناهية، إنما مُنصرمة، تسقط تلقائياً، لأن متنوع عالم لا متناه لجهة الامتداد يكون معطى معاً. لكن، كي نفكر جملة مجموع كهذا، ولأنه لا يمكن لنا أن نستعين بالحدود التي تؤلف هي بالذات هذه الجملة في الحدس، يجب علينا أن نُبرِّر أفهومنا الذي في هذه الحالة لا يمكن أن ينطلق

(1) ويتضمن بذلك مجموعاً (من وحدة معطاة) أكثر من أي عدد؛ وذلك هو المفهوم الرياضي للـ ((تناهي)).

(2) من السهل فهم ما نريد قوله بهذا: المكان الفارغ من حيث تحده الظواهرات، ومن ثم المكان الذي، ضمن العالم، لا يتناقض على الأقل مع المبادئ الترسندالية والذي يمكن بالتالي التسليم به بالنظر إليها (من دون أن نزم بذلك إمكانه).

شئنا ترك هذا الفراغ جانباً ومن ثم ترك المكان بعامة بوصفه شرطاً قليلاً لإمكان المظاهر، فإن العالم الحسي بأسره سيختفي. لكن هذا العالم هو الوحيد المعطى لنا في مشكلتنا. والعالم المعقول ليس سوى الأفهوم الكلي لعالم بعامة فيه نتجرد من كل شروط حدس هذا العالم، وبالنظر إليه بالتالي ليس ثمة من قضية تأليفية ممكنة لا موجبة ولا سالبة.

من الكل ليصل إلى الكثرة المتعينة للأجزاء. لكن بما أن هذا التأليف لا يسعه قط أن يشكل سلسلة كاملة، فإنه لا يمكننا أن نفكر ((جملة)) قبله، ولا به إذن. ذلك أن أفهوم ((الجملة)) نفسها هو في هذه الحالة تصوّر لتأليف الأجزاء تأليفاً ناجزاً. وهذا الانجاز هو مستحيل وبالتالي أفهومه أيضاً.

ثاني تنازع الأفكار الترندالية

نقيض القضية

لا شيء مركباً في العالم يتقوم من أجزاء بسيطة ولا يوجد في أي محل في العالم أي بسيط.

قضية

كل جوهر مركب في العالم يتقوم من أجزاء بسيطة ولا يوجد في أي محل سوى البسيط وما يتركب منه.

تدليل

افرض أن كل شيء مركب (كجواهر) هو مركب من أجزاء بسيطة. فيها أن كل علاقة خارجية، وبالتالي كل تركيب من الجواهر أيضاً، ليست ممكنة إلا في المكان، فإن على المركب أن يكون بالضرورة متقوماً من أجزاء بقدر ما في المكان الذي يشغله من أجزاء. لكن المكان لا يتقوم من أجزاء بسيطة بل من أمكنة، إذن على كل جزء من المركب أن يحتل مكاناً. لكن الأجزاء الأولية بالمطلق في كل مركب هي بسيطة. إذن، البسيط يشغل مكاناً. لكن، بما أن الواقعي الذي يشغل

تدليل

إذ لو سلمنا أن الجواهر المركبة لا تتقوم من أجزاء بسيطة، فإنه لن يبقى، فيما لو حذفنا بالفكر كل تركيب، أي جزء مركب، ولن يبقى كذلك (حيث لا أجزاء بسيطة) أي شيء على الإطلاق ولن يعطى بالتالي أي جوهر. فإما أن يكون من المحال إذن نسخ كل تركيب بالفكر، وإما أن يبقى بعد هذا النسخ، شيء لا تركيب له قط، أعني بسيط. لكن، في الحالة الأولى، لن يتقوم المركب من جواهر (لأن التركيب في الجواهر ليس سوى علاقة عرضية من دونها يجب أن تتقوم الجواهر

(*) سوء في التعبير. ويجب أن نقرأ بالأحرى: لن يكون المركب جوهراً. فنفهم أن هذا القول يناقض المعطى: كل جوهر مركب في العالم. (م. و).

مكاناً يتضمن في ذاته عناصر متنوعة نجدها بعضاً خارج بعض، وبما أنه بالتالي يتركّب، ومن حيث هو مركّب واقعي بالطبع، لا من أعراض (لأن الأعراض لا يمكن أن يكون بعضها خارج بعض من دون جوهر) بل من جواهر، فإن البسيط سيكون مركباً جوهرياً، وذاك متناقض.

والقسم الثاني من النقيض، أعني لا يوجد في العالم أي بسيط، يجب أن يعني هنا فقط إن وجود البسيط بالمطلق لا يمكن أن تثبته أي تجربة بأي إدراك خارجي أو باطن، وإن البسيط بالمطلق هو مجرد فكرة لا يمكن اظهارها قط في أي تجربة ممكنة، وليس لها من ثم، في عرض الظاهرات، أي تطبيق ولا أي موضوع. ذلك أننا لو سلمنا بأنه يمكن إيجاد موضوع من التجربة لهذه الفكرة التّرييندالية، فإنه سيكون علينا أن نُقرّ بأن الحدس الأميري لموضوع من الموضوعات هو حدس لا يتضمن على الاطلاق عناصر متنوعة بعضها خارج بعض ومربوطة في وحدة. لكن، بما أنه لا يمكن لنا أن نستنتج من لا وعينا لمثل هذا المتنوع، امتناعه الكلي في حدس ما لشيء من الأشياء، وبما أن هذا الأمر هو مع ذلك ضروري كلياً للبساطة المطلقة، فإن هذه البساطة لا يمكن أن تُستخلص من أي إدراك. وبما أنه لا يمكن لشيء بوصفه شيئاً بسيطاً اطلاقاً، أن يعطى في أي تجربة ممكنة، وبما أن على العالم الحسي أن يُعدّ بمثابة مجموع كل التجارب الممكنة، فإنه لا يعطى فيه أي شيء بسيط.

يذهب القسم الثاني من النقيض، إذن أبعد بكثير مما يذهب الأول الذي لا يلغي البسيط إلا من حدس المركب، في حين أن هذا يطرده من

بوصفها كائنات قائمة بذاتها). لكن، بما أن هذه الحالة تناقض الفرض، فإن الحالة الثانية وحدها تبقى، أعني، إن المركب الجوهرى في العالم يتقوم من أجزاء بسيطة.

ويتج عن ذلك بلا توسط: إن أشياء العالم كلها كائنات بسيطة، وإن التركيب ليس سوى حال خارجية لهذه الأشياء، وإن على العقل أن يفكر تلك الجواهر الأولية بوصفها الحاملات الأولى لكل تركيب، وبوصفها بالتالي كائنات بسيطة سابقة على هذا التركيب، على الرغم من أنه لا يمكننا أن نفكرها خارج حال الربط تلك ولا أن نعزلها.

الطبيعة بأسرها. وعليه لم يكن يمكن التدليل عليه بأفهوم شيء معطى بالحدس الخارجي (للمركَّب) بل بعلاقته بالتجربة الممكنة بعامه.

ملاحظة على ثاني نقيضة

I. على القضية

عندما أتكلّم على كل متقوم بالضرورة من أجزاء بسيطة، فإنني أفهم بذلك فقط كلاً جوهرياً بوصفه المركَّب أصلاً، أي بوصفه الوحدة العرضية للمتنوع الذي أجزأؤه تعطي متفصلة، وعلى الأقل بالفكر، وتطرح في اقتران متبادل مُشكلةً بذلك وحدة. وكان يجب أن يُدعى المكان بصحيح العبارة لا مركَّباً بل ((كلًا))، لأن أجزائه ليست ممكنة إلا في ((الكل))، والكل ليس ممكناً بالأجزاء. كان يجب على كل حال أن يسمى مركَّباً مثالياً وليس مركَّباً واقعياً. إلا أن ذلك هو مجرد لطيفة من اللطائف إذ، بما أن المكان ليس مركَّباً من جواهر (ولا حتى من أعراض واقعية) فإنه يجب أن لا يبقى منه شيئاً عندما أنسخ منه كل تركيب. ولا حتى النقطة لأن هذه ليست ممكنة إلا كحد لمكان (وبالتالي لمركَّب). فالزمان والمكان لا يتقومان إذن من أجزاء بسيطة. وما لا ينتمي إلا لحال الجوهر (والتغير مثلاً) وعلى الرغم من أنه كمية، لا يتقوم هو الآخر من البسيط، أعني إن درجة معينة من التغير لا تصدر عن إضافة عدة تغيرات بسيطة. واستدلّنا من المركَّب على البسيط لا يصدق إلا على الأشياء التي تقوم لذاتها؛ والحال إن أعراض الأحوال لا تقوم لذاتها؛ يمكن إذن أن نهدم بسهولة دليل ضرورة البسيط بوصفه الأجزاء المقومة لكل

II. على نقيض القضية

لقد ارتفعت اعتراضات الموناديين ضد قضية انقسام المادة انقساماً لا متناهياً وهي قضية حُجَّتْها رياضية وحسب. وكان أولئك قد شيعوا أنهم لا يريدون أن يولوا أكثر الأدلة الرياضية وضوحاً القدرة على ادخالنا إلى قوام المكان من حيث هو بالفعل الشرط الصوري لإمكان كل مادة، بل إنهم لا ينظرون إلى هذه الأدلة إلا بوصفها استدلالات مستمدة من أفاهيم مجردة إنما اعتباراً لا يمكن أن تكون على صلة بأشياء متحققة، كما لو أنه كان من الممكن أن نفكر بنمط حدي آخر غير ذلك المعطى في حدس المكان الأصلي، وكما لو أن تعييناته القبلية لا تخص معاً كل ما هو ممكن فقط بشرط ملء هذا المكان. فلو أصغينا إليهم، لكان يجب علينا أن نفكر بالإضافة إلى النقطة الرياضية البسيطة، والتي ليست جزءاً بل حدّاً وحسب للمكان، نقاطاً فيزيائية أيضاً هي مع كونها بسيطة هي الأخرى تمتاز بوصفها أجزاء من المكان لأنها تملأ هذا المكان بمجرد مجمعها بوصفها أجزائه. وبدلاً من أن أكرر هنا تفهيمات هذا الخلف العامية والواضحة والمحتشدة هنا، وبدلاً من أن أكرر أنه من غير المفيد إطلاقاً أن نُهَفَّتْ بداهة الرياضة كما يفعل السفسطائي بأفاهيم محض سياقية، فإنني أقصر على التنبيه إلى أن الفلسفة إذا كانت تشاغب الرياضة، فإن ذلك لا يحصل إلا لأنها تنسى

مركب جوهري وأن نصيغ من ثم قضيته بعامه، بمده أكثر من اللازم عندما نريد تطبيقه على كل مركب من دون تمييز كما سبق أن جرى ذلك حقاً مرات كثيرة.

وفينا عدا ذلك، فإني لا أتكلّم على البسيط إلاّ بقدر ما يكون معطى بالضرورة في المركّب، لأنّ هذا المركّب يمكن أن ينحلّ إليه كما إلى أجزائه المكوّمة. والمعنى الأصلي لكلمة موناس (حسب استعمال ليبنتس) يجب أن يُطلق فقط على البسيط المعطى بلا توسط كجوهري بسيط (وعلى الإوتعاء مثلاً) وليس كعنصر من المركب يجب أن يدعى بالأحرى ذرة. وبما أنني لا أريد أن أدلّل على الجواهر البسيطة إلاّ بالنسبة إلى المركّبات التي هي عناصرها، فإنه يمكن لي أن أسمى القضية النقيضة الثانية الذريّات الترندالية. لكن من جهة أخرى، لما كان هذا اللفظ قد دخل في الاستعمال منذ زمن طويل للدلالة على نمط خاص في تفسير المظاهر الجسمية^(*) (molecularum). وبما أنّه يُفترض لذلك أفاهيم أميرية، فإنه يمكن أن نسمي القضية مبدأ المونادولوجيا الديالكتيكي.

أنّ مدار الكلام في هذه المسألة هو فقط المظاهر وشرطها وحسب. ولا يكفي هنا أن نعثر للأفهوم الفاهمي المحض عن المركّب، على أفهوم البسيط بل المطلوب أن نعثر لحدس المركّب (المادة) على حدس البسيط، وذلك ممتنع كلياً بموجب قوانين الحساسية وبالتالي مع موضوعات الحواس أيضاً. يمكن لنا إذن أن نقول، عن ((كلّ)) مؤلّف من جواهر تفكره الفاهمة المحضة فقط، إنّه يجب أن يكون البسيط لدينا قبل أيّ تركيب لهذا ((الكلّ))، إلاّ أن ذلك لا ينطبق على totum substantiale phaenomenon^(*) الذي يتطلب بوصفه حدساً أميرياً في المكان هذه الخاصية الضرورية: أن لا يكون أي جزء منه بسيطاً، لأن لا جزء بسيطاً في المكان. إلاّ أنّ الموناديين أظهروا أنهم أنه من أن يُغفلوا هذه الصعوبة برفضهم افتراض المكان بمثابة شرط لإمكان موضوعات الحدس الخارجي، (الأجسام)، وياقتراضهم، على العكس، الحدس الخارجي والعلاقة الدينامية للجواهر بعامه بمثابة شرط إمكان المكان. والحال، إنّه ليس لدينا أفهوم عن الأجسام إلاّ من حيث هي ظاهرات، ومن حيث هي كذلك تفترض بالضرورة المكان كشرط لإمكان كلّ ظاهرة خارجية. فباطلاً إذن ما نُخدع وقد سبق أن حسّنا المسألة أعلاه حسماً وافياً في «الاستطيقا الترندالية». فلو كانت الأجسام أشياء في ذاتها لكان دليل الموناديين صادقاً بالتأكيد.

ويتمتع الزعم الديالكتيكي الثاني بهذه الخاصية: يُضاده زعم دُعائي هو، من بين

(*) الجُرئيات.

(*) جملة الجوهري الظاهراتي.

المزاعم المباحكة، الوحيد الذي يحاول أن يُثبت
 ببداهة في موضوع من موضوعات التجربة
 تحقق ما كنا قد وضعناه أعلاه فقط في مصاف
 الأفكار الترسندالية، أعني تحقق بساطة الجوهر
 المطلقة، محاولاً أن يدلّل أن موضوع الحس
 الباطن الـ ((أنا)) الذي يفكر، هو جوهر
 بسيط إطلاقاً. ومن دون أن أدخل الآن في
 هذه المسألة (التي تمّ فحصها أعلاه بشكل
 وافٍ) أنّه فقط إلى أنّه إذا فُكّر شيء كموضوع
 وحسب من دون أن نُضيف إليه أيّ تعيّن
 تألّفي لحدسه (كما يحصل في هذا التصور
 العاري ((أنا)))، فإنه لن يمكننا بالتأكيد أن
 ندرك أيّ متنوع ولا أيّ تركيب في تصوّر من
 هذا النوع. أضف، بما أنّ المحمولات التي بها
 أفكّر هذا الموضوع، ليست سوى حدوس
 للحس الباطن، فإنه لن يمكنني أن أجِد فيها
 هي الأخرى ما يدل على متنوعٍ بعضه خارج
 بعض، ولا على تركيبٍ واقعي من ثَمَّ. يمتّاز
 الإوتعاء إذن بهذا: بما أنّ الذات التي تفكر
 هي في الوقت عينه موضوعه الخاص، فإنه لا
 يمكن له أن يُقسّم نفسه بنفسه (على الرغم من
 أنّه يمكن له أن يُقسّم التعينات الملازمة له)؛
 لأنّ كل موضوع، وبالنظر إلى عين ذاته،
 وحدة مطلقة؛ لكن، ما لا يقلّ صحة عن
 ذلك هو أنّ هذه الذات إذا ما نُظر إليها
 خارجياً بوصفها موضوعاً للحدس، ستُظهر
 حقاً مع ذلك تركيباً في الظاهرة. والحال، إنّهُ
 على هذا النحو انما يجب أن يُنظر دائماً إليها
 عندما نريد أن نعلم هل يوجد فيها، أم لا،
 متنوعٌ بعضه خارج بعضه الآخر.

ثالث تنازع الأفكار الترندالية

قضية

ليست السببية وفقاً لقوانين الطبيعة، السببية الوحيدة التي يمكن أن تستمد منها ظاهرات العالم بأسرها. ومن الضروري أيضاً كي نفسرها أن نسلّم بوجود عليّة بحريّة.

تدليل

لو سلمنا بأن لا سببية إلّا وفقاً لقوانين الطبيعة، فإن كل ما يحصل سيفترض حالاً متقدمة، يتلّوها هو حتماً بموجب قاعدة. والحال، إنّ الحال السابقة يجب أن تكون هي أيضاً شيئاً ما قد حصل (قد تولّد في الزمان لأنّه لم يكن من قبل) لأنّه لو كان هناك أبداً لما كانت نتيجته بدأت بالكون بل لكانت هناك أبداً. إذن، إنّ سببية السبب التي بها يحصل شيء ما، هي أبداً بدورها شيء ما يحصل ويفترض بدوره وفقاً لقانون الطبيعة حالاً متقدمة وسببية هذه الحال؛ وهذه الأخيرة حالاً أقدم وهكذا دواليك. إذن، لو كان كل شيء يحصل وفقاً لقوانين الطبيعة وحدها، فسوف لن يكون هناك قط سوى بدءٍ رديف وليس البتة بدء أول ومن ثم لن يكون هناك أيّ تمامية للسلسلة لجهة الأسباب التي يتولد بعضها من بعض. والحال، إنّ قانون الطبيعة يقوم بالضبط في أنّ لا شيء يحصل من دون سبب متعينٍ قليلاً تعيناً كافياً. إذن، إنّ القضية، التي تنصّ على أنّ كلّ سببية ليست ممكنة إلّا وفقاً للقوانين الطبيعية تتناقض ذاتياً في كليتها اللاحدودة؛ ومن المحال إذن أن نسلّم بهذه السببية بوصفها السببية الوحيدة.

نقيض القضية

ليس ثمة من حرية بل، إنّ كل شيء في العالم يحصل وفقاً لقوانين الطبيعة.

تدليل

على افتراض أنّ ثمة حرية بالمعنى الترندالي بحيث يكون هناك نوع خاص من العليّة بموجبه يمكن لأحداث العالم أن تحصل، أعني، القدرة بالطلق على بدء حالة، ومن ثمّ أيضاً على بدء سلسلة من نتائج هذه الحالة، فسوف لن يكون هناك فقط سلسلة تبدأ بالطلق بفعل هذه التلقائية، بل سيجب أيضاً أن يبدأ بدءاً مطلقاً تعين هذه التلقائية لتوليد السلسلة، أيّ العليّة بحيث لا يكون هناك شيء يتقدم على الفعل الحاصل ليعينه وفقاً لقوانين ثابتة. إلّا أنّ كلّ بدء لفعل يفترض حالاً ليس لها أيّ ترابط سببي مع سببه بالذات، أعني لا تنتج عنه بأي شكل. فالحرية الترندالية تضاد إذن، قانون السببية. وهذا النوع من الإقتران لأحوال الأسباب الفاعلة المتتالية الذي بموجبه لا يمكن لأيّ وحدة تجربة أن تكون، والذي لا يُصادف إذن في أيّ تجربة، ليس من ثمّ سوى أيّسٍ فكريّ فارغ.

ليس لدينا إذن سوى الطبيعة حيث يمكن لنا أن نبحث عن ترابط أحداث العالم ونسّقها. والحرية (الاستقلال) إزاء قوانين الطبيعة هو تحرّر يحرّر حقاً من اللازم، إنّما أيضاً من الخيط الموجه لكل القواعد. ذلك أنّه

لا يمكن لنا أن نقول إن قوانيناً للحرية تتدخل في سببية مسار العالم حالة محل قوانين الطبيعة؛ لأنه لو كانت الحرية متعينة وفقاً لقوانين لما عادت حرية بل، لكانت مجرد طبيعة. تختلف الطبيعة والحرية الترندالية إذن فيما بينها باختلاف موافقة القوانين وغياب القوانين. والموافقة تُلقِي على الفاهمة المهمة الصعبة في السعي أبداً إلى أعلى في سلسلة الأسباب بحثاً عن أصل الأحداث، لأن السببية مشروطة فيها أبداً؛ هذا صحيح، إلا أنها تعيد، كتعويض عن ذلك، بوحدة تجربة كلية وفقاً لقوانين. أما وهم الحرية فيزود الفاهمة، على العكس، بطمأنينة في بحثها عن سلسلة الأسباب، بتوجيهها نحو عليّة لا مشروطة تبدأ الفعل من نفسها حقاً، إلا أن هذه العليّة نفسها عمياء، فهي تقطع خيط القواعد الموجّه الذي به وحده يتعلق إمكان تجربة مترابطة بشكل شامل.

ملاحظة على ثالث نقيضة

على نقيض القضية

يمكن لمن يدافع عن القدرة الكلية للطبيعة (الدهرية^(*) الترندالية) ضدّ تعليم الحرية أن يعارض استدلالات هذا التعليم المباحة، بالقضية التالية: إذا كنتم لا تسلمون في العالم بأي شيء رياضياً أول، من حيث الزمان، فإنكم لستم بحاجة إلى البحث عن شيء دينامياً أول، من حيث السببية. فمن طلب إليكم أن تتخلّوا حالاً للعالم أولى بالطلق، وبالتالي بدءاً مطلقاً لتسلسل المظاهر المتتالية، وأن

وعليه، يجب التسليم بعليّة بموجبها يحصل شيء من دون أن تكون العلة متعينة وذلك بصعودنا إلى أعلى، بعلة أخرى متقدمة وفقاً لقوانين ضرورية، أعني يجب التسليم بتلقائية مطلقة للعلل تقوم على البدء ذاتياً بسلسلة ظاهرات تجري وفقاً للقوانين الطبيعية؛ وبالتالي بحرية ترندالية من دونها لا يمكن لسلسلة الظاهرة المتتالية أن تكون قط كاملة، حتى في مجرى الطبيعة لجهة الأسباب.

على القضية

هيهات أن تشكّل حقاً الفكرة الترندالية عن الحرية كل مضمون الأفهوم السيكلوجي لهذا الاسم، وهو أفهوم أميري في قسم كبير منه؛ بل إنها فقط أفهوم التلقائية المطلقة للفعل بوصفها الأساس الخاص بتبعة هذا الفعل؛ إلا أن ذلك لا يقلل من كونها حجر العثرة الخاص أمام الفلسفة التي تلقى صعوبات لا تدلّ كي تسلم بهذا النوع من العليّة اللامشروطة. وعليه، فإن ما أوقع العقل الإعتباري في مثل

(*) بإزاء Physiokratie = مذهب القائلين بحكم الطبيعة.

تفرضوا حدوداً على الطبيعة اللامحدودة من أجل أن تمنحوا مخيلتكم محطة للراحة؟ ولأن الجواهر هي أبداً في العالم أو على الأقل لأن وحدة التجربة تجعل هذا الافتراض ضرورياً، فإنه ليس ثمة من صعوبة في أن نسلم أيضاً بأن تبدل أحوالها، أي سلسلة تغيراتها، قد كانت هناك أبداً وأنه ليس ثمة من حاجة بالتالي إلى البحث عن أي بدء أول لا رياضي ولا دينامي. وليس من الممكن أن نفهم كيف يمكن أن يحصل مثل ذلك الاشتقاق اللامتناهي من دون طرف أول يكون كل الباقي بالنظر إليه تابعاً؛ لكنكم إذا كنتم تريدون أن تتجنبوا لهذا السبب ألباز الطبيعة هذه، فإنكم ستجدون أنفسكم مرغمين على أن تتجنبوا كثيراً من الخصائص التأليفية الأساسية (الملكات الأساسية) التي لا يمكن أن تفهموها بشكل أفضل، بل حتى إمكان التغير بعامة سيكون عقبة أمامكم. لأنكم إن لم تجدوا بالتجربة أنه متحقق، فإنه لن يمكنكم أن تتخيلوا قبلياً كيف يكون مثل ذلك التسالي المستمر للكون واللاكون ممكناً.

وعلى كل حال، فحتى عندما نسلم بقدرة تريندالية للحرية على أن تبدأ تغيرات العالم، فإن هذه القدرة يجب على الأقل أن لا تكون إلا خارج العالم (على الرغم من أن ذلك يبقى ادعاءً جريئاً، هو: التسليم، خارج مجموع كل الحدوس الممكنة، بموضوع آخر أيضاً، لا يمكن أن يعطى في أي إدراك ممكن). لكن، في العالم نفسه ليس من المسموح قط لأحد أن ينسب مثل هذه القدرة إلى الجواهر، لأن ترابط الظاهرات التي تُعبر بعضها بعضاً وفقاً لقوانين كلية، والترابط الذي يسمى طبيعة، سيتبخر في جزء كبير منه وتتبخّر معه علاقة

ذلك الإحراج في مسألة حرية الإرادة ليس سوى صعوبة تريندالية تدور على مسألة هل يجب التسليم بقدرة قادرة على أن تبدأ من ذاتها سلسلة من الأشياء المتتالية أو الأحوال. وكيف تكون مثل هذه القدرة ممكنة؟ وليس من الضروري أن نكون قادرين على الإجابة عن هذا السؤال لأنه يجب علينا حتى بالنظر إلى السببية وفقاً لقوانين الطبيعة أن نكتفي بالإقرار قبلياً بأن سببية من هذا النوع يجب أن تكون مُفترضة مع أننا لا نفهم قط كيف هو من الممكن أن يُطرح، بوجود ما، وجود شيء آخر وأنه يجب علينا في هذا الصدد أن نلوذ بالتجربة وحسب. والحال إننا لم نبرهن أصلاً ضرورة أن تبدأ سلسلة من الظاهرات بدءاً أولاً بحرية إلا من حيث يكون ذلك لازماً لجعل أصلها في العالم مفهوماً، في حين يمكننا أن نأخذ كل الحالات التابعة لها بمثابة متوالية تحصل وفق مجرد قوانين طبيعية. هذا صحيح، لكن بما أن القدرة على بدء سلسلة في الزمان بدءاً تلقائياً تماماً قد تم إثباته مرة (وان كان لم يُرَ بذاته) فإنه قد صار من المسموح لنا أيضاً أن نجعل عدة سلسلات تبدأ تلقائياً وفقاً للسببية في وسط مجرى العالم، وأن ننسب إلى جواهر تلك السلسلات القدرة على الفعل بحرية. لكن، دعونا نتجاوز سوء الفهم هذا، أعني: بما أنه لا يمكن أن يكون لسلسلة متتالية في العالم أن تبدأ سوى بدء أول نسبياً، إذ ثمة في العالم دائماً حال سابقة للأشياء، فإنه لا يمكن لأي بدء أول للسلسلات بالمطلق أن يكون في مجرى العالم بأسره. ذلك أننا لا نتكلم هنا على البدء الأول بالمطلق من حيث الزمان بل على البدء الأول بالمطلق من حيث العلوية، فلو نهضت الآن (مثلاً) عن كرسى بحرية تامة ومن دون تأثير الأسباب الطبيعية

الذي يُعين بالضرورة، فإن سلسلة جديدة تبدأ بالماضي في هذا الحادث مع كل النتائج الطبيعية إلى ما لا نهاية، على الرغم من أن هذا الحادث من حيث الزمان ليس سوى تنمة لسلسلة سابقة. هذا القرار وهذا الفعل، ليسا إذن قائمين في متوالية مجرد النتائج الطبيعية، وليس مجرد تنمة لها، بل إن الأسباب الطبيعية المعينة تتوقف توقفاً تاماً صاعداً بالنظر إلى هذا الحادث. وإذا كان هذا الحادث يتليها، فإنه مع ذلك لا ينتج عنها ويمكن أن يسمى بالتالي لا من حيث الزمان حقاً بل بالنظر إلى السببية، بدءاً أولاً بالماضي لسلسلة من الظواهر.

إن حاجة العقل إلى اللجوء إلى بدء أول بحرية في سلسلة الأسباب الطبيعية تتأكد بوضوح ساطع للعيان من: أن جميع الفلاسفة الأقدمين (باستثناء فلاسفة المدرسة الأبيقورية) وجدوا أنفسهم مضطرين من أجل تفسير حركات العالم إلى التسليم بمحرك أول، أعني بعلة تفعل بحرية، علة بدأت أولاً ومن ذاتها هذه السلسلة من الأحوال. ذلك أنهم لم يجروا على محاولة جعل بدء أول بمجرد الطبيعة مفهوماً.

رابع تنازع للأفكار الترسدالية

| نقيض القضية | قضية |
|--|--|
| لا يوجد في أي محل أي كائن ضروري إطلاقاً لا في العالم ولا خارج العالم بوصفه علة له. | إلى العالم ينتمي ما هو، بوصفه جزءاً منه أو بوصفه علة له، كائن ضروري إطلاقاً. |
| تدليل | تدليل |
| على افتراض أن العالم نفسه كائن ضروري | العالم الحسي يتضمن بوصفه جملة جميع الظواهر، سلسلة من التغيرات معاً. إذ من |

أو أن فيه كائناً ضرورياً؛ فلما أن يكون هناك في سلسلة التغيرات بدء ضروري بالطلق، أعني من دون علة، وهذا ما يناقض القانون الدينامي لتعين كل الظاهرات في الزمان؛ وإما أن تكون السلسلة نفسها من دون أي بدء وتكون على الرغم من كونها عرضية ومشروطة في جميع أجزائها، ضرورة بالطلق وغير مشروطة في الكل، وهذا ما يناقض ذاتياً لأن وجود مجموع لا يمكن أن يكون ضرورياً حين لا يكون حتى ولا جزء واحد من أجزائه يتمتع بوجود ضروري في ذاته.

وعلى العكس، على افتراض أن ثمة خارج العالم علة للعالم ضرورة بالطلق، فإن هذه العلة بوصفها الطرف، الأعلى في سلسلة أسباب تغيرات العالم، ستبدأ أولاً وجود هذه التغيرات وسلسلتها⁽²⁾. إلا أنها ستبدأ عندها بالفعل، وستكون سببها مندرجة في الزمان وبالتالي في مجمل الظاهرات أي في العالم. وعنه ينتج أن العلة نفسها لن تكون خارج العالم؛ وهذا ما يناقض الافتراض. ليس ثمة إذن في العالم ولا خارج العالم (ويافتران سببي معه) أي كائن ضروري بالطلق.

دون هذه السلسلة لن تُعطى حتى تصبور تسلسل الزمان بوصفه شرط امكان العالم الحسي⁽¹⁾. بل، إن كل تغير يخضع لشرطه الذي يسبقه بالزمان والذي بموجبه يكون ضرورياً. والحال، إن كل مشروط معطى يفترض بالنظر إلى وجوده سلسلة كاملة من الشروط وصولاً إلى اللامشروط بالطلق الذي وحده ضروري بالطلق. يجب إذن أن يوجد شيء ما ضروري بالطلق إذا ما وجد تغير كنتيجة له. لكن هذا الضروري سينتمي بدوره إلى العالم الحسي. ذلك أنه لو افترضناه خارج العالم الحسي لكانت سلسلة تغيرات العالم تستمد منه بدءاً من دون أن تكون تلك العلة الضرورية متممة إلى العالم الحسي. والحال إن ذلك مستحيل. إذ بما أن بدء تسلسل في الزمان لا يمكن أن يتعين إلا بما يسبقه في الزمان، فإن الشرط الأسمى لبدء سلسلة من التغيرات يجب أن يوجد في الزمان حيث لم تكن تلك السلسلة قد وجدت بعد. (لأن البدء هو وجود يسبقه زمان لم يكن فيه الشيء، الذي بدأ، قد وجد بعد) فسيبب السبب الضروري للتغيرات، وبالتالي السبب نفسه، ينتمي إذن إلى الزمان وبالتالي إلى الظاهرة (التي فيها فقط يكون الزمان ممكناً بوصفه صورته). لا يمكن إذن أن نُفكر السبب بمعزل عن العالم الحسي، أعني عن مجموع كل الظاهرات، وثمة إذن في العالم نفسه ما هو ضروري بالطلق (سواء كان ذلك سلسلة العالم بأسرها أو جزءاً من تلك السلسلة).

- (1) يتقدم الزمان، بوصفه الشرط الصوري لإمكان التغيرات، موضوعياً، على هذه التغيرات؛ هذا صحيح، إلا أن هذا التصور لا يُعطى، ذاتياً وفي تحقق الوعي، شأنه شأن كل تصور آخر، إلا بمناسبة الإدراكات.
- (2) إن كلمة بَدْأ تؤخذ بمعنيين، الأول متعد، ويعني أن السبب يَبْدَأ (infir) سلسلة من الأحوال بوصفها نتيجة له؛ والثاني لازم ويعني أن السبب يَبْدَأ (fit) في السبب نفسه. وهذا أُستبدل من المعنى الأول على الثاني.

ملاحظة على رابع نقيضة

I. على القضية

كي أثبت وجود كائن ضروري، عليّ أن لا استخدم هنا إلا الدليل الكُسمولوجي الذي يرتفع من المشروط في الظاهرة إلى اللامشروط في الأفهم، ناظراً إلى هذا اللامشروط بمثابة الشرط الضروري للجملة المطلقة للسلسلة. أما محاولة التدليل بمجرد فكرة كائن أسمى من كل الكائنات بعامه، فينتهي إلى مبدأ آخر للعقل، ويجب عرضه على حدة.

والحال، إن الدليل الكُسمولوجي المحض لا يمكن أن يُثبت وجود كائن ضروري، إلا بتركه سؤال، هل هذا الكائن هو العالم نفسه أم هل هو شيء متميز منه، سؤالاً غير محسوم. ذلك أنه كي نجد وسيلة لحله يلزمنا مبادئ ليست كُسمولوجية ولا توجد في سلسلة الظواهر، ويلزمنا أفاهيم عن كائنات عرضية بعامه، (يُنظر إليها فقط كموضوعات للفاهمة) ومبدأ يُقرن هذه الكائنات بكائن ضروري بمجرد أفاهيم. والحال أن كل ذلك يدخل في فلسفة مفارقة لم يُجنّ أوانها بعد.

لكن، ما إن يبدأ المرء باتباع الدليل الكُسمولوجي متخذاً كأساس سلسلة الظواهر والتراجع في هذه السلسلة وفقاً للقوانين الأميرية في السببية حتى لا يعود بوسعه تركه فجأة للانتقال إلى ما لا يشكل قط جزءاً من السلسلة كطرف فيها. ذلك أنه حتى يصلح شيء كشرط، يجب أن يؤخذ بنفس المعنى الذي به تؤخذ العلاقة بين المشروط وشرطه في السلسلة التي تؤدي إلى ذلك الشرط الأسمى بتقدم متصل. لكن، إذا كانت هذه

II. على نقيض القضية

إذا كنّا نظن بصعودنا في سلسلة الظواهر أننا نصادف صعوبات ضد وجود علة أسمى ضرورة بالمطلق، فإن هذه الصعوبات يجب أن لا تتأسس هي الأخرى على مجرد أفاهيم عن الوجود الضروري لشيء بعامه، وبالتالي يجب أن لا تكون أنطولوجية. بل يجب أن تنتج عن الإقتران السببي مع سلسلة الظواهر اقتراناً يُرغمنا على التسليم بشرط هو بدوره غير مشروط وبالتالي أن تكون كُسمولوجية ومستتجة وفقاً لقوانين أميرية، ذلك أن الكلام يدور على إظهار أنه لا يمكننا قط التوقف عند شرط لا مشروط أميرياً إلا بالصعود في سلسلة الأسباب (في العالم الحسي) وأن الدليل الكُسمولوجي الذي نستمد من عرضية أحوال العالم بفضل تغيراته، سينقلب ضد افتراض سبب أول باديء للسلسلة بالمطلق.

لكن، يبرز من هذه النقيضة تضارب مدهش: فالدليل نفسه الذي كنا نستدل منه في القضية على وجود كائن أصلي نستدل منه في نقيض القضية على لا وجوده، وذلك بالدقة نفسها. كنا نقول في البدء: ثمة كائن ضروري، لأن كل الزمن الماضي يتضمن سلسلة كل الشروط، وبالتالي أيضاً اللامشروط (الضروري). ونقول الآن ليس ثمة من كائن ضروري وبالضبط لأن كل الزمن المنصرم ينطوي على سلسلة جميع الشروط (التي هي بالتالي مشروطة بدورها). وإليك سبب هذا التضارب: الأول لا ينظر

إلا إلى الجملة المطلقة لسلسلة الشروط التي يُعينُ واحدًا الآخر في الزمان، ويستلزم بذلك شيئاً غير مشروط وضرورياً. أما الثاني، فيُنظر على العكس إلى عرضية كل ما هو متعين في تسلسل الزمان (لأنه قبل كل طرف متعين، ثمة زمن يجب على الشرط نفسه فيه أن يكون بدوره متعيناً كمشروط) وذلك ما يذهب تماماً بكل لا مشروط وبكل ضرورة مطلقة. إلا أن الحِجَاج في الحالتين مطابق تماماً للعقل البشري العامي الذي يحصل معه غالباً أن يدخل في تضارب مع ذاته عندما ينظر إلى موضوعه من وجهتي نظر مختلفتين. وقد نظر السيد دوميران إلى النزاع الناشب بين فلكيين مشهورين من جراء صعوبة مماثلة في اختيار وجهة النظر، نظر إليه بوصفه ظاهرة مُثيرة للاهتمام إلى حد أنه خصص لها كتاباً مستقلاً. كان الواحد يقول: القمر يدور حول محوره لأنه يُدير دائماً نفس الوجه للأرض؛ وكان الآخر يقول، القمر لا يدور حول محوره بالضبط لأنه يُدير دائماً نفس الوجه للأرض؛ وكان الآخر يقول، القمر لا يدور حول محوره بالضبط لأنه يُدير دائماً نفس الوجه للأرض؛ وكان الاستنتاجان صحيحان حسب ما إذا اخترنا هذه الوجهة أو تلك لدراسة حركة القمر.

العلاقة حسية وتنتمي إلى الاستعمال الأميري الممكن للفاهمة، فلن يمكن للشرط أو للعلة الأسمى أن تفعل التراجع إلا وفقاً لقوانين الحساسية، وبالتالي إلا بوصفها جزءاً من تسلسل الزمان، وسيكون على الكائن الضروري أن يُعد بمثابة الطرف الأعلى في سلسلة العالم.

ويكون على كل حال قد اتخذ حُرَّيته بالقيام بمثل هذه القفزة (Meta Basic Eis αλλο) (٧٤١٧).^(٩) لأنه استنتج من التغيرات في العالم عرضيتها الأميرية، أعني تبعيتها للأسباب المعينة أميرياً، وحصل على سلسلة صاعدة من الشروط الأميرية، وكان ذلك صحيحاً صحة كلية. لكن، بما أنه لم يكن بإمكانه أن يعثر على بدء أول ولا على طرف أسمى كان يترك فجأة أفهوم العرضية الأميري ويتخذ المقولة المحضة؛ وكانت هذه تُعطيه سلسلة محض معقولة تستند تماميتها إلى وجود علة ضرورية بالمطلق متحررة أيضاً، من حيث لم تعد مرتبطة بأي شروط حسية، من شرط الزمان الذي يريد أن تبدأ سببيتها به. لكن هذه الطريقة في التصرف هي غير مشروعة بالمرّة، كما يمكن أن يستدل على ذلك مما سيلي.

عَرَضِي، بالمعنى المحض للمقولة، ما ضده النقيض ممكن. والحال إنه لا يمكن للمرء أن يُستدل من العرضية الأميرية على العرضية العقلية. وما هو هو متغير هو ما ضده (ضد حاله) متحقق في زمن آخر، وبالتالي أيضاً ممكن، فهو ليس إذن الضد النقيض للحال السابقة؛ وكان يجب كي نحصل على النقيض، أن يكون من الممكن لنقيض الحال

(*) الانتقال إلى مجلد آخر.

السابقة أن يحل محلها في الوقت عينه الذي كانت فيه . وهذا ما لا يمكن استنتاجه قط من التغير . فجسم كان في حركة تساوي ((أ)) ينتقل إلى السكون ويساوي ((لا أ)) ، والحال إنه لا يمكن قط أن نستنتج ، من كون حال مضادة للحال ((أ)) تتلي ((أ)) ، أن صدها النقيض ممكن ، وبالتالي أن ((أ)) عرضية ؛ لأنه يلزم من أجل ذلك أن يكون بإمكان السكون أن يحل محل الحركة في الوقت عينه الذي كانت فيه . والحال ، إن كل ما نعلمه هو أن السكون قد كان متحققاً في الزمن اللاحق وبالتالي ممكناً أيضاً . لكن الحركة في زمن ، والسكون في زمن آخر ، ليسا متضادين تناقضياً . فتتالي التعيينات المتضادة ، أعني التغير ، لا يُثبت قط العرضية وفقاً لأفاهيم الفاهمة المحضة ولا يمكن أن يؤدي بالتالي وفقاً للأفاهيم الفاهمية المحضة إلى وجود كائن ضروري . والتغير لا تثبته إلا العرضية الأميرية ، أعني إن الحال المستجدة وفقاً لقانون السببية لا يمكن قط أن تحصل من ذاتها من دون سبب ينتمي إلى الزمن السابق . لكن على هذا النحو ، على السبب ، إن نظرنا إليه كضروري بالمطلق ، أن يوجد في الزمان ويشكل جزءاً من سلسلة الظاهرات .

الفصل الثالث

في غرض العقل من نزاعه مع نفسه

نُحَسِّسُ الآن بكل اللعبة الديالكتيكية للأفكار الكسمولوجية التي لا يُرْمَى قط أن يُعْطَى لها موضوع يتناسب معها في أي تجربة ممكنة ولا حتى أن يفكرها العقل بالانسجام مع قوانين التجربة الكلية. وهي، مع ذلك، ليست مفكرة اعتباطاً بل، إنَّ العقل يُساق إليها بالضرورة أثناء التقدُّم المتَّصل للتأليف الأميري حين يريد أن يُحرَّر من كل شرط ما لا يمكن أن يتعيَّن وفقاً لقواعد التجربة إلّا بصورة مشروطة، وأنَّ بضَمِّه في جملته اللامشروطة. وهذه المزاعم المباحكة هي أيضاً محاولات لحلِّ أربع مشكلات طبيعية وحتمية للفعل؛ ولا يمكن أن يكون هناك إلّا هذا العدد لا أكثر ولا أقل، لأنه ليس هناك عدد أكبر من سلسلات الافتراضات التأليفية التي تحدُّ قبلياً التأليف الأميري.

ومن أجل أن نعرض الإدعاءات البراقة للعقل الذي يوسِّع مجاله أبعد من كل حدود التجربة، لجأنا إلى مجرَّد صيغ جافّة تتضمن فقط مبدأ متطلباته المشروعة؛ وقد نزعنا عنها، كما يليق بالفلسفة الترسندالية، كلَّ أميري على الرغم من أنَّ المزاعم العقلية لا يمكن أن تُسَطَّع بكلِّ بريقها إلّا بالربط مع هذا الأميري. لكنَّ الفلسفة، في هذا التطبيق، وفي هذا التوسُّع المتقدِّم لاستعمال العمل، إذ تنطلق من حقل التجارب وترتفع رويداً رويداً نحو تلك الأفكار السامية، تُظْهِر من الكرامة بحيث إنها لو استطاعت فقط أن تدعم مزاعمها لكانت خلّفت وراءها بعيداً كلَّ العلوم الانسانية الأخرى، لأنَّها تُعَدُّ بإعطائنا أساساً لأعظم آمالنا، وأنواراً حول الغايات الأخيرة التي يجب أن تتوحد فيها في النهاية كل جهود العقل. فالأسئلة: هل للعالم بداية، وهل لإمتداده حدٌّ في المكان؛ وهل يوجد في محلِّ ما، وفي الذات المفكرة ربّما، وحدة غير منقسمة وخالدة، أم أنه لا يوجد سوى المنقسم والهالك؛ وهل أنا حرٌّ في أفعالي أم أنني شأن سائر الكائنات، مسيرٌ بخيط الطبيعة والقَدَر؛ وأخيراً، هل يوجد للعالم علّة سامية أم أنَّ أشياء الطبيعة ونظامها تشكِّل الموضوع الأخير الذي يجب أن تتوقَّف عنده في كل تأملاتنا؟. تلك هي الأسئلة التي يضحي الرياضي بكلِّ علمه من أجل حلِّها، لأنَّ علمه لا يمكن أن يُرضيه بالنظر إلى أسمى غايات البشرية وأكثرها إلحاحاً. بل إنَّ الكرامة الخاصة بالرياضة (وهي فخر العقل البشري) تستند إلى أنَّها: إذ تزود العقل بخيط يسمح له بالولوج إلى الطبيعة، من حيث الكبر ومن حيث الصغر، وفقاً للنسق والانتظام اللذين يسودانها، وكذلك وفقاً للوحدة المدهشة للقوى التي تحركها، أبعد بكثير مما تتوقَّع الفلسفة التي تبني على التجربة العامة: تحفُّز وتشجع بذلك استعمال العقل فيما يتخطى كل تجربة، وتُقدِّم الحكمة(*) التي تهتم بهذه الأبحاث بأفضل المواد من أجل أن تستند أبحاثها إلى حدوس ملائمة بقدر ما يسمح قوامها.

(*) أي الفلسفة بإزاء Weltweisheit

لكنّ العقل، لسوء حظ الإعتبار (وربما لحسن حظ قيّدة الإنسان العملية) يرى نفسه وسط أعظم آماله مُحَرَّجاً في زُحمة الحجج والحجج المضادة، بحيث لا يمكنه بسبب من كرامته كما بدافع من أمنه، لا أن يتراجع القهقري وينظر بلا مبالاة إلى ذلك النزاع كلعبة، ولا أن يأمر ببساطة بالسلام لأن موضوع النزاع مهم جداً، فلا يبقى له سوى أن يتفكر حول أصل هذا التفكك في العقل نفسه ليرى ما إذا لم يكن مجرد سوء الفهم هو السبب في ذلك، وما إذا كانت تلك الدعاوى المتعجرفة من هذا الطرف أو ذاك تتساقط، بعد إيضاح سوء الفهم، فيحل محلها حكم العقل الهادئ والدائم على الفاهمة والحواس.

ونودُّ أن نؤجل هذا الإيضاح الأساسي قليلاً بعدد لتساءل أولاً: إلى أية جهة كنا نفضل أن نميل عفواً فيما لو كنا مرغمين على التحزّب؟ وبما أننا في هذه الحالة لا نطلب النصيح من المحكّ المنطقي للحقيقة، بل فقط من غرضنا، فإنّ هذا البحث، على الرغم من أنه لا يقرر شيئاً بالنظر إلى الحقّ المتنازع بين الفريقين، يتمتّع على الأقلّ بأفضلية أنّه يجعلنا نفهم لماذا يميل أولئك الذين يشاركون في هذا النزاع إلى جهة دون أخرى من دون أن تدفعهم إلى ذلك معرفة أعلى بالموضوع. ويتمتّع أيضاً بأفضلية أنّه يشرح لنا أشياء أخرى أيضاً، وعلى سبيل المثال، حماس أحد الفريقين اللاهب وزعم الفريق الآخر البارد، ولماذا يصفقون بجُبور للأول، في حين يتحملون بلا هوادة على الثاني.

لكنّ، في هذه المحاكمة الأولية ما يعيّن وجهة النظر التي بناءً عليها وحدها يمكن أن نقوم بها بتعمّق، أي بمقارنة المبادئ التي ينطلق منها الفريقان. فمن الملاحظ أنّ بين مزاعم نقيض القضية وحدة شكل كاملة لنمط التفكير، ووحدة تامة في الشعار؛ أعني، إنّ مبدأ الأمبريرية المحضّة يُستخدم فيها لا في تفسير الظواهرات في العالم وحسب، بل أيضاً في حلّ الأفكار الترسّندالية عن كلّ العالم نفسه. وبالمقابل فإنّ مزاعم القضية تتأسس على مبادئ ذهنية بالإضافة إلى غلط التفسير الأمبريري المستخدم ضمن سلسلة الظواهرات، وبهذا المعنى فإنّ الشعار ليس بسيطاً. وسوف أطلّق عليه وفقاً للعلاقة التي تميّزه أصلاً، اسم دُغمائية العقل المحض.

نجد إذن لجهة الدُغمائية في تعيين أفكار العقل الكُسمولوجية، أي لجهة القضية:

أولاً: غرضاً عملياً ما، يشارك فيه بطيبة خاطر كلّ إنسان عاقل يفهم مصلحته الحقيقية. فإنّ يكون للعالم بداية، وأنّ تكون ذاتي المفكّرة من طبيعة بسيطة ومن ثمّ غير فاسدة، وأنّ تكون في الوقت عينه حرّة في أفعالها الإرادية وعالية على إلزام الطبيعة، وأنّ يصدر أخيراً كامل نظام الأشياء التي تشكل العالم عن كائن أول منه يستمدّ كل شيء وحدته واقتترانه الغائي؛ فتلك هي حجارة الأساس للأخلاق والدين، في حين أنّ نقيض القضية يسلبنا، أو على الأقلّ يبدو أنه يسلبنا، كل هذه المرتكزات.

ثانياً: ونجد من هذه الجهة أيضاً غرضاً اعتبارياً للعقل. ذلك أنّنا عندما نسلم بالأفكار الترسّندالية ونستعملها على هذا النحو، يمكن لنا أن نضمّ على نحو قبلي تماماً كل سلسلة

الشروط، وأن نفهم اشتقاق الشروط لأننا ننطلق من اللامشروط. والحال، إن هذا لا يُعطى لنا في نقيض القضية، وإن ما يُنْغَص على النقيض هو أن لا يقدر العقل فيه أن يُقَدَّم، عن السؤال الذي يدور على شروط تأليفية، أي جواب يُعْطِينَا من التساؤل بلا توقف ودائماً إلى أبعد. فوفقاً له، يجب الارتفاع من بدء معطى إلى بدء أعلى، وكل جزء يؤدي إلى جزء أصغر أيضاً، ولكل حادث أبداً حادث آخر أرفع منه كسبب، وشروط الوجود بعامة تستند بدورها أبداً إلى شروط أخرى دون أن تجد قط قاعدة أو مسنداً لا مشروطاً في شيء يقوم بذاته ككائن أصلي.

ثالثاً: ولهذا الجانب أيضاً ميزة الشعبية التي ليست بالتأكيد أدنى حسناته. فالفاهمة العامة لا تجد أي صعوبة في انكار البدء اللامشروط لكل تأليف؛ لأنها معتادة على الهبوط إلى النتائج أكثر من الصعود إلى المبادئ؛ وأفاهيم الأول بالطلق (الذي لا تشغل قط بإمكانه) تُرْجِئُهَا وتزودها في الوقت عينه بموقع صلب يمكن أن تربط به الخيط الذي يوجه خطاها في حين أنها لا تجد أي ارتياح في الصعود دون توقف من المشروط إلى الشرط حيث تطأ أبداً في الهواء.

ونجد لجهة الأميرية في تعيين الأفكار الكسولوجية، أي لجهة نقيض القضية:

أولاً: لا غرض عملياً يصدر عن مبادئ العقل المحضة بوصفه الغرض الذي تنطوي عليه الأخلاق والدين. إذ سرعان ما يبدو أن مجرد الأميرية تنتزع عنها كل قوة وكل تأثير. فإذا لم يكن ثمة كائن أصلي متميز عن العالم، وإذا كان العالم من دون بداية وبالتالي من دون خالق، وإذا لم تكن إرادتنا حرة، وإذا كانت النفس كالمادة منقسمة وفاسدة، فإن الأفكار الخلقية نفسها ستفقد هي ومبادئها كل مصداقية، وستندثر هي والأفكار الترندالية التي تشكل مساندها النظرية.

وبالمقابل تزود الأميرية غرض العقل الإعتباري بمنافع جذابة للغاية، وتتخطى كثيراً تلك التي قد يُعَد بها معلم الأفكار العقلية الدغمائي. فوفقاً للأميرية، تبقى الفاهمة دائماً في ميدانها الخاص، أعني في حقل التجارب الممكنة وحسب، فيمكنها أن تبحث دائماً عن قوانينها لتوسّع بواسطتها إلى ما لا نهاية معرفتها الموثوقة والمفهومة؛ ويمكن لها هنا، ويجب عليها، أن تقدّم الموضوع للحدس في ذاته كما في علاقاته، أو على الأقل في أفاهيم يمكن تحليلها دائماً أن يُعطى بوضوح وتُمَيِّز في حدوس ماثلة معطاة؛ وليس بها حاجة إلى مغادرة سلسلة النظام الطبيعي، كي تتعلق بالأفكار التي لا تعرف موضوعاتها، لأنّ هذه الأفكار لا يمكن أن تعطى قط بما هي آليات فكرية؛ بل أيضاً ليس من المسموح لها^(*) أن تكفّ عن انشغالها وأن تنتقل، بحجة أنها قد وصلت إلى النهاية، إلى مجال العقل الأمثلي، وأن ترتفع إلى أفاهيم مفارقة حيث لا يعود بها حاجة لا إلى الملاحظة ولا إلى متابعة أبحاثها تبعاً لقوانين الطبيعة، بل حيث لا يبقى عليها سوى أن تُفَكِّر وتُتَحَرَّع متيقنة من أن وقائع الطبيعة لن تناقضها قط لأنها لن تكون مقيدة بشهادتها، بل سيكون لها الحق على العكس بأن تتجاوزها، بل أن تُخضعها لسلطة أعلى، أعني لسلطة العقل المحض.

(*) أي الفاهمة (م). و).

وعليه، لا يسمح الأميري قط بعد أي مرحلة من مراحل الطبيعة بمثابة المرحلة الأولى بالمطلق، ولا بعد أي حد مفروض على نظره في امتداد الطبيعة بمثابة الحد الأقصى. ولا يسمح أيضاً بالانتقال من موضوعات الطبيعة التي يمكن أن يحلها بالمشاهدة وبالرياضيات، وأن يعينها تأليفاً في الحدس (بالانتقال مما هو ممتد) إلى تلك التي لا يمكن لا للحس ولا للمخيلة أن يعرضها قط عياناً (إلى البسيط). ولا يسمح كذلك بأن نتخذ كأساس وحتى في الطبيعة، القدرة على التصرف بعزل عن قوانين الطبيعة (الحرية) وأن نخترل بذلك مهمة الفاهمة التي هي البحث عن نشوء الظاهرات بالاهتداء بالقواعد الضرورية. ولا يسمح أخيراً بأن نبحت خارج الطبيعة عن علّة أي شيء (عن الكائن الأصلي) لأننا لا نعرف شيئاً أكثر من الطبيعة كونها الشيء الوحيد الذي يمكن أن يزودنا بموضوعات ويُعلّمنا بقوانينها.

وفي الحقيقة، لو لم يكن للفيلسوف الأميري من قصد آخر من نقيض القضية سوى أن يثبت الفضول المعلن والادعاء للذين للعقل الذي يجهل قصده الحقيقية، ويتبجح برؤيائه وعلميه، حيث يتوقف بالضبط الرثيان والعلم، ويزعم أن ما لا مصداقية له إلا بالنظر إلى الغرض العملي هو بمثابة تشجيع للغرض الاعتباري، وذلك من أجل أن يقطع، ما إن يحلوه ذلك، خيط الأبحاث الفيزيائية بحجة توسيع المعرفة ليربط هذا الخيط بالأفكار الترسندالية التي لا تجعلنا نعرف أصلاً سوى أننا لا نعلم شيئاً؛ أقول لو كان الأميري يقتصر على ذلك لكان مبداه شعاراً يوصينا بالاعتدال في ادعاءاتنا وبالتحفظ في مزاعمنا، ويدعونا في الوقت نفسه إلى أن نوسع أكثر ما يمكن فاهمتنا بمساعدة المعلم الوحيد الذي لدينا أصلاً، عنيت التجربة. ذلك أنه في هذه الحالة لن تُسحب من الافتراضات الذهنية والمعتقدات بصدد غرضنا العملي بل، فقط لن يمكننا أن ندخلها تحت العنوان الطنّان، علم ورثيان العقل، لأن العلم الاعتباري لا يمكن أن يطال أصلاً أي موضوع سوى موضوع التجربة، فإذا ما تجاوزنا الحدود، فلن يكون للتأليف الذي يبحث عن معارف جديدة ومستقلة عن التجربة أي أس من الحدس يمكن أن يطبق عليه.

لكن، إذا صار الأميري نفسه دُعائياً بالنظر إلى الأفكار (كما يحصل غالباً) وإذا ما أنكر بثقة كل ما هو فوق فلك معارفه الحدسية فإنه سيقع بدوره في عيب التكبر الذي يُعاب بقدر ما يلحق بغرض العقل العملي من ضرر لا يُعوّض عنه.

وذاك هو التضاد بين الأبيقورية⁽¹⁾ والأفلاطونية.

(1) وما تزال عالقة مسألة معرفة هل قدم أبيقور هذه المبادئ مرة كمزاعم موضوعية. فإذا لم تكن سوى شعارات للاستعمال النظري للعقل، فإنه يكون قد أظهر بذلك روحاً فلسفية حقيقية أكثر من كل الفلاسفة القدماء. إذ، أن يجب أن نتصرف في تفسير الظاهرات، كما لو أن حقل بحثنا لا يتوهر أي حد ولا أي بدء للعالم؛ وأن يجب أن نسلم لمادة العالم بأن تكون على النحو الذي نريد أن نتعلمه من التجربة؛ وأن يجب أن لا نلجأ إلى أي نشأة للأحداث سوى تلك التي تتعين بقوانين الطبيعة الثابتة، وأن يجب أخيراً أن لا =

فكل واحدة منها تقول أكثر مما تعلم. الأولى تشجع العَلم وتحتج إنما على حساب الغرض العملي؛ في حين أن الثانية تقدم، ولا شك، مبادئ ممتازة لهذا الغرض، إلا أنها بذلك بالذات، وبالنظر إلى كل ما لا يُسمح لنا فيه إلا بعَلم اعتباري، تغري العقل بالإنجرار وراء التفسيرات المثالية للظواهر الطبيعية مهماً بذلك البحث الفيزيائي.

أخيراً، وفيما يخصّ الآن الثالث الذي يُمكن أن يرد كخيار مؤقت بين الفريقين المتنازعين، ثمة شيء مذهل للغاية، هو أن الأميرية لا تتمتع بأي شعبية، على عكس ما قد نَظَن من أنّ على الفاهمة العامة أنّ تستعجل القبول بخطة تعدها بالاكتفاء بمعارف تجريبية وبترابطها وفقاً للعقل وحسب، في حين ترغمها الدُعائية الترسندالية على الارتفاع إلى أفاهيم تتخطى كثيراً الرثيان والقدرة العقلية لدى أكثر الرؤوس تمسّاً بالتفكير. لكن ذلك بالضبط هو ما يحفز الفاهمة العامة. لأنها ستجد نفسها بذلك في حال لا يمكن فيها لأعلم الناس أن يتغلب عليها. فإذا كانت هي لا تفهم شيئاً في ذلك، أو تفهم شيئاً يسيراً، فإنّه لا يمكن لأحد على الأقل، أن يتبجح بأنه يفهم أكثر، وعلى الرغم من أنه لا يمكنها أن تقول، على الطريقة المدرسية، بقدر ما يقول الآخرون، فإنه يمكن لها مع ذلك أن تَماحك أكثر بما لا يقاس. ذلك أنّها تهيم هنا وسط مجرد أفكار تثرثر بصدها إلى هذا الحد بالضبط، لأننا لا نعلم عنها شيئاً، في حين أنه يجب عليها في ما يتعلق بالبحث في الطبيعة أن تظل صامتة، وأن تعترف بجهلها. فالاستخفاف والتبجح يناضلان إذن بقوة لصالح هذه المبادئ. أضف، إنه إذا كان من الصعب على الفيلسوف أن يتخذ، بمثابة مبدأ، ما لا يستطيع أن يبيّنه لنفسه، أو حتى أن يُدخل أفاهيم لا يمكن لواقعها الموضوعي أن يدرك، فإن الأمر عادي جداً عند الفاهمة العامة. وهي تريد موقفاً تنطلق منه بكلّ أمان، وصعوبة فهم مثل هذا الافتراض نفسه لا يزعجها لأن تلك الصعوبة لا تخطر على بالها قط (فهي لا تعلم ما معنى الفهم) لأنها تحسب معرفة ما يجعله الاستعمال المتواتر مألوفاً. أخيراً يغيب لديها أي غرض نظري أمام الغرض العملي، وتتخيل أنها ترى وتعلم ما تدفعها مخاوفها أو آمالها إلى التسليم أو الاعتقاد به. وهكذا تحرم أميرية العقل المُثُلين ترسندالياً^(*) من كل شعبية، ولا يُخشئ، ومهما كان مبلغ ما قد تتضمن من ضرر يلحق بأسمى المبادئ العملية، من أن تخرج يوماً عن حدود المدارس، وتحظى في العالم بأذن مرجعية أو بتأييد من السواد الأعظم.

إن العقل البشري هو بطبعه مِعماريّ، أعني إنه ينظر إلى كل المعارف بوصفها متممة إلى سستام ممكن، وإنه لا يسمح بالتالي بمبادئ غير تلك التي لا تمنع على الأقل معرفة نهدف إلى جمعها مع معارف أخرى في سستام ما. لكن قضاياا نقيض القضية هي من النوع الذي يجعل إنجاز بنیان المعارف ممتنعاً امتناعاً كلياً. فبموجبها يوجد أبداً فوق حال من أحوال العالم، حال

= نستعمل أيّ علّة متميزة عن العالم؛ فتلك ماديء ما تزال صحيحة حتى يومنا على الرغم من أنها قلما تُصادف، ومبادئ تسمح لنا بتوسيع الفلسفة النظرية وفي الوقت عينه أيضاً لاكتشاف مبادئ الأخلاق بمعزل عن أي مساعدة خارجية من دون أن يُتهم من يريد أن يتجاهل هذه المبادئ الدُعائية ما دعنا نهم بمجرد النظر، بأنه يريد إنكارها.

(*) بمعنى، أميرية العقل الذي ينكر إمكان المعرفة القبلية، أي غير الأميرية.

أخرى أقدم منها، وفي كل جزء أجزاء أخرى أبداً منقسمة بدورها أيضاً، وقبل كل حادث حادث آخر قد أحدثه بدوره حادث آخر؛ وأخيراً في الوجود بعامة كل شيء مجرد مشروط أبداً من دون أن يمكننا التعرف على وجود أول لا مشروط أيّاً كان. وبما أن نقيض القضية لا يسلم قط بطرف أول ولا ببدء يمكن أن يصلح بالمطلق كأساس للبناء، فإن بنيناُ ناجزاً للمعرفة يمتنع امتناعاً كلياً مع مثل هذه الافتراضات إذن. وعليه، فإن الغرض المعنوي للعقل (الذي يتطلب، لا وحدة أميرية، بل وحدة عقلية محضة قبلية) ينطوي على توصية طَبعية لصالح مزاعم القضية.

لكن، لو كان بإمكان امرئ أن يتنزه عن كل غرض وأن يُقوّم، غير آبه لكل النتائج، مزاعم العقل وفقاً لمثانته أسسها فقط، وعلى افتراض أن مثل هذا المرء لا يعرف سبيلاً للخروج من الإحراج سوى تبني أحد التعليمين المتنازعين، فإنه سيكون في حال تأرجح دائم. وسيقتنع اليوم أن الإرادة البشرية حرة، لكنه غداً إذ ينظر إلى سلسلة الطبيعة المحكمة سيتيقن من أن الحرية ليست سوى خداع ذاتي وأن كل شيء هو مجرد طبيعة. لكن ما إن ينتقل إلى الفعل حتى تبدد لُعبة العقل محض الاعتباري هذه كأضغاث أحلام، وحتى يختار مبادئه بموجب الغرض العملي وحسب. لكن، بما أنه يليق بكائن مفكر وباحث أن يُخصّص بعض الوقت لمجرد فحص عقله الخاص بالتخلي كلياً عن كل تحزّب وإعلان ملاحظاته على الملأ وإخضاعها لحكم الآخرين، فإنه ليس بوسعنا أن نلوم، ولا بالأحرى أن نمنع أحداً، من أن يقدم معاً القضايا ونقائض القضايا، من حيث يمكنها أن تدافع عن نفسها، من دون أن تحشى أي تهديد، أمام حلفين من نفس رتبته (أعني من رتبة البشر الضعفاء).

الفصل الرابع

في مشكلات العقل المحض الترسندالية من حيث يجب حتماً أن يكون بالإمكان حلها

إن من يريد حلّ جميع المشكلات والإجابة عن جميع الأسئلة، إنما يُفْرِط في التبجح ويشتطّ في الإدّعاء إلى درجة يكفّ معها فوراً عن أن يكون موضع ثقة. ومع ذلك، هناك علوم من طبيعتها أنه يجب حتماً أن يكون بالإمكان حلّ كل سؤال يخطر فيها، انطلاقاً مما نعلم، لأن الإجابة يجب أن تصدر عن نفس مصادر السؤال. ولا يسمح في هذه العلوم قط بالتذرّع بجهل محتم، بل يمكننا على العكس أن نطلب حلاً. فما هو محق أو باطل في جميع الحالات الممكنة يجب أن يكون بالإمكان معرفته بفضل القاعدة، لأن الأمر يدور هنا على إلزامنا، ولأنه لا إلزام يُجبرنا على ما لا يمكن أن نعلم. أما في تفسير ظاهرات الطبيعة، فيجب أن يبقى كثير من الأشياء غير مؤكد وكثير من الأسئلة بلا حلّ، لأن ما نعلمه عن الطبيعة هو دون أن يفي في كل الحالات بما نريد أن نفسر. المطلوب إذن، أن نعرف ما إذا كان سؤال اقترحه العقل، في الفلسفة الترسندالية

وبخصوص موضوع ما، لا يحلّه هذا العقل المحض نفسه، وسؤال لنا الحق في أن نرفض بصدده كل إجابة حاسمة بعد ذلك الموضوع غير مؤكدة البتة (حسب كل ما يمكننا أن نعرف) وبوصفه، بهذا المعنى، بين الأمور التي، وإن كان لدينا عنها فهماً كافياً لإثارة سؤال، ليس لدينا، على الإطلاق، لا الوسائل ولا القدرة للعثور ذات مرة على الجواب عنها.

والحال، إنّي أزعّم أنّ الفلسفة الترسندالية تمتاز من بين سائر المعارف النظرية بأن لا سؤال يخص موضوعاً معطى للعقل المحض إلّا ويجب حلّه في هذا العقل البشري نفسه وأنّه ليس بوسعنا قطّ أن نتذرع بالجهل المحتّم أو بعمق المشكلة الذي لا يُسرّ كي نتهرب من إلزام الإجابة عنه بشكل جذري وكامل، لأنّ نفس الأفهوم الذي يتيح لنا طرح السؤال يجب أن يجعلنا قادرين تماماً على الإجابة عنه، لأنّ الموضوع (كما في الحق والباطل) لا يوجد قط خارج الأفهوم.

لكن ليس، في الفلسفة الترسندالية، ما يمكن أن نطلب بصدده بحق جواباً شافياً في ما يخص قوام الموضوع من دون أن يكون مسموحاً للفيلسوف بأن يتهرب من الجواب متذرعاً بابهام لا يُسرّ، سوى الأسئلة الكسمولوجية. ويمكن لهذه الأسئلة أن تخص الأفكار الكسمولوجية وحسب. ذلك أن الموضوع يجب أن يعطى أمبيرياً، والسؤال لا يدور إلّا على تطابقه مع فكرة. فإن كان الموضوع ترسندالياً وغير معروف إذن، مثال هل الشيء، الذي ظاهرته (فيينا) التفكير (النفس)، هو ذاته كائن بسيط، أم هل ثمة من سبب لجميع الأشياء بأسرها ضروري إطلاقاً. الخ؟. فسيكون علينا أن نبحث لفكرتنا عن موضوع يمكن أن نعرف بأنه مجهول لدينا مع أنه غير ممتنع من جراء ذلك⁽¹⁾. فالأفكار الكسمولوجية تتمتع وحدها بخاصية أنه يمكنها افتراض موضوعها معطى مع التأليف الأميري الذي يتطلبه أفهومه. والسؤال الناجم عنها لا يخص سوى تقدّم هذا التأليف من حيث عليه أن يتضمن الجملة المطلقة التي لم تعد ذلك الأميري، إذ لا يمكن أن تعطى في أي تجربة. لكن، بما أنّ الكلام لا يدور هنا على الشيء إلّا بوصفه موضوعاً لتجربة ممكنة، وليس بوصفه شيئاً في ذاته، فإن الجواب عن السؤال الكسمولوجي المفارق لا يمكن أن يوجد في أي محل خارج الفكرة. ذلك أنه لا يخص أي موضوع في ذاته؛ وبالنظر إلى التجربة الممكنة نحن لا نسأل ماذا يمكن أن يُعطى عياناً في تجربة ما، بل ماذا يوجد في الفكرة التي يجب أن يقترب منها فقط، التأليف الأميري. يجب إذن أن يكون بالإمكان حلّ السؤال بناءً على الفكرة وحدها، لأنّ هذه الفكرة هي مجرد إبداع للعقل الذي لا يمكنه إذن أن يرفض

(1) صحيح أنه ليس بوسعنا أن نُدلي بأي جواب عن السؤال. ما قوام الموضوع الترسندالي أي ما هو، لكن يمكننا القول إن السؤال نفسه هو لا شيء، لأنه لا يُعطى أي موضوع لهذا السؤال. فجميع أسئلة النفسانيات الترسندالية هي إذن قابلة للإجابة عنها، وقد أُجيب عنها حقاً، لأنها تُخصّص الحامل الترسندالي لكل الظاهرات الباطنة الذي ليس هو نفسه ظاهرة، وليس بالتالي معطى كموضوع وحيث لا نجد أي مقولة من المقولات (مع أنّ السؤال يدور أصلاً عليها) الشروط الضرورية لتنطبق عليه. نحن إذن الآن في الحالة التي لا تصدق فيها العبارة العامة القائلة: لا جواب يعني أيضاً جواب؛ بمعنى أنّ السؤال عن قوام ذلك الشيء، الذي ليس بوسعنا أن نفكره بأي محمول متعين لأنه يقع كلياً خارج فلك الموضوعات التي قد تعطى لنا، هو سؤال باطل وفارغ تماماً

الإجابة عن الموضوع المجهول أو يعتذر عنها.

فليس من الغريب، بقدر ما بدا لنا في البداية، أن يمكن لعلم أن يطلب ويتنظر فقط حلولاً يقينية لكل أسئلته المنتمية إلى نطاقه (questiones domesticae) على الرغم من أننا قد لا نكون عثرنا بعد على تلك الحلول. فخارج الفلسفة الترندالية يوجد بعد، عالمان عقليان محضان، أحدهما مضمونه نظري وحسب، والآخر عملي؛ أقصد الرياضة المحضة والأخلاق المحضة. فهل سمع أحدنا مرة أننا أسسنا نوعاً ما على الجهل الضروري بالشروط كي ننظر إلى سؤال معرفة العلاقة بين القطر والدائرة بكل دقة بأعداد صحيحة أم صماء، بوصفه سؤالاً غير يقيني؟ وحيث إنه لم يكن لتلك العلاقة أن تعطى بشكل مناسب بالضرب الأول من الأعداد، وحيث إنها لم تكن قد وجدت بعد بالضرب الثاني، فقد تقرر على الأقل أنه يمكن الاقترار بيقين بامتناع هذا الحل، وقد أعطى لأمير الدليل على ذلك. أما في المبادئ الكلية للأخلاق فلا يمكن أن يوجد شيء غير يقيني، لأن على القضايا إما أن تكون باطلة كلياً وفارغة من المعنى، وإما أن تصدر عن أفاهيمنا العقلية وحسب. وعلى العكس، ثمة في العلم الطبيعي ما لا يحصى من التخمينات لا يمكن أن نتوقع اليقين بصدها قط، لأن ظاهرات الطبيعة هي موضوعات تعطى لنا بمعزل عن أفاهيمنا، فليس مفتاحها إذن فينا وفي فكرنا المحض بل خارجاً عنا، بحيث إنه لا يمكن أن نعثر عليه في كثير من الحالات ولا أن نتنظر من ثم إيضاحات مؤكدة. ولا أدخل هنا أسئلة التحليلات الترندالية التي تخص تسويغ معرفتنا المحضة لأن الأمر يدور الآن فقط على يقين الأحكام بالنظر إلى الموضوعات وليس بالنظر إلى أصل أفاهيمنا نفسها.

لا يمكننا إذن أن نتملص من وجوب إعطاء حل نقدي على الأقل للأسئلة العقلية المقترحة بالتشكي من الحدود الضيقة لعقلنا وبلاعتراف، مع تظاهر بمعرفة للذات مفعمة بالتواضع، بأن قدرة عقلنا لا تستطيع تقرير ما إذا كان العالم أزلياً أم ذا بداية؛ وما إذا كان المكان العالمي مليئاً إلى ما لا نهاية بكائنات أم محصوراً في حدود معينة؛ وما إذا كان في العالم أي شيء بسيط أم أن كل شيء ينقسم إلى ما لا نهاية؛ وما إذا كان ثمة خلق أو أحداث بحرية أم أن كل شيء معلق بسلسلة النظام الطبيعي؛ وأخيراً ما إذا كان ثمة كائن لا مشروط بالمطلق وضروري في ذاته، أم أن كل شيء مشروط في وجوده وبالتالي خاضع للخارج وحادث في ذاته. ذلك أن كل هذه الأسئلة تخص موضوعاً لا يمكن أن يُعطى في أي محل غير أفكارنا، أعني موضوع جملة تأليف الظاهرات، اللامشروطة إطلاقاً. فإذا لم يكن بإمكاننا أن نقول أو أن نقرر شيئاً يقينياً بهذا الخصوص، بأفاهيمنا الخاصة، فلا يمكننا أن نؤاخذ الشيء الذي يختبئ عنا، لأن ليس ثمة شيئاً من هذا النوع يمكن أن يُعطى لنا (لأنه لا يمكن أن يُعثر عليه في أي محل خارج فكرتنا) بل يجب أن نبحث عن السبب في فكرتنا نفسها التي هي مشكلة لا تتضمن أي حل، والتي نشط مع ذلك في معالجتها كما لو أن ثمة موضوعاً متحققاً يتناسب معها. وسيؤدي بنا العرض الواضح للديالكتيك القائم في أفهومتنا نفسه، سيؤدي بنا سريعاً إلى يقين كامل بصدد ما يجب أن نحكم به بالنظر إلى مثل هذه المسألة.

فإن تذرعتم بارتياحكم بالنظر إلى هذه المشكلة، فبالإمكان معارضتكم بدءاً بهذا السؤال الذي أنتم مرغمون على الأقل على الإجابة عنه بوضوح: من أين تأتیکم الأفكار التي يوقعكم حلّها هنا في مثل هذه الصعوبة؟ هل يدور الأمر على ظاهرات أنتم بحاجة إلى تفسيرها إنما لستم بحاجة إلى البحث وفقاً لهذه الأفكار إلّا عن مبادئها أو قاعدة عرضها؟ وعلى افتراض أنّ الطبيعة بأسرها تنكشف أمامكم وأنّ لا شيء فيها مخفي عن حواسكم وعن وعي كل ما يمثّل لحسكم، فإنه لن يكون بإمكانكم مع ذلك بأن تتعرفوا بأي تجربة على موضوع أفكاركم عياناً (لأنه يلزمكم بالإضافة إلى هذا الحدس الكامل تأليف ناجز ووعي لجملة المطلقة، وهو أمر غير ممكن بأي معرفة أميرية) وعليه لا يمكن لسؤالكم قط أن يكون ضرورياً لتفسير أي ظاهرة تمثّل لكم ولا يمكن بالتالي أن يطرحه عليكم الموضوع نفسه. ذلك أنه ليس بوسع الموضوع قط أن يمثّل لكم، لأنه لا يمكن أن يعطى في أي تجربة ممكنة. وستبقون أبداً خاضعين، في كل الإدراكات الممكنة، إلى شروط، سواء في المكان أم في الزمان، ولن تتوصلوا أبداً إلى أي لا مشروط بحيث تقرّروا ما إذا كان هذا اللامشروط يجب أن يوضع في البدء المطلق للتأليف أم في الجملة المطلقة لسلسلة لا بداية لها. لكنّ ((الكل)) بالمعنى الأميري هو دائماً مجرد ((كل)) مقارنة، أما ((الكل)) المطلق للكمّ (لکل العالم) وللانقسام وللاشتقاق ولشروط الوجود بعامة، وكل الأسئلة حول هل يتحقق بتأليف متناهٍ أم بتأليف يتتابع إلى ما لا نهاية، فهي لا تخصّ بشيء أي تجربة ممكنة. فأنتم لا تفسرون بطريقة أفضل، مهما قلّت أفضليتها، بل لا بطريقة أخرى، ظاهرات جسم من الأجسام، مثلاً، بالتسليم بأنه مؤلف من أجزاء بسيطة، أو بأنه يظلّ أبداً مؤلفاً من أجزاء مركبة؛ لأنه ليس بوسع أي ظاهرة بسيطة ولا أي تركيب لا متناهٍ أن يعطى لكم مرة. فلا تحتمل الظاهرات أن تفسّر إلّا بقدر ما تمتدّ شروط تفسيرها المعطاة في الإدراك؛ أما كلّ ما يمكن أن يعطى فيها ويكون مجتمعاً في ((كل)) مطلق فليس بإدراك البتة. والحال إنّ هذا ((الكل)) بالضبط هو ما يطلب تفسيره في مشكلات العقل الترندالية.

وبما أن حلّ هذه المشكلات لا يمكن أن يمثّل إذن، ذات مرة، في التجربة، فإنه ليس بوسعكم أن تقولوا إنكم في شك من أمر ما يجب أن ينسب هنا إلى الموضوع. ذلك أن موضوعكم لا يوجد إلّا في رأسكم ولا يمكن أن يعطى خارجه: وليس عليكم إذن إلّا أن تنبهوا كي تكونوا منسجمين مع أنفسكم، وتجنبوا الالتباس الذي يحول فكرتكم إلى تصوّر مزعوم بموضوع معطى أميرياً، وبالتالي قابل لأن يعرف وفقاً لقوانين التجربة. فالحل الدغمائي ليس إذن، أمراً مشكوكاً فيه بل مستحيل. والحل النقدي الذي يمكن أن يكون يقينياً تماماً لا ينظر إلى المسألة موضوعياً قط بل، فقط من حيث أساس المعرفة الذي تستند إليه.

الفصل الخامس

التصور الريبّي للمسائل الكسُمولوجية بالأفكار الترسندالية الأربع

نحن على استعداد للتخلي عن مطلب الحصول على أجوبة دغمائية عن أسئلتنا لو كان بإمكاننا أن نفهم سلفاً أنّ الجواب، في أيّ صيغة كانت، لن يفعل سوى أن يزيد جهلنا، وينقلنا من لا-فهم إلى آخر، ومن غموض إلى غموض أكبر بل، ربما يوقعنا في تناقضات. وعندما يطالب سؤالنا فقط بإثبات أو نفي، فإنّه من الحكمة أن نحفظ، حتى إشعار آخر، بالأسباب المرجحة للجواب، وأن ننظر، أولاً، إلى ما قد نربحه لو كان الجواب لصالح هذه الجهة أو تلك. لكنّ، إذا كنّا في الحالتين نصل إلى لا معنى (non sens) فسيكون ذلك دعوة لنا ملحة ومدعّمة بوجوب تفحص سؤالنا نفسه، بطريقة نقدية لرؤية ما إذا كان يستند إلى افتراض من دون أساس، وما إذا كان يلهو بفكرة ينكشف خطاها في تطبيقها ونتائجها على نحو أفضل مما في التصوّر المجرد. وتلك هي الفائدة الكبرى التي تنجم عن الطريقة الريبّيّة في معالجة المسائل التي يطرحها العقل المحض على العقل المحض؛ ويمكننا على هذا النحو أن نتخلص بقليل من التكاليف من ركام دغمائي كبير لنحلّ محلّه نقداً واعياً يُبدّد، بما هو ضابطة حقيقية، الصلّف مع جريه التبيّح.

فلو كنت أعرف إذن، سلفاً، عن الفكرة الكسُمولوجية أنها ستكون، ولأي جهة من جهتي لا مشروط التأليف التراجعي للظواهرات وقفت، إما كبيرة جداً أو صغيرة جداً على كلّ أفهم فاهمي، لكان بإمكانني أن أفهم أنّ هذه الفكرة، وهي لا عمل لها إلّا مع موضوع التجربة الذي يجب أن يكون متوافقاً مع أفهم فاهمي ممكن، يجب أن تكون فارغة تماماً وخالية من المعنى لأنّ الموضوع لا يتوافق معها مهما حاولت أن أكيف شكله. وتلك هي حقاً الحالة مع أفاهيم العالم؛ ولعلها لهذا السبب بالضبط تدفع العقل، طالما هو معلق بها، إلى نقیضة محتمّة؛ إذ لو سلمتم:

أولاً: أن ليس للعالم بداية؛ فإنّه سيكون كبيراً جداً على أفهمكم لأنّ هذا، إذ يقوم بتراجع متتالي، لا يمكنه قط أن يبلغ الأزل المتصرّم. وعلى افتراض أن له بداية، فإنّه سيكون صغيراً جداً، على أفهمكم الفاهمي في التراجع الأميري الضروري؛ إذ لما كان البدء يفترض أبداً زمناً تقدّم، فإنّه ليس بلا مشروط بعد؛ والقانون الذي يُنظّم الاستعمال الأميري للفاهمة سيُفرض عليكم أن تبحثوا عن شرط زمنيّ أرفع بعد، وسيكون العالم، بالطبع، صغيراً جداً على هذا القانون.

والأمر هو على النحو نفسه، مع الجواب المزدوج عن السؤال حول ((كم)) العالم من حيث المكان. إذ لو كان لامتناهياً ولا محدوداً فسيكون كبيراً جداً على كلّ أفهم أميري ممكن. ولو كان

متناهيًا ومحدودًا فسيكون لكم الحق بأن تسألوا: وما الذي يعين هذا الحد؟ والمكان الفارغ ليس مُضايِفًا للأشياء، قائمًا بذاته، ولا يمكن أن يكون شرطًا يُمكنكم التوقف عنده، كما لا يمكنه بالأحرى أن يكون شرطًا أميريًا يشكل جزءًا من تجربة ممكنة (إذ من يمكن أن يكون لديه تجربة بالفراغ المطلق؟). لكن، يلزم دائمًا، لجملة التأليف الأميري المطلقة أن يكون اللامشروط أفهوماً تجريبيًا. فالعالم المحدود هو إذن صغير جدًا على أفهوميكم.

ثانيًا: إذا كانت كل ظاهرة في المكان (كل مادة) تتألف مما لا يتناهي من الأجزاء فإن تراجع الانقسام هو أبداً كبير جداً على أفهوميكم. وإذا كان على انقسام المكان أن يتوقف عند طرف من أطرافه (عند البسيط)، فإن هذا التراجع سيكون صغيراً جداً على فكرة اللامشروط. ذلك أن هذا الطرف سيظل يفسح دائماً في المجال للتراجع نحو عدة أجزاء متضمنة فيه.

ثالثاً: إذا سلمتم أن في كل ما يحدث في العالم، لا شيء إلا وهو نتيجة وفقاً لقوانين الطبيعة، فإن سببية السبب ستكون بدورها شيئاً يحدث، وسترغمكم على أن تصعدوا من تراجعكم حتى أسباب أعلى أيضاً، ومن ثم أن تمعدوا سلسلة الشروط ^(*) a parte priori من دون توقف. فمجرد الطبيعة الفاعلة هي إذن كبيرة جداً على أفهوميكم في تأليف أحداث العالم.

فلو خطر لكم أن تختاروا، هنا وهناك، أحداثاً مُحدثة تلقائياً وبالتالي مُحدثة بحرية، فإن هم العثور على سبب وفقاً لقانون طبيعي حتمي سيلاحقكم، ويرغمكم على الصعود إلى ما بعد هذه النقطة بموجب قانون سببية التجربة، وستجدون، عندها، أن جملة الإقتران هذه صغيرة جداً على أفهوميكم الأميري الضروري.

رابعاً: لو سلمتم بكائن ضروري إطلاقاً (سواء كان العالم نفسه أم شيئاً في العالم، أم علة للعالم) فإنكم ستضعونه في زمن بعيد بلا نهاية عن كل لحظة معطاة وإلا خضع لوجود آخر أقدم؛ لكن هذا الوجود سيكون عصياً على أفهوميكم الأميري وكبيراً جداً، فلا يمكنكم قط الوصول إليه بأي تراجع متصل.

لكن لو كان كل ما ينتمي إلى العالم حسب رأيكم (إما كمشروط وإما كشرط) حادثاً، فإن كل وجود يعطى لكم سيكون صغيراً جداً على أفهوميكم. ذلك أنه سيرغمكم على البحث أبداً عن وجود آخر بعد، يخضع له.

قلنا إن فكرة العالم هي، في جميع الحالات، إما كبيرة وإما صغيرة جداً على التراجع الأميري، وبالتالي على كل أفهومي فاهمي ممكن. فلماذا لم تقلب الكلمات ونقول: إن الأفهومي الأميري في الحالة الأولى هو أبداً صغير جداً على الفكرة في حين أنه كبير جداً في الحالة الثانية؛ ولماذا بالتالي، لم نرجع الخطأ إلى التراجع الأميري بدلاً من اتهام الفكرة الكسُمولوجية بالإنحراف عن هدفها أي عن التجربة الممكنة بالزيادة أم بالنقصان؟ إليكم السبب: التجربة الممكنة هي

وحدها ما يُمكن أن يُعطي الأفاهيم واقعاً، ومن دونها ليس أيّ أفهوم سوى فكرة من دون حقيقة أو صلة بموضوع. وعليه، كان الأفهوم الأميري الممكن وحدة المقياس الذي به كان يجب أن نحكم على الفكرة لمعرفة ما إذا كانت مجرد فكرة وأيس فكري، أم ما إذا كانت تجد موضوعها في العالم. إذ إننا لا نقول عن شيء، إنه كبير جداً أو صغير جداً على آخر، إلا عندما لا نُسلم به إلا بسبب هذا الآخر، ولا يجب أن ننظمه إلا وفقاً لهذا الآخر. والسؤال التالي كان نوعاً من اللهُو في المدارس الديالكتيكية القديمة: إذا كان لا يُمكن لكُلّة أن تمرّ في ثقب، فهل يجب القول إن الكُلّة كبيرة جداً أم إن الثقب صغير جداً؟ وفي هذه الحالة فإن لا فرق بين التعبير بهذه الطريقة أو بتلك، لأننا لا نعرف أيّ الشيئين يوجد من أجل الآخر؟ لكنكم لا تقولون عن امرئ إنه كبير جداً على ثوبه بل على العكس، إن الثوب صغير جداً على الرجل.

يفضي بنا الأمر إذن، على الأقل، إلى الشكّ المحقّ نوعاً من الحق، بأن الأفكار الكسمولوجية، ومعها كلّ المزاعم المباحكة المتنازع فيها، ربما كانت مؤسسة على أفهوم فارغ ومتخيل وحسب، عن الطريقة التي بها يعطى لنا موضوع هذه الأفكار. وقد يكون هذا الشكّ وضعنا على الطريق الصحيح من أجل اكتشاف التعمية التي ضللتنا طويلاً.

الفصل السادس

المثالية الترسندالية كمفتاح لحل الديالكتيك الكسمولوجي

لقد بينّا، بشكل وافٍ في «الاستطبيقا الترسندالية»، أن كلّ شيء يُحدس في المكان أو في الزمان، ومن ثمّ، أن كلّ موضوعات التجربة الممكنة لنا، ليست سوى ظاهرات، أعني مجرد تصورات ليس لها، من حيث نتصورها كائنات ممتدة أو كسلاسل من التغيرات، ليس لها وجود قائم في ذاته خارج أفكارنا. وقد أسميت هذا المذهب المثالية الترسندالية⁽¹⁾. فالواقعي(*) بالمعنى الترسندالي يجعل من تغيّرات حساسيتنا أشياء قائمة بذاتها وبحول بالتالي مجرد تصورات إلى أشياء في ذاتها.

وأنه لمن سوء التعامل معنا أن تُنسب إلينا المثالية الأميرية التي تُدّد بها من زمان، والتي مع تسليمها بالتحقّق الخاص بالمكان تُنكر، أو على الأقل تشكّ، بوجود الكائنات الممتدة في المكان،

(1) وقد أسميته أحياناً أيضاً في مكان آخر المثالية الصورية لتمييزه عن مثالية المادة، أي المثالية العادية التي تشكّ بوجود الأشياء الخارجية نفسها أو تنكره. ويبدو في كثير من الحالات، أنه من الأفضل أن نستخدم هذا التعبير الأخير لا الأول كي نحترز من كل سوء فهم.

(*) الفيلسوف الواقعي.

والتي لا تسلم حول هذه النقطة بأي فرق، بين الحلم والحقيقة، يمكن أن يُدلل عليه تدليلاً كافياً، في حين لا نجد أي صعوبة في التسليم بظواهرات الحس الباطن بوصفها أشياء متحققة، بل إنها تذهب إلى حد الزعم بأن هذه التجربة الباطنة تثبت لوحدها، إثباتاً وافياً، الوجود المتحقق لموضوعها (في ذاته، ومع كل هذا التعيين الزمني).

أما مثاليتنا الترسندالية فتسمح، على العكس، لموضوعات الحدس الخارجي بأن تكون متحققة وبالضبط كما هي محدوسة في المكان، ولجميع التغيرات في الزمان بأن توجد كما يصورها الحس الباطن: إذ لما كان المكان نفسه صورة لذلك الحدس الذي نسميه حدساً خارجياً، ولما كان لا تصور أمبيرياً من دون حس المكان، فإنه يمكن لنا، ويجب علينا أن نسلّم بوجود الكائنات الممتدة فيه بوصفها متحققة، والأمر على النحو نفسه بالنسبة إلى الزمان. لكن هذا المكان نفسه، وكذلك هذا التعاون، ومعها كل الظواهرات في الوقت عينه، ليست مع ذلك، في ذاتها، بأشياء؛ وهي ليست سوى تصورات ولا يمكن أن توجد خارج ذهننا بل، إن حدس ذهننا الباطن والحسي (بوصفه حدس موضوع من موضوعات الوعي) الذي يتصور تعينه بتسالي متنوع الأحوال في الزمان، ليس بدوره الذات بذاتها، كما توجد في ذاتها، أو الحامل الترسندالي بل، فقط ظاهرة معطاة بحساسية هذا الكائن المجهول منا. ولا يمكن أن نسلّم بوجود هذه الظاهرة الباطنة بوصفها شيئاً قائماً في ذاته، لأن شرطها هو الزمان ولأنه لا يمكن للزمان أن يكون تعييناً لشيء في ذاته. لكن الحقيقة الأمبيرية للظواهرات، في المكان والزمان، تتمتع بضمانة كافية، وتتميز بشكل وافٍ من الحلم ما إن يترابط هذان الضربان من الظواهرات ترابطاً صحيحاً وشاملاً، وفقاً للقوانين الأمبيرية للتجربة.

وعليه، فإن موضوعات التجربة ليست معطاة قط في ذاتها بل فقط في التجربة ولا وجود لها خارجها. ويجب أن نوافق بالتأكيد على أنه ربما يكون في القمر سكان، على الرغم من أن أي إنسان لم يره قط، إلا أن ذلك يعني فقط، أنه مع التقدم الممكن للتجربة قد نستطيع الوصول إليهم. ذلك أن المتحقق هو كل ما يتوافق في إطار ما مع ادراك وفقاً لقوانين التقدم الأمبيرية، فهم إذن متحققون إذا ما توافقوا مع وعي المتحقق في ترابط أمبيرية على الرغم من أنهم ليسوا بسبب ذلك متحققين بالذات أي خارج هذا التقدم في التجربة.

ليس من شيء معطى لنا حقاً، إلا الإدراك والتقدم الأمبيرية لهذا الادراك نحو إدراكات أخرى ممكنة، لأن الظواهرات في ذاتها، وبوصفها مجرد تصورات، ليست متحققة إلا في الادراك الذي ليس بالفعل شيئاً سوى تحقق تصور أمبيرية، أعني سوى ظاهرة. فإن نسمي، متحققاً قبل الادراك، ظاهرة، فإن هذا يعني أنه يجب علينا بلوغ هذا الادراك في سياق التجربة وإلا فإن ذلك لن يعني شيئاً قط. ذلك أنه يمكن، ولا شك، القول إنه يوجد في ذاته من دون صلة بحواسنا، أو بالتجربة الممكنة لو كان القول يدور على شيء في ذاته. لكن بما أنه لا يدور هنا إلا على ظاهرة في المكان وفي الزمان، وبما أن المكان والزمان ليسا تعيينات للأشياء في ذاتها، بل فقط لحساسيتنا، فإن ما فيها (الظواهرات) ليس شيئاً في ذاته، بل مجرد تصورات ما إن تكف عن أن

تكون معطاة فينا (في الإدراك) حتى لا تعود تُصادف في أي محل.

وليست قدرة الحدس الحسية أصلاً سوى قدرة تلقى، وتأثر بطريقة معينة بتصورات، علاقتها المتبادلة حدس محض للمكان والزمان (مجرد صورتين حساسيتين)، واسمها موضوعات من حيث تقترن وتتعين في هذه العلاقة (المكان والزمان) وفقاً لقوانين وحدة التجربة. أما العلة غير المحسوسة لتلك التصورات فهي مجهولة منا تماماً، ولا يمكن أن نحدسها كشيء لأن موضوعاً من هذا النوع يجب أن لا يتصور لا في المكان ولا في الزمان (بوصفها مجرد شرطين للتصور الحسي)، ومن دون هذين الشرطين ليس بوسعنا قط أن نفكر أي حدس. إلا أنه يمكننا أن نسمي شيئاً ترسندالياً، السبب محض المعقول للظواهر بعامة، فقط كي يكون لدينا بذلك ما يتناسب مع الحساسية كقدرة تلقى. ويمكن أن ننسب إلى هذا الشيء الترسندالي كل ما صدق إدراكاتنا الممكنة، وكل ترابطها، ونقول: إنه معطى في ذاته قبل كل تجربة، لكن الظواهر، تبعاً له، ليست معطاة في ذاتها بل فقط في هذه التجربة لأنها مجرد تصورات لا تدل على موضوع متحقق إلا كإدراكات، أعني إلا إذا ترابط الإدراك مع كل الإدراكات الأخرى بموجب قواعد وحدة تجربة. وعليه يمكن القول: إن أشياء الزمن الماضي المتحققة معطاة كلها في شيء التجربة الترسندالي؛ إلا أنها ليست موضوعات لي وليست متحققة في الزمن الماضي إلا بقدر ما أتصور أن تسلسلاً تراجعياً للإدراكات الممكنة بموجب القوانين الأمبيرية (إما تبعاً للدليل التاريخ وإما وفقاً لمسار الأسباب والنتائج) أو بكلمة واحدة، إن مجرى العالم يؤدي إلى تسلسل زمني منصرم كشرط للزمن الحاضر. لكن هذا التسلسل لا يتصور متحققاً إلا في ترابط تجربة ممكنة، وليس في ذاته بحيث إن كل الأحداث المنصرمة منذ دهر قبل وجودي لا تعني مع ذلك سوى إمكان مد سلسلة التجربة بالصعود إنطلاقاً من الإدراك الراهن حتى الشروط التي تعينه زمنياً.

وعليه، عندما أتصور جميع موضوعات الحواس بأسرها موجودة في كل الأزمنة، وفي كل الأمكنة، فإني لا أضعها فيها قبل التجربة، بل إن ذلك التصور ليس سوى فكرة تجربة ممكنة في تماميتها المطلقة. وفيها وحدها، إنما تُعطى تلك الموضوعات (التي ليست سوى مجرد تصورات). لكن، لو قلنا إنها توجد قبل كل تجربتي، فإن ذلك سيُعني فقط إنه يجب أن توجد في جزء التجربة الذي علي أن أتقدم صوبه بدءاً، إنطلاقاً من الإدراك. وسبب شروط هذا التقدم الأمبيرية، وبالتالي أي الأطراف يمكن أن أصادف، أو حتى إلى أي حد يمكن أن أصادفها في التراجع، كل ذلك هو ترسندالي، وهو بالتالي مجهول مني بالضرورة. وعلى كل حال، ليس على ذلك يدور الكلام بل، فقط على قاعدة تقدم التجربة التي فيها أعطى الموضوعات، أعني الظواهر. أما بالنسبة للمحصلة، فإنه سيان تماماً إن قلت: يمكن لي في التقدم الأميري في المكان أن أصادف نجوماً أبعد مئة مرة عن أبعد النجوم التي أراها، أو أن أقول: ربما يوجد نجوم في الفضاء على الرغم من أن أي إنسان لم يرها قط أو لن يراها قط. ذلك أنه، حتى لو كانت معطاة بعامة كأشياء في ذاتها من دون صلة بتجربة ممكنة، فإنها لن تكون مع ذلك شيئاً لي، ومن ثم موضوعاتٍ إلا بقدر ما تكون متضمنة في تسلسل التراجع الأميري. فليس من المهم إلا في

صلة أخرى، أي عندما يكون على الظاهرات أن تُستعمل بصدد الفكرة الكُسمولوجية عن ((الكل)) المطلق وعندما يدور الكلام بالتالي على سؤال يتخطى حدود التجربة الممكنة، [فليس من المهم إلا في ذلك] تمييز الطريقة التي بها نفكر تحقق موضوعات الحس كي نحترز من الظن الخادع الذي يجب أن يتولد حتماً عن التأويل الخاطئ لأفاهيمنا التجريبية الخاصة.

الفصل السابع

قراء نقدية في النزاع الكُسمولوجي

العقل مع نفسه

تستند نقيضة العقل المحض كلها إلى هذه الحجّة الديالكتيكية: إذا كان المشروط معطى، فإن كامل سلسلة جميع شروطه تكون معطاة أيضاً، والحال، إن موضوعات الحواس معطاة لنا بوصفها مشروطة، إذن... الخ. وبهذا الاستدلال الذي تبدو مقدمته الكبرى طبيعية جداً وواضحة جداً ويقدر ما هنالك من اختلاف في الشروط (في تأليف الظاهرات) من حيث تشكل سلسلة، تندس أفكار كُسمولوجية تصادر على الجملة المطلقة للسلسلات المشكّلة، فتوقع، بذلك بالضبط، العقل في نزاع محتم مع نفسه. لكن، قبل الكشف عن ما هو فاسد في هذه الحجّة المباحكة علينا أن نهيء أنفسنا لذلك بتصويب بعض الأفاهيم الماثلة هنا وتعيينها:

أولاً: إن القضية التالية هي قضية واضحة و يقينية بلا مرأى: إذا كان المشروط معطى فإن التراجع في سلسلة جميع الشروط المؤدية إليه يكون بذلك بالذات مُقترحاً علينا؛ لأن أفهوم المشروط يضع سلفاً أن شيئاً ما يحال بذلك إلى شرطه، وأن هذا الشرط فيما لو كان بدوره مشروطاً، يحال إلى شرط أبعد، وهكذا بالنسبة إلى كلّ أطراف السلسلة. فالقضية هي إذن تحليلية ولا خوف عليها من النقد الترسدالي. بل إنها مصادرة منطقية للعقل: أن نتابع بالفاهمة وأن ندفع إلى أبعد ما يمكن ذلك الاقتران الذي لأفهوم مع شروطه والذي هو ملازم سلفاً للأفهوم نفسه.

ثانياً: إذا كان المشروط وشروطه من الأشياء في ذاتها، فعندما يكون الأول معطى فإن التراجع نحو الثاني لا يكون فقط مقترحاً علينا بل يكون معطى حقاً بذلك؛ وبما أن ذلك سينطبق على كل أطراف السلسلة، فإن كامل سلسلة الشروط، وبالتالي أيضاً اللامشروط ستكون معطاة معاً. أو بالأحرى مفترضة [بفعل] أن المشروط، الذي لم يكن ممكناً إلا بتلك السلسلة، معطى. وتأليف المشروط مع شرطه هنا هو تأليف للفاهمة وحدها التي تصوّر الأشياء كما هي من دون النظر إلى، هل وكيف يمكن الوصول إلى معرفتها. وعلى العكس إذا كان شُغلي مع الظاهرات التي، بما هي مجرد تصورات، لا تُعطى قط عندما لا أتوصل إلى معرفتها (أعني إليها بالذات لأنها

ليست سوى معارف أميرية) فإنه لا يمكنني أن أقول بالمعنى نفسه: عندما يكون المشروط معطى، فإن جميع الشروط (كظواهرات) تكون معطاة أيضاً، وبالتالي ليس بوسعي قطعاً أن أستنتج جملة تسلسلها المطلقة. ذلك أن الظواهرات ليست في الإزكان سوى تأليف أميري (في المكان وفي الزمان) وليست بالتالي معطاة إلا فيه. والحال إنه من كون المشروط (في الظاهرة) معطى لا ينجم قط، أن التأليف الذي يشكل شرطه الأميري يكون معطى أيضاً أو مفترضاً بذلك، بل يكون قائماً بدءاً في التراجع وليس من دونه قط. لكن، يمكننا في مثل هذه الحالة، أن نقول: إن التراجع نحو الشروط، أعني، إن التأليف الأميري المتصل، مطلوب منا أو مقترح علينا من هذه الجهة، وأنه لا يمكن إسقاط الشروط المعطاة بذلك التراجع.

وعن ذلك ينجم بوضوح، أن المقدمة الكبرى للاستدلال الكسمولوجي تتخذ الشروط بالمعنى الترندالي الذي لمقولة محضة، في حين أن المقدمة الصغرى تتخذ بالمعنى الأميري الذي لأفهوم فاهمي مطبق على مجرد ظاهرات وأننا نصادف فيه بالتالي تلك الخدعة الديالكتيكية المسماة *sophisma figurae dictionis*^(*). لكن هذه الخدعة ليست مضطعة فقط بل هي، على العكس، انخداع للعقل العامي طبيعي كلياً. إذ بها نفترض ومن دون أن ندري، الشروط وسلسلتها، إذا كان الشيء معطى كمشروط (في المقدمة الكبرى)، لأن ذلك ليس سوى الإلزام المنطقي الذي يلزمنا بالتسليم بمقدمات كاملة من أجل خلاصة معطاة ولا يوجد في هذا الاقتران للمشروط بشرطه، ترتيب زمني بل نحن نفترضهما كمعطين في ذاتهما معاً. أضف، إنه من الطبيعي كذلك (في المقدمة الصغرى) أن ننظر إلى الظاهرات كأشياء في ذاتها، وكذلك أيضاً كموضوعات معطاة للفاهمة المحضة كما حصل في المقدمة الكبرى حيث جُردت كل شروط الحدس التي بموجبها وحدها يمكن أن تعطى الموضوعات. لكننا نهمل هنا فرقاً مهماً بين الأفاهيم. فتأليف المشروط مع شرطه وكامل سلسلة الشروط (في المقدمة الكبرى) لا يستلزمان أي حد بالزمان ولا أي أفهوم للتالي. أما التأليف الأميري وتسلسل الشروط في الظاهرة (المدرجة في المقدمة الصغرى) فهي على العكس متتاليتان بالضرورة ولا يُعطيان واحداً تلو آخر إلا في الزمان. لم يكن بإمكاننا إذن، أن افترض هنا، كما افترضت هناك، جملة التأليف المطلقة والتسلسل المتصور على هذا النحو، لأن جميع أطراف التسلسل، هناك، معطاة في ذاتها (من دون شرط الزمان)، في حين أنها، هنا، ليست ممكنة إلا بالتراجع المتتالي الذي لا يعطى إلا بقدر ما نتجزه حقاً.

وبعد الإثبات المقنع لمثل هذا العيب التدليلي في الأساس المشترك (للمزاعم الكسمولوجية)، يمكن أن نرحل بحق الفريقين المتخاصمين من حيث لا تستند دعواهما إلى أي مستند صلب. إلا أن خصامهما لن ينتهي بمجرد أننا أثبتنا أن كلا من الاثنين، أو أن واحداً منهما، على خطأ في القضية نفسها التي يزعمها (في الخلاصة) حتى وإن لم يكن بوسعه أن يؤسسها على أدلة صلبة. مع أنه يبدو أن ليس ثمة من شيء أكثر وضوحاً من هذا: من مزعمين يذهب واحدهما إلى أن العالم ذو بداية ويذهب الآخر إلى أن لا بداية له بل إلى أنه أزلي، يجب على الأقل أن يكون الحق

(*) سفسطة في هيئة اللفظ.

إلى جانب أحدهما. لكن، إذا كان الأمر كذلك، لأن الوضوح متساوٍ من الجانبين، فإنه من المستحيل مع ذلك أن نقرر يوماً أياً على حق، وسيدوم النزاع من بعد كما من قبل على الرغم من أن الفريقين قد أُرغما على الصمت أمام محكمة العقل. فلا يبقى إذن أي وسيلة لإنهاء الدعوى بشكل حاسم ولإرضاء الفريقين، اللهم إلا أن نرى أنها يمكن أن يَهْتَفَ واحدهما الآخر فينتهيان إلى الاقتناع بأنها يتخاضعان من أجل لا شيء وبأن تراثياً ترسندالياً قد صوّر لها واقعاً حيث لا يوجد أي واقع. تلك هي الطريق التي نريد أن نسلوها الآن لوضع حدّ لنزاع لا يحسم بالمحاكمة.

* * *

كان زينون الإيلي، وهو ديبالكيني حاذق، قد أتهم من قبل أفلاطون بأنه سفسطائي خبيث لكونه حاول من أجل إظهار أنه أن يثبت أي قضية بحجج ظاهرية ليعود فيدحض على الفور هذه القضية نفسها بحجج أخرى بنفس القوة. فقد كان يزعم أن الله (الذي لم يكن على الأرجح بالنسبة إليه سوى العالم) ليس متناهياً ولا لا - متناهياً، وليس في حركة ولا في سكون. وليس مشابهاً ولا مخالفاً لشيء آخر، وكان يبدو لأولئك الذين يحاكمونه على ذلك أنه يريد أن يُنكر بالمطلق قضيتين متناقضتين، وهو أمر خُلف. لكنني لا أرى أن هذه التهمة يمكن أن تُوجه إليه بحق. وسأفحص بعد قليل أولى هذه القضايا عن كثب. أما بالنسبة إلى القضايا الأخرى فإذا كان يفهم بلفظ الله العالم، فإنه كان عليه ولا شك أن يقول إن العالم ليس لا حاضراً باستمرار في موضعه (في سكون) ولا مغيباً موضعه (في حركة) لأن كل المواضع ليست إلا في العالم، ولأن العالم نفسه إذن ليس في أي موضع. وإذا كان العالم يتضمن في ذاته كل ما يوجد، فإنه بهذا المعنى ليس مشابهاً ولا مخالفاً لأي شيء آخر لأن ليس في خارجه أي شيء آخر يمكن أن نقارنه به. وعندما يُفترض حُكْمَان متضادان شرطاً غير مقبول فإنها يتهافان معاً، رغم تضادهما (الذي ليس على كل حال تناقضاً بالمعنى الأصلي) لأن الشرط، الذي وحده كان يجب أن يُعطي المصادقية لكل منها، يتهافت.

فإذا قال أحدهم: كل جسم إما ذورائحة طيبة وإما ذورائحة كريهة، فإنه سيوجد حالة ثالثة وهو أن يكون بلا رائحة بالمرّة (لا يفوح بشيء) ويمكن أن تكون القضيتان المتنازعتان خاطئتين. لكن إذا قلت: كل جسم هو إما فوّاح وإما غير فوّاح (vel suaveolens vel non)، فإن الحكمين سيكونان متضادين تناقضياً، ويكون الأول وحده خاطئاً في حين أن ضده تناقضياً، أعني أن بعض الأجسام ليست فوّاحة، يتضمن أيضاً: الأجسام التي لا رائحة لها بالمرّة. وفي التصادق السابق^(*) (per disparata) ظلّ الشرط العرضي لأفهوم الأجسام (الرائحة) في الحكم المضاد أيضاً، وبالتالي لم يكن ملغى بهذا الحكم، فلم يكن هذا الأخير إذن ضد التناقض للأول.

عندما أقول: «العالم هو من حيث المكان إما لا متناه وإما ليس لا متناه (non est)

(*) بالتوزيع.

(infinitus)، فإذا كانت القضية الأولى خاطئة، فإن ضدها النقيض، أعني إن العالم ليس لا متناهياً، يجب أن يكون صحيحاً: لا أكون قد فعلت بذلك سوى أن نسخت العالم اللامتناهي من دون أن أطرح عالماً آخر، أعني العالم المتناهي. لكن لو قلت: «العالم هو إما لا متناهٍ وإما متناهٍ (لا لا متناهٍ)»^(*) فإنه يمكن للقضيتين معاً أن تكونا خاطئتين. ذلك أنني أنظر في هذه الحالة إلى العالم بوصفه متعدياً في ذاته من حيث الكم، لأنني في القضية المضادة لا أنسخ فقط اللامتناهي وربما كل وجوده المنفصل معه بل، أضيف إلى العالم تعدياً بوصفه شيئاً متحققاً في ذاته؛ الأمر الذي قد يكون خاطئاً أيضاً، أعني، إذا كان العالم غير معطى قط كشيء في ذاته ولا بالتالي لا كلا متناهٍ ولا كمتناهٍ من حيث الكم. ويُسمح لي بأن أدلّ على هذا النوع من التضاد باسم التضاد الديالكتيكي، وعلى ذلك الذي يكون في التناقض باسم التضاد التحليلي. فحُكْمَان متضادان ديالكتيكياً قد يكونان إذن خاطئتين كلاهما، لأن الواحد لا يقتصر على مناقضة الآخر، بل يقول شيئاً أكثر مما هو لازم للمناقضة.

فإذا نظرنا إلى القضيتين: العالم لا متناهٍ من حيث الكم، والعالم متناهٍ من حيث الكم، بوصفهما متضادتين تناقضياً، فإننا سنسلم عندها بأن العالم (كامل سلسلة الظاهرات) هو شيء في ذاته. ذلك أنه يبقى سواء نسخت التراجع اللامتناهي أو التراجع المتناهي في سلسلة ظاهراته. لكن، لو نحيت هذا الافتراض أو هذا التراثي الترندالي وأنكرت أن يكون العالم شيئاً في ذاته، فإن التضاد التناقضي بين الزعمين سيتغير إلى مجرد تضاد ديالكتيكي؛ ولأن العالم لا يوجد قط في ذاته (بمعزل عن التسلسل التراجعي لتصوراتي) فإنه لا يوجد لا كـ ((كل)) لا متناهٍ في ذاته ولا كـ ((كل)) متناهٍ في ذاته. ولا يمكنه أن يوجد إلا في التراجع الأميري لسلسلة الظاهرات وليس في ذاته قط. فإذا كانت هذه السلسلة مشروطة أبداً، فإنها لن تكون معطاة بأسرها قط، ولن يكون العالم بالتالي ((كلاً)) لا مشروطاً؛ فهو لا يوجد إذن بما هو كذلك لا بكمٍ لا متناهٍ ولا بكمٍ متناهٍ.

وما قيل هنا عن الفكرة الكُسمولوجية الأولى، أعني عن جملة الكم المطلقة في الظاهرة ينطبق أيضاً على كل الأفكار الأخرى. فسلسلة الشروط لا توجد إلا في التأليف التراجعي نفسه ولا تقوم في ذاتها في الظاهرة كشيء خاص معطى قبل كل تراجع، وعليه يجب أن أقول أيضاً: إن مجموع الأجزاء في ظاهرة معطاة ليس في ذاته لا متناهياً أو متناهياً، لأن الظاهرة ليست شيئاً موجوداً في ذاته، ولأن الأجزاء معطاة أولاً بتراجع التأليف المُفكَّك، وفي هذا التراجع الذي لا يعطى قط بكامله بالطلق لا كمتناهٍ ولا كلا متناهٍ. والأمر هو نفسه بالنسبة إلى سلسلة الأسباب التي تنساق بعضها تحت بعض، أو سلسلة الموجودات المشروطة وصولاً إلى الوجود الضروري ضرورة لا مشروطة، وهي سلسلة لا يمكن أن يُنظر إليها لا كمتناهية ولا كلا متناهية في ذاتها من حيث جملتها، لأنها بوصفها تسلسل تصورات منساقة بعضاً تحت بعض، تقوم فقط في

(**) لا لامتناهٍ: nichtunendlich، بمثابة خُلْ موجب في حين أن «ليس لامتناهٍ» ist nicht unendlich حكم سالب (م. و).

التراجع الدينامي ولا يمكنها البتة أن توجد في ذاتها قبل هذا التراجع ويوصفها سلسلة من الأشياء تقوم لذاتها.

نزيل بذلك إذن، نقيضة العقل المحض في أفكاره الكسمولوجية بإظهار أنها مجرد نقيضة دياكتيكية وأنها تتأزّع بصدد تراءٍ ناجمٍ عن أننا نطبّق فكرة الجملة المطلقة، التي لا تصدق إلاّ كشرط للأشياء في ذاتها، على ظاهرات لا توجد إلاّ في التصوّر وإلاّ عندما تشكّل سلسلة في التراجع المتتالي، إنما لا توجد بخلاف ذلك بالمرّة. وبالمقابل يمكن أن نستمد من هذه النقيضة أيضاً فائدة حقيقية، ولا دُعائية بالطبع بل، نقدية وتعليمية^(*): أعني التذليل بطريقة غير مباشرة من خلال ذلك على المثالية الترسندالية للظاهرات، فيما لو كان أحدهم ما زال غير راضٍ من الدليل المباشر المعطى في الاستطيقا الترسندالية. ويقوم هذا التذليل على الإخراج التالي: إذا كان العالم ((كلّاً)) موجوداً في ذاته فهو إما متناهِ، وإما لا متناهِ. والحال إنّ الحالة الأولى، كما الحالة الثانية، خاطئة، (بفضل الأدلة الواردة أعلاه على نقيض القضية من جهة وعلى القضية من جهة أخرى). إنه من الخطأ إذن أيضاً، أن يكون العالم (مجموع كل الظاهرات) ((كلّاً)) موجوداً في ذاته. ويتّج عن ذلك بالتالي أن الظاهرات بعامة هي لا شيء خارج تصوراتنا وذاك بالضبط ما كنا نريد قوله بمثاليّتها الترسندالية.

ولهذه الملاحظة أهمّيّتها. فنحن نرى، بها، أن الأدلة المعطاة أعلاه على النقائض الأربع لم تكن خدعاً بل، كانت تذهب إلى عمق الافتراض، عنيتُ، افتراض الظاهرات والعالم الحسي الذي ينطوي عليها جميعاً، أشياء في ذاتها. وقد كشف تتأزّع القضايا المستمّدة منها أن ذلك الافتراض يقوم على خطأ، وقد أدّى بنا من جرّاء ذلك إلى الكشف عن القوام الحقيقي للأشياء من حيث هي موضوعات للحواس. لا يُسعف الديالكتيك الترسندالي إذن، أيّ إسعاف الرّبيبة، بل يُسعف بالأحرى المنهج الرّبيبي الذي يمكن أن يُظهر فيه مثلاً على فائدته الكبرى إذا ما تركنا أدلة العقل يقارع بعضها بعضاً بأقصى حرّية على الرغم من أنها لا تعطي في النهاية ما نبحت عنه؛ فعسى أن تعطينا دائماً شيئاً مفيداً يصلح لتصويب أحكامنا.

الفصل الثامن

مبدأ العقل المحض التنظيمي بالنظر

إلى الأفكار الكسمولوجية

لأنّ أقصى سلسلة الشروط في العالم الحسي بوصفه شيئاً في ذاته لا يُعطى من خلال مبدأ الجملة الكسمولوجي، بل قد يُقترَح علينا وحسب في تراجع تلك السلسلة، فإن مبدأ العقل

المحض المذكور، إذا ما صوّبت دلالاته على هذا النحو، يحتفظ بمصداقيته الخاصة لا بالطبع كمسلمة لتفكير الجملة بوصفها متحققة في الموضوع بل كمهمة أمام الفاهمة وبالتالي أمام الذات كي تقيم التراجع وفقاً للتامة في الفكرة، وتتابعه في سلسلة الشروط التي لمشروط معطى. ذلك أن كل شرط في الحساسية أي في المكان والزمان، يمكننا بلوغه في عرض الظاهرات المعطاة، سيكون بدوره مشروطاً، لأن هذه الظاهرات ليست موضوعات في ذاتها حيث قد يوجد، في أفضل الحالات، اللامشروط إطلاقاً، بل مجرد تصورات أميرية يجب أن تحظى دائماً بشرطها في الحدس الذي يعينها من حيث المكان ومن حيث الزمان. فمبدأ العقل ليس أصلاً سوى قاعدة تفرض، في سلسلة شروط الظاهرات المعطاة، تراجعاً حتى لامشروط مطلق لا يسمح له أن يتوقف قط. فليس هو إذن مبدأ لإمكان التجربة وللمعرفة الأميرية لموضوعات الحواس؛ أعني ليس مبدأ للفاهمة؛ لأن كل تجربة متضمنة في حدودها (وفقاً للحدس المعطى)، ولا هو أيضاً مبدأ إنشائي للعقل يهدف إلى توسيع أفهوم العالم الحسي أبعد من كل تجربة ممكنة، بل هو بالأحرى مبدأ يجعلنا نتابع التجربة ونغدها إلى أبعد ما يمكن، ومبدأ، بموجب، يجب أن لا يكون لأي حد أميري مصداقية حد مطلق؛ وهو بالتالي مبدأ للعقل يصادر، بوصفه قاعدة، على ما يجب أن يحصل من فعلنا في التراجع، ولا يستبق ما هو معطى في ذاته قبل أي تراجع. ولذا أسميه مبدأ تنظيمياً للعقل، في حين أن مبدأ الجملة المطلقة لسلسلة الشروط بوصفها معطاة في ذاتها في الشيء (في الظاهرات) مبدأ كُسمولوجي انشائي كنت بينت لئسه بذلك التمييز بالضبط، كي أمنع ما كان سيحصل حتماً من دون ذلك، أي أن نسب (من جرّاء خدعة ترسندالية) واقعاً موضوعياً لفكرة تستعمل فقط كقاعدة.

أما الآن، فلنعيّ بطريقتنا مناسبة معنى قاعدة العقل المحض هذه، يجب أولاً أن نلاحظ أنها لا يمكن أن تقول ما هو الشيء بل كيف يجب أن نقيم التراجع الأميري للوصول إلى الأفهوم التام للشيء. إذ في الحالة الأولى ستكون مبدأ إنشائياً، ومثل هذا المبدأ ليس ممكناً قط بناءً على العقل المحض، فلا يمكن إذن أن يكون قصدنا أن نقول بذلك: إن سلسلة الشروط من أجل مشروط معطى هي بذاتها متناهية أو لا متناهية؛ إذ أن مجرد فكرة عن الجملة المطلقة، التي لا تتولد إلا بها، ستفكر، في هذه الحالة، موضوعاً لا يمكن أن يعطى في أي تجربة، لأننا نسب إلى سلسلة الظاهرات واقعاً موضوعياً مستقلاً عن التأليف الأميري. لا تفعل الفكرة العقلية إذن سوى أن تُحلي على تأليف تراجمي لسلسلة الشروط، قاعدة بموجبها ينطلق التأليف، بواسطة كل الشروط المنساقعة بعضاً تحت بعض، من المشروط إلى اللامشروط على الرغم من أنه لا يبلغ البتة؛ لأن اللامشروط لا يوجد قط في أي تجربة.

والحال، إنه يجب أولاً، من أجل هذه الغاية، أن نعيّن بدقّة تأليف التسلسل بوصفه تأليفاً لا يكتمل ذات مرة. ونستخدم عادة في هذا المقصد عبارتين يجب أن تُميّزا شيئاً ما من دون أن نعرف، مع ذلك، كيف نشير بالضبط إلى أساس هذا التمييز. فالرياضيون يتكلمون فقط على *progressus in infinitum* وأولئك الذين يُخضعون الأفاهيم لأبحاثهم (الفلاسفة) يريدون بدلاً

منها أن يقبلوا بمصادقية العبارة *progressus in indefinitum*^(*) وحسب. ومن دون أن أتوقف عند الحذقة التي أوحى لهؤلاء بمثل ذلك التمييز، ومن دون أن أتوقف أيضاً عند الاستعمال المثير أو العقيم الذي يستعملونه، أريد أن أحاول تعيين هذه الأفاهيم تعييناً دقيقاً بالنسبة إلى مقصدي.

يمكن القول، بحق، عن الخط المستقيم: يمكن أن يمدد إلى ما لا نهاية. والتمييز هنا بين اللانهاية والتقدم المتتابع على مسافة غير متعينة (*progressus in indefinitum*) سيكون تمييزاً لا طائل تحته، ذلك أنه على الرغم من أنه من الأصوب عندما نقول: مددوا خطأ، أن نضيف *in indefinitum* بدل *in infinitum*، لأن العبارة الأولى تعني فقط مددوه أبعد ما تريدون، في حين أن الثانية تعني: عليكم أن لا تتوقفوا قط عن تمديده (وهو ما لا يقصد بالضبط هنا)، إلا أنه عندما لا يدور الكلام إلا على ما يمكن فإن تعبير اللانهاية هو دقيق تماماً؛ لأنه يمكنكم أبداً أن تمددوا خطكم إلى ما لا نهاية. والأمر نفسه في كل الحالات التي لا نتكلم فيها إلا على التقدم، أعني على السير من الشرط إلى المشروط؛ وهذا التقدم الممكن يذهب إلى اللانهاية في تسلسل الظواهر. ويمكنكم إنطلاقاً من زوج من الأجداد أن تستمروا بلا انتهاء تبعاً لخط التناسل الهابط وأن تفكروا أن هذا الخط يستمر حقاً بلا نهاية في العالم. ذلك أن العقل هنا ليس بحاجة البتة إلى الجملة المطلقة للسلسلة لأنه لا يفترضها كشرط وكمعطاة (*datum*) بل فقط كمشروط ما، قابل فقط لأن يعطى (*dabile*) وأن يزداد بلا نهاية.

والأمر على خلاف ذلك تماماً في مسألة معرفة إلى أي حد يمتد التراجع الذي يرتفع في التسلسل من المشروط المعطى نحو الشروط، وما إذا كان يمكنني القول إنه تراجع إلى ما لا نهاية أم مجرد تراجع يمتد إلى مسافة لا تُعَيَّن (*in indefinitum*)؛ وما إذا كان بإمكانني بالتالي انطلاقاً من الناس الأحياء حالياً، أن أضعد إلى ما لا نهاية في سلسلة أجدادهم أم أن عليّ أن أكتفي بالقول إنه مهما صعدت لن أجد البتة سبباً أمبيرياً لعد السلسلة محدودة في محل ما، بحيث أكون غوياً ومضطرباً معاً أن أبحت لكل جد من الأجداد عن أجداده الأبعد أيضاً على الرغم من أنني لست غوياً أن أفترضهم له.

وعليه أقول، إذا كان الـ ((كل)) معطى في الحدس الأميري، فإن التراجع يذهب إلى ما لا نهاية في سلسلة شروطه الضمنية. لكن إذا لم يكن معطى سوى طرف واحد من السلسلة وكان على التراجع أن ينطلق أولاً من هذا الطرف إلى الجملة المطلقة فلن يكون هناك سوى تراجع ذي نطاق لا يُعَيَّن (*in indefinitum*). وعليه يجب القول، عن انقسام مادة معطاة (جسم) بين حدودها: إنه يذهب إلى ما لا نهاية لأن هذه المادة معطاة بأسرها ومن ثم مع كل أجزائها الممكنة في الحدس الأميري. وما أن شرط هذا الـ ((كل)) هو جزؤه وشرط هذا الجزء جزء الجزء وهكذا دواليك، وما أننا لا نعثر يوماً في تراجع التفكيك هذا على أي طرف لا مشروط (لا ينقسم) لسلسلة الشروط هذه، فإنه لا يوجد في أي مكان سبب أميري للتوقف في القسمة؛ ليس هذا وحسب بل إن أبعد أطراف القسمة التي يجب متابعتها، هي أيضاً معطاة أمبيرياً، وقبل

(*) تقدم لا متعین

هذه القسمة المتصلة، أعني، إن القسمة تذهب إلى ما لا نهاية. وعلى العكس، فإن تسلسل الأعداد، بالنسبة إلى امرئ ما، ليس معطى في جملة المطلقة في أي تجربة ممكنة. لكن التراجع يذهب مع ذلك من كل طرف من هذه السلسلة إلى طرف أعلى بحيث لا يمكن أن نجد أي حد أميري يقدم طرفاً بوصفه لا مشروطاً بالمطلق؛ لكن بما أن الأطراف، التي يمكن أن تقدم هنا الشرط، ليست معطاة سلفاً في حدس الـ ((كل)) الأميري قبل التراجع فإن هذا التراجع، لا يذهب إلى ما لا نهاية (في قسمة الشيء المعطى) بل يمتد إلى بُعد غير قابلٍ للتعين في البحث عن عدد أكبر من الأطراف التي تصلح كشرطٍ للأطراف المعطاة والتي ليست معطاة بدورها إلا كمشروطة.

ولا يُعدّ التسلسل في أي حالة من الحالتين، سواءً في *regressus in infinitum* أم في *regres-* *sus in indefinitum*، معطى لا متناهياً في الشيء. فهذه ليست أشياء معطاة في ذاتها بل مجرد ظاهرات لا تعطى، كمشروطة بعضاً لبعض، إلا في التراجع نفسه؛ وعليه فإن السؤال لا يدور على معرفة ما إذا كان مقدار كمّ سلسلة الشروط في ذاتها متناهياً أم لا متناهياً، لأنها لا شيء في ذاتها، بل على كيف يجب أن نسير بالتراجع الأميري وإلى أي مدى يجب أن نتابعه. ويجب أن نُقيم هنا تمييزاً مهماً بالنظر إلى قاعدة هذا التقدم. فإذا كان الكل معطى أميرياً فإنه من الممكن الرجوع إلى ما لا نهاية في تسلسل شروطه الضمنية. لكن إذا لم يكن معطى، وبعبارة أدق، إذا كان عليه أن يعطى أولاً بالتراجع الأميري فإنه يمكنني فقط أن أقول: إنه من الممكن بلا نهاية أن ترتفع إلى شروط أعلى بعد في السلسلة. في الحالة الأولى كان يمكنني القول: سيظل هناك أبداً أطراف وأطراف معطاة أميرياً، أكثر مما يمكنني أن أبلغ بالتراجع (بالتفكيك)، أما في الحالة الثانية: يمكنني أن أذهب في التراجع أبداً إلى أبعد، لأن ليس هناك من طرف معطى أميرياً بوصفه لا مشروطاً بالمطلق، وإن هناك أبداً طرفاً أعلى يمكن بعد يعطيني بالتالي وبالضرورة مجالاً لأستعلم عنه. في الحالة الأولى كان من الضروري أن أغتر على عدد أكبر من أطراف السلسلة؛ في الحالة الثانية، من الضروري أن أطلب أبداً عدداً أكبر منها، لأنه لا يمكن لأي تجربة أن تُعطي حداً مطلقاً. ذلك أنه، إما أن لا يكون لديكم أي إدراك يُحدّ بالمطلق تقدّمكم فيكون عليكم أن لا تحسبوا تراجعكم ناجزاً، وإما لديكم مثل هذا الإدراك الذي يحدّ سلسلتكم، وعندها لن يمكن لهذا الإدراك أن يكون جزءاً من سلسلتكم التي تمّ قطعها (لأن ما يُحدّ يجب أن يكون مختلفاً عن ما يُحدّ) وعليكم بالتالي أن تتابعوا تراجعكم نحو هذا الشرط نفسه، وهكذا دواليك.

والفصل التالي سيضع هذه الملاحظات، بتطبيقها، في ضوءها الخاص.

الفصل التاسع

في الاستعمال الأميري لمبدأ العقل التنظيمي بالنظر إلى كل الأفكار الكسولوجية

بما أنه لا يوجد، كما بينا ذلك مراراً، أي استعمال ترسندالي للأفاهيم الفاهيمية المحضة ولا للأفاهيم العقلية المحضة. وبما أن الجملة المطلقة لسلسلات الشروط في العالم الحسي تستند فقط إلى الاستعمال الترسندالي للعقل الذي يطلب تلك التمامية اللامشروطة لما يفترضه شيئاً في ذاته. وبما أن العالم الحسي من جهة أخرى لا يتضمن شيئاً من هذا القبيل؛ فإن الكلام لا يمكن أن يدور قط على الكم المطلق للسلسلات فيه وعلى ما إذا كان يمكنها أن تكون في ذاتها محدودة أم لا محدودة، بل فقط على أي حد يجب أن نصعد في التراجع الأميري إلى حالة التجربة إلى مشروطها كي لا نتوقف، تبعاً لقاعدة العقل عند أي حل لأسئلتها غير الحل المطابق للموضوع.

لا يبقى إذن أي مصداقية للمبدأ العقلي سوى مصداقية قاعدة لتقدم تجربة ممكنة وكمها، بعد أن نكون قد بينا بشكل وافٍ أن لا مصداقية له قط كمبدأ إنشائي للظواهر في ذاتها. فإذا أمكن لنا إجلاء ذلك إجلالاً لا شك فيه، سينتهي تماماً تنازع العقل مع نفسه. إذ بهذا الحل النقدي لن يتبدد التراثي الذي كان يقسمه على نفسه وحسب، بل سينكشف بدلاً منه المعنى الذي فيه يتطابق مع نفسه والذي كان سوء تأويله السبب الوحيد للتنازع، وإذا تحول المبدأ، الذي كان حتى الآن ديكالكتيكياً، إلى مبدأ تعليمي. وبالفعل، لو أمكن أن نتحقق منه وفقاً لدلالته الذاتية، في تعيين موضوعات التجربة تعييناً ملائماً بأكبر استعمال فاهمي ممكن فيها، لكان ذلك بالضبط كما لو أنه يعين، شأنه شأن مسلمة من المسلمات، الموضوعات في ذاتها قبلياً (وهو أمر ممتنع بالعقل المحض)، ذلك أنه حتى المسلمة نفسها، بالنظر إلى موضوعات التجربة، لا يمكن أن يكون لها من تأثير على توسيع معرفتنا وتصويبها، أكثر من إثبات فعاليتها في أوسع استعمال تجريبي لفاهمتنا.

I - حل الفكرة الكسولوجية حول جملة

اجتماع ظاهرات العالم

إن أساس مبدأ العقل التنظيمي هو هنا، كما في المسائل الكسولوجية الأخرى، هذه القضية: «في التراجع الأميري، لا تجربة بحدٍ مطلق ولا بالتالي بشرط بوصفه لا مشروطاً أميرياً بالمطلق». والسبب هو أن على مثل تلك التجربة أن تتضمن حداً للظواهر بلا شيء، أو بالفراغ الذي يمكن أن يصطدم به، بواسطة إدراك، التراجع المساق حتى ذلك الحد؛ وهو محال.

والحال، إن هذه القضية تعني بالأحرى: إنني في التراجع الأميري لا أصل قط إلّا إلى شرط

يجب أن يُعدّ بدوره مشروطاً أمبيرياً. وهي تضمن^(*) in terminis هذه القاعدة: مهما بلغ بُعد ما أصل إليه في التسلسل الصاعد يجب عليّ أبداً أن أستعيلم عن طرف أعلى من السلسلة سواء كان يمكن أن أعرفه بالتجربة أم لا.

فمن أجل حلّ المشكلة الكُسمولوجية الأولى، لسنا إذن بحاجة إلّا إلى أن نقرّر أيضاً: هل يمكننا، في التراجع نحو الكمّ اللامشروط لكل العالم (من حيث الزمان والمكان)، أن نسمي ذلك الصعود، الذي لا يعرف له حداً البتة، رجوعاً إلى ما لا نهاية أم فقط تراجعاً متابعاً إلى حد لا يُعيّن (in indefinitum).

وليس مجرد التصوّر الكلي لتسلسل كل حالات العالم الماضية، وللأشياء الموجودة معاً في الفضاء، ليس سوى تراجع أمبيرى ممكن، أفكره وإنّ بشكل غير متعيّن بعد، ومنه فقط يمكن أن يتولّد أفهوم عن مثل ذلك التسلسل للشروط بصدد إدراك معطى⁽¹⁾. والحال إنّ ((كلّ)) العالم ليس لديّ إلّا في الأفهوم، وليس قائماً لديّ قط كـ ((كلّ)) في الحدس. لا يمكن إذن أن أستدل من كمّ على كمّ التراجع وأن أعين هذا بذاك، بل عليّ على العكس أن أضطلع أولاً أفهوماً عن ((كمّ)) العالم بواسطة كمّ التراجع الأمبيرى. لكن، عن هذه الأخير لا أعلم قط شيئاً سوى أن كلّ طرف معطى من سلسلة الشروط يجب أن أتابعه أيضاً أمبيرياً نحو طرف أعلى (أبعد)، فلا يتعين كمّ كل الظاهرات إذن بذلك تعيناً مطلقاً، وبالتالي لا يمكن أن نقول إنّ هذا التراجع يذهب إلى ما لا نهاية، لأنّ ذلك سيغني استباق الأطراف التي لم يصل إليها التراجع بعد وتصوّر كمّيّتها التي تفوق ما يمكن أن يبلغه أيّ تأليف أمبيرى، وسيكون ذلك تعيناً (وإن بشكل سالب وحسب) لـ ((كمّ)) العالم قبل التراجع، وهو محال. ذلك أنّ العالم ليس معطى لي بأيّ حدس (في جملته) وبالتالي فإنّ ((كمّ)) ه ليس معطى هو الآخر قبل التراجع. لا يمكننا إذن أن نقول أيّ شيء عن ((كمّ)) العالم في ذاته ولا حتى ما إذا كان فيه regressus in infinitum، بل علينا أن نبحث عن أفهوم ((كمّ)) ه فقط بموجب القاعدة التي تعين فيه التراجع الأمبيرى. والحال، إنّ هذه القاعدة لا تقول شيئاً سوى هذا: أيّ كان البعد الذي نبلغه من تسلسل الشروط الأمبيرية، يجب علينا أن لا نسلّم بأيّ حد مطلق في أيّ محل، بل علينا أن نسوق كل ظاهرة بوصفها مشروطة تحت ظاهرة أخرى بوصفها شرطها، وأن نتابع بالتالي سيرنا نحو هذا الشرط، وذاك الك regressus in indefinitum يمكن تمييزه، لأنه لا يعين أيّ كمّ في الشيء، من الك regressus in infinitum بوضوح كاف.

لا يمكنني إذن أن أقول، إنّ العالم لا متناه من حيث الزمن الماضي أو من حيث المكان. لأنّ

(*) في النهاية.

(1) تسلسل العالم هذا لا يمكن أن يكون لا أكبر ولا أصغر من التراجع الأمبيرى الممكن الذي إليه وحده يستند أفهومه، لكن بما أنه لا يمكن لهذا الأفهوم أن يعطي لا لامتناهياً متعيّناً ولا متناهياً متعيّناً (عندوداً بالمطلق) فإنه ينجم بوضوح عن ذلك أنه، لا يمكننا أن نسلّم بـ ((كمّ)) للعالم لا بوصفه متاهياً ولا بوصفه لامتناهياً، لأن التراجع (الذي بواسطته تصوّره) لا يسمح لا بهذا ولا بذاك.

مثل هذا الأفهوم للكَم، كلا تناو معطى، هو مستحيل أمبيرياً، وبالتالي مستحيل بالمطلق بالنظر إلى العالم كموضوع للحواس. ولن أقول، كذلك، إن التراجع، من إدراك معطى نحو كل ما يحده في سلسلة سواء من حيث المكان أم من حيث الزمان الماضي، يذهب إلى ما لا نهاية، لأن ذلك يفترض ((كياً)) لا متناهاً للعالم، ولا إنه متناو لأن الحد المطلق هو كذلك مستحيل أمبيرياً. لا يمكنني إذن أن أقول أي شيء عن كل موضوع التجربة (عن العالم الحسي) بل فقط عن القاعدة التي بموجبها يجب على التجربة أن تقام وتتابع بالتوافق مع موضوعها.

وأول جواب عن السؤال الكُسمولوجي المتعلق بكَم العالم، هو إذن هذا الجواب السالب: ليس للعالم من بداية أولى، من حيث الزمان ولا من حد أقصى من حيث المكان.

إذ لو كان الأمر على العكس، لكان العالم محدوداً من جهة بزمان فارغ ومن أخرى بـمكان فارغ. لكن بما أنه لا يمكنه، بوصفه ظاهرة أن يُحدّد في ذاته بأي طريقة من الطريقتين، لأن الظاهرة ليست شيئاً في ذاته، فإنه يجب عندئذ أن يكون من الممكن إدراك الحد بزمن فارغ بالمطلق أو بـمكان فارغ إدراكاً تعطى فيه أطراف العالم هذه في تجربة ممكنة. لكن مثل هذه التجربة مستحيلة لكونها فارغة بالمرّة من المضمون. فحدّ مطلق للعالم هو إذن مستحيل أمبيرياً وبالتالي مستحيل بالمطلق أيضاً⁽¹⁾.

وينجم عن ذلك معاً، هذا الجواب الايجابي: إن التراجع في سلسلة ظاهرات العالم كتعين كَم العالم يذهب in indefinitum، بما معناه أن ليس للعالم الحسي من كَم مطلق، بل إن للتراجع الأميري (الذي به وحده يمكن أن يعطى لجهة شروطه) قاعدته التي هي التقدّم أبداً من كل طرف في السلسلة، كمشروط إلى طرف أبعد بعد (سواء كان ذلك بواسطة تجربة خاصة أم بالاهتداء بخيط التاريخ أو بواسطة سلسلة المسببات والأسباب) وعدم التلكؤ في توسيع الاستعمال الأميري الممكن للفاهمة في أي محلّ، وذاك هو الشغل الخاص والوحيد للعقل في مبادئه.

ولا يُعلى علينا بذلك أي تراجع أميري متعين يتقدم بلا توقف في ضرب من ضروب الظاهرات: لا يُعلى علينا مثلاً أن نصعد بالإنطلاق من إنسان حي إلى أعلى أبداً في سلسلة أجداده من دون أن نأمل ببلوغ الزوج الأول، أو أن نتقدم أبداً في سلسلة أجسام العالم من دون أن نسلّم بشمس أخيرة: بل نؤمر فقط بالذهاب من ظاهرات إلى ظاهرات حتى وإن كانت هذه الأخيرة لا تقدّم أي إدراك متحقق (إذا كان الإدراك بالنسبة لوعينا من درجة أضعف من أن يصبح تجربة) لأنها تنتمي رغم ذلك إلى التجربة الممكنة.

(1) يلاحظ أن الدليل هنا مُساق بطريقة مختلفة كلياً عما سبق به أعلاه الدليل الدُعائي في نقض القضية في النقيضة الأولى. هناك كنّا تركنا العالم الحسي، بموجب التصوّر العادي والدُعائي، يُعد بمثابة شيء معطى في ذاته من حيث تجلّته، قبل أي تراجع، وكنا قد أنكرنا عليه بعامة أي موضوع متعين في الزمان أو في المكان إن لم يشغل كل الأزمنة وكل الأمكنة. وكانت الخلاصة إذن مختلفة تماماً عن هذه، أي كانت تستخلص لاتناهاً متحققاً للعالم.

كلّ بدء هو في الزمان، وكلّ حدّ لما هو ممتدّ هو في المكان. لكنّ المكان والزمان ليسا إلا في العالم المحسوس. وبالتالي فإنّ الظاهرات هي وحدها منحدّة في العالم بشكل مشروط، لكن العالم نفسه ليس منحدراً لا بشكل مشروط ولا بشكل غير مشروط.

ولهذا السبب بالضبط، ولأنّ لا العالم ولا سلسلة الشروط، بصدد مشروط معطى، بوصفها سلسلة عالمية، يمكن أن يُعطى كلياً قط، فإنّ أفهوم ((كمّ)) العالم لا يُعطى إلا بالتراجع وليس بحدس جمعيّ سابق عليه. لكن التراجع لا يقرم قط إلا في تعيين الكمّ ولا يُعطى بالتالي أفهوماً متعيّناً ولا من ثمّ أفهوماً لكمّ لا متناهٍ بالنسبة إلى مقياس معين، فهو لا يذهب إذن إلى ما لا نهاية (معطاة نوعاً ما) بل إلى بُعد لا يعيّن، كي يُقدّم (للتجربة) كمّاً يتحقّق بدءاً بذلك التراجع.

II - حل الفكرة الكسّمولوجية حول جملة

انقسام ((كل)) معطى في الحدس

عندما أقسم ((كلّ)) معطى في الحدس، فإني أذهب من المشروط إلى شروط إمكانه، وتقسيم الأجزاء^(*) (subdivisio أو decompositio) هو تراجع في تسلسل هذه الشروط ولا تكون جملة هذا التسلسل المطلقة معطاة إلا إذا كان بإمكان التراجع أن يصل إلى أجزاء بسيطة. لكن في تفتيت يتتابع دون تقطّع، إذا كانت كلّ الأجزاء قابلة للقسمة أبداً من جديد فإن التقسيم، أعني التراجع، سيذهب من المشروط إلى شروطه in infinitum، لأن الشروط (الأجزاء)، متضمّنة في المشروط نفسه، وهي أيضاً معطاة بأسرها معه، لأنّه هو معطى كلياً في حدس محصور ضمن حدوده. ويجب ألاّ يُسمّى التراجع إذن تراجعاً in indefinitum، وهو التراجع الذي تسمح به الفكرة الكسّمولوجية السابقة وحدها لأنّه كان يجب عليّ أن أذهب من المشروط إلى شروطه التي كانت خارجاً عنه، والتي لم تكن معطاة معه في الوقت نفسه، بل لم تظهر إلا في التراجع الأميري. إلا أنه ليس من المسموح البتّة أن نقول عن مثل هذا ((الكلّ)) القابل للانقسام إلى ما لا نهاية: إنّه يتقوّم بما لا يتناهى من الأجزاء. ذلك أنه على الرغم من أن جميع الأجزاء متضمّنة في حدس ((الكلّ))، فإن كل الانقسام ليس متضمّناً فيه، وهو الانقسام الذي لا يقوم إلا في التفتيت المتّصل أو في التراجع نفسه الذي يحقق بدءاً السلسلة. لكن بما أن هذا التراجع لا متناهٍ، فإن كل الأطراف (الأجزاء) التي يصل إليها يتضمّنها ((الكلّ)) المعطى كمجمّعات، هذا صحيح، إلا أنه لا يتضمّن كل سلسلة الانقسام التي لا تنتهي من التالي ولا تكتمل ذات مرة ولا يمكنها من ثمّ أن تعرض لا مجموعاً لا متناهياً ولا تركيباً في ((كلّ)) واحد.

وتنطبق هذه الملاحظة العامة بسهولة فائقة على المكان بدءاً. فكل مكان محدوس في حدوده هو ((كلّ)) من هذا النوع، وأجزائه في كل تفتيت هي أبداً من جديد أمكنة وهو، بالتالي ينقسم إلى ما لا نهاية.

(*) بفصل الأجزاء أو بانقسام الجزء على نفسه = تفتيته.

وينجم عن ذلك بشكل طبيعي تماماً تطبيق ثانٍ على ظاهرة خارجية محصورة ضمن حدودها (على جسم)؛ فانقسام هذا الجسم يتأسس على انقسام المكان الذي يشكّل إيمان الجسم ككلّ (متدّ الجسم ينقسم إذن إلى ما لا نهاية من دون أن يتقوّم، بسبب ذلك، من عدد لا يتناهي من الأجزاء).

ويبدو حقاً: أنّ الجسم، ولأنه يجب أن يُتصوّر كجوهر في المكان، يتميّز من المكان في ما يُخصّ قانون الانقسام فيه، لأنه يمكننا أن نوافق دائماً على أنه لا يمكن للتفتيت في المكان أن يُزيل ذات مرة كلّ تركيب، إذ أنّ كل مكان، وليس فيه ما يقوم في ذاته، سيتبدد حينئذ (وهو أمر محال). في حين أنّ الموافقة على أنه إنّ الغي كل تركيب للمادة في الفكر، فلن يبقى شيء قط، لا تبدو قابلة للإنسجام مع أفهوم الجوهر الذي يجب أن يكون أصلاً حاملاً كل تركيب وباقياً في عناصره حتى عندما ينسخ اقتران هذه العناصر التي تشكل باقترانها في المكان جسماً. لكن شأن ما يسمى جوهرًا في الظاهرة ليس شأن ما يفكر شيئاً في ذاته بواسطة أفهوم فاهمي محض. فهذا الجوهر ليس حاملاً مطلقاً بل خيّل دائماً من أخيلة الحسّاسية، فهو ليس سوى حدس، وفي هذا الحدس بعامة لا يوجد شيء لا مشروط.

والحال، وعلى الرغم من أنّ لقاعدة التقدّم إلى ما لا نهاية في تفتيت الظاهرة بوصفها مجرد مألوفة للمكان، تطبيقاً لا يشوبه أي شك، فإنه لا يمكن أن يكون لها أيّ مصداقية عندما نريد أن نوسّعها لتتطال مجموعة الأجزاء المفصولة بطريقة ما في الـ ((كل)) المعطى، والتي يشكل كلّ منها $quantum\ discretum$ ، وإنّ التسليم بأن على كل جزء في أيّ ((كل)) متعصّ (منظم) أن يكون متعصّباً بدوره وبأننا في انقسام الأجزاء إلى ما لا نهاية نصل على هذا النحو إلى أجزاء مُصطنعة جديدة أبداً؛ وبكلمة إن التسليم بأن الـ ((كل)) متعصّ إلى ما لا نهاية، أمر لا يعقل قط على الرغم من أننا نسلم تماماً بأن أجزاء المادة في انفصالها إلى ما لا نهاية يمكن أن تكون متعصّبة. لأن لا تنامي انقسام ظاهرة معطاة في المكان يستند فقط إلى أنّ ما هو معطى بالظاهرة، هو قابلية الانقسام فقط، أعني مجموعة أجزاء غير متعينة على الإطلاق في حد ذاتها، في حين أنّ الأجزاء نفسها ليست معطاة ومتعينة إلا بالتفتيت، وبكلمة، يستند إلى أنّ الـ ((كل)) ليس بُعداً منقسماً في ذاته. وعليه يمكن للانقسام أن يُعيّن فيه مجموعاً يذهب بعيداً بقدر ما نريد أن نتقدم في تراجع الانقسام. وعلى العكس، فإنّ الـ ((كل)) في جسم متعصّ منظم إلى ما لا نهاية، يُتصوّر سلفاً، بهذا الأفهوم بالذات، كجسم مُقسّم يوجد فيه قبل كلّ تراجع للانقسام مجموعة من الأجزاء متعينة في ذاتها إنما لا متناهية. وهو ما به نناقض أنفسنا لأننا ننظر إلى هذا البسط اللامتناهي بوصفه تسلسلاً لا يمكن إنجازه قط (لا متناهياً)، ونحسبه مع ذلك بمثابة ناجز في مجموعه. فالانقسام اللامتناهي لا يدل على الظاهرة إلا بوصفها $quantum\ continuum$ ولا ينفصل عن

(*) كما متميزاً... (فصل الأجزاء بعضاً عن بعض يعطي أجزاء مستقلة أو عناصر لا يمكن أن تتعدّد إلى ما لا نهاية). (م. و).
(**) كماً متصلاً.

ملء المكان لأن في هذا الملاء إنما يقوم مبدأ قابلية الانقسام اللامتناهي. لكن عندما يحسب شيء ما بمثابة "quantum discretum" تكون مجموعة الوحدات متعينة فيه، فهي تساوي دائماً إذن عدداً ما. فليس هناك إذن سوى التجربة لتقرر إلى أي حد يمكن للتنظيم أن يذهب في جسم متعص؛ وحتى عندما لا تصل التجربة بيقين إلى أي جزء غير منظم، فإن على هذا النوع من الأجزاء أن يقوم على الأقل في التجربة الممكنة. لكن، ليس من شأن التجربة معرفة إلى أي حد يمتد التقسيم الترسدالي لظاهرة بعامة، إلا أن مبدأ العقل يريد أن لا نحسب التراجع الأميري في فصل ما هو ممتد وفقاً لطبيعة الظاهرة تراجعاً منجزاً بالطلق.

* * *

ملاحظة قنابية حول حل الأفكار الترسدالية الرياضية والماع إلى حل الأفكار الترسدالية الدينامية

بتقدينا نقضية العقل المحض من خلال كل الأفكار الترسدالية في لوحة، ويظهرنا أساس هذا النزاع والوسيلة الوحيدة التي ترفعه، والتي تقوم في إعلان الزعمين المتضادين خاطئين، قدماً في كل مرة الشروط بوصفها مُتتمية إلى مشروطها وفقاً لعلاقات المكان والزمان، وذاك هو الافتراض العادي للفاهمة البشرية العامة، وإليه يستند ذلك النزاع بأسره. ومن هذا المنظار، كانت جميع التصورات الديالكتيكية للـ ((جُملة)) في تسلسل الشروط وصولاً إلى مشروط معطى، من صنف واحد من صوب إلى صوب. كان هناك دائماً سلسلة يقترن فيها الشرط بالمشروط بوصفه طرفاً فيها، حيث كانا إذن من الصنف نفسه، لأنه كان على التراجع الأ يُفكر قط كناجز، أو كان يجب في حال حصل ذلك أن يكون الطرف المشروط في ذاته قد عُدَّ خطأ بمثابة الطرف الأول، وبالتالي بمثابة لامشروط. فلم يكن ما ننظر إليه في الحقيقة هو الشيء أي المشروط، بل تسلسل الشروط وصولاً إلى هذا المشروط، وفقط من حيث كُمه. وكانت الصعوبة، التي لم يكن بالإمكان حلها بأي تسوية، بل فقط بقطع العقدة كلياً، تقوم في أن العقل كان يُلبس الفاهمة لباساً إما طويلاً جداً وإما قصيراً جداً، بحيث لم يكن يُمكنها قط أن تساوي فكرته.

وقد أهملنا هنا تمييزاً ماهوياً بين الأشياء، أعني بين الأفاهيم الفاهمية التي يطمح العقل إلى رفعها حتى الإنكار؛ وهو التمييز القائم، حسب لوحتنا السابقة عن المقولات، بين كل اثنتين منها: تلك التي تُشير إلى تأليف رياضي للظواهرات، وتلك التي تشير إلى تأليف دينامي. وقد كان بإمكاننا أن نهمّل هذا التمييز جانباً حتى الآن، إذ مثلما كنّا نبقى دائماً، في التصور العام لكل الأفكار الترسدالية، بين الشروط في الظاهرة وحسب، كذلك كنّا نكتفي، في الفكرتين الرياضيتين الترسداليتين، بالموضوع في الظاهرة. أما الآن وقد وصلنا إلى الأفاهيم الدينامية للفاهمة من حيث عليها أن تتفق مع فكرة العقل. فإن هذا التمييز يُصبح مهماً ويفتح لنا أفقاً جديداً تماماً للنظر في الدعوى التي زجّ فيها العقل. وكانت هذه الدعوى قد نُحيت سابقاً لأنها كانت تقوم من الجهتين على افتراضات خاطئة، أما الآن، وقد صار من الممكن ربّما،

افتراضٌ قد يتعايش مع ادعاء العقل في الحقيقة الدينامية، فإنه يمكن لهذا النزاع، من وجهة النظر هذه، وبفعل أن القاضي يَسدّ نقص المبادئ الحقوقية التي يجهلها الجانبان، أن يُسوَّى بمصالحة تُرضي الفريقين؛ وهو أمر كان مستحيلًا في التنازع القائم في النقيضة الرياضية.

إن سلسلات الشروط، من حيث ننظر إلى اتساعها لنرى ما إذا كانت مناسبة للأفكار أم كبيرة جداً عليها أم صغيرة جداً، هي بالطبع متجانسة كلها. إلا أن الأفهم الفاهمي الذي يؤسس هذه الأفكار يتضمن: إمّا مجرد تأليف للمتجانس (ما يفترض في كلِّ كمٍّ سواء في ما يمكن أن يسمح به تركيبه أم في تقسيمه) وإما أيضاً تأليفاً للمتتافر يمكن أن يظهر على الأقل في التأليف الدينامي، سواء كان تأليفاً للربط السببي أم تأليفاً للضرورة مع العرضي.

وعليه فإنه لا يمكن، في التأليف الرياضي لسلسلات الظاهرات، إدخال أي شرط سوى الشرط الحسي، أعني الشرط الذي هو نفسه جزء من السلسلة، في حين أن التسلسل الدينامي للشروط الحسية يسمح أيضاً بشرط غير محانس، وليس جزءاً من السلسلة، بل شرط محض معقول يقوم خارج السلسلة، مما يرضي العقل ويضع اللامشروط في مقدّمة الظاهرات من دون أن يخلخل بذلك تسلسل الظاهرات التي تبقى مشروطة دائماً، ومن دون أن يكسره بما يصاد مبادئ الفاهمة.

لكن، من جرّاء أن الأفكار الدينامية تسمح بشرطٍ للظاهرات من خارج سلسلتها، أعني بشرط ليس هو نفسه ظاهرة، يحصل شيء مختلف كلياً عن نتيجة النقيضة الرياضية. بمعنى، إن هذه كانت تؤدي إلى وجوب اعلان الزعمين الديالكتيكيين المتضادين خاطئين معاً، في حين أن ما هو مشروط بشكل شامل في السلسلات الدينامية، وما لا ينفصل عنها من حيث هي ظاهرات، وما يقتزن بشرط غير مشروط أمبيرياً إمّا أيضاً غير حسي، يُرضي من جهة الفاهمة ومن جهة أخرى العقل⁽¹⁾. وفي حين تنهات الأدلة الديالكتيكية التي تبحث بهذه الطريقة أو تلك عن الجملة المطلقة في مجرد ظاهرات، فإن القضيتين العقليتين في دلالتها المصوّبة على هذا النحو يمكن أن تكونا صادقتين معاً. وهذا الأمر لا يمكن أن يحصل البتة في الأفكار الكسمولوجية المتعلقة بمجرد الوحدة الرياضية اللامشروطة لأننا لا نعثر في هذه الأفكار على أي شرط لسلسلة الظاهرات سوى الشرط الذي هو نفسه ظاهرة والذي بما هو كذلك يشكل طرفاً في السلسلة.

III - حل الأفكار الكسمولوجية حول جملة اشتقاق

أحداث العالم من أسبابها

لا يمكن أن نفكّر، بالنظر إلى ما يحصل، إلا نوعين من السببية، واحدة وفقاً للطبيعة وأخرى

(1) ذلك أن الفاهمة لا تسمح قط، في الظاهرات، شرط هو نفسه لامشروط أمبيرياً. لكن إذا كان بإمكاننا أن نصور للمشروط (في الظاهرة) شرطاً معقولاً لا ينتمي إذن كطرف إلى سلسلة الظاهرات، من دون أن يكسر في شيء تسلسل الشروط الأمبيرية، فإن مثل هذا الشرط يمكن أن يُسلم به بوصفه لامشروطاً أمبيرياً. بحيث لا يتولد عن ذلك قط أي قطع للتراجع الأميري المتصل.

بناءً على الحرية. الأولى هي اقتران حالة بحالة سابقة تليها بموجب قاعدة في العالم المحسوس. لكن، بما أن سببية الظواهر تستند إلى شروط زمنية، وبما أن الحالة السابقة لم تكن لتولّد سبباً يرى النور لأول مرة في الزمان لو كانت قائمة دائماً، فإن سببية سبب ما يحدث أو يتولّد تكون هي الأخرى قد تولّدت أيضاً وتحتاج بدورها وفقاً للمبدأ الفاهمي إلى سبب.

وعلى العكس، أفهم بحرية، بالمعنى الكُسمولوجي، قدرة الواحد على أن يبدأ من ذاته حالة لا تخضع سببيتها بدورها إلى سبب آخر يُعَيِّنُها من حيث الزمان وفقاً لقانون الطبيعة. فالحرية بهذا المعنى فكرة ترسندالية محضة لا تتضمن بدءاً أي شيء مستمد من التجربة، ولا يمكن لموضوعها ثانياً، أن يعطى بتعيين في أي تجربة، لأن: «كل ما يحصل يجب أن يكون له سبب» و«سببية السبب التي هي نفسها حاصلة أو متولّدة، يجب أن يكون لها بدورها سبب»: قانون كلي، بل قانون إمكان كل تجربة؛ وبه يتحوّل كامل حقل التجربة، وبعدها ما بعد، إلى جملة من مجرد طبيعة. لكن، بما أنه لا يمكننا على هذا النحو أن نتوصّل إلى اكتشاف أي جملة مطلقة للشروط في العلاقة السببية، فإن العقل يبتدع فكرة عن تلقائية يمكن أن تبدأ من نفسها الفعل، من دون أن يكون قد سبقها سبب آخر يُعَيِّنُها بدورها للفعل وفقاً لقانون الإقتران السببي.

وما تجدر ملاحظته بخاصة، هو أنه، على هذه الفكرة الترندالية للحرية، يتأسس أفهم الحرية العملي. وأن هذه الفكرة هي التي تشكّل، أصلاً، أن الصعوبات التي أحاطت دائماً بمسألة إمكانها. فالحرية بالمعنى العملي هي استقلال الإرادة عن إلزام نزوات الحساسية، ذلك أن الإرادة تكون حسية من حيث هي عرضة للانفعال (بحوافز الحساسية)، وتدعى حيوانية (arbitrium brutum) عندما تكون عرضة للاضطراب. والحق إن الإرادة البشرية هي arbitrium sensitivum (إرادة حسية) إنما ليست brutum. إنها "arbitrium liberum"، لأن الحساسية لا تجعل فعلها ضرورياً، بل إنه يوجد في الإنسان قدرة على أن يُعَيِّنَ نفسه بنفسه بالاستقلال عن إلزام النزوات الحسية.

ونرى بسهولة، أنه لو كانت كلّ سببية في العالم الحسي طبيعة وحسب، لكان كل حادث يتعين بآخر في الزمان وفقاً لقوانين ضرورية، وأن نسخ الحرية الترندالية بالتالي، وبما أن الظواهر من حيث تُعَيِّنُ الإرادة يجب أن تجعل كل فعل ضرورياً بوصفه نتيجة الطبيعة، هو معاً نسخ لكل حرية عملية. لأن هذه، تفترض شيئاً كان يجب أن يحصل على الرغم من أنه لم يحصل، وتفترض أن سببه في الظاهرة لم يكن بالتالي معيناً إلى درجة تمنع قيام عليّة في إرادتنا قادرة على أن تُحدِث، بمعزل عن تلك الأسباب الطبيعية، بل ضدّ سيادتها وتأثيرها، أمراً معيناً في نسق الزمان وفقاً لقوانين أميرية، وأن تبدأ بالتالي، من ذاتها كلياً، سلسلة أحداث.

(*) إرادة حسية.

(**) إرادة حرة، (بمعنى، إن الإرادة الحسية إما أن تكون حيوانية أي معرضة للإلزام بنزوات حسية وإما حرة أي غير معرضة لذلك. والإرادة البشرية حرة. (م. و)

يُحصل هنا إذن، ما يُصادف بعامة في تنازع للعقل الذي يغامر وراء حدود التجربة الممكنة، أعني إن المشكلة ليست أصلاً، فِسيولوجية بل ترسندالية. وعليه، صحيح أن مسألة إمكان الحرية تُهم السِّكولوجيا، إلّا أنه لا يوجد سوى الفلسفة الترسندالية لكي تهتمّ بحلها، لأنها تستند إلى أدلة ذباليكتيكية للعقل المحض وحسب. لكنّ لجعل هذه الفلسفة قادرة على أن تعطي عن المسألة جواباً مرضياً لا يمكن أن يُرفض، يجب عليّ أن أحاول بدءاً أن أعين، بملاحظة، تعييناً أكثر دقة، المنهج الذي يجب أن نتبعه في هذه المسألة.

لو كانت الظاهرات أشياء في ذاتها، ولو كان المكان والزمان بالتالي صوراً لوجود الأشياء في ذاتها، لكانت الشروط والمشروط تنتمي أبداً كأطراف إلى سلسلة واحدة بعينها، ولتتج عن ذلك وفي الحالة الحاضرة أيضاً، التقيضة المشتركة بين كلّ الأفكار الترسندالية. أعني، لكان على تلك السلسلة أن تكون حتماً كبيرة جداً أو صغيرة جداً على الفاهمة. لكنّ أفاهيم العقل الدينامية التي نهتمُّ بها في هذا الرقم، والرقم الذي يليه، يمتاز بهذا: لأنه لا شغل لها بشيء بوصفه كماً بل فقط بوجوده، فإنه يمكننا أيضاً أن نصرف النظر عن كمّ سلسلة الشروط كي لا ننظر فيها إلّا إلى علاقة الشرط بالمشروط الدينامية؛ بحيث نصادف، في مسألة الطبيعة والحرية، صعوبة معرفة هل الحرية بعامة ممكنة فقط، وهل يمكنها، إن كانت ممكنة، أن تتلاءم مع كلية القانون الطبيعي للسببية. وبالتالي، هل القضية التالية هي قضية شرطية منفصلة بدقة: كل مسبب في العالم يجب أن يصدر إما عن الطبيعة وإما عن الحرية وإما يمكن بالأحرى للاثنتين، في صلة مختلفة، أن تفعلاً معاً في حادث واحد بعينه: وصحة هذا المبدأ القائل بترباط كل أحداث العالم الحسي ترباطاً شاملاً وفق قوانين الطبيعة الثابتة سبق أن أثبتت بقوة، بوصفه مبدأً للتحليلات الترسندالية لا يحتمل أيّ عيب. فالمسألة تنحصر إذن في معرفة هل يمكن للحرية أن توجد على الرغم من هذا المبدأ، وبالنظر إلى المسبب نفسه الذي يتعين وفقاً للطبيعة أم أنه يجب استبعادها نهائياً بتلك القاعدة التي لا تنتهك. وافترض الواقعية المطلقة للظواهرات، وهو افتراض عامي إنما مُخادع، يُظهر هنا فوراً سوء تأثيره في تشويش العقل. إذ لو كانت الظاهرات أشياء في ذاتها لما كان هناك من وسيلة لإنقاذ الحرية. فالطبيعة ستكون السبب التام والمعين في ذاته لكل حدث، تعييناً وافياً، وسيكون شرط كلّ حدث متضمناً فقط في سلسلة الظاهرات الخاضعة مع مسبباتها بالضرورة لقانون الطبيعة؛ وعلى العكس، إذا لم نحمل الظاهرات إلّا على ما هي عليه بالفعل من دون زيادة، أعني لا كأشياء في ذاتها بل كمجرد تصورات تترباط وفقاً لقوانين أميرية، فإنه سيجب أن يكون لها هي أيضاً أصول ليست بظواهرات. لكنّ علّة معقولة من هذا النوع لن تكون متعينة بالنظر إلى علّيتها بظواهرات على الرغم من أن معلولاتها تظهر ويمكن أن تتعين من حيث تظهر بظواهرات أخرى. وستكون بذلك مع علّيتها خارج السلسلة، في حين أن معلولاتها ستوجد في سلسلة الشروط الأميرية. يمكن للمعلول إذن أن يُعدّ معلولاً حراً بالنظر إلى علّته المعقولة وأن يُعدّ في الوقت نفسه مع ذلك، بالنظر إلى الظاهرات، كنتيجة لها وفقاً لضرورة الطبيعة. وقد يبدو هذا التمييز المعروض بطريقة عامة ومجردة كلياً، في غاية الحذقة والغموض إلّا أنه سيتضح في التطبيق. وقد أردت، هنا، فقط أن أدلي بهذه الملاحظة: بما أن الترابط الكلي، لكل الظاهرات

في إطار الطبيعة، هو قانون تمتنع مخالفته، فإنّ هذا القانون سيقطب بالضرورة كل حرية لو أردنا أن نشبث بعناد بواقعية المظاهر. ولذا لم يتوصّل أولئك، الذين يتبعون في ذلك الرأي العامي، إلى أن يُوقّفوا، ذات مرة، بين الحرية والطبيعة.

امكان العلية بحرية

بما يتفق مع القانون الكلي للضرورة الطبيعية

أسميَ ذلك الذي ليس بظاهرة في موضوع الحواس، معقولاً. وعليه، إذا كان ذاك الذي يجب أن يُعدّ ظاهرة في العالم الحسي، له في ذاته، بالإضافة إلى ذلك قدرة ليست موضوعاً للحدس الحسي بل تتمكّن من أن يكون علّة للظواهر، فإنّه يمكن أن ننظر إلى علّة هذا الكائن من جهتين: كعلية معقولة وفقاً لفعالها من حيث هو شيء في ذاته، وكسببية محسوسة وفقاً لمسببها من حيث هو ظاهرة في العالم الحسي. ونصطنع بناءً عليه أفهوماً أميريّاً عن قدرة مثل هذا الفاعل، وأفهومياً ذهنياً عن علّيته، ويلتقي الأفهومان معاً في أثر واحد بعينه. وهذه الطريقة المزدوجة في تفكير قدرة موضوع الحواس لا تُناقض أيّاً من الأفاهيم التي نكوّنّها عن المظاهر والتجربة الممكنة، إذ بما أن على هذه المظاهر، من حيث ليست أشياء في ذاتها، أن تجد أساساً لها في موضوع ترسّندالي يُعيّنها كمجرد تصورات، فإنّ لا شيء يمنع من أن تُنسب إلى هذا الموضوع الترسّندالي بالإضافة إلى الخاصيّة التي من خلالها يظهر، علية ليست ظاهرة، على الرغم من أن معلولها يُصادف في الظاهرة. لكنّ يجب أن يكون لكلّ علة فاعلة طبعاً، أعني قانوناً لعلّيتها من دونه لا يمكنها أن تكون علة قط. وهكذا يكون لدينا، عن فاعل من العالم الحسي، أولاً، طبع أميريّ به تتخذ أفعاله من حيث هي بأسرها ظواهر، في الترابط مع ظواهر أخرى وفقاً لقوانين الطبيعة الثابتة ومن حيث يمكنها أن تُشتقّ من هذه المظاهر كما لو كانت شروطها، وأن تُربط معها إذن مؤلّفة أطرافاً في سلسلة وحيدة في نظام الطبيعة؛ وسيكون علينا ثانياً، أن نُقرّ للفاعل بطبع معقول، به يكون علة لتلك الأفعال بوصفها ظواهر حقاً، إلّا أنّه لا يخضع هو لأيّ شرط من شروط الحساسية وليس هو نفسه ظاهرة. ويمكن أن نُسميَ الأول طبع هذا الشيء في الظاهرة والثاني طبع الشيء في ذاته.

ولن تكون هذه الذات الفاعلة إذن خاضعة من حيث طبعها المعقول لأيّ شرط زمني، لأنّ الزمان هو شرط المظاهر وحسب، لا الأشياء في ذاتها. وفيها لم ينشأ ولن يَفْنى أيّ فعل، ولن يكون بالتالي، خاضعاً لقانون أيّ تعيّن زمني، وقانون كل ما هو متغير، أعني لقانون: كل ما يحصل يجد سببه في مظاهر (الحال السابقة). وبكلمة، إنّ العلّة من حيث هي ذهنيّة لا تدخل قطّ في سلسلة الشروط الأميرية التي تجعل الحدث ضرورياً في العالم المحسوس. وصحيح أنّه لن يُمكن للطبع المعقول أن يُعرف بلا توسّط، لأنّه لا يمكننا أن نُذكر أيّ شيء إلّا من حيث يظهر، إلّا أنّه يجب أن يُفكر وفقاً للطبع الأميري بنفس الطريقة التي يجب بها علينا أن نعطي بعامّة في التفكير موضوعاً ترسّندالياً كأساس للظواهر على الرغم من أنّنا لا نعلم في الحقيقة شيئاً عما هو في ذاته.

وسيكون ذلك الفاعل إذن حسب طبعه الأميري، كظاهرة، خاضعاً للربط السببي بموجب كل قوانين التعيين، ولن يكون بهذا المعنى سوى جزء من العالم المحسوس، فتصدر مسبباته، كأي ظاهرة أخرى من الطبيعة حتماً. وكما تؤثر فيه الظواهر الخارجية، وكما يُعرف طبعه الأميري، أعني قانون سببيته، بالتجربة، كذلك أيضاً يجب أن يكون بالإمكان تفسير كل أفعاله بموجب قوانين الطبيعة، ويجب أن يوجد كل ما هو لازم لتعيينها الكامل والضروري، في تجربة ممكنة.

لكن، يجب أن يعلن الفاعل نفسه حسب طبعه المعقول (على الرغم من أنه ليس بوسعنا حقاً أن يكون لدينا سوى أفهومة العام) حرّاً من كل تأثير للحساسية، ومن كل تعيين بالظواهر؛ وبما أنه لا شيء يحصل فيه من حيث هو نوميئاً لأن ليس فيه أي تغيير يستلزم تعييناً زمنياً دينامياً، ولا بالتالي أي إقتران بالظواهر بوصفها أسباباً، فإن هذا الكائن الفاعل سيكون في أفعاله مستقلاً ومتحرراً من كل ضرورة للطبيعة كتلك التي توجد فقط في العالم المحسوس. وسيكون دقيقاً تماماً القول عنه إنه يبدأ من ذاته معلولاته في العالم المحسوس من دون أن يبدأ الفعل فيه، وسيكون ذلك صحيحاً من دون أن يكون على المعلولات أن تبدأ من ذاتها في العالم الحسي لأنها ستكون فيه دائماً متعينة من قبل بالشروط الأميرية في الزمن المتقدم، إنما فقط بواسطة الطبع الأميري (الذي هو مجرد ظاهرة للطبع المعقول)، ولن تكون ممكنة إلا بوصفها استمراراً لسلسلة الأسباب الطبيعية. وعليه ستوجد الطبيعة والحرية معاً، وكل واحدة ببدلوها الكامل، من دون أي تنازل في الأفعال نفسها حسب ما إذا قربناها من علتها المعقولة أو من سببها المحسوس.

إيضاح لفكرة الكسولوجية عن الحرية في ربطها مع الضرورة الطبيعية الكلية

رأيتُ من المستحسن أن أرسم، أولاً، الخطوط العريضة لحلّ مشكلتنا الترسدية. من أجل أن يمكننا أن نتبع بطريقة أفضل درب العقل في حلّها. ونريد الآن أن نُبين آثان حلّها المهمة، ونرى إلى كل واحد منها بخاصة.

فقانون الطبيعة القائل: إن كل ما يحصل له سبب، وإن سبب هذا السبب، أعني الفعل، من حيث يتقدّم في الزمان، ومن حيث لا يمكنه بالنظر إلى المسبب المتولد أن يكون قد كان منذ الأزل، يجب أن يكون قد حصل هو أيضاً وأن يكون له أيضاً، بين الظواهر، سببه الذي به يتعين: فقانون الطبيعة هذا، الذي به يمكن للظواهر بدءاً أن تُشكّل طبيعة وأن تُقدّم الموضوعات للتجربة، هو قانون فاهمي لا يُسمح بالانحراف عنه تحت أي ذريعة، ولا تُستثنى منه أي ظاهرة أينما كان، وإلا وضعناها خارج كل تجربة ممكنة وفرقناها بذلك عن كل موضوعات التجربة الممكنة كي نجعل منها مجرد أيس فكري وخرافة.

لكن على الرغم من أننا لا نرى هنا إلا إلى سلسلة من الأسباب لا تسمح بأي جملة مطلقة في التراجع نحو شروطها، فإن هذه الصعوبة لا تُعيقنا لأنه سبق أن دُلَّت في الحكم العام على النقيضة التي يقع فيها العقل عندما يسعى إلى اللامشروط في سلسلة الظاهرات. فإذا كنا نريد أن ننساق بخداع الواقعية الترندالية، فإنه لن يبقى عندها لا طبيعة ولا حرية. والمسألة الوحيدة هنا هي معرفة ما إذا كان من الممكن، مع عدم الاعتراف إلا بضرورة للطبيعة في كامل سلسلة كل الأحداث، أن ننظر أيضاً إلى هذه الضرورة، التي ليست من جهة سوى مجرد مسبب طبيعي، بوصفها من جهة أخرى معلولاً صادراً عن حرية، أو ما إذا كان ثمة تناقض صارم بين هذين الضريين من السببية

لا يمكن أن يوجد بالتأكيد، بين الأسباب في الظاهرة، أي شيء يستطيع أن يبدأ بالمطلق ومن ذاته سلسلة. وكل فعل، بوصفه ظاهرة، ومن حيث يولد حدثاً هو نفسه حدث أو أمر يحصل، ويفترض حالة أخرى يوجد فيها سببه. فكل ما يحصل ليس سوى استمرار للسلسلة التي ليس أي بدء متولد في ذاته ممكناً فيها. وكل أفعال الأسباب الطبيعية في تنالي الزمان هي إذن بدورها مسببات تفترض أسبابها في تسلسل الزمان أيضاً. ويجب أن لا نتنظر فعلاً أصلياً لاقتران الظاهرات السببي، عنه يحصل أمر لم يكن من قبل.

لكن، هل من الضروري، إذا كانت المسببات ظاهرات، أن تكون أيضاً سببية سببها، الذي هو نفسه ظاهرة، أميرية حصر؟ أم أنه بالأحرى من الممكن، على الرغم من أن كل مسبب في الظاهرة يستلزم أن يكون مقترناً بسببه بموجب قوانين السببية الأميرية، أن تكون هذه السببية الأميرية نفسها، ومن دون أن تكسر في شيء ترابطها مع الأسباب الطبيعية، معلولة لعلّة لا أميرية بل ذهنية؟ أعني لفعل أصلي لعلّة ليست، بالنظر إلى الظاهرات، ظاهرة إذن بل معقولة من حيث قدرتها تلك، على الرغم من أنه يجب أن تُعدّ تابعة كلياً للعالم المحسوس كحلقة في سلسلة الطبيعة.

نحن بحاجة إلى مبدأ السببية في ما بين الظاهرات، لنستطيع أن نبحث ونقدّم للأحداث الطبيعية شروطاً طبيعية، أعني أسباباً في الظاهرات. فإذا كان كل ذلك مسلماً به من دون أي استثناء يُضعفه، فإن الفاهمة، التي في استعمالها الأميري لا ترى سوى طبيعة في كل الأحداث، والتي لها كل الحق بذلك، لديها كل ما يمكن أن تستلزمه التفسيرات الفيزيائية لتتابع دربها من دون عائق. والحال إن التسليم بأنه يوجد أيضاً بين الأسباب الطبيعية علل ذات قدرة محض معقولة، وحتى وإن كان هذا التسليم مجرد خرافة، لا يضير الفاهمة في شيء، لأن ما يُعَيَّن تلك القدرة على الفعل لا يستند قط إلى شروط أميرية، بل إلى مجرد دواعي فهمية، إنما من حيث يكون فعل هذه العلة في الظاهرة مطابقاً لكل قوانين السببية الأميرية. ذلك أن الذات الفاعلة بوصفها *causa phaenomenon*^(*) ستكون على هذا النحو، على انسجام مع الطبيعة في تبعية لا

(*) علة في الظاهرات.

تنقسم لكل أفعالها؛ إلا أن ظاهرات هذه الذات (مع كل سببيتها في الظاهرة) تتضمن بعض الشروط التي يجب أن تُعد شروطاً محض معقولة إن شئنا الصعود من الموضوع الأميري إلى الموضوع الترندالي. لأنه إذا كنا نتبع قاعدة الطبيعة فقط في ما يمكن أن يكون سبباً بين الظاهرات، فلن يضايقتنا ما يجب أن يُفكر، في الذات الترندالية التي نجهلها أميرياً، بوصفه أساساً لتلك الظاهرات ولترابطها. ولا يُهم هذا الأساس المعقول المسائل الأميرية في شيء، فهو لا يخص سوى التفكير في الفاهمة المحضة. ومع أن نتائج هذا التفكير وذلك الفعل للفاهمة المحضة، توجد في الظاهرات، فإن ذلك لا يُقلل في شيء من وجوب تفسير الظاهرات بسببها في الظاهرة تفسيراً تاماً بموجب القوانين الطبيعية، لأننا ننصاع إلى طبعها محض الأميري بوصفه مبدأ التفسير الأعلى، ونهمل، كمجهول، الطبع المعقول الذي هو العلة الترندالية للطبع الأول إهمالاً كلياً، باستثناء وضعه من حيث يشير إليه طبعه الأميري بوصفه سمته المحسوسة. ولنتطرق ذلك على التجربة: فالإنسان ظاهرة من ظاهرات العالم المحسوس، وهو بهذا المعنى سبب من أسباب الطبيعة، يجب أن تخضع سببته للقوانين الأميرية، وبوصفه كذلك يجب أن يكون له إذن، طبع أميري، شأنه شأن كل أشياء الطبيعة الأخرى. ونلاحظ هذا الطبع بالملكات والقدرات التي يُظهرها في مسبباته. وفي حين ليس لدينا في الطبيعة الجامدة أو الحيوانية وحسب، أي سبب يجعلنا نتصور قدرة مشروطة غير تلك المشروطة بطريقة حسية وحسب، فإن الإنسان الذي لا يعرف الطبيعة إلا بالحواس، يعرف نفسه أيضاً بمجرد إحصار، وذلك في الأفعال والتعيينات الباطنة التي لا يمكن أن يحسها قط في عداد انطباع الحواس حقاً. وصحيح أنه، من جهة، ظاهرة بالنسبة إلى نفسه، إلا أنه أيضاً، من جهة أخرى، أعني بالنظر إلى قدرات معينة، موضوع محض معقول، لأن فعله لا يمكن أن ينسب قط إلى تلقي الحساسية. ونُسَمَّى هذه القدرات فاهمة وعقلاً؛ ويمتاز الأخير بخاصة عن كل الملكات المشروطة أميرياً امتيازاً خاصاً ومرموقاً، لأنه لا يفحص موضوعاته إلا وفقاً لأفكار، ولأنه يُعَيَّن بالتالي الفاهمة التي تستعمل أفاهيمها (بما فيها المحضة) استعمالاً أميرياً.

والحال، إنه ينجم بوضوح أن العقل ذو علية، أو أننا نحن، على الأقل، نتصور فيه مثل هذه العلية، وذلك عن الأوامر^(*) التي تتخذها قواعد في كل ما هو عملي للملكات الفاعلة. فالوجوب يعبر عن نوع من الضرورة، هو الاقتران بمبادئ اقتراناً لا يوجد في أي مكان في الطبيعة. ولا يمكن للفاهمة أن تعرف عن الطبيعة إلا ما هو وما كان وما سيكون، ويستحيل أن يجب على شيء أن يكون فيها بخلاف ما هو عليه بالفعل في كل تلك العلاقات الزمنية، بل إن الوجوب لن يكون له أي دلالة إطلاقاً عندما لا يكون أمام ناظرينا سوى مجرى الطبيعة. ولا يمكننا أن نسأل ماذا يجب أن يكون في الطبيعة مثلاً لا يمكننا أن نسأل أي خصائص يجب أن تكون للدائرة، بل إن كل ما يمكن أن نسأله هو ماذا يحصل في الطبيعة أو ما الخصائص التي للدائرة.

(*) يقصد الأوامر الأخلاقية التي تقول: يجب أن تفعل كذا... (م. و).

وَيُعَبَّرُ بهذا الوجوب عن فِعْلٍ ممكن، ليس مبدؤه سوى مجرد أفهوم، في حين أن مبدأ مجرد فِعْلٍ طبيعي يجب أن يكون ظاهرة أبدأ. لكن، مع أنه يجب أن يكون الفِعْلُ ممكنًا وفقاً للشروط الطبيعية عندما يطبَّق عليه الوجوب، إلا أن تلك الشروط الطبيعية لا تتعلق بتعيين الإرادة نفسها، بل فقط بمعلولها ونتيجتها في الظاهرة. وأياً كانت كثرة الدواعي الطبيعية التي تدفعني إلى الإرادة، وأياً كانت كثرة الحوافز الحسية، فإنه لا يمكنها أن تولّد الوجوب، بل فقط إرادة هيهات أن تكون ضرورية، بل ستكون دائماً إرادة مشروطة على عكس الوجوب الذي يملّيه العقل بوصفه مقياساً وهدفاً، بل ناهياً وسلطاناً. وسواء كان ذلك موضوعاً لمجرد الحساسية (المتع) أم موضوعاً للعقل المحض (الخير)، فإن العقل لا ينساق قط لدواعٍ معطى أمبيرياً ولا يتبع نظام الأشياء كما يمثّل في الظاهرة، بل يخلّق بنفسه، بتلقائية تامة، نظاماً خاصاً وفقاً للأفكار التي تُكَيَّفُ معها الشروط الأمبيرية، والتي بموجبهما يذهب إلى حدّ إعلان أفعال، لم تحصل وقد لا تحصل، أفعالاً ضرورية، لكن مع الافتراض بصدها جميعاً أنه يمكن أن يكون للعقل سببية بالصلة معها، لأنه من دون ذلك لن يتوقع نتائج لأفكاره في التجربة.

ولنتوقّف الآن هنا، ولنسلّم على الأقل بأنه، من الممكن أن يكون للعقل حقاً سببية بالنظر إلى الظواهر، فإنه سيجب عليه، ومهما كان عقلاً، أن يُظهر مع ذلك طبعاً أمبيرياً. لأنّ كلّ سبب يفترض قاعدة بموجبهما تليه ظاهرات معينة كمسببات، ولأنّ كلّ قاعدة تستلزم شكلاً للمسببات موحداً يؤسس أفهوم السبب (كقدرة). ويمكن أن نسمّي هذا الأفهوم من حيث عليه أن يَتَبَيَّنَ مجرد ظاهرات، الطبع الأمبيري الذي يبقى ثابتاً، في حين تظهر المسببات بحسب تنوع الشروط التي تواكبها أو تُحدّثها جزئياً هيئات متغيرة.

لكلّ إنسان إذن طبع أمبيري لإرادته، هو مجرد عليّة معينة لعقله من حيث يُظهر في معلولاته في الظاهرة قاعدة يمكن أن نستدل بموجبهما على الحوافز العقلية وأفعالها من حيث نوعها ودرجاتها، ونحكم على المبادئ الذاتية لإرادته. ولأنّ هذا الطبع الأمبيري يجب أن يستمد هو نفسه كمسبب من الظاهرات وقاعدتها التي تعطيها التجربة، فإن كلّ أفعال الإنسان في الظاهرة متعينة بموجب نظام الطبيعة بطبعة الأمبيري وبالسبب الأخرى المتضافرة؛ فلو كان بإمكاننا الدخول إلى أصل كلّ ظاهرات إرادته، لما كان هناك أيُّ فِعْلٍ إنساني لا نستطيع أن نتنبأ به بيقين أو لا نستطيع أن نتعرف إليه بوصفه ضرورياً بناءً على شروطه السابقة. فليس ثمة إذن، بالنظر إلى هذا الطبع الأمبيري من حرية قط، لكن لا يمكننا أن ننظر إلى الإنسان إلا من وجهة النظر هذه وحسب، إذا ما أردنا فقط أن نلاحظ ونسبر فيسيولوجياً، كما يحصل في الانتروبولوجيا، الأسباب المقرّرة لأفعاله.

لكن إذا ما فحصنا هذه الأفعال عينها بالصلة مع العقل فقط من حيث هو علة قادرة على إحداثها، وبكلمة، إذا ما فحصناها بالعقل المنظور العملي، فس نجد قاعدة أخرى ونظاماً آخر كلياً غير نظام الطبيعة. إذ عندها قد يمكن أن لا يجب حصول ما حصل مع ذلك وفقاً لمجرد الطبيعة، وما كان يجب أن يحصل حتماً وفقاً للأسباب الأمبيرية؛ ومع ذلك فإننا نجد أحياناً، أو،

على الأقل، نظراً أننا نجد أن أفكار العقل أظهرت حقاً عِلْيَةً بالنظر إلى أفعال الإنسان بوصفها ظاهرات، وأن هذه الأفعال قد حصلت لا لأنها كانت متعينة بأسباب أميرية، بل لأنها كانت متعينة بمبادئ للعقل.

والآن، على افتراض أنه بالإمكان القول: إن للعقل سببية بالنظر إلى الظاهرات، فهل يمكن أن يسمى فعله حراً مع كونه، في طبعه الأميري (في غمط الاحساس به)، مُتَعَيِّناً بكل دقة، وضرورياً. هذا ما بدوره يتعين في الطبع المعقول (غمط التفكير به). لكننا لا نعرف هذا النمط الأخير، بل نشير إليه بظواهر لا تجعلنا نعرف بصحيح العبارة وبلا توسُّط إلا غمط الإحساس به (الطبع الأميري)⁽¹⁾. أما الفعل من حيث يجب أن يُنسب إلى غمط التفكير به كنسبته إلى علته، فإنه لن ينتج مع ذلك عنه بموجب القوانين الأميرية بحيث تسبقه شروط العقل المحض بل إن نتائجها في ظاهرة الحس الباطن هي التي تسبق وحسب. فالعقل المحض، كقدرة محض معقولة، لا يخضع لصورة الزمان ولا بالتالي لشروط التسلسل الزمني، وعِلْيَةُ العقل في الطبع المعقول لا تتولد أو تبدأ في زمن معين بإحداث معلوماً. وإلا صار العقل نفسه خاضعاً لقانون الظاهرات الطبيعي من حيث يُعين السلسلات السببية زمنياً، وصارت العلية عندها طبيعية لا حرة. يمكننا إذن القول: إذا كان يمكن أن يكون للعقل سببية بالنظر إلى الظاهرات، فلأنه قدرة بها يبدأ أولاً الشرط الحسي لسلسلة أميرية من المسببات لأن الشرط الذي يقيم في العقل ليس حسياً ولا يبدأ هو نفسه إذن. وعليه، يحصل عندها ما نشعر بغيبابه في كل السلسلات الأميرية، أعني: إن شرط سلسلة متتالية من الأحداث يمكن أن يكون من اللامشروط، أمبيرياً، ذلك أن الشرط هنا هو خارج سلسلة الظاهرات (في المعقول) ولا يخضع بالتالي لأي شرط حسي ولا لأي تعين زمني بسبب سابق.

إلا أن تلك السببية نفسها تنتمي أيضاً، في صلة أخرى، إلى سلسلة الظاهرات. فالإنسان نفسه ظاهرة. وإرادته ذات طبع أميري هو السبب (الأميري) لكل أفعاله. وليس هناك شرط من الشروط التي تُعين الإنسان وفقاً لهذا الطبع إلا وهو متضمن في سلسلة مسببات الطبيعة، إلا ويخضع لقانونها الذي بموجبه لا يوجد أي سببية لا مشروطة أمبيرياً لما يحصل في الزمان. وعليه فإنه لا يمكن لأي فعل معطى (لأنه لا يمكن أن يُدرك إلا كظاهرة) أن يبدأ من نفسه بالمطلق. لكن لا يمكننا أن نقول عن العقل، إن فيه قبل الحال التي يُعين فيها الإرادة، حالاً سابقة فيها تتعين تلك الحال نفسها. ذلك أنه ليس في العقل، ولأنه ليس بظاهرة وليس خاضعاً قط لشروط

(1) إن الخلقية الخاصة للأفعال (المحمود والمزموم) وخلقية سلوكنا الخاص، تبقى إذن مخفية عنا تماماً. ومسؤوليتنا يمكن أن تتصل فقط بالطبع الأميري. لكن إلى أي حد يجب أن ننسب المعلوم المحض إلى الحرية وإلى أي حد إلى مجرد طبيعة، إلى عيب المزاج اللاإرادي أم إلى حس تكوينه (merito) Fortunae^(*)؛ ذلك ما لا يمكن لأحد أن يتعمقه، ولا بالتالي أن يحاكمه، بعدالة تامة.

(*) (الحداثة والخط).

الحساسية، أي تتأثر زمني بالنظر إلى عليته. وقانون الطبيعة الدينامي، الذي يعين التسالي الزمني بموجب قواعد، لا يمكن بالتالي أن يطبق عليه.

فالعقل هو إذن، الشرط الدائم لكل الأفعال الإرادية التي يظهر فيها الانسان، وكل فعل من أفعاله متعين في طبع الإنسان الأميري حتى قبل أن يحصل. لكن، بالنظر إلى الطبع، المعقول الذي ليس الأول سوى شئمة الحسي، ليس ثمة من قبل ولا بعد، وكل فعل، معزل عن العلاقة الزمنية التي يوجد فيها مع ظاهرات أخرى، هو بلا توسط معلول طبع العقل المحض المعقول. فالعقل يفعل إذن بحرية من دون أن يتعين دينامياً في سلسلة الأسباب الطبيعية، بمبادئ خارجية كانت أم باطنة، إنما متقدمة في الزمان، وحرية هذه لا يمكن أن ننظر إليها على نحو سالب وحسب بوصفها استقلالاً عن الشروط الأميرية (إذ بذلك ستكف العاقلة عن كونها علة للظاهرات) بل يمكن أيضاً أن نعدّها على نحو إيجابي، بمثابة القدرة على أن يبدأ من ذاته سلسلة أحداث، لا من حيث يبدأ فيه هو شيء بل من حيث يكون شرطاً لا مشروطاً لكل فعل إرادي لا يسمح بأن يعلو عليه أي شرط من الشروط السابقة زمنياً، على الرغم من أن معلوله يبدأ في سلسلة الظاهرات، إنما من دون أن يمكنه أن يشكّل فيها أي بدء أول بإطلاق. ولكي نوضح مبدأ العقل التنظيمي بمثال مستمد من استعماله الأميري، [أقول لكي نوضح] لا لكي نثبت (لأن الأدلة التي من هذا النوع لا قيمة لها في المزام الترسدية) نأخذ فعلاً إرادياً، وعلى سبيل المثال، كذبة خبيثة يدخل فيها واحد من الناس فوضى معينة في المجتمع؛ ولنبحث أولاً عن الأسباب المحركة التي عنها صدر، ولنحاكم ثانياً كيف يمكن أن يكون مسؤولاً عنها وعن كل نتائجها. فثمة للمقصد الأول، نتفحص الطبع الأميري لهذا الانسان بحثاً عن مصادرها في التربية السيئة وفي سوء المجتمع، كذلك في جزء منها في خبث طويّة مستهترة، ونحملها في جزء آخر على الخفة وعدم التفكير، من دون أن نلغي الأسباب الظرفية وحافزها. وفي كل ذلك نفعل كما نفعل بعامة في البحث عن سلسلة الأسباب المعينة لمسبب معطى في الطبيعة. لكن على الرغم من أننا نظن أن الفعل متعين بذلك فإننا لا نقلل من لومنا للفاعل، وذلك ليس بسبب سوء طويته ولا بسبب الظروف التي أثرت عليه، ولا بسبب سلوكه السابق، إذ نفترض أنه يمكن أن ننحى جانباً تنحية تامة ما كان عليه هذا السلوك، وأن ننظر إلى سلسلة الشروط المنصرمة كما لو أنها لم تحصل، وإلى هذا الفعل بالمقابل كما لو أنه غير مشروط بالمرّة بالنسبة إلى الحال السابقة، وكما لو أن الفاعل كان قد بدأ من ذاته بإطلاق سلسلة النتائج. ويستند هذا اللوم إلى قانون العقل ننظر فيه إلى العقل بوصفه علة كان يمكن لها، وكان يجب عليها أن تعين سلوك الرجل بصرف النظر عن كل الشروط الأميرية التي ذكرناها. ولا ننظر إلى علية العقل كنوع من علية مساعدة، بل كعلية كاملة في ذاتها حتى عندما تكون الدوافع الحسية غير ملائمة لها قَدْ، بل مضادة كلياً. فالفعل يُسبب إلى الطبع العقلي للفاعل، والخطأ يقع بكامله عليه في نفس اللحظة التي فيها يكذب، وإن العقل بالتالي، رغم كل الشروط الأميرية للفعل، حرّ تماماً؛ ويجب أن يكون إخلاله مسؤولاً عن هذا الفعل.

ونرى بسهولة، أننا عندما نصير هذا الحكم بالمسؤولية، نفكر أن العقل ليس متأثراً قط

بكل تلك الحساسية، وأنه لا يتغير (رغم تغير ظاهراته، أعني الشكل الذي يظهر به في معلولاته) وأن ليس فيه حالاً سابقة تُعَيَّن اللاحقة، وأنه لا ينتمي من ثمَّ البتة إلى سلسلة الشروط الحسية التي تجعل الظاهرات ضرورية بموجب القوانين الطبيعية. فهذا العقل حاضر، وإنه هو هو في كل الأفعال التي ينجزها المرء في جميع الظروف الزمنية، لكنه هو نفسه ليس في الزمان، ولا تحول عليه، إن صح القول، حال جديدة لم يكن عليها من قبل؛ وهو معيّن بالنظر إليها، لكنه لا يتعيّن. ولذا، لا يمكننا أن نسأل: لماذا لم يتعيّن العقل خلافاً لذلك؟ بل فقط لماذا يُعيّن الظاهرات خلافاً لذلك بعليته؟ والحال، أن لا جواب ممكناً عن ذلك لأنّ طبعاً معقولاً آخر كان سيُعطي طبعاً أمبيرياً آخر، وعندما نقول إنه كان بإمكان الفاعل على الرغم من كلّ سلوكه السابق أن يمتنع عن الكذب، فإن ذلك يعني فقط أنه تحت سلطة العقل بلا توسط وأن العقل لا يخضع في عليته لأي شرط من شروط الظاهرة ويجري الزمان؛ إن الفرق في الزمان يمكنه بالطبع أن يُشكّل فرقاً رئيساً بين الظاهرات التابعة، إلا أنه لا يمكنه أن يشكّل أي فرق بين الأفعال بالنسبة إلى العقل، لأن تلك الظاهرات ليست أشياء وليست، بالتالي أيضاً، أسباباً في ذاتها.

يمكننا إذن، عندما نحاكم أفعالاً حرة بالنظر إلى عليتها، أن نصعد فقط حتى العلة المعقولة لكن ليس إلى أبعد، ويمكننا الاقرار بأن هذه العلة حرة، أعني مُتَعَيِّنة بمعزلٍ عن الحساسية، وأنها بهذه الطريقة يمكن أن تكون الشرط اللامشروط للظواهرات من وجهة النظر الحسي. أما لماذا يعطي الطبع المعقول بالضبط هذه الظاهرات وهذا الطبع الأميري في الظروف الراهنة؟ فإن الإجابة عن هذا السؤال تتخطى كل قدرة عقلنا، بل كلّ الحقوق التي له في مجرد طرح الأسئلة. وذلك كما لو أننا نسأل: من أين يأتي أن لا يُعطي الموضوع الترسندالي لحدسنا الحسي الخارجي سوى الحدس في المكان بالضبط وليس أي حدس آخر. والحال إن المشكلة التي علينا حلها لا تُلزمنا بالمرّة الإجابة عن هذا السؤال، لأنها لم تكن تدور إلا على معرفة ما إذا كانت الحرية تضاد الضرورة الطبيعية في فعل واحد بعينه. وقد أجبت عنها بشكل وافٍ مُظهرين أنه، بما أنه لا يمكن أن يوجد في الحرية علاقة بضرب من الشروط مغاير تماماً لما في الضرورة، فإن قانون هذه الأخيرة لا يؤثر قط في الأولى وأنه يمكن للثنتين أن توجدا الواحدة باستقلال عن الأخرى ومن دون أن تُخلخل الواحدة الأخرى.

* * *

ويجب أن نلاحظ جيداً: إننا لم نردّ بذلك إثبات تحقق الحرية بوصفها إحدى القدرات التي تتضمن سبب ظاهرات عالمنا الحسي. إذ بالإضافة إلى أن ذلك الإثبات سيخرج عن كونه تأملاً ترسندالياً لا يشتغل إلا بالأفاهيم، فإنه لن يكون بإمكانه أن ينجح، لأنه سوف لن يكون بوسعنا البتة أن نستدل من التجربة على أي شيء يجب أن لا يُفكر قط وفقاً لقوانين التجربة. أضف، إننا لم نكن نريد إثبات إمكان الحرية لأن ذلك أيضاً لم يكن لينجح لانت بعامّة لا يمكن أن نعرف بمجرد أفاهيم قبلية إمكان أي مبدأ واقعي وأي سببية. فالحرية لا تُعالج هنا إلا بوصفها فكرة ترسندالية بها يظن العقل أنه يبدأ، بدءاً مطلقاً، سلسلة الشروط في الظاهرة باللامشروط حسيّاً، مما يُوقعه في نقية مع قوانينه الخاصة التي يُمليها على الإستعمال الأميري للفاهمة. والحال إن

الشيء الوحيد الذي كان بإمكاننا فعله هو أن نظهر أن هذه النقيضة تستند إلى مجرد تراء، وبالأقل إن الطبيعة ليست في تنازع مع العلوية بحرية. وكان ذلك أيضاً الأمر الوحيد الذي يهتنا.

IV . حل الفكرة الكسولوجية عن جملة

تبعية الظاهرات من حيث وجودها بعامة

نظرنا في الرقم السابق إلى تغيرات العالم الحسي في تسلسلها الدينامي حيث يخضع كل واحد لآخر خضوعه لسببه. أما لأن فتصلح سلسلة الحالات فقط لتوجيهنا من أجل الوصول إلى وجود يمكنه أن يكون الشرط الأعلى لكل المتغير، أعني إلى الكائن الضروري. ولا يدور الأمر هنا على العلوية اللامشروطة، بل على الوجود اللامشروط للجوهر نفسه. فالسلسلة التي أمامنا إذن هي أصلاً مجرد سلسلة أفاهيم لا سلسلة حدوث من حيث يكون الواحد شرطاً للآخر.

ونرى بوضوح، وما أن كل شيء يتغير في مجموعة الظاهرات، وأن كل شيء بالتالي مشروط في الوجود، أنه لا يمكن أن يوجد، في أي محل في سلسلة الوجود التابع، طرف لا مشروط يكون وجوده ضرورياً ضرورة مطلقة؛ وأنه بالتالي، لو كانت الظاهرات أشياء في ذاتها، ولو كان شرطها ينتمي أبداً من جراً ذلك بالذات، مع المشروط إلى سلسلة من الحدوس واحدة بعينها، لما كان هناك من محل لكائن ضروري كشرط لوجود ظاهرات العالم الحسي.

لكن للتراجع الدينامي، هذه الخاصية التي تميزه عن التراجع الرياضي، من حيث إن شروط هذه السلسلة يجب أن تعدّ دائماً أجزاءً من السلسلة وبالتالي متجانسة، ومن ثم ظاهرات. لأن التراجع الرياضي لا يهتم إلا بتركيب الكل في أجزاء أو بتفكيك الكل إلى أجزائه، في حين أنه في التراجع الدينامي حيث لا يدور الأمر على إمكان كل لا مشروط مؤلف من أجزاء معطاة أو على إمكان جزء لا مشروط لكل معطى، بل على اشتقاق حال انطلاقاً من سببها أو اشتقاق الوجود الحادث للجوهر نفسه انطلاقاً من الجوهر الضروري، ليس من الضروري بالضبط أن يشكل الشرط مع مشروطه سلسلة أميرية.

وما يزال لدينا بعد إذن، مخرج في النقيضة الظاهرية التي تعرض لنا، لأن القضيتين المتنازعتين يمكن أن تكونا صادقتين معاً وفقاً لعلاقات مختلفة، بحيث تكون كل أشياء العالم الحسي حادثة تماماً، ولا يكون لها بالتالي أيضاً سوى وجود مشروط أميرياً أبداً، ويكون مع ذلك لكامل السلسلة أيضاً شرط غير أميري، أعني كائن ضروري ضرورة لا مشروطة. ذلك أن هذا الكائن من حيث هو شرط معقول، سوف لن ينتمي بالمرّة إلى السلسلة كطرف فيها (ولا حتى كالتطرف الأعلى) ولن يجعل أي طرف في السلسلة لا مشروطاً أميرياً، بل سيدع العالم الحسي بأسره، في وجوده المشروط أميرياً والشامل لكل أطرافه. وبذلك إذن، ستميز هذه الطريقة في وضع وجود لا مشروط في أساس الظاهرات من العلوية اللامشروطة أميرياً (عن الحرية) التي دار

الكلام عليها في المادة السابقة، بأن الشيء نفسه في الحرية كان ما يزال جزءاً بوصفه علة (substantia phaenomenon) من سلسلة الشروط، وبأن عليته وحدها كانت مفكرة كمعقولة، في حين أن الكائن الضروري هنا يجب أن يُفكر خارج سلسلة العالم المحسوس كلياً (بوصفه ens extramundanum^(*)) وبشكل محض معقول، وهذا وحده فقط ما يمنعه من أن يكون هو نفسه خاضعاً لقانون حدوث جميع الظاهرات وتبعيتها.

فمبدأ العقل التنظيمي هو إذن، بالنظر إلى مشكلتنا: إن كل شيء في العالم المحسوس ذو وجود مشروط أمبيرياً، وليس فيه في أي محل بالنظر إلى أي خاصية أي ضرورة لا مشروطة، ولا يوجد أي طرف من سلسلة الشروط إلا ويجب أن نتوقع أبداً شرطه الأميري، ونبحث عنه قدر الامكان في تجربة ممكنة، وإن لا شيء يحوّلنا أن نشق وجوداً من شرط خارج السلسلة الأميرية أو أن نحسبه في السلسلة نفسها بمثابة وجود مستقل بالمطلق وقائم بذاته. لكن، من دون أن ننكر، بسبب ذلك، أن السلسلة بكاملها يمكن أن يكون مبدأها في كائن معقول ما (وبالتالي حرّ من أي شرط أميري ومتضمن بالأحرى لمبدأ إمكان جميع الظاهرات).

لكن، ليس في نيتنا قط أن ندلل بذلك على وجود كائن ما، وجوداً ضرورياً لا مشروطاً. ولا حتى أن نؤسس عليه مجرد إمكان شرط محض معقول لوجود ظاهرات العالم الحسي، بل فقط - ومع حدّ العقل بجعله لا يترك خيط الشروط الأميرية ولا يتيه في مبادئ تفسير مفارقة غير قادرة على أي عرض عياني - أن نقصر أيضاً من جهة أخرى قانون استعمال الفاهمة محض الأميري بحيث لا تُقرر في إمكان الأشياء بعامة ولا تُعلن المعقول مستحيلًا، على الرغم من أنه لا يمكننا أن نستخدمه لتفسير الظاهرات. بذلك نُظهر إذن، فقط أن الحدود الشامل لجميع أشياء الطبيعة ولجميع شروطها (الأميرية) يمكنه أن يتوافق تماماً مع الافتراض الاعتباري لشرط ضروري وإن كان محض معقول، وبالتالي أن ليس ثمة من تناقض حقيقي بين هذين الزعمين، وأنه يمكنهما أن يكونا صادقين كلاهما. وربما أمكن، لهذا الكائن الفاهمي الضروري اطلاقاً، أن يكون مُمتنعاً في ذاته، إلا أنه لا يمكن أن نستدلّ على ذلك قطّ من الحدود الشامل لكل ما ينتمي إلى العالم الحسي ومن تبعيته، ولا من المبدأ الذي يُريد أن لا نتوقف عند أي طرف خاص من هذا العالم من حيث هو حادث، ونبحث له عن علة خارج العالم. فالعقل يتبع درجاً خاصة في الاستعمال الأميري ودرجاً أخرى في الاستعمال الترندالي.

لا يتضمن العالم الحسيّ سوى ظاهرات، لكنّ هذه مجرد تصورات هي بدورها أبداً مشروطة حسياً؛ وبما أنه ليس لدينا البتة الأشياء في ذاتها كموضوعات، فإنه لا غرابة في أننا لسنا نحولين قطّ القفز من طرف السلسلات الأميرية أيّاً كان هذا الطرف، إلى خارج ترابط الحساسية، كما لو أن تلك السلسلات كانت أشياء في ذاتها توجد خارج مبدأها الترندالي، وكما لو كان بالإمكان مغادرتها للبحث خارجها عن علة لوجودها. وذلك ما كان يجب بالتأكيد أن يحصل في النهاية في الأشياء الحادثة، إنما ليس في مجرد تصورات لأشياء حدوثها نفسه ليس سوى ظاهرة، ولا يمكن

(*) كائناً خارج العالم.

أن يؤدي إلى أي تراجع سوى إلى ذلك الذي يُعيّن الظاهرات، أغني إلى تراجع أميري. لكنّه ليس من المضادّ لا للتراجع الأميري اللاحدود في سلسلة الظاهرات، ولا لحدوثها الشامل، أن نتصور مبدأ معقولاً للظاهرات أي للعالم الحسي، ونتصوره متحرراً من عرضيته. والحال، إن ذلك هو الشيء الوحيد الذي كان علينا أن نقوم به لرفع النقيضة الظاهرية، ولم يكن بالإمكان رفعها إلا بهذه الطريقة: لأنّه لو كان كلّ شرط، لكلّ مشروط (من حيث الوجود)، حسيّاً ومتميّاً بذلك بالذات إلى السلسلة، لكان بدوره مشروطاً هو نفسه (كما يبرهن ذلك نقيض القضية الرابعة). كان يجب إذن، إمّا أن نترك العقل الذي، يتطلب اللامشروط، في تنازع قائم، وإمّا أن نضع اللامشروط خارج السلسلة في المعقول الذي لا تتطلّب ضرورته ولا تسمح بأيّ شرط أميري، والذي هو بالتالي ضروري ضرورة لا مشروطة بالنظر إلى الظاهرات.

فلاستعمال الأميري للعقل (بالنسبة إلى شروط الوجود في العالم الحسي) لا يتأثر بكوننا نسلّم بكائن محض معقول، بل يظلّ أبداً يذهب وفقاً لمبدأ الحدوث الشامل، من شروط أميرية إلى شروط أعلى هي أبداً أميرية كذلك. لكنّ هذا المبدأ التنظيمي لا يستبعد كذلك التسليم بعلّة معقولة ليست في السلسلة عندما يدور الأمر على الإستعمال المحض للعقل (بالنظر إلى الغايات). ذلك أن تلك العلة لا تعني سوى مبدأ إمكان السلسلة بعامة إمكاناً ترسندالياً وحسب ومجهولاً منّا؛ ووجود هذا المبدأ المستقلّ عن كل شروط تلك السلسلة والضروري ضرورة لا مشروطة بالنظر إليها، لا يضادّ البتّة حدوثها اللاحدود، وبالتالي التراجع الذي لا يتوقّف في أيّ محلّ في سلسلة الشروط الأميرية.

ملاحظة ختامية حول كل نقيضة

العقل المحض

طالما أن لا موضوع لأفاهيمنا العقلية سوى جملة الشروط في العالم الحسي، وما يمكن بالنظر إلى هذا العالم أن يحصل لصالح العقل، فإنّ أفكارنا تظلّ في الحقيقة ترسندالية إنّما كُسمولوجية. لكن، ما إن نضع اللامشروط (وعليه مدار القول أصلاً) في ما هو خارج العالم الحسيّ كلياً، وبالتالي خارج كل تجربة ممكنة، حتى تصبح أفكارنا مفارقة: لا تصلح لإنجاز الاستعمال الأميري للعقل (انجازاً يظلّ أبداً فكرة غير قابلة للتحقيق، ويجب متابعتها مع ذلك) وحسب، بل تذهب به جملةً وتضطلع لنفسها موضوعاتٍ لا يمكن أن تستمدّ مادتها من أيّ تجربة ولا يستند واقعها الموضوعي إلى انجاز السلسلة الأميرية، بل إلى أفاهيم قليلة محضة. ولثل هذه الأفكار المفارقة موضوع مجرد معقول يُسمح لنا بالطبع أن نعدّه موضوعاً ترسندالياً لا نعرف عنه شيئاً غير ذلك، من دون أن يكون لدينا لا أيّ مبدأ لإمكانه (بوصفه شيئاً مستقلاً عن كلّ أفاهيم التجربة) كي نفكره كشيء قابلٍ للتعين بمحمولاته المتميّزة والجوانية، ولا أيّ مبرر للتسليم بمثل هذا الموضوع، فهو ليس بالتالي سوى مجرد آيس فكري. إلّا أن الفكرة التي من بين كلّ الأفكار الكُسمولوجية، ولدت النقيضة الرابعة، تدفعنا إلى المغامرة بهذه الخطوة. ذلك أن وجود الظاهرات الذي ليس

مؤسساً في ذاته بالمرّة، بل الذي هو مشروط أبداً، يَحْتُنُّ إلى البحث حولنا عن شيءٍ متميز من كلّ الظاهرات، وبالتالي عن موضوعٍ معقول يتوقّف فيه ذلك الحدوث. لكن، بما أنّه لا يعود بإمكاننا، ما إنْ نسمح لنفسنا بالتسليم بواقع قائم بذاته خارج حقل كلّ الحساسية، أنْ ننظر إلى الظاهرات إلّا كأنماط لتصور موضوعات معقولة أحدثتها كائنات هي نفسها عقول، فإنّه لا يبقى لدينا سوى التمثيل الذي بموجبه نستعمل أفاهيم التجربة لنصطنع أفهوماً ما عن الأشياء المعقولة التي ليس لدينا عنها في ذاتها أيّ معرفة. وبما أننا لا نتعرّف إلى الحادث إلّا بالتجربة، في حين أنّ الكلام يدور هنا على أشياء لا يمكن لها قط أن تكون موضوعات تجربة، فإنّه يجب علينا أن نشق معرفتها بما هو ضروري في ذاته، أي من الأفاهيم المحضة للأشياء بعامة. فالخطوة الأولى التي نخطوها خارج العالم الحسي تُرغمنا إذن، على أن نبدأ معارفنا الجديدة بالبحث عن الكائن الضروري بالطلق، وبأنْ نشقّ من أفهوم هذا الكائن أفاهيم كل الأشياء من حيث هي محض معقولة. وتلك هي المحاولة التي سنقوم بها في الباب اللاحق.

الباب الثالث أمثل العقل المحض

الفصل الأول في الأمثل بعامة

رأينا أعلاه أن الأفاهيم الفاهيمية المحضة لا يمكنها قط، بمعزل عن كلّ شروط الحساسية، أن تصوّر لنا موضوعات لأنها ستفتقر إلى شروط الواقع الموضوعي، ولأننا لا نعثر فيها إلّا على مجرد صورة التفكير. ويمكننا مع ذلك أن نعرضها عياناً عندما نطبّقها على الظاهرات، لأنّ هذه تشكل بالنسبة إليها المادة اللازمة أصلاً لأفهوم التجربة الذي ليس سوى أفهوماً فاهمياً في العيان. لكنّ الأفكار هي أكثر بعداً عن الواقع الموضوعي من المقولات لأننا لا يمكن أن نعثر على ظاهرة يمكن أن نتصوّرها فيها عياناً. فهي تتضمن كملاً معيناً لا يمكن أن تصل إليه أيّ معرفة أميرية ممكنة، ولا ينظر العقل فيها إلّا إلى الوحدة السستمائية التي يحاول أن يقرب منها الوحدة الأميرية الممكنة، إنْما من دون أن يبلغها تماماً البتّة.

وما أسمّيه الأمثل، يبدو أكثر بعداً أيضاً عن الواقع الموضوعي من الفكرة. وأفهم بذلك الفكرة، لا في العيان وحسب، بل في شخصها، أعني بالنظر إليها كشيءٍ مفرد قابلٍ للتعين أو متعيّناً تماماً بالفكرة وحدها.

فالإنسانية، في كلّ كمالها، تتضمن لا كل الشروط الماهوية الخاصة بهذه الطبيعة والتي تشكل الأفهوم الذي لدينا عنها مدفوعاً حتى التوافق التام مع غاياتها، أي ما يكون فكرتنا عن الإنسانية

الكاملة وحسب، بل أيضاً كل ما ينتمي، بالإضافة إلى هذا الأفهم، إلى تعين الفكرة الشامل، لأن من بين كل المحمولات المضادة، لا يوجد سوى محمول واحد يمكن أن يناسب فكرة الإنسان الكامل بالإطلاق. وما هو بالنسبة إلينا الأمثل، كان بالنسبة إلى أفلاطون فكرة للعقل الإلهي، وموضوعاً مفرداً في الحدس المحض وكماً لكل نوع من الماهيات الممكنة والمبدأ الأصل لكل النسخ في الظاهرة.

لكن، علينا أن نقر، من دون أن نغلو إلى هذا البعد، بأن العقل البشري لا يتضمن فقط أفكاراً بل أيضاً أمثلاً ليس لها بالطبع القوة المبدعة التي لأفلاطون، إلا أن لها القوة العملية (كمبادئ تنظيمية) وتصلح كأساس لإمكان كمال بعض الأفعال. فالأفاهيم الأخلاقية ليست، تماماً، أفاهيم محضة للعقل، لأن في أساسها يوجد شيء أميري (ألم أو لذة). إلا أنها، وبالنظر إلى المبدأ الذي به يضع العقل حدوداً للحرية التي هي في ذاتها من دون قوانين (وبالتالي إذا لم ننظر إلا إلى مجرد صورتها)، قد تصلح مثلاً على أفاهيم العقل المحض. فالفضيلة، ومعها الحكمة البشرية هما في كل محضيتهما أفكار. أما الحكيم (الرواقي) فأمثل، أعني، إنسان لا يوجد إلا في الفكر، لكنه يتناسب تماماً مع فكرة الحكمة. وكما تُعطي الفكرة القاعدة. فإن المثل يستخدم في مثل هذه الحالة بوصفه الصورة الأصل لتعين النسخ تعيناً شاملاً؛ وليس لدينا كي نحاكم أفعالنا من مقياس سوى سلوك ذلك الإنسان الإلهي الذي نحمله فينا والذي نقارن أنفسنا به كي نحاكم ونؤدب أنفسنا، إنما من دون أن يمكننا بلوغه ذات مرة. وعلى الرغم من أنه لا يمكننا أن ننسب إلى هذه الأمثال، واقعاً موضوعياً (وجوداً) فإنه يجب أن لا يُنظر إليها كمجرد خرافات. بل، إنها على العكس تزود العقل بمقياس لا غنى له عنه، لأنه بحاجة إلى أفهم عما هو كامل بإطلاق في نوعه، كي يقوم ويقس بالرجوع إليه إلى أي حد يقترب غير الكامل من الكمال ويبقى بعيداً عنه. أما أن نريد تحقيق الأمثل في مثل، أعني في الظاهرة، كما نفعل بالحكيم في رواية، فإن ذلك يبقى غير قابل للتطبيق، ويبدو على شيء من الحق وقليل الفائدة، لأن الحدود الطبيعية، إذ تترك باستمرار الكمال القائم في الفكرة، تجعل كل توهم في مثل هذه المحاولة مستحيلًا، وتقودنا بذلك إلى الارتياح في الخير الذي في الفكرة بجعله شبيهاً بمجرد اختلاف.

على أمثل العقل المحض إذن، أن يستند أبداً إلى أفاهيم متعينة، وأن يُستخدم بوصفه القاعدة والصورة الأصل، إن للتقليد وإن للحكم. والأمر على العكس من ذلك تماماً بالنسبة إلى اختلافات المخيلة التي لا يمكن لأحد أن يعطي عنها أي تفسير، ولا أي أفهم معقول، فهي كالطغراءات تتألف من خطوط منفصلة لا تُعَيِّن أي قاعدة مزعومة فتشكل لا خيلاً متعينة، بل نوعاً من الرسم الهائم وسط تجارب متنوعة، شبيهاً بذلك الذي يزعم الرسامون والفراسون أنه في رؤوسهم والذي يجب أن يكون بمثابة طيف عن متجاتهم أو حتى عن أحكامهم، غير قابل للتواصل. ويمكن أن نسميها، وإن بسوء في التعبير، أمثال الحساسية لأنها يجب أن تكون أغموذجاً للحدوس الأميرية الممكنة، لا يمكن بلوغه، ولأنها لا تعطي مع ذلك أي قاعدة قابلة للتعريف والفحص.

وعلى العكس، فإن مقصد العقل من أمثله هو القيام بالتعيين الشامل وفقاً لقواعد قبلية، ولذا يفكر موضوعاً يجب أن يكون قابلاً للتعيين الشامل بموجب مبادئ، على الرغم من نقص الشروط الكافية لهذا الغرض في التجربة ومن أن أفهومه نفسه مفارق بالتالي.

الفصل الثاني

في الأمثل الترسندالي

(Prototypon transscendentale)

كل أفهوم هو غير متعين بالنظر إلى ما هو غير متضمن فيه. وهو خاضع لمبدأ قابلية التعيين القائل: «من محمولين متضادين تناقضياً هناك واحد فقط يمكن أن يناسبه»، والمستند إلى مبدأ التناقض، والذي هو بالتالي مبدأ محض منطقي يجرد المعرفة من كل مضمون كي لا يرى إلا إلى صورتها المنطقية.

لكن كل شيء، بالنظر إلى إمكانه، يخضع أيضاً لمبدأ التعيين الشامل القائل: «من بين جميع المحمولات الممكنة للأشياء من حيث تقارن بأضدادها، هناك واحد فقط يجب أن يناسبها». ولا يستند هذا إلى مبدأ التناقض وحسب، لأنه، بالإضافة إلى علاقة محمولين متناقضين، ينظر أيضاً إلى كل شيء في علاقته مع الإمكان العام من حيث هو مجمل كل محمولات الأشياء بعامة؛ وبافتراضه هذا الإمكان كشرط قبلي، يفترض كل شيء كما لو أنه يستمد إمكانه الخاص من الحصة التي تعود له في ذلك الإمكان العام⁽¹⁾. فمبدأ التعيين الشامل يخص إذن المضمون وليس فقط الصورة المنطقية. وهو مبدأ تأليف جميع المحمولات التي يجب أن تُشكل الأفهوم لشيء، وليس فقط التصور التحليلي من خلال أحد المحمولين المتضادين، وهو يتضمن افتراضاً ترسندالياً، أعني افتراض المادة لكل الإمكان، المادة التي يجب أن تتضمن قبلياً كل المعطيات اللازمة للإمكان الخاص لكل شيء من الأشياء.

وتعني القضية: «كل شيء موجود هو متعين تعيناً شاملاً» أن ثمة واحداً، لا من كل زوج من المحمولات المتضادة المعطاة وحسب، بل أيضاً من كل المحمولات الممكنة، يناسبه أبداً.

(1) هذا المبدأ يعلّق كل شيء إذن بمُتضائيف مشترك، أعني بالإمكان العام الذي إن وجد (من حيث هو مادة كل المحمولات الممكنة) في فكرة شيء واحد، فسيُدلّل على تعاطف كل الممكن من خلال تهوّه مبدأ تعينه الشامل وقابلية كل أفهوم للتعيين تخضع لكلية (universalitas) المبدأ الذي يستبعد أي وسط بين المحمولين المتضادين، لكن تعين الشيء يخضع للجُملة (universitas) أي لجمل كل المحمولات الممكنة.

ونحن نقارن هذه القضية لا المحمولات فيما بينها منطقياً وحسب، بل أيضاً الشيء نفسه مع مجمل كل المحمولات الممكنة ترسندالياً، مما يعني أنه من أجل أن نعرف شيئاً معرفة تامة، يجب أن نعرف كل الممكن وأن نعيّنه به إما إيجاباً وإما سلباً. فالتعین الشامل هو من ثمّ أفهوم لا يمكن أن نعرضه قطّ عياناً من حيث جملته، وهو يقوم بالتالي على فكرة مقررّها في العقل وحده الذي يميل على الفاهمة قاعدة استعمالها التامّي.

والحال، إنه على الرغم من أن فكرة مجمل كل الإمكان هذه، من حيث يحسب أساساً كشرط التعین الشامل لكل شيء من الأشياء، ما تزال غير متعينة بالنظر إلى المحمولات التي يمكن أن تشكّل هذا المجمل، وعلى الرغم من أننا بذلك لا نفكر أكثر من مجمل كل المحمولات الممكنة بعامّة، فإننا نجد بالنظر إلى الأمر عن كتب، أن تلك الفكرة، بوصفها أفهوماً أصلياً، تستبعد مجموعة من المحمولات التي سبق أن أعطيت بأفكار أخرى كمحمولات مشتقة أو التي لا يمكن أن توجد معها، وتظهر حتى تصير أفهوماً متعينة تماماً قلياً، وتصير بذلك أفهوم موضوع مفرد متعین تماماً بالفكرة وحدها، يجب أن يُسمّى بالتالي أمثل العقل المحض.

وإذا نظرنا إلى كل المحمولات الممكنة، لا من وجهة النظر المنطقية وحسب، بل من وجهة النظر الترسندالية، أي من حيث مضمونها، أعني من حيث المضمون الذي يمكن أن نفكره فيها قلياً، فإننا سنجد أن بعضها يمثّل كوناً، وبعضها الآخر مجرد لا - كون. والنفي المنطقي المشار إليه بهذه الكلمة الصغيرة ((لا)) لا يتعلق أصلاً بأي أفهوم قطّ بل فقط بعلاقة هذا الأفهوم بآخر بالحكم، وبالتالي ما يزال ينقصه الكثير كي يكفي للدلالة على أفهوم بالنظر إلى مضمونه. فتعبير لا هالك لا يمكن أن يؤدي قطّ إلى معرفة أن مجرد لا - كون يتصور بذلك في الموضوع، بل إنه يهمل جانباً كل مضمون. أما النفي الترسندالي فيعني على العكس، اللاكون في ذاته الذي يضافه الإثبات الترسندالي الذي هو ما يعبر أفهومه في ذاته عن كون، ويسمّى بالتالي واقعاً شيئاً، لأن به وحده وأياً كان ما صدّقه، إنما تكون الموضوعات شيئاً ما (أشياء)، في حين أن النفي المضاد يعني مجرد افتقار، وحيث يفكر لوحده نتصور كل شيء بوصفه منسوخاً.

والحال إنه لا يمكن لأحد أن يفكر النفي بشكل متعین من دون أن يتخذ أساساً لذلك الإثبات المضاد. فالأعمى بالولادة لا يمكن أن يكون أدنى تصور عن الظلام لأنه ليس لديه أيّ تصور عن النور، ولا الحوشي عن البؤس، لأنه لا يعرف الترف. وليس للجاهل أيّ فكرة عن جهله لأن ليس لديه أيّ فكرة عن العلم⁽¹⁾. الخ. فكل أفاهيم النفي هي إذن مشتقة، أما الوقائع فتتضمن المعطيات، والمادة، إن صح القول، أو المضمون الترسندالي لإمكان جميع الأشياء وتعيّنها الكامل.

فإذا كان التعین الشامل يستند في عقلنا إلى أس ترسندالي يتضمن بشكل ما كل المؤن المادية

(1) وقد علمتنا ملاحظات الفلكيين وحساباتهم كثيراً من الأشياء المذهلة، لكن أهمها هو أنهم كشفوا لنا عمق الجهل الذي لم يكن بإمكان العقل البشري من دون هذه المعارف، أن يتصوره بهذا العمق، ويجب أن يؤدي التفكير حول هذا الجهل إلى تغيير كبير في تعين المقاصد النهائية لاستعمال العقل.

التي يمكن أن تُستمد منها جميع المحمولات الممكنة للأشياء، فإنّ هذا الأسّ ليس سوى فكرة ((كلّ)) الواقع (omnitudo realitatis). فليست كل أنواع النفي الحقيقية إذن سوى حدود، ولا يمكن أن نقول عنها ذلك إن لم نتخذ أساساً لنا اللاحدود (الـ ((كلّ))).

لكنّ، بحيازة الواقع مثل هذه الحيازة الكلية، إنّما نتصور أيضاً أفهوم شيء في ذاته بوصفه متعيناً تعيناً شاملاً. وأفهوم^(*) ens realissimum هو أفهوم كائن مفرد، لأنه من بين كل المحمولات التضادة الممكنة يدخل محمول واحد في تعيينه، أعني، ذلك المحمول المنتمي إلى الكون بإطلاق. فما هو في أساس التعيّن الشامل الملازم بالضرورة لكل ما يوجد والذي يشكل الشرط المادي الكامل والأعلى لإمكانه، والشرط الذي يجب أن يرجع إليه كل تفكير بموضوعات بعامة من حيث مضمونه، هو إذن أمثل ترسندالي. لكنه أيضاً الأمثل، الوحيد أصلاً، الذي يقدر عليه العقل البشري، لأنّه في هذه الحالة وحسب إنّما يتعيّن عن شيء، أفهوم كليّ في ذاته، تعيناً شاملاً بذاته ويُعرف كتصور عن فرد.

وتعيّن الأفهوم منطقياً بالعقل يستند إلى استدلال شرطي منفصل، تتضمن مقدّمته الكبرى قسمة منطقية (قسمة فلك أفهوم كليّ)، وتقصر المقدمة الصغرى هذا الفلك إلى جزء منه، وتعيّن الخلاصة الأفهوم بهذا الجزء. والأفهوم الكليّ لواقع بعامة، لا يمكن أن يُقسم قبلياً، لأنه من دون التجربة لا نعرف ضرورياً معيّنة من الواقع مندرجة تحت هذا النوع. فالمقدمة الكبرى الترندالية للتعين الشامل لجميع الأشياء ليست إذن سوى تصوّر مجمل كلّ الواقع، وليست بالتالي مجرد أفهوم يتضمن تحته كل المحمولات من حيث مضمونها الترندالي، بل أفهوم ينطوي عليها جوائياً. والتعين الشامل لكل شيء من الأشياء يستند إلى قصر ((كلّ)) الواقع هذا من حيث يُنسب أمر ما إلى الشيء، في حين يُستبعد الباقي منه، وهذا ما يتوافق مع إما... وإما في المقدمة الكبرى الشرطية المنفصلة ومع تعين الموضوع بأحد أطراف هذه القسمة في المقدمة الصغرى. وعليه فإن استعمال العقل، الذي به يُعطي الأمثل الترندالي كأساس لتعيينه لجميع الأشياء الممكنة، هو مماثل للاستعمال الذي يقيمه في الاستدلالات الشرطية المنفصلة، وذاك هو المبدأ الذي اتخذت أعلاه أساساً للقيمة السستمائية لكل الأفكار الترندالية، والذي بموجبه تولدت هذه الأفكار بشكل مواز لضرور الاستدلالات الثلاثة ويتناسب معها.

ومن الواضح بذاته، أنه لبلوغ هذا المقصد، أعني لتصور مجرد التعيّن الضروري الشامل للأشياء، يفترض العقل لا وجود مثل هذا الكائن وفقاً للأمثل، بل فقط فكرته، من أجل أن يشتق من جملة التعيّن الشاملة اللامشروطة الجملة المشروطة، أعني جملة المحدود. فالأمثل هو إذن بالنسبة إليها الصورة الأصل (prototypon) لجميع الأشياء التي بوصفها جميعها نسخاً ناقصة (ectypa) تستمد منه مادة إمكانها، وتقترّب منه كثيراً أو قليلاً، إنّما تبقى أبداً بعيدة بلا نهاية عن بلوغه.

(*) الكائن الذي هو أكثر الكائنات واقعية.

وعليه، فإن كل إمكانٍ للأشياء (إمكان أن يتألف المتنوع وفقاً لمضمونها) يُحسب بمثابة إمكانٍ مشتق، ووحده ذلك الذي ينطوي على كل الواقع يحسب بمثابة الأصل. ذلك أن جميع ضروب النفي (التي هي مع ذلك المحمولات الوحيدة التي بها يتميز من الكائن الأكثر واقعية كل ما ليس هو) هي مجرد اقتصارات في واقع أكبر، وفي النهاية في الواقع الأسمى، وهي تفترضه بالتالي وتشتق منه ببساطة من حيث المضمون. فكل تنوعٍ للأشياء إذن، هو، فقط وبالضبط، على قدر تنوع الطريقة في قصر أفهوم الواقع الأسمى الذي هو أسُّها المشترك، شأنه شأن كون كل الأشكال ممكنة فقط كطرائق مختلفة في حدّ المكان اللامتناهي. ولذا فإن موضوع أمثلها الذي لا يُقيم إلا في العقل يسمى أيضاً الكائن الأصلي (ens originarium)، ومن حيث لا يوجد أي كائن أعلى منه، الكائن الأسمى (ens summum)، ومن حيث يخضع كل شيء إليه بوصفه مشروطاً، كائن كل الكائنات (ens entium). لكن كل هذه التعابير لا تدل قط على العلاقة الموضوعية لموضوع متحقق بالأشياء الأخرى، بل تدل على مجرد علاقة الفكرة بأفاهيم، وتركنا في جهل مُطبق حول وجود كائنٍ يمثل هذا السمو الفائق.

وبما أنه لا يمكن أن يُقال عن الكائن الأصلي، إنه يتقوّم من عدة كائنات مشتقة، لأن كلاً منها يفترضه وبالتالي لا يمكن أن يُكونه، فإن أمثل الكائن الأصلي يجب أن يفكر أيضاً بوصفه بسيطاً.

ولا يمكننا بالتالي، إذا ما توخينا الدقة، أن ننظر إلى الاشتقاق الذي يجعل كل إمكانٍ آخر يصدر عن هذا الكائن الأصلي بوصفه قصراً ونوعاً من القسمة لواقعه الأسمى، إذ لن ينظر عندها إلى الكائن الأصلي إلا بوصفه مجرد مجمّع من كائنات مشتقة، وذلك محال حسب ما قدّمنا، على الرغم من أننا عرضنا أولاً الشيء على هذا النحو في تخطيط أولي عريض. بل قد يؤسس الواقع الأسمى بالأخرى إمكان جميع الأشياء بوصفه مبدأً لا يُجملها. وقد لا يستند التنوع إلى قصر الكائن الأصلي بل إلى تمامية ما يصدر عنه وما تشكل حساسيتنا أيضاً جزءاً منه بما فيها كل الواقع في الظاهرة من دون أن يكون بإمكانها بسبب ذلك أن تنتمي كعنصر مكوّن إلى فكرة الكائن الأسمى.

وإذا ما تابعنا إلى الأبعد أيضاً هذه الفكرة بجعلها أقنوماً، فسيمكنا أن نُعيّن الكائن الأصلي بمجرد أفهوم الواقع الأسمى بوصفه الكائن الوحيد، البسيط، الغني، الخالد... الخ، ويكلمة سيمكنا أن نُعيّنه في تماميته اللامشروطة بكل الأحاميل، وسيكون أفهوم مثل هذا الكائن أفهوم الله مفكراً بالمعنى الترسدالي، فيكون أمثل العقل المحض موضوع إلهيات ترسدالية كما أشرت إلى ذلك أعلاه.

لكن هذا الاستعمال للفكرة الترسدالية سيكون مع ذلك تحظيلاً لحدود تعيّن وإمكان قبولها. ذلك أن العقل بإعطائه هذه الفكرة كمبدأٍ للتعين الشامل لجميع الأشياء بعامّة لا يطرحها إلا كأفهوم لكل الواقع من دون أن يطلب أن يُعطى كل هذا الواقع موضوعياً، أو أن يكون هو نفسه شيئاً. وهذا الأخير مجرد اختلاق به نجمع ونحقق في الأمثل، بعدّه كائناً خاصاً، متنوع

فكرتنا من دون أن يكون لدينا الحق بذلك، بل من دون أن يكون لدينا الحق بالتسليم بمجرد إمكان مثل هذا الفرض. والأمرفه نفسه بالنظر إلى كل النتائج التي تنتج عن هذا الأمثل: فهي لا تخص في شيء، وليس لها أي تأثير على تعيين الأشياء بعامة التعيين الشامل الذي لأجله وحده نحتاج إلى الفكرة.

ولا يكفي أن نصف أسلوب عقلنا وديالكتيكه، بل يجب أن نبحث أيضاً عن مصادره، كي نفسر هذا التراثي نفسه كما نفسر ظاهرة للفاهمة، لأن الأمثل الذي نتكلم عليه يتأسس على فكرة طبيعية، لا على مجرد فكرة اعتباطية. وعليه أسأل: كيف يصل العقل إلى النظر إلى كل إمكان للأشياء بوصفه مشتقاً من إمكان واحد بعينه يقيم في الأساس، أعني في إمكان الواقع الأسمى وإلى افتراض هذا الواقع متضمناً في كائن أصلي خاص؟

والاجابة عن هذا السؤال تطلع تلقائياً من مبحث التحليلات الترندالية. فإمكان موضوعات الحواس هو علاقتها بتفكيرنا حيث يمكن لشيء ما (أعني بالصورة الأميرية) أن يفكر قبلها، لكن، حيث يجب على ما يشكل المادة أي الواقع في الظاهرة (ما يتناسب مع الاحساس) أن يعطى، لأنه لا يمكن حتى أن يفكر من دون ذلك، ولا يمكن أيضاً أن يتصور إمكانه بالتالي. والحال، إنه لا يمكن لموضوع الحواس أن يتعين تعيناً شاملاً إلا عندما يقارن بكل محمولات الظاهرة، وعندما يتصور بهذه المحمولات إيجاباً أم سلباً. لكن، بما أن ما يشكل هنا الشيء نفسه (في الظاهرة) أعني الواقع، يجب أن يعطى وإلا لا يمكن حتى أن يفكر، وبما أن ما به يعطى واقع كل الظاهرات هو التجربة الوحيدة والشاملة، فإن على مادة إمكان كل موضوعات الحواس أن تفترض معطاة في مجمل يمكن أن يستند كل إمكان الموضوعات الأميرية، والفرق بينها، وتعيينها الشامل، إلى قصره وحسب. والحال، إنه لا يوجد بالفعل ما يمكن أن يعطى لنا سوى موضوعات الحواس، ولا يمكن أن تعطى إلا في سياق تجربة ممكنة؛ وبالتالي لا موضوع لنا لم نفترض مجمل كل الواقع الأميري كشرط لإمكانه. لكننا بتوهم طبيعي، نأخذ ذلك بمثابة مبدأ يجب أن يطبق على كل الأشياء بعامة، في حين أنه لا يطبق أصلاً إلا على الأشياء المعطاة كموضوعات لحواسنا. وبالتالي، فإن المبدأ الأميري لأفاهيمنا عن إمكان الأشياء كظاهرات يصير في نظرنا، بإهمال هذا الحصر، مبدأ ترندالياً لإمكان الأشياء بعامة.

فإذا ما أقنمنا، بالإضافة إلى ذلك، فكرة مجمل كل الواقع تلك، فلأن ذلك ينتج عن أننا نحول ديالكتيكاً الوحدة التوزيعية للاستعمال التجري للفاهمة إلى وحدة جمعية لكل التجربة، ونفكر في ((كل)) الظاهرة هذا شيئاً مفرداً يتضمن في ذاته كل واقع أميري ويختلط، بخدعة ترندالية ذكرناها سابقاً، بأفهوم قائم في قمة إمكان جميع الأشياء التي تستمد منه الشروط الواقعية لتعيينها الشامل⁽¹⁾.

(1) أمثل الكائن الواقعي الأسمى هو إذن، على الرغم من أنه مجرد تصور، مؤقن أولاً، أعني محول إلى موضوع، ومن ثم مؤقن، وأخيراً وبتقدم طبيعي للعقل نحو انجاز الوحدة مُشخص كما سنظهر ذلك حالاً. ذلك أن وحدة التجربة التنظيمية لا تستند إلى الظاهرات نفسها (إلى الحساسية وحدها) بل إلى اقتران

الفصل الثالث

في أدلة العقل الاعتباري على وجود كائن اسمه

يلاحظ العقل على الرغم من الحاجة الملحة التي تدفعه إلى افتراض ما يمكن أن يصلح تماماً كأساس للفاهمة من أجل تعيين أفاهيمها تعييناً شاملاً، يلاحظ ما في مثل هذا الافتراض من مثالي ومحض توهمي، بسهولة فائقة تمنعه من أن يقتنع من جراء ذلك وحده بضرورة عد مجرّد اختلاقي يختلقه تفكيره بمشابهة كائن متحقّق. . هذا إن لم يكن مُعْجَلاً من جهة أخرى إلى السعي عن راحته في مكان ما في تراجع الشروط المعطى نحو اللامشروط الذي مع أنه ليس في ذاته معطى بوصفه متحقّقاً وفقاً لمجرد أفهومه، يمكنه وحده أن يُنجز تماماً سلسلة الشروط رجوعاً إلى مبادئها. ذاك هو المسار الطبيعي لكلّ عقل بشري بما فيه أكثر العقول عامية، وإن لم تكن جميعها مثابرة على ذلك. فهو لا يبدأ بالأفاهيم بل بالتجربة العامية واضعاً بذلك وجوداً ما في الأساس. لكن هذا الأساس يهوي إن لم يستند إلى صخرة ما هو ضروري إطلاقاً. ويبقى هذا الأخير بدوره معلقاً دون سند فيما لو كان خارجاً وتحتّه مكان فارغ وكان هو لا يملأ كلّ شيء بنفسه، بحيث لا يترك أيّ موضع للمأذا، أعني إذا لم يكن لامتناهياً من حيث الواقع.

إن وُجِدَ شيء ما، وأياً كان، وجب التسليم أيضاً بوجود ما هو بالضرورة. ذلك أنّ الحوادث لا يوجد إلّا بشرط شيء آخر يكون سببه، ويستمرّ الاستدلال في الصعود من هذا الأخير حتى سبب لا يكون حادثاً ويوجد بالتالي بالضرورة من دون شرط. ذاك هو الدليل الذي يبنى عليه العقل تقدمه نحو الكائن الأصلي.

والحال، إنّ العقل يبحث عن أفهوم كائن تناسبه سيمّة وجوديّة كالضرورة اللامشروطة، لا من أجل أن يستدلّ بذلك قبلياً على هذا الكائن من أفهومه (لأنه لو تجرّأ على فعل ذلك لما كان عليه بعامة سوى أن يبحث بين مجرّد أفاهيم ولما كان بحاجة إلى أن يتخذ وجوداً معطى بمشابهة أساس) بل، من أجل أن يجد فقط أفهوماً من بين كلّ أفاهيم الأشياء الممكنة ليس فيه تضارب مع الضرورة المطلقة. ذلك أنه، وفقاً للاستدلال الأوّل، سبق أن عدّ من الثابت أنه يجب أن يوجد شيء ما ضروري إطلاقاً. فإذا كان يمكنه أن يُنحّي كل ما لا يتفق مع هذه الضرورة باستثناء شيء واحد، فإنّ هذا الشيء سيكون الكائن الضروري بإطلاق، سواء أمكننا أن نفهم ضرورته، أي اشتقاقه من مجرد أفهومه، أم لا.

والحال، يبدو أنّ ما أفهومه ينطوي على الإجابة عن كلّ لماذا، وما لا تشوّبه أيّ شائبة لا في

= متوّعاتها بالفاهمة (في إنبصار). وإنّ وحدة الواقع الأسمى وقابليّة جميع الأشياء للتعيين الشامل (إمكانها) تبدوان بالتالي قائمتين في فاهمة أسمى وبالتالي في عقل.

أي نقطة ولا من أي وجهة، وما يكفي أيها كان كشرط، هو، بذلك بالذات، الكائن الذي يلائم الضرورة المطلقة، لأنه إذ يتمتع بكل الشروط لـ ((كل)) الممكن، لا يحتاج هو نفسه لأي شرط ولا يقبل أي شرط، ولأنه بالتالي يُلبّي من جهة على الأقل أفهوم الضرورة اللامشروطة. الأمر الذي لا يُمكن أن يقوم به كما يقوم هو، أي أفهوم آخر، إذ سيكتونه نقص، ويكون بحاجة لأن يتّمم، فلا يُظهر ذاتياً مثل تلك السمة الاستقلالية عن كلّ الشروط اللاحقة. وصحيح أنه لا يمكننا أن نستتج بعدد، من ذلك بثقة، سوى أن ما لا ينطوي على الشرط الأسمى والكامل من كل وجهات النظر، يجب أن يكون بذلك بالذات مشروطاً من حيث وجوده، إلا أنه ما يزال ينقصه تلك السمة الفريدة التي للوجود اللامشروط، والتي تلزم للعقل كيف يتعرف، بأفهوم قبلي، إلى كائن بوصفه لامشروطاً.

سيكون إذن أفهوم الكائن ذي الواقع الأسمى، من بين كل أفاهيم الأشياء الممكنة، أفضل ما يناسب أفهوم الكائن الضروري ضرورة لامشروطة. وحتى لو كان غير وافي تماماً لهذا الغرض فإنه ليس لدينا الخيار، ونرى أنفسنا مرغمين على الاحتفاظ به لأنه لا يمكننا أن نتهرب من وجود كائن ضروري. لكن مع التسليم بهذا الوجود، لا يسعنا أن نجد في كلّ حقّق الإمكان شيئاً يمكن أن يدّعي بمثل هذا الحق في الوجود إدعاءً ذا أساس.

تلك هي إذن الدرب الطبيعية للعقل البشري. فهو يقتنع أولاً بوجود كائن ما ضروري، ثم يتعرّف إلى وجود لامشروط في هذا الكائن. والحال، إنه يبحث عن أفهوم ما هو مستقل عن كل شرط، ويعثر عليه في ما ينطوي على الشرط الكافي لكلّ الباقي، أي في ما ينطوي على كل واقع. لكن الـ ((كل)) من دون اقتصارات هو وحدة مطلقة، ويتطلّب أفهوم كائن وحيد أي أفهوم الكائن الأسمى. وهكذا يستدل العقل أن الكائن الأسمى من حيث هو أصل كلّ الأشياء، يوجد بطريقة ضرورية إطلاقاً.

وليس بوسعنا أن ننكر على هذا الأفهوم بعضاً من التأسيس عندما يحين اتخاذ القرار، أعني ما إن نسلّم بوجود كائن ضروري، ونوافق على الوقوف إلى جانبه، وعلى أين نريد أن نضعه. إذ لن يكون بوسعنا عندها أن نقوم بخيار أفضل، أو بالأحرى لن يكون لدينا الخيار، بل تُرانا مرغمين على الإدلاء بصوتنا لصالح الوحدة المطلقة للواقع الكامل بوصفه المصدر الأصلي للإمكان. لكن، إذا كان لا شيء يدفعنا إلى الحسم، وإذا كنا نفضّل بالأحرى تأجيل كل تلك القضية إلى أن نصير مرغمين على الموافقة بفعل كامل قوة الحجج، أعني إذا كان الكلام يدور فقط على الحكم على ما نعلمه عن هذه المسألة، وعلى ما ندّعي فقط أننا نعلمه، فإن استدلالنا السابق سوف لن يبدو، وهيأت أن يبدو، مؤيداً ذلك التأييد، وسيكون بحاجة إلى الرحمة لتغطّي ما ينقصه من بنود شرعية.

ذلك أننا لو تركنا الأشياء على ما كانت عليه أعلاه، أعني لو سلمنا أولاً أنه يمكننا أن نستدلّ بمشروعية، من وجود معطى (وإن لم يكن سوى وجودي الخاص)، وجود كائن ضروري ضرورة لا

مشروطة؛ وثانياً أنه يجب أن ننظر إلى كائنٍ يتضمن كلَّ واقع، وبالتالي أيضاً كلَّ شرطٍ، بعده لا مشروطاً بإطلاق؛ وأنه يوجد بالتالي أفهوم شيءٍ يناسب الضرورة المطلقة، فإنه لن يمكننا أن نستدلَّ، من ذلك بعد، أن أفهوم كائنٍ محدود مُقتَر إلى الواقع الأسمى ينافر بسبب من ذلك الضرورة المطلقة. لأنه، وعلى الرغم من أنني لا أجد، في أفهوم هذا الكائن، اللامشروط الذي تفرضه سلفاً كلُّ الشروط، لا يمكنني أن أستدلَّ من ذلك أن على وجوده أن يكون، بسبب من ذلك، مشروطاً، مثلاً لا يمكنني أن أقول في استدلالٍ شرطيٍّ متَّصل: حيث لا يوجد شرطٌ معين (أي، هنا، حيث لا تمامية وفقاً لأفاهيم) لا يوجد أيضاً المشروط. بل سيكون من المسموح لنا بالأحرى أن نُعطي كلَّ الكائنات الأخرى المحدودة أيضاً ضرورة لامشروطة على الرغم من أنه ليس بوسعنا أن نستدلَّ على ضرورتها من الأفهوم العام الذي لدينا. لكن بهذه الطريقة، لن يُعطينا دليلنا أدنى أفهوم عن خصائص الكائن الضروري، ولن يؤدي إلى أي شيء.

لكن هذا الدليل يحتفظ مع ذلك ببعض الأهمية وينفذ لن يمكن تبديده دفعة واحدة رغم عدم كفايته الموضوعية. إذ على افتراض أن ثمة إلزامات دقيقة كل الدقة في فكرة العقل، إنما من دون أي واقع في تطبيقها علينا، أعني من دون حوافز إن لم نفترض كائناً أسمى يمكنه أن يؤمن للقوانين العملية فعاليتها وتأثيرها؛ فنسكون في هذه الحالة مرغمين أيضاً على إتباع الأفاهيم التي هي على رغم أنها غير كافية موضوعياً، حاسمة وفقاً لمقياس عقلنا، ولا نعرف بالمقارنة معها شيئاً أفضل وأكثر إقناعاً. وسيضع وجوب الخيار هنا حدّاً نهائياً لتردد الاعتبار، بإضافة عملية تُرجع الكفة؛ وحتى العقل نفسه لن يجد أي مبرر لكونه حاكماً نهائياً إن لم يتبع، لدواعٍ إضطرارية ورغم عدم كفاية الرؤية، مبادئ حكمه هذه التي هي على الأقل أفضل المبادئ التي نعرف.

وعلى الرغم من أن هذا الدليل هو في الواقع ترسُدالي، لأنه يستند إلى عدم كفاية الحادث الجوانية، فإنه مع ذلك سيكون من البساطة والطبيعية، بما يجعله موافقاً للحس البشري الأكثر عامية، ما إن يُعرض عليه. فنحن نرى الأشياء تتغير، تنشأ وتفتي، فيجب أن يكون لها إذن، أو على الأقل لحالها، سبب. لكن كلَّ سبب يمكن أن يعطى بالتجربة، يسترجع بدوره السؤال نفسه. فإين يجب علينا إذن أن نضع السببية العليا موضعاً يليق بها إن لم يكن حيث تقوم أيضاً العلبة الأسمى، أي في الكائن الذي ينطوي أصلاً على العلّة الكافية لكلِّ معلول ممكن، والذي يُعرف أفهومه بسهولة بهذه الميزة وحسب: الكمال الذي يشمل كلَّ شيء. ونحسب هذه العلّة السامية، علة ضرورية ضرورة مطلقة لأننا نجد أنه من الضروري لنا إطلاقاً أن ترتفع وصولاً إليها، إذ ليس لدينا أي سبب كي ترتفع أعلى منها بعد. ولذا نرى عند كل الشعوب، ومن خلال أغلظ تعدّد للألهة، بصيصاً من التوحيد يصلها لا بالتفكير ولا بالاعتبار المتعمق، بل فقط تبعاً لتدرّج فهم الفاهمة العامة في درجتها الطبيعية.

يوجد ثلاث طرق فقط للتدليل على وجود الله

بناء على العقل الاعتباري

فإنما أن تكون كل الطرق التي يمكن أن نحاولها في هذا المقصد، تنطلق من التجربة المتعينة

ومن القوام الخاص لعالمنا الحسي الذي نعرفه بها، وترتفع من هناك وفقاً لقوانين السببية حتى العلة الأسمى خارج العالم، وإما أن لا تتخذ كأساس أميري سوى تجربة غير متعينة، أعني أي وجود كان، وإما أخيراً أن تحمل كل تجربة وتستدل على نحو قبلي تماماً، من مجرد أفاهيم، على وجود علة أسمى. الدليل الأول هو الدليل اللاهوتي الطبيعي والثاني الدليل الكسُمولوجي والثالث الدليل الأنطولوجي. وليس هناك، ولا يمكن أن يكون من أدلة غير هذه.

وسأبين أن العقل لا يحصل نتيجة في طريق (أميرية) أكثر من أخرى (ترسندالية)، وأنه باطلاً ما يتسط جناحيه كي يرتفع فوق العالم الحسي بقوة الاعتبار وحدها. أما بالنظر إلى الترتيب الذي تخضع بموجبه هذه الأدلة للفحص، فسيكون على العكس تماماً من الترتيب الذي يتبعه العقل في توسعه التدريجي، وهو الترتيب الذي قدمناه أولاً. لأننا سنرى أنه على الرغم من أن التجربة تقدم المناسبة الأولى، فإن الأفهوم الترسندالي هو وحده الذي يُرشِد العقل في مجهوده ويعين الهدف المقترح في كل تلك المحاولات. سأبدأ إذن، بفحص الدليل الترسندالي وسأرى فيما بعد ماذا يمكن لإضافة الأميري أن تزيد على قوة تدليله.

الفصل الرابع

في امتناع الدليل الأنطولوجي على وجود الله

نرى بسهولة مما تقدم: أن أفهوم كائن ضروري ضرورة مطلقة هو أفهوم عقلي محض، أعني مجرد فكرة ما يزال واقعها الموضوعي بعيداً عن أن تدلّ عليه مجرد حاجة العقل إليها. وهي لا تفعل سوى أن نُحيلنا إلى كمال لا يُنال، وتصلح بصحيح العبارة لحدّ الفاهمة أكثر مما تصلح لتوسيعها إلى موضوعات جديدة. والحال، إننا هنا أمام غرابة ومفارقة: فالاستدلال الذي يستدلّ، من وجود معطى بعامة، على وجود ضروري ضرورة مطلقة، يبدو ملحقاً وصائباً، في حين أن كل الشروط التي تطلبها الفاهمة كي تضطنع أفهوماً عن مثل هذه الضرورة تقف ضدنا كلياً.

لقد كان يجري الكلام على كائن ضروري ضرورة مطلقة من دون أن يُبدل من الجهد المناسب لفهم هل وكيف يمكن أن نفكر مثل هذا الشيء مجرد تفكير، بقدر ما يُبدل للتدليل على وجوده. والحال، إنه من السهل حقاً أن نعطي تعريفاً إسمياً عن هذا الأفهوم بالقول إنه ما لا - كونه ممتنع. لكننا بذلك لا نكون استزدنا علماً حول الشروط التي تجعل من الممتنع عدلاً لا - كونه من الأشياء بمثابة أمر لا يمكن تفكيره على الإطلاق، وهي الشروط التي تستجيب أصلاً للسؤال الذي نريد حله، أعني هل نفكر شيئاً بعامة، أم لا، بهذا الأفهوم. ذلك أن رفض كل الشروط التي تحتاج إليها الفاهمة أبداً لعدّ شيء ما ضرورياً، بواسطة الكلمة ((لا مشروط))، [إن

هذا الرفض لا يجعلني أفهم هل لا أزال أفكر شيئاً ما بهذا الأفهوم عن كائنٍ ضروري ضرورة مطلقة، أم أي لا أفكر شيئاً بالمرّة.

وأكثر أيضاً: فقد ظنّ أنه، بواسطة مجموعة من الأمثلة، تمّ تفسير ذلك الأفهوم الذي أعطي مصادفة في البداية، والذي صار مألوفاً كلياً في النهاية، بحيث بدا أن لا جدوى على الإطلاق من كلّ بحثٍ لاحق عن مفهوميّته. إنّ كل قضية هندسية وعلى سبيل المثال، وإنّ للمثلث ثلاث زوايا ضرورة مطلقة، وعلى هذا النحو من الضرورة جرى الكلام على موضوع خارج كلياً عن فلك فهمتنا كما لو كنّا نفهم تماماً ماذا نعني بأفهوم هذا الموضوع.

إن كلّ ما يُقدّم من أمثلة هو، من دون استثناء، عن مجرد أحكام وليس عن أشياء ولا عن وجودها. والحال، إن الضرورة اللامشروطة للأحكام ليست ضرورة مطلقة للأشياء. لأن ضرورة الحكم المطلقة ليست سوى ضرورة مشروطة للشيء أو للمحمول في الحكم. والقضية التي ذكرت منذ قليل لا تقول إنّ ثلاث زوايا ضرورية ضرورة مطلقة بل إنه بشرط أن يوجد مثلث (أن يعطى) يوجد أيضاً (فيه) بالضرورة ثلاث زوايا. إلّا أن هذه الضرورة المنطقية قد أظهرت قدراً من السراب إلى حدّ جعلنا نعتقد أننا، إذ نكون عن شيء أفهوماً قليلاً بحيث يشمل حسب ظننا الوجود في ما صدّقه، يمكننا أن نستبدل منه بثقة أنه، لما كان الوجود يناسب بالضرورة موضوع هذا الأفهوم، أعني بشرط أن أطرح هذا الشيء كمعطى (كموجود)، فإن وجوده يُطرح أيضاً بالضرورة (وفقاً لقاعدة الهوية)، وإنّ هذا الكائن هو نفسه ضروري ضرورة مطلقة لأن وجوده يفكر قائماً وفقاً لأفهوم سلّم به ارتباطاً وبشرط أن أطرح موضوعه.

ولو نسختُ، في حكم هُوَيّ، المحمول واحتفظتُ بالحامل ونتج عن ذلك تناقض، قلّقتُ إذن: إنّ هذا يناسب ذاك بالضرورة. لكنّ، لو نسختُ معاً الحامل والمحمول، فإنّه لن يتولد أيّ تناقض عن ذلك، لأنه لن يكون ثمة شيء ممكن أن يكون معه تناقض. فمن التناقض أن أطرح مثلثاً وأنسخ الزوايا الثلاث، لكن لا تناقض قط في أن أنسخ معاً المثلث وزواياه الثلاث. والأمّر على هذا النحو بالضبط بالنسبة إلى أفهوم كائنٍ ضروري ضرورة مطلقة. فإنّ نسختُ وجود هذا الكائن، ونسختُ أيضاً الشيء نفسه مع كل محمولاته، فمن أين سيأتي التناقض؟ لن يكون هناك شيء في الخارج ليتمكن أن يكون معه التناقض، لأن الشيء لا يجب أن يكون ضرورياً من الخارج، ولن يكون هناك شيء أيضاً جوائياً، لأنكم إنّ نسختُم الشيء نفسه، تكونوا قد نسختُم معاً كل ما هو جوائياً. الله هو كلي القدرة، ذاك حكم ضروري، ولا يمكن للقدرة الكلية أن تُنسخ ما إن تطرح الألوهة، أي ما إن يُطرح كائن لا متناهٍ أفهومه هو هو هذا المحمول. لكنّ لو قلّت: ليس الله بكائن، فلا القدرة الكلية ولا أي محمول آخر من محمولاته سيكون عندها معطى؛ لأنّها قد نسخت جميعها مع الحامل، فلا يحدث أيّ تناقض في هذه الفكرة.

رأيتُ إذن، أنني لو نسخت محمول الحكم وحامله معاً، لما أمكن أن يصدر عن ذلك أي

تناقض جَوَانِي وأياً كان المحمول. والحال، إنه لم يبق لديكم من مخرج آخر سوى القول إن هناك ضرباً من الحامل ضرورية مطلقة، وذلك افتراض ما زلت حتى الآن أضغ مشروعته موضع الشك، وما زلت تريدون إثبات إمكانه لي. ذلك أنه لا يمكنني أن أكون أيّ أفهوم عن شيء يَبْقِي التناقض قائماً إذا ما نُسخ مع كل محمولاته، وليس لديّ فيما عدا التناقض أيّ معيار عن الامتناع، بمجرد أفاهيم قَبْلِيّة محضة.

ضد كل هذه الاستدلالات العامة (التي لا يمكن لأي إنسان أن يرفضها)، نحاولون إفهامي بحالة تقدمونها كدليل من خلال الواقع، مع التأكيد لي، أن ثمة أفهوماً، هو أفهوم وحيد حقاً، فيه يكون اللاكُون، أيّ انتساخ موضوع هذا الأفهوم، متناقضاً في ذاته، وإن هذا الأفهوم هو أفهوم أكثر الكائنات واقعية. وتقولون، إنه يتمتع بكل واقع، وإن لكم الحق بالتسليم بمثل هذا الكائن بوصفه ممكناً (وهو ما أوافق عليه الآن على الرغم من أن غياب التناقض من أفهوم ما يزال بعيداً عن إثبات إمكان الموضوع)⁽¹⁾. والحال، إن الوجود متضمّن أيضاً في هذه الواقعية الكلّية، فالوجود إذن متضمن في أفهوم ممكن. فإذا نسخنا هذا الشيء فإننا ننسخ الإمكان الجَوَانِي للشيء؛ وهذا متناقض.

وأجيب: ها قد وقعت في تناقض عندما أدخلتم في أفهوم شيء تريدون أن تفكّروه فقط من وجهة نظر إمكانه، أفهوم وجوده، تحت أي اسم تستر. فإن أعطيت لكم هذه النقطة، تكونوا قد ربحتم الجولة في الظاهر، لكنكم في الحقيقة، لم تقولوا شيئاً، لأنكم لم تقدّموا سوى تحصيل حاصل. وأني لأسألكم: هل هذه القضية: هذا الشيء أو ذاك (الذي أسلم لكم بإمكانه أياً كان) يوجد: قضية تحليلية أم قضية تأليفية؟ في الحالة الأولى، لا تضيفون بفكركم عن هذا الشيء، أيّ شيء إلى وجوده؛ لكن، في هذه الحالة، إمّا أن يكون التفكير الذي فيكم هو الشيء نفسه، وإما أن تكونوا افترضتم الوجود متميّماً إلى الإمكان، وسيكون ذلك ما يسمّى استدلالاً للوجود من الإمكان الجَوَانِي، ولن يكون ذلك سوى تحصيل حاصل بائس. فلفظ الواقع، الذي في أفهوم الشيء يَرِن بشكل مختلف كلياً عن الوجود في أفهوم المحمول، لا يحل المسألة. لأنكم لو أسميتم واقعاً كلّ طرح (من دون أن تعيّنوا ما تطرحون) لكنتم طرحتم الشيء بنفسه في أفهوم الحامل وسلمتم به بوصفه متحققاً مع كل محمولاته، في حين أنكم لم تفعلوا سوى أن كرّرتوه في المحمول. فإن اعترفتكم على العكس، كما يليق حقاً بكلّ كائن عاقل أن يفعل، بأنّ كلّ قضية وجودية هي تأليفية، فكيف تريدون إذن أن تثبتوا أنّ محمول الوجود لا يمكن أن يُنسخ من دون تناقض، من حيث إنّ هذه الميزة لا تنتمي بشكل خاص إلّا إلى القضايا التحليلية التي يستند طبعها إلى ذلك بالضبط؟

(1) الأفهوم هو دائماً ممكن عندما لا يتناقض. ذاك هو المعيار المنطقي للإمكان، وبذلك يتميز موضوعه من nihil negativum^(*). لكنّه يمكن أن يكون مع ذلك أفهوماً فارغاً عندما لا يبرهن برهنة خاصة على الواقع الموضوعي للتأليف الذي يتولّد به الأفهوم، وهي برهنة تستند أبداً كما بيّنا أعلاه، إلى مبادئ التجربة الممكنة وليس إلى مبدأ التحليل (مبدأ التناقض). وليكن هذا تنبيهاً إلى أن لا نستدل فوراً من الإمكان (المنطقي) للأفاهيم على الامكان (الواقعي) للأشياء.

(*) الموضوع الفارغ، (أو اللّيس)، مثال: شكل هندسي محدد بخططين. (م. و).

وكنّت أمل بالطبع، أن يُبدّد تعيين دقيق لأفهوم الوجود هذا التمحك المتخلّلق من دون لفّ أو دوران، لو لم أكن قد وجدت أنّ الوهم الذي يتولّد من خلط محمول منطقي بمحمول واقعي (أي تعيين الشيء) يُلغِي تقريباً كلّ تعليم. ويمكن لكلّ شيء أن يصلح حسب ما نريد كمحمول منطقي، وحتى الحامل نفسه يمكن أن يُحمَل، لأنّ المنطق يتجرد من كلّ مضمون؛ لكنّ التعيين محمول يُضاف إلى أفهوم الحامل ويزيد فيه. يجب إذن، أن لا يكون متضمناً فيه.

وعلى ما يبدو، ليس الكون محمولاً واقعياً، أعني، أفهوماً يمكن أن يُضاف إلى أفهوم شيء. وهو فقط طرحٌ لشيء أو لتعيينات معينة في الحامل. وهو في الاستعمال المنطقي مجرد رابطة لحكم. فالقضية: كان الله على كل شيء قديراً^(*) تتضمن أفهومين لكل منها موضوع: الله والقدرة على كل شيء، واللفظ الصغير ((كان)) ليس محمولاً إضافياً بل فقط ما يطرح المحمول في نوع من الصلة مع الحامل. فلو أخذت الحامل ((الله)) مع كل محمولاته (التي من بينها أيضاً القدرة على كل شيء) وقلت: كان الله أو إنه الله^(**)، فإني لا أضيف محمولاً جديداً إلى أفهوم الله بل أطرح فقط الحامل في ذاته مع كل محمولاته، أي أطرح الموضوع بالصلة مع أفهومي. وعلى الاثنين أن يتضمنا بالضبط الشيء نفسه؛ ومنّ إني أفكر (بالتعبير ((إنه))) موضوع هذا الأفهوم بوصفه معطى بإطلاق، لا يمكن إضافة أي شيء إلى الأفهوم الذي يعبر فقط عن إمكانه. وهكذا لا يتضمن المتحقق شيئاً أكثر من مجرد الممكن. فلا تتضمن مئة تالّر متحققة أكثر من مئة تالّر ممكنة. لأنه بما أن التالّرات الممكنة تعني الأفهوم، والتالّرات المتحققة الموضوع وطرحه في ذاته، ففي حال كان هذا يتضمن أكثر من ذلك، لن يكون أفهومي معبراً عن الموضوع بكامله، ولن يكون بالتالي أفهومه المطابق. لكن بالنظر إلى حال ثروتي، سيكون هناك، مع مئة تالّر متحققة، أكثر مما مع مجرد أفهومها (أعني إمكانها). ذلك أن الموضوع في التحقق، ليس متضمناً فقط تحليلياً في أفهومي، بل يُضاف تالياً إلى أفهومي (الذي هو تعيين لحالي) من دون أن تكون المئة تالّر المفكّرة قد زيدت أدنى زيادة بهذا الوجود خارج أفهومي.

عندما أفكر إذن شيئاً، وأياً كانت المحمولات التي بها أفكره، ومهما بلغ عددها (وحتى في التعيين الشامل)، فإني لا أضيف شيئاً على الإطلاق إلى الشيء عندما أطرح، إلى ذلك، وإن هذا الشيء هو، وإلاّ فإنّه لن يوجد كما هو بالضبط، بل على العكس، سيوجد أكثر مما فُكرت في الأفهوم، ولن يمكنني أن أقول إن هذا هو بالضبط موضوع أفهومي الذي يوجد. وإذا فُكرت في شيء، كلّ واقع باستثناء واقع واحد، وقلت: إن مثل هذا الشيء الناقص يوجد، فإن الواقع الذي ينقص لن ينضاف إليه بذلك، بل سيوجد، باعتوره بالضبط النقص عينه الذي كان له عندما فُكرته، وإلاّ لكان سيوجد شيء آخر غير ما فُكرت. فإذا فُكرت إذن كائناً بوصفه الواقع الأسمى (من دون نقص)، فسيظل عليّ أن أعرف هل يوجد هذا الكائن أم لا. ذلك أنّه على

(*) العبارة حرفياً: الله يكون كلّ القدرة. بوضع يكون بإزاء ist (مصارع sein). أو ما يعرّنه عادة بالقول:

الله هو كلي القدرة، أو يحذف هو، أو: إن الله كلي القدرة. وهي صيغ تؤدي المعنى لكنها تضعف الفكرة،

والمقصود فعل الكون بمعناه التام والمضارع. (م. و).

(**) إنه بإزاء Es ist فعل الكون للمضارع (المرسل) يمكن القول أيضاً: هو الله. (م. و).

الرغم من أنه لا ينقص أفهومي أي شيء من المضمون الواقعي الممكن لشيء بعامة، فإنه سينقص مع ذلك شيء من العلاقة بكل حال تفكير، وهو أن معرفة موضوع ستكون ممكنة أيضاً بعدياً. وهنا يظهر أيضاً سبب الصعوبة التي تُحْيَم على هذه النقطة. فلو كان الأمر يدور على موضوع للحواس، لما أمكنني أن أخلط وجود الشيء مع مجرد أفهوم الشيء. لأن الأفهوم لا يجعلني أفكر الموضوع إلا بوصفه مطابقاً للشروط الكلية للمعرفة الأميرية الممكنة بعامة، في حين أن الوجود يجعلني أفكره بوصفه متضمناً في سياق التجربة بأسرها؛ لأن أفهوم الموضوع لا يزداد قط باقترانه مع مضمون كل تجربة، إلا أن تفكيرنا يتلقى بالإضافة إلى ذلك إدراكاً ممكناً. وإذا كنا نريد على العكس أن نفكر الوجود فقط بمجرد المقولة المحضة، فإنه ليس من المستغرب أن لا يمكننا أن نشير إلى أي علامة تصلح لتمييزه عن مجرد الإمكان.

قد يتضمن أفهوماً عن موضوع، ما يشاء إذن، ويقدر ما يشاء، ويجب علينا مع ذلك أن نخرج منه كي ننسب إليه الوجود. بالنسبة إلى موضوعات الحواس، يتم ذلك بالترابط مع إدراك من إدراكاتي بموجب قوانين أميرية؛ أما بالنسبة إلى موضوعات الفكر المحض، فلا يوجد أي وسيلة على الإطلاق للتعرف إلى وجودها، لأنه سيجب التعرف إليه قبلياً تماماً، في حين أن وعينا بكل وجود (سواء حصل بلا توسط بالإدراك، أو باستدلالات تقرن شيئاً ما بالإدراك) ينتمي على العكس، بأسره إلى وحدة التجربة؛ وإذا كان لا يمكن بالطبع للوجود خارج هذا الحقل أن يُعدّ ممنوعاً مطلقاً، فذلك لا يقلل من كونه افتراضاً لا شيء يمكن أن يبرره.

وأفهوم الكائن الأسمى هو فكرة مفيدة جداً في مقاصد مختلفة، لكنه، ولأنه بالضبط مجرد فكرة، عاجز تماماً عن أن يوسع، لوحده، معرفتنا بالنظر إلى ما يوجد. ولا يمكنه حتى أن يزيدنا علماً بالنظر إلى إمكانه. فالعلاقة التحليلية للإمكان الذي يقوم على أن مجرد طروح (وقائع) لا تولد تناقضاً، لا يمكن بالطبع أن تُنكر عليه؛ لكن، بما أن اقتران كل الخصائص الواقعية في شيء هو تاليف لا يمكن أن نحسمه لجهة إمكانه قبلياً، لأن الوقائع ليست معطاة لنا بشكل مخصوص، ولأنه حتى وإن حصل ذلك، فإنه لن ينتج عنه أي حكم، وبما أن علامة إمكان المعارف التأليفية يجب أن يُبحث عنها، دائماً وفقط، في التجربة التي لا يمكن لموضوع الفكرة أن ينتمي إليها، فإنه ما يزال ينقص الكثير لما قام به لبيتس الشهير، ولما كان يفخر به، أعني ما زال ينقصه الكثير كي يرى قبلياً إمكان كائن أمثل يمثل هذا السم.

بهذا الدليل الأنطولوجي (الديكارتي) الشهير جداً، والذي يزعم التدليل بأفاهيم على وجود كائن أسمى، لا تفعل إذن سوى أن نضيق كل جهدنا وعملنا، وليس بوسع أي إنسان أن يصبح أكثر غنى في المعارف بمجرد أفكار مثلها ليس بوسع تاجر أن يصبح أكثر غنى لو أضاف، بقصد زيادة ثروته، بعض الأصفار إلى دفتر حسابه.

الفصل الخامس

في امتناع الدليل الكسمولوجي على وجود الله

كانت الرغبة في أن يُقرَّر، عن فكرة مدبَّرة باعتباط كلي، وجود موضوعها المناسب بالذات، أمراً لا طبيعياً بالمرّة، وكانت مجرد تجديد للذهنية المدرسية. وبالفعل لم يكن المرء ليحاول البتة هذه الطريق، لو لم يكن بالعقل، من قبل، حاجة إلى التسليم بالوجود بعامة لشيء ما ضروري (يمكننا أن نتوقّف عنده في صعودنا) ولو لم يكن مرغماً، بدافع من وجوب كون تلك الضرورة لا مشروطة و يقينية قَبلياً، على البحث عن أفهوم يلبي قدر الإمكان مثل هذا المطلب، ويجعله يعرف وجوداً بشكل قبلي تماماً. ولقد ظنَّ المرء أنه عثر على هذا الأفهوم في فكرة أكثر الكائنات واقعية، ولذا لم تكن تلك الفكرة لتصلح إلّا للحصول على معرفة أكثر تعيُّناً بما اقتنع هو مسبقاً بوجوب وجوده وصدقه، عنيت بالكائن الضروري. إلّا أنه قد تاه عن درب العقل الطبيعية هذه، وبدل أن ينتهي بهذا الأفهوم، حاول أن يبدأ به من أجل أن يشتقّ منه ضرورة الوجود الذي كان الأفهوم أصلاً مخصصاً لإكماله فقط. وعنه تولّد ذاك الدليل الأنطولوجي البائس الذي لا يتضمن ما يُرضي الفاهمة الطبيعية والسليمة ولا ما يصمد أمام الفحص المدرسي.

والدليل الكسمولوجي، الذي نريد أن نفحصه الآن، يحافظ على اقتران الضرورة المطلقة مع الواقع الأسمى، لكنّه بدل أن يستدلّ كما فعل الدليل السابق، من الواقع الأسمى، على الضرورة في الوجود، فإنه يستدلّ بالأحرى، من الضرورة اللامشروطة المعطاة سلفاً عن كائن ما، على واقعه اللامحدود؛ وهو على هذا النحو يتمتّع على الأقل بالعودة إلى الطريقة السليمة في نمط الاستدلال الذي لا أعلم هل هو عقلي أم ماحك، إلّا أنه على الأقل طبيعي، ويحوز على أكبر قوة اقناع لا بالنسبة إلى الفاهمة العامية وحسب، بل أيضاً بالنسبة إلى الفاهمة النظرية. وهذا الاستدلال هو الذي رسم أيضاً الخطوط الأساسية الأولى الموجهة لكل أدلّة اللاهوت الطبيعي، وهي الخطوط التي أتبعته دائماً، والتي ستّبع أبدأ أيّاً كانت الحجب وأنواع الزينة التي تُزِين بها أو تستتر. وسنعرّض الآن هذا الدليل الذي كان ليبتس باسمه ^(*) *a contingentia mundi*، ونخضعه لفحصنا.

وبصاغ هكذا: إن وُجد شيء، فيجب أن يوجد أيضاً كائن ضروري ضرورة مطلقة. والحال إنّي أنا نفسي أوجد على الأقل؛ إذن، يوجد كائن ضروري ضرورة مطلقة. تتضمن المقدمة الصغرى تجربة، والكبرى تستدل من تجربة بعامة على وجود الضروري⁽¹⁾. يبدأ البرهان

(*) حدوث العالم.

(1) هذا التدليل معروف إلى حدّ ليس من الضروري معه أن نعرضه هنا بشكل أقوى. فهو يستند إلى ذلك القانون الطبيعي للسببية الذي يدّعي أنه ترسندالي: لكل حادث سببه الذي إذا كان حادثاً بدوره، يجب أن

إذن بالتجربة أصلاً، فهو لا يقوم إذن قبلياً تماماً أي أنطولوجياً؛ وبما أن موضوع كل تجربة ممكنة يسمى العالم، فإننا نسميه، لهذا السبب، الدليل الكسمولوجي^(*). وبما أنه يتجرد من كل خاصية جزئية لموضوعات التجربة التي بها يتميز هذا العالم عن أي عالم آخر ممكن، فإنه يتميز إذن سلفاً ويأسمه بالذات عن الدليل اللاهوتي الطبيعي الذي يحتاج لدعم حججه إلى ملاحظات مستمدة من القوام الخاص لعالمنا الحسي.

لكن هذا الدليل يذهب إلى أبعد؛ ويستدل: إن الكائن الضروري لا يمكن أن يكون متعيناً على غلط واحد، أعني بالنظر إلى كل المحمولات الأضداد الممكنة، إلا بواحد من الضدين، ويجب بالتالي أن يكون متعيناً تعيناً شاملاً بأفهومه. والحال إنه ليس هناك سوى مفهوم واحد يمكن يعينه قبلياً تعيناً شاملاً عنيتُ أفهوم الـ *ens realissimum*^(**). فأفهوم أكثر الكائنات واقعية، هو إذن الأفهوم الوحيد الذي به يمكن أن يفكر كائن ضروري، أعني أن يوجد بالضرورة كائن أسمى.

ويوجد الكثير من المبادئ المماثلة مجتمعة في هذا الدليل الكسمولوجي الذي يبدو أن العقل قد بسط فيه كل فنه الديالكتيكي من أجل أن يحقق أكبر تراءٍ ترسندالي ممكن. لكننا سنهمل فحوصه للحظة كي نبرر فقط الحيلة التي يلجأ إليها ليليس دليلاً قديماً حلة جديدة مستنداً إلى اتفاق شاهدين، واحد يشهد بالعقل المحض وآخر يصادق أميرياً، في حين أن الأول وحده هو الذي يُغير جلته ولهجته كي نظن أنه شاهد آخر. ويستند هذا الدليل إلى التجربة من أجل أن يدعم مبدأه بصلاية معطياً، بذلك، الانطباع بأنه يتميز من الدليل الأنطولوجي الذي يضع كل نقته في مجرد أفاهيم قبلية. لكن الدليل الكسمولوجي لا يستخدم هذه التجربة إلا لكي يقوم بخطوة واحدة، أعني لكي يرتفع إلى وجود كائن ضروري بعامّة. ولا يمكن للحجة الأميرية، أن تعلمنا شيئاً عن صفات هذا الكائن، والعقل يملها هنا إهمالاً كلياً ويبحث تبعاً لمجرد أفاهيم عن الصفات التي يجب أن تكون لكائن ضروري بعامّة، أعني لشيء يتضمن من بين كل الأشياء الممكنة الشروط اللازمة (requisista) للضرورة المطلقة. والحال، إنه يظن أنه يعثر على هذه الشروط فقط في أفهوم أسمى الكائنات واقعية، ويستنتج من ثم أن هذا الكائن هو الضروري ضرورة مطلقة. لكنه من الواضح أننا نفترض هنا أن أفهوم كائن يمتلك الواقع الأسمى، يكفي تماماً لأفهوم الضرورة المطلقة في الوجود، أعني أنه يمكننا أن نستدل من الواحد على الآخر؛ وتلك هي القضية بالضبط التي كان يزعمها الدليل الأنطولوجي. نسلم إذن بهذا الأخير في الدليل الكسمولوجي، ونتخذ كاساس له، في حين أننا كنا نريد تجنبه. ذلك أن الضرورة المطلقة هي وجود مشتق من مجرد أفاهيم. والحال، إنني لو قلتُ إن أفهوم الـ *entis realissimum* هو أفهوم من

= يكون له سبب إلى أن تتوقف سلسلة الأسباب، التي ينساق بعضها تحت بعض، عند سبب ضروري ضرورة مطلقة، سبب من دونه لن يكون للسلسلة أي تمامية.

(*) من كوسموس = العالم. (م. و).

(**) أكثر الكائنات واقعية.

هذا النوع، وإنه الأفهم الوحيد الملائم والمطابق للوجود الضروري، فإن عليّ أن أوافق أيضاً على أن هذا الوجود يمكن أن يُستنتج منه. ففي الدليل الأنطولوجي بمجرد أفاهيم وحسب إنما تكمن إذن بصحيح العبارة، كلّ القوّة التدليلية للدليل الكسمولوجي المزعوم؛ والتجربة التي نستتجد بها، ربما لا تصلح في أحسن الأحوال إلّا لإيصالنا إلى أفهوم الضرورة المطلقة، لكن لا للبرهنة عليها في شيء متعين. ذلك أننا ما إنْ نصبوا إلى هذا المقصد، حتى يجب علينا أن نترك فوراً كل تجربة وأنْ نبحث بين الأفاهيم المحضّة عن الأفهوم الذي من بينها يتضمن شروط إمكان كائن ضروري ضرورة مطلقة.

لكن، لو نُظِرَ فقط على هذا النحو إلى إمكان مثل هذا الكائن، فسيكون وجوده أيضاً مبرهنًا، لأنّ ذلك كان سيُعني: في كلّ ممكن هناك كائن واحد فقط يستلزم الضرورة المطلقة، وبالتالي فإنّ هذا الكائن يوجد على نحو ضروري ضرورة مطلقة.

وينكشف كل التمويه في هذا الاستدلال للعيان، عندما نعرضه بصورته المدرسية. وإليك مثل هذا العرض:

إذا كانت القضية: «كل كائن ضروري ضرورة مطلقة هو معاً أكثر الكائنات واقعية» (وذلك هو *nervus probandi* في الدليل الكسمولوجي) صحيحة، فيجب أن يكون بإمكانها، شأنها شأن كلّ الأحكام الموجبة، أن تتحول وعلى الأقل *per accidens* (**) وتعطي: «بعض أكثر الكائنات واقعية هي، معاً، كائنات ضرورية ضرورة مطلقة». لكن كائناً من الـ *realissimum* لا يتميز من آخر في أيّ نقطة، وبالتالي فإنّ ما ينطبق على بعض الكائنات المدرجة تحت هذا الأفهوم ينطبق أيضاً على الكلّ. ويمكنني إذن في هذه الحالة أن أحوّل القضية بإطلاقها، فأقول: «كل ما هو أكثر الكائنات واقعية هو كائن ضروري». لكن بما أنّ هذه القضية تتعيّن قبلياً بمجرد أفاهيم، فإن محض أفهوم ((أكثر الكائنات واقعية))، يجب أن يُوجِبَ أيضاً الضرورة المطلقة لهذا الكائن. وذاك بالضبط ما كان يزعمه الدليل الأنطولوجي، إنْما ما لم يكن الدليل الكسمولوجي يريد الإقرار به على الرغم من أنّه يستند إليه باستدلالاته وإنْ بشكل خفيّ.

وهكذا، فإنّ الطريق الثانية التي يتبعها العقل الاعتباري للتدليل على وجود كائن أسمى ليست فقط خادعة مثل الأولى، بل تشكو من نقيصة الوقوع في الـ *ignoratio elenchi* (***)، إذ تعدنا بأن تفتح لنا طريقاً جديدة فتعيدنا، بعد إنعطافٍ طفيف، إلى الطريق التي كنّا قد تركناها.

ولقد سبق أن قلت، منذ قليل، إنّ في هذا الدليل الكسمولوجي إنّما تختبئ أُنْجَة كاملة من

(*) مَاطُ البرهان

(**) بالعرض.

(***) الجهل المخادع.

المزاعم الديالكتيكية التي يمكن للنقد الترسندي أن يكتشفها بسهولة ويبددها، وسأقتصر على الإشارة إليها تاركاً للقارئ الدرب أمر الذهاب إلى أبعد للبحث عن المبادئ الخادعة ونسخها.

نجد فيه إذن، وعلى سبيل المثال: (1) - المبدأ الترسندي الذي يستدل من الحادث على السبب، والذي لا دلالة له إلا في العالم الحسي، والذي لا معنى له خارج هذا العالم. ذلك أن الأفهوم محض الذهني عن الحادث لا يمكن أن يُولد أي قضية تأليفية كقضية السببية، وليس لمبدأ السببية أي مدلول أو معيار لاستعماله إلا في العالم الحسي، والحال إن ما يُطلب منه هنا هو، بالضبط، استخدامه للخروج من هذا العالم. (2) - الاستدلال الذي يقوم على استنتاج علة أولى من امتناع التسلسل اللامتناهي للعلل المعطاة بعضاً فوق بعض في العالم الحسي. ولا تخولنا مبادئ استعمال العقل أن نستدل على هذا النحو حتى في التجربة، ولا تسمح لنا بالأحرى بأن نمد هذا المبدأ إلى ما بعد التجربة (حيث لا يمكن للسلسلة أن تمتد قطعاً). (3) - خطأ اكتفاء العقل الذاتي بالنظر إلى إنجاز تلك السلسلة، وذلك من أننا ننحّي في النهاية كل شرط، على الرغم من أنه لا يمكن أن يكون هناك أي أفهوم للضرورة من دون شرط، ومن أننا، إذ لا نعود نفهم شيئاً إضافياً، نحسب ذلك إنجازاً لأفهومنا. (4) - خلط الإمكان المنطقي لأفهوم ((كل)) الواقع مجتمعاً (من دون تناقض ضمني) بالإمكان الترسندي، وهذا الأخير يحتاج إلى مبدأ يجعل التأليف قابلاً للتطبيق، إلا أن هذا المبدأ لا يمكن بدوره أن يطال سوى حقل التجارب الممكنة الخ . . .

وحيلة الدليل الكُسمولوجي تهدف فقط إلى تجنب الدليل الذي يزعم أنه يبين قبلياً، بمجرد أفاهيم، وجود كائن ضروري، والذي كان يجب أن يقام أنطولوجياً، وهو أمر نشعر أننا عاجزون عنه كلياً. وبهذا القصد نستدل، بقدر ما نستطيع، من وجود متحقق يُحسب بمشابة أساس (لتجربة بعامة)، على الشرط الضروري إطلاقاً لهذا الوجود. فلا نكون عندها بحاجة لشرح إمكانه. لأنه، إن أثبتنا أنه يوجد، فإن كل مسألة خاصة بإمكانه ستكون نافلة تماماً. وإن شئنا أن نعين بدقة أكبر هذا الكائن الضروري في قوامه الخاص، فإننا لن نبحث عما هو كافٍ لفهم وجوب الوجود بأفهومه، لأنه لو كان بإمكاننا ذلك، لما كنا بحاجة لأي افتراض أميري، بل إننا لن نبحث إلا عن الشرط السالب (*) (Conditio sine qua non) الذي من دونه لا يمكن للكائن أن يكون ضرورياً ضرورة مطلقة. والحال إن هذا قد يحصل في أي ضرب آخر من ضروب الاستدلال الذي يستدل من النتيجة المعطاة على مبدإها؟ لكن، للأسف، يحصل هنا أن الشرط المطلوب من أجل الضرورة المطلقة لا يمكن أن يُصادف إلا في كائن فريد يجب أن يتضمن بالتالي في أفهومه كل ما هو مطلوب من أجل الضرورة المطلقة، جاعلاً بذلك الاستدلال، المستدل قبلياً على هذه الضرورة، مُمكناً. ويعني ذلك أنه يجب أن يكون بإمكاننا أن نستنتج بالعكس، أن الشيء الذي يلائمه هذا الأفهوم (عن الواقع الأسمى) هو ضروري ضرورة مطلقة، وإنه إذا لم يكن بإمكاننا أن نستنتج ذلك (وهذا ما يجب أن أقر به إذا كنت أريد أن أتجنب الدليل الأنطولوجي) فلن يكون أكثر حظاً في طريقي الجديد، وسأجد نفسي أبداً في النقطة التي

(*) الشرط الذي من دونه لا يكون شيء (= الشرط الذي لا بد منه).

انطلقت منها. ويستجيب أفهوم الكائن الأسمى قبلياً لكل الأسئلة التي يمكن أن تطرح بصدد التعيينات الجوانية لشيء ما، وهو لهذا السبب أمثل لا نظير له، لأن الأفهوم الكلّي يشير إليه في الوقت نفسه كفرّد من بين كلّ الأشياء الممكنة؛ إلّا أنه لا يستجيب للسؤال بصدد وجوده الخاص، مع أنّ ذلك الوجود كان النقطة الرئيسية؛ إذ لو كان أحدهم مع تسليمه بوجود الكائن الضروري، يريد فقط أن يعرف: ما الشيء الذي من بين كل الأشياء يجب أن يُنظر إليه بوصفه كذلك، فإنه لن يمكننا أن نجيبه: هذا الشيء الذي هنا، هو الكائن الضروري.

وقد يكون من المسموح به أن نسلّم بوجود أسمى الكائنات اكتفاء كسبب لكل المسببات الممكنة كي نسهّل أمام العقل وحدة مبادئ التفسير التي يبحث عنها. لكنّ الذهاب إلى حدّ القول إنّ مثل هذا الكائن يوجد بالضرورة يصبح لا تعبيراً متواضعاً عن فرض مسموح به، بل ادّعاء صلفاً، بيقين واجب، بأنّ ما ندعي أننا نعرفه بوصفه ضرورياً بالطلق، يجب أن ينطوي أيضاً على ضرورة مطلقة.

كلّ مشكلة الأمثل الترسندالي تعود إذن إمّا إلى إيجاد الأفهوم للضرورة المطلقة، وإما إلى إيجاد ضرورة الشيء المطلقة لأفهومه. فإذا كان بإمكاننا القيام بأحدهما، فإنه يجب أن يكون بإمكاننا القيام بالآخر؛ لأنّ العقل لا يعترف بضرورة ضرورية مطلقة إلّا بالضرورة حسب أفهومه. إلّا أنّ الاثنين هما فوق كل الجهود التي يمكننا بذلها لإرضاء فاهمتنا حول هذه النقطة، لكنّ أيضاً، فوق كل المحاولات التي يمكننا القيام بها لعلّناؤها حول عجزها.

فالضرورة اللا مشروطة التي نحتاج إليها، حاجتنا التي لا غنى عنها لمسند أخير لكل الأشياء، هي الهوة الحقيقية للعقل البشري. والأبدية نفسها، وأياً كانت درجة الروعة التي أمكن هالهر أن يصفها بها، لا تحدث على الذهن، وأنّ لها أن تحدث، مثل ذلك الإنطباع المذهل، لأنها تقيس فقط مدّة الأشياء، لكنّ لا تتحمّلها. ولا يمكننا لا أن نستبعد ولا أن نتحمل، فكرة أنّ كائناً ننصوره أسمى الكائنات الممكنة يقول لنفسه شيئاً من هذا: إني من الأزل إلى الأبد؛ وخارجاً عني لا يوجد شيء سوى ذلك الذي يوجد بإرادتي فقط؛ لكن من أين أنا إذن؟ هنا كل شيء ينهار تحتنا؛ والكمال الأكبر شأنه شأن الأصغر، يصبح من دون مسند فقط أمام العقل الاعتباري الذي لا يكلفه شيئاً أن يعدم هذا الشيء أو ذاك من دون أيّ عائق.

إن كثيراً من قوى الطبيعة التي تعلن عن وجودها بمسببات معيّنة، تبقى مُغلقة علينا، لأننا لا نستطيع أن نتفتي أثرها قُدماً بالملاحظة. والموضوع الترسندالي الذي هو في أساس الظواهرات، ومعه السبب الذي لأجله تخضع حساسيتنا لهذه الشروط العليا دون سواها، أمران مغلقان ويظلّان كذلك في وجهنا على الرغم من أنّ الشيء نفسه يُعطي إنمّا فقط من دون أن يتميّز. لكنّ أمثل العقل المحض لا يمكن أن يُسمّى مغلقاً لأنّه ليس عليه أن يقدّم أيّ ضمان عن واقعه سوى الحاجة التي لدى العقل لإنجاز كل وحدة تأليفية بواسطته. إذن، بما أنّه ليس معطى حتى كموضوع مفكّر، فإنه ليس مُغلَقاً أيضاً من حيث هو كذلك، بل يجب بالأحرى، من حيث هو مجرد فكرة، أن يكون بإمكانه أن يجد مقرّه وحلّه في طبيعة العقل وأن يُسرّب إذن؛ لأن العقل يقوم

بالضبط على إمكان تبيين كل أفاهيمنا وآرائنا ومزاعمنا إما بمبادئ موضوعية وإما بمبادئ ذاتية عندما يدور الأمر على مجرد ظاهر.

اكتشاف الترانزي الديالكتيكي في كل الأدلة الترسندالية على وجود كائن ضروري وحده

كان الدليلان اللذان عاجلناهما حتى الآن يترسندان، أعني مستقلين عن المبادئ الأميرية. ذلك أنه على الرغم من أن الدليل الكسمولوجي يتخذ أساساً له تجربة بعامه، فإنه ليس مع ذلك مستمداً من أي قوام خاص للتجربة، بل من مبادئ عقلية محضة، بالصلة مع وجود معطى في الوعي الأميري بعامه، بل إنه يترك نقطة الإنطلاق هذه، ليستند إلى مجرد أفاهيم محضة. فما هو إذن في هذه الأدلة الترسندالية سبب الترانزي الديالكتيكي، إنما الطبيعي، الذي يقرن أفهومي الضرورة والواقع الأسمى، والذي يُوقَّع ويُوقَّع ما لا يمكن أن يكون سوى فكرة؟ وما هو السبب الذي يحتم علينا التسليم بشيء من بين الأشياء الموجودة، ضروري في ذاته، لكن يجعلنا في الوقت نفسه نتراجع دُعراً أمام وجود مثل هذا الكائن كما أمام لجأة؟ وكيف يمكننا أن نوصل العقل إلى فهم نفسه حول هذا، وأن نخرجه، من حال التردد بين الاستحسان الخجول والرجوع الدائم عنه، إلى حال الرضى بالرؤية المُطْمَئِنَّة.

وهناك حول هذه النقطة أمر جدير بالملاحظة هو: إنه ما إن نفترض أن شيئاً ما يوجد حتى لا يعود بالإمكان التملص من النتيجة: إن شيئاً ما أيضاً يوجد بالضرورة. وعلى هذا الاستنتاج الطبيعي جداً (لكن ذلك لا يزيد من يقينه) إنما يستند الدليل الكسمولوجي. ومن جهة أخرى أيأ كان الأفهوم الذي أفرضه لشيء، فلإني أجد أن وجود هذا الشيء لا يمكن أن أقدمه بوصفه ضرورياً ضرورة مطلقة البتة، وأن لا شيء يمنعني، وأياً كان الشيء الذي يوجد، من أن أفكر لا - كونه، وأنه على الرغم من أنه عليّ بالتالي أن أفترض شيئاً ضرورياً لما يوجد بعامه، فإنه لا يمكنني أن أفكر مع ذلك بأي شيء مُفرد بوصفه ضرورياً بذاته؛ مما يعني أنه لا يمكنني قط أن أنجز التراجع نحو شروط الوجود من دون افتراض كائن ضروري، لكن لا يمكنني قط أن أبداً به.

والحال إنه لو كان عليّ أن أفكر شيئاً ضرورياً للأشياء الموجودة بعامه، وكنت من جهة أخرى غير خوّال البتة التفكير بأي شيء بوصفه ضرورياً في ذاته، فإنه ينجم عن ذلك حتماً أن الضرورة والحدوث يجب أن لا يتعلقا بالأشياء نفسها وأن لا يخصاها، وإلا كان هناك تناقض؛ وبالتالي فإن أي مبدأ من المبدئين ليس بموضوعي، بل لا يمكن لهما أن يكونا على الأكثر سوى مبادئ ذاتية للعقل تدفعنا من جهة إلى البحث عن شيء ضروري لكل ما هو معطى بوصفه موجوداً، أعني إلى أن لا نتوقف إلا عند تفسير ناجز قليلاً، لكننا تمنعنا من جهة أخرى أن نأمل يوماً بهذا الانجاز، أعني أن نسلّم بأي أميري بوصفه لامشروطاً، ومن أن نُغفي أنفسنا بذلك من كل

اشتقاقٍ لاحقٍ. بهذا المعنى يمكن للمبدئين أن يقوما معاً الواحد إلى جانب الآخر بوصفها مجرد مبدئين كَشَفِيَّين وتَنْظِيمِيَّين، أعني كمبدئين لا يتعلقان، إلا بالفَرْض الصوري للعقل. ذلك أنَّ أحد هذين المبدئين يقول لكم: إنَّ عليكم أن تتلَّسَّفوا حول الطبيعة كما لو أنَّ لكلِّ ما ينتمي إلى الوجود مبدأً ضرورياً أوَّل، فقط من أجل إدخال الوحدة السستامية في معرفتكم باتِّباع مثل تلك الفكرة، أعني مبدأً أعلى متخيلاً. ويحذركم المبدأ الآخر من جهته من أن تحسبوا بمثابة مبدإٍ أعلى، أعني بمثابة ضروري ضرورة مطلقة، أيَّ تعيَّن جزئي متعلق بوجود الأشياء، بل بأنَّ عليكم أن تُبقوا أبداً الطريق حرة من أجل اشتقاق لاحق وأن لا تنظروا بالتالي البتَّة إلى أيَّ تعيَّن من هذه التعيِّنات إلا بوصفه مشروطاً.

لكن إذا كان علينا أن ننظر إلى كل ما هو مُدْرَك في الأشياء بوصفه ضرورياً ضرورة مشروطة، فإنه لن يمكن لأيَّ شيء (من حيث يمكن أن يُعطى أمبيرياً) أن يُنظر إليه بوصفه ضرورياً ضرورة مطلقة.

إلاَّ أنه ينجم عن ذلك أنه يجب عليكم أن تفترضوا الضروري إطلاقاً خارج العالم لأنَّ عليه أن يصلح فقط كمبدأ لأكبر وحدة ممكنة للظواهرات بوصفه مبدأها الأعلى، وأنَّه لا يمكنكم قط أن تصلوا إلى هذه الوحدة في العالم، لأن القاعدة الثانية تأمركم بأن تنظروا إلى الأسباب الأمبيرية للوحدة بوصفها مشتقةً أبداً.

كان فلاسفة القِدَم ينظرون إلى كلِّ صور الطبيعة بوصفها حادثة، وإلى المادة حسب حكم العقل العامي، بوصفها أصلية وضرورية. ولكن، لو أنهم بدل أن ينظروا إلى المادة نسبة إلى كونها أساً للظواهرات، نظروا إليها في ذاتها، في وجودها، لكانت فكرة الضرورة المطلقة تبددت على الفور. ذلك أنه ليس ثمة من شيء يربط العقل بهذا الوجود ربطاً مطلقاً بل يمكنه من دون تنازع أن يُنسَخها في التفكير؛ بل إنَّ الضرورة المطلقة نفسها لم تكن عندهم إلاَّ في التفكير. كان يجب إذن على مبدإٍ تنظيمي أن يؤسس هذه القناعة. وبالفعل، إنَّ المتمدِّ وما لا يُنفذ إليه (اللذين يشكلان معاً الأفهوم عن المادة) هما أيضاً المبدأ الأميري الأعلى لوحدة الظواهرات، ولهذا المبدأ من حيث هو لامشروط أمبيرياً خاصية المبدأ التنظيمي. ومع ذلك، وحيث أن كل تعيَّن للمادة يشكِّل واقعها، وكذلك أيضاً، وحيث إنَّ ما لا يُنفذ إليه مسبَّب (فعل) يجب أن يكون له سببه، ويكون من ثَمَّ مشتقاً أبداً، فإن المادة لا تناسب فكرة كائن ضروري كمبدأ لكلِّ وحدة مشتقة لأن كل خاصية من خصائصها الواقعية ليست، من حيث هي مشتقة، ضرورية إلاَّ ضرورة مشروطة، ويمكن بالتالي أن تُنسَخ بذاتها وتُنسخ معها كلُّ وجود المادة؛ وإذا لم يكن الأمر على هذا النحو، نكون قد بلغنا أمبيرياً الأساس الأسمى للوحدة، وهو الأمر الذي يمنعه علينا المبدأ التنظيمي الثاني؛ ويتَّج أن المادة أو بعامة ما ينتمي إلى العالم، لا يناسب فكرة كائن أصلي وضروري كمجرد مبدإٍ لأكبر وحدة أمبيرية، وأنه يجب علينا بالمقابل أن نضع هذا الكائن خارج العالم: لأنه سيكون بإمكاننا في هذه الحالة دائماً أن نشقِّ بثقة ظاهرات العالم ووجودها من ظاهرات أخرى كما لو لم يكن هناك كائن ضروري، وسيمكننا مع ذلك أن نسعى دون توقف إلى تمامية الاشتقاق كما لو أنَّ مثل هذا الكائن كان مفترضاً بوصفه مبدأً أسمى.

حسب هذه التأمّلات، ليست أمثلية الكائن الأسمى سوى مبدأ تنظيمي للعقل، يقوم في النظر إلى كل رُبط في العالم كما لو كان صادراً عن علّة ضرورية كافية إطلافاً من أجل أن تُؤسس عليها قاعدة الوحدة الـسُتامية والضرورية بموجب القوانين العامة في تفسير ذلك الربط؛ وهو ليس قطّ زعم لأيّ وجود ضروري في ذاته. لكنّ، في الوقت نفسه، لا يمكننا تجنّب أن نتصوّر هذا المبدأ الصوري، بناء على خدعة ترسندالية، بمثابة مبدأ إنشائي، وأن نفكّر هذه الوحدة أقنومياً. لأنّه كما الشأن مع المكان، الذي نطلّ ننظر إليه، على الرغم من أنّه ليس سوى مبدأ للحساسية، كشيءٍ ضروري إطلافاً، وقائمٍ في ذاته، وكشيءٍ معطى في ذاته قليلاً لأنّه أصلاً يجعل كلّ تلك الأشكال التي ليست سوى اقتصارات متنوّعة فيه ممكنة، كذلك الشأن مع الوحدة الـسُتامية للطبيعة، إذ لا يمكن أن تقدّم بأيّ شكل بوصفها مبدأ للاستعمال الأميري لعقلنا إلّا بقدر ما نتخذ أساساً لنا فكرة أكثر الكائنات واقعية بمثابة علّة أسمى، فتتصوّر بشكل طبيعيّ جداً هذه الفكرة بمثابة موضوع متحقّق، وهذا بدوره بوصفه ضرورياً لأنّه الشرط الأسمى؛ وهكذا يتحول المبدأ التنظيمي إلى مبدأ إنشائي. وينكشف هذا الاستبدال بوضوح من أنني عندما أنظر إلى هذا الكائن الأسمى الذي كان ضرورياً بإطلاق (لا مشروطاً) بالنسبة إلى العالم، بوصفه شيئاً لذاته، لا تعود تلك الضرورة قابلة لأيّ أفهوم، ويجب أن لا توجد بالتالي في عقلي إلّا كشرط صوري للتفكير، لا كشرط ماديّ وأقنوميّ للوجود.

الفصل السادس

في امتناع الدليل اللاهوتي

فإن كان لا يمكن إذن، لا لأفهوم الأشياء بعامة، ولا لتجربة أيّ وجود بعامة أن تقدّم ما هو لازم، فإِنَّه لا يبقى سوى وسيلة، هي البحث عمّا إذا كانت التجربة المتعيّنة، وبالتالي تجربة الأشياء في العالم الراهن، وما إذا كان قوامه ونظامه يقدّمان حجة، يمكنها أن توصلنا بأمان إلى الاقتناع بوجود كائن أسمى. ونسمّي مثل هذا الدليل، الدليل اللاهوتي الطبيعي، فإذا كان هذا نفسه ممتنعاً، فلن يبقى هناك قطّ أيّ دليل كافٍ يمكن أن يُستمدّ من العقل محض الاعتباري لصالح وجود كائن يتناسب مع فكرتنا الترندالية.

ونرى على الفور، تبعاً لكلّ الملاحظات السابقة، أنّه يمكننا أن نتوقّع أن تُحسم هذه المسألة بوضوح وسهولة، إذ كيف يمكن لتجربة أن تُعطى ذات مرة مطابقة لفكرة؟ إنّ خاصيّة الفكرة هو بالضبط أنّه لا يمكن لأيّ تجربة أن تكون مطابقة لها، والفكرة الترندالية لكائن أصلي وضروري وكافٍ لكلّ شيء، هي كبيرة خرافياً، ومرتفعة فوق كل ما هو أميري ومشروط أبداً، إلى حدّ أنّه ليس بوسعنا من جهة، أن نجد ما يكفي من المادة في التجربة لملاءمة مثل هذا الأفهوم، وسنخبط عشوائياً من جهة أخرى، دائماً في المشروط، وسنبعث أبداً وباطلاً عن اللامشروط الذي لا يمكن

لأي قانون لأي تأليف أميري أن يُعطينا عنه مثلاً أو أذن إشارة.

وإن قام الكائن الأسمى في سلسلة الشروط هذه، فسيكون هو نفسه طرفاً في السلسلة هذه، وسيستلزم، شأنه شأن الحلقات الدنيا التي يقف على رأسها بحثاً لاحقاً عن مبدأ أكثر سموً ينضج هو له. وبالمقابل، إن شئنا أن نفرقه عن هذه السلسلة وأن لا نضمّنه من حيث هو كائن محض معقول في سلسلة الأسباب الطبيعية، فأبى جسر يمكن للعقل عندها أن يُقيم لكي يصل إليه، مع العلم أن كلّ قوانين الانتقال من المسببات إلى الأسباب، بل كلّ تأليف وكلّ توسيع لمعرفتنا بعامة يطالان التجربة الممكنة وحسب، أعني فقط موضوعات العالم الحسي، ولا يمكن أن يكون لها دلالة إلا بالنظر إليها.

والعالم الراهن، سواءً نظرنا إليه في لا تناهي المكان أم في انقسامه اللامتناهي، يقدم لنا مسرحاً من التنوع والنظام والغائية والجمال واسعاً إلى درجة أنه حتى من مجرد وجهة نظر المعارف التي تكون فاهمتنا الضعيفة قد حصلت عنها، فإن كل لسان يعجز عن التعبير أمام هذا العدد من العجائب وهذه الضخامة. وكلّ عدد يفقد قوة قياسه، وتفقد أفكارنا نفسها كلّ تحديد إلى درجة أن حُكْمنا على الكلّ ينتهي إلى أن ينحلّ إلى اندهاش أبكم إنما مفسح أيضاً بنفس المقدار. فنحن نرى في كلّ مكان سلسلة من المسببات والأسباب، ومن الغايات والوسائل، ومن الانتظام في ما ينشأ وما يفنى. وبما أنه لا شيء قد صار من تلقائه في الحال التي يوجد فيها، فإن هذه الحال تحيلنا دائماً إلى أبعد، إلى شيء آخر بمثابة سبب لها، يجعل بدوره من الضروري طرح السؤال نفسه بالضبط، بحيث إن الكلّ بأسره يجب أن يهوي في لجة العدم إن لم نفترض شيئاً ما يصلح سنداً له من حيث يقوم بداته في الأصل، وبشكل مستقلّ خارج هذا الحادث اللامتناهي، ويؤمن له أيضاً ديمومته، بوصفه جلةً أصله. لكن، أيّ كمّ يجب أن يفكر (بالنظر إلى كلّ أشياء العالم) للعلّة الأسمى هذه؟ لا يمكننا أن نعرف العالم في مضمونه الكامل، ويمكننا بدرجة أقل أن نقدر كمّه بالمقارنة مع كل ما هو ممكن. لكن، ماذا يمنعنا، ونحن بحاجة من وجهة نظر العلية، إلى كائن أقصى وأسمى، من أن نضعه في الوقت نفسه، من حيث درجة الكمال، فوق كلّ ممكن آخر؟ إنه من السهل أن نفعل ذلك على الرغم من أنه يجب علينا بالتأكيد أن نكتفي بالملخبط العريض لأفهوم مجرد متصوّرين كلّ الكمال الممكن مجتمعاً فيه كما في جوهر وحيد؛ وهذا الأفهوم الملائم لمطلب العقل في اقتصاد المبادئ، ليس معروضاً في ذاته لأيّ تناقض، بل إنه يصلح بشكل حسن لتوسيع استعمال العقل وسط التجربة بتوجيهنا في اتجاه ما تشير إليه تلك الفكرة من نظام وغائية، ولا يضادّ مع ذلك قطّ أيّ تجربة بشكل حاسم.

ويستحقّ هذا الدليل أن يذكر دائماً باحترام، فهو الأقدم والأوضح والأنسب للعقل البشري العامي. وهو ينشط دراسة الطبيعة في الوقت الذي فيه يستمدّ منها وجوده، ويتزوّد دائماً بقوى جديدة. وهو يقود إلى غايات ومقاصد حيث لا تكون ملاحظتنا قد اكتشفتها بنفسها، ويوسع معرفة الطبيعة بفضل الخيط الموجه لوحدة خاصة، مبدأها خارج الطبيعة. لكنّ هذه المعارف تعود فتؤثر بدورها على علّتها، أعني على الفكرة التي أرحت بها وتقوي إيماننا بصانع أسمى إلى حد جعله اقتناعاً لا نزاع فيه.

إن من يريد أن يقلل من نفوذ هذا الدليل شيئاً، لا يسحب منا عزاء وحسب، بل إن فعلته تذهب سدى تماماً. فالعقل الذي ترفعه بلا توقف تلك الأدلة القوية، والتي تتزايد باستمرار بين يديه، وإن كانت مجرد أدلة أميرية، لا يمكن أن يُخفّض بأي شك ناتج عن اعتبار تجريدي مُتحدّل، إلى درك يتمتع معه أن يتخلّص من كلّ تردّد ماحك، كما من حلم، بنظرة يلقيها على عجائب الطبيعة والبُنيان الجليل للعالم كي يرتفع من كمّ إلى كمّ وصولاً إلى الكم الأعلى، ومن المشروط إلى الشرط وصولاً إلى الصانع الأسمى واللامشروط.

وعلى الرغم من أنه ليس لدينا شيء لنعرض به ضد ما هو معقول ومفيد في هذه الطريقة من النظر، ومن أن قصدنا بالأحرى أن نوصي بها وندعمها بتشجيعاتنا، فإنه لا يمكننا مع ذلك أن نجهد لهذا السبب الادعاء الذي يؤدّ هذا الدليل أن يدّعيه بيقين واجب ويتأيد لا يحتاج لأيّ مراعاة، ولا لأيّ دعم خارجي. ولا يمكن قط أن يكون من المُسيء لقضية عادلة أن نخفّض لغة الخصم المتعجرف الدُعائية إلى لهجة تحقّظ واعتدال ملائم لإيمان يكفي للإطمئنان، وإن كان لا يوصي بأيّ خضوع لا مشروط. أزعّم إذن، أن الدليل اللاهوتي الطبيعي لا يمكنه قط لوحده أن يُثبت الوجود لكائن أسمى، بل إنه مُرغم دائماً على أن يترك للدليل الأنطولوجي (الذي لا يفعل سوى أن يصلح كمقدمة له) عناء ملء هذه الفجوة، وأن هذا الدليل الأخير، يتضمن بالتالي دائماً أيضاً الحاجة الوحيدة الممكنة التي لا يمكن لأيّ عقل بشري أن يتجنبها (فيما لو وُجد هناك مجرد دليل اعتباري).

والآنات الأساسية للدليل اللاهوتي الطبيعي المذكور، هي الآتية: (1) - في العالم يوجد في كلّ مكان، علائم بارزة على تنظيم مُنفذ بحكمة كبيرة وفقاً لمقصد معيّن، مشكلة ((كلّاً)) ذا تنوع لا يوصف من حيث مفهومه، ومن حيث الكم اللاحدود لما صدّقه. (2) - إلّا أن هذا التنظيم الغائي غريب كلياً عن أشياء العالم، ولا ينتمي إليها إلّا بشكل عرضي، أعني إن طبيعة الأشياء المتنوعة لم يكن يمكنها بمساعدة هذا القدر من الوسائل المجتمعة أن تتفق تلقائياً مع مقاصد نهائية متعينة لو لم تكن تلك الوسائل قد اختيرت عن قصد وخُصّصت لهذه الغاية مبدأً يُعقّل ويُنظّم وفقاً لأفكار مؤسّسة. (3) - يوجد إذن علّة (أو أكثر) سامية وحكيمة يجب، لا أن تُحدث العالم بوصفها طبيعة كلية القبرة وعشوائية، عن طريق الخُصّب وحسب، بل يجب أن تكون بوصفها عقلاً علّة للعالم بحريّة. (4) - ويستدل على واحديّة هذه العلّة من وحدة الصلة المتبادلة بين أجزاء العالم منظوراً إليها بوصفها قطعاً من بناء فنيّ، وتُستنتج، بيقين، في الفلك الذي تبلغه ملاحظتنا، وعلى وجه الاحتمال، في ما يتعداه وفقاً لكلّ مبادئ التمثيل.

ولن نشأجر هنا العقل الطبيعي حول الاستدلال الذي فيه يستدلّ من تمثيل بعض مُنتجات الطبيعة مع ما تنتجه الصنعة البشرية عندما تعامل الطبيعة بعُنف وتُرغمها على الانضواء لغاياتنا بدل الاهتمام بغاياتها (انطلاقاً من مماثلة منتجاتها مع بيوتنا ومراكبنا وساعاتنا)؛ على أنه يجب أن يكون مبدأ الطبيعة عِلّية من النوع نفسه، أعني أن تكون عن فاهمة وإرادة. وحول الاستدلال الذي فيه يشتقّ الإمكان الجواني للطبيعة الفاعلة تلقائياً (الذي يجعل بدءاً كل صنع،

بل ربما العقل نفسه ممكنًا من صنعة أخرى أيضاً إنما صنعة فوق بشرية. وقد لا يَصُمَد هذا الاستدلال أمام حَكِّ النقد الترسدالي الأدق؛ لكن، يجب، مع ذلك الاعتراف بأنه ما إن يجب علينا أن نسمي علة حتى لا يعود بإمكاننا أن نتوسل وسيلة أوثق من اتباع التمثيل مع المُتَجَرَّات الغائية التي من هذا النوع والمنتجات الوحيدة التي نعرف تماماً أسبابها وطريقة صنعها. وسيعرض العقل نفسه للوم من نفسه إن هو أراد ترك السببية التي يعرفها إلى مبادئ تفسير غامضة وغير قابلة للإثبات ولا يعرفها.

وحسب هذا الاستدلال، يجب أن تُدَلَّل غائية هذا العدد الكبير من استعدادات الطبيعة وانسجامها على حدوث الصورة وحسب، لا على حدوث المادة، أعني لا على حدوث الجوهر في العالم. إذ يجب لإثبات هذه النقطة الأخيرة، أن يكون بالإمكان التدليل على أن أشياء العالم ستكون في ذاتها غير صالحة وفقاً لقوانين كلية لمثل هذا النظام وهذا الانسجام لو لم تكن في جوهرها بالذات نتاج حكمة سامية؛ وكان ذلك يتطلب حجة مختلفة كلياً عن التمثيل مع الصنعة البشرية. يمكن إذن للدليل أن يُثَبَّت على الأكثر مُهَنْدِساً للعالم سيظل دائماً محدوداً باستعدادات المادة التي يَشْتَغِل بها، لا خالقاً للعالم يُخْضِع كل شيء لفكرته. وهيهات أن يكفي ذلك للمقصد الكبير الذي نَصُبُو إليه، والذي هو التدليل على كائن أصلي كافٍ لكل شيء. فإذا كنا نريد أن نبرهن حدوث المادة بنفسها، فيجب علينا اللجوء إلى دليل ترسدالي. وذاك ما كان علينا بالضبط أن نتجنّبه.

يستدل الاستدلال إذن من النظام والغائية، اللذين يمكن ملاحظتهما أينما كان في العالم بوصفهما استعداداً حادثاً تماماً، على وجود علة متناسبة معها. لكن أفهوم هذه العلة يجب أن يُعلمنا عنها شيئاً متعيناً كلياً، ولا يمكنه بالتالي أن يكون سوى أفهوم كائن يملك كل قدرة وكل حكمه الخ... ؛ وبكلمة، كل كمال من حيث هو كائن كافٍ لكل شيء. ذلك أن محمولات عن القدرة والجلالة كبيرة جداً ومدهشة وشاسعة، لا تعطي قط أفهوماً متعيناً ولا تقول أصلاً ما هو الشيء في ذاته، بل إنها ليست سوى تصوّرات نسبية عن كم الموضوع يُقَارَنُها المشاهد (للعالم) مع ذاته ومع مدى قدرته على الاستيعاب. فهي تظل أبداً بذات القيمة تقديرياً، سواء كُبر الموضوع أم صُغِر المشاهد بالعلاقة معه. فما إن يدور الكلام على كم (كمال) شيء بعامة، حتى لا يعود هناك من أفهوم متعين سوى الأفهوم الذي يتضمن كل كمال ممكن. وليس هناك سوى ((كل)) (omnitudo) الواقع ليكون متعيناً تعيناً شاملاً في الأفهوم.

ولا أريد أن أصدّق أنه يمكن لواحد أن يدّعي أنه يدرك العلاقة بين كم العالم الذي يشاهده (من حيث المفهوم والمصدق) والقدرة الكلية، وبين نظام العالم والحكمة الأسمى، وبين وحدة العالم وواحدية خالقه المطلقة الخ... لا يمكن للاهوت الطبيعي إذن، أن يُعطي أي أفهوم متعين عن العلة الأسمى للعالم، ولذا فإنه لا يكفي لإعطاء مبدل للإلهيات التي عليها أن تشكل بدورها أساس الدين.

إن الخطوة التي تقود نحو الجُملة المطلقة ممتنعة إطلاقاً بالطريق الأميرية. والحال إنها هي

الخطوة التي نخطوها في الدليل اللاهوتي الطبيعي . فما هي الوسيلة المستخدمة إذن لاجتياز هذه الهوة السحيقة؟

بعد أن انتهي إلى الإعجاب بعظمة حكمة خالق العالم وقدرته الخ... نتخلى فجأة، إذ لا يمكننا الذهاب إلى أبعد، عن هذا الدليل الذي كان يستند إلى حجج أميرية، وننتقل إلى حدوث العالم المستدل عليه هو الآخر منذ البدء مما فيه من نظام وغائية، ومن هذا الحدوث وحده نرتفع الآن بواسطة مجرد أفاهيم ترسندالية، حتى وجود الكائن الضروي إطلاقاً، ومن أفهوم الضرورة المطلقة للعلّة الأولى، نرتفع إلى أفهوم هذا الكائن المتعين تماماً أو المعين، أعني إلى أفهوم الواقع الذي يشمل كل شيء. يجد الدليل اللاهوتي الطبيعي نفسه إذن متوقفاً في نصف مشروعه، فيقفز فجأة، من ضيقه، إلى الدليل الكسُمولوجي، وحيث إن هذا الأخير ليس سوى دليل أنطولوجي مُقنع، فإن الأول لا يبلغ مقصده حقاً إلا بواسطة العقل المحض على الرغم من أنه بدأ بإنكار كل قرابة معه، وأنه أراد أن يؤسس كل شيء على أدلة بيّنة مستمدة من التجربة.

ليس لدى اللاهوتين الطبيعيين إذن من سبب يدفعهم إلى احتقار الدليل الترندالي مثل هذا الاحتقار، وإلى النظر إليه من أعلى بصلف الطبيعيين المستترين لعدّه بمثابة نسيج عنكبوتي حاكمه مفكرون متجهمون. ذلك أنهم لو أرادوا فقط أن يفحصوا أنفسهم، لوجدوا أنهم، بعد أن اجتازوا مسافة كبيرة على أرض الطبيعة والتجربة، ورأوا أنهم ما يزالون بعيدين جداً عن الموضوع الذي يترأى قبالة عقلهم، يفادرون فجأة هذه الأرض ويندفعون إلى منطقة محض الإمكانات حيث يأملون الاقتراب، على أجنحة الأفكار، مما كان يفلت من كل بحثهم الأميري. وما إن يتخيلوا بفضل تلك القفزة الكبيرة جداً أنهم يقفون أخيراً على أرض صلبة، حتى يمدّوا، على كل حقل الخليقة، الأفهوم الذي صار الآن متعيناً (والذي توصلوا إلى الحصول عليه من دون أن يعلموا كيف)، وهذا الأمثل الذي لم يكن سوى نتاج للعقل المحض، يفسّرونه بالتجربة، بطريقة واهية جداً في الحقيقة وغير جديرة بموضوعه، من دون أن يربدوا، مع ذلك، الإقرار بأنهم توصلوا إلى هذه المعرفة أو إلى هذا الفرض بمسلك آخر غير مسلك التجربة.

وهكذا فإن الدليل اللاهوتي الطبيعي، في التدليل على وجود كائن أصلي وحيد ككائن أسمى، يتأسس على الدليل الكسُمولوجي الذي يتأسس بدوره على الدليل الأنطولوجي؛ وبما أنه خارج هذه الطرق الثلاث، لا يوجد أي طريق أخرى مفتوحة أمام العقل النظري، فإن الدليل الأنطولوجي، المستمد حصراً من أفاهيم عقلية محضة، هو الدليل الوحيد الممكن؛ هذا إذا كان ثمة من دليل يمكن على قضية بمثل هذا العلو عن كل استعمال أميري للفاهمة.

الفصل السابع

نقد كل الهيات عن مبادئ، اعتبارية للعقل

إذا كنتُ أفهم بالإلهيات، معرفة الكائن الأصلي، فإن هذه ستكون إما بمجرد العقل (theologia rationalis) وإما بالوحي (revelata). والأولى تفكر موضوعها إما بالعقل المحض وحده بواسطة مجرد أفاهيم ترسندالية^(*) (ensoriginarium, realissimum, ens entium) وتسمى عندها إلهيات ترسندالية، وإما تفكره بوصفه العقل الأسمى بواسطة أفهوم تشتقه من الطبيعة (طبيعة نفسنا) ويجب أن تسمى إلهيات طبيعية. والذي لا يسلم إلا بإلهيات ترسندالية يسمى تأليهياً. والذي يسلم أيضاً بإلهيات طبيعية يسمى تأليهياً طبيعياً. يوافق الأول على أنه يمكننا على كل حال أن نعرف بمجرد العقل وجود كائن أول، لكن الأفهوم الذي لدينا عنه هو حسب رأيه، مجرد أفهوم ترسندالي، أي أننا لا نفكره إلا بوصفه كائناً يتمتع بكل الواقع من دون أن يمكننا أن نعين هذا الواقع بدقة أكبر. ويزعم الثاني أن العقل قادر على تعيين موضوعه بطريقة أدق بالتمثيل مع الطبيعة، أعني بوصفه كائناً يتضمن في ذاته، بفاهمته وحرية، المبدأ الأصلي لجميع الأشياء الأخرى. فتحتة إذن، يتصور الأول، مجرد علة للعالم (تاركاً مسألة معرفة هل هو علة بضرورة طبيعته أم بحرية، مسألة غير محسومة) ويتصور الثاني، مُبدعاً للعالم.

والإلهيات الترندالية اما تظن أنها تشتق وجود الكائن الأصلي من تجربة بعامية (من دون أن تعين أي شيء دقيق عن العالم الذي تنتمي إليه هذه التجربة) وتسمى إلهيات كُسمية^(***)، وإما تظن أنها تعرف وجوده من دون الحاجة إلى أي تجربة، وتسمى عندها إلهيات أنطية^(***).

وتستدل الإلهيات الطبيعية على صفات خالق العالم ووجوده من القوام والنظام والوحدة التي تصادف في العالم حيث يجب أن يسلم بنوع مزدوج من السببية، كما بقاعدة هذا النوع وذاك، أعني بالطبيعة والحرية. وترتفع إذن من هذا العالم إلى العقل الأسمى بوصفه مبدأ لكل نظام وكمال طبيعيتين كانا أم خليقتين، وتسمى في الحالة الأولى إلهيات طبيعية، وفي الثانية إلهيات أخلاقية⁽¹⁾.

وبما أننا اعتدنا أن نفهم بأفهوم ((الله)) لا مجرد طبيعة سرمدية تفعل عشوائياً، وتكون بمثابة جذر للأشياء، بل كائن أسمى، يجب أن يكون مبدعاً للأشياء بفاهمة وحرية، وبما أن هذا

(*) إلهيات عقلية.

(**) الكائن الأصلي، أكثر الكائنات واقعية، كائن الكائنات.

(***) نسبة إلى كُسموس = العالم؛ وأنطوس = الوجود (م. و.).

(1) ولا أقول أخلاق لا هوتية، لأن هذه تتضمن قوانين خلقية تفترض وجود سيد أسمى للعالم في حين أن الإلهيات الأخلاقية هي إقتناع، بوجود كائن أسمى، مؤسس على قوانين خلقية.

الأفهوم الأخير هو الوحيد الذي يُهمنا، فإنه بالإمكان أن ننكر على التأليهي كل إيمان بالله، كي لا نترك له سوى زعم كائن أصلي أو علّة أسمى. لكن، بما أنه يجب أن لا يتهم أحد بأنه يريد أن يُنكر شيئاً بسبب أنه لا يجرؤ على إثباته، فإنه أكثر إنصافاً وعدلاً، أن نقول، إن التأليهي يؤمن بالله، إلا أن التأليهي الطبيعي يؤمن بالله الحي^(*) (summam intelligentiam). فلنبحث الآن عن المصادر الممكنة لكل محاولات العقل هذه.

وأكتفي هنا بتعريف المعرفة النظرية، بأنها تلك التي بها أعرف ما هو كائن والمعرفة العملية، تلك التي بها أتصور ما يجب أن يكون. وحسب ذلك، سيكون الاستعمال النظري للعقل هو الاستعمال الذي به أعرف قبلياً (على نحو ضروري) أن شيئاً ما، هو؛ والاستعمال العملي هو الذي يجعلني أعرف قبلياً ما يجب أن يحصل. والحال، إنه إذا كان من اليقيني الذي لا شك فيه أن الشيء إما أن يكون، وإما يجب أن يحصل، ولم يكن مع ذلك إلا مشروطاً، فإما أن يمكن لشرط متعين أن يكون ضرورياً ضرورة مطلقة وإما أن يمكنه أن يكون فقط مُفترضاً كشرط اعتباطي وحادث. في الحالة الأولى يُصادر على الشرط^(**) (per thesin) وفي الحالة الثانية يفترض^(***) (per hypothesis). وبما أن ثمة قوانين عملية ضرورية إطلافاً (القوانين الأخلاقية) فإذا كانت هذه القوانين تفترض بالضرورة وجوداً ما كشرط لإمكان قوة إرغامها، فإن هذا الوجود يجب أن يُصادر عليه لأن الشروط الذي ينطلق منه الاستدلال للوصول إلى هذا الشرط المتعين هو بدوره معروف قبلياً بوصفه ضرورياً إطلافاً. وسنظهر لاحقاً بصدد القوانين الأخلاقية، أنها لا تفترض فقط وجود كائن أسمى، بل إنها، وبما أنها ضرورية إطلافاً من منظور آخر، تصدر عليه بحق، إنما فقط عملياً؛ ونترك الآن جانباً هذا النوع من الاستدلال.

وبما أن الشروط المعطى لنا بالتجربة، هو دائماً مفكر كحادث عندما يدور الكلام على ما هو وحسب (وليس على ما يجب أن يكون)، فإن شرطه الخاص لا يمكن أن يُعرف بذلك كشرط ضروري إطلافاً، ولا يصلح إلا كافتراض ضروري نسبياً، أو بالأحرى كافتراض لازم لمعرفة الشروط العقلية إنما افتراض هو في ذاته اعتباطي قبلي. فإذا كان على الضرورة المطلقة لشيء في المعرفة النظرية، أن تُعرف، فإن ذلك لا يمكن أن يحصل إلا بأفاهيم قبلية، وليس قط كمعرفة السبب بالصلة مع وجود معطى في التجربة.

والمعرفة النظرية تكون إعتبارية عندما تدور على موضوع أو أفاهيم موضوع لا يمكن أن نصل إليها في أي تجربة. وتضاد معرفة الطبيعة التي لا تدور على أي موضوعات، ولا على أي محمولات لها، غير تلك التي يمكن أن تعطى في تجربة ممكنة.

والمبدأ الذي عنه نستدل مما يحصل (مما هو حادث أمبيرياً) كمسبب، على سبب، هو مبدأ

(*) العقل الأسمى.

(**) طرْحاً

(***) قَرْضاً

لمعرفة الطبيعة، لا للمعرفة الاعتبارية. إذ لو أهملنا هذا المبدأ من حيث يتضمن شرط التجربة الممكنة بعامة وأردنا، بعد أن ننحّي كلّ ما هو أميري، أن نطبّقه على الحادث بعامة، فلن يكون هناك أي وسيلة لتسوية مثل هذه القضية التأليفية، لإظهار كيف يُمكنني أن أنتقل ممّا هو موجود إلى ما هو مختلف عنه كلياً (وما يسمّى سبباً)؛ وسيُفقد أفهوم السبب وكذلك أفهوم الحادث في مثل هذا الاستعمال محض الاعتباري كلّ دلالة بها يمكن أن يُستوعى واقعها الموضوعي عياناً.

والحال، إنّه عندما نستدل من وجود الأشياء في العالم على علّتها، فإنّما يكون ذلك باستدلال ينتمي إلى الاستعمال الاعتباري للعقل، وليس إلى استعماله الطبيعي، لأن هذا الأخير لا ينسب إلى أي علة الأشياء ذاتها (الجواهر) بل فقط ما يحصل، أعني حالاتها بوصفها حادثه أميرياً. ولو كان بإمكانني أن أزعم أنّ الجوهر نفسه (المادة) حادث من حيث وجوده، لكان على ذلك أن يكون معرفة محض إعتباريّة للعقل. لكن حتى عندما لا يدور الكلام إلا على صورة العالم وعلى غط ربطه وتبدله، فإنني لو أردت مع ذلك أن أستدل منه على علة متميزة تمام التمييز من العالم، فلن يكون ذلك سوى حكم للعقل محض الاعتباري، لأن الموضوع لن يكون هنا موضوع تجربة ممكنة. لكنّ مبدأ السببية الذي لا يصدق إلا في حقل التجارب، والذي لا استعمال له ولا حتى دلالة خارجيّة، سيكون هنا مُنحرفاً عن قِصدته كلياً.

والحال، إنني أزعم أنّ كلّ المحاولات لاستعمال محض اعتباري للعقل بصدد الإلهيات، هي محاولات عقيمة كلياً، وهي بموجب قوامها الداخلي باطلة، ولا طائل تحتها. ومن جهة أخرى، إنّ مبادئ استعماله الطبيعي لا تؤدي إلى أي إلهيات، وإنه بالتالي إذا لم تتخذ القوانين الخلقية كأساس، أو إذا لم نستخدمها كمرشد، فإنّه لا يمكن أن يكون هناك أي إلهيات للعقل. ذلك أنّ كلّ مبادئ الفاهمة التأليفية هي ذات استعمال محايث، في حين أنّ معرفة كائن أسمى تستلزم استعمالاً مفارقاً ليست فاهمتنا معدّة له. وحتى يمكن لقانون السببية الذي يصدق أميرياً، أن يؤدي إلى الكائن الأول، يجب أن ينتمي هذا الكائن إلى سلسلة موضوعات التجربة، لكنّه سيكون عندئذ مشروطاً بدوره، شأنه شأن كلّ الظاهرات. لكنّ، حتى لو سُمح لنا بالقفز خارج حدود التجربة بواسطة القانون الدينامي، للصلة بين المسببات وأسبابها، فإنّ أفهوم يمكن لهذه الطريقة أن تعطينا؟ إنّه ليس أفهوماً، وهيئات أن يكون أفهوماً عن كائن أسمى، لأن التجربة لا تقدّم لنا قط أكبر المعلولات الممكنة بأسرها (بوصفه شاهداً على علّته). وإذا كان من المسموح لنا، وفقط كي لا نترك أي فراغ في عقلنا، أن نملاً فجوة التعيّن الشامل هذه بمجرد فكرة عن الكمال الأسمى والضرورة الأصلية، فيمكن أن يسلم بذلك ولا شك بوصفه مراعاة لنا وليس يمكن قطّ حقاً أن يُطلب باسم أي دليل لا نزاع فيه. وعليه، قد يمكن للدليل اللاهوتي الطبيعي أن يُعطي قوّة للدلالة الأخرى (إن كان ثمة من دليل)، إذ يقرن الاعتبار مع الحدس؛ إلاّ أنّه بذاته يُهيء بالأحرى الفاهمة للمعرفة الإلهية، ويعطيها في هذا الصدد وجهة صحيحة وطبيعية أكثر ممّا يمكنه إنجاز العمل لوحده.

نرى إذن، بذلك، أنّ المسائل الترسندالية لا تَسمح إلاّ بأجوبة ترسندالية، أعني، مستمّدة

من مجرد أفاهيم قبلية من دون أي اختلاط أميري؛ إلا أن السؤال هنا هو تأليفي بوضوح، ويتطلب توسيعاً لمعرفتنا إلى ما بعد كل حدود التجربة، أعني إنه يرتفع حتى وجود كائن عليه أن يتناسب مع مجرد الفكرة التي لدينا عنه، والتي لا يمكن لأي تجربة أن تساويها قط. والحال إن كل معرفة تأليفية قبلية، حسب أدلتنا السابقة، ليست ممكنة إلا بقدر ما تعبر عن الشروط الصورية لتجربة ممكنة، وبالتالي ليس لكل المبادئ سوى مصداقية محايدة، أعني أنها على صلة فقط بموضوعات معرفة أميرية أو بظواهرات. ليس ثمة إذن، ما يرتجى من الطريقة الترسندالية في الإلهيات بالنسبة إلى مقصد العقل محض الاعتباري.

لكن، إذا كان المرء يريد أن يشكك في كل أدلة التحليلات السابقة، بدل أن يترك نفسه يُسلب القناعة بقوة الأدلة المستعملة من زمن طويل، فإنه ليس بوسعه أن يرفض تلبية مطلبتي عندما أطلب منه أن يُبرر نفسه على الأقل في ما يخص الوسائل والإيضاحات التي بها يجرؤ على تحطّي كل تجربة ممكنة بقوة الأفكار وحدها. وأرجو أن أعفى من الإتيان بأدلة جديدة أو بتعديل الأدلة القديمة. إذ على الرغم من أن ليس لديه هنا خيار كبير لأن كل الأدلة محض النظرية تؤدي في النهاية إلى دليل واحد، أعني إلى الدليل الأنطولوجي، وأنه ليس عليّ إذن أن أخشى أن أكون مُرهقاً بغزارة المدافعين الدُعائيين عن ذلك العقل المتحرّر من الحواس، وعلى الرغم من أنني لن أراجع، بالإضافة إلى أنني لا أريد، ومن دون أن أحسب نفسي بسبب ذلك مصارعاً عنيداً، أمام تحدي اكتشاف مغالطة خفية في كل محاولة من هذا النوع، وتبديد زعمها بذلك؛ وبما أن الأمل بنجاح أفضل، لا يفارق كلياً قط أولئك الذين اعتادوا مرّة على القناعة الدُعائية، فإنّي أصرّ على هذا المطلب الوحيد العادل: أن تُسوَّغ، بحجج عامة مستمدة من طبيعة الفاهمة البشرية ومن كل المصادر المعرفية الأخرى، الطريقة التي يريد المرء أن يتبعها لتوسيع معرفته قبليةاً تماماً ولدفعها إلى نقطة لا تكفي معها أي تجربة ممكنة، ولا أي وسيلة، وبالتالي لضمان الواقع الموضوعي لأي أفهوم تشكّله بأنفسنا. وأياً كانت طريقة الفاهمة في الوصول إلى هذا الأفهوم، فإن وجود موضوعه لا يمكن أن يعثر عليه تحليلنا فيه، لأن معرفة وجود الشيء تقوم بالضبط في أن يُطرَح هذا الشيء خارج الفكرة. إلا أنه من الممتنع كلياً على المرء أن يخرج بذاته من أفهوم، وأن يصل من دون اتباع الاقتران الأميري (الذي لا يُعطي لنا قط إلا ظاهرات) إلى اكتشاف موضوعات جديدة وكائنات مُفارقة.

لكن، على الرغم من أن العقل في استعماله محض الاعتباري بعيد جداً عن بلوغ مقصد بمثل هذا الكبر، أعني وجود كائن أسمى، فإن ذلك لا يُنقص من تلك الميزة الكبيرة التي له في تصويب معرفته في حال أمكن لهذه المعرفة أن تُستمدّ من أي مكان آخر، وفي أن يجعلها متفقة مع نفسها ومع كل مقصد معقول، وفي أن يطهرها من كل ما يمكن أن يكون مضاداً لأفهوم كائن أصلي، وأن يستبعد منها كل اختلاط باقتضارات أميرية.

تبقى الإلهيات الترسندالية إذن، وعلى الرغم من كل نقصها، ذات استعمال سالب مهم: فهي رقابة دائمة لعقلنا عندما لا ينشغل إلا بالأفكار المحضة التي لا تقبل لهذا السبب بالضبط

بأي مقياس سوى المقياس الترندالي. ذلك أنه لو كان افتراض كائن أسمى وكاف إطلاقاً كعقل أسمى يُثبت مصداقيته دون تناقض من وجهة نظر أخرى قد تكون وجهة النظر العملية، لكان من الأهمية بمكان كبير أن نُعين بدقة هذا الأفهم بجانبه الترندالي بوصفه أفهم الكائن الضروري وأكثر الكائنات واقعية، وأن نُنحي عنه ما هو مضاد للواقع الأسمى وما ينتمي إلى مجرد الظاهرة (إلى التشبيه بالإنسان بالمعنى الأوسع) وأن تُلغى في الوقت نفسه كل المزاعم المضادة سواء كانت مُلحدة أم تأليهية أم مُشبهة؛ وهو أمر سهل جداً في مثل هذا النوع من الفحص النقدي، لأن الأسباب نفسها، التي تُربنا عجز العقل البشري في موضع إثبات وجود مثل هذا الكائن، ستكفي بالضرورة أيضاً للتدليل على بطلان كل زعم مضاد. إذ من أين سيستمد المرء، بمجرد اعتبار العقل، ريثان أن ليس ثمة من كائن أسمى كمبدأ أول لكل شيء، أو أن أيها من هذه الصفات، التي تصوّرها، وفقاً لمعلولاتها بوصفها مماثلة للوقائع الدينامية لكائن مفكر، لا ثلاثه، أو أنها في حال كانت ثلاثه، يجب أن تخضع أيضاً إلى كلّ الاختصارات التي تُقرضها الحساسية حتماً على العقول التي نعرفها بالتجربة؟ يظل الكائن الأسمى إذن مجرد أمثل للاستعمال محض الاعتباري للعقل، إنما أمثل خالٍ من العيب، وأفهم يُختم ويتوجّج كل المعرفة البشرية. ولا يمكن للواقع الموضوعي لهذا الأفهم، ولا شك، أن يُثبت عن هذه الطريق، سوى أنه لا يمكن كذلك أن يهتف؛ وإذا كان ثمة إلهيات أخلاقية قادرة على ملء هذه الفجوة، فإن الإلهيات الترندالية التي لم تكن حتى الآن إلّا احتمالية، ستظهر عندها كم هي لازمة بتعيينها أفهمها وبإخضاعها، لرقابة دائمة، العقل الذي غالباً ما يتخضع للحساسية، والذي ليس دائماً على وفاق مع أفكاره الخاصة. فالضرورة، واللاتناهي، والوجود خارج العالم (لا كنفس للعالم) والسرمدية من دون شروط الزمان، والحضور الكلي من دون شروط المكان والقدرة الكلية، الخ... تلك محمولات محض ترندالية، وبالتالي فإن أفهمها الخالص، الذي لا غنى لأي إلهيات عنه، لا يمكن أن يُستمد إلّا من الإلهيات الترندالية.

تذييل

الديالكتيك الترندالي

في الاستعمال التنظيمي لأفكار العقل المحض

تؤدي كل محاولات العقل المحض الديالكتيكية لا إلى إثبات ما كنا قد دللنا عليه في التحليلات الترندالية وحسب، عنيت أن كل استدلالاتنا التي تريد أن تقودنا خارج حقل التجربة الممكنة هي استدلالات مخادعة ومن دون أساس، بل أيضاً إلى تعليمنا هذه الخاصية: إن للعقل البشري ميلاً طبعياً إلى تخطي هذه الحدود، وإن الأفكار الترندالية طبيعية له بقدر ما هي المقولات للفاهمة، مع هذا الفارق الوحيد: إن هذه الأخيرة تؤدي إلى الحقيقة، أعني إلى تطابق أفاهيمها مع الشيء، في حين أن تلك لا تولّد سوى تراءٍ لا مفرّ منه، ويكاد لا يمكن لأقسي نقد أن يمنع من أن يخدعنا.

وكل ما هو ذو أساس في طبيعة ملكاتنا، يجب أن يكون وفقاً لغاية ومتفقاً مع استعمالها المشروع، شرط أن يكون بإمكاننا تجنب سوء فهم معين واكتشاف الوجهة الأصلية لتلك الملكات. سيكون للأفكار الترندالية إذن، على الأرجح استعمالها الحسن، وبالتالي استعمالها المَحايث، على الرغم من أنه يمكنها فيما لو أسيء فهم معناها وأنْجذت بمشابهة أفاهيم عن أشياء متحققة، أن تصبح عندئذ مفارقة في التطبيق، وبذلك بالذات مخادعة. ذلك أنه لا الفكرة بحد ذاتها، بل استعمالها وحسب، هو ما يمكنه أن يكون بالنظر إلى مجموع التجربة الممكنة، مفارقاً أم مُحايثاً حسب تطبيق هذه الفكرة إما مباشرة على موضوع يفترض أنه يتناسب معها، وإما فقط على استعمال الفاهمة بعامة بالنظر إلى الموضوعات التي تهتم بها، وكل أغلاط الخداع يجب أن تُنسب دائماً إلى عيب في الحكم لا إلى الفاهمة ولا إلى العقل قط.

وليس للعقل صلة مباشرة البتة مع موضوع بل فقط مع الفاهمة وبواسطتها مع استعماله الأميري الخاص. فهو لا يخلق إذن أي أفاهيم (عن الموضوعات) بل يُنظّمها فقط ويُضفي عليها تلك الوحدة التي يمكن أن تكون لها في أقصى اتساع ممكن، أعني بالنسبة إلى جملة السلسلات التي لا تنظر الفاهمة إليها قط، بل تهتم فقط بالاقتران الذي به تُنشأ أينما كان سلسلات الشروط وفقاً لأفاهيم. ليس للعقل إذن من موضوع أصلاً، سوى الفاهمة واستعمالها وفقاً لغاية؛ وكما توحد هذه بأفاهيم المتنوع في الموضوع، كذلك يوحد العقل، من جهته بأفكار متنوع الأفاهيم مقترحاً وحدة جمعية معينة بمثابة هدف لأفعال الفاهمة التي ليس عليها من دون ذلك أن تهتم إلا بالوحدة التوزيعية.

وعليه، فإني أزعّم: ليس للأفكار الترندالية أي استعمال إنشائي البتة، كما لو أن أفاهيم لموضوعات معينة كانت معطاة بذلك؛ وهي في حال فهمناها على هذا النحو، مجرد أفاهيم مماجية (ديالكتيكية)؛ إلا أن لها في المقابل استعمالاً تنظيمياً ممتازاً وضرورياً بشكل لا غنى عنه، وهو توجيه الفاهمة باتجاه هدف معين بحيث تلتنقي الخطوط الموجهة لجميع قواعدها في نقطة تصلح لتزويدها بأكثر وحدة، وبأقصى اتساع، على الرغم من أنها مجرد فكرة (focus imaginarius^(*)) أي نقطة لا تنطلق منها الأفاهيم الفاهمية حقاً لأنها تقع كلياً خارج حدود التجربة الممكنة. والحال إنه يتولد عن ذلك، بالنسبة إلينا، وهم أن هذه الخطوط تبدو منطلقة من موضوع هو نفسه خارج حقل المعرفة الأميرية الممكنة (على غرار ما تُرى الأشياء خلف سطح المرآة)؛ لكن هذا السراب (الذي يمكن مع ذلك أن نمنعه من خداعنا) يظل ضرورياً بشكل لا مفر منه عندما نريد أن نرى بالإضافة إلى الموضوعات الموجودة أمام أعيننا تلك الموجودة بعيداً وراء ظهرنا في الوقت نفسه، أعني، في الحالة الراهنة، عندما نريد أن ندفع الفاهمة إلى ما بعد كل تجربة معطاة، (تشكل جزءاً من كل تجربة ممكنة) ونديرها بذلك على أن تتخذ أكبر وأقصى اتساع ممكن.

وإذا ألقينا نظرة على مجموع معارفنا الفاهمية، نجد أن ما هو من نصيب العقل الخاص، وما

يسعى إلى تحقيقه، هو سسمة المعرفة، أعني ترابطها بناءً على مبدأ. وتفترض وحدة العقل هذه أبداً فكرة، أعني فكرة عن صورة ((كل)) للمعرفة تسبق المعرفة المتعينة للأجزاء، وتتضمن الشروط اللازمة لكي نُعين قِلياً لكل جزء موضعه وعلاقته بالباقي. تصادر هذه الفكرة إذن، على وحدة كاملة لمعرفة الفاهمة، تجعل منها لا مجرد مجمع عرضي، بل سستاماً مترابطاً وفقاً لقوانين ضرورية. ولا يمكن أن نقول أصلاً إن هذه الفكرة هي أفهوم عن شيء بل أفهوم عن الوحدة الشاملة لهذه الأفاهيم، ووحدة تصلح كقاعدة للفاهمة. ولا نستمد هذه الضروب من الأفاهيم العقلية من الطبيعة، بل نحن نسأل الطبيعة وفقاً لهذه الأفكار، ونُعَد معرفتنا ناقصة طالما أنها ليست مطابقة لها؛ فنحن نعرف أنه من الصعب العثور على ترابٍ محض وماء محض وهواء محض الخ... ومع ذلك، نحن بحاجة إلى أفاهيم هذه الأشياء (التي لا أصل لها فيما يخص محضيتها الكاملة إلا في العقل) من أجل أن نُعين بدقة حصّة كل من هذه الأسباب الطبيعية في الظاهرة؛ وهكذا نخترل كل المواد إلى أثرية (ونوعاً ما إلى مجرد وزن) وأملاح ومواد مشتتة (هي بمثابة القوة) وأخيراً إلى ماء وهواء، ونختزلها إلى قاطرات (إلى آلات بواسطتها تفعل العناصر السابقة) كما نفسر التفاعلات الكيميائية للمواد فيما بينها وفقاً لفكرة الآلية. ذلك أنه على الرغم من أننا لا نتكلم حقاً على هذا النحو، إلا أن مثل ذلك التأثير للعقل على تقسيمات الطبيعيين يُرى بسهولة باللغة.

وإذا كان العقل القدرة على اشتقاق الجزئي من الكلي، فإن ثمة واحداً من أمرين. إما أن الكلي يقيني في ذاته سلفاً ومعطى ولا يلزم سوى حكم للإدراج، فيكون الجزئي متعيناً لذلك بالضروري. وأسمي هذا، الاستعمال اليقيني للعقل. وإما أن يكون الكلي مسلماً به فقط احتمالياً، ويكون مجرد فكرة، فالجزئي يقيني لكن كلية القاعدة من أجل هذا الاستنتاج ما تزال مشكلة؛ وفي هذه الحالة، نُقرب من القاعدة حالات جزئية كثيرة كلها يقينية كي نرى إن كانت تنتج عنها. فإذا تراءى لنا أن كل الحالات الجزئية التي يمكن أن تعطى تنجم عنها، نستدل على كلية القاعدة، ثم من هذه القاعدة على كل الحالات غير المعطاة في ذاتها. وأسمي هذا، الاستعمال الشرطي (*) للعقل.

والاستعمال الشرطي للعقل الذي يتأسس على أفكار نحسبها بمثابة أفاهيم احتمالية، هو غير إنشائي أصلاً، أعني أنه ليس من النوع الذي يمكن أن نستنتج منه، إذا ما حاكمنا بكل صراحة، حقيقة القاعدة الكلية التي تحسب بمثابة فرض. إذ من أين لنا أن نعلم كل النتائج الممكنة التي، إذ تُشتق من المبدأ نفسه، تدل على كليته؟ وهو ليس سوى استعمال تنظيمي، أعني أنه يصلح فقط لتوحيد المعارف الجزئية قدر الإمكان ولتقريب القاعدة من الكلية من خلال ذلك.

موضوع الاستعمال الشرطي للعقل هو إذن، الوحدة السستامية لمعارف الفاهمة، وحدة هي

(*) = hypothetische، ويمكن القول. الفرضي، لكنني قلت. الشرطي عطفاً على الأحكام الشرطية: إذا... فإن... (م. و.).

المحك لحقيقة القواعد. إلا أن الوحدة السستمائية (كمجرد فكرة) ليس سوى وحدة مُسقطه يجب أن ننظر إليها لا كمعطاة بل كاحتالية، وبوصفها تُستخدم لإيجاد مبدأ للمتنوع وللإستعمال الفاهمي الجزئي، ولكي توجه بذلك هذا الأخير نحو الحالات التي ليست معطاة ولتجعله مترابطاً.

لكن، نرى بذلك أن الوحدة السستمائية أو العقلية للمعارف الفاهمية المتنوعة، هي مجرد مبدأ منطقي، يساعد الفاهمة، حيث لا يمكنها أن تتوصل لوحدها إلى إقامة قواعد، بأفكار. ويدفع، في الوقت نفسه، تنوع قواعدها إلى الائتلاف تحت مبدأ (وحدة سستمائية)، وبذلك إلى ترابط متسع قدر الامكان. أما تقرير: هل قوام الموضوعات أم قوام الفاهمة التي تعرفها كموضوعات هو المهيأ في ذاته للوحدة السستمائية، وهل يمكننا أن نصادر عليها قليلاً نوعاً من المصادرة من دون أن نأخذ بالحسبان مثل هذا القرض للعقل، وأن نقول بالتالي، إن كل المعارف الممكنة للفاهمة (بما فيها المعارف الأميرية) لها وحدة العقل وتخضع لمبادئ مشتركة يمكن أن تُشتق منها رغم تنوعها: فسيكون مبدأ ترسندالياً للعقل، يجعل الوحدة السستمائية ضرورية لا بطريقة ذاتية ومنطقية وكمهجن وحسب، بل بطريقة موضوعية.

ونشرح ذلك بحالة من حالات استعمال العقل: يوجد بين مختلف ضروب الوحدة وفقاً لأفاهيم الفاهمة، وحدة سببية الجوهر التي تسمى ملكة. وتظهر الظاهرات المختلفة للجوهر بعينه، للوهلة الأولى، من التغاير إلى درجة أنه يجب أن نبدأ بافتراض عدد من ملكات هذا الجوهر يضاهي تقريباً ما يظهر فيه من مسببات، كما في الذهن البشري: الإحساس والوعي والمخيّلة والذاكرة والذكاء وملكة التمييز واللذة والرغبة الخ... ويوصي شعار منطقي بأن نحصر في البداية قدر الإمكان هذا التنوع الظاهر، لاكتشاف الهوية الخفية بالمقارنة والبحث، مثلاً، عما إذا لم تكن المخيّلة مقرونة بالوعي ذاكراً وذكاءً وتمييزاً، بل ربما فاهمة وعقلاً. وفكرة ملكة أساسية التي لا يُثبت المنطق قط وجودها، هي، على الأقل، احتمال لتصوّر تنوع الملكات تصوراً سستمائياً؛ ويتطلب المبدأ المنطقي للعقل أن نحقق قدر الإمكان هذه الوحدة. وكلما كانت ظاهرات هذه الملكة هي ظاهرات تلك، كلما كان من المحتمل أن لا تكون سوى مظاهر للملكة وحيدة بعينها، يمكن أن تسمى بالمقارنة ملكتها الأساسية. وتتبع الطريقة نفسها بالنسبة إلى الباقي.

ويجب على الملكات الأساسية المقارنة، أن تُقارن هي بدورها من أجل أن نفرّ بها، بعد أن نكتشف توافقها، في ملكة أساسية جذرية وحيدة أي مطلقة. لكن هذه الوحدة العقلية، هي مجرد وحدة قرضية. فنحن لا نزعّم أن مثل تلك الوحدة يجب أن توجد بالفعل، بل إنه يجب أن نبحث عنها من أجل مصلحة العقل، أعني من أجل أن نقيم مبادئ معينة للقواعد المختلفة التي يمكن للتجربة أن تعطيها، وإنه يجب بذلك حيث يكون ذلك ممكناً إدخال الوحدة السستمائية إلى المعرفة.

لكننا نرى، بالانتباه إلى استعمال الفاهمة الترندالي، أن فكرة ملكة أساسية بعامة بوصفها مجرد احتمال ليست معدة للإستعمال الشرطي وحسب، بل تدعي واقعاً موضوعياً به يُصادر على

الوحدة السستمائية لمختلف ملكات الجوهر، وعنه ينشأ مبدأ يقيني للعقل. إذ من قبل أن نبحث عن توافق الملكات المختلفة، وحتى بعد أن نكون قد فشلنا في المحاولات من أجل اكتشافه، نفترض مع ذلك أنه يجب أن يكون هناك توافق من هذا النوع؛ وليس ذلك بسبب وحدة الجوهر وحسب كما في الحالة المذكورة، بل إن العقل يفترض الوحدة السستمائية لمختلف القوى حتى حيث توجد جواهر كثيرة رغم كونها متجانسة إلى حد ما كما في المادة بعامة، لأن القوانين الجزئية للطبيعة تندرج تحت قوانين أكثر عمومية، ولأن اقتصاد المبادئ لا يبقى مبدأً اقتصادياً للعقل وحسب، بل يصير قانوناً جَوَانِيّاً للطبيعة

ولا نرى بالفعل، كيف أن مبدأ منطقياً للوحدة العقلية للقواعد، يمكن أن يوجد إذا لم نفترض مبدأ ترسندالياً بفضل يسلم قبلها بتلك الوحدة السستمائية بوصفها ملازمة للأشياء نفسها، كوحدة ضرورية. إذ بأي حق يمكن للعقل أن يريد في استعماله المنطقي أن ينظر إلى تنوع القوى التي تعرّفنا إليها الطبيعة بوصفها وحدة خفية وحسب، ويشقّها من ملكة أساسية ما، هذا إن وجدت فيه، لوجاز له أن يعترف بأنه من الممكن أيضاً أن تكون كل الملكات متغايرة وأن لا تكون وحدة اشتقاقها السستمائية مطابقة للطبيعة؟ لأنه سيتصرف عندئذ ضد قصده، إذ يقترح على نفسه، كهدف، فكرة مناقضة كلياً لقوام الطبيعة، ولا يمكن القول أيضاً، إنه استمدّ الوحدة بدءاً من قوام الطبيعة الحادّات وفقاً لمبادئ العقل. ذلك أن قانون العقل، الذي يريد أن يبحث عنها، هو قانون ضروري لأنه من دونه لا يكون ثمة من عقل، ومن دون عقل لا استعمال مترابطاً للفاهمة، ومن دون هذا الاستعمال، لا علامة كافية للحقيقة الأميرية، وأنه علينا بالتالي، بالنظر إلى هذا الاستعمال، أن نفترض الوحدة السستمائية للطبيعة بوصفها وحدة ذات مصداقية موضوعية ووحدة ضرورية.

ونجد هذا الافتراض الترندالي مغبته أيضاً بشكل مدهش في مبادئ الفلاسفة، مع أنهم لم يكتشفوه دائماً، أو لم يعترفوا لأنفسهم به. فإن لا تستبعد كل تنوعات الأشياء الفردية هويّة النوع، وأن يكون على مختلف الأنواع أن تُحسب بمثابة التّعينات المختلفة لعدد قليل من الأجناس، وأن تحسب هذه كمشتقة من أصناف أرفع أيضاً؟ وإن يجب بالتالي أن نبحت عن وحدة سستمائية معيّنة لكل الأفاهيم الأميرية الممكنة من حيث يمكن أن تُشتق من أفاهيم أرفع وأعم، فإن ذلك كلّ قاعدة مدرسية أو مبدأ منطقي، من دونه لا استعمال للعقل. لأنه لا يمكننا أن نستدل من الكلّي على الجزئي إلا بقدر ما نتخذ، كأساس، الخصائص الكلّية للأشياء الذي تدخل تحتها الخصائص الجزئية.

لكن، أن يوجد مثل هذا الإنسجام في الطبيعة أيضاً، فإن ذلك ما يفترضه الفلاسفة في القاعدة المدرسية المعروفة: إنّما يجب أن لا نُكثّر من المقدّمات (المبادئ) أكثر مما هو ضروري^(*) (entia praeter necessitatem non esse multiplicanda). ويعني ذلك: إن طبيعة الأشياء نفسها

(*) (يجب ألا نُكثّر من الكائنات التي هي بالضرورة).

تعرض مادة للوحدة العقلية، وإنَّ التَّنوع اللامتناهي في الظاهر، يجب أن لا يمنعنا من أن نخمّن وراءه وحدة الخصائص الأساسية التي لا يمكن للتنوع أن يُشتق منها إلا بقدر ما هنالك من تعيينات. وعلى الرغم من أن هذه الوحدة هي مجرد فكرة، فقد بُحث عنها في كل زمان بقدر من الحماس، تفرّر معه لا تشجيع الرغبة في بلوغها بل بالأحرى تخفيفها. وإنه لأمر كثير بالنسبة للكيميائيين أن يكونوا استطاعوا إحالة كلّ الأملاح إلى نوعين رئيسيين: الحوامض والقلويات، وهم يحاولون أن لا يروا في هذا الفرق سوى تنوع أو مظاهر مختلفة لمادة أصلية واحدة بعينها. وقد جرت محاولة إحالة كل أنواع الأتربة تدريجياً إلى ثلاثة، وأخيراً إلى اثنين (مادة الصخور ومادة المعادن) لكنّ، لم يمكنهم، إذ لم يرضهم ذلك بعد، أن يتخلوا عن فكرة تخمين جنس واحد خلف هذه الأنواع، بل مبدأ مُشترك وحيد للأتربة والأملاح. ولربما يُظن أن تلك وسيلة محض إقتصادية للعقل، ليوفّر على نفسه العناء قدر الإمكان، ومحاولة فرضية تطبع عندما تنجح، وبالضبط هذه الوحدة، مبدأ التفسير المفترض بطابع الاحتمال. لكنه من السهل أن نفرّق مثل هذا القصد المُفرض عن الفكرة التي يفترض كلّ واحد بموجبه أن تلك الوحدة العقلية مطابقة للطبيعة نفسها، وأن العقل هنا لا يستعطي، بل على العكس يأمر، على الرغم من أنه ليس بوسعه أن يعيّن حدود تلك الوحدة.

لو كان بين الظاهرات التي تعرض لنا مثل هذا القدر من الاختلاف، لا أقول من حيث الصّورة (لأنّها قد تكون متشابهة بذلك) بل من حيث المضمون، أعني من حيث تنوع الماهيات الموجودة، هذا القدر الكبير إلى درجة لا تستطيع معها أنقب فاهمة بشرية أن تجد بينها، إذ تقارن بعضها ببعض، أدنى شبه (وتلك حالة يمكن بالطبع تفكيرها) لما كان هناك أيّ مجال لقانون الأجناس، بل لما كان هناك أفهوم عن الجنس أو أفهوم بعامة، ولما كان هناك بالتالي فاهمة، لأنّ لا شغل للفاهمة، إلّا مع هذه الأفاهيم. يفترض مبدأ الأجناس المنطقي إذن، مبدأ ترسندالياً كيّ يمكنه أن يطبّق على الطبيعة (التي لا أفهم بها هنا سوى الموضوعات المعطاة لنا). وحسب هذا المبدأ، التجانس مفترض بالضرورة في متنوع تجربة ممكنة (على الرغم من أنه لا يمكننا تعيين درجته قبلياً) وإلّا لن يكون هناك أفاهيم أميرية ولا تجربة ممكنة بالتالي.

ويضاد مبدأ الأجناس المنطقي، الذي يصادر على الهويّة، مبدأ آخر هو مبدأ الأنواع الذي به حاجة رغم اتفاق الأشياء تحت جنس واحد، إلى تنوعها واختلافها، والذي يملّي على الفاهمة بأن تكون متبّهة إلى الأنواع بقدر تنبهاها إلى الأجناس. وهذا المبدأ (مبدأ الثّقوب أو القدرة على التمييز) يلطّف كثيراً من خيِّفة المبدأ الأول (مبدأ الذكاء)، ويظهر العقل هنا غرضاً تنازعيّاً مزدوجاً. من جهة غرض الماصّدق (الكلية) بالنظر إلى الأجناس، ومن جهة أخرى غرض المفهوم (التعيين) بقصد تنوع الأنواع، لأنّ الفاهمة في الحالة الأولى تفكّر كثيراً تحت أفاهيمها، في حين أنها في الحالة الثانية تفكّر أكثر في كلّ منها. وهذا التنازع يبرز حتى في أنماط التفكير المتنوعة جداً عند الطبيعيين. فبعضهم (النظريون منهم بخاصة)، وهم أعداء التغيرات إن صح القول، يسعون دائماً إلى رؤية الجنس، في حين أن الآخرين (وبخاصة أصحاب الرؤوس الأميرية) يشتغلون بلا

توقف على تقسيم الطبيعة إلى كثرة من التنوعات نكاد نئأس معها من الحكم على الظاهرات بموجب مبادئ كلية.

وهذا الطريقة الأخيرة في التفكير تتأسس بالتأكيد أيضاً على مبدأ منطقي قصده التسامية السستمية لكل المعارف؛ وهو ما أصبو إليه عندما أبدأ بالجنس وأهبط إلى المتنوع الذي يمكن أن يكون متضمناً فيه، وأحاول بذلك أن أعطي اتساعاً للسستم، شأني في ذلك، شأني في الحالة الأولى حيث كنت أحاول أن أضفي عليه البساطة بالصعود إلى الجنس. ذلك أن فلك الأفهوم الذي يدل على جنس، شأنه شأن المكان الذي يمكن أن تشغله مادة، ليس بوسعه أن يُرينا إلى أي مدى يمكن أن تذهب قسمة الجنس. فكل جنس يتطلب إذن أنواعاً مختلفة تتطلب بدورها أنواعاً دنيماً مختلفة؛ وبما أنه لا يوجد أي نوع من هذه الأخيرة، ليس له بدوره وراثياً فلك (ما صدق بوصفه *conceptus communis*) فإن العقل يريد في كل توسعه أن لا يُعد أي نوع في ذاته بمثابة النوع الأخير. لأنه لما كان كل نوع هو أبداً أفهوم لا يتضمن في ذاته إلا ما هو مشترك مع أشياء مختلفة، فإن هذا الأفهوم لا يمكن أن يتعين تماماً، ولا يمكنه من ثم أن يكون على صلة بفرد، ويجب بالتالي أن يتضمن أبداً تحته أفاهيم أخرى، أعني أنواعاً دنيماً، وقانون التنوع هذا يمكن أن يُعبر عنه على هذا النحو: *entium varietates non temere esse minuenda*(*) .

ونرى بسهولة أن هذا القانون المنطقي، لن يكون له معنى وتطبيق إن لم يكن مؤسساً على قانون التنوع الترندالي. ولا يتطلب هذا القانون بالطبع من الأشياء التي يمكن أن تصير موضوعات لنا لا تنهاياً متحققاً بالنظر إلى التنوعات؛ لأن المبدأ المنطقي، من حيث يقتصر على زعم لا تعين الفلك المنطقي بالنظر إلى القسمة الممكنة، لا يدعو إلى ذلك، إلا أنه يفرض مع ذلك على الفاهمة أن تبحث تحت كل نوع يمثل لنا عن أنواع دنيماً، وتحت كل اختلاف عن اختلافات أصغر بعد، لأنه إن لم يكن هناك أفاهيم دنيماً، فلن يكون هناك أيضاً أفاهيم علياً. والحال، إن الفاهمة لا تعرف شيئاً إلا بأفاهيم، وبالتالي ومهما ذهبت بعيداً في القسمة، فإنها لن تعرف قط بمجرد حدس، بل أبداً ومن جديد بأفاهيم دنيماً. وتتطلب معرفة الظاهرات في تعينها الشامل (غير الممكن إلا بالفاهمة) تنوعاً متصلاً باستمرار لأفاهيمها، وتقدماً ثابتاً نحو الاختلافات التي تبقى أبداً، إنما التي نهملها في أفهوم النوع ونهملها أكثر أيضاً في أفهوم الجنس.

ولا يمكن لقانون التنوع هذا أن يُستمد من التجربة، لأنه لن يكون بوسعها أن تعطينا آفاقاً يمثل ذلك الإتساع. إذ سرعان ما يتوقف التنوع الأميري في تمييز المتنوع حين لا يقوده قانون التنوع الترندالي الذي، إذ يسبقه كمبدأ للعقل، يدفعه إلى البحث عن ذلك التنوع وإلى تخمينه أبداً على الرغم من أنه لا يظهر للحواس. فمن أجل اكتشاف أن ثمة أقرب متصلة لأنواع مختلفة (كالأثرية الكلسية والموربانية^(**))، كان يلزم قاعدة سابقة للعقل، تقترح على الفاهمة مسألة البحث

(*) يجب أن لا ننقص تنوع الكائنات.

(**) من الموربان، وهو الاسم القديم للكلوردريك (م. و).

عن الاختلاف، بافتراض أن الطبيعة هي من الغنى بما يسمح بتخمينه. ذلك أنه لا فاهمة بالنسبة إلينا إن لم نفترض الفروقات في الطبيعة، مثلما أن الفاهمة لا تكون أيضاً ممكنة إلا بشرط أن يكون تجانس بين موضوعاتها، لأن تنوع ما يمكن أن يُضم تحت أفهوم هو بالضبط ما يشكل استعمال هذا الأفهوم وشاغل الفاهمة.

يهيئ العقل إذن للفاهمة حقلها: (1) - مبدأ تجانس المتنوع تحت أجناس عليا، (2) - مبدأ تنوع المتجانس تحت أنواع دنيا. ولكي ينجز الوحدة السستمائية يضيف أيضاً، (3) - قانون تعاطف كل الأفاهيم، أعني قانوناً يأمر بالانتقال المتصل من نوع إلى آخر بالزيادة التدريجية للتنوع. ويمكن أن نسمي هذه المبادئ: مبادئ تجانس الصور وتنوعها واتصالها، وينتج الأخير عن التوحيد الذي نقوم به بين الاثنين الأولين عندما، بارتفاعنا إلى أجناس أعلى كما بهبوطنا إلى أنواع أدنى، نُنجز الترابط السستامي في الفكرة؛ ذلك أن جميع المتنوعات ستُنسب بعضاً إلى بعض عندئذ لأنها ستشتق جميعها من جنس أسمى وحيد، مروراً بكل درجات التعيين المتسع.

ويمكن جعل الوحدة السستمائية للمبادئ المنطقية الثلاثة محسوسة بالنسبة إلينا على النحو التالي: يمكن عدّ كل أفهوم بمثابة نقطة لها أفقها، شأنها شأن النقطة التي يقف فيها مشاهد، أعني، إن مجموعة من الأشياء يمكن أن تُتصور من هذه النقطة وأن تُطالع بالعين. ويجب داخل هذا الأفق أن يكون بالإمكان أن تُعطى مجموعة لا متناهية من النقاط لكل منها بدوره أفقه الأضيق. أعني، أن يتضمن كل نوع أنواعاً دنيا حسب مبدأ التنوع، وأن لا يتقوم الأفق المنطقي إلا من آفاق أصغر (من أنواع دنيا)، لا من نقاط من دون أي ما صدّق (من أفراد). لكن، يمكن أن نتصور لآفاق مختلفة، أعني لأجناس متعينة بما يعادلها من أفاهيم، أفقا مشتركاً يمكن منه أن نضمها كلها كما من نقطة مركزية، فيكون لنا جنس أعلى، إلى أن نصل أخيراً إلى الجنس الأسمى الذي هو الأفق الكلي والحقيقي والذي يتعين من وجهة نظر الأفهوم الأسمى، ويتضمن في ذاته كل تنوع كالأجناس والأنواع والأنواع الدنيا.

إلى نقطة النظر الأسمى هذه يؤدي بي مبدأ التجانس، في حين أن مبدأ التنوع يؤدي بي إلى كل نقاط النظر الدنيا وإلى أكبر تنوع لها. لكن بما أنه على هذا النحو، لا فراغ في الماصّدق الكلي لجميع الأفاهيم الممكنة، وبما أنه، خارج هذا الماصّدق، لا يمكن أن يوجد شيء، فإن افتراض هذا الأفق العام وانقسامه الشامل يؤدي إلى هذا المبدأ: "non datur vacuum formarum" أعني إنه لا أجناس أصلية وأولية منعزلة ومنفصلة بعضها عن بعض (بفراغ متوسط) بل إن كل الأجناس المتنوعة ليست سوى اقتسام جنس واحد أعلى وكلي. وعن هذا المبدأ، النتيجة السلا متوسطة هذه: "datur continuum formarum" (***)، أعني، إن كل اختلافات الأنواع يجاور بعضها بعضاً بالتبادل، ولا تسمح بأي انتقال بالقفز من نوع إلى آخر، بل فقط مروراً بكل درجات الاختلاف الدنيا، التي وحدها تشكّل انتقالاً من نوع إلى آخر؛ وبكلمة: لا أنواع ولا

(*) صور الفراغ ليست معطاة.

(**) صور الاتصال معطاة.

أنواع دنيا (في أفهوم العقل) هي أقرب الأنواع بعضاً من بعض، بل ثمة أبداً أنواع وسيطة ممكنة، اختلافها عن الأولى والثانية أصغر من اختلاف هاتين فيما بينهما.

يمنعنا القانون الأول إذن من أن نضيع في غمرة اختلاف متنوع الأجناس الأصلية، ويوصي بالتجانس، أما الثاني فعلى العكس، يحدّ من هذا الميل نحو التجانس ويأمرنا بالتمييز إلى أنواع دنيا قبل أن نلتفت بأفهومنا الكلي صوب الأفراد. ويوحد الثالث بين الاثنين السابقين موصياً بالتجانس حتى في أقصى التنوع بالانتقال التدريجي من نوع إلى آخر مما يشير إلى نوع من القرابة بين مختلف الفروع من حيث تنبثق بأسرها عن جذع واحد.

لكنّ قانون الإتصال النوعي هذا (formarum logicarum) (*) يفترض قانوناً ترسندالياً (lex continui in natura) (**) من دونه لا تفعل تلك الوصية سوى أن تُضلل استعمال الفاهمة التي قد تسلك طريقاً معاكسة تماماً للطبيعة. يجب أن يستند هذا القانون إذن، إلى مبادئ ترسندالية محضة، لا إلى مبادئ أميرية. لأنّه في هذه الحالة الأخيرة سوف لن يأتي إلّا متأخراً عن السساتيم، في حين أنّه هو أول ما يولّد ما هو سستامي في معرفة الطبيعة. ولا يوجد أيضاً خلف هذه القوانين مقاصد من أي نوع لمحضها قوة التجريب، بعدّها مجرد محاولات، على الرغم من أنّ هذا الترابط حين يظهر، يقدم لنا حقاً سبباً قوياً لكي نحسب الوحدة المفكّرة قرصاً، بمثابة وحدة مدعمة، ولكي يكون لها بالتالي، في هذا المقصد أيضاً، فائدتها. بل إنّه من الواضح أنها تحكم على اقتصاد الأسباب الأولى، وتنوع المسببات كنتيجة لذلك وعلى تعاطف أعضاء الطبيعة، تحكم عليها بوصفها مبادئ عقلية في ذاتها ومطابقة للطبيعة، وتوصي إذن بهذه المبادئ مباشرة وليس كوسائل للمنهج وحسب.

إلّا أننا نرى بسهولة أن اتصال الصور هذا هو مجرد فكرة لا يمكن لنا قط أن نشير إلى موضوع يناسبها في التجربة، لا لأن الأنواع في الطبيعة منقسمة حقاً، ولا لأنها بالتالي يجب أن تشكل في ذاتها quantum discretum (***)، ولا لأنه لو كان التقدم التدريجي في تعاطفها متصلاً، لوجب أيضاً أن يتضمن لا تناهياً حقيقياً من الأطراف الوسيطة بين نوعين معطين وهو أمر مستحيل؛ لا لذلك وحسب بل أيضاً لأنّه لا يمكننا أن نقيم بهذا القانون أي استعمال أميري متعين، لأنه لا يدلنا إلى أي علاقة للتعاطف، تصلح للبحث عن تنالي تنوعها المندرج، مظهرة لنا إلى أي حد يمكن أن نصل، ولأنّه يقتصر، على العكس، على إعطائنا إشارة عامة بأنه يجب علينا أن نبحث عنه.

فإذا قبلنا الآن ترتيب هذه المبادئ لكي نُصِفُها وفقاً للاستعمال التجريبي، فإن مبادئ الوحدة السستامية يمكن أن تقوم على هذا النحو: تنوع، تعاطف، وحدة؛ إلّا بعد كلّ واحدة

(*) الصور المنطقية.

(**) قانون الاتصال في الطبيعة.

(***) كلاً متميّزاً.

بمثابة فكرة في أسمى درجات تماميتها. فالعقل يفترض المعارف الفاهمية التي تُطَبَّق مباشرة على التجربة، ويبحث عن وحدتها وفقاً لأفكار، وتذهب هذه الوحدة إلى أبعد بكثير مما يمكن أن تصل التجربة. فتعاطف المتنوع، رغم اختلافه، تحت مبدأ للوحدة لا يخص الأشياء وحسب، بل يخص أكثر خصائص الأشياء وملكاتهما. وعليه عندما يعطى لنا، على سبيل المثال، مسار الكواكب بوصفه دائرياً في تجربة (لم تصوّب بعد تماماً) ونجد فروقات، فنسُخَمُن أن هذه الفروقات تعود إلى ما يمكن أن يحوّل الدائرة إلى واحد من تلك المسارات المفترضة بجعلها تمرّ بفعل قانون ثابت بكلّ الدرجات الوسيطة إلى ما لا نهاية، أعني إن حركات الكواكب غير الدائرية، والتي تقترب نوعاً من الاقتراب من خصائص الدائرة، تقع في الإهليلج. وتُظهر الشُّهْب اختلافاً أكبر أيضاً في أفلاكها لأنها (بقدر ما تسمح المشاهدة بالحكم على ذلك) لا تتحرك في دائرة؛ لكننا نُخَمِّن لها حركة قُطْع مكافئ قريب من الإهليلج، فلا يمكن أن تميّز منه في كلّ ملاحظتنا عندما يكون القطر الأكبر للإهليلج واسعاً جداً. وهكذا نصل بتوجيه من تلك المبادئ إلى وحدة الأجناس في شكل هذه الأفلاك ومنها إلى أبعد، إلى وحدة أسباب كلّ قوانين حركتها (التجاذب)؛ وانطلاقاً من ذلك نوسّع أبحاثنا محاولين أن نفسّر بالمبدأ نفسه كلّ التنوعات وكلّ الاختراقات الظاهرة لتلك القواعد. وأخيراً نضيف أكثر مما يمكن للتجربة يوماً أن تُثبت، كما عندما نذهب بناءً على قواعد التعاطف إلى حدّ تصور مجرى قُطْعِي زائد للشهب فيه تُغادر هذه الأجسام كلياً نظامنا الشمسي، ويذهابها من شمس إلى شمس، توحّد في مجراها أبعد الأجزاء في سستامٍ للعالم من دون حدود بالنسبة إلينا، وتربطه قوة محرّكة واحدة بعينها.

وما يُثير الإهتمام في هذه المبادئ، وما وحده أيضاً يشغلنا هو أنها تبدو ترسندالية، وأنها: على الرغم من كونها لا تتضمن سوى مجرد أفكار لإنجاز الاستعمال الأميري للعقل لا يتبعها هذا الاستعمال إلّا بخطّ مماسّ إن صح القول، أعني بطريقة محض تقريبية من دون أن يبلغها يوماً، أنها: مبادئ تأليفية قبلية، ذات مصداقية موضوعية، إنما غير متعينة، وأنها تستعمل كقاعدة لإمكان التجربة، بل استعملت حقاً بنجاح كمبادئ كشفية في أعمال التجربة من دون أن يكون بالإمكان إقامة تسويغ ترسندالي لها؛ لأن ذلك يمتنع أبداً بالنظر إلى الأفكار كما بيّنا ذلك أعلاه.

ولقد ميزنا في التحليلات الترسندالية مبادئ الفاهمة إلى مبادئ دينامية بوصفها مجرد مبادئ تنظيمية للحدس، ومبادئ رياضية إنشائية بالنسبة إلى الحدس أيضاً. لكن على الرغم من هذا التمييز، فإن المبادئ الدينامية المذكورة هي إنشائية كلياً بالنظر إلى التجربة لأنها تجعل الأفاهيم، التي من دونها لا تجربة قط، ممكنة قبلية. أما مبادئ العقل المحض، فعلى العكس، لا يمكنها أن تكون إنشائية قطّ حتى بالنظر إلى الأفاهيم الأميرية لأنه لا يمكن أن تعطيهما الحساسية أي شئ متناسب معها، ولا يمكن أن يكون لها إذن أي موضوع عيّن. لكن، إن رفضت أن أستعملها أميريّاً كمبادئ إنشائية، فكيف يمكنني أن أريد مع ذلك أن أوّمن لها استعمالاً تنظيمياً ذا مصداقية موضوعية، وأية دلالة يمكن أن يكون لهذا الاستعمال؟

تشكل الفاهمة موضوعاً للعقل تماماً مثلما تشكّل الحساسية موضوعاً للفاهمة، ومهمة العقل

هي تشكيل وحدة كل أفعال الفاهمة الأميرية الممكنة سستامياً على غرار ما تقرر الفاهمة بأفاهيم متنوع الظاهرات، وتخضعه لقوانين أميرية. لكن، كما إن الإفعال الفاهمية من دون شئيات الحساسة تكون لا متعينة، كذلك إن الوحدة العقلية بالنظر إلى الشروط التي بموجبها يجب على الفاهمة أن تربط أفاهيمها سستامياً، وبالنظر إلى الدرجة التي يجب عليها أن تفعل ذلك، هي أيضاً لا متعينة في ذاتها. لكن، على الرغم من أنه لا يمكن أن نجد في الحدس أي شئيم للوحدة السستامية الشاملة لكل الأفاهيم الفاهمية، فإن هناك شبه شئيم من هذا النوع يمكن أن يُعطى، وهو فكرة أقصى انقسام وأقصى توحيد للمعارف الفاهمية في مبدأ واحد. ذلك أن الأكبر والكامل بالمطلق، يمكن أن يفكر متعينة، لأن كل الشروط الحصرية التي تعطي تنوعاً لا متعينة تُنحى جانباً. ففكرة العقل إذن، هي شبه شئيم للحساسية إنما مع هذا الفارق، إن تطبيق الأفاهيم الفاهمية على شئيم العقل ليس معرفة للموضوع نفسه (شأن تطبيق المقولات على شئياتها الحسية) بل فقط قاعدة أو مبدأ للوحدة السستامية لكل استعمال فاهمي. لكن، بما أن كل مبدأ يؤمن للفاهمة الوحدة الشاملة لاستعمالها، ينطبق أيضاً قبلياً وإن بطريقة غير مباشرة فقط، على موضوع التجربة، فإن لمبادئ العقل المحض واقعاً موضوعياً حتى بالنظر إلى موضوع التجربة، لكن لا من أجل أن تعين فيه شيئاً ما، بل فقط من أجل أن تشير إلى الطريقة التي بها يمكن أن نضع الاستعمال التجريبي الأميري والمتعين للفاهمة في توافق شامل مع نفسه بربطه قدر الامكان بمبدأ الوحدة الشاملة وباشتقاقه منها.

وأسمي كل المبادئ الذاتية، التي ليست صادرة عن قوام الموضوع، بل عن غرض العقل بالنظر إلى كمال ممكن في معرفة هذا الموضوع، شعارات العقل. هناك إذن شعارات للعقل الإعتباري تستند فقط إلى غرضه الإعتباري وحسب، على الرغم من أنها قد تبدو بمثابة مبادئ موضوعية.

وإذا ما نظرنا إلى المبادئ محض التنظيمية، بوصفها مبادئ انشائية، فإنها ستكون في تنازع كمبادئ موضوعية؛ لكن إذا ما حسبناها بمثابة شعارات فقط، فلن يكون هناك أي تنازع حقيقي، بل فقط غرض مختلف للعقل يُسبب خلافاً في طريقة التفكير. وليس للعقل في الواقع سوى غرض وحيد، ونزاع شعاراته ليس سوى اختلاف وتحديد متبادل للمناهج في العمل على تلبية هذا الغرض.

وعلى هذا النحو، فإن غرض التنوع (وفقاً لمبدأ التنوع) يمكن أن يغلب عند هذا المتعقل، في حين يغلب غرض الوحدة (وفقاً لمبدأ المجمع) عند ذاك. ويعتقد كل واحد منهما؛ أنه يستمد حكمه من الرؤية التي له عن الموضوع، في حين أنه يقيمه فقط على كبر أو صغر التعلق بمبدأ من هذين المبدأين اللذين لا يستند أي منهما إلى أسس موضوعية بل فقط إلى غرض العقل، واللذين يستحقان بالتالي أن يسميا بالأخرى شعارين لا مبدئين. وعندما أرى أناساً ثاقبي النظر يتنازعون فيما بينهم حول ميزة البشر والحيوانات والنباتات، بل وحتى الأجسام المعدنية، فيسلم بعضهم مثلاً بسمات قومية خاصة، قائمة على الأصل، أو حتى بفروقات حاسمة موروثية عائلياً أو

عَرَقِيًّا... الخ. في حين ينظر آخرون أبداً إلى فكرة أن الطبيعة في هذا المجال، وأينما كان قد اتخذت التدابير نفسها، وأن كل فرق لا يستند إلا إلى أغراض برّانية، فإِنَّه ليس عليّ عندها سوى أن أنظر إلى قوام الموضوع لأفهم على الفور أنه مخفيّ بشكل عميق عن هؤلاء وأولئك إلى حدّ لا يمكنهم معه أن يتكلّموا عليه بفهمٍ لطبيعة الشيء. ولا يوجد هنا سوى غرض العقل المزدوج الذي يتبنّى جانباً منه هذا الفريق ويتأثر به، في حين يتبنّى الجانب الآخر الفريق الآخر. وبالتالي لا يوجد سوى اختلاف الشعارات حول تنوع أو وحدة الطبيعة، وهي شعارات يمكن أن توحد تماماً لكن لا تُسبّب، حين نعدّها نظرات موضوعية، تنازعاً وحسب، بل تشكل أيضاً عوائق تؤخر الحقيقة أو حتى العثور على وسيلة لمصالحة الأغراض المتنازعة وإرضاء العقل حول هذه النقطة.

والأمر نفسه يحصل مع زعم أو تهفيت ذلك القانون الشهير عن سُلم المخلوقات المتصل الذي وضعه لبيتس في التداول والذي دافع عنه بوّيه بامتياز؛ وهو لا يفعل سوى أن ينصاع لمبدأ التعاطف المستند إلى غرض العقل، لأنه لا يمكننا أن نستمدّه بوصفه زعماً موضوعياً من ملاحظة تدابير الطبيعة والنفاد إليها. فدرجات هذا السُلم، بقدر ما يمكن للتجربة أن تُظهرها لنا، هي متباعدة جداً بعضها عن بعض، وفروقاتنا الصغيرة المزعومة هي عادةً، في الطبيعة نفسها، فجوات واسعة إلى حدّ أنه، في ما يخصّ مقاصد الطبيعة، لا يمكن أن نتوقع شيئاً بمثل هذه المشاهدات (خاصّةً وأنّه يجب أن يكون دائماً من السهل أن نجد في تنوع كبير للأشياء أشباهاً وقرابات معيّنة). وعلى العكس، فإنّ المنهج الذي يقوم في البحث عن نظام في الطبيعة وفق هذا المبدأ والشعار الذي نريد أن ننظر به إلى هذا النظام بوصفه مؤسساً في طبيعة بعامة، من دون أن يُعيّن مع ذلك أين، وإلى أيّ مدى يطال، إنّ هذا المنهج هو بالتأكيد مبدأ تنظيمي للعقل ممتاز ومشروع، وهو بوصفه كذلك، يذهب بالطبع أبعد بكثير مما يمكن للتجربة أو للمشاهدة أن تطابقه، إلّا أنه ومن دون أن يعيّن شيئاً، يرسم لها مع ذلك طريق الوحدة السستمائية.

في المقصد النهائي للديالكتيك

الطبيعي للعقل البشري

لا يمكن لأفكار العقل قط أن تكون في ذاتها دياكتيكية، بل إنّ سوء استعمالها وحده هو ما يوجب أن يتولّد عنها تراءٍ خادع لنا، لأنها معطاة لنا بطبيعة العقل، ويستحيل أن تنطوي هذه المحكمة العليا لكل حقوق اعتبارنا ودعاويه، على أضاليل وتعميمات أصلية. ومن المرجّح إذن، أنّه يجب أن يكون لها قِصْدَة حسنة وموافقة للغاية من بنية عقلنا الطبيعية. لكنّ زمرة المباحكين تصرخ كعادتها: يا للخُلْف والتناقض، وتسيء إلى النظام الذي ليس بوسعها أن ترى إلى خطئته الجوانية، إنّما الذي يجب أن تدّين، لحسن تأثيره، ببقائها وبذلك الثقافة التي تضعها في وضعٍ يمكنها من أن تلومه وتحاكمه.

لا يمكن أن نستعمل بثقة أفهوماً قليلاً من دون أن نكون قد قمنا بتسويغه الترساندي. وصحيح أن أفكار العقل لا تسمح بأيّ تسويغ كالذي للمقولات، لكن، إن كان يجب أن يكون لها على الأقلّ مصداقية موضوعية وإن غير متعينة، وأن لا تكون مجرد أيّسات فكرية فارغة (entia rationis raciocinantis)، فيجب أن يكون لها تسويغ ممكن حتى وإن كان يبتعد كثيراً عن التسويغ الذي قمنا به مع المقولات. وذلك ما سينجز مهمة العقل المحض النقدية، وما نريد أن نشرع به الآن.

ثمة فرق كبير بين أن يُعطى شيء ما لعقلي بوصفه موضوعاً بإطلاق وبين أن يعطى كموضوع في الفكرة. في الحالة الأولى تسعى أفاهيمي إلى تعيين الموضوع، وفي الحالة الثانية لا يوجد في الحقيقة سوى شيء لا يعطى له أيّ موضوع لا مباشرة ولا حتى شرطياً، بل لا يصلح إلّا لكي نتصور به موضوعات أخرى في وحدتها السستمائية، بالصلة مع هذه الفكرة، وبالتالي بشكل غير مباشر. فإن قلّ، إن أفهوم عقل أسمى هو مجرد فكرة، فإن هذا يعني أن واقعه الموضوعي ليس عليه أن يتقوّم من أنه على صلة مباشرة بموضوع (لأنه بهذا المعنى لن يكون بوسعنا أن نسوّج مصداقيته الموضوعية) بل سيكون مجرد شيء عن أفهوم شيء بعامة منتظم وفقاً لشروط أكبر وحدة عقلية، ومستخدم فقط للحفاظ على أكبر وحدة سستمائية في الاستعمال الأميري لعقلنا، بجعلنا نشقّ نوعاً ما موضوع التجربة من الموضوع المتخيل لهذه الفكرة، كما لو كانت مبدأه أو علته. وسيقال عندئذ، وعلى سبيل المثال، يجب أن يُنظر إلى أشياء العالم كما لو أنّها تدين بوجودها لعقل أسمى. وعلى هذا النحو، تكون الفكرة أصلاً مجرد أفهوم كشفي لا تبياني، تظهر لا كيف يتقوّم الموضوع، بل كيف يجب علينا أن نبحث بتوجيه منها عن قوام موضوعات التجربة بعامة، واقتنائها. والحال، إنه لو كان بإمكاننا أن نبيّن، على الرغم من أنّ لا صلة للأفكار الترساندية الثلاث (السيكولوجية والكسمولوجية واللاهوتية) بأيّ موضوع يتناسب معها ولا بتعينه، أنّ كلّ قواعد الاستعمال الأميري للعقل تظلّ مع ذلك وبافتراض مثل هذا الموضوع في الفكرة تؤدي إلى الوحدة السستمائية، وتوسّع المعرفة التجريبية أبداً من دون أن تضادّها مرة؛ لو كان بإمكاننا ذلك، لكان توسّل العقل وفقاً لمثل هذه الأفكار شعاراً ضرورياً له. وذلك هو التسويغ الترساندي لكل أفكار العقل الاعتباري لا بوصفها مبادئ إنشائية تصلح لتوسيع معرفتنا كي تطل موضوعات أكثر مما يمكن للتجربة أن تعطي، بل كمبادئ تنظيمية للوحدة السستمائية لتنوّع المعرفة الأميرية بعامة التي ستكون بذلك مدعّمة ومصوّبة في حدودها الخاصة، بشكل أفضل مما لو كان ذلك بمجرد استعمال المبادئ الفاهمية من دون مثل تلك الأفكار.

وأود أن أجعل ذلك أكثر وضوحاً: فلو شئنا اتخاذ الأفكار المذكورة بمثابة مبادئ لكان علينا أن نُقرن أولاً (في السيكولوجيا) بالخيط الهادي للتجربة الباطنة، جميع الظواهرات وجميع الأفعال وكلّ تلقي ذهننا كما لو أنه حوهر بسيط يوجد بشكل دائم (على الأقل في الحياة) وبهوية شخصية، في حين تتبدل باستمرار أحواله التي لا تشكل أحوال الجسم جزءاً منها إلّا كشرط خارجية. ولكان علينا ثانياً (في الكسمولوجيا) أن نتابع شروط الظواهرات الطبيعية الباطنة والخارجية في بحث يجب أن لا يتوقف قط، كما لو أنه لا متناهٍ في ذاته وكما لو أنه طرف أول

وأسمى، من دون أن ننكر بسبب ذلك أنه، خارج كل الظاهرات، توجد مبادئ أولى لها إنما معقولة وحسب، لكن أيضاً من دون أن نسمح بإدخالها في ترابط التفسيرات الطبيعية لأننا لا نعرفها البتة. ولكان علينا ثالثاً وأخيراً (وبالنظر إلى الإلهيات) أن ننظر إلى كل ما يمكن أن ينتمي إلى ترابط التجربة الممكنة كما لو أن التجربة تشكل وحدة مطلقة إنما تابعة كلياً ومشروطة أبداً في حدود العالم الحسي، إنما وفي الوقت عينه كما لو أن، لمجمل كل الظاهرات (العالم الحسي نفسه) خارج فلكه، مبدأ أسمى وحيداً وكافياً بإطلاق. أعني، عقلاً أصلياً ومُبدعاً، قائماً بذاته، وإليه نرجع لتنظيم كل استعمال أميري لعقلنا، في أقصى اتساعه، كما لو أن الأشياء نفسها قد صدرت عن تلك الصورة الأصل لكل عقل. مما يعني: إنه علينا لا اشتقاق الظاهرات الباطنة للنفس من جوهر مفكر بسيط، بل اشتقاقها بعضاً من بعض وفقاً لفكرة ماهية بسيطة، ولا اشتقاق نظام العالم ووحدته السستمائية من عقل أسمى بل استمداد القاعدة، التي على العقل أن يتوسلها من أجل أن يكون راضياً أكثر رضى في ربط الأسباب والمسببات في العالم، من فكرة أسمى العلل حكمة.

لكن لا شيء يمنعنا من التسليم بهذه الأفكار أيضاً كموضوعية وأقنومية، باستثناء الفكرة الكُسمولوجية التي يصطلم فيها العقل بنقيضة عندما يريد أن يحققها (النفسيّة واللاهوتية لا تتضمن أي نقيضة من هذا النوع). وذلك لأن ليس فيها أي تناقض: إذ كيف يمكن لواحد أن يُنكر علينا واقعيته الموضوعية حيث لا يعلم عن إمكانها كي ينكرها أكثر مما نعلم نحن كي نُثبتها. وعلى كل حال، لا يكفي من أجل التسليم بشيء ما، أن لا نجد فيه أي عائق موجب، ولا يُسمح لنا، بالاستناد فقط إلى دمة العقل الإعتباري الذي يرحّب بإنجاز مهمته، أن ندخل آليات فكرية بحسبانها موضوعات متحققة ومتعينة تتخطى كل أفاهيمنا وإن كانت لا تناقض أيّا منها. يجب إذن أن لا نسلم بها في ذاتها، بل أن نقصر على أن ننسب إليها واقعية فقط بوصفها مبدأ تنظيمياً للوحدة السستمائية لكل معرفة طبيعية، وعلينا بالتالي أن لا نحسبها بمثابة مبدأ إلا بالتمثيل مع الأشياء المتحققة وليس بوصفها أشياء متحققة في ذاتها. ونستبعد من موضوع الفكرة الشروط التي تحد أفهومنا الفاهمي، إنما التي تسمح وحدها بأن يكون لدينا عن شيء ما أفهوماً متعيناً. ونفكر عندها شيئاً ما، ليس لدينا عنه أي أفهوم يخص ما هو في ذاته، إنما شيء نفكر مع ذلك علاقته بمجمل الظاهرات بالتمثيل مع العلاقة التي للظواهر فيما بينها.

وعليه، فإننا عندما نسلم بمثل هذه الماهيات المثالية، فإننا لا نمذ، أصلاً، معرفتنا إلى أبعد من موضوعات التجربة الممكنة، بل فقط إلى وحدتها الأميرية بواسطة الوحدة السستمائية التي تعطينا شيمها الفكرة التي تصدق بالتالي، لا كمبدأ إنشائي، بل كمبدأ تنظيمي وحسب. إذ لو وضعنا شيئاً يتناسب مع الفكرة، شيئاً ما أو كائناً متحققاً، فإن ذلك لن يعني أننا نريد توسيع معرفتنا بالأشياء بأفاهيم مفارقة، لأن هذا الكائن سيعسب بمثابة مبدأ في الفكرة فقط وليس في ذاته، وبالتالي من أجل التعبير فقط عن الوحدة السستمائية، التي يجب أن تصلح لنا كمبدأ موجه للاستعمال الأميري للعقل، من دون أن نقرر أمراً إضافياً حول مبدأ هذه الوحدة أو الخاصية الجوانية لمثل هذا الكائن الذي تستند إليه بوصفه علّة.

فالأفهوم الترساندي الوحيد المتعين، والذي يُعطينا إياه العقل محض الاعتباري عن الله هو، بالمعنى الأدق، أفهوم تأليهي. أعني، إنَّ العقل لا يعطي قط مصداقية موضوعية لمثل هذا الأفهوم، بل مجرد فكرة شيء ما عليه يُؤسَّس كل واقع أميري وحدته السامية والضرورية. ولا يمكن أن نفكره إلا بالتمثيل مع جوهر متحقق سيكون وفقاً لقوانين عقلية، علّة لكل الأشياء إذا ما أردنا تصوّره بالمطلق كموضوع مفرد، وإذا لم نكن نوّد، إذ نكتفي بمجرد فكرة عن المبدأ التنظيمي للعقل، أن نرمي جانباً كل شروط التفكير بوصفه يتخطى الفاهمة البشرية؛ الأمر الذي لا يمكن أن يتوافق على كل حال مع مقصد الوحدة السستامية الكاملة في معرفتنا التي لا يضع العقل لها على الأقل تحوُّماً.

وعليه، فقد يحصل، إذ افترض ماهية إلهية، أن لا يكون لديّ حقاً أيّ أفهوم عن الإمكان الجوّاني لكهاها الأسمى، ولا عن ضرورة وجودها، إلاّ أنّه يمكنني مع ذلك أن ألبّي جميع الأسئلة بخصوص الحادث وأن أرضي العقل أكمل رضى لا بالنظر إلى ذلك الافتراض نفسه، بل بالنظر إلى أكبر وحدة يمكن أن يسعى إليها في استعماله الأميري؛ مما يُثبت أن غرضه الإعتباري، لا رثيانه، هو الذي يحوّله أن ينطلق من نقطة تعلو إلى هذا الحدّ عن فلكه كي ينظر منها إلى موضوعاته في ((كل)) كامل.

لكن، يظهر هنا في افتراض واحد بعينه، فرقٌ في طريقة التفكير طفيف جداً، إنما ذو أهمية كبرى في الفلسفة الترساندية: يمكن أن يكون لديّ سبب كافٍ لافتراض شيء ما نسبياً (suppo- sitio relativa) من دون أن أكون مع ذلك مخوِّلاً افتراضه بالمطلق (suppositio absoluta). ويخضر هذا الفرق عندما يدور الأمر فقط على المبدأ التنظيمي الذي نعرف ضرورته في ذاتها بالطبع، إلاّ أنّنا لا نعرف مصدر هذه الضرورة، فنفترض في هذا الصدد مبدأ أسمى فقط من أجل أن نفكر، بطريقة أكثر تعيناً بعد، كلية المبدأ عندما أفكر، مثلاً، كأننا يتناسب مع مجرد فكرة ترساندية حقاً، بوصفه موجوداً. ذلك أنه لا يمكنني أن أسلم قط بوجود هذا الشيء في ذاته، لأن أيّ أفهوم من الأفاهيم التي يمكن أن أفكر بها موضوعاً ما، بتعين، لا يكفي لذلك، ولأن شروط المصداقية الموضوعية لأفاهيمي تستبعد الفكرة نفسها. وليس لأفاهيم الواقع والجوهر والسببية، ولا حتى لأفاهيم الضرورة في الوجود، على الإطلاق، أي دلالة، يمكن أن تُعين موضوعاً ما خارج الاستعمال الذي فيه تجعل المعرفة الأميرية الموضوع ممكناً. يمكنها إذن، أن تُستخدم حقاً لتفسير إمكان الأشياء في العالم الحسي، إنما ليس لتفسير إمكان كل العالم نفسه؛ لأن هذا المبدأ التفسيري يجب أن يكون خارج العالم، فلا يمكنه بالتالي أن يكون موضوع تجربة ممكنة، إلاّ أنه يمكنني أن أسلم بمثل هذا الكائن اللافهم موضوعاً لمجرد فكرة، بالنسبة إلى العالم الحسي، إنما لا في ذاته، إذ لو كانت فكرة (الوحدة السستامية التامة، التي سأتكلم عليها، حالاً، بتعين أكبر) تصلح كأساس لأكبر استعمال أميري ممكن لعقلي، وكان لا يمكن لهذه الفكرة أن تمثّل في ذاتها بشكل مطابق في التجربة على الرغم من أنّها لازمة لزوماً لا غنى عنه لتقريب الوحدة الأميرية من أعلى درجة ممكنة، فإنني أكون عندئذ مخوِّلاً وحسب، بل سأكون مرغماً على أن أوقع هذه الفكرة، أعني على أن أطرح لها موضوعاً متحققاً إنما فقط كشيء ما بعامة لا أعرفه

في ذاته البتّة، وعلى أن أعطيه، بوصفه مبدأ للوحدة السستمائية ولها فقط، تلك الخصائص المائلة للأفاهيم الفاهيمية في الاستعمال الأميري. فأننا أفكر إذن بالتمثيل مع الوقائع في العالم، مع الجواهر والسببية والضرورة، كائناتاً يملك كلّ ذلك في الكمال الأسمى؛ وبما أن هذه الفكرة لا تستند إلا إلى العقل، فإنه سيمكنني أن أفكر هذا الكائن بمثابة عقل قائم بذاته، علّة لكلّ العالم عبر أفكار أعظم تناغم وأكبر وحدة ممكنة. فأننا ألغى كل الشروط التي تحدّ الفكرة من أجل أن أجعل، في ظلّ مثل هذا المبدأ الأصلي وحسب، الوحدة السستمائية للمتعدد في العالم ممكنة، وأجعل بهذه الوحدة أكبر استعمال أميري ممكن للعقل بالنظر إلى كلّ الاقترانات، كما لو أنها كانت تدابير لعقل أسمى ليس عقلنا سوى نسخة باهتة عنه. وبذلك أضطع فكرة عن هذا الكائن الأسمى بمجرد أفاهيم لا تطبق لها أصلاً إلا في العالم الحسي. لكن، بما أنني لم ألبأ إلى ذلك الافتراض الترسندالي إلا بصدد الاستعمال النسبي، أعني من أجل أن أعطي أسساً لأكبر وحدة ممكنة للتجربة، فإنه يمكنني أن أفكر حقاً، بخصائص تنتمي إلى العالم الحسي وحسب، كائناتاً مميّزة عن العالم. ذلك أنني لا أزعم قطّ، وليس لي الحق بأن أزعم معرفة موضوع فكري هذا لجهة ما يمكن أن يكون عليه في ذاته، لأنه ليس لدي أيّ أفاهيم لذلك؛ بل إنّ أفاهيم الواقع والجواهر والسببية، وحتى أفهوم الضرورة في الوجود، تفقد كلّ دلالة ولا تعود سوى عناوين فارغة لأفاهيم من دون أيّ مضمون عندما أجازف بالخروج بها خارج حقل الحواس. ولا أكون نفسي سوى فكرة عن علاقة كائن، مجهول في ذاته مفي تماماً، بأكبر وحدة سستمائية ممكنة للعالم، فقط من أجل أن أجعل منه شيئاً للمبدأ التنظيمي لأكبر استعمال أميري ممكن لعقلي.

ولو ألقينا الآن نظرنا على الموضوع الترسندالي لفكرتنا، لرأينا أنه لا يمكننا أن نفترض تحقّقه في ذاته وفقاً لأفاهيم عن الواقع والجواهر والسببية. . . الخ. لأنه ليس لهذه الأفاهيم أدنى تطبيق على ما هو متميّز كلياً عن العالم الحسي. فافتراض العقل إذن لكائن أسمى بوصفه العلّة الأعلى، هو مجرد افتراض سبي، أعني أنّه مُفكّر بصدد الوحدة السستمائية للعالم الحسي، وإنه مجرد شيء ما في الفكرة، وليس لدينا عنه أيّ أفهوم حول ما هو في ذاته. وبذلك يتضح أيضاً لماذا نحن بحاجة إلى فكرة كائن أصلي ضروري في ذاته بالنسبة إلى ما هو معطى في الحواس كموجود، لكن لماذا لا يمكن أن يكون لدينا ذات مرة أدنى أفهوم عنه وعن ضرورته المطلقة.

ويمكننا الآن أن نوضّح للعيان محصّلة كل الديالكتيك الترسندالي، وأن نُعيّن بالضبط المقصد النهائي لأفكار العقل المحض التي لا تصير ديبالكتيكية إلا من جرّاء سوء فهم أو غفلة. فالعقل المحض لا يتمّ، في الواقع، إلا بنفسه ولا يمكن أن يكون له شاغل آخر، لأنّ ما يعطى له ليس الموضوعات من أجل وحدة الأفهوم التجريبي، بل معارف الفاهمة من أجل وحدة الأفهوم العقلي، أعني من أجل الترابط في مبدأ. والوحدة العقلية هي وحدة السستم، ولا تفيد هذه الوحدة السستمائية العقل موضوعياً كمبدأ لطول الموضوعات، بل ذاتياً كشعار لطول كلّ معرفة أميرية ممكنة عن الموضوعات؛ إلا أن الترابط السستامي الذي يمكن أن يعطيه العقل لاستعمال الفاهمة الأميري، لا يسهم بتوسيعه وحسب، بل يضمن أيضاً في الوقت عينه صحته. ومبدأ مثل هذه

الوحدة السستمائية هو أيضاً موضوعي، إنما على نحو غير متعين^(*) (principium vagum) لا كمبدأ إنشائي يصلح لتعيين شيء بخصوص موضوعه المباشر، بل كمبدأ تنظيمي وحسب، وكشعار يصلح للإسهام في الاستعمال الأميري للعقل ولتدعيمه إلى ما لا نهاية (بلا تعين) بفتح طرقات جديدة لا تعرفها الفاهمة من دون أن يكون ذات مرة مضاداً في أدنى شيء لقوانين الاستعمال الأميري.

لكن العقل لا يمكنه أن يفكر هذه الوحدة السستمائية من دون أن يعطي في الوقت عينه لفكرته موضوعاً لا يمكن أن يُعطى مع ذلك في أي تجربة، لأن التجربة لا تتضمن البتة مثلاً على الوحدة السستمائية الكاملة. والحال، إن هذه الماهية العقلية^(**) (ens rationis ratiocinatae) ليست في الحقيقة سوى مجرد فكرة ولا يسلم بها بالتالي إذن كشيء متحقق إطلاقاً وفي ذاته، بل إننا لا نتخذ بمثابة مبدأ إلاً إحتيالياً (لأنه لا يمكن أن نبلغه بأي أفهم من الأفاهيم الفاهمية) من أجل أن ننظر إلى كل اقتران لأشياء العالم الحسي كما لو أن لهذه الأشياء مبدأها في تلك الماهية العقلية، إنما فقط بقصد أن تؤسس عليه الوحدة السستمائية التي لا غنى للعقل عنها والتي يمكن أن تكون من كل النواحي ملائمة للمعرفة الفاهمية الأميرية من دون أن تضادها ذات مرة مع ذلك.

ونسيء فهم دلالة هذه الفكرة عندما نحسبها بمثابة زعم، أو أيضاً بمثابة مجرد افتراض لشيء متحقق نريد أن ننسب إليه مبدأ إنشاء العالم سستمياً. وإننا نترك بالأحرى بلا حسم بالمرة، مسألة ما هو قوام هذا المبدأ في ذاته الذي يفلت من أفاهيمنا، ونطرح فقط الفكرة بوصفها وجهة النظر التي منها وحدها يمكن إقامة هذه الوحدة الماهوية إلى هذه الدرجة، بالنسبة إلى العقل، والنافعة إلى هذا الحد، بالنسبة إلى الفاهمة. وبكلمة واحدة: إن هذا الشيء الترسندالي هو مجرد شيم لذلك المبدأ التنظيمي الذي به يقيم العقل، بقدر ما هو فيه، الوحدة السستمائية لكل تجربة.

والموضوع الأول لمثل هذه الفكرة هو أنا نفسي بوصفي مجرد طبيعة مفكرة (نفس). فإن شئت أن أبحث عن الخصائص التي بها يوجد كائن مفكر في ذاته، فإنه يجب أن أسأل التجربة، بل إنه لا يمكنني أن أطبق أي مقولة من المقولات على هذا الموضوع إلاً بقدر ما يكون شيمها معطى في الحدس الحسي. لكن بذلك لا أصل قط إلى وحدة سستمائية لكل ظاهرات الحس الباطن. إذن، بدل أن يتخذ العقل الأفهم التجريبي (لما هي عليه النفس حقاً) الذي لا يمكن أن يتعد بنا، يتخذ أفهم الوحدة الأميرية لكل تفكير، وإذ يتصورها بمثابة وحدة لا مشروطة وأصلية، يجعل منه أفهوماً عقلياً (فكرة) عن جوهر بسيط ثابت في ذاته (هو هو شخصياً) وفي اشتراك مع أشياء أخرى متحققة خارجاً عنه؛ وبكلمة: أفهوماً عن عقل بسيط قائم بذاته. لكن ما هو أمام ناظري العقل هنا ليس سوى مبادئ الوحدة السستمائية لتفسير ظاهرات النفس، عنيت: المبادئ التي تجعلنا ننظر إلى كل التعينات بوصفها قائمة في ذات وحيدة، وإلى كل الملكات، قدر ما هو ممكن،

(*) مبدأ غير متعين

(**) الأيس الفكري المستدل عليه.

بوصفها مشتقة من ملكة أساسية وحيدة، وإلى كلّ تبدل بوصفه متممياً إلى أحوال كائن واحد بعينه ودائم، وتجعلنا نتصور الظاهرات في المكان بوصفها متميزة تماماً عن أفعال التفكير. وبساطة الجوهر هذه... الخ، يجب أن لا تكون سوى شيم ذلك المبدأ التنظيمي ولا نفترض أنها المبدأ المتحقق للخصائص النفسية، لأنّ هذه الأخيرة يمكن أن تستند أيضاً إلى علل أخرى كلياً لا نعرفها البتة، مثلما ليس بوسعنا أن نعرف أصلاً النفس في ذاتها بواسطة هذه المحمولات التي نفترضها، حتى عندما نريد أن نطبقها عليها بإطلاقها، لأنّها تشكل فقط مجرد فكرة لا يمكن قط أن نتصورها عياناً. والحال، إنه، عن مثل هذه الفكرة السيكلوجية، لا يمكن أن تتولد سوى منافع إذا ما انتبهنا جيداً إلى عدم عدّها أكثر من مجرد فكرة، أعني إلى عدّها بمثابة فكرة تصدق فقط بالنسبة إلى الاستعمال السستامي للعقل، بالنظر إلى ظاهرات نفسنا. إذ عندها لا نعود نُدْخِلُ القوانين الأميرية للظاهرات الجسميّة التي هي من درب مختلف تماماً في شروحات ما لا ينتمي إلّا إلى الحس الباطن، ولا نعود نسمح بأيّ فرض من تلك الفروض الباطلة عن توليد الأنفس وإفنائها ومُناستها الخ... فننظر إلى موضوع الحس الباطن هذا إذن من حيث هو محض كلي ومن دون اختلاط بخصائص مغايرة، ونوجّه إضافة إلى ذلك، البحث العقلي نحو إحالة مبادئ التفسير، قدر الإمكان، إلى مبدأ وحيد في هذه الذات، وننجز كلّ هذا، على أحسن وجه، بل فقط بواسطة شيم من هذا النوع كما لو أنّه كائن متحقق. ولا يمكن للفكرة السيكلوجية أن تعني سوى شيم أفهوم تنظيمي، لأنني لو أردت أن أسأل وحسب: هل النفس في ذاتها من طبيعة روحية؟ فسيكون سؤالاً خالياً من المعنى، لأنني، بأفهوم من هذا النوع، لا أنحّي جانباً الطبيعة الجسميّة، وحسب، بل كلّ طبيعة بعامة، أعني كلّ المحمولات لأيّ تجربة ممكنة، وبالتالي كلّ الشروط الضرورية لتفكير موضوع لمثل هذا الأفهوم، أو بعبارات أخرى، كلّ ما يمكن أن يَسمح بالقول عنه: إنّ له معنى.

والفكرة التنظيمية الثانية للعقل محض الاعتباري، هي أفهوم العالم بعامة. لأنّ الطبيعة ليست أصلاً سوى الشيء الوحيد المعطى الذي بالنظر إليه يحتاج العقل إلى مبادئ تنظيمية. هذه الطبيعة مزدوجة، فهي إمّا طبيعة مفكّرة، وإما طبيعة جسميّة. لكن، كي نفكر هذه الأخيرة في إمكانها الجوّاني، أعني كي نعيّن انطباق المقولات عليها، لا نحتاج لأيّ فكرة، أيّ لأيّ تصور يتخطى التجربة، بل إنّ شيئاً من هذا القبيل لن يكون ممكناً بالنظر إليها، لأن ما يوجّهنا في ذلك هو الحدس الحسي وحده، ولأن الأمر يختلف معها عن الأفهوم السيكلوجي الأساسي ((أنا)) الذي يتضمّن قبلياً صورة معينة من التفكير، أعني وحدته. لا يبقى عندنا إذن للعقل المحض سوى الطبيعة بعامة وتماميّة الشروط فيها وفقاً لمبدأ ما. والجملة المطلقة لسلسلة هذه الشروط في اشتقاق أطرافها، هي فكرة لا يمكنها بالطبع أن تتحقق بشكل ناجز قط، في الاستعمال الأميري للعقل، إلّا أنها تزوّدنا مع ذلك بالقاعدة التي علينا أن نتبعها في هذا المجال، أعني، إنّ علينا في تفسير الظاهرات المعطاة أن نتوسّل (هبوطاً أم صعوداً) كما لو أنّ السلسلة كانت في ذاتها لا متناهية، أعني *in indefinitum*^(*). لكن حيث يُنظر إلى العقل نفسه كعلة معيّنة (في الحرّية) وبالتالي

(*) في لاتين.

في المبادئ العملية، يجب علينا أن نعمل كما لو أن أمامنا لا موضوعاً للحواس، بل موضوعاً للفاهمة المحضة حيث لا يعود يمكن للشروط أن تطرح في سلسلة الظاهرات، بل خارج هذه السلسلة، وحيث يمكن أن يُنظر إلى سلسلة الأحوال كما لو أنها كانت قد بدأت بإطلاق (بعلة معقولة)؛ فكل هذا يدل على أن الأفكار الكسملوجية ليست سوى مبادئ تنظيمية، وهي بعيدة جداً عن أن تطرح، بشكل إنشائي ما، جملة متحققة لتلك السلسلات. وبالنظر إلى ما تبقى، يمكن الرجوع إليه في موضعه في نقيضة العقل المحض.

والفكرة الثالثة للعقل المحض التي تتضمن مجرد إفتراض نسبي لكائن يُعد بمثابة العلة الوحيدة والكافية تماماً لكل السلسلات الكسملوجية، هي الأفهوم العقلي عن الله. وليس لدينا أدنى سبب لكي نسلم بموضوع هذه الفكرة بإطلاق (لإفتراضه في ذاته)؛ إذ، ما الذي يجعلنا قادرين أو يُؤثّرنا فقط الإيمان أو الزعم بكائن الكمال المطلق بوصفه ضرورياً بإطلاق وفقاً لطبيعته، بناء على مجرد أفهومه في ذاته، إن لم يكن العالم الذي بالنسبة إليه وحده، يمكن أن يكون هذا الافتراض ضرورياً؟ وبذلك نرى بوضوح أن فكرة هذا الكائن، شأنها شأن كل الأفكار الإعتبارية، لا تعني شيئاً سوى أن العقل يأمرنا بأن ننظر إلى كل اقتران في العالم وفقاً لمبادئ وحدة سستامية، وبالتالي كما لو أنها كلها صادرة معاً عن كائن وحيد يتضمن كل شيء، صدورها عن علة سامية وكافية تماماً. ويتضح بذلك أنه لا يمكن أن يكون للعقل هنا من مقصد سوى قاعدته الصورية الخاصة في توسيع استعماله الأميري، إنما ليس في ما يتخطى كل حدود الاستعمال الأميري البتة، وأنه لا ينجّى تحت هذه الفكرة بالتالي أي مبدأ انشائي لاستعماله المخصص لتجربة ممكنة.

وهذه الوحدة الصورية الأسمى، التي تستند إلى أفاهيم عقلية حصراً، هي الوحدة الغائية للأشياء، والغرض الاعتباري للعقل يُرغمنا على أن ننظر إلى كل تنظيم في العالم كما لو أنه صادر عن مقصد عقل أسمى. ويفتح مثل هذا المبدأ لعقلنا المطبق في حقل التجارب آفاقاً جديدة جداً من أجل أن نفرق أشياء العالم وفقاً لقوانين غائية، فيقودنا بذلك نحو أكبر وحدة سستامية لها. فافتراض عقل أعلى كعلة وحيدة للعالم، إنما في الفكرة وحسب بالطبع، يمكن أن يكون إذن دائماً ذا فائدة للعقل ولا يمكن أن يُضيره البتة. إذ لو سلّمنا سلفاً بالنسبة إلى هيئة الأرض (التي هي كروية إنما مسطحة بعض الشيء⁽¹⁾) والجبال والبحار... إلخ. بمقاصد الخالق أسمى حكيمة حصراً، لأمكنا أن نقوم بمجموعة من الاكتشافات عن هذه الطريق. وإذا ما تمسكنا بهذا الافتراض بوصفه مبدأ تنظيمياً وحسب، فإن الخطأ نفسه لا يمكن أن يكون مُضراً بنا. إذ لن

(1) والفائدة الناتجة عن الشكل الكروي للأرض معروفة كفاية، إلا أن قليلاً من الأشخاص يعرفون أن تسطيحها الذي يجعلها بيضاوية هو العائق الوحيد الذي يمنع مرتفعات القارة بل حتى أصغر الجبال التي يمكن أن ترتفع، بهزة أرضية، من أن تزيج باستمرار، وبشكل مهم في قليل من الوقت، محور الأرض كما كان سيحصل لو لم يكن انتفاخ الأرض عند خط الاستواء جبلاً هو من الضخامة بحيث لا يمكن لهزة جبل آخر أن تغير وضعه بشكل بارز بالنسبة إلى المحور. ومع ذلك لا نتردد في تفسير هذا التدبير الحكيم بتوازن الكتلة الأرضية التي كانت سائلة فيما مضى

يُحصل عن ذلك شيء أكثر من أنه حيث كنا نتوقع ترابطاً غايائياً (nexus finalis)، لن نجد سوى ترابط محض ميكانيكي أو فيزيائي (nexus effectivus)، الأمر الذي لا يجرنا في مثل هذه الحالة إلا من وحدة، إلا أنه لا يضيّع علينا وحدة العقل في استعماله الأميري. لكن سوء الطالع هذا لا يمكن أن يطال القانون نفسه في مقصده العام والغايائي. إذ على الرغم من أنه يمكننا أن نثبت لعالم فيسيولوجي غلطة عندما ينسب أحد أعضاء جسم الحيوان إلى غاية يمكن أن نظهر بوضوح أنه غير ناتج عنها، فإنه مع ذلك، من المستحيل كلياً أن ندلل في حالة واحدة أن استعداداً للطبيعة أيّاً كان شأنه هو من دون غاية بالمرّة. ولذا توسّع الفسيولوجيا (التي للأطباء) أيضاً معرفتها الأميرية المحدودة جداً، بغايات بنية الجسم المتعضي من خلال مبدأ يعطيه العقل المحض وحده، ويذهب إلى حدّ جعلنا نسلم بكل جرأة، لكن أيضاً بموافقة كل الناس، بأن كل شيء في الحيوان له فائدته ومقصده الحسن؛ وهو افتراض لو كان عليه أن يكون إنشائياً، لكان ذهب أبعد بكثير مما تسمح به الملاحظات التي أجريت حتى الآن. وعليه، نرى أنه ليس سوى مبدأ تنظيمي في العقل للوصول إلى أرفع وحدة سستمائية عبر فكرة العلية الغائية عن العلة الأسمى للعالم كما لو أن هذه العلة قد فعلت كل شيء بوصفها عقلاً أعلى وفقاً لأكثر المقاصد حكمة.

لكن، إذا لم نحصر هذه الفكرة باستعمالها التنظيمي وحسب، فإن العقل سيتوه بطرق مختلفة، لأنه سيفادر أرض التجربة التي يجب أن تتضمن معالم دربه، وبغامر بعيداً عن هذه الأرض في ما لا يفهم ولا يسرّ، في تلك الأعالي التي يُصيّبه فيها الدوران بالضرورة، إذ يرى نفسه من تلك النقطة منقطعاً كلياً عن كل استعمال مطابق للتجربة.

وعندما نستعمل فكرة الكائن الأسمى لا استعمالاً مجرد تنظيمي، بل على العكس استعمالاً إنشائياً، الأمر الذي يضاد طبيعة هذه الفكرة، فإن أول عيب يتولد عن ذلك هو العقل الكسول⁽¹⁾ (ingava ratio). ويمكن أن نطلق هذا الاسم على كل مبدأ يجعلنا ننظر إلى بحثنا في الطبيعة أيّاً كان مجاله بوصفه بحثاً ناجزاً بإطلاق، ويجعل العقل يركن إلى الراحة كما لو أنه أنجز مهمته انجازاً تاماً. ولذا فإن الفكرة السيكلولوجية نفسها، عندما نستعملها كمبدأ إنشائي لتفسير ظواهر نفسنا، وبالتالي لتوسيع معرفتنا بهذه الذات (لمعرفة حالها بعد الموت) أبعد من كلّ تجربة، هي من دون شك مريحة جداً للعقل، إلا أنها تفسد وتهدم تماماً كلّ الاستعمال الطبيعي الذي يمكن أن يُقيمه اهتماماً بالتجارب. وهكذا يفسّر الروحاني الدُعائي وحدة الشخص الذي يبقى ثابتاً عبر كلّ تبدلات أحواله بوحدة الجوهر المفكر الذي يعتقد أنه يدركه من دون توسط في الك ((أنا))، أو يفسّر اهتمامنا بالأشياء التي يجب أن لا تحصل إلا بعد الموت بوعي الطبيعة اللامادية

(1) (*) تجاهل العقل، (م. و). داك هو الاسم الذي كان يطلقه الديالكتيكيون القدماء على المغالطة التي كانت تُصاغ هكذا: إذا كان قدرك يريد أن تشفى من هذا المرض، فإن ذلك سيحصل سواء استشرت طبيياً أم لم تستشر. وقد قال شيشرون: إن هذا النوع من الاستدلال يستمدّ اسمه من أنه لو أنصعنا إليه لما بقي هناك أي استعمال للعقل في الحياة. وذاك هو السبب الذي يجعلني أشير إلى حجة العقل المحض السفطية بالاسم نفسه (كنط).

لذاتنا المفكرة الخ... فهو يُعفي نفسه من كل بحث طبيعي بناءً على مبادئ تفسير طبيعية لعلّة ظاهراتنا الباطنة هذه، مهملاً جانباً المصادر المعرفية المحايدة للتجربة، استناداً إلى قرار إعتباطي اتخذته عقل مفارق بما يلائمه خير ملاءمة ولا شك، إنما على حساب رُئيانه. وتظهر هذه النتيجة المُزّرية بوضوح أكبر أيضاً في دغمائية فكرتنا عن العقل الأسمى، والسُستام الغايائي للطبيعة (اللاهيات الطبيعية) الذي يتأسس عليها خطأ. لأنّ كلّ الغايات التي تظهر في الطبيعة، والتي غالباً ما نخترعها بأنفسنا تصلح لإراحتنا من البحث عن الأسباب. أعني، أنّه بدل البحث عنها في القوانين الكلية لآلية المادة نحتمي مباشرة بقرارات الحكمة السامية التي لا تُسر، وننظر إلى عمل العقل بوصفه ناجزاً لأنّنا نُعفي أنفسنا من استعماله الذي لا يجد خيطاً هادياً إلاّ حيث يُعطينا الخيط نظام الطبيعة وسلسلة التغيرات وفق قوانينه الداخلية والعامة. ويمكن تجنب هذا الغلط لا عندما ننظر، من وجهة نظر الغايات، إلى بعض أجزاء الطبيعة مثل انقسام اليابسة وبنيتها ووضع الجبال وقوامها وحتى التنظيم في مملكة النبات وفي مملكة الحيوان، بل عندما نجعل، على العكس، هذه الوحدة السستامية للطبيعة عامّة كلياً بالنسبة إلى الفكرة عن العقل الأسمى. إذ عندها ستتحّد أساساً لنا غائية تتبّع القوانين الكلية للطبيعة التي لا تشدّ عنها أيّ وضعية خاصّة حتى وإن كانت لا تظهر لنا بوضوح متفاوت، وسيكون لدينا مبدأ تنظيمي لوحدة الاقتران الغايائي السستامية. إلاّ أننا لا نعيّن سلفاً هذا الاقتران، بل بانتظار الوصول إليه، ليس علينا سوى أن نتبع الاقتران الفيزيائي الميكانيكي بموجب قوانين كلية. وعلى هذا النحو فقط، يمكن لمبدأ الوحدة الغائية دائماً أن يوسّع استعمال عقلنا بالنظر إلى التجربة من دون أن يُسيء إليه في أي حال.

والعيب الثاني الذي يتولد من سوء فهم مبدأ الوحدة السستامية هو مبدأ العقل المقلوب (*)^(٩) (perversa ratio, u'στερον πο'τερον, rationis) إذ يجب أن لا تُستخدم وحدة الفكرة السستامية إلاّ كمبدأ تنظيمي للبحث عن هذه الوحدة في ربط الأشياء بموجب قوانين الطبيعة الكلية، وللظن أنه كلما وجدنا شيئاً بالطريقة الأميرية، كلما اقتربنا من تمامية استعماله على الرغم من أنه لا يمكننا بلوغه قط في الحقيقة. ولكنّ بدل القيام بذلك، فإنهم يقبلون الأمر بالضبط، فيبدؤون باتخاذ تحقّق مبدأ الوحدة الغائية، بمثابة أساس وبعده أقنوماً، ويتعيّن أفهوم ذلك العقل الأسمى بطريقة تشبيهية، لأنه في ذاته من غير الممكن الوصول إليه البتة؛ ويفرضون من ثمّ، بعنفٍ واستبدادٍ، غايات على الطبيعة بدل أن يبحثوا عنها كما ينبغي عن طريق البحث الفيزيائي. وعلى هذا النحو لا تميل الغايائية التي كان يجب أن تستخدم لإكمال وحدة الطبيعة وفقاً لقوانين كلية، إلى نسّخ هذه الوحدة وحسب، بل إنّ العقل نفسه يخطئ هدفه الذي هو التدليل بالطبيعة على وجود مثل تلك العلّة العقلية الأسمى. لأنه إذا لم يكن بإمكاننا أن نفترض قبلياً الغائية الأسمى في الطبيعة، أعني بوصفها منتمية إلى ماهيتها، فكيف نريد أن نُساق إلى بحثها ونقترب بواسطة هذا السّلم من الكمال الأسمى للخالق الأول بوصفه كملاً ضرورياً بإطلاق، وبالتالي قابلاً لأن يعرف قبلياً؟ يريد المبدأ التنظيمي أن نفترض الوحدة السستامية

(*) (العقل المقلوب، والآخر أولاً).

بإطلاق، أعني كوحدة ناجمة عن ماهية الأشياء بوصفها وحدة للطبيعة لا تُعرف بطريقة محض أميرية، بل تُفترض قبلياً وإن بطريقة غير متعينة. فإن بدأت بطرح كائن منظم أسمى، فإن وحدة الطبيعة ستندثر بالفعل عندها، لأنها ستكون بذلك غريبة كلياً عن طبيعة الأشياء وعرضية، ولن يكون بالإمكان معرفتها بالقوانين الكلية لهذه الطبيعة، فينتج عن ذلك دور في الدليل، لأننا نفترض ما يجب أن ندلل عليه أصلاً.

إن اتخاذ المبدأ التنظيمي لوحدة الطبيعة السستمائية كمبدأ إنشائي، وافترض ما ليس متخذاً إلا في الفكرة كمبدأ للاستعمال المتسق للعقل، إفتراضاً أقنومياً بوصفه علة، هو ما يسمى بالضبط تضليلاً للعقل. فالبحث الطبيعي يتابع دربه وفقاً لسلسلة الأسباب الطبيعية التي تتبع قوانين الطبيعة الكلية وحسب، وصحيح أنه يتوافق مع فكرة الخالق، إلا أن ذلك ليس من أجل أن يُشتق منه الغائية التي يتابعها في كل مكان، بل من أجل أن يعرف وجوده بواسطة تلك الغائية التي يبحث عنها في ماهية أشياء الطبيعة، وقدر الامكان في ماهية كل الأشياء بعامة، وبالتالي لكي يعرف معرفة ضرورية إطلاقاً. وسواء نجح هذا الأمر الأخير أم لا، فإن الفكرة تظل صحيحة أبداً، ويظل استعمالها كذلك عندما يكون محصوراً ضمن شروط المبدأ التنظيمي وحسب.

إن الوحدة الغائية التامة هي الكمال (منظوراً إليه بإطلاق). فإذا لم نجدها في ماهية الأشياء التي تشكل كل موضوع التجربة، أعني موضوع كل معرفتنا التي تصدق موضوعياً، وبالتالي في القوانين الكلية والضرورية للطبيعة، فكيف يمكننا أن نستنتج منها مباشرة فكرة الكمال الأسمى والضروري بإطلاق عن كائن أول هو أصل كل عليّة. إن أكبر وحدة سستمائية وبالتالي أيضاً أكبر وحدة غائية هي مدرسة لأكثر استعمال للعقل البشري، بل أساس لإمكانه؛ وفكرتها هي إذن، مرتبطة بشكل لا ينفصل بمهية عقلنا. وهذه الفكرة نفسها هي أيضاً فكرة تشريعية بالنسبة إلينا. وهكذا فإنّه من الطبيعي جداً أن نفترض عقلاً مشرعاً يتناسب معها^(*) (intellectus archetypus) ومنه يمكن أن تُشتق كل وحدة سستمائية للطبيعة بوصفها موضوعاً لعقلنا.

ولقد قلنا، بصدد نقیضة العقل المحض أن جميع الأسئلة التي يُثيرها العقل المحض يجب أن تحظى حتماً بجواب، وأن العذر الذي يُستمد من قُصور معرفتنا، والذي هو، في كثير من المسائل الفيزيائية، لا مفر منه بقدر ما هو صحيح، لا يمكن أن يُقبل هنا لأن السؤال المطروح علينا هنا، لا يدور على طبيعة الأشياء، بل يطرح من طبيعة العقل وحدها ولا يتعلق إلا ببنيته الجووانية. ونحن الآن في حال تسمح بتأكيد هذا الزعم الذي كان جريئاً للوهلة الأولى، بالنسبة إلى سؤالين يوليها العقل أعظم اهتمامه، وبذلك نسوق تأملاتنا حول دياكتيك العقل المحض نحو إنجازها الكلي.

(*) عقل أمثل (أنموذج).

فإن طُرِح السؤال إذن (بالنظر إلى الالهيات الترسندالية)⁽¹⁾.

أولاً: هل هناك ما يميّز عن العالم وما يتضمن أساس نظام العالم وترباطه وفقاً لقوانين كلية؛ فالجواب هو: من دون أي شك. لأن العالم هو جملة ظاهرات، فيجب إذن أن يكون لهذه الظاهرات مبدأ ترسندالي، أعني مبدأ يمكن للفاهمة المحضة وحدها أن تفكره، وإن سُئل ثانياً: هل هذا الكائن جوهر يتمتع بأكبر واقع وبالضرورة؟ فإني أجيب ليس لهذا السؤال أي معنى. وذلك أن جميع المقولات التي بواسطتها أسعى إلى أن أصطنع أفهوماً عن مثل هذا الموضوع ليس لها أي استعمال سوى الاستعمال الأميري، وليس لها أي معنى عندما لا تطبق على أشياء تجربة ممكنة، أعني على العالم الحسي. وهي خارج هذا الحقل مجرد عناوين لأفاهيم يمكن أن نقبل بها، إلا أنه لا يمكن أن نفهم بها شيئاً. وإن سُئل ثالثاً وأخيراً: ألا يمكننا على الأقل أن نفكر هذا الكائن المتميز عن العالم بالتمثيل مع موضوعات التجربة؟ فإن الجواب هو: بالطبع، لكن، فقط كموضوع في الفكرة، وليس في الواقع. أعني، فقط من حيث هو أس، مجهول لدينا، لوحدة العالم السستمائية ونظامه وغائية بنيتها التي يجب أن يكون العقل عنها مبدأ تنظيمياً في بحثه عن الطبيعة. أكثر من ذلك: يمكننا أن نقبل في هذه الفكرة بجراً، ومن دون أن نخشى اللوم، بعض التشبيهات المفيدة للمبدأ التنظيمي المذكور هنا. إذ هناك دائماً مجرد فكرة لا تنسب قط مباشرة إلى كائن متميز عن العالم، بل إلى مبدأ تنظيمي للوحدة السستمائية للعالم، الأمر الذي لا يمكن أن يحصل إلا بشيئ هذه الوحدة، أعني بعقل أسمى يكون علّة لها بموجب مقاصد حكيمة. وليس بوسعنا أن نفكر بذلك ما هو في ذاته المبدأ الأصلي لوحدة العالم، بل كيف يجب أن نستعمله، أو بالأحرى أن نستعمل فكرته بالنسبة إلى استعمال العقل السستمائي بالنظر إلى أشياء العالم.

لكن، ألا يمكننا مع ذلك وعلى هذا النحو (سيستمر المرء بالسؤال) أن نسلم بخالق للعالم وحيد حكيم وكلي القدرة؟ من دون أدنى شك وليس فقط يمكننا أن نسلم بمثل هذا الخالق، بل يجب علينا أن نفترضه. لكن، هل نوسع بذلك معرفتنا إلى أبعد من حقل التجربة الممكنة؟ لا، البتة. ذلك أننا لم نفعل سوى أن افترضنا شيئاً ما وليس لدينا على الإطلاق أي أفهوم عما هو في ذاته (موضوع محض ترسندالي)؛ لكن بالنسبة إلى النظام الغائي والسستمائي لبنيّة العالم الذي يجب أن نفترضه عندما ندرس الطبيعة، لا نفكر هذا الكائن المجهول لدينا إلا بالتمثيل مع عقل (وهو أفهوم أميري)؛ أعني إننا بالنسبة إلى الغايات وإلى الكمال الذي تتأسس عليه، جعلناه بالضبط ذا خصائص يمكنها وفقاً لشروط عقلنا أن تتضمن أساس مثل تلك الوحدة السستمائية. فهذه الفكرة هي إذن، مدعمة كلياً بالنسبة إلى استعمال العقل في العالم. لكن، إذا كنا نريد أن

(1) ما سبق أن قلته أعلاه عن الفكرة السيكلوجية وعن قصدها الخاصة كمبدأ للاستعمال محض التنظيمي للعقل، يُعفني من التوقف لكي أشرح أيضاً بخاصة الوهم الترسندالي الذي بموجبه تُتصور الوحدة السستمائية لكل تنوع الحس الباطن، أقنومياً، والطريقة المستعملة هنا شبيهة جداً بالطريقة التي اتبناها النقد بصدد أمثل الإلهيات.

نسب إليها مصداقية موضوعية بالمطلق، فإننا نكون بذلك قد نسينا أنه مجرد كائن نفكره في الفكرة. وعندما نبدأ على هذا النحو بأساس لا يمكن أن يتعين قط بتأمل العالم، فإننا سنكون غير قادرين على أن نطبق هذا المبدأ على الاستعمال الأميري للعقل تطبيقاً مناسباً.

لكن (سيسأل المرء بعد): ألا يمكنني على هذا النحو أن أستعمل أفهوم الكائن الأسمى وافترضه في التأمل العقلي للعالم؟ نعم ولهذا، أصلاً، إنما طرَحَ العقل هذه الفكرة كمبدأ. لكن، هل يمكنني إذن أن أنظر إلى الإنتظامات، التي تشبه الغايات، بمثابة أهداف قصدية باشتقاقها من الارادة الإلهية وإن كان ذلك بالطبع بتوسط تدابير خاصة أقيمت لهذا الغرض في العالم؟ نعم يمكنكم ذلك أيضاً، لكن على شرط أن تكونوا لا مبالين سواء إن سمعتم أحدهم يقول إن الحكمة الإلهية قد نظمت كل شيء على هذا النحو من أجل غاياتها العليا أو إن فكرة الحكمة الأسمى هي مبدأ تنظيمي في البحث عن الطبيعة ومبدأ لوحدها السستامية والغائية بموجب قوانين الطبيعة الكلية حتى حيث لا نراها. أعني، إنه يجب أن يكون الأمر سياناً تماماً لديكم، أن تقولوا حيث تلاحظون ذلك: إن الله قد أراده بحكمة على هذا النحو، أو إن الطبيعة قد نظمتها على هذا النحو بحكمة. ذلك أن أكبر وحدة سستامية وغائية كان يريد عقلكم أن يُعطىها كأساس بوصفه مبدأ تنظيمياً لكل بحث عن الطبيعة كان بالضبط ما يخولكم أن تتخذوا كأساس، فكرة عقل أسمى بمثابة شيم لمبدأ تنظيمي، ويقدر ما تجدون وفقاً لهذا المبدأ من غائية في العالم بقدر ما تلمسون تأكيداً لمشروعية فكرتكم. لكن، بما أن المبدأ المذكور، لم يكن يهدف إلّا إلى البحث عن الوحدة الضرورية للطبيعة، وعن أكبر وحدة ممكنة، فإننا ندين بالطبع بكل ما نصل إليه إلى فكرة الكائن الأسمى، إلّا أنه لا يمكننا، من دون أن نقع في تناقض مع أنفسنا، أن نهمل القوانين الكلية للطبيعة التي اتخذت الفكرة وحدها كأساس لها، لكي ننظر إلى غائية الطبيعة هذه كغائية عَرَضِيَّة وذات مصدر فوق فيزيائي. ذلك أننا لم نكن نحولين التسليم بكائن يتمتع بالصفات المذكورة فوق الطبيعة، بل فقط أن نتخذ فكرته كأساس كي ننظر، بالتمثيل مع التعيين السببي، إلى الظواهر بوصفها مقترنة فيها بينها.

وعليه، فنحن نحولين أيضاً لا أن نفكر وحسب علّة العالم في الفكرة (التي من دونها لا يمكن أن نفكر شيئاً) وفقاً لألطف أشكال التشبيهية أعني ككائن ذي فاهمة، قادر على اللذة والألم، وذو رغبة وإرادة متناسبتين مع ذلك في الوقت عينه. . إلخ. بل أن ننسب إليه أيضاً كملاً لا متناهياً يتخطى بالتالي، بكثير، الكمال الذي يمكن أن تحوّلنا التسليم به المعرفة الأميرية لنظام العالم. ذلك أن القانون التنظيمي للوحدة السستامية يريد أن ندرس الطبيعة كما لوأنه يوجد، في كل مكان إلى ما لا نهاية، وحدة سستامية وغائية في أكبر تنوع ممكن. إذ على الرغم من أننا لا نكتشف، ولن نبليغ إلّا قليلاً من هذا الكمال في العالم، فإنه يعود إلى تشريع عقلنا مع ذلك أن يبحث عنه وأن يخمنه في كل محل. ويجب أن يكون من النافع لنا أبداً، من دون أن يكون ذلك مضرّاً بنا البتة، أن نوجه فحوصنا للطبيعة بموجب هذا المبدأ. لكن بموجب هذا التصوّر لفكرة خالق أسمى متخذة كأساس، من الواضح أيضاً أن ما أستعمله كأساس هو لا وجود مثل هذا الكائن ولا معرفته، بل فكرته وحسب، وأني لذلك لا أشتق أصلاً أي شيء من هذا الكائن، بل فقط من فكرته،

أعني من طبيعة أشياء العالم وفقاً لمثل هذه الفكرة. وهكذا يبدو أنّ وعياً معيناً، وإن مبهماً، للاستعمال الحقيقي لأفهوم عقلنا هذا، قد ولّد الهوة المتحفّظة والمتواضعة عند فلاسفة كل الأزمان الذين يتكلمون على حكمة الطبيعة وتدبرها أو على الحكمة الالهية كما لو كانت تلك تعابير مترادفة. والذين يفضلون بالأحرى التعبير الأول طالما أنهم يهتمون بالعقل النظري وحده، فلأنه يُلطّف زعمنا إثبات أكثر مما يجوز لنا أن نفعل، ويعيد في الوقت نفسه العقل إلى حقله الخاص، الطبيعة.

وهكذا، فإن العقل المحض الذي كان يبدو، في البداية، أنه يعدنا بما لا يقلّ عن توسيع معارفنا إلى أبعد من كل حدود التجربة، لا يتضمن، إذا ما فهمناه جيداً، سوى مبادئ تنظيمية توصي بوحدة أكبر من تلك التي يبلغها الاستعمال الأميري للفاهمة، بالطبع. إلا أنّها، بفعل أنها تُبعد إلى هذه الدرجة الهدف الذي يحاول العقل أن يقترب منه، تحمل إلى أرفع درجة توافق هذا الاستعمال مع نفسه بواسطة تلك الوحدة السستامية. وعلى العكس، إذا لم نفهم جيداً هذه المبادئ، واتخذناها كمبادئ إنشائية لمعارف مفارقة، فإنها ستولد عندئذ تراثاً براقاً إنما خادعاً، وقناعة وعلماً متخيلاً، وستولد هذه بدورها تناقضات ومشاحنات دائمة.

* * *

كل معرفة بشرية تبدأ إذن بحدوس وتذهب منها إلى أفاهيم وتنتهي بأفكار. وعلى الرغم من أنّ لديها، بالنظر إلى كل من العناصر الثلاثة مصادر معرفية قبلية، يبدو أنها تنفر للوهلة الأولى من حدود كل تجربة، فإن نقداً مُنجزاً يقتنعنا مع ذلك بأنّ كل عقل في استعماله النظري لا يمكنه أن يتخطى بهذه العناصر حقل التجربة الممكنة ذات مرة، وأنّ القِصْدَة الخاصة بهذه القدرة المعرفية العليا هي أن لا تستخدم كل المناهج ومبادئها إلا كي تتابع الطبيعة وصولاً إلى أكثر ما لديها جَوَانِيَة وفقاً لكل المبادئ الممكنة للوحدة التي أهمها مبدأ وحدة الغايات، إنما من دون أن تخرج عن حدودها التي لا يوجد خارجها بالنسبة إلينا سوى مكان فارغ. وصحيح أنّ الفحص النقدي لكل القضايا التي يمكن أن توسّع معرفتنا إلى أبعد من التجربة المتحققة قد أقتنعنا كفاية، في التحليلات الترندالية، أنها لا يمكن أن تؤدي بنا إلى شيء أكثر من التجربة الممكنة؛ وأنّه لو لم نُبدِ حذراً حتى من أوضح النظريات التجريدية أو العامة، ولو لم تُغَرِّنا تلك الرؤى الجذابة والمتحذلقة برفض قوة التجربة، لأمكننا بالتأكيد أن نعفي أنفسنا من تحمّل عناء الإستيعاب إلى كل الشهود الدّيالكتيكيّين الذين كان يستدعيهم العقل المفارق لتدعيم دعاويه، لأننا كنا نعلم سلفاً وبقين تام أنّ كل ادّعاءاته قد تكون تنطلق من قصد شريف، هذا صحيح، إلا أنها يجب أن تكون باطلة كلياً؛ لأن الأمر يدور هنا على معرفة لا يمكن لأيّ إنسان أن يحصلها يوماً. لكن، بما أنّه لا انتهاء للقول إنّ لم نصل إلى السبب الحقيقي للتراثي الذي يمكن أن يجذب أعقل العقلاء، وبما أنّ حلّ كلّ معرفتنا المفارقة إلى عناصرها (كدراسة لطبيعتنا الباطنة) له في ذاته قيمة غير يسيرة، بل هو بالأحرى واجب على كلّ فيلسوف، فإنه لم يكن من الضروري وحسب أن نبهت

تفصيلاً عن كلّ عمل العقل الإعتباري هذا وأيّاً كان بطلانه، وحتى مصادره الأولى، بل أيضاً، وبما أنّ الظاهر الديالكتيكي هنا ليس خادعاً وحسب من حيث الحكم، بل هو أيضاً، من حيث الغرض الذي نعلقه على الحكم، جذاب بقدر ما هو طبيعي، وأنه سيظل كذلك لكل زمن قادم، فإنه كان من الحكمة، أن نحرّر بشكل تفصيلي كل وقائع هذه الدعوة ونحفظها في سجلات العقل البشري، إنّ صح القول، كي نحترز في المستقبل من أغلاط مماثلة.

II

تعليم المناهج الترسندالي

عندما أنظر إلى مجمل كل معرفة العقل المحض والنظري بوصفها بنياناً لدينا على الأقل فكرته فينا، يمكنني أن أقول: إننا في تعليم العناصر الترسدي قد قدرنا المواد وعيّننا لأي بُنيان هي معدة، وبأي إرتفاع وأي صلابة. وقد تبين، وعلى الرغم من أننا كنّا نفكر بُرج يجب أن يرتفع حتى السماء، أن مؤونة المواد تكفي ولا شك، إنما فقط من أجل بيت للسكن، يتسع أو يكاد لأشغالنا في حقل التجربة، ويرتفع أو يكاد إلى ما يمكننا أن نضمّه بنظرة. وهكذا كان على ذلك المشروع الجريء أن يفشل من جراء نقص في المواد، وحتى من دون أن نأخذ بالحسبان إختلاط الألسنة التي كانت ستقسم حتماً العاملين على الخطّة التي يجب أتباعها، وتؤدي إلى بعثتهم في كل مكان في العالم كي يَبْنِي كل منهم لنفسه على جِدّة، وحسب مشيئته. أما الآن، فالمسألة ليست بالنسبة إلينا مسألة مواد بقدر ما هي مسألة خطة؛ إذ بما أنه، وعلى الرغم من كوننا قد بُنينا إلى أن لا نجازف بمشروع اعتباطي وعشوائي يمكن أن يتخطى كل مصادرنا، لا يمكننا مع ذلك أن نتخلّى عن بناء مسكن ثابت، فإنه يلزمنا أن نضع خطة البناء بالنظر إلى مؤونة المواد المعطاة لنا، والمناسبة في الوقت نفسه لحاجتنا.

أفهم إذن بتعليم المناهج الترسدي تعيين الشروط الصورية لستام تام للعقل المحض. وفي هذا الصدد، سيكون علينا أن نهتم بانضباط، وبـ «قانون»، وبمعماريات، وأخيراً بتاريخ للعقل المحض؛ وستنفذ بقصد ترسدي، ما يُحاوَل في المدارس تحت اسم المنطق العملي، بالنظر إلى استعمال الفاهمة بعامة، إنما الذي يُنفذ بشكل سيء جداً، لأن المنطق العام إذ لا ينحصر بأي نوع خاص من معرفة الفاهمة (ومثلاً بالمعرفة المحضة) ولا بأي موضوع خاص، لا يمكنه أن يفعل من دون أن يستعير المعارف من علوم أخرى، أكثر من أن يعرض العناوين لمناهج ممكنة، والتعابير التقنية التي تستخدم بالنظر إلى ما هناك من سستامي في كل أصناف العلوم، والتي تخبر سلفاً الطالب الناشئ بالاسماء التي لن يتعلّم معرفة دلالتها واستعمالها إلّا فيما بعد.

الباب الأول

انضباط العقل المحض

ليس للاحكام السالبة، لا من حيث الصورة المنطقية وحسب، بل أيضاً من حيث المضمون، أي قيمة خاصة بالنسبة إلى رغبة المعرفة التي للبشر. بل يُنظر إليها حقاً كعدوة غيرة من نزوعنا إلى التوسع في المعرفة بلا توقف، حتى لتكاد تكون بحاجة إلى مرافعة، بل بالأحرى إلى أن تزود بتوصية وشفاعة، كي يسمح بها فقط.

ويمكننا بالطبع، أن نُعبر منطقياً بشكل سالب عن كل القضايا التي نريد، إلا أنه بالنسبة إلى مضمون معرفتنا بعامة، أي لمعرفة ما إذا كان حكم ما يوسعها أم يحصرها، لا عمل للقضايا السالبة سوى منع الغلط. وعليه، فإن القضايا السالبة التي يجب أن نحترز بها من معرفة خاطئة، ستكون فارغة تماماً حيث لا مجال لأي غلط ممكن، مع بقائها صحيحة تماماً، وستكون غالباً مضحكة لأنها لن تكون مطابقة لغايتها. مثلها مثل عبارة ذلك البلاغي: لم يكن يمكن للاسكندر أن يحرز الانتصارات من دون جيش.

لكن، حيث تكون حدود معرفتنا ضيقة جداً، ويكون الدافع إلى الحكم كبيراً، والتراثي المائل خادعاً جداً، والضرر الناتج عن الغلط كبيراً، يكون السالب، في التعليم الذي لا يصلح إلا ليقينا من الغلط، ذا أهمية أكثر بكثير من ألف درس موجب يمكن أن نكتسب به زيادة في معرفتنا. والإرغام الذي يضيق على الميل العنيد إلى الانحراف عن بعض القواعد، وينتهي باقتلاعه، يسمى انضباطاً. ويختلف الانضباط عن الثقافة التي يجب أن تزودنا بمقدرة وحسب، من دون أن تلغي بالمقابل مقدرة أخرى قائمة، فهو لا يقدم إذن، بالنظر إلى تنمية الموهبة التي هي بحد ذاتها نزوع يجب أن يتمظهر، سوى إسهام سالب⁽¹⁾، في حين أن الثقافة والتعليم

(1) أعلم جيداً أن العادة في لغة المدارس هي استخدام لفظ "Disziplin" كمرادف للتثقيف =

يسهان إسهاماً إيجابياً فيها.

ويوافق كل واحد بسهولة على أن المزاج والمواهب التي تسمح لنفسها بحركة حرة وغير محدودة (كالمخيلة والذكاء) تحتاج إلى انضباط في وجهات مختلفة. لكن، أن يحتاج العقل الذي اليه يعود إملاء الانضباط على كل الميول الأخرى، أن يحتاج هو نفسه إلى انضباط، فذاك ما يبدو غريباً ولا شك. وبالفعل، لقد أفلتت حتى الآن من مثل هذا الإذلال، لأنه لم يكن لأحد بعد، إذ يرى بالضبط إلى وقاره ومركزه المدعّم، أن يتهمه بسهولة بلعبة خرقاء تحلّ فيها التخيلات محلّ الأفاهيم والأسماء محلّ الأشياء.

لسنا بحاجة إلى أيّ نقد للعقل في استعماله الأميري، لأنّ مبادئه خاضعة هناك دائماً لمحك التجربة؛ كذلك لسنا بحاجة أيضاً إلى أيّ نقد في الرياضة، حيث يجب على أفاهيم العقل أن تمثّل بلا توسّط عياناً في الحدس المحض، بحيث ينكشف فوراً كلّ ما هو اعتباطي ومن دون أساس. لكن حيث لا يرى العقل جيداً سيكته في غياب الحدس الأميري والمحض، عنيت في استعماله الترسانة تبعاً لمجرد أفاهيم، تراه يحتاج إلى انضباط يلجم نزوعه إلى التوسع إلى ما بعد الحدود الضيقة للتجربة الممكنة، ويحفظه من الانحراف والغلط، حاجة ماسّة إلى درجة أن كلّ فلسفة العقل المحض تشغل فقط بهذه الفائدة السالبة. ويمكن تلافي الأغلط الخاصة بالرقابة، وأسبابها بالنقد. لكن حيث نصادف، كما في العقل المحض، سيستاماً كاملاً من الأوهام والأضاليل المترابطة جيداً والموحدة تحت مبادئ مشتركة، يبدو من الضروري أن يقام تشريع خاص جداً، إنّما سالب، يُنشئ تحت إسم الانضباط، وانطلاقاً من طبيعة العقل وموضوعات استعماله المحض، سيستاماً للوقاية ومحاسبة الذات لا يمكن لأيّ تراءٍ خاطيء ومماحك أن يصمد في وجهه، بل على العكس، ينكشف على الفور، على الرغم من كل الأسباب التي يتذرّع بها.

لكن، يجب أن نلاحظ جيداً أنني، في هذا الجزء الثاني من النقد الترسانة، لا أوجه انضباط العقل على المضمون، بل فقط على منهج المعرفة بالعقل المحض. وقد نفذت المهمة الأولى في تعيين العناصر. إلا أن استعمال العقل أيّاً كان الموضوع الذي يمكن أن يطبق عليه هو من الشبه بنفسه ومن التميّز معاً، من كل استعمال آخر من حيث يجب أن يكون ترسانة، إلى درجة أنه، من دون التحذيرات التي يطلقها التعليم السالب الذي يعلمه انضباط أقيم خصيصاً لهذا الغرض، ليس من الممكن تجنّب الأغلط التي يجب أن تتولد بالضرورة عن سوء الإقتداء بتلك المناهج التي، وإن كانت تصلح للعقل في مجال آخر، إلّا أنّها لا تلائمه هنا.

= لكن هناك حالات كثيرة يعني بها التعبير الأول، التأديب، ويتميّز بعناية عن التعبير الثاني التعليم، وتتطلب طبيعة الأشياء نفسها أن تحتفظ تبعاً لهذا التمييز بالعبارات الملائمة وحدها. ونتمنى أن لا يسمح أحد قطّ لنفسه استعمال هذا اللفظ بمعنى آخر غير المعنى السليبي.

(*) يعني: انضباط، وأيضاً: فن من فنون الاختصاص. (م.و).

الفصل الأول

انضباط العقل المحض في الاستعمال الدغمائي

تقدم الرياضة أسطح مثل للعقل المحض الذي ينجح بالتوسع من تلقائه ومن دون مساعدة التجربة. والأمثلة مُعْدِيَة، وبخاصة هذه القدرة التي تفاخر طبيعياً بأن لها في حالات أخرى نفس الحظ الذي أصابها في هذه الحالة الخاصة. وعليه، يأمل العقل أن يتمكن من التوسع في استعماله الترسدالي بنفس الحظ والتعمق الذي توصل إليه في استعماله الرياضي، وبخاصة إن طُبِّق في هذا الاستعمال ذلك المنهج الذي كان في الاستعمال الرياضي ذا فائدة بيّنة. يهْمُنَا اذن كثيراً أن نعرف هل المنهج الذي يؤدي إلى اليقين الضروري، والذي في هذا العلم الأخير يسمى رياضياً، هو المنهج الذي يصلح للبحث عن ذلك اليقين نفسه في الفلسفة والذي يجب أن يسمى هنا دُغمائياً.

والمعرفة الفلسفية هي معرفة عقلية بناءً على أفاهيم، أما الرياضة فبناءً على الأفاهيم. لكنّ بناء أفهوم يعني: عرض هذا الأفهوم في حدس يتناسب معه قبلياً. يتطلب بناء الأفهوم اذن حدساً غير أميري، ويكون بالتالي بما هو حدس موضوعاً مفرداً؛ لكنّ ذلك لا يقلل من تعبيره، بوصفه بناءً لأفهوم (لتصور كلي)، عن مصداقية كلية في التصور بالنسبة إلى كل الحدوس الممكنة المنتمة إلى الأفهوم نفسه. فأننا أبني مثلاً بتصور الموضوع المتناسب مع هذا الأفهوم إمّا بمجرد المخيلة في الحدس المحض، وإمّا وفقاً لهذا الأخير على الورق في الحدس الأميري؛ لكنّ، في الحالتين، بشكل قبلي تماماً من دون أن أستعير نموذجاً من أي تجربة. والشكل المفرد المرسوم هنا هو أميري، لكنه يُستخدم مع ذلك للتعبير عن الأفهوم من دون أن يفسر ذلك كليته، لأننا في هذا الحدس الأميري لا ننظر قط إلّا إلى فعل بناء الأفهوم الذي لا يُبالي البتة بكثير من التعيّنات، كتعيّنات الحجم والأضلاع والزوايا وفيه نُهمل هذه الفروقات التي لا تغيّر شيئاً في أفهوم المثلث.

فالمعرفة الفلسفية ترى اذن إلى الخاص في العام وحسب، والمعرفة الرياضية إلى العام في الخاص وحتى في المفرد، لكنّ أيضاً قبلياً وبواسطة العقل بحيث إنه كما يتعيّن المفرد وفقاً لشروط كلية معينة للبناء كذلك يجب أن يُفكّر موضوع الأفهوم الذي يتناسب معه هذا المفرد كشئيم وحسب، بوصفه متعيّناً تعيناً كلياً.

ففي هذه الصورة اذن، يقوم الاختلاف الماهويّ بين هذين الضريبن من المعارف العقلية ولا يستند إلى الفرق في مادتهما أو موضوعاتهما. واولئك الذين ظنوا أنهم يميزون الفلسفة من الرياضة بالقول، إن موضوع الاولى هو فقط الكيف، في حين أن موضوع الثانية هو الكم وحسب، قد حسبوا النتيجة بمشابه سبب. فصورة المعرفة الرياضية هي السبب الذي يجعل انه يمكن لهذه

المعرفة أن تطال كميات وحسب. لأنّ الأفهوم عن الكميات هو الوحيد الذي يسمح ببنائه أي بعرضه قبلياً في الحدس. وعلى العكس لا تسمح الكيفيات بعرضها في أي حدس سوى الحدس الأميري. ولا يمكن لأي معرفة عقلية بها أن تكون ممكنة بأفاهيم. ولا يمكن لأحد أن يستمد حدساً مناسباً لأفهوم الواقع إلا من التجربة، ولا يمكن أن نشارك فيه قط ذاتياً وقبلياً، أي قبل الوعي الأميري به. ويمكن أن نصنع من الشيء المخروطي موضوع حدس من دون أي مساعدة أميرية، وفقاً للأفهوم وحسب، إلا أنّ لون هذا المخروط يجب أن يُعطى سلفاً في تجربة من التجارب. ولا يمكنني بأي شكل أن أعرض أفهوم السبب بعامة في الحدس إلا في مثل تزوّدي به التجربة، وهكذا دواليك. غير أنّ الفلسفة تهتم بالكميات شأنها شأن الرياضة، مثال اهتمامها بالجملة واللاتناهي... إلخ. وتهتم الرياضة أيضاً بالفرق بين الخطوط والمساحات بوصفها أمكنة ذات كيفيات مختلفة، وباتصال المسافة بوصفها كيفاً لها. لكن، على الرغم من أن للثنتين موضوعاً مشتركاً، فإن طريقة معالجته بالعقل مختلفة تماماً في التأمل الفلسفي عنه في التأمل الرياضي. وفي حين يقتصر الأول على مجرد أفاهيم كلية، لا يمكن للثاني أن يفعل شيئاً مع مجرد أفهوم بل سرعان ما يلجأ إلى الحدس حيث يرى إلى الأفهوم عياناً، إنما لا بشكل أميري بل فقط في حدس قدمه قبلياً، أعني بناءً، حيث يجب أن يطبق ما ينتج عن الشروط الكلية للبناء بطريقة كلية أيضاً على موضوع الأفهوم المبني.

فلو أعطينا الفيلسوف أفهوم مثلث، وتركناه ليجد على طريقته ماذا يمكن أن تكون العلاقة بين مجموع زواياه والزوايا القائمة، وليس لديه سوى أفهوم عن شكل محصور بين ثلاثة خطوط، وفي هذا الشكل، أفهوم عن عددٍ مساوٍ من الزوايا، لكان عليه أن يفكر كثيراً وقدر ما يشاء حول هذا الأفهوم من دون أن يستخرج شيئاً جديداً منه يمكنه أن يحلّل ويوضح أفهوم الخطّ المستقيم أو الأفهوم عن الزاوية أو أفهوم العدد ((ثلاثة))، لكن لا يمكنه أن يصل إلى خصائص جديدة غير موجودة بالمرّة في هذه الأفاهيم. لكن، لو أخذ الهندسيّ هذه المسألة على عاتقه، لبدأ على الفور ببناء مثلث. ولكان، لأنه يعلم أن زاويتين قائمتين مجتمعتين تساويان بالضبط قدر ما تساوي كل الزوايا المتلاحقة التي يمكن أن ترسم انطلاقاً من نقطة على خط مستقيم، لكان مدد ضلعاً من مثلثه وحصل بذلك على زاويتين ملاصقتين مساويتين لقائمتين. ولكان قسم من ثم الزاوية الخارجية بمده خطاً موازياً للضلع المقابل من المثلث، ولكان رأى أنه يتولد عن ذلك زاوية خارجية ملاصقة مساوية لزاوية داخلية... إلخ. ولكان وصل بهذا الشكل بسلسلة من الاستدلالات، يوجّه الحدس دائماً، إلى حلّ للمسألة بين تماماً وكلّي معاً.

إلا أن الرياضة لا تبني كموماً (quanta) وحسب كما في الهندسة، بل تبني أيضاً مجرد كميات (quantitatem) كما هو الحال في الجبر حيث تهمل كلياً قوام الموضوع الذي يجب أن يفكر وفقاً لمثل هذا الأفهوم الكمي. وهي تختار عندها علامة معينة لكل أفعال بناء الكميات بعامة (للأعداد)، كعلامات الجمع والطرح... إلخ، واستخراج الجذور؛ وبعد أن تدلّ إلى الأفهوم الكلي للكميات بحسب العلاقات المختلفة تصور في الحدس وفقاً لبعض القواعد العامة كل عملية يولدها الكم أو يحولها. وعندما يجب أن تنقسم كمية بأخرى، يمزج الجبر صفات

الاثنين وفقاً للصورة التي تعني التقسيم... إلخ. ويصل هكذا بواسطة بناء رمزي، مثلما تصل الهندسة وفقاً لبناء تبيان أو هندسي (للموضوعات نفسها) حيث لا يمكن للمعرفة السياقية أن تصل قط بواسطة مجرد أفاهيم.

فما هو يا ترى سبب هذه الأوضاع المتنوعة التي يوجد فيها صانعا العقل هذان، إذ يتبع واحدهما طريقة وفقاً لأفاهيم ويتبعها الآخر وفقاً للحدوس التي يعرضها قبلها بما يوافق الافاهيم؟ والسبب واضح حسب التعاليم الترندالية المعروضة أعلاه. فلا يدور الأمر هنا على قضايا تحليلية يمكن أن تولد بمجرد تحليل الافاهيم (حيث كان الفيلسوف سيتغلب على خصمه ولا شك) بل على قضايا تأليفية، وفي الحقيقة على تلك التي يجب أن تُعرف قبلها. ذلك أنه يجب على أن أرى إلى ما أفكره حقاً في أفهومي عن المثلث (لأن هذا ليس سوى مجرد تعريف) بل يجب علي بالأحرى أن أخرج منه نحوخصائص لا توجد في هذا الأفهوم مع أنها تنتمي إليه. والحال إن هذا ليس ممكناً إلا إذا عيّنت موضوعي إما تبعاً لشروط الحدس الامبري، وإما لشروط الحدس المحض. في الحالة الأولى (بقياس زوايا المثلث) لن يكون لدي سوى قضية أميرية لا تتضمن أي كلفة ولا بالأحرى أي ضرورة، والكلام لا يدور على مثل هذه القضايا. أما الطريقة الثانية فهي البناء الرياضي، أعني البناء الهندسي الذي به أضيف، في حدس محض كما في حدس أميري، المتنوع الذي ينتمي إلى شئ مثلث بعامته، وبالتالي إلى أفهومه الذي به يجب أن تُبنى بالتاكيد قضايا تأليفية كلية.

فأنا أنفلسف عبثاً حول المثلث اذن؛ أعني إنني أفكر فيه سياقياً من دون أن أخطو بذلك أي خطوة أبعد من مجرد التعريف الذي كان من الصحيح، مع ذلك، أن أبدأ به. وهناك بالطبع تأليف ترندالي بناءً على مجرد أفاهيم، لا ينجح بالمقابل إلا بالنسبة للفيلسوف، إلا أنه لا يخص قط سوى شيء بعامته بموجب شروط معينة أي كانت الشروط التي يخضع لها الإدراك من أجل أن ينتمي إلى تجربة ممكنة. والحال، إن السؤال في المسائل الرياضية لا يدور على هذا قط، ولا على الوجود بعامته، بل على خصائص الموضوعات في ذاتها، فقط من حيث تكون بأفهومها.

وقد حاولنا بالمثل المذكور أن نُبين فقط كم هو كبير الفرق بين استعمال العقل السياقي وفقاً لأفاهيم واستعماله الحدسي ببناء الافاهيم. والحال إننا نسأل بشكل طبيعي عن السبب الذي يجعل استعمال العقل المزدوج هذا ضرورياً، وعن الشروط التي يمكن بموجبها أن نعرف هل الاستعمال الاول وحده هو القائم أم الثاني أيضاً.

كل معرفتنا هي، في النهاية، على صلة بحدوس ممكنة: لأنه بهذه وحدها إنما يُعطى موضوع. والحال إن الأفهوم القبلي (الأفهوم غير الأميري) إما أن يتضمن سلفاً في ذاته حدساً محضاً وعندها يمكنه أن يُبنى، وإما أن لا يتضمن سوى التأليف لحدوس ممكنة غير معطاة قبلها، وعندها يمكننا بواسطة أن نحكم تأليفاً وقبلياً حقاً، إلا أننا نحكم فقط سياقياً وفقاً لأفاهيم وليس البتة حدسياً، ببناء الأفهوم.

والحال إنه لا يوجد، من بين كل الحدوس، أي حدس معطى قبلياً إن لم يكن مجرد صورة للظواهر مكاناً وزماناً، ويمكن لأفهوم عنها بما هي كمّ، أن يُعرض قبلياً في الحدس، أعني أن يُبنى إما مع كيفها (هيئتها) وإما فقط مع كميتها (مجرد تأليف المتنوع المتجانس) من خلال العدد. إلا أن مادة الظواهر التي بها تُعطى الأشياء في المكان والزمان لا يمكن أن تُتصور إلا في الإدراك، وبالتالي بعدياً. والأفهوم الوحيد الذي يصوّر قبلياً هذا المضمون الأميري للظواهر هو مفهوم الشيء بعامه، والمعرفة التأليفية التي لدينا عنه قبلياً لا يمكن أن تزودنا بأكثر من مجرد قاعدة لتأليف ما يمكن أن يعطيه الإدراك بعدياً، لكن لا بحدس موضوع واقعي البتة، لأن هذا الحدس يجب أن يكون أميرياً بالضرورة.

والقضايا التأليفية عن الأشياء بعامه التي لا يمكن لحدسها أن يُعطى قطّ قبلياً هي ترسندالية. وعليه، لا يمكن للقضايا الترندالية أن تُعطى قطّ ببناء الأفاهيم بل فقط وفقاً لأفاهيم قبلية، وهي تتضمن مجرد قاعدة يجب أن نبحث بموجبها أميرياً عن وحدة تأليفية معينة بما لا يمكن أن يُتصور حدسياً على نحو قبلي (بالادراكات). إلا أنه لا يمكنها في أي حالة على الإطلاق أن تعرض قبلياً أفهوماً من أفاهيمها، بل يمكنها على العكس أن تعرضه بعدياً فقط بواسطة التجربة التي هي مكملة بدءاً بموجب تلك المبادئ التأليفية.

فإن شئنا أن نحاكم تأليفاً أفهوماً، فيجب أن نخرج من هذا الأفهوم، وفي الحقيقة نحو الحدس الذي به يُعطى. إذ لو اكتفينا بما هو متضمن في الأفهوم، فسيكون الحكم تحليلياً وحسب، ولن يكون سوى إيضاح للتفكير وفقاً لما هو متضمن فيه حقاً. لكن، يمكنني أن أذهب من الأفهوم إلى الحدس المحض أو إلى الحدس الأميري الذي يتناسب معه من أجل أن أرى إليه عياناً وأن أتعرف قبلياً أو بعدياً إلى ما يلائم موضوعه. وفي الحالة الأولى، لدينا المعرفة العقلية الرياضية ببناء الأفهوم؛ وفي الثانية، مجرد معرفة أميرية (آلية) لا يمكن أن تُعطي قطّ قضايا ضرورية ويقينية. وهكذا يمكنني أن أحلّل أفهومي الأميري عن الذهب من دون أن أربح شيئاً بذلك أكثر من القدرة على تعداد كل ما أفكره تحت هذا اللفظ؛ وذلك يؤدي ولا شك إلى تحسين منطقي لمعرفتي. لكنني لا أربح بذلك أي إضافة أو زيادة. لكن، لو أخذت المادة التي تمثّل تحت هذا الاسم، وأضفت إليها ادراكات تزودني بمعارف تأليفية مختلفة انما أميرية، ولو بنيت الأفهوم الرياضي لمثلث، أعني لو أعطيت قبلياً في الحدس، لحصلت بذلك على معرفة تأليفية انما عقلية. لكن، عندما يكون الأفهوم الترندالي عن واقع وجوهر وملكة... إلخ. فإنه لا يعني لا حدساً أميرياً ولا حدساً محضاً، بل فقط تأليفاً بالحدوس الأميرية (التي لا يمكن بالتالي أن تُعطى قبلياً)؛ وبما أن التأليف لا يمكن أن يصل قبلياً إلى الحدس الذي يتناسب معه، فإنه أيضاً لا يولد أي قضية تأليفية معينة بل فقط مبدأ تأليف⁽¹⁾ الحدوس الأميرية الممكنة. فالقضية الترندالية

(1) بواسطة أفهوم السبب أخرج حقاً من الأفهوم الأميري عن حدس ما (حيث يحصل شيء) انما من دون التوصل إلى الحدس الذي يعرض عياناً أفهوم السبب، بل بالانطلاق من شروط الزمان بعامه التي يمكن أن توجد في التجربة وفقاً لأفهوم السبب. فانا أتوصل إذن وفقاً لأفاهيم وحسب، ولا يمكن أن أتوصل ببناء =

هي اذن معرفة تأليفية للعقل بموجب مجرد أفاهيم، وبالتالي معرفة سياقية، لأن بها فقط إنما تكون كل وحدة تأليفية للمعرفة الامبيرية ممكنة، إلا أن أيّ حدس لا يُعطى من خلالها قبلياً.

هناك إذن، استعمالان للعقل، مختلفان جداً من حيث المسار على الرغم من أنها يشتركان في كلية المعرفة وتولدها القبلي. وذلك لأن في الظاهرة، من حيث هي ما به تُعطى كل الموضوعات، عنصرين هما: صورة الحدس (المكان والزمان) التي يمكن أن تُعرف وتُعين تماماً وقبلياً، والمادة (الفيزيائي) أو المضمون الذي يدل على ما يُصادف في المكان والزمان، وما يتضمن بالتالي وجوداً ويتناسب مع الاحساس. وبالنظر إلى هذا الفيزيائي الذي لا يعطى بطريقة معينة إلا أمبيرياً، لا يمكن أن يكون لدينا قبلياً سوى أفاهيم غير معينة عن تأليف الاحساسات الممكنة من حيث تنتمي إلى وحدة الأبصار (في تجربة ممكنة). أما بالنظر إلى تلك الصورة، فإنه يمكننا أن نعين قبلياً أفاهيمنا في الحدس، وأن نخلق، بتأليف وحيد الشكل، الموضوعات نفسها في المكان وفي الزمان من حيث هي مجرد كميات. والاستعمال الأول يدعى الاستعمال العقلي وفقاً لأفاهيم لأنه لا يمكننا فيه أن نفعل شيئاً أكثر من أن نضع ظاهراته تحت أفاهيم وفقاً لمضمونها الواقعي، وهي ظاهرات لا يمكن أن تُتَين إلا أمبيرياً، أعني بعدياً (المنافقاً لتلك الافاهيم بوصفها قواعد تأليف أميري). أما الثاني فهو استعمال العقل ببناء الأفاهيم، لأن هذه الأفاهيم التي تعود سلفاً إلى حدس قبلي يمكن لها أيضاً لهذا السبب بالضبط أن تُعطى بتعين في الحدس المحض، قبلياً ومن دون أي معطى أميري. وفحص كل ما هنالك (من شيء في المكان أو في الزمان) لمعرفة هل هذا الشيء ((كم)) أو إلى أي حد هو ((كم))، وهل يجب أن نتصور فيه وجوداً أو نقصاً، وإلى أي حد يشكل هذا (الذي يملأ المكان أو الزمان) أساً أولاً أو مجرد تعين، وهل لوجوده صلة بشيء آخر بوصفه سبباً أو مسبباً، وأخيراً هل هو منعزل من حيث الوجود أم تراه في تبعية متبادلة مع أشياء أخرى؛ وفحص إمكان هذا الوجود وواقعه وضرورته أو اضدادها، ينتمي كله إلى المعرفة العقلية، بناءً على أفاهيم، التي تسمى فلسفية. لكنّ تعيين حدس في المكان (الهيئة) قبلياً وتقسيم الزمان (المدة) أو فقط معرفة ما لتأليف شيء واحد بعينه في الزمان والمكان من كلي، ومعرفة ما يتولد عن ذلك من كمية حدس بعامة (العدد)، هو ذاك العمل العقلي، ببناء الأفاهيم، الذي يدعى رياضياً.

ويؤدي بنا النجاح الذي يحرزه العقل، بواسطة الرياضة، بشكل طبيعي كلياً إلى أن ندعي أن منهجه، إن لم يكن علمه ذاك نفسه، سينجح أيضاً خارج حقل الكم. ذلك أننا نراه يحيل كل أفاهيمه إلى حدوس يمكن أن يعطيها قبلياً ويجعل من نفسه بذلك سيّداً للطبيعة إن صح القول، في حين أن الفلسفة المحضة مع أفاهيمها السياقية تهيم في الطبيعة مبددة ثروة كبيرة من دون أن يمكنها أن تجعل واقع هذه الأفاهيم حدسياً قبلياً، فتجعلها قابلة للتصديق. بل نرى أن الاساتذة في هذا الفن لم يفقدوا الثقة مرة بأنفسهم، وأن العامة لم تتوقف عن وضع آمالها

= الأفاهيم، لأن الأفاهيم هو قاعدة لتأليف الادراكات التي ليست حدوساً محضة ولا يمكنها بالتالي أن تعطى قبلياً.

العراض في مهارتهم شرط أن يبدأوا العمل. لكن، لما كانوا قد بدأوا بالكاد بالفلسف على رياضتهم (وهي مهمة صعبة)، فإن الفرق النوعي القائم بين استعماليّ العقل لم يخطر لهم ببال قط. وهم يتخذون القواعد العامية المستعملة أمبيرياً، والتي يستمدونها من عقلهم العامي، بمثابة مسلّمات. ولا يُهمهم قط من أين يمكن أن تأتيهم أفاهيم المكان والزمان التي يشغلون بها (بوصفها الكموم الوحيدة الأصلية) بل يبدو لهم من غير المجدي التعمق في أصل الأفاهيم الفاهمية المحضة والبحث بذلك أيضاً عن ماصدقها ومصادقيتها، فهم يكتفون باستعمالها. وهم بذلك يتصرفون بصواب كليّ شرط أن لا يتخطوا الحدود المرسومة لهم، أعني حدود الطبيعة، لأنهم سينزلقون من دون أن يدروا الى خارج الحساسية، على الأرض غير الموثوقة للأفاهيم المحضة، بل الترندالية حيث لا يسمح لهم الأساس أن يقفوا ولا أن يسبحوا^(*) (instabilis tellus, innabilis unda)، وحيث لا يمكن أن نخطو سوى خطي هائمة لا يحفظ الزمان أي أثر لها، في حين أن درهم في الرياضة تشكل شارعاً عريضاً يمكن لآخر الأجيال القادمة أن يتبعه بثقة.

وبما أننا كنا قد التزمنا بأن نعيّن بدقة ويقين حدود العقل المحض في استعماله الترندالي لكن، بما أن هذا النوع من التطلع له في ذاته خاصية أنه على الرغم من أكثر التحذيرات إلحاحاً وأوضحها، يظل أبداً ينخدع، قبل أن يتخلى نهائياً عن خطته، بأمل الوصول إلى ما وراء حدود التجربة، إلى بلاد العقل الجذابة، فإنه من الضروري أن نقذف بهذا الأمل الغريب في عرض البحر، وأن نُظهر أن تطبيق المنهج الرياضي في هذا النوع من المعارف لا يمكن أن يزودنا بأي نفع، اللهم إلاّ بذلك الذي يكشف بوضوح عن اخطائه الخاصة. وأن الهندسة والفلسفة شيثان مختلفان كلياً وإن كانتا تتعاونان في علم الطبيعة، وأن طرائق الواحدة لا يمكن بالتالي أن تقلّد قط في الأخرى.

تستند متانة الرياضة الى التعريفات والمسلّمات والبراهين. ساكتفي اذن بأن أظهر أن أيّاً من هذه العناصر بالمعنى الذي يتخذه فيه الرياضي لا يمكن أن تُعطيه الفلسفة ولا أن تقلّده، وأن الهندسيّ باتباعه منهجه في الفلسفة، لن يبني سوى قصور من ورق وأن الفلسفة بتطبيقها منهجها في ميدان الرياضة، لا يمكن أن تفعل سوى الهذر. يبقى أن للفلسفة دوراً لتلعبه في الرياضة: فهي تعرّفنا بحدودها؛ ولا يمكن للرياضي نفسه عندما لا تكون موهبته منحدة في الطبيعة ومقصورة في نطاقها، أن يرفض تحذيرات الفلسفة أو يترفع عنها.

1 - في التعريفات: التعريف، كما يشير اللفظ نفسه، يجب أن لا يعني أصلاً سوى عرض الأفهوم المفصل لشيء عرضاً أصلياً ضمن حدوده⁽¹⁾. وحسب هذه المستلزمات لا يمكن للأفهوم الأميري قط أن يُعرّف بل فقط أن يوضّح. إذ لما كان لدينا فيه بعض العلام من نوع معين من

(*) الأرض غير ثابتة والمياه لا تصلح للإبحار.

(1) التفصيل يُعني الوضوح والعلام الكافية؛ والحدود تُعني الدقّة بحيث لا يبقى من علام أكثر مما يلزم للأفهوم المفصل؛ وأصلياً تُعني أن هذا التعيين للحدود ليس مشتقاً من عل آخر وأنه بالتالي ليس بحاجة إلى دليل، لأن ذلك سيجعل التعريف المزعوم عاجزاً عن تصدر لائحة كلّ الأحكام حول الموضوع.

موضوعات الحدس، لم يكن بإمكاننا أن نتأكد قط ما إذا كنا نفكر، بالكلمة التي تدلّ على الموضوع نفسه، علائم أكثر حيناً وعلائم أقلّ حيناً آخر. ففي الأفهوم ((الذهب))، يمكن للواحد أن يفكر بالإضافة إلى الوزن واللون والصلابة، تلك الخاصية التي للذهب في أن لا يصدأ، في حين لا يعرف الآخر أي شيء عن هذه الخاصية. ونحن لا نستخدم علائم معينة إلا بقدر ما يكفي للتمييز، إلا أن مشاهدات جديدة يمكن أن تذهب ببعضها، وتضيف أخرى، بحيث لا يكون الأفهوم محصوراً قط ضمن حدود موثوقة. لكن، ماذا يُفيد إذن، أن نُعرّف أفهوماً من هذا النوع؟ إذ، حين يدور الكلام مثلاً على الماء وخصائصه، لا نتوقّف عندما نفكره تحت لفظ ((الماء)) بل، نتقل إلى التجارب، ويكون على اللفظ مع بعض العلامات المتعلقة به أن يشكل إشارة إلى الشيء وحسب لا أفهوماً عنه، ولا يكون التعريف المزعوم بالتالي سوى تعيين لفظي. ولا يمكننا ثانياً، إن تكلمنا بدقة، أن نُعرّف أي أفهوم معطى قبلياً، كالافاهيم عن الجوهر والسبب والحق والعدل مثلاً. ذلك أنه ليس بوسعي أن أكون متأكداً من أن التصوّر الواضح للأفهوم المعطى (الذي ما زال غامضاً) قد تم بسطه بالتفصيل إلا بشرط أن أعلم أنه مطابق للموضوع. لكن، بما أن أفهوم هذا الموضوع كما هو معطى قد يتضمن كثيراً من التصورات الغامضة التي نعملها في التحليل، على الرغم من أننا نستعملها دائماً في التطبيق، فإن الدقة الشاملة في تفصيل تحليل أفهومي هي دائماً مجال شك، ويمكن أن يجعلها كثير من الأمثلة المتطابقة مرجحة فقط، إنما لا يجعلها مرةً يقينية بالضرورة. وبدل تعبير التعريف، أفضل أن استعمل تعبير العرض الذي يبقى، دائماً، أكثر اتزاناً، والذي معه يمكن للنقدي أن يتقبل التعريف إلى درجة معينة مع الاحتفاظ بشكوكه حول دقة التفصيل. إذن، ولأنه لا يمكن لا للأفاهيم الأميرية، ولا للأفاهيم المعطاة قبلياً أن تُعرّف، فإنه لا يبقى سوى تلك التي تُفكر ارتباطاً، لكي نجرب عليها هذه العملية. وفي هذه الحالة، يمكنني دائماً أن أعرف أفهومي، لأنه يجب علي أن أعلم دائماً ماذا أردت أن أفكر، لأنني قد شكلته بنفسه عن قصد، ولأنه لم يُعط لي بطبيعة الفاهمة ولا بالتجربة، لكن لا يمكنني أن أقول إنني بذلك قد عرّفت موضوعاً حقيقياً. إذ حين يستند الأفهوم إلى شروط أميرية، كالأفهوم عن الساعة البحرية مثلاً، لا يكون الموضوع وإمكانه معطيان بعد لهذا الأفهوم الإعتباطي، بل إنني لا أكون أعلم هل لهذا الأفهوم موضوع في محلّ ما، ويمكن القول بدقة أكبر، إن تعريفي هو بالأحرى إعلان (لشروعي) أكثر مما هو تعريف لموضوع. لا يبقى إذن من أفاهيم قابلة لأن تُعرّف سوى تلك التي تتضمن تأليفاً اعتباطياً يمكن أن يُبنى قبلياً. وليس هناك بالتالي من تعريفات إلا للرياضة. لأن الموضوع الذي تفكره، تصوره أيضاً قبلياً في الحدس؛ ولا يمكن لهذا الموضوع بالتأكيد أن يتضمن سوى الأفهوم لا أكثر ولا أقلّ، لأن أفهوم الموضوع قد أعطي في الأصل بالتعريف، أعني من دون أن يكون هذا التعريف اشتقاً من أي مكان آخر. وليس للغة الألمانية للتعبير عن العرض والشرح والتصريح والتعريف^(*) سوى كلمة: Erklärung. ولذا ينبغي علينا أن نخفف قليلاً من التشدد الذي يجعلنا نرفض

(*) نساء: Definition, Deklaration, Explikation, Exposition وكلها تحتفظ بصورتها اللاتينية

إسم التعريفات للشروحات الفلسفية. وسنقصر اذن كل هذه الملاحظة على الإشارة إلى أن التعريفات الفلسفية ليست سوى عرض للأفاهيم المعطاة، في حين أن التعريفات الرياضية هي بناء للأفاهيم المشكلة تشكيلاً أصلياً. ولا تُصنَّع الأولى إلا تحليلياً بتفكيك (ما تماميته ليست يقينية واجبة)، في حين أن الثانية تُصنَّع تأليفاً وتصنع بالتالي الأفهوم نفسه الذي لا تفعل الأولى سوى أن تشرحه.

وعنه ينتج:

أ) في الفلسفة يجب أن لا نقُلد الرياضة، فنبدأ بالتعريفات، اللهم إلا على سبيل المحاولة وحسب. إذ لما كانت التعريفات الفلسفية مجرد تحاليل لأفاهيم معطاة، فإن هذه الأفاهيم تحتل المرتبة الأولى على الرغم من أنها ما تزال غامضة، وإن العرض الناقص يسبق العرض التام، بحيث لا يمكننا أن نستدل من بعض العلامات، التي نستمدّها من تحليل ما يزال ناقصاً، على علامات أخرى قبل الوصول إلى العرض التام، أعني إلى التعريف. إذن وبكلمة واحدة: في الفلسفة، يجب على التعريف؛ بوصف إيضاحاً مناسباً، أن يُختم العمل لا أن يبدأه⁽¹⁾. وعلى العكس، ليس لدينا في الرياضة أي أفهوم يسبق التعريف، لأنه به إنما يعطى الأفهوم بدءاً؛ فالرياضة ملزمة إذن أن تبدأ به وهي بالطبع قادرة على ذلك دائماً.

ب) لا يمكن للتعريفات الرياضية أن تغلط مرة. إذ لما كان الأفهوم معطى بدءاً بالتعريف، فإنه يتضمن بالضبط ما يريد التعريف أن نفكره به وحسب. لكن، إذا لم يكن يمكن أن يوجد فيه غلط من حيث المضمون، فإنه قد يكون فيه أحياناً، وإن نادراً جداً، عيب ما في الصورة (في اللباس)، أعني بالنظر إلى الدقة. فالتعريف العادي للدائرة، الذي نقول فيه: إنها خط منحني، كل نقاطه متساوية البعد عن نقطة واحدة (المركز)، يشكو من عيب إدخال تعيين المنحنى من دون جدوى، لأنه يجب أن يكون هناك مقالة خاصة تُشتق من التعريف ويكون برهانها سهلاً، أعني: إن كل خط تكون كل نقاطه متساوية البعد عن نقطة بعينها هو مُنْحَن (لا يوجد فيه أي جزء مستقيم). وعلى العكس، فإن التعريفات التحليلية يمكن أن تغلط بأشكال كثيرة، إما بتضمين علامات لم تكن حقاً في الأفهوم، وإما بعدم الإشارة إلى كل العلامات التي يتضمنها؟ وهكذا تفتقر إلى ما هو ما هوي في التعريف، لأنه من المستحيل أن نتيقن تماماً من كمال تحليله. ولذا لا يمكن لمنهج الرياضة في التعريف أن يُطبق في الفلسفة.

(1) تعجّ الفلسفة بتعريفات فاسدة، وبخاصة تلك التي تتضمن حقاً عناصر للتعريف، إنما لا تتضمنها بالتام. وإذا كان من غير الممكن أن نقوم بأي شيء مع أفهوم قبل تعريفه، فإن التعلّس سيكون صعباً جداً. لكن، بما أنه يمكننا ومهما بعدت العناصر (في التحليل)، أن نستعملها استعمالاً حسناً وأمناً، فإنه يمكننا أيضاً أن نستعمل بفائدة كبيرة تعريفات ناقصة، أعني قضايا ليست بعد تعريفات بصحيح العبارة، علماً أنها صحيحة فيها عدا ذلك، وتعريفات تقريبية بالتالي. فالتعريف في الرياضة يتمي إلى الـ *esse*^(*) وفي الفلسفة إلى الـ *melius esse*^(**). ومن الجميل، إلا أنه من الصعب جداً، الوصول إليه. فما زال المشترون يبحثون عن تعريف لأفهومهم عن الحقوق.

(*) الكائن.

(**) أفضل ما يكون.

(2) في المسلمات: المسلمات مبادئ تأليفية قبلية من حيث هي يقينية بلا توسط. والحال، إنه لا يمكن لأفهوم أن يُربط بآخر بشكل تألفي ولا متوسط معاً، لأنه يلزم للخروج من أفهوم، معرفة ثالثة وسيطة. ولكن، بما أن الفلسفة مجرد معرفة عقلية وفقاً لأفاهيم، فإنه ليس فيها أي مبدأ يستحق اسم مسلّمة. وعلى العكس إن الرياضة قابلة للمسلمات، لأنه يمكنها بواسطة بناء الأفاهيم في حدس الموضوع، أن تقرن قبلياً وبلا توسط محمولاته، ومثالاً: إن ثلاث نقاط توجد دائماً في سطح. وعلى العكس، لا يمكن لمبدأ تألفي يصدر عن أفاهيم وحسب أن يكون يقينياً بلا توسط، مثال القضية: إن كل ما يحصل له سبب. لأنه يجب أن أرجع إلى ثالث، أعني إلى شرط التعيّن الزمني في تجربة، وليس بوسعي أن أعرف هذا المبدأ مباشرة وبلا توسط بمجرد أفاهيم. فالمبادئ السياقية هي إذن أمر مختلف كلياً عن المبادئ الحدسية، أعني عن المسلمات. فتلك تتطلب دائماً تسويغاً يمكن لهذه أن تستغني عنه كلياً. وبما أن هذه هي، لهذا السبب بالضبط، بديهية في حين أن المبادئ الفلسفية لا يمكن أن تدّعي ذلك مع كل يقينها، فإنه ينقصنا ما لا يتناهي، كي تصبح قضية تأليفية وترسندالية من قضايا العقل المحض بيّنة بمثل ماهي هذه القضية (كما يقال في العادة بصلف): إثنان ضرب إثنان يساوي أربعة. وصحيح أي، في التحليلات، في لوحة مبادئ العقل المحض، قد نوهت أيضاً بمسلمات معينة للحدس، إلا أن المبدأ الذي ذكرته هناك، لم يكن يحدّ ذاته مسلمة، فلم يكن يصلح إلا كمبدأ لامكان المسلمات بعامة، ولم يكن هو نفسه سوى مبدأ بناءً على أفاهيم. لأن إمكان الرياضة نفسه يجب أن يُبين في الفلسفة الترندالية. فليس للفلسفة إذن مسلمات، وليس لها الحقّ البتة في أن تفرض مبادئها قبلياً بهذا الاطلاق، بل يجب عليها أن تتصرّف إلى تسويغ صلاحها إزاء تلك المبادئ تسويغاً مدعماً.

(3) في البراهين: وحده الدليل اليقيني من حيث هو حدسي يمكن أن يسمّى برهاناً. فالتجربة تعلمنا حقاً ما هو، لكن لا ما لا يمكن أن يكون على نحو آخر. وعليه، فإن الأدلة الأميرية لا يمكن أن تزودنا بأي دليل يقيني. لكن اليقين الحدسي، أعني البداهة، لا يمكن أن يتولد مرة من أفاهيم قبلية (في المعرفة السياقية) مهما كان الحكم يقينياً واجباً. ليس هناك إذن ما يتضمن البراهين سوى الرياضة، لأنها لا تشتق معرفتها من أفاهيم، بل من بناء الأفاهيم، أعني من الحدس الذي يمكن أن يعطى قبلياً متناسباً مع الأفاهيم. والمنهج الجبري نفسه بمعادلاته التي يستمدّ منها، بالاختزال، الحقيقة والدليل معاً، هو، إن لم يكن بالطبع بناء هندسياً، بناء خاصّ فيه نحضر الأفاهيم في الحدس بواسطة علامات، وبخاصة علامات النسبة بين الكميات، وفيه نصون كل الاستدلالات من الغلط، من دون أن ننظر قط إلى المنحى الكشفى، وذلك فقط لأن كل واحد منها موضوع أمام النظر. وعلى العكس، فإن المعرفة الفلسفية، محرومة بالضرورة من هذه الميزة، لأنه يجب عليها دائماً أن ترى إلى الكلي تجريداً (بأفاهيم). في حين أنه يمكن للرياضة أن تفحص الكلي عياناً (في الحدس المفرد) ومع ذلك، بتصور قبلي محض حيث يرى كلّ مسار خاطئ. وعليه، أُطلق على الأدلة الفلسفية بالأحرى اسم الادلة السماعية (السياقية) لأنها تقوم عن مجرد الفاظ وحسب (عن الموضوع في التفكير) وليس اسم البراهين، لأن هذه تدخل، كما يشير

التعبير، في حدى الموضوع^(*).

عن كل ذلك ينتج أنه لا يلائم طبيعة الفلسفة، وبخاصة في حقل المظاهر، أن تسلك الدرب الدغمائي، وأن تتزين بألقاب الرياضة وأوسمتها، لأنها لا تنتمي إلى نسقها، على الرغم من أن لديها في الحقيقة كل الأمل في أن تكون معها في اتحاد أخوي. وإنما لادعاءات باطلة لا يمكن أن تنجح البتة، بل توجه بالاحرى الفلسفة باتجاه العودة إلى مقصدها لكي تكتشف أوهام العقل الذي يتجاهل حدوده، لكي تُعيد ادعاء الاعتبار، بواسطة إيضاح أفاهيمنا إيضاحاً كافياً، إلى معرفة بالذات متواضعة، إنما مدعومة. فلا يمكن للعقل اذن، في محاولاته الترساندية، أن ينظر أمامه بكل تلك الثقة كما لو أن الطريق التي أتبعها تقود مباشرة إلى الهدف، ولا أن يعتمد على المقدمات التي اتخذها مبدأً له بقدر من الجرأة لم يعد معه من الضروري أن يُعيد نظره غالباً إلى الوراء لينظر ما إذا كان يكتشف، في سياق استدلالاته، أخطاء قد تكون أفلتت منه في المبادئ، أخطاء ترغمه إما على تعيين تلك المبادئ بطريقة أفضل، وإما على استبدالها بأخرى مغايرة كلياً.

أقسم كل القضايا اليقينية (سواء كانت قابلة للبرهنة أم يقينية بلا توسط) إلى دُغماتا وماتيماتا. فالقضية التأليفية مباشرة بناء على أفاهيم هي دُغمي في حين أن القضية التأليفية ببناء الأفاهيم هي ماتيماتا. والأحكام التحليلية لا تعلمنا شيئاً أصلاً عن الموضوع أكثر مما يتضمنه سلفاً أفهومه الذي لدينا عنه لأنها لا توسع معرفتنا إلى أبعد من أفهوم الحامل بل لا تفعل سوى أن توضحه؛ فلا يمكن إذن أن تسمى بصحيح العبارة دُغمي (وهو لفظ يمكن ترجمته تقريباً بحكم تعليمية). لكن ضرباً من القضايا التأليفية القبلية اللذين ذكرتهما للتو، واللذين يتتمان الى المعرفة الفلسفية هما الوحيدان اللذان، حسب اللغة العامة، يحملان هذا الاسم. ومن الصعب أن نسمي دُغمي قضايا الحساب والهندسة. ويؤكد هذا الاستعمال اذن الإيضاح الذي اعطيناه بالقول: إن الأحكام بناءً على أفاهيم يمكن أن تسمى وحدها، من دون الأحكام ببناء الأفاهيم، دُغماتية.

والحال، إن كل العقل المحض في استعماله محض الاعتباري، لا يتضمن أي حكم تألفي مباشرة، بناء على أفاهيم. ذلك أنه كما بينا غير قادر على إصدار أي حكم تألفي ذي مصداقية موضوعية بأفكار؛ في حين أنه بالأفاهيم الفاهمية يقيم مبادئ يقينية إنما لا مباشرة بناء على أفاهيم، بل فقط غير مباشرة من خلال صلة تلك الأفاهيم بشيء عرضي كلياً هو التجربة الممكنة؛ لأنه عندما تكون، هذه التجربة (شيء ما كموضوع لتجارب ممكنة) مفترضة، فإنه يمكن لتلك المبادئ أن تكون يقينية واجبة ولا شك، لكنها في ذاتها لا يمكن (مباشرة) أن تُعرف قبلياً. فالقضية: كل ما يحصل فله سببه، لا يمكن لأحد أن يسبر غورها بناء على هذه الأفاهيم المعطاة وحدها، وعليه فإنها ليست دُغمي على الرغم من أنها من وجهة النظر الأخرى، أعني في مجرد حقل استعمالها الممكن، أي في التجربة، يمكن أن يدلل عليها، لأن لها هذه الميزة الخاصة أن

(*) البرهان Demonstration يعني أيضاً الإظهار (م. و).

تجعل حُجَّتَها، أعني التجربة، بدءاً ممكنة، إذ يجب أن تكون مفترضة فيها أبداً.

فإذا لم يكن ثمة من دُغْمَى في الاستعمال النظري للعقل، حتى من حيث المضمون، فإنه لا يمكن أن يناسبه أي منهج دُغْمَائِي سواء استعاره من الرياضي أم حصل عليه بطريقة خاصة، ذلك أن هذا النوع من المنهج لا يفعل سوى أن يخفي الأخطاء والأغلاط، ويخدع الفلسفة التي مقصدها أصلاً، أن تسلط الضوء الأكبر على كل خطوات العقل. لكن المنهج يجب أن يكون أبداً ستسائماً، ذلك أن عقلنا هو نفسه (ذاتياً) سستام على الرغم من أنه في الاستعمال المحض بواسطة مجرد أفاهيم ليس سوى سستام للبحث، وفقاً لمبادئ، عن الوحدة التي يمكن للتجربة وحدها أن تُعطى مادتها. لكن، ليس هنا مجال قول أي شيء على المنهج الخاص بالفلسفة الترسندالية، لأن ليس علينا أن نهتم إلا بنقد ملكاتنا كي نعلم ما إذا كان بإمكاننا أن نبني، وإلى أي ارتفاع يمكننا، بالمواد التي لدينا (الأفاهيم القبلية المحضة)، أن نرفع بناءنا.

الفصل الثاني

انضباط العقل المحض بالنظر إلى استعماله الجدلي

يجب على العقل أن يخضع للنقد، في كل مشاريعه، ولا يمكنه بأي حجة أن يسيء إلى حرية هذا الأخير من دون أن يشير حوله شكوكاً تضرُّ به. وليس هناك أي شيء مهم جداً من حيث الفائدة ولا أي شيء مقدس جداً يمكن أن يُعفى من هذا الفحص المتعمق والدقيق الذي لا يهاب أحداً. بل، إنه، إلى هذه الحرية، إنما يستند وجود العقل الذي ليس ذا سلطة دُكتاتورية، بل الذي قراره هو أبداً مجرد اتفاق المواطنين الأحرار الذين يجب على كل واحد منهم أن يكون قادراً على التعبير، من دون عوائق، عن تحفظاته، بل عن رفضه.

لكن، على الرغم من أن العقل لا يمكنه البتة أن يتهرب من النقد، فإن ليس لديه مع ذلك دائماً سبب ليخشاه. لكن العقل المحض في استعماله الدُغْمَائِي (وليس في استعماله الرياضي) لا يعي أنه يجب أن يراعي بدقة تامة قوانينه العليا، بقدر ما يجب عليه أن يمثل بأدب بل عارياً تماماً عن كل صلب أزيائه الدُغْمَائِيَّة، أمام محكمة عقل أعلى يفحصه بعين الحاكم الناقد.

والأمر على العكس من ذلك كلياً، عندما يكون عليه أن يخضع لإرقابة حاكمه، بل لإدعاء إخوته في المواطنة، ولا يكون عليه سوى أن يُدافع عن نفسه ضدَّهم، إذ حيث يريد هؤلاء أيضاً أن يكونوا دُغْمَائِيَّين في النقي كما في الإثبات، سيكون هناك مجال لتشريع (kat' anthrōpon*) يضمُّه من كل سوء ويؤمن له ملكية منتظمة لا تخشى شيئاً من أي ادعاء أجني على الرغم من أنها لا

(*) مدني (وُضِعَ).

يُمكن أن تكون مثبتة بذاتها كغاية (kata' a'λη' θειαυ^(*)).

أفهم إذن بالاستعمال الجدالي للعقل المحض، دفاعه عن قضاياه ضدّ الإنكار الدغائي. لا يدور الامر إذن، هنا، على معرفة ما إذا كان يمكن للمزاعم أيضاً أن تكون خاطئة، بل فقط على مسألة أنه لا يمكن لأحد أن يزعم العكس بيقين ضروري، (ولا حتى بترأّ أكبر). ذلك أنه لا أحد يُنعم علينا بالإحتفاظ بملكيتنا إذا ما لم يكن لدينا صكّ، وإن غير كافٍ، وإذا لم يكن من الأكيد تماماً أنه لا يمكن لأحد البتّة أن يُثبت لا مشروعية هذه الملكية.

وإنه لشيء مُحزّن ومذلّ أن يكون هناك بعامة نقضيات للعقل المحض، وأن يكون على هذا العقل، الذي يشكّل، مع ذلك، محكمة عليا تسمو على كلّ الخصومات، أن يدخل في تنازع مع نفسه. وصحيح أنه قد رأينا أعلاه أمائنا مثل هذه النقضيات الظاهرة، إلّا أنه قد تبين أنها تستند إلى سوء فهم كان يقوم في أنّ المرء يعدّ الظاهرات، تبعاً للتحكيمة العامة، بمثابة أشياء في ذاتها، وفي أن يطلب، بعد ذلك بطريقة أو بأخرى (إنما باستحالة متساوية في الحالتين)، كملاً مطلقاً في تأليفها، الأمر الذي لا يمكن توقعه قط من الظاهرات. لم يكن هناك إذن أيّ تناقض حقيقي للعقل مع نفسه في هذه القضايا: «لسلسلة الظاهرات المعطاة في ذاتها بداية أولى إطلاقاً»؛ و: «هذه السلسلة هي في ذاتها وبإطلاق من دون بداية»، لأنّ القضيتين معاً لا يمكن أن تقوما البتّة، لأن الظاهرات من حيث وجودها (كظاهرات) هي في ذاتها لاشيء البتّة، أي شيء ما متناقض، وإن افترضناها بالتالي يجبرّ معه طبيعياً نتائج متناقضة.

لكن، لا يمكن أن يُتدرّع بمثل سوء الفهم، ولا يمكن لنزاع العقل أن ينتهي على هذا النحو عندما نزع على الطريقة التآليه الطبيعية: «هناك كائن أسمى»، ونزعم بالمقابل على الطريقة الإلحادية: «لا كائن أسمى»؛ أو عندما نزع في السيكلوجيا: «إن كل ما يفكر هو ذو وحدة خالدة ومطلقة، ويتميز بذلك عن كل وحدة مادية وفانية»، أو نضاد هذا الزعم بزعم آخر: «ليست النفس وحدة لامادية، ولا يمكن أن تفلت من الهلاك». ذلك أنّ موضوع السؤال هو هنا مستقل عن كل عنصر غريب قد يناقض طبيعته، وليس لللفاهمة فيه شغل إلّا مع الأشياء بذاتها وليس مع الظاهرات. لن يكون هنا إذن أيّ تناقض حقيقي، إلّا إذا كان على العقل أن يقول لجهة النفي شيئاً يمكن أن يتخذ طابع الإثبات؛ لأنه، فيما يخص نقد حجج الإثبات الدغائي يمكن للمرء أن يقرّه تماماً من دون أن يتنكر لتلك القضايا التي يقف الى جانبها على الأقل غرض العقل، وهو غرض ليس بوسع خصمه أن يستند إليه قط.

ولا أشاطر في الحقيقة ذاك الرأي، الذي غالباً ما عبّر عنه أناس أفذاذ وجدّيون (مثل زولتسر) كانوا يشعرون بضعف الأدلة المستعملة حتى الآن، أعني كانوا يأملون العثور يوماً على أدلة بديهية لقضيّتي عقلنا المحض الأساسيتين: ثمة إله، وثمة حياة مقبلة. بل إني متيقن على العكس، من أنّ ذلك لن يحصل البتّة، إذ من أين سيّخذ العقل أساساً لمثل هذه المزاعم

التأليفية التي لا صلة لها بموضوعات التجربة، ولا بإمكانها الباطن؟ إلا أنه من اليقيني وجوباً، أنه لن يأتي قط أي إنسان أياً كان، يكون بإمكانه أن يزعم العكس، بأي شبهة حق، وبالحرري، دُغمائياً. إذ لما كان لا يمكنه أن يدلّ على ذلك إلا بالعقل المحض، فإنه يجب عليه أن يشرع بإثبات أن الكائن الأسمى أو الذات المفكرة فينا كعقل محض هي من المحال؛ لكن، من أين سيستمد المعارف التي تحوّل أن يحاكم، على هذا النحو التألفي، أشياء تتخطى كل تجربة ممكنة؟. يمكننا إذن أن نكون واثقين تماماً من هذه النقطة: لن يأتي أحد ذات يوم ليثبت لنا العكس، ولسنا بالتالي بحاجة إلى اللجوء إلى أدلة صحيحة مدرسياً، بل يمكننا دائماً أن نسلم بتلك القضايا التي تتفق تماماً مع غرض عقلنا النظري في استعماله الأميري، والتي هي، بالإضافة إلى ذلك الوسيلة الوحيدة لمصالحته مع الغرض العملي. وضدّ خصمنا (الذي يجب أن لا يُنظر إليه هنا كمجرد نقدي) لدينا في تصرفنا، قولنا: *non liquet* الذي يجب أن يُرى حتماً، إذ لا ننكر عليه أن يقلب الحجة ضدنا، لأن لدينا، دائماً في الإحتياط، شعار عقلنا الذاتي الذي يفتقر الخصم إليه بالضرورة، والذي في ظلّه يمكننا أن ننظر باطمئنان ولا مبالاة إلى كلّ ضربات الخصم الهوائية.

وعلى هذا النحو، لن يكون هناك من نقضيات للعقل المحض أصلاً. لأنه يجب أن يُبحث عن معتركه الخاص في حقل الإلهيات والنفسانيات المحضة. لكنّ هذا الميدان لا يَحتمل أيّ مصارع في كامل دروعه وبالأسلحة المخيفة، حيث لن يمكنه أن يتقدّم فيه إلا بمساخر أو بأناشيد حماسية يُسخر منها كما من لعبة أطفال. وتلك ملاحظة معزّية تعطي الشجاعة من جديد للعقل. إذ على ماذا يمكن أن يعتمد خارج ذلك إذا كان، وهو الوحيد المدعو إلى أن يصحّح كلّ الأخطاء مضطرباً في ذاته، من دون أن يمكنه الأمل بالسلام وبالمُلكيّة المطمئنة؟.

كل ما تأمر به الطبيعة هو جيّد لمقصد ما. فالسموم نفسها تستخدم للتغلب على سموم أخرى تتكوّن من أخلاطنا الخاصة، ويجب بالتالي أن لا تغيب عن اللائحة التامة للأدوية (الصيدلية). والاعتراضات ضد كفاية عقلنا محض الإعتباري وصَلْفِيه، هي نفسها معطاة بطبيعة هذا العقل، ويجب أن تكون اذن ذات قِصْدَة حسنة وذات مقصدٍ يجب أن لا نقُلّ من شأنه. فلماذا وضعت العناية هذا العدد من الموضوعات، مع كونها مترابطة مع أسمى أغراضنا، على مثل هذا العلوّ، بحيث لا يتسنى لنا أن نلقاها إلا بإدراك غامض، ومن حيث نشكّ فيها، ومن حيث تثير فضولنا بذلك أكثر مما تُشبعه؟ وهل من المفيد أن نجازف بقرارات جريئة بصدد مثل هذه الآمال؟ إنه لأمر مثير للشكّ على الأقل، ومؤذٍ ربما. لكن في جميع الحالات، ومن دون أي شك، من المفيد أن نترك للعقل الذي يبحث، وللعقل الذي يفحص، حرية كاملة كي يمكنه أن يهتّم، من دون عائق، بغرضه الخاص، الذي يسهم العقل في تقدّمه بوضع حدود لرؤاه كما بتوسيعها، والذي يُحشئ دائماً أن تحرفه الأيدي الغريبة عن دربه الطبيعية، نحو مقاصد تُفرض عليه بالقوة.

دعوا إذن، خصمكم يتكلم عندما لا يفعل سوى أن يدع العقل يتكلم. وصارعوا فقط بأسلحة العقل. وفيما تبقى كونوا على اطمئنان بالنسبة إلى القضية المحقة (الغرض العملي) لأنها ليست البتة رهان النزاع محض الاعتباري. فالنزاع يتكشف فقط عن نقیضة معينة للعقل، يجب من حيث تستند إلى طبيعته أن تؤخذ بالضرورة بالحسبان وتفحص. وهو يُثقف العقل بجعله يرى إلى موضوعه من وجهتي نظر، ويصوب حكمه بحصره. وما هو مدار النزاع هنا ليس الشيء بل النبوة. لأنه حتى عندما يجب عليكم أن تتخلوا عن لغة العلم سيقى لديكم ما يكفي بعد للتكلم بلغة الإيمان الراسخ الذي يبيحه العقل الأكثر قساوة.

لو كنا سألنا الصارم ديفيد هيوم، ذاك الرجل المجهول أصلاً لتوازن الحكم، عما دفعه، إلى أن يُخلخل، بشكوك مفكرة بعناء، قناعة البشر، المعزّية جداً والمریجة جداً، بأن أنوار عقلهم تكفي لزعم قيام كائن أسمی ولتكوين أفهوم متعین عنه؛ لكان أجاب: لا شيء سوى قصد تقدّم العقل في معرفة نفسه، وفي الوقت نفسه، نفور معين من العنف الذي يريدون إخضاعه له عندما يثرونه فوق طاقته، ويمنعونه في الوقت نفسه من الإعراف بإخلاص بضعفه الذي يتكشف له عندما يتفحص نفسه. من جهة أخرى، لو سألتهم پريستلي المجدّد لمبادئ استعمال العقل الأمپري وحدها، والمعادي لكل اعتبار ترسندالي عن الاسباب التي دفعته، وهو العالم الورع والمتحمّس للدين، الى أن يهدم العمودين الرئيسيين لكل دين: حرية نفسنا وخلودها (الأمّل بحياة مقبلة ليس عنده سوى رجاء مُعجزة القيامة)، لما كان بإمكانه أن يُجيبكم سوى أن ذلك كان لمصلحة العقل الذي يتأذى كل مرة نريد فيها استثناء بعض الموضوعات من قوانين الطبيعة المادية الوحيدة التي بإمكاننا معرفتها وتعيينها بدقة. وسيدو من غير العادل إن نحن هزّنا من پريستلي الذي كان يعرف كيف يوفق بين زعمه المتضارب والمقصد الديني، وإن نحن خاصمنا امرأة حسن التفكير، لأنه لا يعود بإمكانه أن يتوجّه ما إن يتوجّه خارج حقل الطبيعيات. لكن هذه الاسباب التخفيفية يجب أن ينعم بها أيضاً هيوم الذي لم تكن نواياه أقلّ حسناً، والذي كان طبعه الخلقي لا غبار عليه، إنما الذي لم يمكنه أن يترك اعتباره التجريدي، لأنه كان يظنّ، وبحقّ، أن موضوعه يقع خارج حدود علم الطبيعة كلياً، في حقل الأفكار المحضة.

ما العمل إذن هنا، وبخاصة بالنظر إلى الخطر الذي الذي يبدو أنه يهدّد الخير العام؟، لا شيء أكثر طبيعية، ولا شيء أكثر أحقيّة من الرأي الذي عليكم أن تتخذوه في هذا الصدد. دعوا إذن هؤلاء الناس يعملون، فإن اظهروا موهبة وبحناً جديداً وعميقاً، وبكلمة، أن أثبتوا فقط أنهم يعقلون، فإن العقل سيكون الرابع أبداً. أما إذا اتخذتم وسيلة أخرى غير الوسيلة العقلية الخالية من أي إكراه، وأخذتم تصرخون يا للخيانة العظمى، كما لو كنتم تستنجدون، لإخماد الحريق، بالجمهور الذي لا يفقه شيئاً من لطائف هذه الاعمال، فستعرضون أنفسكم للسخرية. لأن الكلام لا يدور هنا قط على ما هو نافع أو ضارّ للخير العام، بل فقط على: إلى أي حدّ يمكن للعقل أن يتقدّم في اعتباره المنزّه عن الغرض جملة، وهل يجب أن نركن إليه في شيء ما بعامة، أم نتركه بالأحرى للعملي. وبدلاً من أن تزجوا بأنفسكم في المعمة، شاهرين سيوفكم، حافظوا بالأحرى على موقع النقد الآمن، وانظروا من هناك بإطمئنان إلى تلك المعرفة التي يمكن

أن تكون مُتعبة للمصارعين، إنما التي يجب أن تكون مُسلية بالنسبة إليكم، والتي لا يمكن أن تكون نتيجتها، البتة، دامية، بل مفيدة جداً لرؤيتانكم. لأنه من العبث تماماً أن نتوقع من العقل إيضاحات، وأن نرشده مع ذلك، سلفاً، إلى الجهة التي يجب عليه بالضرورة أن ينحاز إليها. والحال، إنَّ العقل مُحَصَّن سلفاً وموقوف ضمن حدوده بالعقل نفسه، فليس بكم حاجة إلى جُنْد تستنهض الرأي العام ضدَّ الفريق الذي تبدو لكم هيمنته خطيرة. في هذا الديالكتيك لا نصرُ يشكل سبباً لاضطرابكم.

أضف، إنَّ العقل بحاجة كبرى إلى مثل هذا النزاع، وقد كنَّا نتمنى أن يكون اندلع قبل ذلك وبترخيص صريح ومن دون تضييق، لكنَّا وصلنا قبل الآن إلى نقد ناضج يجب أن ينع ظهوره كل هذه النزاعات من تلقائها، لأنه يُعلِّم المتصارعين أن يتعرفوا إلى طيشهم وإلى التَحَكُّمات التي فرَّقتهم.

يوجد في الطبيعة البشرية اختلاط معين يجب أن يكون في النهاية، ككل ما يصدر عن الطبيعة معداً لغاية حسنة، وأعني به ذلك الميل إلى إخفاء مشاعرنا الحقيقية والتظاهر بمشاعر أخرى مستعارة، نحسبها حسنة ومشرفة. ومن اليقين الراسخ أن الناس، بفضل هذا الميل الذي يحملهم إلى التستر كما يحملهم إلى التظاهر بما ينفعهم، لا يتمدون وحسب، بل أيضاً يتخلقون تدريجياً نوعاً من التخلُّق. إذ لما كان لا يمكن لأحد أن يقطع شعرة الأدب والكرامة والحياء، فإنه يمكن لأمثلة الخير تلك المزعومة حقيقية والمحيط بالمرء، أن تشكِّل مدرسة لتحسين الذات. لكنَّ ذلك الاستعداد لحبِّ الظهور على أفضل مما نحن عليه، ولإظهار العواطف التي ليست لدينا، لا يصلح إلا نوعاً من الصلاح المؤقت لإخراج الإنسان من همجيته، ولجعله في البداية يتلَّس على الأقل لباس الخير الذي يعرف، لأنه فيما بعد، وما إن تنمو المبادئ الحقيقية وتنقل إلى نمط تفكيري، حتى يجب أن يكافح هذا الزيف تدريجياً وبقوة، لأنه من دون ذلك، سيفسد القلب وتختنق المشاعر الطيبة تحت نحاس الظاهر الحسن.

وإنه لأمر يؤلني أن أرى ذلك الاختلاط بالذات وذاك التمويه والرياء، حتى في تمظهرات النمط التفكيري الاعتباري، مع أن الناس قلما يجدون فيها عوائق أمام التعبير بحرية عن أفكارهم بوضوح وصراحة، وحيث لا مصلحة لهم في إخفائها. فإذا يمكن أن يكون هناك أكثر ضرراً بالمعارف من تبادل مجرد أفكار مزورة، ومن إخفاء الشك الذي نحس أنه يرتفع فينا ضد مزاعمنا الخاصة، أو من تلوين الحجج، التي لا ترضينا نحن، بلون البدهية؟ على كل حال، طالما أن التبيح الخصوصي هو وحده الذي يُسير هذه الحيل السرية (الامر الذي يحصل عادة في الأحكام الاعتبارية التي ليس لها أي غرض خاص، والتي ليست قابلة بسهولة ليقين ضروري) فإنه سيصطدم بتبجح الآخرين المستند إلى التأيد العام، وستتهي الأمور إلى حيث كان يجب أن يوصلها، قبل ذلك بكثير، الصدق العقلي الأكبر والإخلاص. لكن، عندما تظن العامة أن لطائف المباحكات لا تسعى إلا إلى زعزعة أسس الخير العام، فإنه يبدو لا من الحكمة وحسب، بل من المباح والمشرَّف تماماً، أن نساعد القضية المحققة بحجج مُتقنة بدل أن نترك إلى خصومها

الأدعياء حتى الامتياز الوحيد، الذي يجعلنا نخفض نبرتنا، ويعيدنا إلى اعتدال اقتناع محض عملي، والذي يجبرنا على الإعتراف بأن اليقين الاعتباري والضروري ينقصنا. إلا أنني أميل إلى الظن أنه ليس هناك من شيء في العالم يتنافر مع قصد دعم قضية محقة، أكثر من الحيلة والتمويه والكذب. وأقل ما يمكن أن نتطلبه هو أن يحصل كل شيء بأمانة عندما نرؤز الأسس العقلية لمحض اعتبار. بل إن ذلك لشيء قليل، لكن، لو كان بإمكاننا فقط الركون إلى ذلك القليل بالتأكيد، لكان نزاع العقل الاعتباري، حول المسائل المهمة عن الله والخلود (للنفس) والحرية، سؤي من زمان، أو لكان سينتهي عما قريب. لكن صدق الشاعر هو، في الغالب، في نسبة عكسية مع أحقية القضية، والاستقامة والامانة تصادفان ربما بين خصوم القضية المحقة أكثر مما بين المنافحين عنها.

أفترض إذن قراء لا يريدون أن يُنافحوا عن قضية محقة بطريقة غير محقة. فيكون قد تقرر الآن بالنسبة إلى هؤلاء أنه لو رأينا، لا إلى ما يحصل بل إلى ما كان يجب أن يحصل عقلاً، لكان يجب أن لا يكون، هناك أصلاً، جدال للعقل المحض. إذ كيف يمكن لشخصين أن يؤيدا نزاعاً حول قضية لا يمكن لأي منهما أن يُحضر واقعها في تجربة متحققة ولا حتى ممكنة فقط، ويُرغمان على حضن الفكرة، إن صح القول، لكي يستمداً منها ما يزيد عن الفكرة، أعني واقعاً متحققاً للموضوع نفسه؟ وبأية طريقة سيُنهان النزاع، حيث لا يمكن لأي منهما أن يجعل قضيته مفهومة مباشرة وقينية، بل حيث يمكنه فقط أن يهاجم ويهفّ قضية خصمه؟ لأن ذاك هو قدر كل مزاعم العقل المحض: أن تتخطى شروط كل التجربة الممكنة التي لا نجد خارجها في أي محل أي مستند للحقيقة، وأن يكون عليها مع ذلك أن تستعين بالقوانين الفاهمية المعدّة للاستعمال الأميري وحسب، فتعرض نفسها أبداً لظعن الخصم، ويمكنها في المقابل أن تستثمر تعرض خصمها للظعن.

ويمكن عدّ نقد العقل المحض بمثابة المحكمة الحقيقية لكل نزاعاته، لأنه ليس معنيّاً في النزاعات من حيث تدور على الموضوعات مباشرة، بل إنه مهياً لتعيين حقوق العقل بعامة والحكم عليها وفقاً لمبادئ دستوره الأول.

ومن دون هذا النقد، سيبقى العقل في نوع من حال الطبيعة، ولن يمكنه أن يجعل مزاعمه وأقواله مصدقة أو موثوقة إلا بالحرب. وعلى العكس، فإن النقد الذي يتناول كل قراراته من القواعد الأساسية لتكوينه الخاص، والذي لا يمكن لأحد أن يشك في مرجعيتها، يجلب لنا طمأنينة الحال الشرعية حيث يكون من واجبا أن لا نعالج نزاعنا إلا بالتقاضي. وما سيضع حداً للنزاعات في الحال الأولى هو نصر يدعيه كل من الفريقين ولا يتبعه في العادة إلا السلام غير المضمون الذي يقيمه تدخل السلطة، أما في الحالة الثانية فما يحسم هو الحكم القضائي الذي بوصله إلى مصدر النزاعات نفسه يُحلّ سلاماً أبدياً. وهكذا تُرغمنا نزاعات العقل التي لا تنتهي على أن نبحث أخيراً عن السكينة والطمأنينة في نقدٍ للعقل نفسه، وفي تشريع يتأسس عليه. فحال الطبيعة، هي كما قال هوبس، حال ظلم وعدوان، ويجب بالضرورة أن تغادرها بالخضوع

لقهر القانون الذي لا يجد حريتنا إلا من أجل أن نتعايش مع حرية كل واحد، وبذلك بالذات، مع الخير العام.

لأنه، إلى هذه الحرية أيضاً تنتمي حرية المرء في عرض أفكاره وشكوكه، التي لا يمكنه أن يحلها بنفسه، على المحاكمة العلنية، من دون أن يُجرح من أجل ذلك باعتباره مواطناً مثيراً للقلق وخطيراً. ذاك ما ينتج فعلاً عن الحق الأصلي للعقل البشري الذي لا يعرف حاكماً آخر سوى العقل البشري الكلي حيث لكل واحد صوته؛ وبما أنه، عن هذا العقل إنما يجب أن تصدر كل التحسينات التي تقبلها حالنا، فإن هذا الحق مقدس وليس من المسموح النيل منه. وعليه، فإنه لا معنى لإعلان بعض المزايع المجازف بها أو بعض الهجومات غير المترؤة ضد أمور تحوز تأييد أكبر وأفضل قسم من الجمهور، لا معنى لإعلانها خطيرة، لأن ذلك يعطيها أهمية يجب أن لا تكون لها قط. وعندما أسمع أن رأساً غير عادي قد قوّض بالبرهان الحرية، والارادة البشرية، والرجاء بحياة مقبلة، ووجود الله يأخذني الفضول لقراءة كتابه، لأنني أنتظر من مؤهته أن توسّع رؤيتي أكثر. وأعلم سلفاً بيقين تام أنه لم يقوّض شيئاً من كل هذا، ليس لأنني أعتقد أنني امتلك سلفاً أدلة تثبت إثباتاً لا يقهر قضايا يمثل تلك الأهمية، بل لأن النقد الترسدالي، الذي كشف لي كل مواد عقلنا المحض، أقنعني تماماً أنه إذا كان العقل عاجزاً بالمرّة عن إقامة المزايع الإثباتية في هذا الحقل، فإنه لن يكون أقلّ عاجزاً، بل سيكون أكثر عاجزاً أيضاً، عن أن يقدم إنكاراً ما لهذه المسائل. إذ من أين يستمد هذا المفكر الحر معرفته بأنه ليس ثمة على سبيل المثال، من كائن أسمى؟ إن هذه القضية تقع خارج حقل التجربة الممكنة وبالتالي أيضاً، خارج كل رثيان بشري. ولن أقرأ المنافع الدُعائية عن هذه القضية المحقة ضد هذا العدو، لأنني أعلم سلفاً أنه لن يهاجم حجج خصمه المتحدّلقة، إلا لكي يمهّد الدرب لحججه الخاصة. أضف، إن تراثياً يتولد كل يوم، لا يعطي مادة لملاحظات جديدة بقدر ما يعطي تراءً غريب ومُتَعَبِّر. وعلى العكس، فإن خصم الدين الذي هو دُعائِي على طريقته، سيقدّم لنقدي الشاغل الذي يرغب فيه وسيعطيه فرصة لتصويب مبادئه بعدد، من دون أن يخشى أيّ خطر من جهته.

لكن، هل يجب أن نجعل الشبهة التي عُهد بها إلى التعليم الأكاديمي تحتاط على الأقلّ ضد مثل هذه الكتابات، وأن نبقيها بعيدة عن أن تُعرف قبل الأوان قضايا يمثل هذه الخطورة إلى حين ينضج حُكمها؟ أم يجب بالأحرى أن يكون التعليم الذي نريد أن نعزّزه فيها متجذراً بشكلٍ كافٍ يمكنه من الصمود بقوة أمام أيّ قناعة مضادة من أيّ جهة أتت؟

إذا كان يجب الإكتفاء بالطريقة الدُعائية في قضايا العقل المحض، وكانت وسيلة إفحام الخصم جدالِيّة أصلاً، أي تقوم في أنه يجب على المرء أن يدخل في الصراع ويتسلح بالحجج التي لصالح المزايع المضادة، فسيكون ولا شك من أكثر الأمور تعقّلاً للوقت الحاضر، انما من أكثر الأمور بطلاناً وعمقاً، للمستقبل، أن نضع عقل الشبهة تحت الوصاية لفترة، وان نحفظه من الإغراء، على الأقلّ خلال هذه الفترة. لكن، فيما بعد، لو وقعت كتابات من هذا النوع بين أيدي الشبهة بفعل الفضول أو مَوْضَة العصر، فهل ستحمّل قناعاتها هذه الصدمة؟ ذاك الذي

لا يحمل سوى الأسلحة الدُّغُمائية لدفع هجومات الخصم، والذي لا يعلم كيف يكتشف الديالكتيك الخفي القائم في صدره كما في صدر خصمه، يرى حججاً متحلقة تمتاز بالجدّة تتولد ضد حجج أخرى مُتَحَلِّقة لم تعد تتمتع بنفس الميزة، بل صارت بالأحرى تولّد فيه ذلك الظنّ بأن سداجة شبابه قد خدعت. وسيظن عندئذ أن بإمكانه أن يُظهر بطريقة أفضل أنه تخطى انضباط الطفولة، فقط بالوقوف ضد التحذيرات الحكيمة التي تلقّاها، وسيتناول بجرات كبيرة، وهو المعتاد على الدُّغُمائية، السمّ الذي يُفسد دغُمائياً مبادئه.

ما يجب أن يحصل في التعليم الأكاديمي، هو عكس ما يُوصى به هنا، إنما بالطبع شرط أن نفترض أن يكون هناك تعليم متمم لنقد العقل المحض. إذ حتى يضع الشاب بقدر ما يمكن من السرعة موضع التنفيذ مبادئ هذا النقد، ويقرّ بأنها كافية في وجه أكبر تراءٍ ديالكتيكي، من الضروري إطلاقاً أن يوجّه ضدّ عقله، الذي ما يزال ضعيفاً ولا شك إنما مستنير بالنقد، تجرّحات الدُّغُمائي المخيفة جداً، وأن يمرّنه على أن يتفحص بتلك المبادئ مزاعم الخصم غير المؤسّسة، نقطة نقطة. ولا يمكن أن يكون من الصعب عليه أن يبدها كغبار، وأن يشعر في سنّ مبكرة، أن لديه القوة الكافية لكي يؤمن نفسه تماماً ضد مثل هذه التعميمات المضرة التي تنتهي إلى أن تفقد في النهاية بريقها أمام عينيه. وصحيح أن الضربات نفسها التي تهدم بنيان الخصم، يجب أن تكون أيضاً مؤذية لبنائه الاعتباري الخاص فيما لو فكّر مرة أن يُقيم واحداً من هذا النوع، إلّا أنه لن يتأبه أيّ قلق بهذا الخصوص، لأنّه ليس بحاجة قطّ إلى مثل هذا البناء كي يسكن فيه، في حين يفتح أمام ناظره الحقل العملي حيث يمكنه أن يأمل بإيجاد أرضٍ أكثر صلابة ليرفع عليها سستامه العقلي النافع.

وعليه، ليس هناك أصلاً أيّ جدال في حقل العقل المحض. فالفريقان يتبارزان في الهواء ولا يتضاربان إلا بظُلُمهما، لأنهما يخرجان من حدود الطبيعة ويذهبان إلى منطقة ليس فيها ما يشكل مرتكزاً لدغُمائيهما ولا شيء يمكن القبض عليه والاحتفاظ به. وهما مهما تصارعا، فإنّ الظلال التي مزقاها ترجع بلمح البصر، شأنها شأن الأبطال في الفُلّهالة^(*)، من أجل أن تجدد أبداً لدّة المعارك التي قلما تُدْمي.

وليس هناك كذلك، أيّ استعمال ربيبي للعقل المحض قد يسمى مبدأ الحياد في كل نزاعاته. فإثارة العقل ضد نفسه، وتزويده بالسلاح من الجانبين للنظر بهدوء وبسحنة ساخرة إلى صراعه المحتدم، لا يعطي انطباعاً حسناً من وجهة النظر الدغُمائية، بل يبدو أنه ينمّ عن غمط ذهني ماهر وخبيث. أما إذا ما نظرنا إلى ما عند المباحكين من عَمَاء وصُلَف لا يقهر، ولا يمكن لأيّ نقد أن يلطفه، فإنه لا يعود لدينا من حيلة حقاً سوى أن نعارض هُذُر فريق بهُذُر الفريق المضاد الذي يؤسس على نفس الحقوق كي يستوعب العقل، المندهش لمقاومة الخصم، بعض الشكوك على الأقل، حول ادّعاءاته، وكبي يدير أذنه للنقد. لكن، أن نُصرّ كلياً على هذه الشكوك، وأن نريد

(*) في الميثولوجيا الجرمانية: مقام أرواح الشهداء (م.و).

أن نُوصي المرء بأن يقتنع ويقرّ بجهله، لا كعلاج وحسب ضدّ الإدعاء الدُعْماي، بل في الوقت نفسه كطريقة لإنهاء تنازع العقل مع نفسه، فإنه لمقصد باطل كلياً ولا يصلح البتّة لتزويد العقل بالسكينة، وهو على الأكثر وسيلة لإيقاظه من حلمه الدُعْماي الجميل، ولجعله يتفحص حاله بتدقيق. وعلى كل حال، لما كانت هذه الطريقة الرّبيّة في الخروج من مسألة مُحزّنة للعقل، تبدو إلى حدٍّ ما أقصر الطرق للوصول إلى سلام فلسفي دائم، أو على الأقل إلى الشارع العريض الذي يُحبّ أن يسلكه أولئك الذين يظنون أنهم يظهرون بمظهر فلسفي بالازدراء الساخر من كل الأبحاث التي من هذا النوع، فإنّي أرى من الضروري أن نعرض هذا النمط الفكري بأصواته الحقيقية.

في أنه ممتنع على العقل المحض المتضارب مع ذاته أن يجد السلام في الرّبيّة

لا يضع الوعي بجهلي (حين لا أتعرّف إليه كجهل ضروري) حداً لأبحاثي، بل يشكل بالأحرى، سبباً حقيقياً لتحفيزها. وكل جهل هو إما جهل بالأشياء، وإما جهل بتعيين معرفتي وحدودها. والحال أنه عندما يكون الجهل عرضياً يجب أن يدفعنا في الحالة الأولى إلى البحث دُعْمائياً عن الأشياء (الموضوعات) وفي الحالة الثانية، إلى البحث نقدياً عن حدود معرفتي الممكنة. لكن، أن يكون جهلي ضرورياً بالمطلق، وأن يعفني بالتالي من كلّ بحث لاحق فذاك ما لا يمكن إثباته أمبيرياً بالملاحظة، بل فقط نقدياً بالتعمّق في المصادر الأولى لمعرفتنا. فلا يمكن إذن تعيين حدود عقلنا إلا وفقاً لمبادئ قبلية، إلا أنه يمكننا أن نعرف بعدياً أيضاً أنها محدودة، وإنّ يكن ذلك مجرد معرفة غير متعينة لجهل، لا يمكن إلغاؤه تماماً البتّة، بما يتبقى علينا لنعلمه في كلّ علم. وأوّل معرفة بجهل العقل لا تكون ممكنة إلّا بنقد العقل نفسه، فهي إذن علم، أما الثانية فليست سوى إدراك لا يمكننا أن نقول إلى أيّ مدى يصحّ الاستنتاج منه تلقائياً. فعندما أتصوّر (حسب الظاهر الحسي) سطح الأرض كصحن، لا يمكن أن أعلم إلى أيّ مدى يمتدّ. لكن التجربة تعلّمني أنّي أرى حيثما ذهبت أبداً أمامي مكاناً يمكنني أن أستمّر في التقدم فيه، وأعرف بالتالي حدود معرفتي المتحققة في كل مرة بالأرض، انما ليس حدود كل وصِفٍ ممكن للأرض. لكن لو ذهبت بعيداً إلى حدٍّ يكفي لأعلم أنّ الأرض كرة وأنّ سطحها كرويّ، فسيمكنني أن أعرف عندها بتعيين ووفقاً لمبادئ قبلية وحتى بجزء صغير من هذه المساحة، وبمقدار درجة على سبيل المثال، قطر الأرض؛ وبهذا القطر، أعرف نطاق الأرض بالكامل، أيّ مساحتها؛ وعلى الرغم من أنّني جاهل بالنظر إلى هذه الموضوعات التي يمكن أن يتضمنها ذلك السطح، فإنّني لست مع ذلك بجاهل بالنظر إلى النطاق الذي يتضمنها ومقداره وحدوده.

إن مجمل كل الموضوعات الممكنة لمعرفتنا يبدو لنا بمثابة مساحة مسطحة ذات أفق ظاهر، وهو ما يضمّ كل نطاقها وما أسميناه الأفهوم العقلي للجُملة اللامشروطة. ومن المستحيل أن نبلغه أمبيرياً، فكل المحاولات التي جُرِّبت حتى الآن لتعيينه قبلياً وفقاً لمبدأ معين ذهبت سدى.

إلا أن كل أسئلة عقلنا المحض تدور على ما يقع خارج هذا الأفق أو على ما يوجد على الأكثر عند خطه الفاصل.

وكان ديفيد هيوم الشهير، أحد جغرافيين العقل البشري، قد ظنَّ أنه يُجيب إجابة وافية على تلك الأسئلة بمجملها، برميها ما وراء أفق العقل هذا، الذي لم يستطع أن يعينه مع ذلك. وقد توقف بخاصة عند مبدأ السببية ولا حظ بصواب كلي بصدده، أن حقيقته (بل أيضاً المصادقية الموضوعية لأفهوم السبب الفاعل بعامة) لا تستند إلى أي رتيان، أعني إلى أي معرفة قبلية، وإن ما يشكل كل سلطته هو بالتالي لا ضرورته، بل، على العكس، مجرد فائدته العامة في سياق التجربة، والضرورة الذاتية الناتجة عنها، والتي كان يُسميها العادة. والحال، إنه استدل، من عجز عقلنا عن أن يستعمل هذا المبدأ، على بطلان كل دعاوى العقل بعامة في تحطّي الأميري.

ويمكن أن نطلق على مثل هذه الطريقة، التي تقوم في إخضاع وقائع العقل للفحص وللتأنيب حسب الظروف، اسم رقابة العقل. وما لا شك فيه أن هذه الرقابة تقود حتماً إلى الشك إزاء كل استعمال مفارق للمبادئ. لكن ذلك ليس سوى الخطوة الثانية التي ما تزال بعيدة عن إنجاز العمل. والخطوة الأولى في قضايا العقل، خطوة الطفولة، هي دغمائية. والخطوة الثانية، التي تكلمنا عليها، هي رتيبة، وتشهد بتأني الحاكم التي هدّبتها التجربة. والحال، إنه يلزم بعد خطوة ثالثة، ويعود أمر القيام بها إلى الحاكم الناضجة والراشدة التي أساسها شعارات ثابتة، وكليتها لا غبار عليها. والتي تقوم بتفحص لا وقائع العقل، بل العقل نفسه في كل قدرته وتمكّنه من بلوغ معارف قبلية محضة. فلم يعد ثمة من رقابة تضع مجرد اقتصارات، بل نقد للعقل يدلّل، بمبادئ، على حدوده المتعينة، ولا يُخمن فقط، بل يدلّل على هذه النقطة أو تلك بالنسبة إلى كل الأسئلة الممكنة التي من نوع معين. فالرتيبة مرحلة يرتاح فيها العقل البشري، وفيها يمكنه أن يتذكر الرحلة الدغمائية التي خرج منها للتو، وأن يرسم مخطط البلاد التي يكون فيها، من أجل أن يمكنه بعد الآن أن يختار طريقه بأمان أكبر، لكنها ليست موقعاً سكنياً للإقامة فيه، لأنّ هذا الموقع لا يمكن أن يُعثر عليه إلا بتيقن تام، إما بمعرفة الموضوعات نفسها وإما بالحدود التي تنحصر ضمنها كل معرفتها الماضية.

ليس عقلنا نوعاً من السهل الذي يمتد إلى مسافة غير متعينة، والذي لا نعرف تحومه إلا بعامة، بل يجب أن يشبه بالاحرى بكثرة يمكن أن يُعثر على قطرها انطلاقاً من أنحناء القوس على سطحها (إنطلاقاً من طبيعة القضايا التأليفية القبلية) ويمكن لمضمونه وتحديدده أن يتعيّننا من جرّاء ذلك بيقين. وخارج هذه الكرة (حقق التجربة)، لا يوجد أي موضوع له، وحتى الأسئلة حول هذه الموضوعات المزعومة، لا تخص إلا المبادئ الذاتية لتعيين شامل للعلاقات التي يمكن أن تمثّل داخل هذه الكرة بين الأفاهيم الفاهيمية.

وفي حوزتنا حقاً معارف تأليفية قبلية كما تظهر ذلك المبادئ الفاهيمية التي تستتب التجربة. لكن، إذا لم يستطع واحد أن يفهم إمكانها، فإنه يمكنه بالطبع أن يشكّ في البداية في أن تكون

متحققة في ذاتها من خلال ملكات الفهم وحدها، وأن يحسب كل الخطوات التي يخطوها العقل وفقاً لتوجيهها باطلة. ويمكنه أن يقول فقط: يمكننا أن نعين نطاق عقلا وحدوده لو رأينا أصلها وأحقيتها، لكن طالما أن ذلك لم يحصل، فإن مزاعم عقلنا هي مزاعم مجازف بها عشوائياً. وعلى هذا النحو، فإن شكاً كلياً إزاء كل فلسفة دغمائية تسلك هذه الدرب من دون نقد العقل نفسه، سيكون أمراً مدعماً تماماً. إلا أنه يمكننا، مع ذلك، أن ننكر على العقل مثل هذا التقدم إنكاراً كلياً، عندما يكون قد مُهد له وأُسس أحسن تأسيس. ذلك أن كل الأفاهيم، بل كل الاسئلة التي يقترحها علينا العقل المحض، لا تُقيم، إن صح القول، في التجربة بل هي بدورها في العقل وحسب؛ ولذا فإنه يجب أن يكون بالإمكان حلها وفهم مصداقيتها أو بطلانها. وليس لدينا الحق بأن ننمي هذه المقترحات متذرعين بعجزنا كما لو أن حلها يعود حقاً إلى طبيعة الأشياء، وأن نتكبد عن كل بحث لاحق بصدها؛ لأن العقل نفسه هو الذي ولّد هذه الأفكار من داخله، وعليه بالتالي أن يُبين مصداقيتها أو ترائيها الديالكتيكي.

وكل الجدال الربّي مُوجّه، أصلاً وفقط، ضدّ الدغمائي الذي يُتابع دربه بوقار من دون أن يشكّ بمبادئه الأولية الموضوعية، أعني من دون نقد، ولا هدف له سوى أن يُبلبله ويعيده إلى معرفة ذاته. وهو في ذاته لا يقرّر شيئاً على الإطلاق بالنسبة إلى ما نعرف أو ما لا نعرف. وكل المحاولات الفاشلة للعقل هي وقائع من المفيد دائماً! إخضاعها للرقابة. إلا أنه ليس بوسع ذلك تقرير أي شيء حول أمل العقل في الوصول، في المستقبل، إلى نتيجة أفضل لجهوده، وحول مزاعمه بهذا الخصوص؛ فلا يمكن للرقابة وحدها إذن أن تضع نهاية للنزاع حول حقوق العقل البشري.

وبما كان هيوم هو على الأرجح أخلق جميع الرّبيّين وأشهرهم بلا منازع، بالنظر إلى التأثير الذي يمكن أن يكون للمنهج الربّي على الحث إلى فحص أساسي للعقل، فإنه أمر يستحقّ إذن العناية، أن أعرض بقدر ما يلائم ذلك مقصدي، مسار استدلالاته، والأغلاط التي وقع فيها مثل هذا الرجل الثاقب والمثير للإعجاب، مع العلم أنها لم تتولّد إلا على طريق الحقيقة.

ربما كان هيوم يفكر (على الرغم من أنه لم يكن واضحاً تماماً) أننا نتخطى أفهوماً عن الموضوع في ضرب معين من الأحكام. وقد أسميت هذا الضرب أحكاماً تأليفية. ولا إشكال البتة في أنه يمكنني الخروج من أفهومي الذي لديّ سلفاً بواسطة التجربة، فالتجربة نفسها تأليف للإدراكات يضيف إلى أفهومي الذي لديّ بواسطة إدراك واحد، إدراكات جديدة. لكننا نظن أيضاً أنه بإمكاننا الخروج قبلياً من أفهوماً وتوسيع معرفتنا على هذا النحو. ونحاول أن نقوم بذلك إماً بالفاهمة المحضة بالنظر إلى ما يمكن أن يكون على الأقل موضوع تجربة، وإما بالعقل المحض بالنظر إلى خصائص الأشياء، بل حتى إلى وجود موضوعات لا يمكن أن تمثل قط في التجربة. وصاحبنا الربّي لم يُميّز بين هذين الضربين من الأحكام كما كان ينبغي عليه أن يفعل، وقد نظر إلى تلك الإضافة إلى الأفاهيم بذاتها، وإلى ذلك التوليد الفجائي إن صح القول، لفاهمتنا (ولعقلنا) من دون إخصاب التجربة، بمثابة أمر ممتنع جملة. فهو حَسِبَ إذن كل

المبادئ القبلية المزعومة للعقل بمشابة مبادئ متوهمة، وظن أنها ليست سوى عادة ناتجة عن التجربة وقوانينها، وبالتالي سوى قواعد أميرية، أعني عرضية في ذاتها تنسب إليها ضرورة وكلية مفترضتين. لكنه كي يُثبت هذه القضية الغريبة، رجع إلى المبدأ المعترف به كلياً حول علاقة السبب بالمسبب. إذ بما أنه لا يمكن لأي قدرة فاهمية أن تنقلنا من أفهوم شيء إلى وجود شيء آخر بوصفه معطى بذلك كلياً وبالضرورة، فإنه ظن أن بإمكانه أن يستنتج من ذلك أنه ليس لدينا من دون التجربة، أي شيء يمكن أن يضاف إلى أفهومنا ويحولنا إصدار حكم يصدق قبلياً. فأن يلون نور الشمس الشمع ويؤديه في الوقت نفسه، في حين يُصلب الصلصال، ذاك ما لا يمكن لأي فاهمة أن تحزره بناء على أفاهيم لدينا قبلياً عن هذه الأشياء، وليس هناك سوى التجربة لكي تعلمنا مثل هذا القانون. لكننا على العكس من ذلك، رأينا في المنطق الترسدالي، أنه على الرغم من أنه لا يمكننا البتة بلا توسط الخروج من مفهوم الأفهوم المعطى لنا، فإنه يمكننا مع ذلك أن نعرف قبلياً تماماً، إنما بالصلة مع ثالث، أعني مع التجربة الممكنة، وإذن قبلياً دائماً، قانون اقتران شيء بآخر. فعندما يبدأ الشمع الذي كان صلباً من قبل بالذوبان، يمكنني أن أعرف إذن قبلياً، أن أمراً ما يجب أن يكون قد سبقه (حرارة الشمس مثلاً) وتبعاً له حصل ذلك وفقاً لقانون ثابت، على الرغم من أنني لا أعرف قبلياً، من دون أن تُعلمني التجربة، بشكل متعين، لا السبب ولا المسبب. فهوم كان يستدل إذن خطأ من عرضية فعلنا التعيني وفقاً للقانون على عرضية القانون نفسه، وكان يخلط الخروج من أفهوم شيء إلى شيء التجربة الممكنة (وهو ما يحصل قبلياً ويشكل الواقع الموضوعي لهذا الأفهوم) مع تأليف موضوعات التجربة المتحققة التي هي بالطبع أميرية أبداً. وهكذا يجعل من مبدأ التعاطف الذي مقره في الفاهمة، والذي يعبر عن إقتران ضروري، قاعدة للتداعي لا توجد إلا في المخيلة الاسترجاعية، ولا يمكن أن تقدم سوى عمليات ربط عرضية وغير موضوعية البتة.

إلا أن الاغلاط الرئيسية لهذا الرجل الذي هو من جهة أخرى شاقب النظر جداً، تتولد بخاصة عن نقص مشترك بينه وبين كل الدغمائيين. أعني، إنه لم يكن يرى إلى كل ضروب التأليف القبلي للفاهمة على نحو سستامي، لأنه لو فعل لوجد أن مبدأ الدوام مثلاً، وكي لا نذكر سواه، هو مبدأ يستبق التجربة شأنه شأن مبدأ السببية. ولكن بذلك استطاع أن يعين أيضاً حدوداً متعينة للفاهمة، التي تتوسع قبلياً، وللعقل المحض. لكنه عندما يكتفي بقصر فاهمتنا من دون أن يحددها ولا يعطي، إذ يثير شكاً عاماً، أي معرفة متعينة بجهلنا الذي لا مفر منه، وعندما يخضع للرقابة بعض مبادئ الفاهمة من دون أن يخضع الفاهمة، بالنظر إلى كل قدرتها لمحك النقد، ويذهب إلى أبعد، إذ ينكر عليها ما لا يمكن أن تعطيه حقاً، فيرفض أن يكون لها أي قدرة على التوسع قبلياً، على الرغم من أنه لم يكن يفحص هذه القدرة بكاملها، فإنه يحصل معه عندئذ ما يقلب دائماً الرئيسية، أعني إن سستامه نفسه يوضع موضع الشك، لأن اعتراضاته تستند إلى مجرد وقائع عرضية لا إلى مبادئ يمكن أن تقنعنا بضرورة التخلي عن حق إنشاء مزاعم دغمائية.

وحيث إن هيوم لا يقيم فيما عدا ذلك أي فرق بين دعاوى الفاهمة المدعومة وادعاءات العقل

الديالكتيكية التي ضدها إنما يوجّه هجماته أساساً، فإن العقل الذي يعيقه ذلك مجرد إعاقة، إنما لا يُحبط عزمه الخاص أي إحباط، يشعر أن المكان ما زال مفتوحاً أمامه كي يتوسع فيه، ولا يمكن أن يُثنى كلياً عن محاولاته على الرغم من أنه يؤثّر هنا أو هناك. ذلك أن الواحد يتخذ وضعية الدفاع لاتقاء الهجمات، ثم يرفع رأسه عالياً جداً، ولا يعود يقبل أي نقاش من أجل الإقرار بمطالبه. لكن مطالعة كاملة لكل قدرته، والاعتناع المتولد عن يقين مُلكيّة صغيرة بدل بطلان الادّعاءات العليا، يزيلان كل نزاع ويجعلاننا نكتفي بهذه الملكية الضيقة، إنما غير المنازعة.

أما بالنسبة للدّعائي غير النقدي الذي لم يقس فلك فهمته، ولم يعين بالتالي حدود معرفته الممكنة وفقاً لمبادئ، والذي بالتالي لا يعرف سلفاً ماذا بوسعه، بل يظن أنه سيتهي باكتشافه عن طريق المحاولات فقط، فإن هذه الهجمات الرئيبة ليست خطيرة وحسب، بل يمكن أن تكون قاضية. لأنه إذا أرتج عليه في زعم واحد، لا يمكن له أن يبرّره، ولا أن يشرح تراثه بمبادئ، فإن الشك سيخيّم عندئذ على كل المزايم، ومهما كانت مقنعة.

وهكذا، فإن الرببي هو الناظر^(*) الذي يقود المتعقل الدغمائي إلى نقد صحي للفاهمة وللعقل نفسه؛ وما إن يصل إلى ذلك حتى لا يعود يخشى أي اعتراض، لأنه سيميز عندها مُلكيته عن كل ما هو خارجها كلياً. ولن يرفع أي دعوى حول ذلك، ولا يعود يدخل في نزاعات. وصحيح أن الطريقة الرببية لا تُشبع بذاتها كل أسئلة العقل، إلا أنها تمهّد لحلها بجعله متيقظاً، ويأرشده إلى الوسائل الأساسية لضمان مُلكياته المشروعة.

الفصل الثالث

انضباط العقل المحض بالنظر الى الفروض

أفلا يجدر بعقلنا، ونحن نعلم أخيراً من نقده، أنه لا يمكننا في الواقع أن نعلم شيئاً في استعماله المحض والاعتباري، أفلا يجدر به أن يفتح حقلاً واسعاً للفروض، يكون من المسموح فيه على الأقل أن نخترع وأن نبدي رأياً، حين لا يسمح لنا أن نزعم؟.

ولكي لا تحلم المخيلة نوعاً من الحلم، بل لكي نخترع في ظل الرقابة الصارمة للعقل، يجب دائماً أن يكون هناك، من قبل، ما هو يقيني تماماً، وأن لا يكون إختلاقاً أو مجرد رأي، أي أن يكون الموضوع نفسه ممكناً. وفي هذه الحالة سيكون من المسموح به حقاً أن نبدي رأياً بصدد تحقق هذا الموضوع، لكن هذا الرأي، حتى لا يكون من دون أساس، يجب أن يقترن كمبدأ

(*) المعلم المولج بصبط التلاميذ.

تفسيرى بكل ما هو معطى حقاً، وما هو يقينى بالتالى، وسيسمى عندها، قرصاً.

وبما أنه لا يمكننا أن نكون أي مفهوم عن إمكان الإقتران الدينامي القبل، وبما أن مقولة الفاهمة المحضة لا تصلح لابتكار مثل هذا الاقتران، بل فقط لفهمه عندما يصادف في التجربة؛ فإنه لا يمكننا أن نتخيل بشكل أصلي، وبما يوافق هذه المقولات، موضوعاً واحداً من قوام جديد غير معطى أمبيرياً، ولا أن نضع هذه الإمكان في أساس قرص مشروع، لأن ذلك سيغني إخضاع العقل لأوهام فارغة بدل إخضاعه لأفاهيم الأشياء، فليس من المسموح به إذن أن نخترع ملكات أصلية جديدة، وعلى سبيل المثال، فاهمة قد تكون قادرة على حدس موضوعها من دون حواس، أو قوة جاذبة من دون أي تماس، أو ضرباً جديداً من الجواهر وعلى سبيل المثال جوهراً يكون حاضراً في المكان من دون لا نفاذ، ولا بالتالي اشتراكاً بين الجواهر يكون متميزاً من كل اشتراك تعطيه التجربة؛ ولا أي حضور إن لم يكن في المكان؛ ولا أي ديمومة إن لم تكن في الزمان وحسب؛ وبكلمة، لا يمكن لعقلنا إلا أن يستخدم شروط التجربة الممكنة كشروط لإمكان الأشياء، إنما لا يمكنه قط أن يخلق لنفسه أشياء إن صح القول باستقلال كلي عن هذه الشروط، لأن أفاهيم من هذا النوع، ومع أنها لا تُحدث أي تناقض، ستكون من دون موضوع.

والأفاهيم العقلية هي، كما قلنا، مجرد أفكار وليس لها بالتأكيد أي موضوع في أي تجربة، إلا أنها لا تدل، بذلك، على موضوعات مخترة ومسلم بها، في الوقت نفسه، كممكنة. وهي مفكرة إحتياطياً فقط من أجل أن نؤسس بالصلة معها (بوصفها اختلاقات كشفية) المبادئ التنظيمية للاستعمال الفاهمي السستامي في حقل التجربة. فإذا ما غادرنا هذا الحقل، فلا تعود سوى آيسات فكرية، لا يمكن التدليل على إمكانها، ولا يمكنها بالتالي أن تُعطى بفرض كاساس لتفسير ظاهرات متحققة. فمن المسموح به تماماً أن نفكر النفس كبسيطة من أجل أن نعطي، وفقاً لهذه الفكرة، لكل ملكات الدهن وحدة تامة وضرورية، هي، على الرغم من أنه لا يمكننا أن نراها عياناً، بمثابة أساس لحكمنا على الظاهرات الباطنة. لكن التسليم بالنفس كجواهر بسيط (وهذا أفهوم مفارق) هو قضية لا عاصية على التدليل (كما هي الحال مع فروض فيزيائية عديدة) وحسب، بل أيضاً اعتبارية كلياً ومرسلة عشوائياً، لأن البسيط لا يمكن أن يتصور في أي تجربة، لأن إمكان ظاهرة بسيطة لا يمكن أن يرى قط، إن كنا نفهم هنا بالجواهر الموضوع الدائم للحدس الحسي. وليس هناك أي تجويز مدعم للعقل، يسمح لنا بالتسليم على سبيل الظن بكائنات محض معقولة، أو بصفات محض معقولة لأشياء العالم الحسي، على الرغم (ولأن ليس لدينا أي أفهوم عن إمكانها أو امتناعها) من أن أي نظرة، تدعي أنها أفضل، لا تسمح لنا بإنكارها دغائياً.

ولا يمكننا أن نستعمل، لتفسير ظاهرات معطاة، أي أشياء ومبادئ تفسيرية أخرى غير تلك التي تقرن بالأشياء أو المبادئ المعطاة، وفقاً لقوانين للظاهرات معروفة من قبل. فالقرص الترستدالي الذي تُستخدم فيه مجرد فكرة للعقل لتفسير الأشياء الطبيعية، لن يكون إذن تفسيراً لأننا معه سنكون كمن يسعى إلى تفسير ما لا يفهمه كفاية عن طريق المبادئ الأميرية المعروفة،

بأمر لا يفقه منه شيئاً بالمرّة. ثم إن مبدأ فرض من هذا النوع لن يصلح بصحيح العبارة إلا لإرضاء العقل، وليس قط لجعل استعمال الفاهمة يتقدم بالنظر إلى الموضوعات؛ ويجب أن يُفسّر النظام والغائية للذات في الطبيعة بناء على أسباب طبيعية وفقاً لقوانين طبيعية؛ والفروض نفسها، وحتى أكثرها فظافة، يمكن تحمّلها هنا، شرط أن تكون فيزيائية، أكثر من تحمّل فرض فوق فيزيائي واحد، أعني، أكثر من اللجوء إلى خالق إلهي نفترضه لهذا الخصوص. ذلك أنه سيكون مبدأ للعقل الكسول (*) (ignava ratio) أن نهمل جانباً وفجأة، كل الأسباب التي يمكن أن نستعلم عن واقعها الموضوعي ومن حيث إمكانه على الأقل من خلال تقدم التجربة، من أجل أن نستكين إلى مجرد فكرة مريحة جداً للعقل. في حين أن الجملة المطلقة لسلسلة الأسباب كمبدأ تفسيري، لا تشكّل أي عائق بالنظر إلى موضوعات العالم؛ إذ لما كانت هذه الموضوعات مجرد ظاهرات، فإنه لا يمكن أن نتوقع منها البتة إنجازاً ما في تأليف سلسلة الشروط.

ولا يمكن على الإطلاق أن نقرّ للعقل في استعماله النظري، باللجوء إلى فروض ترسندالية، ولا أن نجيز له، من أجل سدّ نقص مبادئ التفسير الفيزيائية، حرية استعمال مبادئ فوق فيزيائية: من جهة، لأن العقل بدلاً من أن يتقدم بذلك، يقطع بالآخرى كلّ تقدّم استعماله، ومن جهة، لأن هذه الإجازة تنتهي إلى جعله يُضَيّع كل ثمار أرضه، الخاصة، أعني التجربة. ذلك أن في متناولنا دائماً، في حال صعب علينا التفسير الطبيعي هنا أو هناك، مبدأ تفسيرياً مفارقاً يُعطينا من هذا البحث، ويضع نهاية لكل بحث لا من خلال الرّئيان، بل من خلال عدم فهم مُطبّق لمبدأ سبق أن فكّر بافتراض أنه ينطوي على أفهوم الأول المطلق.

والعنصر الثاني اللازم كي يمكننا القبول بفرض، هو أن يكفي لكي نعيّن قليلاً النتائج المعطاة. فإذا كنا مرغبين من أجل ذلك على الاستعانة بفروض أخرى أيضاً، فقد يُشتبه بأنها مجرد خرافات لأن كل واحد منها في ذاته يحتاج إلى مثل ذلك التصويب الذي تتطلبه سلفاً الفكرة المتخذة كأساس، والذي لا يمكن بالتالي أن يعطيه أي شاهد صادق. فإذا لم يكن ينقصنا بالتأكيد، بافتراضنا علّة كمال بلا حدود، أي مبادئ لتفسير الغائية والنظام والعظمة الموجودة في الطبيعة، فإن هذا الافتراض يحتاج مع ذلك إلى فروض جديدة أيضاً كي ينقذ نفسه من الاعتراضات المستمدة من المسوخ والشروخ التي تظهر أيضاً في العالم، وعلى الأقل وفقاً لأفاهيمنا. وقيام النفس الموضوعية في أساس ظاهراتها قياماً مستقلاً وبسيطاً، إذا ما جوبه بالصعوبات الناشئة عن كون ظاهراتها شبيهة بالتغيرات في المادة (بالزيادة والنقصان) يوجب الاستعانة بفروض جديدة محتملة ولا شك، إلا أنها من دون أيّ رصيد، خلا رصيد الرأي المزعوم لها، في حين أنه كان يجب عليها أن تشهد لصالحه.

وإذا كان يجب على مزاعم العقل المتخذة هنا كأمثلة (الوحدة اللاجسمية للنفس ووجود كائن أسمي) أن تُحسب لا كفروض بل كعقائد واجبة الصدق قليلاً، فإن المسألة لا تعود

(*) لتجاهل العقل

(**) حرفياً. أما فيما يخص جملة المبدأ التفسيري المطلقة في سلسلة الأسباب. (م.و).

مسألة فروض، لكن، يجب في هذه الحالة أن نرى للدليل اليقين الواجب الذي للبرهان. لأن من يريد أن يجعل تحقق هذه الأفكار تحققاً محتملاً وحسب، إنما يريد مقصداً أخرق، شأنه في ذلك شأن من يريد أن يبرهن، بطريقة محتملة وحسب، قضية هندسية. فالعقل منسلخاً عن كل تجربة، إما يمكنه أن يعرف كل شيء قبلياً وحسب على نحو ضروري، وإما لا يمكنه أن يعرف شيئاً. وعليه، لن يكون حكمه ذات مرة على سبيل الرأي، بل إما اقتناعاً عن كل حكم وإما يقيناً واجباً. فالآراء والاحكام المحتملة حول ما يلائم الأشياء، لا يمكن أن تتدخل إلا كمبادئ تفسيرية لما هو معطى حقاً أو كخلاصات مستمدة وفقاً لقوانين أميرية مما يصلح كأساس بوصفه متحققاً، وبالتالي مما هو في سلسلة موضوعات التجربة وحسب. وخارج هذا الحقل، فإن الرأي يساوي التلهي بالأفكار، اللهم إلا إذا كنا نظن أن الحكم قد يجد الحقيقة باتباعه طريقاً غير آمنة.

لكن، على الرغم من أنه لا مجال في المسائل محض الاعتبارية في العقل المحض، لفرض فروض من أجل أن نؤسس عليها قضايا، فإن الفروض مقبولة فيها تماماً عندما تكون المسألة مسألة منافحة وحسب، أعني، في الاستعمال الجدالي وليس في الاستعمال الدغياي. وما أفهمه بالمنافحة، هو لا أن يعدد المرء الحجج لصالح زعمه، بل أن يبين فقط بطلان محاكمة الخصم التي بها يدعي أنه يهذب بها زعمنا الخاص. والحال، إن كل القضايا التأليفية المستمدة من العقل المحض تمتاز بهذه الخاصية: إنه، إن كان الذي يزعم واقعاً لأفكار معينة، لا يعلم قط ما يكفي لجعل قضيته يقينية، فإن الخصم من جهته لا يعلم أكثر منه لكي يزعم العكس. وخطأ العقل البشري متساوٍ من الجهتين: لا يولي الواحد دون الآخر في المعرفة الاعتبارية. وعليه، فهو حلبة حقيقية لمعارك لا تنتهي قط. لكننا سنرى فيما بعد أن العقل، بالنظر إلى الاستعمال العملي يتمتع مع ذلك بحق التسليم بما لم يكن مخولاً أن يفترضه بأي شكل من دون حجج كافية في حقل الاعتبار وحسب، لأن كل مثل تلك الافتراضات، تسيء إلى كمال الاعتبار الذي لا يأبه له الغرض العملي البتة. فللعقل هنا إذن ملكية ليس بحاجة إلى أن يدلل على مشروعيتها، ولا يمكنه على كل حال أن يعطي الدليل عليها. فعلى الخصم إذن أن يأتي بالدليل. لكن، بما أن هذا الأخير، كي يثبت لوجود الموضوع المشكوك بأمره، يعلم عنه بقلة ما يعلم ذاك الذي يزعم تحقيقه فإن الأفضلية هنا هي لجهة ذاك الذي يزعم شيئاً كفرضية ضرورية عملياً (*melior est conditio possidentis*)^(*) ولأنه يوجد كما في حالة الدفاع المشروع، فإن له حرية اللجوء، كي يدافع عن قضيته المحقة، إلى الوسائل نفسها بالضبط التي يستعملها الخصم ضده، أعني إلى الفروض التي يجب أن لا تصلح بالطبع لتدعيم الدليل على ما يذهب إليه، بل فقط لإظهار أن الخصم يعلم عن موضوع النزاع أقل مما يمكنه من أن يفخر بأن له الأفضلية علينا في مسألة المعرفة الاعتبارية.

لا يُسمح إذن بالفروض في حقل العقل المحض إلا كأسلحة حربية؛ فهي لا تصلح

(*) حال التملك أفضل.

لتأسيس حق، بل فقط للدفاع عنه. لكن هنا يجب أن نبحث عن الخصم أبداً في ذاتنا. ذلك أن العقل النظري في استعماله الترساندي هو ذباليكتيكي في ذاته. والاعتراضات التي يمكن أن تخشاها، تقيم فينا بالذات، ويجب أن نبحث عنها، بوصفها نوعاً من الدعاوى القديمة إنما المرفوضة دائماً، من أجل أن نؤسس سلاماً أبدياً على القضاء عليها. فالسكينة الخارجية ليست سوى سكينة ظاهرة؛ ويجب القضاء على العداوات في رؤيئها الذي يقيم في طبيعة العقل البشري؛ لكن كيف نقضي عليه إن لم نُعطه الحرية، بل الغذاء، اللّازمين له كي يفرخ، فيسمح لنا إذ نكشف بذلك عنها، بأن نقتلعها لاحقاً مع جذورها؟ تأملوا إذن بأنفسكم الاعتراضات التي لم تخطر بعد ببال أي خصم، وأعطوه الأسلحة أيضاً، أو امنحوه أنسب أرض يمكن أن يتمتع. فهناك لا خوف على شيء، بل رجاء بالأحرى، أعني باكتساب موقع، لا يمكن لأحد أن ينزعكم ملكيته ذات مرة.

وإلى عتادكم الكامل تنتمي أيضاً فروض العقل المحض، وعلى الرغم من أن هذه الفروض ليست سوى أسلحة برونزية (لأنها لم تُعمد بأي قانون تجريبي) فلنأخذها بقدرة من الفضيلة، يساوي الأسلحة التي يمكن لأي خصم أن يستعملها ضدكم. فإذا ما واجهوكم إذن عندما تسلمون (من أي منظور غير اعتباري) بطبيعة للنفس لا مادية ولا خاضعة لأي تفسير جسدي، بهذه الصعوبة: يظهر أن التجربة تدل على أن تنامي ملكات ذهننا وتناقضها، ليس سوى تغيرات مختلفة لأعضائنا؛ فإنه يمكنكم أن تقللوا من قوة الدليل بالقول إن جسمنا ليس سوى الظاهرة الأساسية التي يعود إليها في الحالة الراهنة (في الحياة) كامل قدرة الحساسية، وبالتالي كل تفكير بوصفها شرطه، والانفصال عن الجسم سيكون نهاية هذا الاستعمال الحسي بملكتنا المعرفية وبداية استعمالها الذهني؛ فليس الجسم إذن سبباً للفكر بل شرطاً حصرياً وحسب، ويجب بالتالي أن يُنظر إليه كمسند للحياة الحسية والحيوانية، هذا صحيح إلا أنه يجب أن يُنظر إليه أيضاً بالمقدار نفسه كعائق أمام الحياة الروحية المحضة، وخضوع الحياة الأولى للقوام الجسدي لا تثبت شيئاً لصالح خضوع الحياة بأسرها لحال اعضائنا. لكن، يمكنكم أن تذهبوا أبعد بعد، وأن تعثروا على شكوك جديدة لم تُثر حتى الآن أولم تعمق بشكل كافٍ.

إن عرضية الولادات التي تخضع، عند البشر كما عند المخلوقات غير العاقلة للظرف، لكن، أيضاً وغالباً، للتغذية ولنمط الحياة مع كل فضوله ونزواته، بل للعب غالباً، تشكل صعوبة كبرى في وجه الرأي الذي ينسب مدة تمتد حتى الأبد لمخلوق بدأت حياته في ظروف يمثل هذا القدر من اللامعنى والخضوع خضوعاً تاماً لحريتنا. وتقل أهمية هذه الصعوبة بالنسبة إلى مدة كل النوع (هنا على الأرض)، لأن العرضي في المفرد لا يوجد في الكل من دون الخضوع لقاعدة، أما بالنسبة لكل فرد، فيبدو من المشكوك فيه بالتأكيد توقع نتيجة كبيرة من أسباب متضعة. والحال، إنه يمكنكم ضد هذه الصعوبة أن تستعينوا بفرض ترساندي يقول: إن كل حياة ليست أصلاً سوى حياة عقلية لا تخضع قط لتصاريف الزمان ولم تبدأ بالولادة، ويجب أن لا تنتهي بالموت؛ وإن هذه الحياة الدنيا ليست سوى مجرد ظاهرة، أعني سوى تصوّر حسي للحياة الروحية الخالصة، وإن كل عالم الحواس هو مجرد خيال يُهْم أمام نمطنا المعرفي الحالي، وليس له، شأنه

شأن الحلم، أيّ واقع موضوعي في ذاته، وإنه لو كان في إمكاننا أن نحسد الأشياء بما فيها ذاتنا، كما هي، لأمكننا أن نرى أنفسنا في عالم من الطبائع الروحية لم يبدأ تعاملنا الحقيقي معه بالولادة، ويجب أن لا ينتهي بموت الجسم (بوصفة مجرد ظاهرات) الخ

وعلى الرغم من أننا لا نعلم أيّ شيء عن كل ما نضعه هنا، فرضاً، في الواجهة كي نرد الهجوم، ومن أننا لا نزعّمه بحق؛ وعلى الرغم من أن كل هذا ليس حتى فكرة عقلية بل، مجرد أفهوم اخترع للمناقحة، فإننا ننهج مع ذلك بطريقة موافقة كلياً للعقل، لأننا نُظهر للخصم الذي يظن أنه استنفد كل إمكان، إذ حَسِب، خطأً، نقصَ الشروط الأميرية لهذا الامكان بمشابهة الدليل على الامتناع الكامل لما نعتقده، نُظهر أنه لا يمكنه أن يضمّ، بمجرد قوانين للتجربة، كامل حقل الأشياء الممكنة في ذاتها أكثر مما يمكننا أن نكتسب لعقلنا مُلكيّة مضمونة خارج التجربة. وذلك الذي يلوّح بمثل هذه الوسائل الدفاعية الفرضية ضدّ ادعاءات خصم ينكر، واثقاً، يجب ألا يُحسب من أجل ذلك أنّه يريد أن يملكها بوصفها آراءه الحقيقية. وعليه أن يتخلص منها ما إن يردّ إدعاء لخصم الدُعائي. ذلك أنه مهما بلغ تواضع المراء وأتزانها عندما يقتصر على التوسّل سلبياً وبالرفض إزاء مزاعم غريبة، فإنه، ما إن يريد أن يُثبت إعراضاته كأدلة على العكس، حتى ينشأ لديه إدعاء لا يقلّ صلفاً ولا توهماً عما لو كان اعتنق جانب الإثبات.

نرى إذن، بذلك، أنه ليس للفروض في الاستعمال الاعتباري أيّ مصداقية كأراء في ذاتها بل، فقط بالنسبة إلى الإدعاءات المضادة المفارقة. ذلك أن مدّ مبادئ التجربة الممكنة إلى إمكان الأشياء بعامة، ليس مفارقاً بدرجة أقل من زعم الواقع الموضوعي لهذه الأفاهيم التي لا يمكن أن تجد موضوعاتها إلا خارج حدود كل تجربة ممكنة. فما يحكم عليه العقل المحض إثباتياً، يجب أن يكون ضرورياً (شأنه شأن كلّ ما يعرفه العقل) وإلاّ لن يكون شيئاً على الإطلاق. فهو لا يتضمن إذن في الواقع أي رأي. إلاّ أنّ الفروض التي هي مدار القول هنا، ليست سوى احكام احتمالية، لا يمكن على الأقلّ أن تُهفّت على الرغم من أنه لا يمكنها بالتأكيد أن تُثبت بأيّ شيء، وهي بالتالي مجرد آراء خاصة، إلاّ أنّه لا يمكنها أن تفلت، عقلاً، (حتى من وجهة نظر الطمأنينة الداخلية) من الشكّ الذي تثيره. إلاّ أنه يجب الاحتفاظ بها بهذه الصفة، والانتباه جيداً كي لا تُطرح كما لو أنها كانت مضمونة ذاتياً، وذات مصداقية مطلقة، وكي لا تُغرق العقل في الاختلاقات والتعميمات.

الفصل الرابع

انضباط العقل المحض بالنظر الى أداته

للأدلة على القضايا الترندالية والتأليفية هذه الخاصية من بين كل الأدلة على المعرفة التأليفية القبلية: إن العقل بواسطة أفاهيمه يجب أن لا يُطبّق فيها مباشرة على الموضوع، بل يجب

على العكس، أن يبرهن أولاً على مصداقية الأفاهيم وإمكان تأليفها قبلياً. وذلك لا كقاعدة إحترازية ضرورية وحسب، بل كخاصية لماهية الادلة نفسها وإمكانها. فأننا، إن شئت أن أخرج قبلياً من أفهوم الموضوع سيمتنع عليّ ذلك من دون خيط هادٍ خاص قائم خارج هذا الأفهوم؛ وفي الرياضة، الحدس القبلي هو الذي يُرشد تألفي وكل الاستنتاجات يمكن أن تقام بالحدس المحض بلا توسط. وفي المعرفة الترسندالية، وطالما أننا نشتغل فقط بأفاهيم الفاهمة، فإن المبدأ الموجه هو التجربة الممكنة، أعني إن الدليل لا يُظهر أنّ الأفهوم المعطى (أفهوم ما يحصل مثلاً) يؤدي مباشرة إلى أفهوم آخر (أفهوم السبب) لأن مثل هذا الانتقال سيكون قفزة لا يمكن تبريرها قط؛ بل يُظهر أن التجربة نفسها، وبالتالي موضوع التجربة سيكون ممتنعاً من دون مثل ذلك الاقتران، فعلى الدليل إذن، أن يجعلنا نعرف، معاً، إمكان الوصول تألفياً إلى معرفة معينة للأشياء لم تكن متضمنة في أفهومها، ومن دون هذا الاحتراز ستندفع الأدلة، شأنها شأن المياه التي تخرج بعنف من مجراها وتنتشر عبر الحقول، إلى حيث يجريها عرضاً مُنَحْنِي تداعٍ خفي. وظاهر الاقتناع الذي يستند إلى أسباب تداعي ذاتية، والذي نحسبه معرفة ذات جاذب طبيعي، لا يمكنه قط أن يوازن الشك الذي يجب أن يرتفع، بمعقولة، بخصوص مثل هذه الخطوة المجازفة. وعليه فإنّ كل المحاولات التي تَمَّت من أجل التدليل على مبدأ العلة الكافية، قد ذهبت سدىً باعتراف إجماعي من أولئك العارفين بالأمر؛ وقبل أن يُظهر النقد الترسندالي، كان واحدهم يفضل، إذ لم يكن بإمكانه التخلي عن هذا المبدأ، أن يستنجد، بصُلف، بالفاهمة العامية على أن يحاول أدلة دغمائية جديدة (وهو استنجد يبين أن قضية العقل مدعاة للشبهة).

لكن، إذا كانت القضية، التي يجب أن يثبتها الدليل، زعماً للعقل المحض، وإذا كنت أريد، إلى ذلك، الخروج بواسطة مجرد أفكار، من أفاهيمي التجريبية، فيسكون من الضروري جداً بالآخرى، أن يتضمن الدليل تبريراً لمثل خطوة التأليف تلك (على افتراض أنه ممكن) كشرط ضروري لقوته التدليلية. وعليه، فإن الدليل المزعوم على بساطة طبيعة جوهرنا المفكر بناء على وحدة الإبصار، ومهما بدا محتملاً، يثير صعوبة لا يمكن إخفاؤها. وهي: بما أن البساطة المطلقة ليست أفهوماً يمكن أن نصله بلا توسط بإدراك، بل يجب أن تكون مستنتجة فقط كفكرة، فإنه من الممتنع إطلاقاً أن نرى كيف يجب على مجرد الوعي الذي هو متضمن، أو يمكنه على الأقل أن يكون متضمناً، في كل تفكير، وعلى الرغم من أنه مجرد تصور بسيط، أن يؤدي بي إلى الوعي والمعرفة بشيء يمكن للتفكير وحده أن يكون متضمناً فيه. إذ لو تصورت قوة جسمي متحركاً، لكان بالنسبة إلي، وعلى هذا النحو، وحدة مطلقة، وكان تصوري عنه تصوراً بسيطاً؛ ولكن يمكنني أن أعبر عن هذه القوة أيضاً بحركة نقطة، لأن حجم الجسم غير مهم هنا، ولكن يمكن تصوره من دون إنقاص القوة، صغيراً قدر ما نشاء، بل مركزاً نوعاً من التركيز في نقطة. لكن، إذا لم أعط سوى قوة الجسم المحركة، فإنه لا يمكن لي أن استنتج، من كون تصوره مجرداً من كل كمّ ومضمون مكاني، ومن كونه بسيطاً بالتالي، أنه يمكن تصوره كجوهر بسيط. ومن ذلك بالذات اكشف عن مغالطة⁽⁹⁾، أي اكشف عنها من أن البسيط في التجريد متميز كلياً عن

(*) في الدليل المزعوم على بساطة النفس (م.و).

البسيط في الموضوع، ومن أن الـ ((أنا)) الذي لا يتضمّن بالمعنى الأول أيّ تنوع في ذاته، قد يكون، بالمعنى الثاني حيث يعّني النفس بالذات، أفهوماً كثير التعقيد، أعني أن ينطوي ويدل على كثير من الأشياء تحته. لكنّ، كي نجمع سلفاً هذه المغالطة (لأنه من دون مثل هذا التخمين المسبق لن يُشكّ قط بقيمة الدليل) يجب أن يكون لدينا بالضرورة محكّ دائم لإمكان مثل هذه القضايا التأليفية التي يجب أن تُثبت أكثر مما يمكن للتجربة أن تعطي. ويقوم هذا المحكّ في أنّ لا نطبق الدليل على المحمول المرغوب فيه مباشرة بل بتوسط مبدأ إمكان مدّ أفهومنا المعطى قبلاً حتى الأفكار وتحقيقها. فإذا ما احترزنا هذا الاحتراز، وإذا بدأنا، حتى قبل البحث عن الدليل، بأن نتساءل بتأني، لنرى كيف، وعلى أيّ رجاء، يمكن أن نتوقع مثل هذا التوسع بواسطة العقل المحض، ومن أين نريد في مثل هذه الحالة، أن نستمد تلك الرؤى التي لا يمكن أن توسّع بناء على أفاهيم، ولا أن تستقي بالنظر إلى التجربة الممكنة، فإننا سنوفّر على أنفسنا كثيراً من الجهود المضنية والعقيمة أيضاً، ذلك لأننا لن نعود ننسب إلى العقل ما يفوق بوضوح قدرته أو بالأحرى لأننا سنخضع، لانضباط الاعتدال، هذه الملكة التي لا ترضى بأن نضيق عليها عندما تستحوذ عليها الرغبة في التوسع الاعتباري.

فالقاعدة الأولى هي اذن أن لا نجرب أي دليل ترسندالي من دون أن نفكره أولاً، ومن دون أن نبين لأنفسنا، مشروعية المصدر الذي سنستمد منه المبادئ التي نزمع تأسيس الدليل عليها، وبأي حق يمكن أن نتوقع منها حسن العاقبة للاستدلالات. فإن كانت مبادئ للفاهمة (مبدأ السببية) فباطلاً ما نسعى إلى أن نبلغ بواسطتها أفكار العقل المحض، لأن لامصدقية لها إلا بصدد موضوعات تجربة ممكنة. وإن كانت مبادئ مستمدة من العقل المحض، فإن كل جهد سيذهب سدى أيضاً؛ فللعقل مثل هذه المبادئ بالطبع إلا أنها كلها ديبالكتيكية كمبادئ موضوعية، ولا يمكنها أن تصدق إلا كمبادئ تنظيمية لاستعمال التجربة المترابطة بسستمياً. فإن قُدّمت مثل هذه المبادئ المزعومة، فعارضوا الاقتناع الخاطيء بـ "non liquet" يصدره حكمكم الناضح؛ فعلى الرغم من أن ذلك لا يمكنكم بعد من أن تحرقوا وهمه، فإن لديكم كامل الحق، مع ذلك، بأن تطالبوا بتقديم تسويغ للمبادئ المستعملة، الأمر الذي لن يعطى قط إذا كانت هذه المبادئ مستمدة من مجرد العقل. وهكذا، لن تكونوا بحاجة قط إلى تحمل عبء توسيع كل تراءٍ عارٍ من الأساس، وتهفيته؛ إلا أنه يمكنكم أن تحيلوا، دفعة واحدة وبجملّة، كل ديبالكتيك لا تُستنفذ حيّله، أمام محكمة عقل نقديّ يتطلب قوانين.

والميزة الثانية للأدلة الترندالية هو أنه لا يمكن أن يوجد سوى دليل واحد لكل قضية ترندالية. فعندما يكون عليّ أن أستدل، لا بناءً على أفاهيم، بل، بناءً على الحدس المناسب مع أفهوم، وسواء كان حدساً محضاً كما في الرياضة أم حدساً أميريّاً كما في علم الطبيعة، فإنّ الحدس الموضوع في الأساس، سيعطيني مادة متنوعة لأحكام تأليفية يمكن أن أقرنها بطرق مختلفة، وسيمكنني أن أنطلق من أكثر من نقطة، لأنه يمكنني أن أصل إلى القضية نفسها بطرق مختلفة.

لكن القضية الترسندالية تنطلق من أفهوم واحد وحسب، وتنص على الشرط التأليفي لإمكان الموضوع، وفقاً لهذا الأفهوم. فلا يمكن للدليل إذن إلا أن يكون وحيداً، لأنه خارج هذا الأفهوم لا يوجد شيء به يمكن أن يتعين الموضوع، ولأنّ الدليل بالتالي لا يمكنه أن يتضمن أكثر من تعيين موضوع بعامة، وفقاً لهذا الأفهوم الذي هو أيضاً وحيد. وكنا في التحليلات الترسندالية مثلاً، قد حصلنا هذا المبدأ: «كل ما يتحصل فله سبب» من الشرط الوحيد للإمكان الموضوعي لأفهوم ((ما يحصل بعامة))؛ أعني، إنّ تعيين حدث في الزمان، وبالتالي إن هذا الحدث كمنتم إلى التجربة، سيكون ممتنعاً إن لم يكن خاضعاً لقاعدة دينامية من هذا النوع. والحال إنّ هذا الدليل أيضاً هو الوحيد الممكن، ذلك أنّ للحدث المتصور مصداقية موضوعية، أعني حقيقة، فقط لأن موضوعاً يتعين للأفهوم بواسطة قانون السببية. وصحيح أنهم قد جربوا أدلة أخرى على هذا المبدأ إنطلاقاً من الحدوث مثلاً، إلا أنه، حين نسلط على هذا الدليل كلّ الاضواء، لا يمكن أن نجد أي علامة مميزة للحدوث سوى كونه الشيء يحدث، أعني سوى وجود الموضوع الذي يسبقه لوجوده، وهكذا نعود أبدأ إلى الدليل نفسه. وعندما يدور الكلام على إثبات هذه القضية: «إن كلّ ما يفكر هو بسيط» فإننا لا نتوقف عند متنوع التفكير، بل ننظر فقط إلى أفهوم أَلْ ((أنا)) الذي هو بسيط، والذي يتصل كل تفكير به. والأمر نفسه بالنسبة إلى الدليل الترسندالي على وجود الله؛ فهو يستند فقط إلى إمكان تعاكس أفهومي أكثر الكائنات واقعية والكائن الضروري، ولا يمكن أن يحاول بطريقة أخرى.

وهذه الملاحظة الوقائية تختصر كثيراً نقد المزاعم العقلية. فحيث يقوم العقل بمهمته بمجرد أفاهيم، لا يوجد سوى دليل وحيد ممكن، هذا إن وُجد دليل واحد ممكن. وعليه، عندما نرى الدغائي يتقدم بعشرة أدلة، فإنه يمكننا أن نكون على ثقة بأن ليس لديه أي دليل. لأنه لو كان لديه واحد يدلل بوجوب (كما يجب أن يكون ذلك في أمور العقل المحض) فأي حاجة به إلى الأدلة الأخرى. ومقصده هو كمقصد المحامي في المحكمة، أن يكون لديه حجة لهذا وحجة لذلك، أعني أن يحول لصالحه ضعف الحكام الذين من دون أن يتعمقوا في المسألة، ولكي يتخلصوا بأسرع ما يمكن منها، يلتقطون أول شيء يثير انتباههم ويقررون وفقاً له.

والقاعدة الثالثة الخاصة بالعقل المحض عندما يخضع للانضباط، بالنظر إلى الأدلة الترسندالية، هو أن على أدلته أن لا تكون قط إنّيّة بل لّيّة دائماً. فالبرهان المباشر أو الإلحقي في كلّ ضرب معرفي، هو ذلك الذي يربط معاً الاقتناع بالحقيقة ورؤية مصادر هذه الحقيقة، والدليل الإلحقي على العكس يمكنه أن يولد اليقين، لكن لا يولد فهم الحقيقة من وجهة نظر ترابطها بأسس إمكانها. وعليه، فإن الأدلة الأخيرة هي ملجأ عند اللزوم أكثر منها طريقة تليّ كل مقاصد العقل. إلا أن لها من حيث البداة أفضلية على الأدلة المباشرة في أن التناقض يحمل إلى التصور إيضاحاً أكبر دائماً من الذي يحمله أفضل الاقتران، ويقترب بذلك أكثر منه من حدسية البرهان.

والسبب الخاص الذي يجعلنا نستخدم الادلة الإنّيّة في مختلف العلوم هو هذا: عندما تكون المبادئ، التي يجب أن نستمد منها معرفة معينة، متنوعة جداً أو مخفية عميقاً جداً، فإننا نبحث

عما إذا كان يمكننا أن نبليغ تلك المعرفة بالتناجج . والحال إن الـ *modus ponens*^(*) الذي يقوم في الاستدلال على حقيقة معرفة من حقيقة نتائجها لا يُسمح به إلا إذا كانت كل نتائجه الممكنة صحيحة، إذ لن يكون هناك سوى مبدأ وحيد ممكن، وسيكون بالتالي المبدأ الصحيح أيضاً. فلا تصلح هذه الطريقة للاستعمال، لأن رؤية كل النتائج الممكنة لقضية مسلم بها، هو فوق طاقتنا. لكننا نستخدم مع ذلك هذه الطريقة مع بعض التحفظ بالطبع، عندما يكون المطلوب إثبات شيء كفرض وحسب، كي نستدل استناداً، إلى قياس التمثيل هذا: إذا كانت كل النتائج التي بحثنا عنها تتفق مع المبدأ المسلم به، فإن كل النتائج الأخرى الممكنة ستفق معه أيضاً. ولذا فإنه لا يمكن لفرض يفرض عن هذه الطريق أن يتحول ذات مرة إلى حقيقة مبرهنة. وعلى العكس، فإن *modus tollens*^(*) الاستدلالات التي تستدل من النتائج على المبادئ تدلّ لا بطريقة صارمة كلياً وحسب، بل أيضاً بسهولة قصوى. إذ يكفي أن يكون بالامكان استخراج نتيجة خاطئة واحدة من قضية حتى تكون هذه القضية خاطئة. ويدل أن نطالع في الدليل اللبميّ كامل سلسلة المبادئ التي يمكن أن توصل إلى حقيقة معرفة بواسطة الرؤية التامة لامكانها، لو كان بالامكان أن نعر على نتيجة خاطئة واحدة من بين كل النتائج عن الضد، لكان هذا الضد خاطئاً أيضاً. ولكانت المعرفة التي كان علينا اثباتها صحيحة بالتالي.

لكن، لا يمكن أن يسمح بالدليل الإنّيّ إلا في العلوم التي يمتنع فيها استبدال الموضوعي بذاتيّ تصوراتنا، أعني استبدال معرفة ما هو في الموضوع. لكن، حيث يسود هذا الاستبدال يجب غالباً، إما أن يناقض ضدّ قضية معينة شروط الفكر الذاتية وحسب ولا يناقض الموضوع، وإما أن لا تتناقض القضيتين إلا بناءً على شرط ذاتي محسوب، خطأً، بمثابة شرط موضوعي، فيمكن للقضيتين أن تكونا خاطئتين لأن الشرط خاطيء، من دون أن يكون بالامكان أن نستدل من خطأ الواحدة على صحة الأخرى.

وفي الرياضيات، هذه الحيلة متمنعة؛ ولذا فإن الأدلة الإنئية تمجد محلها الصحيح فيها. وفي علوم الطبيعة، حيث كل شيء يتأسس على حدود أميرية، يمكن أن نحتاط لهذه الحيلة بالطبع بعدد كبير من الملاحظات المقترنة، إلا أن هذا الدليل هو في الغالب من دون معنى هنا بالذات. أما المحاولات الترسندالية للعقل المحض فقد صُنعت كلها في الوسط الخاص بالذاتي الديالكتيكي، أعني في الذاتي، الذي يمثّل بل يفرض نفسه على العقل في مقدّماته بوصفه موضوعياً. والحال إنه لا يمكن أن يكون من المسموح به هنا، وفيما يخص القضايا التأليفية، أن نسوّغ مزاعمنا بتهفيت الضدّ. إذ، إما أن لا يكون هذا التهفيت سوى مجرد تصور لتنازع الرأي المضاد مع الشروط الذاتية التي تسمح لعقلنا بالاستيعاب، الأمر الذي لا يقدّم أي سبب لرفض الشيء نفسه (ومثلاً، إن الضرورة اللامشروطة في وجود كائن لا يمكن أن نستوعبها قط، وإن هذا الامتناع بالتالي يضاد بحق، ذاتياً كل دليل نظري على كائن ضروري أسمى، لكنه يضاد،

(*) حال الوضع .

(*) حال رفع (= إبطال) .

خطأ، إمكان مثل هذا الكائن الأصلي في ذاته) وإما أن الفريقين المنخدعين بالتراثي الديالككتيكي سواء في ذلك الفريق الذي يثبت كما الفريق الذي ينكر، يتخذان كأساس، أفهوماً مستحيلاً عن موضوع، وعندها تطبق القاعدة: (*Non entis nulla sunt praedicata*)^(*)، أعني، إن ما تُثبته أو نفيه عن الموضوع هو مغلوطة على السواء، وإنه لا يمكن أن نصل، إنياً، بتهفيت الضد، إلى معرفة الحقيقة. وعلى سبيل المثال، لو افترضنا أن العالم الحسي معطى في ذاته من حيث جملته، فإنه من الخطأ القول: يجب أن يكون إما لامتناهياً في المكان، وإما متناهياً محدوداً، لسبب بسيط هو أن الاحتمالين خاطئان. ذلك أن الظاهرات (كمجرد تصورات) ستكون مع ذلك معطاة في ذاتها (كأشياء) وهو أمر مستحيل؛ ولا تنتهي هذا الكل المتخيل سيكون بالطبع لا مشروطاً، إلا أنه سيكون (لأن كل شيء مشروط في الظاهرات) في تناقض مع التعيين الكمي اللامشروط المفترض، مع ذلك، في الأفهوم.

والدليل الإتي هو أيضاً السراب الحقيقي الذي نخدع به دائماً أولئك الذين يُعجبون بمتانة المتعقلين الدغمائيين، وهو نوعاً ما البطل الذي يريد أن يُثبت شرف الفريق الذي اعتنقه وحقه الذي لا ينكر، بانخراطه في العراك مع كل من يشاء أن يشك به، على الرغم من أن هذا الإطئاب لا يُثبت أي شيء لصالح القضية، بل لا يفعل سوى أن يُظهر قوة الأعداء المتبادلة، بل، وللحق، قوة المعتدي وحده. وغالباً ما يجد المشاهدون في رؤية كل واحد، حيناً غالباً، وحيناً مغلوباً، فرصة للشك ربيعاً بموضوع النزاع نفسه، إلا أنه لا سبب لديهم لذلك، ويكفي أن نصرخ بهم: (*non defensoribus istis tempus eget*)^(**)، وعلى كل واحد أن يثبت قضيته بواسطة دليل مشروع بالتسوية الترسندالي لصالحه. لأنه إذا كان الخصم يستند إلى مبادئ ذاتية، فإنه من السهل بالطبع على الدغمائي أن يهفته، لكن من دون أن يحقق أي ربح من ذلك، لأنه في العادة متعلق مثله بأسباب الحكم الذاتية، ويمكن أن يُتهم بالطريقة نفسها التي أُتهم بها خصمه. لكن، إذا نهج الفريقان بطريقة مباشرة تماماً، فلما أن يلاحظا تلقائياً صعوبة، بل استحالة العثور على المستند الذي يدعم مزاعمهما، وينتهي بهما الأمر إلى مجرد الابتذال، وإما أن يكشف النقد بسهولة التراثي الدغمائي ويُكزم العقل المحض بالتخلي عن ادعاءاته المغالية في الاستعمال الاعتباري، بالانكفاء إلى حدود أرضه الخاصة، أعني حدود المبادئ العملية.

(*) اللا - كائن لا يُجمل عليه.

(**) والآن، لا مُنافعة.

الباب الثاني

«قانون» العقل المحض

من المذلّ للعقل البشري أن لا يصل إلى شيء في استعماله المحض؛ بَلَّةُ أن يكون بحاجة إلى انضباط لقمع انحرافاتهِ ووقايته من الأوهام الناجمة عنها. لكن، هناك ما يرفعه بالمقابل ويعطيه الثقة بنفسه، وهو أنه يمكنه، ويجب عليه أن يمارس هذا الانضباط بنفسه من دون أن يسمح بأيّ رقابة فوقه. أضفّ إلى ذلك، أن الحدود التي يُرغم على وضعها لاستعماله الاعتباري تحد، في الوقت نفسه، من الادعاءات المباحكة لأي خصم كان، ويمكنه بالتالي أن يضع، في مأمن من كل الهجمات، كل ما يمكن أن يتبقّى من متطلّباته التي كانت مغالية في السابق. «فالفائدة العظمى، وربما الوحيدة لأيّ فلسفة للعقل المحض هي إذن، فائدة سلبية وحسب، بمعنى أنّ هذه الفلسفة لن تكون أورغانوناً يصلح لتوسيع معارفنا، بل انضباط يصلح لتعيين حدودها، وبدل أن تكشف الحقيقة، فإن فضلها المتواضع سيكون في الاحتراز من الاغلاط.

إلا أنه يجب أن يكون، في مكان ما، مصدر للمعارف الايجابية التي تنتمي إلى مجال العقل المحض التي قد لا تكون مناسبة للغلط إلا بفعل سوء الفهم، في حين أنها تشكل في الواقع هدف حماسة للعقل. وإلا لإلام سننسب رغبته الجائحة في إيجاد موطىء قدم ثابت كلياً في مكان ما خارج حدود التجربة. فهو يستشعر الموضوعات التي تثير عنده اهتماماً كبيراً، ويُسلك طريق الاعتبار المجرد لكي يقترب منها، لكنها تهرب من أمامه. ولربما يمكن أن نأمل له حظاً أفضل في الطريق الوحيد الباقي له، أعني طريق الاستعمال العملي.

وأفهم بـ«قانون»، مجمل المبادئ القبلية لاستعمال قدرات معرفية، معيّنة بعامة، استعمالاً مشروعاً. فالمنطق العام في قسمه التحليلي هو «قانون» للفاهمة وللعقل بعامة، انما من حيث الصورة وحسب، لأنه يتجرّد من كل مضمون، اما التحليلات الترندالية فهي «قانون» الفاهمة المحضّة، لأنها الوحيدة القادرة على معارف تأليفية قبلية حقيقية. لكن حيث لا إمكان لأي

استعمال مشروع للملكة معرفية، لا «قانون». والحال، وحسب كل الأدلة التي قدمت حتى الآن، إن كل معرفة تأليفية للعقل المحض في استعماله الاعتباري هي ممتعة كلياً. فليس هناك إذن من «قانون» للاستعمال الاعتباري للعقل (لأن هذا الاستعمال هو دياكتيكي من صوب إلى صوب) بل إن كل منطق ترسندالي ليس في هذا الصدد سوى انضباط. وبالتالي، إن كان هناك من استعمال مشروع للعقل المحض، وكان يجب أن يكون له أيضاً في هذه الحالة «قانون»، فإن هذا القانون سيخصّ الاستعمال العملي للعقل، وليس استعماله الإعتباري وذاك ما سنبحث عنه الآن.

الفصل الأول

في النهاية الأخيرة للاستعمال المحض لعقلنا

يندفع العقل بميل من طبيعته إلى تخطي الاستعمال التجريبي كي يغامر باستعماله المحض بواسطة مجرد أفكار، فلا يجد الراحة إلا عندما تنقل دائرته على ((كل)) سستامي قائم بذاته. لكن، هل يتأسس هذا الميل على غرضه الاعتباري فقط، أم يتأسس بالأحرى على غرضه العملي وحسب؟

أريد الآن أن أهمل، جانباً، النجاح الذي يمكن أن يحرزه العقل من الوجهة الاعتبارية، ولن أهتم إلا بالمشكلات التي حلّها يشكّل غايته الأخيرة، سواء كان بإمكانه أن يبلغها أم لا، وهي غاية ليس للغايات الأخرى، بالنظر إليها، من قيمة سوى قيمتها كمجرد وسائل. وهذه الغايات السامية وفقاً لطبيعة العقل، يجب أن يكون لها وحدتها كي تساعد، مجتمعة، على تقدم غرض البشرية الذي لا ينساق تحت أي غرض آخر أعلى.

والمقصد النهائي الذي، يؤدي إليه في النهاية، اعتبار العقل في استعماله الترندالي يخص موضوعات ثلاثة: حرية الإرادة، وخلود النفس، ووجود الله. وبالنظر إلى هذه الثلاثة مجتمعة، ليس غرض العقل محض الاعتباري سوى غرض ضعيف جداً. وسعياً إليه، كان العقل يحاول بصعوبة القيام بعمل مرهق، ويواجه من العوائق بقدر ما يواجه البحث الترندالي، لأنه لم يكن بإمكانه أن يستمد من كل الاكتشافات التي يمكن أن تحصل بهذا الصدد أي استعمال يدل على فائدته، عياناً، أعني في دراسة الطبيعة. وقد تكون الإرادة حرة لكن ذلك يمكن أن لا يخص سوى العلة المعقولة لإرادتنا؛ ذلك أنه فيما يخص المظاهر التي بها تتجلى الإرادة، أعني الأفعال، يوجد شعار أساسي لا ينتهك، ومن دونه لا يمكننا أن نستعمل عقلنا أي استعمال أميري، شعار يجعل من الواجب علينا أن لا نفسرها قط إلا كما نفسّر سائر مظاهر الطبيعة، أعني، وفقاً لقوانينها الثابتة. ولنفترض من جهة أخرى أنه يمكن لنا أن نرى الطبيعة الروحية لنفسنا (ومعها خلودها) فلن يكون بوسعنا مع ذلك أن نحسب حسابها، كمبدأ تفسيري لا بالنظر إلى مظاهر

الحياة، ولا بالنظر إلى الطبيعة الخاصة للحال المقبلة، لأن أفهوماً عن الطبيعة اللاجسمية هو سالب وحسب، ولا يوسع في أي شيء معرفتنا، لأن لا مادة له يمكن أن تستمد منها من النتائج إلا تلك التي يمكن أن نحسبها فقط بمثابة خرافات، لا يمكن أن تبينها الفلسفة. ومن جهة ثالثة، حتى عندما يمكن لوجود عقل أسمى أن يدلّل، فإنه سيمكننا بالطبع أن نجعل به الغائية، في ترتيب العالم بعامه وفي نظامه، مفهومة، إلا أن ذلك لا يتولّد قط أن نشق منه أي ترتيب، ولا أي نظام خاص، ولا أن نستنتجها بجرأة حيث لا ندركهما. لأنّ ثمة قاعداً ضرورية لاستعمال العقل الاعتباري، وهي أن لا نهمل الأسباب الطبيعية، وأن لا نترك ما يمكن أن نتعلّمه بالتجربة كي نشق، ما لا نعرفه، مما يتخطى إطلاقاً كل معرفتنا. وبكلمة، تبقى هذه القضايا الثلاث مفارقة أبداً بالنسبة إلى العقل الاعتباري، وليس لها قط أي استعمال محايث، أعني يصدق بالنسبة إلى موضوعات التجربة وبالتالي يفيدنا بطريقة من الطرق، بل إنها إذا ما نُظر إليها في ذاتها، جهودٌ ضائعة كلياً، ومُضَيِّية لعقلنا إلى أقصى درجة، علاوة على ذلك.

وعليه، إذا لم تكن هذه القضايا الجذرية الثلاث لازمة لنا البتّة من أجل أن نعلم، وكان عقلنا مع ذلك يوصي بها بالحاح؛ فإن أهميتها يجب أن تعود أصلاً إلى العملي وحده.

عمليّ كل ما هو بحريّ. لكنّ، إذا كانت شروط ممارسة إرادتنا الحرّة أميرية، فإنه لا يمكن أن يكون للعقل سوى استعمال تنظيمي فيها، وليس بوسعه أن يُستخدم إلا للقيام بوحدة القوانين الامبرية. وعلى سبيل المثال، يُشكّل الاتحاد جميع الغايات التي تعينها ميولنا في غاية واحدة: السعادة، واتفاق الوسائل من أجل بلوغها، يشكّلان في تعليم الفطنة، كلّ عمل العقل الذي لا يمكن أن يُعطي في هذا الصدد سوى قوانين برغائية لسلوكنا الحرّ، صالحة لبلوغ الغايات التي تشير علينا بها الحواس، إنما ليس قوانين محضة متعينة قبلياً تماماً. وعلى العكس، إن القوانين العملية المحضة التي يُعطي العقل غايتها قبلياً تماماً، والتي لا تأمر بشكل مشروط أميريّاً بل بشكل مطلق، ستكون من إنتاج العقل المحض. والحال إن مثل هذه القوانين هي قوانين خُلقيّة، وهي تنتمي وحدها إلى الإستعمال العملي للعقل المحض، وتسمح بـ «قانون».

فكلّ سعي العقل إذن في العمل، الذي يمكن أن نسمّيه فلسفه محضة، يتّجه في الواقع نحو المشكلات الثلاث المذكورة وحسب. لكنّ لهذه بدورها، غايةً أبعد، أعني ما يجب عمله، إذا كانت الارادة حرّة، وإذا كان الله، وكانت حياة مقبلة. لكن بما أنّ الكلام يدور هنا على سلوكنا بالنسبة إلى الغاية الأسمى، فإن المقصد الأخير للطبيعة الحكيمة والمُدبّرة في تنظيم عقلنا لا يسعى إلا إلى ما هو خلقي.

لكن، بما أننا بصدد موضوع خارج عن الفلسفة الترسندالية⁽¹⁾، «فإنه ينبغي علينا أن نحتاط

(1) كل الأفاهيم العملية تعود إلى موضوعات الرضى أو الكره، أعني اللذة أو الألم، وبالتالي وعلى الأقل بطريقة غير مباشرة إلى موضوعات شعورنا. لكن، بما أن الشعور ليس ملكة تصورية للأشياء، بل يوجد خارج الملكة المعرفية في جملتها، فإن عناصر احكامنا من حيث تتصل باللذة والألم وبالتالي بالأحكام العملية، لا =

كثيراً كي لا نضيع في السرد، وكي لا نكسر وحدة الستام، ويلزمنا من جهة أخرى، الكثير كي لا ننقص شيئاً من الوضوح والاقناع بقولنا أقل مما يلزم عن هذه المادة الجديدة. وآمل أن أنجح في الحالتين بالبقاء أقرب ما يمكن من الترندالي، وبإهمالي جانباً كل ما يمكن أن يكون، فيه هنا، من سيكولوجي، أعني من أميري.

ويجب أن نلاحظ أولاً أنني لن أستخدم منذ الآن أفهوم الحرية إلا بالمعنى العملي، وأنني أهمل هنا جانباً، بعدهُ أمراً قد فرغ منه أعلاه، المعنى الترندالي لهذا الأفهوم الذي لا يمكن أن يفترض أميرياً كمبدأ تفسيري للظواهرات، بل الذي هو في ذاته مُشكلة للعقل. ذلك أن الإرادة تكون محض حيوانية (arbitrium brutum) عندما لا يمكن أن تتعين إلا بدوافع حسية، أعني إنفعالياً. لكن الإرادة التي يمكن أن تتعين بمعزل عن الدوافع الحسية وبالتالي بحوافز لا يمكن أن تتصور إلا بالعقل، تسمى إرادة حرة (arbitrium liberum) وكل ما يترابط بها كمبدأ وكتنتيجة يُدعى عملياً. ويمكن للحرية العملية أن تثبت بالتجربة. ذلك أن كل ما يجذب، أعني ما تتفعل به الحواس بلا توسط، ليس الوحيد الذي يعين الإرادة الانسانية، بل لقد رأينا على العكس قدرة على التغلب، بواسطة تصوّرات ما هو نافع أو ضار وإن بطريقة أكثر بعداً، على الانطباعات المتولدة في ملكة الرغبة الحسية عندنا. والحال، إن تلك التفكّرات حول ما هو مرغوب فيه بالنظر إلى كل حالنا، أعني حول ما هو حسن ومفيد، تستند إلى العقل. فهو يعطي إذن أيضاً قوانين هي أوامر، أعني قوانين موضوعية للحرية تقول ما يجب أن يحصل على الرغم من أن ذلك قد لا يحصل أبداً، وتتميز بذلك عن قوانين الطبيعة التي لا تعالج إلا ما يحصل؛ ولذا تدعى أيضاً قوانين عملية.

لكن، ألا يتعين العقل نفسه، في أفعاله التي بها يصدر قوانين، بتأثيرات خارجية؟ وما يدعى حرية بالنظر إلى النزوات الحسية، ألا يمكن أن يكون بدوره طبيعة بالنظر إلى علل فاعلة أرفع وأبعد؟. إن ذلك لا يعنينا بشيء فيما هو عملي، لأننا لا نفعل هنا سوى أن نسأل العقل بلا توسط أن يُبلي السلوك، بل إنه سؤال محض نظري يمكن أن نتركه جانباً طالما أننا لا ننظر إلا إلى الفعل أو الترك. نعرف إذن الحرية العملية بالتجربة كسبب من الاسباب الطبيعية، أعني سببية للعقل في تعيين الإرادة، في حين أن الحرية الترندالية تتطلب استقلالاً لهذا العقل نفسه (من وجهة نظر سببية في بدء سلسلة من الظواهرات) بالنظر إلى كل الاسباب المعينة للعالم الحسي، وأنها بهذا المعنى تبدو مضادة لقانون الطبيعة وبالتالي لكل تجربة ممكنة وأنها تبقى بالتالي مشكلة. لكن هذه المشكلة لا تنتمي إلى العقل في استعماله العملي؛ وليس علينا بالتالي، في «قانون» للعقل المحض أن نهتم إلا بسؤالين يتعلقان بالغرض العملي للعقل المحض. ويجب أن يكون قانون استعماله بالنظر إليهما ممكناً، وأعني هل هناك إله؟ وهل هناك حياة مقبلة؟ والسؤال عن

= تنتمي إلى مجمل الفلسفة الترندالية التي لا شغل لها إلا مع المعارف القبلية المحضة^(*).

(*) سيعدّل كخط هذا الحكم فيما بعد، في نقد الحاكمية، حيث يحتفظ بتقسيم الفلسفة إلى نظرية وعملية، لكنه يضيف قسماً ثالثاً إلى النقد هو نقد حكم الشعور باللذة والألم، القائم هو الآخر على مبدأ قبلي (م.و).

الحرية الترندالية يَخَصُّ فقط العَلَمَ الاعتباري، ويمكن أن نهمله جانباً بوصفه سؤالاً حيادياً تماماً عندما يدور الكلام على العملي. وقد اعطينا حول ذلك إيضاحات كافية في نقيضة العقل المحض.

الفصل الثاني

في أمثلية الخير الأسمى كتعيين للغاية الأخيرة للعقل المحض

قادنا العقل في استعماله الاعتباري عبر حقل التجارب، وبما أنه لم يكن ليجد قط في هذا الحقل اكتفاءً تاماً، فقد جرّنا نحو الأفكار الاعتبارية، وهذه بدورنا انتهت بإعادتنا إلى التجربة. فنحن قمنا إذن بمقصده بشكل نافع، هذا صحيح، إلا أنه لم يكن موافقاً قط لتوقعنا. لكن، يبقى أمامنا، بعد، محاولة للقيام بها، وهي أن نبحث هل هناك من عقل محض أيضاً في الاستعمال العملي، وهل يقودنا في هذا الاستعمال إلى الأفكار التي تبلغ غايات العقل المحض السامية التي أشرنا إليها للتوّ؛ ثم ألا يمكنه أن يوافق معنا من وجهة نظر غرضه العملي على ما أنكره علينا إطلاقاً من وجهة نظر الغرض الاعتباري؟

كل غرض لعقلي (اعتبارياً كان أم عملياً) يتوحد في الاسئلة الثلاثة التالية:

- 1 - ماذا يمكن أن أعلم؟
- 2 - ماذا عليّ أن أعمل؟
- 3 - ماذا يمكن لي أن أمل؟

والسؤال الأول هو محض نظري، وقد استنفدنا (وأنا فخور بذلك) كلّ الأجوبة الممكنة عن هذا السؤال، ووجدنا أخيراً الجواب الذي يجب على العقل أن يكتفي به والذي يجد فيه، بالاحرى عندما لا يهتم بما هو عملي، ما يرضيه؟ لكننا بقينا بعيدين عن غايتين كبيرتين، إليهما كان ينزع أصلاً كل جهد العقل المحض، كما لو أننا كنا منذ البداية قد رفضنا بداعي الكسل هذا العمل. فإذا كان الكلام يدور إذن على ما نعلم، فإنه من الأكيد والثابت أنه لن يكون من نصيبنا حول هاتين المسألتين.

والسؤال الثاني هو محض عملي. وصحيح أنه يمكنه أن ينتمي بما هو كذلك إلى العقل المحض، إلا أنه ليس سؤالاً ترندالياً، بل خلقياً ولا يمكنه أن يشغل بذاته نقدنا.

والسؤال الثالث: إن عملت ما يجب عليّ أن أعمل، فماذا يمكنني أن أمل عندئذ؟، هو عملي ونظري معاً من حيث إن العملي يؤدي كخيطة هادٍ إلى حل المسألة النظرية، وعندما تذهب هذه

إلى أعلى بعد، إلى حل المسألة الاعتبارية. ذلك أن كلَّ أمل يسعى إلى السعادة، وهو بالنظر إلى العملي وإلى قانون الاخلاق بمثابة العَلَم أو القانون الطبيعي بالنظر إلى معرفة الاشياء النظرية؛ فالأمل يؤدي في النهاية إلى هذه النتيجة: إن شيئاً ما يكون (ما يعيّن الهدف الأخير الممكن) لأن شيئاً ما يجب أن يحصل؟ ويصل العَلَم إلى هذه: إن شيئاً ما يكون (ما يفعل كسبب أعلى) لأن شيئاً ما يحصل.

والسعادة هي اشباع كل ميولنا (سواء كانت ممتدة من حيث تنوعها أم مشتدة من حيث درجتها، أم أيضاً مستمرة من حيث المدة). وأسمي قانوناً براغماتياً (قاعدة للفطنة)، القانون العملي الذي حافزه السعادة، أما ذاك الذي لا حافز له سوى السعي إلى أن يكون جديراً بالسعادة، فأسميه إن وُجد ذات مرة، قانوناً خلقياً (قانون الآداب). فالأول ينصح بما يجب علينا أن نفعله إن شئنا أن نشارك بالسعادة؟ والثاني يأمر بالطريقة التي يجب علينا أن نتصرف بها كي نصير جديرين فقط بالسعادة. الأول يتأسس على مبادئ أميرية، لأنه لا يمكنني أن أعلم إلا بواسطة التجربة ما هي الميول التي تريد أن تُشبع، وما هي الأسباب الطبيعية التي يمكن أن تقوم بهذا الإشباع. أما الثاني فيتجرد من الميول والوسائل الطبيعية لإشباعها، ولا يرى إلا إلى حرية الكائن العاقل بعامّة، والشروط الضرورية التي بموجبها وحدها تتفق الحرية مع الخطوة بالسعادة وفقاً لمبادئ؟ ويمكنه بالتالي أن يستند على الأقل إلى مجرد أفكار للعقل المحض وأن يُعرّف قلباً.

وأسلم بأن هناك حقاً قوانين خلقية محضة تُعيّن بشكل قبلي تماماً (من دون أخذ الحوافز الاميرية بالحسبان، أيّ حوافز السعادة) الفِعْل - والترك، أعني استعمال حرية كائن عاقل بعامّة، وأسلم أنّ هذه القوانين تأمر بإطلاق (وليس فقط شرطياً بافتراض غايات أميرية أخرى) وأنها بالتالي ضرورية من كلّ وجهات النظر. ويمكنني أن أفترض بحقّ هذه القضية مُستنداً لا إلى أدلة أشهر الاخلاقيين وحسب، بل أيضاً إلى الحكم الاخلاقي لكلّ إنسان إذا كان يريد أن يُفكر بوضوح مثل هذا القانون.

يتضمن العقل المحض إذن، لا في استعماله الاعتباري بالطبع، بل في استعمال عملي معيّن، أعني في الاستعمال الخلقي، مبادئ لإمكان التجربة، أعني لأفعال يمكن أن توجد، طبقاً لوصاياه الخلقية، في تاريخ الانسان. إذ، لما كان يأمر: هذه الأفعال يجب أن تحصل، فإنه يجب أن يكون بالإمكان أيضاً حصولها ويجب بالتالي أن يكون نوع خاص من السستامية، عنيت من الوحدة الخلقية، ممكناً أيضاً. في حين أن الوحدة السستامية للطبيعة لم يكن بالإمكان أن تُثبت وفقاً لمبادئ اعتبارية للعقل. لأنه إذا كان للعقل عليّة بالنظر إلى الحرية بعامّة، فإنه ليس لديه عليّة بالنظر إلى الطبيعة في مجملها؛ وإذا كان يمكن لمبادئ العقل الخلقية أن تولّد أفعالاً حرة، فإنه ليس بوسعها أن تولّد قوانين للطبيعة. فلمبادئ العقل المحض في استعمالها العملي، أعني في الاستعمال الخلقي، واقع موضوعي إذن.

وأسمي العالم من حيث يكون مطابقاً لكلّ القوانين الخلقية (من حيث يمكن أن يكون تبعاً

لحرية الكائنات العاقلة، ومن حيث يجب أن يكون تبعاً للقوانين الضرورية للأخلاق) أسميه عالماً خُلُقياً، وهو بهذا المعنى مفكرٌ وحسب كعالمٍ معقول، لأننا نجرّده من كل شروط (غايات) الأخلاق، وحتى من كل العوائق التي تصادفها (من ضعف الطبيعة البشرية واختلاطها). فهو بهذا المعنى إذن مجرد فكرة، إلا أنه فكرة عملية يمكن ويجب أن يكون لها تأثير متحقق على العالم الحسي من أجل جعله قدر الإمكان مطابقاً لهذه الفكرة. لفكرة العالم الخُلقي إذن، واقع موضوعي لا كما لو أنها كانت تعود إلى موضوع حدس معقول (لا يمكننا قط أن نفكر مثل هذا النوع) بل من حيث تعود إلى العالم الحسي، إنما كما إلى موضوع للعقل المحض في استعماله العملي، وكما إلى *corpus mysticum*^(*) للكائنات العاقلة فيه، من حيث لإرادتهم الحرة في ذاتها، وفقاً لقوانين خلقية، وحدةً سستمائية شاملة، مع ذاتها كما مع حرية الآخرين.

ذاك هو إذن الجواب على السؤال الأول من سؤالي العقل المحض فيما يخص الغرض العملي: إفعل ما يمكن أن يجعلك جديراً بأن تكون سعيداً. والحال، إن السؤال الثاني هو: هل يمكن لي أن تصرفت بحيث لا أكون غير جدير بالسعادة، أن أمل بأنه يمكنني أن أشارك فيها. وللإجابة على هذا السؤال، يجب أن نعلم ما إذا كانت مبادئ العقل المحض التي تملي القانون قبلياً، تُقرّنه أيضاً بالضرورة بهذا الأول.

أقول إذن: كما إن المبادئ الخُلقية هي ضرورية حسب العقل في استعماله العملي، كذلك من الضروري حسب العقل في استعماله النظري أن نسلم بأن لكل واحد أن يأمل بالسعادة بالضبط على قدر ما جعل نفسه جديراً بها بسلوكه، وبأن سستام الأخلاق هو بالتالي مربوط بلا انفكاك بسستام السعادة، إنما في فكرة العقل المحض وحسب.

والحال، إنه يمكننا أيضاً أن ننكر مثل هذا السستام للسعادة المربوطة بنسبة طردية مع الأخلاق، بوصفه ضرورياً في عالم معقول، أعني في العالم الخُلقي الذي نجرّد أفهومه من كل عوائق الأخلاق (من الميول)؛ لأن الحرية، تحفزها من جهة القوانين الخُلقية وتكبحها من جهة أخرى، ستكون هي نفسها علّة السعادة الكلية، وبالتالي ستكون الكائنات العاقلة نفسها ويتوجبه من هذه المبادئ، صانعة نعيمها الخاص الدائم ونعيم الآخرين معاً. لكن سستام الأخلاق هذا الذي يكافئ نفسه بنفسه ليس سوى فكرة يستند تنفيذها إلى هذا الشرط: أن يعمل كل واحد ما يجب، أعني، أن تحصل كلّ أفعال الكائنات العاقلة كما لو أنها تتولّد من إرادة سامية تضم في ذاتها أو تحتها كل إرادة خصوصية. لكن، بما أنّ الإرغام الصادر عن القانون الخُلقي يبقى صالحاً للاستعمال الخاص الذي يعمل كل واحد بإرادته حتى عندما لا يتصرف الآخرون طبقاً لهذا القانون، فلا طبيعة أشياء العالم، ولا سببية الأفعال نفسها وعلاقتها بالأخلاق، تُعين كيف تتناسب النتائج مع السعادة؛ والعقل إذ يتخذ الطبيعة وحدها كأساس لا يمكنه أن يتعرف إلى الربط الضروري، المذكور أعلاه، لأمل المرء بأن يكون سعيداً مع جهده

المثابر لكي يصير جديراً بالسعادة؛ إلا أنه يمكنه أن يأمل ذلك فقط إذا طرح في الوقت نفسه عقلاً أسمى يأمر وفقاً للقوانين الخلقية، في الأساس كعلة للطبيعة.

وأسمي فكرة مثل هذا العقل الذي ترتبط فيه أكمل إرادة خلقياً بأسمى غبطة، والذي هو علة كل السعادة في العالم من حيث توزع بالتناسب الطردي الدقيق مع الخلقية (بوصفها ما يجعل المرء جديراً بأن يكون سعيداً) أسميها أمثل الخير الأسمى. فلا يمكن للعقل المحض إذن أن يجد مبدأ الربط الضروري عملياً لعنصريّ الخير الأسمى المشتق، أعني لعنصريّ عالم معقول أي خلقي، إلا في أمثل الخير الاسمي الأصلي. لكن، بما أنه يجب علينا بالضرورة أن نتصور أنفسنا كمتتمين بالعقل، إلى مثل هذا العالم، على الرغم من أن الحواس لا تقدّم لنا سوى عالم من ظاهرات، فإنه يجب علينا أن نسلّم أيضاً به كنتيجة لسلوكنا في العالم الحسيّ وعالم مقبل لنا لأن هذا العالم لا يقدم لنا مثل هذا الربط. فالله والحياة الآتية هما إذن وفقاً لمبادئ العقل إفتراضان لا ينفصلان عن الإرغام الذي يفرضه علينا هذا العقل نفسه.

تشكل الخلقية في ذاتها بسّتاماً، إلا أنّ ذلك لا يصح على السعادة إلا إذا كان توزيعها يتناسب طردياً بدقة مع الخلقية. والحال أن هذا التناسب ليس ممكناً إلا في العالم المعقول الخاضع لحكمة الخالق الذي خلقه ويحكمه. يرى العقل نفسه مرغماً إذن، إمّا على التسليم بمثل هذا الكائن وكذلك بالحياة في عالم يجب أن ننظر إليه كعالم مقبل، وإمّا على أن ينظر إلى القوانين الخلقية كخرافات باطلة، لأن النتيجة الضرورية، التي يُقرنها هو نفسه بهذه القوانين، ستبّد من دون ذلك الافتراض. وعليه، فإن كل واحد يرى إلى القوانين الخلقية بوصفها أوامر، الأمر الذي لا يمكن أن تكونه إن لم تُقرن بقواعدها نتائج مناسبة، وبالتالي إن لم تتضمن وعداً ووعداً. لكن هذا أيضاً لا يمكن أن تفعله إذا لم تكن مُقيمة في كائن ضروري كما في الخير الأسمى الذي وحده يجعل مثل هذه الوحدة الغائية ممكنة.

كان ليبنتس يسمي العالم، من حيث لا نرى فيه إلّا إلى الكائنات العاقلة وترابطها وفقاً لقوانين أخلاقية وحكم الخير الأسمى، ملكوت النعمة، ويميزه بذلك عن ملكوت الطبيعة، حيث تخضع هذه الكائنات لقوانين خلقية بالطبع إنما لا تتوقّع أي نتيجة لسلوكها سوى تلك التي تتّبع السياق الطبيعي للعالم الحسي. إنها إذن لفكرة ضرورية عملياً للعقل أن ينظر إلى نفسه بوصفه منتمياً إلى ملكوت النعمة حيث تنتظرنا كل السعادة؛ هذا إن لم نقل بأنفسنا حصّتنا فيها، ونجعل أنفسنا غير جديرين بأن نكون سعداء.

وتسمّى القوانين العملية من حيث هي في الوقت نفسه أسباب ذاتية للعمل، أعني مبادئ ذاتية، تسمى شعارات. ومحكمة الخلقية، بحسب نقائها ونتائجها، تجري وفقاً لأفكار والتقيّد بهذه القوانين وفقاً لشعارات.

ومن الضروري أن يكون كلّ غمطنا الحيّاتي منتظماً وفقاً لشعارات أخلاقية؛ إلا أنه من الممتنع في الوقت نفسه أن يحصل هذا إذا لم يُقرن العقل، بالقانون الأخلاقي الذي هو مجرد فكرة، علة

فاعلة تعيّن وفقاً لسلوكنا إزاءه، حلاً متناسباً طردياً بدقة، إمّا في هذه الحياة وإمّا في حياة أخرى، مع أسمى غاياتنا. فمن دون الله، ومن دون عالم، غير مرئي الآن لنا إنما مأمول، لا يمكن للأفكار الخلقية العظيمة أن تكون إذن موضوع تحبب وإعجاب، بل لن تكون حوافز للنية والتنفيذ لأنها لا تحقق الغاية الكلية المرسومة قبلياً من قبّل هذا العقل المحض نفسه، والضرورية. وهيهات أن تكون السعادة وحدها الخير الكامل لعقلنا. فهو لا يجبّدها (وأيّاً كانت قوة الميل نحوها) إن لم تكن مقترنة بما يجعلنا جديرين بأن نكون سعداء، أعني بالسلوك الأخلاقي الحسن. لكن من جهة أخرى، ليست الخلقية وحدها ومعها مجرد صفة أن نكون جديرين بالسعادة، الخير الكامل، ومن أين لهما أن يكونا كذلك؟ فحتى يكون الخير كاملاً، يجب أن يكون بإمكان ذاك الذي لم يتصرف بشكل يجعله غير جدير بالسعادة، أن يأمل بالمشاركة فيها. ولا يمكن للعقل، وحتى خارج كل مقصد خصوصي أن يحكم بخلاف ذلك عندما يضع نفسه، ويصرف النظر عن كل غرض خاص، محل الكائن الذي عليه أن يوزّع على الآخرين كل السعادة. لأن العنصرين في الفكرة العملية مربوطان ماهوياً، إنما من حيث يكون الاستعداد الخلقى ممكناً. لأن هذا الاستعداد لن يكون في هذه الحالة خلقياً، ولن يكون بالتالي جديراً قط بالسعادة التي لا تجد أمامها أي حصر سوى ذاك الذي يصدر عن لا خلقيتنا الخاصة.

تشكل السعادة إذن في تناسبها الطردي الدقيق مع خلقية الكائنات العاقلة التي بها تجعل هذه الكائنات نفسها جديرة بالسعادة، تشكل إذن وحدها الخير الأسمى للعالم الذي يجب علينا وجوباً مطلقاً أن نضع أنفسنا فيه وفقاً لوصايا العقل المحض إنما العملي، والذي ليس في الحقيقة سوى عالم معقول، لأن العالم المحسوس لا يعدّنا، بناءً على طبيعة الأشياء، بمثل هذه الوحدة السستامية للغايات، وعالم لا يمكن لواقعه أن يتأسس إلا على إفتراض خير أسمى أصلي. وهناك يؤسس العقل، القائم بذاته والمتمتع بكل كفاية العلة السامية، ويسوس وينجز وفقاً لأكمل غاية، نظاماً للأشياء كلياً، وإن كان خفياً عنا عميقاً في العالم الحسي.

والحال، إنّ هذه الإلهيات الاخلاقية، تمتاز عن الإلهيات الاعتبارية بهذه الميزة الخاصة، وهي أنها تؤدي بنا حتماً إلى أفهوم كائن أول أوّحد وكي الكمال وعاقل، وهو أفهوم لا تدلنا الإلهيات الاعتبارية عليه بناءً على مبادئ موضوعية وليس بوسعها بالأحرى أن تقنعنا به. ذلك أننا لا نجد، لا في الإلهيات الترندالية، ولا في الإلهيات الطبيعية، ومهما أوغل العقل بنا، أي سبب جذّي لعدم التسليم إلا بكائن أوّحد يمكن أن نضعه فوق كل الاسباب الطبيعية، ولا بأي علة كافية كي نخضع لها في الوقت نفسه هذه الاسباب من كل الجهات. وعلى العكس، عندما نرى، من وجهة نظر الوحدة الخلقية بوصفها قانوناً ضرورياً للعالم، إلى العلة الوحيدة التي يمكن أن تعطي لهذا القانون نتيجته التناسبية، وتعطيه بالتالي قوة مرغمة لنا، نرى أنها يجب أن تكون إرادة وحيدة وسامية تتضمن في ذاتها كل القوانين، إذ كيف ستوجد وحدة كاملة للغايات في إرادات متنوعة؟ ويجب أن تكون هذه الإرادة كلية القدرة؛ من أجل أن تكون كل الطبيعة وصلتها بالخلق في العالم خاضعتين لها؛ وكلية العلم، من أجل أن تعرف جوانية النوايا وقيمتها الخلقية؛ وكلية الحضور، من أجل أن تقدّم دون توسّط العناية التي يتطلبها الخير الأسمى للعالم؛

وسرمدية، من أجل أن لا يختل الانسجام بين الطبيعة والحرية في أي وقت . . . إلخ .

لكن هذه الوحدة السستمائية للغايات في عالم العقول هذا، الذي وإن كان لا يمكنه بوصفه مجرد طبيعة أن يسمّى سوى عالم محسوس، يمكنه مع ذلك بوصفه سستمياً للحرية أن يسمى عالماً معقولاً، أعني خلقياً* (regnum gratiae)، هذه الوحدة تؤدي حتماً إلى وحدة غائية أيضاً لكل الأشياء المؤلفة لهذا الكل الكبير، ووحدة تتطابق مع القوانين الكلية للطبيعة، مثلما تتطابق الوحدة الأولى مع قوانين الاخلاق الكلية والضرورية، وتوحد بين العقل العملي والعقل النظري. ويجب أن نتصور العالم بوصفه صادراً عن فكرة إذا كان يجب عليه أن يتفق مع ذاك الاستعمال العقلي الذي من دونه ستصرف نحن بشكل غير جدير بالعقل، أعني مع الاستعمال الخلقي الذي يستند استناداً مطلقاً إلى فكرة الخير الأسمى. وكل بحث في الطبيعة يتلقى بذلك توجيهاً تبعاً لصورة سستم للغايات، ويصير في توسعه الاعلى إلهيات طبيعية. لكن هذه الأخيرة إذ تنطلق من النظام الاخلاقي بوصفه وحدة مؤسسة على ماهية الحرية وليست قائمة عرضياً بناءً على أوامر خارجية، تعيد غائية الطبيعة إلى مبادئ يجب أن تكون مربوطة، ربطاً لا ينقسم وقبلياً، بالإمكان الجواني للأشياء وبالتالي إلهيات ترسندالية تجعل من أمثلية الكمال الانطولوجي الاسمي مبدءاً للوحدة السستمائية صالحاً لكل ربط للأشياء بموجب قوانين الطبيعة الكلية والضرورية، لأن لها جميعاً مصدرها في الضرورة المطلقة لكائن أول وأوحد.

فأي استعمال يمكننا إذن أن نقيم بفاهمتنا حتى بالنظر إلى التجربة إذا لم نطرح على أنفسنا غايات. لكن الغايات السامية هي غايات الاخلاق، وليس هناك من يعرفها سوى العقل. لكن، بهذه الغايات وهدايتها، لا يمكننا أن نقيم بعلم الطبيعة نفسه أي استعمال غائي بالنظر إلى المعرفة إذا لم تبين الطبيعة نفسها وحدة غائية؛ إذ من دون هذه الوحدة، لن يكون لدينا مدرسة للعقل، وسنكون محرومين من الثقافة الصادرة عن الموضوعات، والتي ستقدم مادةً لمثل هذه الأفاهيم. والحال، إن الوحدة الغائية الأولى ضرورية وراسخة في ماهية الارادة نفسها، إذن يجب على الثانية التي تتضمن شرط تطبيق الأولى عياناً أن تكون ضرورية هي الأخرى، وبذلك لا يكون السمو الترندالي لمعرفتنا العقلية سبباً بل فقط مسبباً للغائية العملية التي يفرضها علينا العقل المحض.

وعليه، فإننا نجد، في تاريخ العقل البشري، قبل أن تكون الأفاهيم الاخلاقية قد تطهرت تطهراً كافياً وتبينت، وقبل أن تكون وحدة الغايات السستمائية قد أبصرت وفقاً لهذه الأفاهيم وبموجب أفاهيم ضرورية، نجد أن معرفة الطبيعة وثقافة العقل نفسها، البالغة درجة ملحوظة في كثير من العلوم الأخرى، قد امكن لها من جهة أن تولدنا مجرد أفاهيم فظة وغامضة عن الألوهة، ومن جهة ثانية أن يتركها الناس في لا مبالاة مذهلة إزاء هذه القضية بعامة. وقد جعلت بلورة متزايدة للأفكار الاخلاقية ناتجة بالضرورة عن قانون ديننا الخلقي اللامتناهي النقاء، جعلت العقل أنقب

حول هذا الموضوع، بالاهتمام الذي أرغمته على أن يبديه به، ومن دون أن تُساهم في ذلك لا معارف طبيعية أوسع ولا رؤى ترسندالية دقيقة (لأن هذه الرؤى كانت مفتقدة في كل زمان)، ومن دون ذلك تولّد أفهوم عن الطبيعة الإلهية، نحسبه الآن بمثابة الأفهوم الحقيقي، ليس لأن العقل الاعتباري قد اقنعنا بصحّته، بل لأنّه يتّسق تماماً مع المبادئ الأخلاقية للعقل. وعليه، فإنّه إلى العقل وحده دائماً لكن إلى العقل المحض في مجرد استعماله العملي، انما يعود الفضل في أن نربط بغرضنا الأسمى معرفة لا يمكن لمجرد الاعتبار سوى أن يغدّي سراجها من دون أن يتمكن من جعلها صالحة، وفي أن نجعل منها بذلك لا عقيدة مبرهنة بالطبع، بل إفتراض ضروري إطلاقاً في غاياته الأساسية.

لكن، عندما يصل العقل العملي إلى هذه النقطة السامية، أعني إلى أفهوم كائن أصلي أوحده بوصفه الخير الأسمى، لا يمكنه أن يدّعي حقّ التصرف كما لو أنه قد ارتفع فوق كل الشروط الأميرية لتطبيقه، وكما لو أنه قد وصل بضربة جناح إلى المعرفة اللامتوسطة بموضوعات جديدة، أعني لا يمكنه أن ينطلق من هذا الأفهوم ويشق منه القوانين الخلقية نفسها. ذلك أن هذه القوانين بالضبط هي التي قادتنا ضرورتها العملية الجوانية إلى افتراض علّة قائمة بذاتها أو حاكم حكيم للعالم كي يعطي لهذه القوانين نتيجتها؛ فلا يمكننا بالتالي بعد هذا أن نرى إليها بدورها، بوصفها عرضية ومشتقة من مجرد إرادة، وبخاصة من إرادة لا يكون لدينا عنها أي أفهوم إطلاقاً إن لم نكن قد تبينناه وفقاً لهذه القوانين. فمهما كان للعقل العملي من حق ليقودنا بعيداً، فإننا لا نحسب أعمالنا الزامية لأنها وصايا من الله، بل على العكس سننظر إليها كوصايا إلهية لأننا ملزمون بها جوائياً. وسندرس الحرية في ضوء الوحدة الغائية بناء على مبادئ العقل؛ ولن نعتقد أننا نتطابق مع الإرادة الإلهية إلا إذا حسبنا قانون الاخلاق الذي يعلمناه العقل بطبيعة الاعمال نفسها، بمثابة قانون مقدس؛ ولا نعتقد أننا نخضع لهذا القانون إلا بالعمل لخير العالم فينا وفي الآخرين. فليس للإلهيات الأخلاقية إذن سوى استعمال محايث، هو ذاك الاستعمال الذي يجعلنا نحقق قُصدتنا في هذا العالم بالتكيف مع سستام كل الغايات، لا أن نترك بدافع الحماس والشعوذة، الخيط الهادي لعقل مشرّع أخلاقياً لحسن سلوكنا الحياتي، كي نُقرنه بلا توسط بفكرة الكائن الأسمى، مما سيعطي استعمالاً مفارقاً، بل استعمالاً شأنه شأن الاستعمال محض الاعتباري، يجب أن يُفَسّد ويُبطل غايات العقل الأخيرة.

الفصل الثالث

في الرأي والعلم والإيمان

التصديق حال تعرض لفاهمتنا، قد تكون مستندة إلى أسباب موضوعية، إلا أنها تتطلب أيضاً أسباباً ذاتية في ذهن من يحكم. وعندما تكون صادقة بالنسبة إلى كل واحد، فقط من حيث

يكون ذا عقل، فإن مبدأها يكون كافياً موضوعياً، ويسمى التصديق عندئذ إنقناعاً. أما إذا كان مبدأها في القوام الخاص للذات فقط، فيُسمى اقتناعاً.

والاقتناع هو مجرد تراء، لأن مبدأ الحكم القائم فقط في الذات يحسب موضوعياً. وعليه، ليس لمثل هذا الحكم سوى مصداقية شخصية، والتصديق فيه لا يتواصل. لكن الحقيقة تستند إلى الاتفاق مع الموضوع، وبالتالي فإن أحكام كل فاهمة يجب أن تكون متفقة بالنظر إلى هذا الموضوع* (consentientia uni tertio consentut inter se). والمحك الذي يصلح لمعرفة ما إذا كان التصديق هو إقناع أو مجرد اقتناع هو إذن خارجي: يقوم في إمكان تواصل التصديق ووجوده صالحاً لعقل كل إنسان؛ لأنه سيمكننا عندئذ أن نفترض أن سبب اتفاق كل الأحكام رغم اختلاف الذوات فيما بينها يستند إلى أساس مشترك، أعني إلى الموضوع الذي تتفق معه بالتالي كل الذوات مُثَبِّة، بذلك بالذات، حقيقة الحكم.

لا يمكن للاقتناع إذن أن يتميز في الحقيقة عن الإقناع ذاتياً، لأن الذات تجد أمام ناظرها التصديق فقط كمجرد ظاهرة لذهنها الخاص؛ والتجريب الذي نقيمه بالأسباب الصادقة بالنسبة إلينا على فاهمة الآخر، كي نرى ما إذا كانت تولد على عقل غريب نفس الأثر الذي تولده على عقلنا، هو مع ذلك وسيلة تصلح على الرغم من أنها ذاتية محضة لا لتوليد الاقتناع بالطبع، بل لاكتشاف مجرد المصداقية الشخصية للحكم، أعني لكي نكتشف فيه ما ليس سوى مجرد اقتناع.

وإذا كان بإمكاننا، بالإضافة إلى ذلك، أن نفسر الأسباب الذاتية للحكم التي نحسبها مبادئ موضوعية له، وأن نشرح بالتالي تصديقنا المخدوع بوصفه حدساً لذهننا من دون الحاجة في ذلك إلى قوام الموضوع، فإننا نعرّي عندئذ التراثي ولا نعود منخدعين به على الرغم من أنه يمكنه أبداً أن يُغرينا حتى درجة معينة إذا كان السبب الذاتي لهذا التراثي معلقاً بطبيعتنا.

ولا يمكنني أن أرغم، أعني أن أعلن الحكم بمشابهة حكم يصدق لكل واحدة، إلا بما يولد الإقناع. ويمكنني أن احتفظ لنفسي باقتناعي إن كنت مرتاحاً إليه، لكن لا يمكنني، بل ينبغي أن لا أريد، أن أجعله مصداقاً خارجاً عنها.

والتصديق أو المصداقية الذاتية للأحكام، بالصلة مع الإقناع الذي يصدق موضوعياً في الوقت نفسه هو على المراتب الثلاث التالية: الرأي والایمان والعلم. فالرأي هو تصديق يعي عدم كفايته ذاتياً وكذلك موضوعياً. وعندما لا يكون التصديق كافياً ذاتياً، ويُعد في الوقت نفسه غير كاف موضوعياً يسمى إيماناً. وأخيراً عندما يكون كافياً ذاتياً وكذلك موضوعياً يسمى علماً. والاكتفاء الذاتي يسمى إنقناعاً (لي أنا) والاكتفاء الموضوعي يقيناً (لكل واحد). ولن أتوقف لتوضيح أفاهيم على مثل هذه السهولة من الفهم.

(*) الموافقان لثالث يتوافقان فيما بينهما

ولست مخولاً قط أن أرى من دون أن أعلم على الأقل شيئاً بواسطته يكون الحكم، محض الاحتمالي في ذاته، عائداً إلى الحقيقة باقتران هو، وإن كان غير تام، ليس اختراعاً اعتباطياً. ويجب أن يكون قانون مثل هذا الاقتران بالاضافة إلى ذلك يقينياً. ذلك أنه إن لم يكن لدي أيضاً رأي بالنظر إليه، فإنه لن يكون عندئذ سوى هو مخيلة من دون أي صلة بالحقيقة. ولا يُسمح قط في الأحكام الصادرة عن العقل المحض بالرأي. لأنها ليست مستندة إلى مبادئ تجريبية، بل لأنه، حيث كل شيء هو ضروري، يجب أن يُعرف كل شيء قبلياً. ويتطلب مبدأ الاقتران الكلية والضرورة وبالتالي يقيناً تاماً؛ وإلا لما كان هناك ما يؤدي إلى الحقيقة. وكذلك من الخلف أن يبدي المرء رأياً في الرياضيات، بل يجب عليه أن يعلم أو أن يمتنع عن أي حكم. والأمر على النحو نفسه في مبادئ الاخلاق: يجب أن لا نجازف بعمل بناءً على مجرد الرأي أن الأمر مسموح به، بل يجب أن نعلمه.

وعلى العكس، في الاستعمال الترساندي للعقل، الرأي هو في الحقيقة قليل جداً، لكن العلم كثير جداً. فلا يمكننا إذن أن نحكم هنا بقصد محض إعتباري، لأن أسس التصديق الذاتية، وتلك التي يمكن أن تحدث الإيمان لا تتمتع بأي رصيد في المسائل الاعتبارية، أذ لا تصمد خالصة من كل معونة أميرية، ولا يمكنها أن تتواصل مع الآخرين بنفس الدرجة.

ومن الوجهة العملية وحدها وحسب، إنما يمكن أن يُدعى التصديق، غير الكافي نظرياً، إيماناً. والحال إن هذا المقصد العملي هو إما مقصد المهارة وإما مقصد الخلقية، وتعود الاولى إلى غايات اعتباطية وعرضية، أما الثانية فإلى غاية ضرورية إطلاقاً.

وعندما تُنشَد غاية، تكون شروط بلوغها ضرورية قَرَضاً، وتكون هذه الضرورة ذاتية، إلا أنها لا تكون كافية إلا نسبياً عندما لا أعرف قط أي شروط أخرى لبلوغ الغاية؛ لكنها تكون كافية إطلاقاً ولكل واحد عندما أعلم علم اليقين أنه لا يمكن لأحد أن يعرف شروطاً أخرى تؤدي إلى الغاية المنشودة. في الحالة الأولى يكون افتراضي مع تصديقي لشروط معينة، إيماناً عرضياً وحسب، لكن في الحالة الثانية يكون إيماناً ضرورياً. يجب على الطبيب أن يفعل شيئاً ما لمرضى في خطر، لكنه لا يعرف المرض؛ فينظر إلى الظاهرات ويحكم، حيث لا يعلم شيئاً أفضل: إنها الحمى. فإيمانه حتى وفقاً لحكمه الخاص هو عرضي وحسب؛ فقد كان يمكن لآخر أن يجد شيئاً آخر ربما. وأسمي الإيمان الذي من هذا النوع والذي يؤسس الاستخدام الحقيقي للوسائل من أجل أعمال معينة إيماناً براغماتياً.

والمعيار العادي لمعرفة ما إذا كان ما يزعمه الواحد هو مجرد إقتناع، أم على الأقل إقناع ذاتي، أعني، هل هو إيمان راسخ، هو الرهان. فنحن نرى غالباً أحدهم يعبر عن مزاعمه بتبجح واثق من نفسه إلى درجة، ولا يقبل النقاش إلى درجة يبدو معها أنه قد ألغى نهائياً كل خشية من الغلط، فإذا بالرهان يوقفه. فقد يحصل غالباً أن يكون قانعاً إلى درجة أنه يقدر إقتناعه بالعشرات، لكن لا بعشرة. ذلك أنه يمكنه أن يغامر بأول عُشْرٍ لكن عندما يدور الأمر على عشرة، فإنه يبدأ بأن يُبصر ما لم يلاحظه حتى الآن وهو أنه من الممكن حقاً أن يكون قد انخدع.

ولتتصور بالفكر أنه علينا أن نراهن بذلك على سعادة حياتنا بكاملها، فإن حكمنا الإنتصاري سيتبدد عندئذ كلياً، وسنصير جنباء إلى أقصى درجة ونبدأ باكتشاف أن إيماننا ليس بعيداً إلى تلك الدرجة. للإيمان الهزاعماتي إذن درجة وحسب، يمكن أن تكون كبيرة أو صغيرة تبعاً لاختلاف الفرض موضوع الرهان.

وفي الاحكام محض النظرية، لا يمكن أن نراهن على أي شيء بالصلة مع موضوع، وتصديقنا هو بالتالي محض نظري. لكن، على الرغم من ذلك، ولأنه يمكننا، في حالات كثيرة، أن نضم في التفكير، وتخييل شيئاً نعتقد أن لدينا اسبابه الكافية في حال وجدت وسيلة للتيقن من صوابه، فإن في الأحكام محض النظرية، ما يماثل الاحكام العملية، التي يناسب تصديقها لفظ الايمان، وما يمكن أن نسميه الايمان التعليمي. فإذا كان من الممكن أن نقرر الامر بتجربة ما، فإني أراهن بكل ثروتي على أن واحداً على الأقل، من الكواكب، التي نرى، مسكون. وليس هذا مجرد رأي بل إيمان ثابت (أراهن على صحته بكثير من حسنات الحياة) أقول استناداً إليه إن هناك أيضاً سكاناً في عوالم أخرى.

والحال، إنه يجب أن نقر بأن تعليم وجود الله ينتمي إلى الإيمان التعليمي. إذ على الرغم من أنه ليس لدي بالنظر إلى معرفة العالم النظرية ما أقرره مما يفترض بالضرورة هذه الفكرة كشرط لتفسيراتي للظواهرات، بل أراني بالأحرى مرغماً على أن أستخدم عقلي كما لو أن كل شيء طبيعة، فإن الوحدة الغائية هي مع ذلك شرط كبير لتطبيق العقل على الطبيعة لا يمكن أن أحذفه حين تزودني التجربة بمثل هذا العدد الكبير من الشواهد عليه. والحال، إنني لا أعرف شرطاً لهذه الوحدة يجعل منها خيطاً هادياً لي في البحث عن الطبيعة سوى أن أفترض أن عقلاً أسمى قد نظم كل شيء تبعاً لأحكام الغايات. فافتراض خالق حكيم للعالم هو بالتالي شرط لغاية عرضية، هذا صحيح، إلا أنها غاية ليست من دون أهمية، وهي أن يكون لدي وجهة في مبحث الطبيعة. وتؤكد محصلة أبحاثي، غالباً، فائدة هذا الافتراض، وأنه لا يمكن التقدم بشيء حاسم ضده إلى درجة أنني سأكون مقلاً جداً إن أسميت تصديقي مجرد رأي، بل إنه يمكنني القول حتى من الوجهة النظرية إنني أؤمن إيماناً راسخاً بالله؛ لكن هذا الايمان ليس عملياً بالمعنى الحضري، بل يجب أن يدعى إيماناً تعليمياً يجب أن تولده، بالضرورة أينما كان، إلهيات الطبيعة (اللاهوت الطبيعي). ومن وجهة نظر هذه الحكمة بالذات وبالنظر إلى المواهب البارزة للطبيعة البشرية وإلى قصر الحياة التي قلماً تتناسب مع هذه المواهب، يمكن أيضاً أن نجد حجة كافية لصالح إيمان تعليمي بحياة آتية للنفس البشرية.

ولفظ الايمان، في مثل هذه الحالة، هو تعبير عن التواضع في المقصد الموضوعي، إلا أنه في الوقت نفسه تعبير عن رسوخ الثقة بالمقصد الذاتي. وحتى لو أردت أن أدل هنا على التصديق محض النظري بالقول: إنه فرض أراني مخولاً أن أسلم به، فإن ذلك يعني أنني أجهد لكي أحصل، عن قوام علمي للعالم وعن عالم آخر، أفهوماً يقول عنه أكثر مما بإمكانني أن أظهر تحقيقاً. لأنه، فيما يخص ما أسلم به كفرض وحسب، عليّ على الأقل أن أعرف خصائصه معرفة كافية

حتى لا أكون بحاجة إلى تحيّل أفهوه، بل وجوده وحسب. لكنّ لفظ الايمان يتعلق فقط بالخيط الموجّه الذي تعطيه الفكرة لي وبتأثيرها الذاتي، على اتّساق أفعال عقلي، الأمر الذي يرسّخها عندي على الرغم من أنني لست قادراً على تبيانها من الوجهة النظرية.

لكنّ الايمان محض التعليمي مزعزع بعض الشيء: فغالباً ما تُبعدنا عنه الصعوبات التي تمثّل في الاعتبار، على الرغم من أننا نعود إليه، أبداً وحتماً، من جديد.

والأمر يختلف كلياً مع الايمان الاخلاقي. ذلك أنه من الضروري إطلاقاً هنا أن يحصل شيء ما، أعني أن أطيع القانون الخلقي في كل النقاط. والغاية مُثَبَّتة حتماً هنا ولا يوجد، حسب كل رأياني، سوى شرط واحد ممكن يسمح لهذه الغاية بأن تتفق مع كل الغايات مجتمعة، ويعطيها بذلك مصداقية عملية؛ وهو أن يكون الله ويكون عالم مُقْبَل؛ وأعلم أيضاً، علم اليقين، أنّ لا أحد يعرف شروطاً أخرى تؤدي إلى نفس وحدة الغايات بموجب القانون الخلقي. فإذا كانت الوصية الخلقية في الوقت نفسه شعاري (كما يأمر العقل بأن يكون) فإنني سأؤمن حتماً بوجود الله وبحياة آتية، وسأكون متيقناً من أنّ لا شيء يمكن أن يززع هذا الايمان، لأن ذلك سيقبل المبادئ الخلقية نفسها التي لا يمكن أن أتكرّها من دون أن أكون زريعاً أمام ناظري.

وعلى هذا النحو، يبقى لدينا، وعلى الرغم من خراب كل المقاصد الطموحة للعقل الهائم خارج حدود كل تجربة، ما يكفي لكي نكون راضين من الوجهة العملية. وصحيح أنه لا يمكن لأحد أن يفاخر بأنه يعلم أن ثمة إلهاً وحياة آتية، لأنه إن كان يعلم ذلك، فسيكون بالضبط ذلك المرء الذي أبحث عنه من زمان. فكل علم (عندما يختصّ بموضوع لمجرد العقل) يمكن أن يتواصل، ويمكنني عندها أن أمل أيضاً أن أرى علمي متوسّعاً بشكل مدهش بأمثالاته. إلا أن الإفتناع هنا ليس يقيناً منطقيّاً، بل يقين خلقي. وبما أنه يستند إلى مبادئ ذاتية (الاستعداد الخلقي) فإنه يجب عليّ أن لا أقول حتى هذا: إنه متيقّن أخلاقياً من أنّ ثمة إلهاً... إلخ. بل فقط أنا متيقّن أخلاقياً الخ... مما يعني أن الايمان بالله وبالعالم آخر مرتبط باستعدادي الخلقي إلى حد أنني لست معرّضاً لفقدان هذا الإيمان بقدر ما لست أخشى أن أعزّي من هذا الاستعداد الجواني.

والصعوبة الوحيدة التي تمثل هنا هي أن ايمان العقل هذا يتأسس على افتراض الاستعدادات الخلقية. فإن أنكرنا هذا الافتراض وسلّمنا بوجود واحد لا مبالٍ بالمرّة إزاء القوانين الخلقية، فإن السؤال الذي يثيره العقل يصير ببساطة مشكلة أمام الاعتبار. فصحيح أنه بإمكانه أن يستند إلى حجج قوية مبنية على التمثيل، إلا أنها ليست حججاً تغلب على إرادة الشك الأكثر عناداً⁽⁷⁾.

(1) يتخذ الذهن البشري (كما أعتقد أن ذلك يحصل بالضرورة في كل كائن عاقل) من الخلقة غرضاً طبيعياً له، على الرغم من أن غرضه هذا ليس الوحيد ولا المهيمن عملياً. فإن عزّزتم هذا الغرض وزعّيتموه، سيكون لكم عقل أطوع وأكثر استنارة من أجل ربط الغرض العملي بالغرض الاعتباري وفي حال العكس، إن لم تتعنوا منذ البداية، أو على الأقل في منتصف الطريق، بجعل الناس أخياراً، فإنكم لن تتوصلوا ذات مرّة إلى جعلهم يؤمنون بصدق.

إذ، لا إنسان منزهاً عن الغرض في هذه المسائل. لأنه حتى عندما يكون غريباً عن الغرض الخُلقي لنقص في الاستعدادات الحسنة، فإنه سيبقى مع ذلك، وحتى في هذه الحالة، ما يكفي لجعله يخشى كائناتاً إلهياً ومصيراً. إذ يكفي أنه لا يمكنه أن يتحصّن خلف يقين يقول: لا إله ولا حياة آتية، وهو يقين يتطلب، لأن الأمر يجب أن يُثبت بمجرد العقل، أعني بشكل يقيني واجب، أن يبين تلك الاستحالة؛ وذلك أمر لا يمكن بالتأكيد لأي إنسان عاقل أن يحاوله. سيكون ذلك إذن إيماناً سالباً، لا يولد بالطبع الخلقية والاستعدادات الحسنة، بل يحدث على الأقل شيئاً مماثلاً، أعني ما يمكن أن يمنع، بقوة، الاستعدادات السيئة من أن تتفتح.

لكن، قد يقال: أهذا كل ما يقوم به العقل المحض عندما يفتح لنفسه نوافذ خارج حدود التجربة؟ لا أكثر من بُندِّي إيمان؟ وقد كان يمكن للفاهمة العامية أن تفعل مثل ذلك من دون الحاجة إلى استشارة الفلاسفة!

لا أريد أن أمدح الخدمات التي قدّمتها الفلسفة للعقل البشري بالجهود المُضنية لنقده حتى وإن وُجِبَ أن تكون المحصلة سالبة وحسب، لأنه سيكون لدي مناسبة، بعد، لأقول شيئاً عن ذلك في الباب القادم. لكن، هل تطلبون أن تفوق معرفة تخصّص كل الناس الفاهمة العامية، وأن لا يمكن أن تُكشف لكم إلّا من قِبَل الفلاسفة؟ إن مأخذكم هو بالضبط أفضل دليل على صحة المزاعم السابقة لأنه يكشف ما لم يكن بالإمكان رؤيته حتى الآن، أعني أنه لا يمكن أن نتهم الطبيعة، في ما يعزّ على قلب كل البشر دون تمييز، بالتحيز في توزيع المواهب، وأنه لا يمكن لأرقى فلسفة أن تبلغ بنا، بالنظر إلى الغايات الأساسية للطبيعة البشرية، أبعد مما يبلغ الخيط الموجه الذي أسلمته الطبيعة للفاهمة العامية.

الباب الثالث

مماريات العقل المحض

أفهم بالمماريات فنَّ السَّاتيم. ولأن الوحدة السستامية هي ما يحوّل المعرفة العامية إلى علم، أي ما يجعل من مجرد مجمّع للمعارف سستاماً، فإن المماريات هي تعليم ما هو عِلْمي في معرفتنا بعامة، وتنتمي إذن إلى تعليم المناهج بالضرورة.

ففي ظل حكم العقل، ليس بوسع معارفنا بعامة أن تُشكّل شتاتاً، بل يجب أن تشكل سستاماً. وفي هذا السستام وحده، إنما يمكنها أن تؤيّد غاياته الماهوية وتدعمها. والحال إنني أفهم بالسستام وحدة المعارف المتنوعة تحت فكرة. وهذه الفكرة هي الأفهوم العقلي عن صورة ((كل))، من حيث يكون فلك المتنوع والموقع العائد للأجزاء متعينين قبلياً به. فالأفهوم العقلي العلمي يتضمّن إذن غاية الـ ((كل)) المطابق له وصورته. ووحدة الغاية التي تتصل بها كل الأجزاء المتصلة بعضاً ببعض هي الأخرى في فكرتها، تجعل أنه يمكن أن يلحظ غياب أي جزء عندما نعرف الأجزاء الأخرى، وأنه لا يمكن أن يكون هناك أي إضافة عرضية، أو أي كم غير متعين للكمال الذي ليست حدوده متعينة قبلياً. فالـ ((كل)) هو إذن سستام متعضّ (articulatio) وليس مجرد كدسة (Coacervatio)، يمكنه حقاً أن ينمو جوائياً (per intus) (susceptionem) إنما ليس برانياً (per oppositionem) شأنه في ذلك شأن جسم حيوان لا يضيف إليه ثوبه أي عضو، بل يجعل كل عضو من دون تغيير في النسب، أقوى وأكثر تكيفاً مع غاياته.

وتحتاج الفكرة كي تُحقّق إلى شَيْم، أعني إلى تنوع وترتيب، للأجزاء الماهوية، متعينين قبلياً بناءً على مبدأ الغاية. والشيم المخطّط، لا وفقاً لفكرة، أعني لا بناءً على الغاية الرئيسية للعقل

(*) بتولّد داخلي.

(**) بالاضافة.

بل، أمبيرياً وفقاً لمقاصد تمثل عَرَضاً (ولا يمكن أن نعلم عددها سلفاً) تُعطي وحدة تَقْنِيَّة؛ أما الشَّيْم الذي يتولد نتيجة لفكرة (حيث يزودنا العقل قَبلياً بالغايات ولا يتوقعها أمبيرياً) فهو يؤسِّس وحدة معمارية. وما نسَمِيه علماء لا يمكن أن يتولَّد تَقْنِيًّا، وبالتالي من تشابه المتنوع أو من الاستعمال العرضي لمعرفة كل ضروب الغايات الخارجية والاعتباطية عياناً، بل معمارياً بفضل تعاطف الأجزاء واشتقاقها من غاية وحيدة، عُليا وجوانية، تجعل بدءاً الـ ((كل)) ممكناً؛ ويجب على شَيْمها أن يتضمَّن، وفقاً للفكرة أعني قَبلياً، مخطَّطاً (monogramma) للـ ((كل)) وتوزُّعهِ إلى أعضاء وأن يميِّزه من أيّ ((كل)) آخر تمييزاً موثقاً وفقاً لمبادئ.

ولا يحاول أحد أن يقيم علماً من دون أن يؤسِّسه على فكرة. لكن في بلورة هذا العلم، نادراً ما يطابق الشيء، بل التعريف، الذي يعطي في البداية لهذا العلم، فكرته؛ لأنَّ هذه تقيم في العقل كَرُشِيم، كلُّ أجزائه ما تزال مخفية جداً وتكاد لا ترى بالملاحظة المجهرية. ولأنَّ العلوم تفكَّر من منظور غرض كلي معين، يجب أن نعرِّفها ونعيِّنها لا وفقاً للوصف الذي يعطيها عنها مؤلفها، بل وفقاً للفكرة التي نجدها مؤسسة في العقل نفسه بناءً على الوحدة الطبيعية للأجزاء التي جمعها. لأننا سنجد عندها أنَّ المؤلف، بل آخر أخلافه، غالباً ما يخطئون حول الفكرة التي لم ينجحوا بجعلها واضحة لهم، ولم يمكنهم بالتالي أن يعينوا مضمون العلم الخاص وتَفْصِله (وحدته السستمائية) وحدوده.

وإنه لمن المؤسف أن لا يمكننا إلا بعد مرور زمن طويل ونحن نجمع، كيفما اتفق، بتوجيه من فكرة ما تزال مخفية فينا، مجموعة من المعارف العائدة إلى هذه الفكرة بوصفها مجموعة من المواد، وأن لا يمكننا إلا بعد مرور زمن طويل ونحن نربطها تقنياً، أن نرى، من المرة الأولى، الفكرة في ضوء أوضح وأن نخطط معمارياً للـ ((كل)) وفقاً لغايات العقل. ومع انه يبدو ان السساتيم تتشكل كما الديدان بـ generatio aequivoca^(*) من مجرد عطف أفاهيم مجتمعة، ناقصة في البداية ومكتملة مع الزمن إلا أن لها جميعها شيمها كَرُشِيم أصلي في العقل الذي ينمو ذاتياً وحسب، وهي متعضية وفقاً لفكرة لا في كل واحد منها في ذاته وحسب، بل بالترايط فيما بينها غائياً في سستام للمعرفة البشرية، شأنها شأن ترايط الأعضاء في ((كل)) ما؛ وهكذا تسمح بمعمارية لكل العلم الإنساني الذي قد صار اليوم، إذ أن كثيراً من المواد هي الآن مجمعة أو يمكن أن تستخرج من خرائب مباني قديمة مهذمة، لا ممكناً وحسب، بل أيضاً غير صعب البتة. ونكتفي هنا بإنجاز عملنا، أعني بمجرد تخطيط معمارية كل المعرفة الصادرة عن العقل المحض، وسنطلق من النقطة التي يتفرَّع عندها الجذر المشترك للمكتنا المعرفية لكي يؤلف فرعين أحدهما العقل. لكني أفهم هنا، بالعقل، كلَّ قدرة معرفية عليا وأضاد بالتالي بين العقلي والأميري.

فإذا جرَّدتُ المعرفة المنظور اليها موضوعياً من كل مضمون، فإن كل معرفة ستكون ذاتياً؛ إما تاريخية وإما عقلية. والمعرفة التاريخية هي: cognitio ex datis^(**) والمعرفة العقلية معرفة

(*) توالد ملتبس.

(**) معرفة بالوقائع المعطاة.

cognitio ex principiis^(*). ويمكن لمعرفة ما أن تعطى في الأصل عن أي طريق كان، وتكون مع ذلك تاريخية عند ذاك الذي يملكها عندما لا يعرف شيئاً إلا بقدر ما يكون هذا الشيء معطى له من خارج، وعندما لا يعرف شيئاً أكثر مما أعطي له وما تعلمه التجربة اللامتوسطة أو بالرواية أو حتى بواسطة التعليم (المعارف العامة). وعليه، فإن ذاك الذي حفظ أصلاً سستاماً فلسفياً، وعلى سبيل المثال فلسفة قولف، وحتى لو كانت في رأسه كل المبادئ وكل التعريفات والادلة وأقسام كل المذهب، وحتى لو كان قادراً على أن يعدد كل شيء على أطراف أصابعه، فإنه لن يكون لديه مع ذلك سوى معرفة تاريخية كاملة بفلسفة قولف؛ فهو لا يعلم ولا يحكم بأي شيء أكثر مما أعطي له. فإن أنكرت عليه تعريفاً فإنه لا يعلم من أين يتناول تعريفاً آخر. لأنه قد تكون وفقاً لعقل خارجي. والحال، إن قدرة التقليد ليست قدرة الخلق، أعني إن المعرفة عنده ليست ناتجة عن العقل؛ وعلى الرغم من أنها ولا شك معرفة عقلية موضوعية، فإنها ليست سوى معرفة تاريخية ذاتياً. فهو، وقد استوعبها جيداً وحفظها جيداً، أعني تعلمها جيداً، قناع لرجل حي. أما المعارف العقلية التي هي كذلك موضوعياً (أعني التي لا يمكن أن تتولد في البداية إلا من العقل الخاص بالمرء) فلا يمكن أن تحمل هذا الاسم أيضاً ذاتياً إلا عندما تكون مستمدة من مصادر العقل المشتركة التي عنها يصدر أيضاً النقد، وكذلك قرار التخلي عن كل ما تعلمناه، أعني إلا عندما تكون مستمدة من مبادئ.

والحال، أن كل معرفة عقلية هي إما معرفة بأفاهيم أو ببناء المفاهيم؛ والأولى تسمى فلسفية والثانية رياضية. وقد عالجنا في الباب الأول الفرق بين هاتين المعرفتين. وعليه، يمكن لمعرفة أن تكون موضوعياً فلسفية وأن تكون مع ذلك ذاتياً تاريخية، كما عند معظم التلامذة وكل أولئك الذين لا يرون أبعد من المدرسة ويظلون كل حياتهم تلامذة. لكنه من الجدير بالملاحظة أن المعرفة الرياضية حتى عندما نحفظها، يمكن أن تصدق ذاتياً كمعرفة عقلية، وأنه لا مجال لأن نجري فيها التمييز الذي في المعرفة الفلسفية. والسبب في ذلك هو أن مصادر المعارف التي يمكن للعلم وحده أن يستقي منها، لا توجد إلا في مبادئ العقل الماهوية والحقيقية، وأنه لا يمكن بالتالي أن يستمدها التلميذ من مكان آخر أو أن ينكرها بشكل من الاشكال؛ وذلك لأن استعمال العقل هنا لا يحصل إلا عياناً وإن قبلياً، أعني في الخدس المحض، والمعصوم بالتالي. فهو يستبعد بذلك كل وهم وغلط. ولا يوجد إذن بين كل العلوم العقلية (القبيلية) علم يمكن أن نتعلمه سوى الرياضة وليس الفلسفة على الإطلاق (الهم إلا تاريخياً)؛ وفيما يخص العقل فإن أقصى ما يمكن أن نتعلمه هو أن نتفلسف.

والحال، إن سستام كل معرفة فلسفية هو الفلسفة، ويجب أن نأخذها موضوعياً إذا كنا نفهم بها الصورة الأصل لمحاكمة كل محاولات التفلسف، محاكمة يجب أن تصلح لإصدار حكم على أي فلسفة ذاتية يكون بنائها كثير التنوع والتغير. وعلى هذا النحو، فإن الفلسفة هي مجرد فكرة علم ممكن غير معطى في أي محل عياناً بل نسعى إلى الاقتراب منه بطرق مختلفة إلى أن نكتشف

(*) معرفة بالمبادئ.

الصراط الوحيد الذي يؤدي إليه إنما الذي تُخفيه الحساسية، ونحاول أن ننجح، بقدر ما هو مسموح للبشر، بإعطاء نسخة عنه شبيهة بالأصل ما تزال مفتقدة حتى الآن. وحتى الآن، لا يمكن أن نتعلم أي فلسفة؛ إذ أين هي؟ ومن يملكها؟ وكيف نتعرف إليها؟ ولا يمكننا سوى تعلّم أن نتفلسف، أعني أن نمرّن موهبة العقل في تطبيق مبادئ الكلية على بعض المحاولات التي تمثل لنا انما دائماً مع هذا التحفظ لجهة الحق الذي للعقل في أن يفحص هذه المبادئ حتى في مصادرها فيؤكد عليها أو يرفضها.

لكن حتى الآن ليس أفهوم الفلسفة سوى أفهوم مدرسي، أعني أفهوم عن سستام للمعرفة لا يُبحث عنه إلا كعلم من دون أن تكون الغاية أكثر من الوحدة السستامية لهذا العلم، وبالتالي الكمال المنطقي للمعرفة. لكن هناك أيضاً أفهوم عالمي (conceptus cosmicus) استخدم دائماً كأساس لهذه التسمية عندما كان يُشخص نوعاً ما، ويتصوّر بمثابة الصورة الأصل في أمثل الفيلسوف. فالفلسفة، من هذه الوجهة، هي علم الصلة بين كل معرفة وغايات العقل البشري الماهوية (teleologia rationis humanae)، والفيلسوف ليس صانعاً لدى العقل بل مشرّع للعقل البشري. وفي مثل هذا المعنى، سيكون من المبالغة في الزهو أن يسمي المرء نفسه فيلسوفاً، وأن يدّعي أنه توصل إلى مساواة الصورة الأصل التي لا تقيّم إلا في الفكرة.

وليس الرياضي والفيزيائي والمنطقي، ومهما سطع النجاح الذي يمكن أن يجريه بعضهم بعامة في المعرفة العقلية، وبعضهم الآخر بخاصة في المعرفة الفلسفية، ليسوا سوى صنّاع لدى العقل. فما يزال هناك في الأمثل معلّم يستعملهم جميعاً ويستخدمهم كأداة من أجل التقدم بالغايات الماهوية للعقل البشري. هذا المعلّم وحده هو الذي يجب أن نسمّيه الفيلسوف؛ لكن بما أنه نفسه لا يوجد في أي محل في حين أن فكرة تشريعه توجد في كل محل في العقل البشري، فإننا سنكتفي بهذه الأخيرة، وسنعيّن بدقة أكبر ما تمّليه الفلسفة بموجب هذا الأفهوم العالمي⁽¹⁾، من وجهة نظر الغايات، على الوحدة السستامية.

وعليه، فإن الغايات الماهوية ليست بعد الغايات الاسمي: التي لا يمكن أن تكون سوى واحدة (في كمال وحدة العقل السستامية). وبالتالي سيكون هناك، إما الغاية النهائية وأما الغايات الملّحقة اللازمة بالضرورة لهذه الغاية بوصفها وسائل. والأولى ليست سوى قُصدة الانسان الكلية؛ والفلسفة التي تدور عليها تدعى الأخلاق. وبسبب من هذه القوامية التي للفلسفة الاخلاقية على كل رجاء عقلي آخر، كان القدماء يطلقون دائماً، وبخاصة، اسم فيلسوف على الاخلاقي في الوقت نفسه؛ واليوم أيضاً لا يزال الظاهر الخارجي لضبط النفس بالعقل يجعلنا؛ بحسب تمثيل معين، نسمي أحدهم فيلسوفاً على الرغم من علّمه المحدود.

والحال، إن لتشريع العقل البشري (الفلسفة) موضوعين: الطبيعية والحرية؛ فهو يتضمن

(1) الأفهوم العالمي، هو داك الذي يختص بما يُهم كل واحد بالضرورة، وعليه فإنّ أعين مقصد علم من العلوم وفقاً لأفاهيم مدرسية عندما لا أنظر إليه إلا بوصفه واحداً من الاستعدادات لبعض الغايات الاعتبائية.

بالتالي قانون الطبيعة مثلما يتضمن قانون الاخلاق، في البداية في سستامين خاصين وفيها بعد في سستام فلسفي واحد. وتدور فلسفة الطبيعة على ما هو كائن، وفلسفة الاخلاق فقط على ما يجب أن يكون.

وكل فلسفة هي إما معرفة بناء على العقل المحض وإما معرفة عقلية بناء على مبادئ أميرية. وتسمى الأولى فلسفة محضة والثانية فلسفة أميرية.

وفلسفة العقل المحض هي إما تمهيد (تمرين أولي) يفحص قدرة العقل بالنظر إلى كل المعرفة القبلية المحضة ويسمى نقداً، وإما، لاحقاً، سستام للعقل المحض (علم). وكل المعرفة الفلسفية (حقيقية كانت أم مُترائية) تصدر عن العقل المحض في ترابط سستامي، وتدعى ميتافيزيقاً؟ مع أن هذا الاسم قد يطلق أيضاً على كل الفلسفة المحضة، بما فيها مجمل النقد، ليشمل البحث عن كل ما يجب أن يُعرف قبلياً، مثلما يشمل عرض كل ما يشكل سستاماً بمثل هذا النوع من المعارف الفلسفية المحضة، إنما يتميز من كل استعمال أميري للعقل وكذلك من استعماله الرياضي.

وتنقسم الميتافيزيقا، الى ميتافيزيقا الاستعمال النظري وميتافيزيقا الاستعمال العملي للعقل المحض، وتكون بذلك إما ميتافيزيقا الطبيعة وإما ميتافيزيقا الاخلاق. وتتضمن الاولى كل مبادئ العقل المحضة التي، بناء على مجرد أفاهيم (وبالتالي باستثناء الرياضة) تدور على المعرفة النظرية لكل الاشياء؛ وتتضمن الثانية المبادئ التي تعين قبلياً الفعل والترك وتجعلها ضروريين. والحال إن الخلقية هي، للأفعال، الشرعية الوحيدة التي يمكن أن تستمد بشكل قبلي كلياً من مبادئ. وعليه، فإن ميتافيزيقا الاخلاق هي أصلاً الاخلاق المحضة حيث لا تؤسس على أي انتروبولوجيا (أي شرط اميري)، وميتافيزيقا العقل الاعتباري هي إذن ما اعتدنا أن نسميه ميتافيزيقا بالمعنى الأضيق للفظ. لكن، تعليم الاخلاق المحض، من حيث ينتمي الى فرع المعرفة البشرية الخاص والفلسفي بالتأكيد والصادر عن العقل المحض، يحتفظ بهذه التسمية على الرغم من أننا نضعه هنا جانباً بوصفه لا ينتمي الآن إلى غايتنا.

ولأنه لمن الأهمية بمكان كبير أن نعزل المعارف المتميزة من سواها بنوعها وأصلها، وأن نمنعها بعناية من أن تمتزج وتختلط بأخرى تُربط بها عادة في الاستعمال. وما يفعله الكيميائي في فصل المواد، والرياضي في النظرية المحضة للكميات، يلزم أن يفعله الفيلسوف بالأحرى كي يستطيع أن يعين بثقة الحصة العائدة لنوع معين من المعرفة في الاستعمال المؤلف للفاهمة ومصادقيتها الخاصة وتأثيرها. وعليه، فإن العقل مُد بدأ يفكر أو يتفكر بالأحرى، لم يمكنه قط الاستغناء عن ميتافيزيقا ما، على الرغم من أنه لم يمكنه أن يتصورها خالصة، كغاية، من كل عنصر خارجي. وفكرة مثل هذا العلم هي قديمة قدم العقل للانسان. فأي عقل لا يعتبر، إن على الطريقة المدرسية، وإن على الطريقة الشعبية؟ إلا أنه يجب الإقرار بأن تمييز عنصرين في معرفتنا، أحدهما في مقدورنا بشكل قبلي كلياً، في حين أن الثاني لا يمكن أن ينال إلا بعداً من التجربة، قد ظلّ أبداً تمييزاً غامضاً جداً حتى عند المفكرين المحترمين، وأنه لم يمكن قط بالتالي تحقيق لا تعيين

الحدود لنوع خاص من المعارف ولا، بالتالي، الفكرة الحقيقية لعلم شَعَل، كل تلك المدة ويمثل تلك القوة، العقل البشري. وعندما كان يقال: الميتافيزيقا هي علم المبادئ الأولى للمعرفة البشرية، لم يكن يُراد، بذلك، أي نوع من المبادئ خاصاً كلياً، بل فقط مرتبة بالنظر إلى الكلية، ولم يكن بالإمكان إذن أن تميزه بوضوح من الاميري، لأنه يوجد حتى بين المبادئ الأميرية بعض المبادئ التي هي أعم، وبالتالي أعلى، من غيرها. ففي سلسلة ينساق فيها بعض تحت بعض مثل هذا الانسياق (حيث لا تميز بين ما هو معروف بشكل كلي قلياً وما هو غير معروف الا بعداً) أين يجب أن نُحدث القطع الذي يفصل القسم الاول عن الأخير، والاطراف العليا عن الاطراف الملحقة؟ وماذا كان يمكن أن يقال لو كان التسلسل الزمني لا يستطيع أن يدل على مراحل العالم إلا بتقسيمها إلى قرون أولى وقرون لاحقة؟ كان يمكن أن يُسأل، هل القرن الخامس وهل القرن العاشر إلخ... يشكّلان جزءاً من القرون الأولى؟ وعلى النحو نفسه، أسأل: هل ينتمي أفهوم ما هو ممتد إلى الميتافيزيقا؟ فإن اجبتم: نعم، أقول وأفهوم الجسم أيضاً؟... نعم! إذن أفهوم الجسم السائل؟ سيُرتج عليكم هنا لأنه لو اكملنا على هذا النحو سينتمي كل شيء إلى الميتافيزيقا. من ذلك نرى أن مجرد درجة انسياق (الخاص تحت العام) لا يمكن أن تعين حدود علم من العلوم بل يلزمننا، في حالتنا، كي نعين ذلك، التغير الشامل واختلاف الاصل. لكن ما يُبهم، أيضاً من جهة أخرى، الفكرة الأساسية للميتافيزيقا هي أنها تظهر، بما هي معرفة قبلية، شَبهاً معيّناً بالرياضة. ويشير هذا الشَبه، بالفعل، إلى قرابة بين العَلَمين فيما يخصّ الأصل القبلي؛ لكن فيما يخص نمط المعرفة الذي يحصل في أحدهما بناءً على أفاهيم، في حين يقوم في الثاني على الحكم فقط ببناء الأفاهيم قبلياً، ومن ثم فيما يخص الاختلاف بين المعرفة الفلسفية والمعرفة الرياضية، يظهر تغير حاسم إلى درجة أنه كان يُستشعر، دائماً، نوعاً ما، وإن لم يكن يمكن قط إعادته إلى معايير بدئية. والحال، أنه قد حصل، من جراء ذلك، أن أعمال الفلاسفة أنفسهم، إذ فشلوا في تطوير فكرة علمهم، لم يمكنها أن تتخذ أي غاية متعينة ولا أي اتجاه آمن، وأنهم بخطة مرسومة اعتباطاً، وبجهل الطريق التي يجب سلوكها، وبخلافهم الدائم حول الاكتشافات التي يظن كل واحد منهم أنه عثر عليها في طريقه، جعلوا علمهم مُحْتَقراً من الآخرين بدءاً، بل، وصلوا إلى حد أنهم احتقروه هم أنفسهم في النهاية.

كل معرفة قبلية محضة تشكل وحدة خاصة اذن، بفضل القدرة المعرفية الخاصة التي يقع فيها مقرّها حصراً؛ والميتافيزيقا هي الفلسفة التي يجب أن تعرض تلك المعرفة في هذه الوحدة السستمائية. وقسمها الاعتباري، الذي اُحتكر، بخاصة، هذا الاسم، أعني، القسم الذي نسميه ميتافيزيقا الطبيعة والذي يفحص كل شيء بأفاهيم قبلية من حيث هو كائن (لا من حيث يجب أن يكون)، ينقسم إذن على الوجه التالي:

الميتافيزيقا، بالمعنى الحصري للفظ، تقوم من الفلسفة الترسندالية، ومن فسيولوجيا العقل المحض. والأولى تنظر فقط الى الفاهمة وإلى العقل نفسه في سستام كل الأفاهيم وكل المبادئ التي على صلة بموضوعات بعامة، من دون افتراض هذه الاشياء معطاة (أنطولوجيا). وتنظر الثانية إلى الطبيعة، أعني إلى مجمل الموضوعات المعطاة (سواء كانت معطاة بالحواس أو بأي

ضرب شتم من الحدس) وهي على هذا النحو فيسولوجيا (إنما عقلية وحسب). والحال، إن استعمال العقل في هذا النظر العقلي إلى الطبيعة هو إما فيزيائي وإما فوق فيزيائي، أو بتعبير أفضل، إما مُحَايٍ وإما مُفَارِق. والأول يدور على الطبيعة من حيث يمكن معرفتها أن تطبق في التجربة (عياناً)؛ والثاني يتم بربط موضوعات التجربة ذاك الربط الذي يتخطى كل تجربة. وموضوع هذه الفسولوجيا المفارقة هو إذن إما اقتران جَوَانِي وإما اقتران بَرَانِي، وكلاهما يتخطى التجربة. فالفسولوجيا هي بذلك، إما فسولوجيا كل الطبيعة أعني فسولوجيا المعرفة الترندالية للعالم، وإما فسولوجيا وحدة كل الطبيعة مع كائن فوق الطبيعة، أعني فسولوجيا المعرفة الترندالية لله.

والفسولوجيا المُحَايِة تنظر، على العكس، إلى الطبيعة بوصفها مجمل موضوعات الحواس، وبالتالي كما هي معطاة لنا، إنمّا وفقاً للشروط القبلية التي بموجبها يمكن أن تعطى لنا بعمامة. الحال إن هناك موضوعين من موضوعات الحواس (1) - موضوعات الحواس الخارجية، وبالتالي مجمل هذه الموضوعات، الطبيعة الجسائية؛ (2) - موضوع الحس الباطن، النفس، وتبعاً لأفاهيم الأساسية للنفس بعمامة، الطبيعة المفكرة. وتسمى ميتافيزيقا الطبيعة الجسائية، فيزياء، إنمّا فيزياء عقلية لأنها لا تتضمن سوى مبادئ المعرفة القبلية للطبيعة. وتسمى ميتافيزيقا الطبيعة المفكرة سيكولوجيا؛ لكن للسبب نفسه يجب أن لا نفهم بذلك سوى المعرفة العقلية للنفس.

وعليه يتقوّم كل سستام الميتافيزيقا من أربعة أجزاء رئيسية: (1) - الأنطولوجيا. (2) - الفسولوجيا العقلية. (3) - الكسمولوجيا العقلية. (4) - الإلهيات العقلية. ويتضمن الجزء الثاني، أعني طبيعيات العقل المحض قسمين هما: الفيزياء العقلية⁽¹⁾ والسيكولوجيا العقلية.

والفكرة الاصلية لفلسفة العقل المحض تملي بنفسها هذه القسمة؟ فهي إذن قسمة معمارية مطابقة لغايات العقل الماهوية وليست مجرد قسمة تقنيّة أقيمت عَرَضاً وفقاً لتعاطفات مدركة عَرَضاً ومرسومة بالمصادفة؟ ولذا فإنها ثابتة ومشرّعة. لكن يوجد هنا بعض النقاط التي قد تثير شكوكاً وتضعف الإقناع بتشريعها.

وأولاً، كيف يمكنني أن أتوقع معرفة قبلية وبالتالي ميتافيزيقا بموضوعات تعطى لحواسنا، وبعدياً كذلك؟ وكيف من الممكن أن نعرف وفقاً لأفاهيم قبلية طبيعة الأشياء ونصل إلى

(1) فلا يُظن أنني أفهم بذلك ما يسمى عادة بـ *physica generalis* وما هو بالاحرى رياضة أكثر منه فلسفة طبيعة. ذلك أن ميتافيزيقا الطبيعة تتميز كلياً عن الرياضة. وهي، وإن كانت لا تستطيع أن تقدم رؤى بمثل اتساع رؤى الرياضة، فإنها لا تقلّ عنها أهمية بالنظر إلى نقد المعرفة الفاهمية المضحة في تطبيقها على الطبيعة. ولقد حمل الرياضيون، في غياب هذه الميتافيزيقا، وبتعلقهم بأفاهيم عامية معينة، إنمّا ميتافيزيقية في الحقيقة حملوا، من دون انتباه، الطبيعيات فروضاً لا تصمد أمام نقد هذه المبادئ نقداً لا يسيء أدنى إساءة إلى استعمال الرياضة في هذا الحقل (وهو استعمال لا غنى عنه البتة).

(*) الفيزياء العامة.

فسيولوجيا عقلية؟ والجواب هو أننا لا نأخذ من التجربة أكثر مما هو ضروري لإعطائنا موضوعاً إما للحسّ الخارجي وإما للحسّ الباطن. ويحصل ذلك في الحالة الأولى بمجرد أفهوم المادة (امتداد لا يُنفذ إليه ومن دون حياة)، وفي الثانية بأفهوم كائن مفكر (بالتصور الأميري الباطن ((أنا أفكر)). ويجب علينا مع ذلك، في كلّ ميتافيزيقا عن هذه الموضوعات، أن نستبعد كلياً كلّ المبادئ الأميرية التي يمكن أن تُضيف إلى الأفهوم أيّ تجربة إضافية تصلح لإصدار حكم على هذه الموضوعات.

ثانياً: أين نضع إذن السيكلوجيا الاميرية التي نافحت دائماً عن موقعها في الميتافيزيقا والتي يُنتظر منها في زماننا أشياء كثيرة جداً لتتغيرها بعد أن كانت قد قضت على الأمل في أن تحقق أيّ شيء حسن قديماً؟ أجيب: إنها تقع حيث يجب أن توضع الطبيعيات (الأميرية) بصحيح العبارة، أعني لجهة الفلسفة التطبيقية التي تتضمن الفلسفة المحضة مبادئها قديماً، والتي يجب بالتالي أن تكون مربوطة بها، بالطبع، إنما لا مختلطة بها. وعلى السيكلوجيا الاميرية إذن أن تُشطب نهائياً من الميتافيزيقا وهي قد طردت منها نهائياً من خلال فكرتها. إلا أنه يجب علينا أن نترك لها هنا محلاً صغيراً أيضاً (وإن مرحلياً وحسب) عملاً باستعمال المدرسة. وذلك لأسباب اقتصادية، إذ أنها ليست بعد غنية بما يكفي لكي تشكل دراسة لها وحدها، ولأنها مع ذلك مهمة إلى درجة لا يمكننا معها أن نرفضها نهائياً أو نعلقها بمكان يكون لها فيه تعاطف أقل أيضاً مما لها مع الميتافيزيقا. فليست هي إذن، سوى اجنبية مقبولة منذ زمن طويل، نعطيها اقامة مؤقتة إلى أن يكون بإمكانها أن تقيم منزلها الخاص في أنتروبولوجيا دقيقة ومفصلة (مشكلة ذيلاً للطبيعيات الاميرية).

تلك هي إذن الفكرة العامة للميتافيزيقا التي أصابها الإفلاس العام. لأننا بعد أن انتظرنا منها في البداية أكثر مما يمكن أن نطلب منها بتعقل، وبعد أن علّقنا عليها طويلاً الآمال الجميلة إذا برجائنا بخيب. وقد نكون اقتنعنا، كفاية، في سياق نقدنا، أنه على الرغم من أنه لا يمكن للميتافيزيقا أن تشكل أساساً للدين، فإنه يمكنها مع ذلك أن تبقى أبداً بمثابة السور. فإن العقل البشري، الذي هو ديكالكتيكي بطبعه، لا يمكن أن يستغني عن مثل هذا العلم الذي يضع له مكبحاً، ويحتاط بمعرفة بالذات، علمية ومستنيرة تماماً، ضد التخريب الذي لا بدّ فاعله عقل اعتباري محروم من القوانين في الأخلاق كما في الدين. يمكن إذن، أن نكون على ثقة أنه مهما كان أولئك الذين يحاكمون علماً من العلوم، لا وفقاً لطبيعته، بل، وفقاً لنتائجه العرضية، مهما كانوا مُزدرين ومحتقرين له، فإننا سنعود أبداً إلى الميتافيزيقا كما نعود إلى الحبيبة التي اختصمنا معها، لأن على العقل، بما أن المسألة هي مسألة غايات ماهوية، أن يعمل بلا كلل إما لاكتساب رؤى متعمقة وإما لقلب الرؤى الجيدة التي سبق أن أقيمت.

تشكل الميتافيزيقا، ميتافيزيقا الطبيعة كما ميتافيزيقا الاخلاق، وبخاصة يشكّل نقد العقل الذي يغامر على الطيران بأجنحته الخاصة، والنقد الذي يتصدر بوصفه تمريناً أولياً (كتمهيد)، يشكلان اذن لوحدهما ما يمكن أن نسميه فلسفة بالمعنى الصحيح للفظ. فالفلسفة تصل ما بين

كلّ شيء والحكمة، إنما عن طريق العلم، الوحيدة التي ما إن تُشق مرة حتى لا تعود تُنسدّ البتة أو تسمح بأيّ غلط. فالرياضة وعلم الطبيعة وحتى المعرفة الأميرية للإنسان هي ذات قيمة عالية كوسيلة من أجل غايات البشرية أولاً وبخاصة من أجل غاياتها العرضية، لكن في النهاية أيضاً من أجل الغايات الماهوية والضرورية؛ إلا أنها لا تتمتع بهذه القيمة إلا بتوسط المعرفة العقلية بناء على مجرد أفاهيم، معرفة ليست أصلاً وبأي اسم دُعيت، سوى الميتافيزيقا.

عليه، فإن الميتافيزيقا هي أيضاً إنجاز كل ثقافة للعقل البشري، إنجازاً لا غنى عنه، حتى بإهمال تأثيرها كعلم على بعض الغايات المتعينة. ذلك أنها ترى إلى العقل وفقاً لعناصره وشعاراته العليا التي يجب أن تكون في أساس إمكان بعض العلوم، وفي أساس استعمالها جميعاً. وأن تُستخدم بالآخرى، بوصفها مجرد اعتبار للاحتراز من الغلط أكثر مما تُستخدم لتوسيع المعرفة، فإن ذلك لا يتخس من قيمتها شيئاً، بل يُعطىها بالآخرى كرامة وتقديراً؛ لأنها بذلك ستكون الرقابة التي تؤمن النظام والوفاق العام، بل حسن حال الجمهورية العلمية، وتمنع أعمالها، الجريئة والخصبة، من أن تنحرف عن الغاية الرئيسية، السعادة الكلية.

الباب الرابع

تاريخ العقل المحض

لم يوضع هذا العنوان هنا إلا للإشارة إلى فجوة ما تزال باقية في السستام ويجب أن تُملأ فيها بعد. وأكتفي بإلقاء لمحة سريعة من وجهة النظر الترسندالية وحسب، أعني من وجهة طبيعة العقل المحض، على كل الأعمال التي قام بها حتى الآن حيث تظهر لنا ظرياً أبنية ولا شك، إنما أبنية خربة وحسب.

ومن الجدير بالملاحظة، على الرغم من أنه لم يكن بالإمكان أن يحصل طبيعياً على نحو آخر، أن يكون البشر، في طفولة الفلسفة، قد بدأوا من حيث تنتهي بالأخرى، الآن، أعني، بدراسة معرفة الله والأمل بعالم آخر بل بدراسة قوامه نفسه. وأياً كانت فظاظة الأفاهيم الدينية التي أدخلتها الاستعمالات القديمة والتي احتفظت بها الشعوب عن حالها البربرية، فإن ذلك لم يمنع القسم الأكثر تنوراً من أن يكرّس نفسه لأبحاث حرّة حول هذا الموضوع؟ ومن السهل أن نفهم أنه لم يكن هناك من طريقة أمتن وأوثق للحظوة برضى القدرة غير المرئية التي تحكم العالم، من أجل أن يكون المرء سعيداً، وفي عالم آخر على الأقل، سوى السلوك الحسن. فالإنهيات والاخلاق كانتا إذن حافِزَيَّ أو، بالأخرى، مآليَّ كل الأبحاث العقلية التي لم يتوقف الناس عن الانصراف إليها لاحقاً. إلا أن الأولى هي التي أدخلت العقل محض الاعتباري، تدريجياً، في عمل صار، فيما بعد، بمثل تلك الشهرة تحت اسم الميتافيزيقا.

ولا أريد هنا أن أُميّز الأزمنة التي حصل فيها هذا التغير أو ذاك، في الميتافيزيقا بل أريد فقط أن أعرض في تخطيط سريع تنوع الفكرة الذي سبّب الثورات الرئيسية. وأجد هنا مقصداً مثلاً بصدده حصلت أبرز التغيرات في حلبة الصراع هذه.

(1) - بالنظر إلى موضوع كلّ معارفنا العقلية، كان بعضهم مجرد فلاسفة حسيين، وكان آخرون فلاسفة ذهنيين. ويمكن أن نشير إلى أبيقور بوصفه فيلسوف الحساسية الرئيسي، وإلى

أفلاطون بالنسبة إلى الذهني. لكن مهما بلغ لطف هذا التمييز إلى مدارس، فإنه كان قد بدأ في أكثر العصور قدماً وأستمر طويلاً من دون انقطاع. وكان أصحاب المدرسة الأولى يزعمون: إنه لا حقيقة إلا في موضوعات الحواس وإن كل الباقي تخيل؟ وأتباع الثانية كانوا يقولون العكس، إنه ليس في الحواس سوى الظاهر، وإن الفاهمة وحدها تعرف الحق. لكن أتباع الأولى لم يكونوا لينكروا، بسبب من ذلك، الواقعية على الأفاهيم الفاهمية، بل كانت عندهم منطقية وحسب، في حين كانت سرية عند الآخرين. وكان أولئك يسلّمون بأفاهيم ذهنية، إلا أنهم لا يسلّمون إلا بموضوعات حسية، أما هؤلاء فكانوا يريدون أن تكون الموضوعات الحقيقية معقولة وحسب، ويزعمون حدساً للفاهمة المحضة التي لا ترعى أي حس، بل لا تفعل الحواس سوى أن تعكسها حسب رأيهم.

(2) - بالنظر إلى أصل معارفنا العقلية المحضة، هل هي مشتقة من التجربة أم أن مصدرها، بمعزل عن هذه، قائم في العقل. ويمكن أن نعدّ أرسطو زعيم الأنطريين، وأفلاطون زعيم العقليين. ولن يمكن إلا لـ لوك الذي أتبع في العصور الحديثة الأول، ولا لـ لبيتش الذي أتبع الثاني (مع الابتعاد كفاية عن سستامه السري) أن يصل إلى أي قرار حاسم في هذا النزاع. وكان أبيقور في سستامه الحسي يتصرّف على الأقل بطريقة أكثر إتساقاً (لأنه لم يتخطّ قط حدود التجربة في استدلالاته) بكثير من أرسطو ولوك، وبخاصة، من هذا الأخير، الذي بعد أن اشتق من التجربة كل الأفاهيم وكل المبادئ، دفع استعمالها إلى درجة الزعم بأنه يمكن أن نبرهن على وجود الله ونخلود النفس (على الرغم من أن هذين الموضوعين يقعان خارج حدود التجربة الممكنة كلياً) بمثل البدهة التي نبرهن بها مقالة رياضية.

(3) - بالنظر إلى المنهج. إذا كان يجب أن نطلق على شيء اسم المنهج، فيجب أن يكون ذلك على طريقة التصرف وفقاً لمبادئ. والحال إنه يمكن أن نقسم المنهج المسيطر الآن في هذا الفرع من البحث عن الطبيعة إلى منهج طبيعي ومنهج علمي. ويتخذ طبيعي العقل المحض، مبدأ له، أنه، يمكننا بالعقل العامي ومن دون علم (وهو ما يسميه بالعقل السليم)، أن ننجح في هذه المسائل الرفيعة التي تولّد مشكلات الميتافيزيقا، أفضل بكثير مما ننجح في الاعتبار. فهو يزعم إذن أنه يمكننا أن نعيّن حجم القمر وبعده بالعين المجردة بشكل أكثر ثقة مما يمكننا عن طريق الرياضة. وليس ذلك سوى مجرد كره للعلم وقد وُضِع في مبادئ. وما هو أكثر خلفاً أيضاً هو التبشير بترك كل الوسائل التقنية بوصفه المنهج الحقيقي من أجل أن يوسّع المرء معرفته. لأن ليس لدينا أي سبب كي نحمل المسؤولية لأولئك الذين يظهرون طبيعيتين لافتقارهم إلى رؤية أوضح. فهم يتبعون العقل العامي من دون أن يفاخروا بجهلهم، بحسبانهم منهجاً يجب أن يتضمن سر استخراج الحقيقة من عمق بشر ديمقريطس. وشعارهم: Quod sapio, satis est mihi; non ego. ويمكنهم مع هذا أن يعيشوا راضين وجديرين بالتأييد من دون أن يهتموا بالعلم أو أن يفكروا أعماله.

(*) ما لديّ من الحكمة يكفي، فأنا لا أهتم قط بأن أكون مثل جماعة أرسيزيلاس وصولون البلهاء. بيرس.

أما بالنسبة إلى أولئك الذين يتبعون منهجاً علمياً، فإن لديهم الخيارين المنهج الدغمائي والمنهج الربيعي. لكنهم ملزمون في الحالتين أن يتوصلوا بطريقة سُستامية. ويمكنني إذْ أسْمي هنا بالنسبة للأول فولف الشهير، ودَيْفُذْ هِيوم بالنسبة إلى الثاني، أن أستغني عن ذكر الآخرين. والطريق النقدية هي الوحيدة التي ما تزال مفتوحة. والقارئ الذي كان لديه المجاملة والصبر كي يقطعها حتى نهايتها بصحبي، يمكنه أن يحكم الآن، في حال أحب أن يساهم بقسطه في جعل هذا الصراط طريقاً مَلَكِيَّةً، ما إذا كان يمكن لما لم تستطع قرون عديدة أن تنفذه، أن يُنْجَز قبل إنجاز هذا، أعني ما إذا كان بالإمكان أن نُرضي تماماً العقل البشري في مادة شغلت أبداً فضوله العلمي، إنما من دون طائل حتى الآن.

المحتويات

| | |
|-----|---|
| 5 | تقديم الترجمة العربية بقلم: موسى وهبة |
| 1-5 | 1- قراءة للنقد |
| 10 | 2- هذه الترجمة |
| 13 | 3- أهم المصطلحات |
| 17 | 4- الاعلام |
| 19 | 5- معالم في سيرة كنط |
| | Kritik der Reinen Vernunft |
| 23 | إلى فرنسيس بيكون |
| 24 | إلى معالي وزير الدولة الملكي |
| 25 | تصدير الطبعة الأولى |
| 31 | تصدير الطبعة الثانية |
| 45 | مدخل: |
| 45 | I - في الفرق بين المعرفة المحضة والأميرية |
| 46 | II - لدينا معارف قبلية معينة، حتى الفاهمة العامة لا تخلو من مثلها |
| | III - الفلسفة بحاجة إلى علم يعين إمكان كل المعارف القبلية، ومبادئها وما |
| 47 | صَدَقَها |
| 48 | IV - في الفرق بين الأحكام التحليلية والتأليفية |

- 50 - VII - جميع علوم العقل النظرية تتضمن أحكاماً تأليفية قبلية بوصفها مبادئ . . .
- 52 - VI - المشكلة العامة للعقل المحض
- 54 - VII - فكرة علم خاص اسمه نقد العقل المحض، وأقسامه

I

تعليم العناصر الترندالي الجزء الأول: الاستطيقا الترندالية

{1}

- 60 الفصل الأول: في المكان
- 60 {2} عرض ميتافيزيقي لهذا الأفهوم
- 62 {3} العرض الترندالي لأفهوم المكان
- 62 استنتاجات من الأفاهيم السابقة
- 64 الفصل الثاني: في الزمان
- 64 {4} عرض ميتافيزيقي لأفهوم الزمان
- 65 {5} عرض ترندالي لأفهوم الزمان
- 65 {6} استنتاجات من تلك الأفاهيم
- 67 {7} إيضاح
- 69 {8} ملاحظات عامة حول الاستطيقا الترندالية
- خلاصة الاستطيقا الترندالية.

الجزء الثاني: المنطق الترندالي

- 75 مدخل: فكرة منطق ترندالي
- 75 I - في المنطق بعامة
- 77 II - في المنطق الترندالي
- 78 III - في انقسام المنطق العام إلى أنالوطيقا وديالكطيقا
- 80 IV - في انقسام المنطق الترندالي إلى أنالوطيقا وديالكطيقا ترندالية
- 81 القسم الأول: التحليلات الترندالية
- 83 الكتاب الأول: تحليلات الأفاهيم
- 83 الباب الأول: في الخيط الهادي إلى اكتشاف كل الأفاهيم الفاهمية المحضة
- 84 الفصل الأول: في الاستعمال الفاهمي المنطقي بعامة
- 85 الفصل الثاني: {9} في وظيفة الفاهمة المنطقية في الأحكام

| | |
|-----|---|
| 88 | الفصل الثالث: {10} في الأفاهيم الفاهيمية المحضة أو المقولات |
| 91 | {11} |
| 92 | {12} |
| 94 | الباب الثاني: في تسويغ الأفاهيم الفاهيمية المحضة |
| | الفصل الأول: |
| 94 | {13} في مبادئ التسويغ الترندالي بعامة |
| 97 | {14} الانتقال إلى التسويغ الترندالي للمقولات |
| 99 | الفصل الثاني: التسويغ الترندالي للأفاهيم الفاهيمية المحضة |
| 99 | {15} في امكان الربط بعامة |
| 100 | {16} في وحدة الإبصار التأليفية - الأصلية |
| | {17} مبدأ وحدة الإبصار التأليفية هو المبدأ الأعلى لكل الاستعمال |
| 101 | الفاهمي |
| 103 | {18} ما هي وحدة الاوتعاء الموضوعية |
| | {19} يقوم الشكل المنطقي لكل الأحكام في وحدة الإبصار |
| 103 | الموضوعية للأفاهيم المتضمنة فيها |
| | {20} تخضع جميع الحدوس الحسية للمقولات خضوعها للشروط |
| 104 | التي بموجبها وحدها يمكن لمتنوعها أن يأتلف في وعي |
| 104 | {21} ملحوظة |
| | {22} ليس للمقولة من استعمال بصدد معرفة الأشياء سوى |
| 105 | تطبيقها على موضوعات التجربة |
| 106 | {23} |
| 107 | {24} في تطبيق المقولات على موضوعات الحواس بعامة |
| 109 | {25} |
| | {26} التسويغ الترندالي لاستعمال الأفاهيم الفاهيمية المحضة |
| 110 | التجريبي الممكن بعامة |
| 113 | {27} محصلة تسويغ الأفاهيم الفاهيمية |
| 114 | خلاصة موجزة لهذا التسويغ |
| 115 | الكتاب الثاني: تحليلات المبادئ |
| 116 | مدخل: في الحاكمة الترندالية بعامة |
| 117 | الباب الأول: في شيامة الأفاهيم الفاهيمية المحضة |
| 122 | الباب الثاني: سستام كل مبادئ الفاهمة المحضة |

| | |
|-----|---|
| 123 | الفصل الأول: في المبدأ الأعلى لكل الأحكام التحليلية |
| 124 | الفصل الثاني: في المبدأ الأعلى لكل الأحكام التأليفية |
| 126 | الفصل الثالث: عرض سستامي لكل مبادئها التأليفية |
| 128 | 1 - مسلمات الحدس |
| 130 | 2 - استباقات الادراك |
| 134 | 3 - تمثيلات التجربة |
| 137 | أ - التمثيل الأول: مبدأ دوام الجوهر |
| 140 | ب - التمثيل الثاني: مبدأ التوالي الزمني وفقاً لقانون السببية .. |
| | ج - التمثيل الثالث: مبدأ المعية وفقاً لقوانين التفاعل أو |
| 149 | الاشتراك |
| 152 | 4 - مصادرات التفكير الأميري بعامة |
| 155 | تهافت المثالية |
| 156 | مقالة |
| 160 | ملاحظة عامة على سستام المبادئ |
| 163 | الباب الثالث: في مبدأ تفريق جميع الموضوعات بعامة إلى فينومينا ونومينا |
| | تذييل: في التباس الأفاهيم التفكيرية من جراء خلط الاستعمال الفاهمي |
| 171 | الأميري بالاستعمال الترندالي |
| 174 | ملاحظة حول التباس الأفاهيم التفكيرية |
| 185 | القسم الثاني: الديالكتيك الترندالي |
| 185 | مدخل: |
| 185 | I - في الظاهر الديالكتيكي |
| 187 | II - في العقل المحض بوصفه مقر التراثي الترندالي |
| 187 | أ - في العقل بعامة |
| 189 | ب - في الاستعمال المنطقي للعقل |
| 190 | ج - في الاستعمال المحض للعقل |
| 193 | الكتاب الأول: في أفاهيم العقل المحض |
| 194 | الفصل الأول: في الأفكار بعامة |
| 197 | الفصل الثاني: في الأفكار الترندالية |
| 202 | الفصل الثالث: سستام الأفكار الترندالية |
| 205 | الكتاب الثاني: في الاستدلالات الديالكتيكية للعقل المحض |
| 206 | الباب الأول: في مغالطات العقل المحض |

| | | |
|-----|-------|--|
| 211 | | تهافت دليل مندلسن على دوام النفس |
| 216 | | خلاصة حل المغالطة السيكلوجية |
| 217 | | ملاحظة عامة حول الانتقال من السيكلوجيا العقلية إلى الكسمولوجيا |
| 219 | | الباب الثاني: نقيضة العقل المحض |
| 220 | | الفصل الأول: سستام الأفكار الكسمولوجية |
| 225 | | الفصل الثاني: نقضيات العقل المحض |
| 227 | | نقيضة العقل المحض |
| 227 | | أول تنازع للأفكار الترندالية |
| 229 | | ملاحظة على أول نقيضة |
| 231 | | ثاني تنازع للأفكار الترندالية |
| 233 | | ملاحظة على ثاني نقيضة |
| 236 | | ثالث تنازع للأفكار الترندالية |
| 237 | | ملاحظة على ثالث نقيضة |
| 239 | | رابع نزاع للأفكار الترندالية |
| 241 | | ملاحظة على رابع نقيضة |
| 241 | | الفصل الثالث: في غرض العقل من نزاعه مع نفسه |
| | | الفصل الرابع: في مشكلات العقل المحض الترندالية |
| 249 | | من حيث يجب حتماً أن يكون بالإمكان حلها |
| | | الفصل الخامس: التصور الربيعي للمسائل الكسمولوجية |
| 253 | | بالأفكار الترندالية الأربع |
| 255 | | الفصل السادس: المثالية الترندالية كمفتاح لحل الديالكتيك الكسمولوجي |
| 258 | | الفصل السابع: قرار نقدي في النزاع الكسمولوجي للعقل مع نفسه |
| | | الفصل الثامن: مبدأ العقل المحض التنظيمي بالنظر إلى الأفكار |
| 262 | | الكسمولوجية |
| | | الفصل التاسع: في الاستعمال الأميري لمبدأ العقل التنظيمي |
| 266 | | بالنظر إلى كل الأفكار الكسمولوجية |
| 266 | | I - حل الفكرة الكسمولوجية حول جملة اجتماع ظاهرات العالم |
| | | II - حل الفكرة الكسمولوجية حول جملة انقسام (كل) معطى في |
| 269 | | الجدس |
| | | - ملاحظة ختامية حول حل الأفكار الترندالية الرياضية |
| 271 | | ولماع إلى حل الأفكار الترندالية الدينامية |

| | |
|-----|--|
| | III - حل الأفكار الكسمولوجية حول جملة اشتقاق |
| 272 | أحداث العالم من أسبابها |
| | - إمكان العلية بحرية بما يتفق مع القانون الكلي للضرورة |
| 275 | الطبيعية |
| | - إيضاح الفكرة الكسمولوجية عن الحرية في ربطها |
| 276 | مع الضرورة الطبيعية الكلية |
| | IV - حل الفكرة الكسمولوجية عن جملة تبعية الظواهرات |
| 283 | من حيث وجودها بعامة |
| 285 | - ملاحظة ختامية حول كل نقيضة العقل المحض |
| 286 | الباب الثالث: أمثل العقل المحض |
| 286 | الفصل الأول: في الأمثل بعامة |
| 288 | الفصل الثاني: في الأمثل الترندالي |
| 293 | الفصل الثالث: في أدلة العقل الاعتباري على وجود كائن أسمى |
| 295 | يوجد ثلاث طرق للتدليل على وجود الله بناءً على العقل الاعتباري: |
| 296 | الفصل الرابع: في امتناع الدليل الأنطولوجي على وجود الله |
| 301 | الفصل الخامس: في امتناع الدليل الكسمولوجي على وجود الله |
| | اكتشاف التراثي الديالكتيكي في كل الأدلة الترندالية |
| 306 | على وجود كائن ضروري وحله |
| 308 | الفصل السادس: في امتناع الدليل اللاهوتي الطبيعي |
| 313 | الفصل السابع: نقد كل الهيات عن مبادئ اعتبارية للعقل |
| 317 | تذييل: في الاستعمال التنظيمي لأفكار العقل المحض |
| 328 | في المقصد النهائي للديالكتيك الطبيعي للعقل البشري |

II

تعليم المناهج الترندالي

| | |
|-----|--|
| 346 | الباب الأول: انضباط العقل المحض |
| | الفصل الأول: انضباط العقل المحض في الاستعمال الدغمائي: |
| 348 | 1- في التعريفات، 2- في المسلمات، 3- في البراهين |
| 358 | الفصل الثاني: انضباط العقل المحض بالنظر إلى استعماله الجدالي |
| | - في أنه ممتنع على العقل المحض المتضارب مع ذاته |
| 366 | أن يجد السلام في الريبة |
| 370 | الفصل الثالث: انضباط العقل المحض بالنظر إلى الفروض |

| | |
|-----|--|
| 375 | الفصل الرابع: انضباط العقل المحض بالنظر إلى أدلته |
| 381 | الباب الثاني: «قانون» العقل المحض |
| 382 | الفصل الأول: في الغاية الأخيرة للاستعمال المحض لعقلنا |
| 385 | الفصل الثاني: في أمثلية الخير الأسمى كتعيين للغاية الأخيرة للعقل المحض |
| 391 | الفصل الثالث: في الرأي والعلم والايمان |
| 397 | الباب الثالث: معماريات العقل المحض |
| 406 | الباب الرابع: تاريخ العقل المحض |
| 409 | فهرست |

مشروع مطاع صفدي للينايبع II

نقد العقل الحض

«... نعود أبدأ إلى الميتافيزيقا كما نعود إلى الحبيبة التي اختصمنا معها، لأن على العقل، أن يعمل بلا كلل إما لاكتساب رؤى متعمقة وإما لقلب الرؤى الجيدة التي سبق أن أقيمت...

... اما إن اعتمدتم وسائل أخرى غير الوسائل العقلية، وأخذتم تصرخون: يا للخيانة العظيم، كما لو أنكم تستجدون، لإلحاد الحريق، بالجمهور الذي لا يفقه شيئاً من لطائف هذه الأعمال، فستعرضون أنفسكم للسخرية، لأن الكلام لا يدور هنا فقط على ما هو نافع أو ضار للخير العام، بل فقط على: إلى أي حد يمكن للعقل أن يتقدم في اعتباره المنزه عن الغرض جلة، وهل يجب أن نركن إليه في شيء ما بعامّة، أم نتركه بالأحرى للعمل. وبدلاً من أن تزجوا بأنفسكم في المعمة، شاهرين سيوفكم، حافظوا بالأحرى على الأمن... لأنه من العبث أن تتوقع من العقل إيضاحات وأن ترشده مع ذلك سداً التي يجب عليه بالضرورة أن ينحاز إليها. والحال، إن العقل محض سلفاً وموقف حدوده بالعقل نفسه، فليس بكم حاجة إلى جند يستنهض الرأي العام ضد الفريق لكم هيمنته خطيرة. في هذا الديالكتيك لا نصر بشكل سبياً لاضطرابكم».



السعر: 15 دولاراً أميركياً أو ما يعادلها